وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

الموروث الأندلسي في البلاد المغاربية

المغرب وتونس أنموذجا مابين القرنين 16-18م

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، نظام (ل.م.د)، في شعبة التاريخ ، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالب:
جمال الدين علوان

إشراف:
أ.د/حكيم بن الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
رشيد مياد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيساً
حكيم بن الشيخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مشرفاً ومقرراً
حميد قريتلي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضواً مناقشاً
عبد الرزاق تومیات	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضواً مناقشاً
عطاالله فشار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	عضواً مناقشاً
نور الدين إلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1447-1448هـ/2025-2026م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

الموروث الأندلسي في البلاد المغاربية

المغرب وتونس أنموذجا مابين القرنين 16-18م

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، نظام (ل.م.د)، في شعبة: التاريخ ، تخصص: تاريخ المغرب العربي الحديث

إعداد الطالب: جمال الدين علوان

إشراف: أ.د/حكيم بن الشيخ

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
رشيد مياد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	رئيساً
حكيم بن الشيخ	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مشرفاً ومقرراً
حميد قريتلي	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضواً مناقشاً
عبد الرزاق تومیات	أستاذ محاضر أ	جامعة المدية	عضواً مناقشاً
عطاالله فشار	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجلفة	عضواً مناقشاً
نور الدين إلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 2	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 1447-1448هـ/2025-2026م

بِسْمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيم

الإهداء

إلى من جعل الله برّهما مفتاحا للجنان

إلى من اقترنت طاعتهما بعبادة الرحمان ... والدي العزيزين

إلى زوجتي التي ساهمت في توفير الظروف المناسبة للدراسة وإنجاز الأطروحة ، إلى إخوتي وأخواتي، إلى أصدقاء الدرب وزملاء الدراسة والعمل، إلى كل من شدّ على يد وشجعني وتمنى لي التوفيق .

لكم منّي أسمى عبارات الشكر والتقدير، وإليكم أهدي هذا العمل.

جمال الدين

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم: { وَلَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ }

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والشكر لله عز وجل على توفيقه وما كنت لأوفق في شيء من هذا لولاه.

ثم الشكر الجزيل للأستاذ المشرف الدكتور حكيم بن الشيخ الذي تعهدني برعايته وحسن معاملته وكرم أخلاقه وسعة صدره وتوجيهاته السديدة، فقد أعطاني من وقته الكثير، وبذل كل ما في وسعه لتذليل المصاعب، فكانت توجيهاته بالغة الأثر في إنهاء هذه الدراسة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان لكل الأساتذة الذين كان لهم الأثر البالغ والدور الكبير في تكويني وتعليمي، سواء خلال مرحلة الدكتوراه، أو من تتلمذت على أيديهم خلال مرحلة الماستر أو في المدرسة العليا للأساتذة والأطوار السابقة،

كما أتقدم بالشكر الجزيل للجنة المناقشة، إلى من تحملوا عناء قراءة وتقويم هذا العمل... شكرا لكم.

جمال الدين

قائمة المختصرات: **Liste des abréviations**

- ت: توفي
- ط: رقم الطبعة.
- ج: الجزء.
- مج: مجلد
- د.س.ن: دون سنة نشر.
- د.م.ن: دون مكان نشر
- د.م: دون مؤلف
- د.د.ن: دون دار النشر.
- د.ط: دون طبعة.
- د.ع: دون عدد.
- ص: رقم الصفحة.
- م: السنة الميلادية.
- هـ: السنة الهجرية.
- ع: عدد.

- **p**: page.
- **T**: tome.
- **Ibid** : même référence
- **Op cit** : Référence précédente

المقدمة

عرفت بلاد الأندلس مع نهاية القرن الخامس عشر تحولات سياسية عميقة كان لها أثر بالغ في سقوط غرناطة؛ آخر معاقل المسلمين في شبه الجزيرة الإيبيرية، وبذلك طويت صفحة مشرقة من تاريخ الحضارة الإسلامية في الغرب الإسلامي، وقد ترتّب عن هذا السقوط وما تبعه من ممارسات محاكم التّفتيش الإسبانية موجاتٌ متتاليةٌ من الهجرة الفردية والجماعية نحو البلاد المغاربية، واستمرّ الأمر على حاله إلى غاية صدور قرار الطّرد النهائي سنة 1609م في عهد الملك الإسباني فيليب الثالث، ليكون ذلك آخر حلقات التّواجد الإسلامي في الأندلس.

لم تكن الجزائر البلد المغاربي الوحيد الذي استقطب المهاجرين الأندلسيين، بل شهدت تونس والمغرب الأقصى أيضاً توافد أعدادٍ معتبرة منهم، ما جعل حضورهم مشتركاً في الأقطار الثلاثة داخل الفضاء المغاربي، خاصّة وأنّ هذا الفضاء يعتبر أقرب البقاع الإسلامية جغرافياً وروحياً إلى الأندلس، فشكّلت بذلك البلاد المغاربية الملاذ الطبيعي للأندلسيين الذين حملوا معهم رصيداً حضارياً متنوعاً من المعارف والفنون والعادات والتقاليد؛ وقد كان لحضورهم أثر بالغ في المجتمعات التي استقروا بها، حيث ساهم اندماجهم وتفاعلهم في إثراء الحياة الاقتصادية والعلمية والثقافية، كما برزت بصمتهم في العمران والفنون والصّناعات والحياة الاجتماعية بشكل جعل موروثهم جزءاً أصيلاً من الشخصية المغاربية؛ ولم يكن هذا التأثير مجرد امتداد لعناصر حضارية سابقة، بل كان تفاعلا متجدّدا أفرز أشكالاً جديدة من التمازج الثقافي والابتكار الفنّي، مما يستدعي دراسته في ضوء التحولات التي عرفها المغرب العربي في الفترة الحديثة، وهي فترة شهدت إعادة تشكيل الهوية المغاربية على أنقاض التجربة الأندلسية.

من هذا المنطلق، تكتسي دراسة الموروث الأندلسي في البلاد المغاربية أهمية علمية وحضارية بالغة، لأنها تكشف عن آليات انتقال التراث الأندلسي واستمراريته، وعن مظاهر تفاعله مع البيئة المحلية، وصولاً إلى استكشاف المقوّمات الأندلسية التي انصهرت داخل النسيج الحضاري للمغرب العربي، وباتت تشكّل اليوم ملامح الخصوصية الثقافية للمنطقة، وتعتبر مكوناً بنيوياً لا يتجزأ من تراثه المادي واللامادي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة التأثير الأندلسي في البلاد المغاربية مابين القرنين السادس عشر والثامن عشر ميلاديين، وذلك من خلال تتبّع مظاهر حضور الموروث الأندلسي في مجالات الحياة المختلفة، وتسعى إلى إبراز الآليات التي أسهمت في انتقال هذا الموروث واستمراريته داخل البيئة المغاربية بعد سقوط الأندلس، وما رافق ذلك من عمليات تفاعل وتكيّف أثْرت المشهد الحضاري في المنطقة.

كما تهدف الدراسة إلى المقارنة بين تجربتي تونس والمغرب الأقصى في استقبال التأثير الأندلسي وتمثّله، للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بين البلدين في درجة تفاعل المجتمع المحلي مع العناصر الأندلسية، وفي الكيفية التي اندمج بها الموروث الوافد في الحياة السياسية والنسيج الثقافي والاجتماعي والاقتصادي لكل منهما.

ومن خلال هذه المقاربة المقارنة، ترمي الدراسة إلى تحديد الخصوصيات التي ميّزت التجربة المغاربية في احتضان الموروث الأندلسي، وإلى إبراز الدور الذي أدّاه الأندلسيون في إعادة تشكيل ملامح الهوية الحضارية للمغرب العربي، بما يعمّق فهم العلاقة المتبادلة بين الأندلس والمغارب في سياق التاريخ الإسلامي خلال العصر الحديث.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية الدراسة حول تتبع مسارات توطُّن الموروث الأندلسي في البلاد المغاربية خلال العصر الحديث (16-18م)، وتقصّي أثر هذا الوافد في إعادة تشكيل البنى الحضارية والمجتمعية، عبر موازنة تاريخية تهدف إلى رصد أوجه التماثل والتباين في تمثّلات هذا الموروث بين التجربتين التونسية والمغربية.

وللإحاطة بهذه الإشكالية، يمكن طرح التساؤلات الآتية:

- ما هي الظروف التاريخية والسياسية التي وجّهت مسارات الهجرة الأندلسية نحو الفضاء المغاربي؟ وكيف تشكّلت ملامح الاستيطان في البيئات المغاربية المستقبِلة؟

- ما هي حدود التّفاعل بين السلطة المركزية والعنصر الأندلسي في كل من تونس والمغرب؟ وكيف أسهمت مؤهلاتهم السياسية والعسكرية في تعزيز مكانتهم داخل دواليب الدولة وتوجيه قراراتها؟
- ما هي طبيعة التأثير الذي أحدثه الأندلسيون في البنى الاقتصادية والأنماط الاجتماعية والعمرانية بالقطرين التونسي والمغربي؟ وإلى أيّ مدى حافظ هذا الموروث على خصوصيته مقابل الذوبان في الوسط المحلي؟
- ما هي نقاط الالتقاء والاختلاف في تجليات الحضور الأندلسي بين النموذجين التونسي والمغربي؟ وكيف أثّرت طبيعة الحكم وظروفه في كل قطر على حجم ونوعية هذا التأثير؟
- كيف أسهم هذا التفاعل بين الموروث الوافد والمحيط الأصيل في بلورة الشخصية الحضارية للمنطقة المغاربية ما بين القرنين (16-18م)؟

حدود الدراسة:

تتحدّد هذه الدراسة في إطارٍ مكاني وزماني يتلاءم مع طبيعة الإشكالية وأهداف البحث، وذلك على النحو الآتي:

1. الحدود الزمانية:

تبدأ الدراسة من سقوط غرناطة سنة 1492م، باعتباره الحدث المفصلي الذي مثّل نهاية الوجود الإسلامي في الأندلس وبداية الهجرة الكبرى للأندلسيين نحو البلاد المغاربية، وتمتد إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادي؛ وهي الفترة التي تلاشت فيها الفوارق بين الجالية الأندلسية والمجتمع المحلي نتيجة الانصهار العميق والتفاعل المتبادل، مما أدى إلى ذوبان الهويتين في نسيجٍ حضاريٍ واحدٍ يصعب الفصل بين مكوناته.

2. الحدود المكانية:

تغطي الدراسة الفضاء المغاربي العام، مع تركيز خاص على تونس والمغرب الأقصى باعتبارهما أنموذجين بارزين لاستقبال المهاجرين الأندلسيين واحتضان موروثهم الحضاري، ويهدف هذا التركيز إلى الانتقال بالبحث من الزاوية المحلية الضيقة إلى فضاء المقاربة المغاربية الشاملة، لتجاوز حصر الأثر الأندلسي في قطر

دون آخر، ومحاولة بناء رؤية تكاملية لآليات التفاعل الأندلسي في تونس والمغرب الأقصى، على أمل أن تُستكمل هذه التجربة المقارنة مستقبلاً بتوسيع النطاق ليشمل الجزائر وليبيا.

منهج البحث:

اعتمدتُ في هذه الدراسة على المنهج التاريخي بوصفه القاعدة الأساسية لتتبّع مسارات الحضور الأندلسي وتأثيراته، مع توظيف أدواته الإجرائية لتحقيق الدّقة العلمية؛ حيث استخدمت المنهج الإحصائي لتقدير أعداد المهاجرين وحجم تدفقاتهم البشرية لتوفير قاعدة بيانات رقمية للظاهرة، والمنهج الوصفي لرصد المظاهر المادية لهذا الموروث، بينما اعتمدت المنهج التحليلي لتفسير آليات التأثير والتأثر وربط الوقائع بأسبابها، وصولاً إلى المنهج المقارن للموازنة بين التجربتين التونسية والمغربية واستجلاء الخصوصيات التاريخية لكل منهما.

خطة الدراسة:

جاءت هذه الأطروحة في خمسة فصول أساسية يسبقها فصل تمهيدي ومقدمة، وتُختتم بخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات؛ وقد راعيت في ترتيب فصولها التسلسل المنطقي والتاريخي للموضوع؛ حيث خصّصت الفصل التمهيدي والفصل الأول لبناء الإطار التاريخي والمكاني للظاهرة، من خلال رصد التحولات السياسية وتتبع مسارات الهجرة وظروف الاستقرار في بيئات الاستقبال، لتشكل هذه المرحلة القاعدة الأساسية لفهم التأثيرات اللاحقة. بينما انطلقت في الفصول الأربعة المتبقية نحو تحليل تجليات الموروث الأندلسي في الميادين السياسية، والعسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، منتقلا بذلك من رصد حركة المهاجرين إلى استقصاء أثرهم الحضاري التفصيلي، على النحو الآتي:

الفصل التمهيدي: التحولات السياسية غربي المتوسط (ق15-18م).

يتناول هذا الفصل الإطار العام للدراسة من خلال التعريف بالمجالين الجغرافي والتاريخي للأندلس والبلاد المغاربية، قصد فهم طبيعة الروابط الجغرافية والتاريخية بين الضفتين، كما يعرض الأوضاع العامة التي كانت تعيشها شبه الجزيرة الإيبيرية

قبيل سقوط الأندلس، سواء في الممالك النصرانية التي كانت تتوسع تدريجياً، أو في الممالك الإسلامية التي تراجعت قوتها السياسية والعسكرية، ويولي هذا الفصل اهتماماً خاصاً بـمملكة غرناطة باعتبارها آخر معاقل الإسلام في الأندلس، فيُبرز وضعها الداخلي وصراعاتها وعلاقاتها بالممالك المسيحية؛ وصولا إلى سقوطها وانعكاسات ذلك على مسلمي الأندلس وردود أفعالهم، ثم ينتقل إلى البلاد المغاربية ليقدّم صورة عن أوضاعها السياسية خلال الفترة الممتدة مابين القرنين الخامس عشر والثامن عشر بإيجاز، مبرزا ما شهدته من تحولات داخلية وصراعات إقليمية مهّدت لاحتضان المهاجرين الأندلسيين لاحقاً، وبالتالي فإن هذا الفصل يهدف إلى تهيئة الخلفية التاريخية التي تساعد على فهم مسار الهجرة الأندلسية وأسبابها ونتائجها.

- **الفصل الأول: الهجرة الأندلسية إلى البلاد المغاربية (من الاضطرار إلى الاستقرار).**

يتناول هذا الفصل ظاهرة الهجرة الأندلسية من حيث المفهوم والدلالات والسياق التاريخي الذي أحاط بها، فيستعرض معنى "الهجرة" في الفكر الإسلامي وفي الكتابات الأندلسية والمغاربية، كما يتطرق إلى ظاهرة الاستغاثة التي كان يلجأ إليها الأندلسيون عند اشتداد الخطر والظروف المحيطة بها، وموقف الفقهاء منها من حيث الشرعية والموقف الديني، ثم يعالج العوامل المختلفة الدافعة إلى هذه الهجرات، كما يتتبع مراحلها ومسالكها عبر البحر المتوسط، مع تحليل لظروف انتقال الأندلسيين واستقرارهم في المدن والقرى المغاربية، و بذلك فإن هذا الفصل يهدف إلى الكشف عن الخلفيات التي شكلت الأساس الأول لتأثير العنصر الأندلسي في المجتمعات المغاربية.

- **الفصل الثاني: انعكاسات التواجد الأندلسي على المشهد السياسي والعسكري في البلاد المغاربية.**

يركز هذا الفصل على دراسة طبيعة التأثيرات السياسية والعسكرية للأندلسيين في تونس والمغرب الأقصى، من خلال تتبع تموضع الأندلسيين في المشهد السياسي المغاربي، وعن دورهم في الحياة السياسية في البيئات الجديدة التي استقروا بها، وذلك انطلاقا من كيفية اندماجهم في مؤسسات الحكم والإدارة، وعلاقاتهم مع السلطات المتعاقبة في البلاد المغاربية، ومدى الثقة التي حظوا بها أو

التوجس الذي قوبلوا به في بعض المراحل، وعن كياناتهم السياسية ومدى ارتباطها بالسلطة، ودورهم في توجيه دواليب السياسة الخارجية والعلاقات الدبلوماسية؛ أما في المجال العسكري، فيركز هذا الفصل على طبيعة مساهمتهم في تطوير المنظومة الدفاعية للبلاد المغاربية، سواء عبر تحصين المدن أو المشاركة في الدفاع البحري، مبرزًا خبراتهم في نشاط السفن والجهاد البحري الذي كان له أثر في رد العدوان الأوروبي.

الفصل الثالث: الأبعاد الاجتماعية للتواجد الأندلسي في البلاد المغاربية.

يتناول هذا الفصل الجانب الاجتماعي لتأثير الأندلسيين بعد استقرارهم في المهجر المغاربي، مركزًا على طبيعة العلاقة بينهم وبين السكان المحليين، ويحلّل أشكال التفاعل الاجتماعي التي تراوحت بين الاندماج الكامل في بعض المناطق، والانعزال النسبي في مناطق أخرى؛ وذلك بسبب اختلاف الأصول والعادات والظروف المرافقة لاستقرارهم، كما يسلّط الضوء على تجليات التأثير الأندلسي في الحياة الاجتماعية المغاربية، سواء في مظاهر الحياة اليومية من ملبس ومأكل، أو تأثير حضورهم على اللّسان المغاربي، بوصفه أحد أبرز مظاهر الامتزاج الثقافي والاجتماعي، وصولا إلى أثرهم في العادات الاجتماعية والاحتفالات والطقوس المختلفة.

الفصل الرابع: دور الأندلسيين في تطوير البنية الاقتصادية المغاربية.

يُعنى هذا الفصل بدراسة البعد الاقتصادي للهجرة الأندلسية، مبرزًا الدور الذي لعبه الأندلسيون في تنشيط الحياة الاقتصادية في البلاد المغاربية، وذلك انطلاقا مما وجدوه من ظروف ومقوّمات مساعدة على لعب هذا الدور، حيث يتناول إسهاماتهم في تطوير القطاع الفلاحي عبر نقلهم لأساليب الري والزراعة التي اشتهروا بها في الأندلس، ومساهمتهم في مضاعفة الإنتاج وإدخال منتوجات جديدة. الأمر نفسه بالنسبة للصناعات التقليدية والحرف التي أبدعوا فيها وتفننوا في تفاصيلها، كما يتناول أثرهم في الحركة التجارية، سواء على الصعيد المحلي لمناطق استقرارهم، أو بين المدن المغاربية أو المراكز التجارية المتوسطية سواء الإفريقية أو الأوروبية، وما نتج عن كل هذا النشاط من ازدهار اقتصادي، وبذلك فإن هذا الفصل يهدف إلى

إظهار دور الهجرة الأندلسية واندماج عنصرها في تحديث البنية الإنتاجية للمنطقة المغاربية، وآثار ذلك على مختلف الجوانب الاقتصادية.

- **الفصل الخامس: الإشعاع الثقافي الأندلسي في البلاد المغاربية.**

يتناول هذا الفصل الحياة العلمية والفكرية في ظل الحضور الأندلسي، وذلك انطلاقا من إسهامات العلماء والأدباء الأندلسيين في تنشيط الحراك الثقافي والفكري المغاربي، سواء عبر التعليم أو التأليف، أو نشر المذاهب العلمية والفكرية، كما يعرض دور المؤسسات الثقافية والدينية التي أنشأها الأندلسيون، كالمدارس والزوايا والمساجد، ليعرّج بعدها على المخلّفات المادّية للموروث الثقافي الأندلسي، من عمارة وزخرفة وموسيقى وفنون، مبرزًا ما أضفَوه على المدن المغاربية من طابع جمالي متميز، وبالتالي سنحاول في هذا الفصل أن نكشف عن مدى التأثير الأندلسي في تشكيل الهوية الثقافية المغاربية، وعن استمرار هذا الأثر في بعض الأحيان إلى يومنا هذا.

- **الخاتمة:**

تُوجز أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مبيّنة حجم التأثير الأندلسي في مختلف الميادين، وأوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين التونسية والمغربية، مع تقديم مقترحات بحثية يمكن أن تسهم في استكمال دراسة جوانب أخرى من الموروث الأندلسي في الفضاء المغاربي.

الدراسات السابقة:

احتلت الدراسات السابقة مكانة محورية في هذه الأطروحة، إذ ساعدت على تحديد الإطار العام للبحث وتوضيح ما أُنجز في الموضوع وما يحتاج إلى تعميق أو إعادة قراءة، وقد تميزت هذه الدراسات بتنوع زواياها المنهجية واختلاف مقارباتها في تناول الوجود الأندلسي والموريسكي في البلاد المغاربية، لا سيما في تونس والمغرب، مما أتاح أرضية علمية خصبة يمكن الانطلاق منها نحو رؤية تحليلية جديدة.

في السياق التونسي برزت مؤلفات أحمد الحمروني التي شكلت ركيزة أساسية في دراسة التأثير الأندلسي والموريسكي في تونس، إذ تناول هذا الباحث

الهجرات الأندلسية من مختلف جوانبها الاجتماعية والثقافية والعمرانية، وسعى إلى توثيق الذاكرة الموريسكية في البلاد التونسية عبر مجموعة من الأعمال المتكاملة، منها المدوّنة الموريسكية، الموريسكيون الأندلسيون في تونس دراسة وبيبليوغرافيا، الهجرات الأندلسية إلى البلاد التونسية، تستور تاريخ ورحلات، تستور وثائق ودراسات، دراسات وقراءات أندلسية وموريسكية، مقالات ومطالعات موريسكية، وهي مؤلفات تجمع بين التوثيق والتحليل وتعتمد على مصادر محلية وأجنبية وأرشيفية ذات صلة مباشرة بموضوع البحث.

إلى جانب أعمال الحمروني، تبرز دراسة حسام الدين شاشية في كتابه "السفارديم والموريسكيون رحلة التهجير والتوطين في بلاد المغرب بين سنتي 1492 و1756"، الذي قدّم من خلالها قراءة تحليلية لمسارات التهجير والاستقرار في البلاد المغاربية، معتمداً على الروايات الإسبانية والعربية ومقارنة مسارات الموريسكيين والسفارديم في المنطقة، يضاف إليها جهود الأستاذ عبد الجليل التميمي، خاصة ما تعلق بتنظيم الملتقيات العلمية الدولية حول الموريسكيين في تونس، حيث أسهمت هذه الملتقيات في إثراء الدراسات الأندلسية من مختلف الجوانب ومن مختلف المنطلقات والتوجهات، إضافة إلى أعمال سليمان مصطفى زبيس الذي أنجز مجموعة من الدراسات حول الوجود الموريسكي في تونس، ركز فيها على الجوانب الاجتماعية والثقافية بشكل خاص.

أما في المغرب الأقصى، فقد تميزت دراسات محمد رزوق المتعددة بإسهامها الكبير في التعريف بالتأثير الأندلسي والموريسكي بالمغرب الأقصى في مختلف الميادين، مركزا على التفاعل السياسي والتأثير العسكري بالتفصيل، دون إهمال الجوانب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية ولو بدرجة أقل، بينما أسهمت دراسة أحمد الكامون وهاشم الصقلي حول التأثير الموريسكي في المغرب في تعميق الفهم العلمي لطبيعة هذا التفاعل، مبيّنة أثر الأندلسيين في إعادة تشكيل البنية الثقافية والعمرانية المغربية في مرحلة ما بعد الطرد من الأندلس.

نفس الأمر بالنسبة لدراسة محمد قشتيليو المعنونة بـ"حياة الموريسكوس الأخيرة بإسبانيا ودورهم خارجها"، حيث مثلت مرجعاً مهماً لفهم المرحلة الانتقالية

التي عاشها الموريسكيون بعد خروجهم من الأندلس، ولإدراك أبعاد حضورهم في الضفة الجنوبية للمتوسط.

وتكتمل هذه الجهود بما أضافته الدراسات الأجنبية، خاصة الإسبانية منها، على غرار دراسة ميكيل دي إيبالثا المعرّبة والتي جاءة بعنوان: "الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى"، إذ ساهمت هذه الدراسة في تتبع المسار الموريسكي خارج إسبانيا.

من خلال هذه الأعمال يتبين أن البحث في التأثير الأندلسي والموريسكي في البلاد المغاربية حظي بعناية متزايدة خلال العقود الأخيرة، غير أن معظم الدراسات ركزت على الجوانب التاريخية العامة في مضامينها، أو الخاصة في مداها الجغرافي ، مما يبرّر الحاجة إلى دراسات أكثر تعمقاً تجمع بين التحليل التاريخي والمقاربة الحضارية والمقارنة الجغرافية والمكانية، لتبيان مختلف أوجه الموروث الأندلسي في فضاء المغرب الكبير.

مصادرالبحث :

1- باللغة العربية :

-أولا: الوثائق الأرشيفية :

شكلت الوثائق الأرشيفية أحد المنابع التي اعتمدت عليها في هذا البحث، وارتكزت على الأوقاف الأندلسية في تونس بما توفره من معلومات حول الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتوزعها الجغرافي ودورها في الحياة الدينية والتعليمية، كما تبرز مدى اندماج الأندلسيين في المجتمع المحلي مع الحفاظ على خصوصياتهم الثقافية.

ثانيا : المصادر التاريخية .

اعتمدت هذه الأطروحة على مجموعة من المصادر التاريخية والجغرافية القديمة التي تناولت تاريخ الأندلس والبلاد المغاربية، ومن أبرزها مؤلفات الرحالة والمؤرخين العرب مثل ابن عذارى المراكشي والقلقشندي والونشريسي وابن أبي دينار وابن الخوجة وابن الخطيب والباجي المسعودي، إضافة إلى نصوص الرحلات والمصنفات التاريخية الأخرى التي تناولت الأحداث السياسية والاجتماعية والدينية في المغرب

العربي والأندلس، وقد شكلت هذه المصادر الأساس التاريخي للبحث وساعدت على تتبع تطور الأحداث وتوثيق الوقائع المتعلقة بالحضور الأندلسي في المنطقة.

ثالثا: الكتب المطبوعة .

اعتمدت الأطروحة على مجموعة كبيرة من الكتب المطبوعة التي تناولت تاريخ الأندلس والموريسكيين في تونس والمغرب والجزائر، وشملت المؤلفات التاريخية والثقافية والأدبية والسياسية، إضافة إلى بحوث متخصصة حول الهجرات الأندلسية والموريسكية، وأثرها في المجتمعات المغاربية، كما احتوت على مؤلفات حول الحضارة الإسلامية والفنون والاقتصاد والسياسة في المنطقة، وقد شكلت هذه الكتب مرجعية أساسية لتحليل التأثير الأندلسي والموريسكي على مختلف مستويات الحياة في البلاد المغاربية.

رابعا : المجلاّت .

استندت الأطروحة على عدد من المقالات المحكمة والدوريات العلمية التي تناولت موضوع الهجرة الأندلسية، وأثرها في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد المغاربية، وقد ركز الباحثون في عدد كبير من هذه المقالات على نقاط مهمة ودقيقة متعلقة بالتواجد الأندلسي وحيثياته، ومن خلال الربط والمقارنة بينها يمكن إزالة اللبس عن بعض مظاهر التأثير وعن عوامل ومظاهر الاختلاف من منطقة لأخرى، كما اهتمت مقالات أخرى بتحليل المصادر والمخطوطات التاريخية ذات الصلة، وقد أتاح هذا الطيف الواسع من المقالات تتبع حضور الأندلسيين وتوثيق مساهماتهم في المجتمعات المغاربية.

خامسا: الندوات والملتقيات.

استندت الدراسة كذلك إلى أعمال ونتائج مجموعة من الندوات والملتقيات العلمية التي تناولت الهجرات الأندلسية والموريسكية ومساهماتها في المغرب العربي، وشملت في الغالب جزئيات دقيقة حول الأثر الأندلسي كبعض أنماط العمارة أو الفنون أو الأسر الأندلسية وغيرها من المواضيع المتعلقة بأبعاد وآثار اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية وسياسية للأندلسيين، وقد أتاح الجمع بين هذه المداخل المختلفة تتبع حضور الأندلسيين وتوثيق مساهماتهم عبر الزمان والمكان.

2- باللغة الأجنبية.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر والمراجع باللغة الأجنبية، تناولت في مجملها قضايا متعلقة بالأندلسيين والموريسكيين في تونس والمغرب، أبرزها أعمال بارتولومي بناصر "Bartolomé Bennassar"حول الموريسكيين وطردهم من إسبانيا واستقرارهم في شمال إفريقيا، ودراسة شيخة جمعة "djamaa Cheikha" عن سقوط غرناطة من خلال الشعر الأندلسي، وفتحي مرزوقي "Fethi marzouki " في دراسة مقارنة للموريسكيين ونشاطهم البحري في تونس والمغرب خلال القرن السابع عشر، وليلى الصباغ "sabbagh Leila" في الجانب الديني والموريسكيين بين نوعين من الفتاوى، ورافاييل كاراسكو "carrasco Raphail" حول الخطر العثماني وتضامن الموريسكيين، وفنتورا دي باراديس "Venteure de paradis " حول تونس والمغرب في القرن الثامن عشر، وقد أسهمت هذه الدراسات في تقديم رؤيةٍ متعددة الأبعاد عن حضور الأندلسيين والموريسكيين وأثرهم الديني والثقافي والاجتماعي والسياسي في تونس والمغرب.

صعوبات البحث:

واجه البحث مجموعة من الصعوبات المنهجية والميدانية، أولها صعوبة تنسيق الخطة البحثية وتحقيق التوازن بين فصول الدراسة المختلفة، خاصة مع اتساع الإطار الزماني والمكاني الذي يغطي عدة قرون ومناطق متعددة، كما برزت تفاوتات في وفرة المادة العلمية، إذ توفر لي في بعض المجالات كمّ هائل من الدراسات والمادة علمية، بينما عانت مجالات أخرى من شحّ المصادر والدراسات، كما أن صعوبة التنقل إلى المغرب الأقصى، زاد من صعوبة الوصول إلى بعض الدراسات والوثائق، إلى جانب تحدّي اللغة الإسبانية، الذي شكل بدوره حاجزًا صعّب من عملية الاطلاع على مراجع متعلقة بموضوع الدراسة، ورغم ذلك، حاولت قدر الإمكان تجاوز هذه الصعوبات لتقديم العمل في أبهى صورة، في انتظار إضافة تعديلات أخرى ستطرحها لجنة المناقشة، مما سيزيد من قيمته دون أدنى شك.

الفصل التمهيدي

التحولات السياسية غربي المتوسط (ق15 -18م)

المبحث الأول: الإطار الجغرافي للأندلس والبلاد المغاربية

أولا) الأندلس

ثانيا) البلاد المغاربية

المبحث الثاني: المشهد السياسي في شبه الجزيرة الإيبيرية مطلع العصر الحديث

أولا) ممالك النصارى

ثانيا) أوضاع غرناطة

ثالثا) سقوط غرناطة وانعكاساته على مسلمي الأندلس

المبحث الثالث: الواقع السياسي في البلاد المغاربية عقب انهيار حكم الموحدين

أولا) انهيار الوحدة السياسية المغاربية

ثانيا) بداية التواجد العثماني في المنطقة

ثالثا) تونس عقب انهيار حكم الحفصيين

رابعا) الكيانات المغربية بعد المرينيين

- **الخلاصة**

تتميّز منطقة غربي البحر الأبيض المتوسط بموقعها الاستراتيجي الحيوي، حيث يربط بين الضفتين الشمالية والجنوبية ويشكل ملتقى طرق للتجارة والثقافة والسياسة. هذا الموقع أعطى المنطقة أهمية كبرى في التفاعلات بين ممالك النصارى في الشمال والكيانات السياسية المغاربية في الجنوب، لكنه في الوقت نفسه أنتج صراعات مستمرة على السلطة والنفوذ.

تعرف المجتمعات في هذه المنطقة فوارق حضارية وثقافية، انعكست على تنظيم السلطة والتوازنات السياسية، وعلى قدرة الكيانات المختلفة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. يطرح هذا الواقع مجموعة من الإشكاليات حول طبيعة التغيرات السياسية والاجتماعية التي شهدتها الضفتان خلال الفترة الممتدة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر؛ والظروف التي مهدت لتغيّر مراكز القوى وانتقال السكان بين الضفتين.

المبحث الأول: الإطار الجغرافي للأندلس والبلاد المغاربية.

أولا: الأندلس.

تقع الأندلس في أقصى الجنوب الغربي للقارة الأوروبية، وعلى جنوبها مباشرة نجد المغرب الأقصى، حيث تشكل امتدادا طبيعيا له بسبب قربها الجغرافي، تتمثل المنطقة في شبه جزيرة على شكل مثلث تحيط بها المياه من ثلاث جهات[1]، فنجد البحر الرومي (البحر الأبيض المتوسط) من الجنوب، وبحر الظلمات (المحيط الأطلسي) من الغرب، وبحر الأنقليش (بحر الشمال) من الشمال[2]، في حين أنها ترتبط مع اليابس من الجهة الشمالية الشرقية[3]، حيث يفصلها عن فرنسا جبال ألبرت (البرانس pirineos) التي تتخللها ممرات ضيقة تربط بين البلدين[4] .

تعددت آراء المؤرخين حول سبب تسميتها بالأندلس، فيذكر القلقشندي أنه: "سكنتها أمة بعد الطوفان يقال لها الأندلش (بالشين) فسميت نسبة إليهم"[5]، أما الحِمْيَري فيذكر أن اسمها في اللغة اليونانية هو "إشبانيا"، وأن أول من اختطها هم بنو طوبال بن يافث بن نوح، ثم يذكر أن اسمها القديم هو "إباريا"، ثم أطلق عليها بعد ذلك "باطقة"، ثم صارت تدعى "إشبانية" بسبب رجل ملكها في العصور القديمة اسمه "إشبان"[6]، وهو نفس ما ذكره البكري الذي يضيف أن اسمها "إبارية" نسبة إلى "وادي أبره"[7]، وهناك من يرجع أصل "تسميتها إلى قبائل الوندال (vandals) الذين ينحدرون من أصل جرماني، وسكنوها ما بين القرنين الثالث والخامس

---

[1] الشريف الإدريسي، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، المجلد 2، مكتبة الثقافة الدينية، د.ط، القاهرة، مصر، 2002 م، ص 525.

[2] أبو القاسم ابن حوقل النصيبي، **صورة الأرض**، ج1، د ط ، دار صادر، بيروت، لبنان ، 1928م، ص 62.

[3] **أنظر:** الملحق رقم1.

[4] محمد بن عبد المنعم السبتي الحميري ، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تح: إحسان عباس،ط2، بيروت، لبنان، 1984م، ص 33.

[5] أبو العباس أحمد القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج5، المطبعة الأميرية، د.ط، القاهرة، مصر، 1915م، ص211.

[6] الحميري، نفسه، ص 32.

[7] أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري ، **المسالك والممالك**، تح: جمال طلبة، ج2، دار الكتب العلمية، ط1،بيروت، لبنان، 2003م، ص378.

للميلاد، وأطلقوا عليها اسم "فاندالوسيا"، ليقوم العرب فيما بعد بتعريبها إلى "الأندلس"[1].

كان لفظ الأندلس يطلق على شبه الجزيرة الإيبيرية كلها منذ فتحها على يد المسلمين، إلا أن مدلوله عموما يراد به المناطق الإسلامية في شبه الجزيرة، وقد أصبح مدلوله مع مرور الوقت ونتيجة لسقوط الإمارات الإسلامية تباعا يضيق، وحُصر في نهاية المطاف في مملكة غرناطة الواقعة في الجنوب الشرقي لوحدها[2].

ثانيا: البلاد المغاربية.

تعددت وتنوعت تسميات بلاد المغرب على مرّ العصور، فنجد المؤرخ اليوناني هيرودوت يطلق على كل ما يلي مصر غربا حتى المحيط الأطلسي لفظ "إفريقيا"، في حين أن الرومان أطلقوا اسم إفريقيا على قرطاجنة وما حولها (تونس حاليا)، وهذا بعد تغلبهم على الفينيقيين، بينما أطلقوا اسم "نوميديا" على ما يليها غربا (الجزائر حاليا)، في حين أُطلق اسم "مورطانية" على ما يقع غرب نوميديا (المغرب وموريطانيا حاليا)، اتسع بعدها لفظ "إفريقية" ليشمل كل البلاد التي دخلت تحت سلطة الروم من برقة إلى طنجة[3]، وفي هذا الصدد يذكر البكري عن حدود إفريقية أنها تمتد من برقة شرقا إلى مدينة طنجة غربا، ومن البحر شمالا إلى الرمال جنوبا والتي هي أول بلاد السودان[4].

يذكر ابن عذارى المراكشي نقلا عن أبي مروان في كتاب "المقباس" وابن حمادة في كتاب "القبس" وغيرهما من المؤرخين أنّ حدّ بلاد المغرب[5] يمتد من ضفة النيل بالإسكندرية شرقا إلى آخر بلاد المغرب وحَدُّه مدينة سلا غربا، وهو

---

[1] أحمد مختار العبادي، **في تاريخ المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، لبنان، ص 17، **أنظر أيضا:** عبد الرحمان علي الحجي ، **التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**، دار القلم، ط2، بيروت، لبنان، 1981م، ص37.

[2] العبادي، نفسه، ص 17.

[3] محمد محمد زيتون، **المسلمون في المغرب والأندلس**، المكتبة الإسكندرية، د.ط، مصر، 1990م، ص 5.

[4] البكري، المصدر السابق، ص193.

[5] ابن عذارى المراكشي، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج1، تح: ج.س.كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت، لبنان، 1983م، ص5.

بدوره ينقسم إلى ثلاثة أقسام، فنجد المغرب الأدنى أو بلاد أفريقية بفتح الهمزة (تونس حاليا)، حدّها من الشرق آخر حدود طرابلس، ومن الشمال البحر الرومي (الشامي)، ومن الغرب جزائر بني مزغنّان، ومن الجنوب آخر بلاد الجريد[1]، ويليه المغرب الأوسط الذي تحكمه مملكة تلمسان، تحده من الشرق مملكة أفريقية، ومن الشمال البحر الرومي، ومن الغرب الحدود الشرقية لمملكة فاس والمتمثلة في نهر ملوية، ومن الجنوب بلاد السودان[2]، وعلى الغرب منه نجد المغرب الأقصى الذي يقع في الركن الشمالي الغربي من القارّة الإفريقية، ويعتبر امتداداً لإقليمي المغرب الأدنى والأوسط، يحده شرقا وادي ملوية وجبال تازا، وغربا المحيط الأطلسي، وشمالا بحر الروم، وجنوبا جبال درن[3]، ويتصل المغرب الأقصى بالأندلس حيث يفصل بين القطرين في بعض النواحي مسافة لا تتجاوز الخمسة عشر كيلومترا[4].

[1] القلقشندي، المصدر السابق، ص ص 99، 100.

[2] نفسه، ص 149.

[3] **أنظر:** الملحق رقم2.

[4] حسن علي حسن، **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس "عصر المرابطين والموحدين"**، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، 1980م، ص ص 3، 4.

المبحث الثاني: المشهد السياسي في شبه الجزيرة الإيبيرية مطلع العصر الحديث.

أولا: ممالك النصارى.

من المتعارف عليه أن تاريخ 1492م هو تاريخ سقوط الأندلس نهائيا في يد النصارى الإسبان، وخروج المسلمين من إسبانيا بعد ذلك، وبذلك ضاعت الجوهرة الثمينة بعد ثمانية قرون من العطاء الحضاري والمعرفي الذي مازالت بصماته واضحة في تاريخ البشرية جمعاء، لكن الحقيقة التاريخية تؤكد أن تاريخ 1492م هو سقوط آخر معاقل المسلمين غرناطة فقط، في حين أن سقوط المدن والحواضر الأندلسية بدأ منذ القرن 11م بسقوط طليطلة عاصمة إمارة ذي النون سنة 1085م، ليتوالى بعددها سقوط المدن الأندلسية الواحدة تلو الأخرى[1].

بدأت الإمارات النصرانية تقوي مركزها على حساب قوى الإسلام في الأندلس منذ القرن 13م، فاستولت على عدد من المدن الإسلامية كجزيرة ميورقة 1229م، قرطبة 1236م، بلنسية 1238م، شاطبة ودانية 1240م، مرسية 1242م، جيان 1246م وإشبيلية 1248م، وبنظرة بسيطة يظهر للدارس أن سقوط جل ولايات الأندلس الوسطى والشرقية كان منذ ق13م، وتحولت الأندلس الإسلامية كلها إلى الجنوب الذي أصبح ملاذا للمسلمين المغلوبين على أمرهم، في حين استقرت الممالك النصرانية في بقية أرجاء الجزيرة الإيبيرية[2]، وبما أن النصارى لم يرضوا بتواجد المسلمين داخل أوروبا، فقد شرعوا فيما يسمّى بحروب الاسترداد (La reconquista)، وقد جاء على لسان ابن بطوطة عندما زار غرناطة ما يلي: "كانت حرب المماليك النصرانية مع بقية الأندلس

[1] جمال يحياوي، **سقوط غرناطة ومأساة الأندلسيين 1492-1610م**، دار هومة، د.ط، الجزائر، 2004م، ص ص 25، 26.

[2] نفسه، ص ص 27، 28.

آنذاك على أشدها ... كان الملك (ألفونسو العاشر) يحاول الاستيلاء على جبل طارق ليقطع كل صلة للأندلسيين بالمغرب"[1].

كانت إسبانيا قبل النصف الثاني من القرن 15م مقسمة إلى مقاطعات يحكم كل منها حاكم مستقل، فنجد نافار (Navarre)، آرجون(Aragon)، قشتالة "كاستيل" (Castil)، وقد دخلت إسبانيا عهدا جديدا من تاريخها منذ عام874هـ/1469م، حيث تمت المصاهرة السياسية[2] من خلال الزواج الذي حصل بين "فرديناند" ملك دولة "آرجون البحرية" مع ابنة عمه "إيزابيلا" ملكة "قشتالة"[3]، وقد أنتج لنا هذا الزواج وحدة إسبانيا، وتم تكوين حكومة مركزية، لتصبح إسبانيا بعدها دولة أوروبية عظمى في البر والبحر[4].

تعهد فرديناند من خلال هذا الزواج بمحاربة الموروس أعداء العقيدة الكاثوليكية المقدسة كما الملوك السابقون من قبل، وعلى إقامة حرب إبادة ضدهم وطردهم من إسبانيا، وقد عُرف ذلك باتفاق "سرفيرا Cervera"، وذلك في السابع من يناير 1469م، ولكن ملك قشتالة إنريكي الرابع أخ الملكة إيزابيلا لم يوافق على هذا الزواج، وعين ابنته "خوانا" وريثة للعرش سنة 1470م، وبمجرد وفاته سنة 1474م نشبت حرب بين إيزابيلا التي اعتلت العرش وبين أنصار الملكة خوانا وزوجها ألفونصو الخامس ملك البرتغال، لتتمكن إيزابيلا من الانتصار سنة 1475م ويتم الإعلان رسميا عن توليها للعرش بالمجلس النيابي المنعقد بالمادريغال سنة 1476م بينما توفي ملك

---

[1] ابن بطوطة، **ابن بطوطة ورحلاته (تحقيق ودراسة وتحليل)**، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، د.ط، القاهرة، مصر، 2003م، ص 220.

[2] عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، د.ط، مصر، 1992م، ص78.

[3] أحمد الكامون، هاشم السقلي، **التأثير المورسكي في المغرب**، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، وجدة، المغرب، 2010م، ص 47.

[4] هربرت فيشر، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية**، تر: زينب عصمت راشد، أحمد عبد الرحيم مصطفى، دار المعارف، ط3، مصر، 2001م، ص 74.

آرغون خوان الثاني سنة 1479م وتولى فرناندو عرش أبيه وبذلك توحدت رسميا مملكتا قشتالة وآرغون تحت حكم الملكة إيزابيلا الأولى والملك فرناندو الخامس[1].

تعد مرحلة حكم فرناندو وإيزابيلا إحدى أعظم الفترات في تاريخ إسبانيا، خاصة وأن الملكين تمكنا من تنظيم السلطة وإعادة النظام بعد الحرب الأهلية، كما استطاعا أن يكسبا ولاء النبلاء من خلال إغرائهم بالأموال والأراضي[2]، يضاف إلى ذلك أن الأسرة الحاكمة اتّبعت خلال هذه الفترة سياسة جديدة حتى يتسنى لها حكم عدد من الدول الأوروبية، وهي سياسة زواج المصلحة؛ فعمل فرديناند وزوجته على تزويج بناتهم من أمراء البرتغال وانجلترا وفرنسا والنمسا، وفعلا أتت هذه السياسة بثمارها[3]، حيث أن تاج أسرة الهابسبورغ النمساوية آل إلى الإسبان، وذلك نتيجة زواج ابنتهما جوانا (joanna) من فيليب، الابن الأوحد للإمبراطور ماكسمليان، ليتوفى بعدها الابن الأوحد لفرديناند وإيزابيلا، ثم تتوفى إيزابيلا سنة 1504م وبعدها فرناندو سنة 1515م، هذا جعل العرش يؤول إلى شارل ابن جوانا وحفيد مكسمليان باسم شارل الأول، وبمجرد وفاة مكسمليان سنة 1519م تولى شارل حكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة باسم شارل الخامس، وبهذا أصبح حاكما لدولتين أوروبيتين متباعدتين ممّا دعا للتفكير في ربط أجزاء دولته على حساب الدول التي بينهما[4].

عرفت نفس المرحلة توجُّهاً إسبانياً نحو الكشوفات الجغرافية التي اتجهت غربا، معتمدة في البداية على كريستوف كولومبس الذي لقي دعما من فرديناند وإيزابيلا، ليتم الوصول سنة1492م إلى جزر الباهاما وهاييتي وكوبا، وهنا حصلت إسبانيا على حق الملكية المطلقة في الأراضي الواقعة بعيدا عن جزر أزور والرأس الأخضر شرقا وغربا بـ100 فرسخ (حوالي 555 كيلومتر) وحق ملكية الأراضي التي يكتشفونها

---

[1] طارق الريسوني، **المأساة الموريسكية من التنصير إلى التهجير**، مطبعة تطوان، ط1، تطوان، 2017م، ص20.

[2] Fernand braudel, **The Mediterranean and the Mediterranean world in the age of philip 2**, translated by : sian reynolds, collins, london, 1973 , p20.

[3] عبد العزيز سليمان نوار، محمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، د.ط، مصر، 1999م، ص ص 40، 41.

[4] عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 89.

بقرار من البابا اسكندر السادس، تم بعدها توقيع معاهدة "توردیسیلاس" في 7 يونيو 1494م لتقسيم النفوذ بين إسبانيا والبرتغال، لتتوالى الكشوفات وتنجح إسبانيا في الالتفاف حول العالم بفضل جهود البحار ماجلان وهذا بدعم من الملك شارل الخامس[1].

وبشكل عام فإن فترة حكم شارل الخامس (شارلكان) عرفت العديد من الحروب والصراعات، فكان يحارب اللوثريين في ألمانيا والأراضي المنخفضة نتيجة الحركة الإصلاحية التي تبنوها، والأتراك العثمانيين في المجر وتونس والجزائر وفي كل ركن من أركان البحر المتوسط مدافعا على العقيدة الكاثوليكية، إلى جانب عداءه مع فرنسا وملكها فرنسوا الأول، والذي أدخله في حروب كثيرة معه، هذه الصراعات عرّضت إسبانيا في بعض الأحيان إلى هزائم جعلت شارلكان في الأخير يتنازل عن العرش ويعتكف في دير إسباني إلى غاية وفاته سنة 1558م[2].

تولى فيليب الثاني عرش إسبانيا مدة طويلة من الزمن (1556-1598م)، وذلك بعد تنازل والده شارلكان عن الحكم، وقد كانت سيطرة إسبانيا على القارة الأوروبية واضحة في عهده، خاصة بعد أن آل إليه عرش البرتغال وإمبراطوريتها سنة 1580م[3]، لكن قوة إسبانيا بدأت في التراجع تدريجيا بعد ضياع هولندا، ثم تحطم أسطول الأرمادا في معركة ضد إنجلترا سنة 1588م، أما داخليا فقد استمر الحقد تجاه المسلمين الأندلسيين، وشُرع في طردهم على الرغم من مساهمتهم الكبيرة في تنشيط الاقتصاد الإسباني من مختلف الجوانب، وهو ما أدى تدريجيا إلى تراجع إسبانيا وتدهور أوضاعها مقابل بروز قوى أوروبية أخرى[4].

---

[1] نوار ، المرجع السابق ، ص ص 65، 66.

[2] فيشر، المرجع السابق، ص 132.

[3] جلال يحيى، **أوروبا في العصور الحديثة "الفجر"**، المطبعة العصرية، د.ط، مصر، 1981م، ص 468.

[4] نفسه، ص 494.

ثانيا: أوضاع غرناطة.

امتدّت أيدي العرب والمسلمين إلى شبه الجزيرة الإيبيرية عن طريق موسى بن نصير ومولاه طارق بن زياد، وحكم العرب إسبانيا لما يقرب الأربعة قرون[1]، ليتوالى بعدها سقوط المدن الإسلامية في الأندلس خاصة بعد سقوط الدولة الموحدية، حتى لم تبق غير إمارة غرناطة، فكانت بذلك المعقل الوحيد الذي جمع شتات المسلمين الفارّين من بطش النصارى[2]، ويعود أصل حكام غرناطة بنو الأحمر إلى "أرغونة"، وهي أحد حصون قرطبة، وينسبون إلى سعد بن عبادة سيد الخزرج، وقد نجح محمد بن يوسف بن نصر ملك أرغونة سنة 635هـ/1237م في أن يضم إلى مملكته خمس مدن هي "بسطة ووادي آش وشريش ومالقة وجيان"، وفي سنة 636هـ/1238م استولى على مدينة غرناطة وجعلها حاضرة لدولته[3]، ليتعاقب بعده على هذه الدولة عشرون ملكا من أحفاد محمد بن نصر[4]، استطاعت هذه الدولة رغم صغر مساحتها وقلة نفوذها من أن تحافظ على ما بقي من إرث إسلامي في الأندلس لمدة تزيد عن القرنين ونصف، وأن تقف في وجه التوسع الصليبي على الرغم من ضعفها واقتطاع أجزاء متتالية من أراضيها[5]، كما أنها وصلت إلى درجة كبيرة من الرخاء والحضارة التي لا نظير له في شبه الجزيرة الإيبيرية[6].

بدأت غرناطة تضعف تدريجيا، وبدأت الصراعات والمشاكل تقع بين أمرائها، فكان كل منهم يستعين بملوك قشتالة على إخوانه، وفي كل معركة كان يفقد

---

[1] نوار، المرجع السابق، ص 40.

[2] علي محمد الصلابي، **دولة الموحدين**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، ص 201 وما بعدها.

[3] أحمد حسن بحبح، **لسان الدين بن الخطيب عصره بيئته وأثره**، دار المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1994م، ص11.

[4] مريم بوخاوش، **آثار سقوط الأندلس على بلاد المغرب الأوسط 6-10 هـ/ 12-16م**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2015م، ص 17.

[5] ج. س. كولان، **الأندلس**، تر: إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس، حسن عثمان، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1980م، ص 138.

[6] فيشر، المرجع السابق، ص 75.

المسلمون حصونا وبلادا ذات أهمية، حتى انتهى أمر المملكة في النهاية إلى الاقتصار على مدينتي غرناطة ووادي آش وما حولهما[1].

تولى أبو الحسن مُلك غرناطة وهو الأمير التاسع عشر من بيت بني الأحمر، وفي ظرف وجيز صار من أقوى من تولوا هذه الإمارة منذ انقراض خلفاء عبد الرحمان، وقد تأتى له ذلك بفضل استغلاله لنزاعات الإمارات النصرانية فيما بينها، لتصبح إمارته غنية وكثيرة السكان، خاصة مع لجوء المسلمين إليها من مختلف جهات اسبانيا، وقد استغل أبو الحسن حرب الإسبان ضد البرتغال وقام بعدة هجمات على مرسية حتى اضطر فرديناند وايزابيلا إلى عقد الهدنة معه[2]، لكن الأمور لم تستمر على هذا الحال، فغرناطة في آخر أيامها أصبحت تعاني من المشاكل السياسية والحروب، وقد حاول الملك تجديد الهدنة مع قشتالة ولكن الملكين الكاثوليكيين رفضا ذلك إلا بعد دفع جزية سنوية، فرفض أبو الحسن طلبهما وزحف إلى قلعة الصخرة الواقعة في مدينة رندة وفتحها سنة 1481م، لكنه لم يواصل جهوده وركن إلى الملذّات وأهمل الجند والبلاد[3].

في أواخر 1482م تولى ابن أبي الحسن من زوجته الثانية النصرانية ثريا حكم غرناطة، وهو محمد ابن أبي الحسن علي والمعروف باسم "أبو عبد اللّه" أو "بو أبديل" في النصوص النصرانية، وكان هذا الأخير في صراع مع عمه أبو عبد اللّه محمد بن سعد الملقب بـــ"الزغل" الذي سيطر في الأخير على الحكم، هذا في وقت كان فيه الملكين فرناندو وإيزابيلا قد قرّرا القضاء نهائيا على مملكة غرناطة، فسارا لحصارها بقوات ضخمة، وتوجس سكان غرناطة من هذا الحصار، فبعثوا إلى الملكين مجموعة من الشروط لتسليم المدينة ذكرت في كتاب نبذة العصر ومن بينها: "أن يؤمّنهم على أنفسهم وبلادهم ونسائهم وصبيانهم ومواشيهم ورباعهم وأجناتهم ومحارثهم وجميع ما بأيديهم، ولا يغرمون إلا الزكاة والعشر لمن أراد الإقامة ببلدة

---

[1] حسين مؤنس، **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، القاهرة، د.ط، مصر، 2004، ص 453.

[2] مارمول كاربخال، **إفريقيا**، ج1، تر: محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلون، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، 1984م، ص ص 431، 432

[3] عبد الحكيم الذنون، **آفاق غرناطة**، دار المعرفة، ط1، دمشق، سوريا، 1988م، ص 46.

غرناطة، ومن أراد الخروج منها يبيع أصله بما يرضاه من الثمن لمن يريده من المسلمين والنصارى من غير غبن، ومن أراد الجواز لبلاد العدوة بالمغرب يبيع أصله ويحمل أمتعته ويحمله في مراكبه إلى أي أرض أراد من بلاد المسلمين من غير كراء ولا شيء يلزمه لمدة من ثلاث سنين، ومن أراد الإقامة بغرناطة من المسلمين فله الأمان على نحو ما ذُكر، وقد كتب لهم ملك إسبانيا فرديناند كتابا وأخذوا عليه عهودا ومواثيق في دينه مغلظة على أنه يوفي لهم بجميع ما شرطوه عليه، فلما تمت هذه العقود والمواثيق، قرأت على أهل غرناطة، فلما سمعوا ما فيها وانقادوا لطاعته، كتبوا بيعتهم وأرسلوها للملكين النصرانيين، وسمحوا له بالدخول إلى غرناطة، وعند ذلك أمر أمير غرناطة بإخلاء المدينة، فأخليت دورها وقصورها ومنازلها، وأقاموا ينتظرون دخول النصارى لقصبتها"[1]، ليتم توقيع معاهدة التسليم مع الملكين في 21محرم 897هـ/25 نوفمبر 1491م، أمّا دخولهما إلى المدينة فكان في 2 ربيع الأول 897هـ/ 2 جانفي 1492م، وهو تاريخ حاسم في تاريخ الإسلام والغرب الأوروبي، فبمجرد أن دخل النصارى إلى غرناطة حتى نسوا كل ما عاهدوا عليه المسلمين، وكان أول ما فعلوه هو تحويل مسجد غرناطة إلى كنيسة، من هنا بدأت سياسة الاضطهاد لمسلمي المدينة[2].

ثالثا: سقوط غرناطة وانعكاساته على مسلمي الأندلس.

1- انهيار الحكم الإسلامي:

وُقِّعت معاهدة استسلام غرناطة في 25 نوفمبر 1491م، وتم توقيعها من طرف ملكي اسبانيا وتعهدا بشرفهما ودينهما على تنفيذ مضامينها، وحظيت بنودها بموافقة البابا، وقد تضمنت التعهد باحترام الحرية الدينية للمسلمين وحقهم في ممارسة شعائرهم وعاداتهم الاجتماعية دون أن يمسهم أي أذى، كما منحوا حرية الاختيار بين البقاء في

[1] مؤلف مجهول ، **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر تسليم غرناطة ونزوح الأندلسيين إلى المغرب**، ضبط وتعليق: ألفريد بستاني، مكتبة الثقافة الدينية، ط1 ،بورسعيد، 2002م، ص 41.

[2] مؤنس، المرجع السابق، ص ص 454، 455.

الأندلس أو الرحيل عنها، إضافة إلى حقوقهم الاقتصادية وحرية تصرفهم في ممتلكاتهم وعقاراتهم[1].

تضمّنت المعاهدة 67 بندا وفق المصادر العربية، بينما تشير المصادر الاسبانية إلى 56 بندا[2]، ومن أهم ما جاء فيها حسب ما ذكره المقري :" تأمين الصغير والكبير في النفس والأهل والمال، وإبقاء الناس في أماكنهم ودورهم ورباعهم وعقارهم، ومنها إقامة شريعتهم على ما كانت عليه، ولا يحكم أحد عليهم إلا بشريعتهم، وأن تبقى المساجد كما كانت والأوقاف كذلك، وأن لا يدخل النصارى دار مسلم ولا يغصب أحد، وأن لا يولى على المسلمين نصراني أو يهودي ممن يتولى عليهم من قبل سلطانهم، وأن يفتك جميع من أسر في غرناطة من حيث كانوا، لا سيما أعيانا نص عليهم، ومن هرب من أسرى المسلمين ودخل غرناطة لا سبيل عليه لمالكه ولا سواه، والسلطان يدفع ثمنه لمالكه، ومن أراد الجواز للعدوة لا يُمنع، وأن لا يؤخذ أحد بذنب غيره، وأن لا يقهر من أسلم على الرجوع إلى النصارى ودينهم، وأن من تنصّر من المسلمين يوقف أياما حتى يظهر حاله ويحظر له حاكم من المسلمين وآخر من النصارى، فإن أبى الرجوع إلى الإسلام تمادى على ما أراد، ولا يعاتب على من قتل نصرانيا أيام الحرب... ويسير المسلم في بلاد النصارى آمنا في نفسه وماله، ولا يحمل علامة كما يحمل اليهود وأهل الدجن، ولا يمنع مؤذن ولا مصل ولا صائم ولا غيره من أمور دينه، ومن ضحك منه يعاقب..."[3].

مع توقيع المعاهدة وخروج الملك عبد اللّه الصغير من غرناطة انتهى الوجود السياسي والعسكري للمسلمين في الأندلس، لتتحول حياة المسلمين في الأندلس إلى

---

[1] Cheikha djamaa **, la chute de granade a travers la poesie andalouse** , in :abdeljelil temimi, la vie centenaire de la chute de granada,1492-1992, vol 2, zaghouan, 1993, p p130,131 .

[2] محمد عبد الله عنان، **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين**، مطبعة مصر، القاهرة، 1958م، ص 236-239.

[3] أحمد بن محمد االمقري التلمساني، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: إحسان عباس،ج4 ، دار صادر، بيروت، 1968م، ص 252-256.

واحدة من أبشع المآسي الإنسانية في حياة البشرية[1]، فمنذ الوهلة الأولى بدت النوايا واضحة في اجتثاث أثار الإسلام من شبه الجزيرة، وإكراه مسلميها على اعتناق النصرانية أو الرحيل، وصاحب ذلك في البداية إغراء وإطماع ليتحول بعد فترة إلى بطش وتعذيب وتنكيل بل وقتل وحرق، كل هذا بتحريض من رهبان الكنيسة ورجال الدين الذين تزعموا العمليات وعلى رأسهم الكاردينال خمنيس دي سيسنيروس مطران طليطلة والدون ديكو ديسا أسقف جيان والمحقق العام لديوان التحقيق "محاكم التفتيش"[2].

تولى إدارة غرناطة نيابة عن الملكين مجلس كان على اتصال سري بالبابا إسكندر السادس الذي كان كاردينالا وأسقفا لبلنسية، ليعتبر بعدها المجلس شروط المعاهدة باطلة ويفرض على المسلمين أحد الأمرين، إما التنصير القسري أو التهجير القسري، حيث صدر أمر منذ 2 يناير 1492 بإحراق مليون وخمسمائة ألف كتاب ديني بما فيها من الوثائق والمخطوطات لإبعاد المسلمين عن مصادر عقيدتهم[3].

2- محاكم التفتيش ومصير الأندلسيين:

لم يكن سقوط غرناطة في يد اسبانيا النصرانية ونهاية الحكم الإسلامي بالأندلس إلا بداية النهاية في مصير الأمة الأندلسية، ولم يكن فقدان السيادة والحرية، والذلة السياسية والاضطهاد الديني والاجتماعي وهي المحن التي تلحق بالأمم المغلوبة عادة سوى لمحة بسيطة مما كتب على الأمة الأندلسية أن تعانيه على يد إسبانيا النصرانية[4].

---

[1] حسين مؤنس، **رحلة الأندلس حديث الفردوس الموعود**، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963م، ص8.

[2] **محاكم التفتيش:** هي مؤسسة حكومية دينية تم إنشائها في قشتالة بمرسوم بابوي صدر في نوفمبر 1478م لمطاردة الكفر ومحاكمة المارقين، للمزيد أنظر: عبد الوهاب بنمنصور، **من الهجرة إلى التهجير**، المجلة الأكاديمية ، ع15، عدد خاص بالموريسكيين في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، ص 35.

[3] Francisco piferrer, **Nobiliario de los reinos y seniarios de espana** , T7 , madrid, 1860, p138.

[4] عنان، المرجع السابق، ص 308.

بعد سبع سنوات من استسلام غرناطة، أعيد تنظيم محاكم التفتيش ووسعت آفاق عملها حيث وضع الملك فرديناند سنة 1499م بمعية رجال الكنيسة خطة لتنصير المسلمين واستعمال مختلف الوسائل طوعية كانت أم كراهية لتحقيق أهدافه، ومنذ ذلك الحين كُشفت النوايا الحقيقية للغدر والخداع، وبدت حقيقة ما تحمل قلوب النصارى من غل تجاه المسلمين، فتم إنشاء أحياء خاصة بالمسلمين ذات أسوار عالية، وحولت المساجد إلى كنائس، وألزم المسلمون بالتسمي بأسماء أعجمية ومنع عنهم النطق بالعربية أو حمل السلاح، وأرغمت المسلمات على التزوج بالنصارى، وجمعت مئات آلاف الكتب الدينية واللغوية والأدبية وتم إحراقها في ساحات عامة بحضور حشود بشرية، وفرض على المسلمين دفن موتاهم بحضور القساوسة، وبالمجمل فإن مختلف أساليب الإذلال والإهانة استعملت تجاه المسلمين فتنصر بعضهم إما حقيقة أو ظاهريا فقط، بينما اضطر آخرون إلى الهجرة حفاظا على دينهم ودنياهم[1].

تم إصدار مرسوم ملكي في سنة 1502م أعلن فيه على ضرورة اعتناق جميع المسلمين للديانة المسيحية أو الرحيل عن إسبانيا، وقد حددت مدة تنفيذه بثلاثة أشهر فقط، ويتضمن المرسوم ترحيل كل الذكور الذين يبلغ عمرهم أكثر من 14 سنة، والإناث اللواتي يتجاوزن 12 سنة إلا في حالة تنصرهم، كما سمح لهم ببيع أملاكم ماعدا الذهب والفضة، فقد كان ممنوعا إخراج هذه المعادن من البلاد[2].

مرّت الأيام وتوالت الأشهر والأعوام وحالة المسلمين تزداد سوءا، فرجال الكنيسة يكرهونهم على الدخول في النصرانية، وينكّلون بكل من يشكّون في عقيدته الجديدة أو يبلغهم أنه يمارس شعائر إسلامية خفية كالختان أو الاغتسال والتزين يوم الجمعة، أو الامتناع عن شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، بل حتى وضع النساء للحناء في أيديهن جريمة تعاقبن عليها، وهُدف من خلال هذه الأعمال إلى دفع المتنصرين الأندلسيين إلى الهجرة خاصة بعد تزايد تمرداتهم وانتفاضاتهم على غرار ما

---

[1] بنمنصور، المرجع السابق، ص 36.

[2] عبد المنعم أبو داود، **محاكم التفتيش الاسبانية-الأصول والهيكلة والإجراءات-**، مجلة كلية اللغات والترجمة، ع39، 2006م، ص239 .

حدث في جبال البشرات أو في غرناطة وسائر الجهات التي كانوا يستقرون بها، كما أن الفتاوى تباينت بين من يبيح لهم التظاهر بالتنصر وإخفاء الإسلام، وبين من ينصح بالهجرة حفاظا على الدين والنفس، وهذا ما جعل الأندلسيين في حيرة من أمرهم[1]، ومن الشواهد على ظلم واستبداد محاكم التفتيش ما روته الباحثة "لوثي لوبيث بارالت" عن أشخاص تعرضوا للمحاكمة والعقاب لمجرد أنهم قالوا ألفاظا تشبه كلام المسلمين، وقُدّم آخرون للمحاكمة بسبب استحمامهم، لأن ذلك مرتبط بالغسل والوضوء، وقد روت الباحثة أن أحد البستانيين من أصل موريسكي كان يرش على نفسه ماء باردا في بئر فكلفه ذلك المثول أمام محكمة التفتيش، بينما هناك عدة قصص عن مواطنين إسبان استدرجوا جيرانهم بعد شكوك في حقيقة تنصرهم، وأطعموهم لحم خنزير دون أن يخبروهم بذلك، ولما أخبروهم بذلك وأبدوا رد فعل يثبت عدم رغبتهم في أكل لحم الخنزير تم تقديمهم لمحاكم التفتيش[2].

أصبح يطلق على المتنصرين اسم الموريسكيين[3]، ويشبه ذلك ما فعله العرب الفاتحون مع الذميين أو المسالمين الذين ظلوا على دينهم حين فتحت الأندلس، حيث أطلقوا عليهم تسمية "المستعربين"[4]، ويرجع أصل تسمية الموريسكيين إلى اللغة البربرية، من كلمة "مور" وتعني البلد أو الدولة أو القسمة، ودخلت هذه الكلمة إلى اللغة اللاتينية وأصبحت" MOURUS" أو "MOURI" وتعني سكان المغرب، وكلمة الموريسكوس هي تصغير لكلمة "MOROS"، وهو اللقب الذي أطلقه الإسبان على جميع المسلمين الذين كانوا يعيشون بالأندلس ثم غُلبوا على أمرهم فصُغِّر اسمهم تهوينا لهم[5]، ويبرز المؤرخ ليفي بروفنسال أن كلمة "الموريسكيين" كلمة

---

[1] بنمنصور ، المرجع السابق ص 40.

[2] لوثي لوبيث بارالت، **أثر الإسلام في الأدب الإسباني**، ترجمة : حامد يوسف أبو أحمد، علي عبد الرءوف البمبي، مركز الحضارة العربية، ط1، القاهرة، 2000م، ص ص68، 69.

[3] للمزيد حول تسمية الموريسكيين **أنظر:** محمد دلباز، **الموريسكيون: الإطار التاريخي والديني والتسمية**، الحوار المتوسطي، ع 3-4، 2007م، ص52-60.

[4] عبد الله الحمادي، **الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس**، الدار التونسية للنشر، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس،الجزائر، 1989م، ص 50.

[5] الكامون، ،المرجع السابق، ص ص 33، 34.

إسبانية أطلقت على المسلمين الذين بقوا في البلاد بعد أن استولى عليها الملكان الكاثوليكيان فرناندو وإيزابيلا، بينما نجد في معجم الأكاديمية الملكية الاسبانية تعريف الموريسكيين على أنهم المغاربة الذين بقوا وتعمدوا بعد استعادة إسبانيا وسقوط غرناطة، ويعود الدكتور حسين مؤنس في تحديد أصل الكلمة إلى العهد الروماني، فمورو مشتقة من ماوري MOURI، وتعني الداخلين تحت سلطان مسيحي، ومنها جاءت موريطانيا، وتطورت كلمة موري إلى مورو الإسبانية وأصبحت تعني عربي مسلم، معللا ذلك بإضافة كلمة " VASALLOUS" لمورو ومعناها العرب التابعون[1].

كانت نهاية المسلمين في الأندلس خلال فترة حكم الملك فيليب الثالث، حيث أصدر قرارا بالطرد النهائي للموريسكيين في 12 ربيع الأول 1018هـ/ 04 أفريل 1609م، واستمر تنفيذه حتى عام1023هـ/ 1614م؛ بدأت عملية الطرد من بلنسية أين يتواجد عدد كبير جدّا من الموريسكيين[2]، وحجة طردهم هي استعصاء تنصيرهم وصعوبة اندماجهم في المجتمع الإسباني، وكذلك قيامهم بثورات وإثارتهم لفتن متواصلة خلفت دمارا ورعبا لدى السكان، وقد جاء في القرار أن يُرحّل كافة الموريسكيون مع أولادهم ونسائهم إلى الموانئ التي يعينها مندوبو الحكومة حيث يُنقلون منها إلى بلاد البربر (المغرب العربي) على متن سفن تم إعدادها لترحيلهم، وأن لا يأخذوا معهم إلا ما يستطيعون حمله على ظهورهم[3]، وهكذا دخل الموريسكيون مرحلة جديدة من تاريخهم بعيدا عن وطنهم الأم.

3- ردود فعل الموريسكيين:

تباينت واختلفت ردود فعل الموريسكيين بين الخضوع والانصياع للحكومة الإسبانية والتخلي عن دينهم وعروبتهم وعاداتهم وتقاليدهم سواء بطريقة فعلية أو عن طريق ممارسة التقية من خلال التظاهر بمظاهر النصارى الإسبان، أو عدم الخضوع

[1] يحياوي، المرجع السابق، ص ص 42، 43

[2] أبو داود، المرجع السابق، ص 239.

[3] بنمنصور، المرجع السابق، ص43، 45.

والتمرد ومواجهة الأمر الواقع عن طريق الانتفاض من خلال ثورات هدفها الحفاظ على كيانهم والانتقام من مكائد الإسبان وممارساتهم الهمجية، ومن أهم هذه الانتفاضات والثورات:

أ-إنتفاضة البيازين[1](1499م):

من أولى الانتفاضات التي قام بها المسلمون بعد سقوط غرناطة، وجاءت بعد أن فرض الإسبان بعض الإجراءات وقاموا ببعض الممارسات التي زادت من احتقان الأوضاع وسخط الأندلسيين الذين أصبحوا يمهدون للانتفاض، ومن أمثلة ذلك محاولة عزلهم عن المجتمع الإسباني وإسكانهم في مناطق خاصة حتى تسهل عملية السيطرة عليهم، كما فرضت عليهم أنواع جديدة من الضرائب[2]، لتنفجر الأوضاع بعد أن قام مفوض الشرطة "بلاسكو دي باريونويفو" رفقة خادم الكاردينال سيسنيروس المدعو "سالثيدو" بالاعتداء على ابنة أحد المسلمين في ساحة باب البنود بحي البيازين، وحاول أخذها رفقة أولادها إلى السجن[3].

بدأت الحشود تتوافد استجابة لصراخ تلك الفتاة واستغاثتها والحماسة تلهب صدورهم، وبمجرد أن أحس الخادم بقدومهم لاذ بالفرار بينما وقع المفوض في يد المنتفضين، وبعد مشادة بين الطرفين رمى أحد المسلمين حجرا على المفوض فأرداه قتيلا، لتسير الحشود بعدها لبيت الكاردينال سيسنيروس قرب قصر الحمراء وتم تحميله المسؤولية، فاحتمى هذا الأخير ببيت حاكم غرناطة وأقنعه أن يرسل حملة لإبادتهم وهو ما حدث، لكن الأندلسيين واجهوا الحملة بالحجارة والمتاريس والهتافات،

---

[1] **حي البيازين:** يقع هذا الحي في مدينة غرناطة، وهو من الأحياء المكتظة بالسكان، حيث قدر بعض المؤرخين الإسبان أن عدد الأسر العربية التي تسكنه يقدر بـــ10 آلاف أسرة، أي ما يقارب خمسين ألف موريسكي، للمزيد **أنظر:** عبد الواحد ذنون طه، **حركة المقاومة العربية الإسلامية في الأندلس بعد سقوط غرناطة**، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، 1999م، ص21.

[2] محمد رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17**، إفريقيا الشرق، ط4، الدار البيضاء، المغرب، 2014، ص71.

[3] أسعد حومد، **محنة العرب في الأندلس،** المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1988م، ص270.

واختاروا أربعين شخصا منهم ليكونوا بمثابة حكومة منفصلة، ولتهدئة الأوضاع، حضَر مطران غرناطة الأب "تالافيرا" وتفاوض مع تلك الحكومة وحثها على الهدوء ووعدها أن تُحترم الاتفاقيات والعادات والتقاليد الإسلامية، وأن لا يتعرض لهم أحد وأن لا يعاقبوا على انتفاضتهم، فهدأت الأوضاع، ولكن أفراد الحكومة التي شكلها الموريسكيون لم يأمنوا جانب الإسبان وخشوا على أنفسهم من الانتقام بسبب مقتل محافظ الشرطة ففروا إلى منطقة البشرات[1].

ب- ثورة البُشرات (1499-1501م):

لم تكن انتفاضة البيازين إلا بداية لثورات وانتفاضات لاحقة، حيث أعقبها ثوران المسلمين في منطقة البشرات الواقعة جنوب غرناطة، وقد بدأ الأندلسيون بتحضير أنفسهم وإعداد الأسلحة والمال اللازم للثورة، وشرعوا في تحصين قراهم ومدنهم مستفيدين من وعورة المنطقة التي يعيشون بها[2]، هذه الاستعدادات جعلت السلطات الإسبانية تبعث حملة بقيادة الملك فرناندو بنفسه للقضاء على الثورة، وفي طريقها قامت الحملة بعمليات إبادة وتدمير واسعة، منها قتل سكان قرية "غويخار سيرا" انتقاما من الذين هربوا إلى البشرات[3]، ومن أمثلة أعمال العنف والمجازر التي صاحبت الحملة ما يذكره الباحث الإنجليزي "برسكوت" عن نسف وتدمير الكونت "ليرين" لمسجد مليء بالنساء والأطفال[4].

تم أيضا حصار مدينة أندرش لفترة طويلة، حتى تمكن الإسبان من اقتحامها، وكان مصير سكانها القتل والإبادة، وهكذا بدأ فرناندو بالتقدم تدريجيا واحتلال المدن والقرى الواحدة تلو الأخرى، وهو ما جعل المسلمين يفقدون الأمل في الانتصار

---

[1] محمد عبده حتاملة، **الأندلس التاريخ والحضارة والمحنة دراسة شاملة**، مطابع الدستور التجارية، د.ط، عمان، الأردن، 2000م، ص 680-682.

[2] عادل سعيد بشتاوي، **الأندلسيون المواركة تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة**، د.ط، القاهرة، 2001م، ص116.

[3] رزوق، المرجع السابق، ص ص 72، 73.

[4] حتاملة، المرجع السابق، ص685.

خاصة في ظل عدم وصول مساعدات من العدوة الجنوبية، فتواصوا مع فرناندو وعرضوا عليه السلم، فوافق بشرط دفع 50 ألف دوقة ذهبية وتسليم جميع الحصون والأسلحة التي كانت بحوزتهم؛ من نتائج هذه الثورة أن كثّف الإسبان عمليات التنصير وبعثوا القساوسة إلى البشرات، وشرعوا في هدم المساجد بغرناطة وتحويل بعضها إلى كنائس، وقد عومل المسلمون بدءا من تلك اللحظة كأسرى حرب[1].

ج- الثورة الكبرى (1568م):

استمرت الثورات الواحدة تلو الأخرى واستمرت معها وحشية الإسبان تجاه الموريسكيين وتزايدت جرائمهم، ومنذ سنة 1556م حدث تغيير في أعلى هرم السلطة في إسبانيا، وهذا بعد أن تخلى الملك شارل الخامس عن العرش لصالح ابنه فيليب الثاني؛ كان هذا الأخير أكثر تعصبا للكاثوليكية، وتميزت فترة حكمه بكثرة الأزمات والمشاكل التي يعيشها الإسبان، حيث دخلوا في مواجهات مع فرنسا من جهة، واشتغلوا بالحرب ضد البروتستانت في هولندا من جهة ثانية، هذا ما جعل الأندلسيين يرغبون في اغتنام الفرصة واستغلال الأوضاع خاصة بعد تمادي الإسبان في ظلمهم وقمعهم، حيث أصدر فيليب الثاني قرارا يقضي بضرورة العمل على تنصير الأندلسيين لأن تنصرهم لم يكتمل حسبه، كما فرض على الأندلسيين ضرائب باهظة، وصودرت أراضيهم بحجة الكفر وتهمة الهرطقة، ضف إلى ذلك استمرارية احتقارهم ونبذهم من طرف المجتمع الإسباني، وما زاد في تأجج الأوضاع هو إصدار مرسوم سنة 1567م بضغط من الكنيسة، ويتضمن منع استعمال اللغة العربية في مدة أقصاها 3 سنوات، مع منع الحمامات واللباس العربي والعادات الإسلامية بمختلف أنواعها وهو ما صعب من معيشة الأندلسيين الذين راحوا يستعدون للثورة[2].

كانت الاستعدادات في أعلى درجاتها في أواخر سنة 1568م، وكان زعيم الثورة فرج بن فرج يحشد الناس حوله في البشرات، خاصة في ظل انشغال الإسبان

[1] بشتاوي، المرجع السابق، ص ص 116، 117.

[2] نفسه، ص137-147.

بالغارات المستمرة من طرف البحارة المسلمين على السواحل الجنوبية، وعند اقتراب موعد الثورة بدأت تصل الإمدادات من الجزائر دعما للثورة، فنزلت القوات في ألمرية ومربلة وسارت إلى الأماكن المتفق عليها، كما انضم إلى ابن فرج ثائرون من البشرات ومن كامل أنحاء غرناطة، حتى بلغ عدد الثوار حسب بعض الإحصائيات إلى أربعة آلاف ثائر، وكان الهدف إعادة تشكيل وبعث مملكة غرناطة، وسرعان ما أعلن الثوار عن استقلالهم، وانتخبوا شابا من سلالة ابن أمية يدعى "فرناندو فالوراي" كملك عليهم وتم تسميته بـ"محمد ابن أمية"، لترسم بعدها خطة سير الثورة وتفاصيل انطلاقها[1].

بتاريخ 23 ديسمبر 1568م قامت مفرزة تتكون من 60 ضابط إسباني بارتكاب أعمال إجرامية واعتداءات في البشرات، وكان رد السكان على ذلك قاسيا، حيث تم قتل عناصر المفرزة، ليكون ذلك إيذانا باندلاع الثورة، وانتشرت شرارتها لتعم مختلف أرجاء غرناطة، كما امتدت إلى ألمرية ووادي الكرين، وانقضّ الثوار على الحاميات الإسبانية فهجموا عليها ثم انسحبوا بعدها إلى البشرات، هذه الأعمال جعلت نصارى غرناطة يرغبون في الانتقام من الموريسكيين وهو ما زاد من التفاف الموريسكيين حول الثورة، ومن بين المواجهات التي كانت بين الثوار والقوات الإسبانية هي تلك التي حدثت بوادي الكرين وانتصر فيها الثوار بتاريخ 28 ديسمبر 1568م[2].

لإخماد الثورة أصدر فيليب الثاني قرارات تتضمن ضرورة تكثيف العمليات العسكرية والقضاء على الثورة بأي طريقة، لتبدأ القوات الإسبانية في استجماع قوتها تدريجيا، ودبرت مؤامرة انتهت باغتيال "ابن أمية" ليحل "عبد الله بن عبو" محله، وقد انتصر هذا الأخير على الإسبان في عدة مواجهات، ولكل طول مدة الحرب واستمرار المواجهات جعلت قوى الموريسكيين تنفذ تدريجيا، هنا أصدر فيليب الثاني قرارا بنفي الموريسكيين في 28 أكتوبر 1570م ومصادرة أملاكهم، وقد شمل النفي 80 ألف موريسكي رحلوا إلى قشتالة ومنهم من رحل إلى البلاد المغاربية؛ زادت الأوضاع تدهورا وتعقيدا بسبب شح الإمدادات العثمانية بعد الهزيمة في معركة ليبانت سنة 1571م،

[1] رزوق، المرجع السابق، ص ص 110، 111.

[2] حومد، المرجع السابق، ص 298-301.

لتزداد معها وحشية محاكم التفتيش، وتبدأ فكرة الطرد النهائي للموريسكيين تتسرب إلى مجالس الدولة[1].

استمرت انتفاضات الموريسكيين وثوراتهم بعد الثورة الكبرى ولكن بحدة أقل، ومثال ذلك الثورات التي أعقبت مرسوم الطرد النهائي سنة 1609م تعبيرا عن رفض هذا القرار، ولكن قوة الموريسكيين وأعدادهم لم تكن لتمكّنهم من الانتصار على قوة الإسبان، ليسدل الستار نهائيا عن المواجهات العسكرية والثورة، ويُلقى الموريسكيون إلى مصيرهم المحتوم[2].

[1] رزوق، المرجع السابق، ص 113-118.

[2] الميلق، المرجع السابق، ص 95.

المبحث الثالث: الواقع السياسي في البلاد المغاربية عقب انهيار حكم الموحدين.

أولا: انهيار الوحدة السياسية المغاربية.

انتهت فترة الاستقرار السياسي والرخاء الاقتصادي والرقي الثقافي التي عرفتها بلاد المغرب في العهود الإسلامية مع ضعف دولة الموحدين[1] وتراجعها، ثم انقسامها منذ أواسط القرن السابع هجري (668هـ/1269م) إلى دويلات إقليمية متنافسة فيما بينها، عاجزة عن توحيد أقاليم المغرب وغير قادرة على إنقاذ ما بقي في يد المسلمين من شبه الجزيرة الإيبيرية[2]؛ تعود بدايات هذا الضعف إلى فترة سقوط حكم الدولة الموحدية في الأندلس بعد هزيمتها في معركة حصن العقاب 609هـ/1212م، أما الشمال الإفريقي فقد ظهرت فيه ثلاث دويلات إسلامية[3] متناحرة فيما بينها، رغبت كل واحدة منها في التوسع على حساب جارتيها[4]، فنشأت الخلافات والخصومات بين القيادات الثانوية التي عملت على تقسيم البلاد فيما بينها[5]، فالمغرب الأقصى أصبح تابعا لحكم المرينيين الذين ينسبون إلى قبيلة زناتة البربرية، وقد بدأوا في الظهور بعد هزيمة الموحدين في حصن العقاب[6]، لتتأسس دولتهم بصفة نهائية على يد عثمان بن عبد الحق سنة 1219م، وقد تم توطيد أركان الحكم المريني تدريجيا، ليتم التخلص

---

[1] أنظر: الملحق رقم3.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **ولايات المغرب العثمانية الجزائر— تونس-طرابلس الغرب**، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م، ص15.

[3] أنظر : الملحق رقم4.

[4] شوقي عطا الله الجمل، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب)**، مكتبة الأنجلومصرية، ط1، القاهرة، 1977م، ص26.

[5] يحيى، المرجع السابق، ص 391.

[6] إسماعيل ابن الأحمر، **روضة النسرين في دولة بني مرين**، تح: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، ط3، الرباط، 2003م، ص17 وما بعدها.

من آخر حكام الموحدين بمراكش سنة 1269م ، بينما بدأت دولتهم في التراجع خلال القرن الخامس عشر إلى أن سقطت سنة 1465م على يد الوطاسيين[1].

أما المغرب الأدنى فخضع لحكم الحفصيين الذين تأسست دولتهم عام 1229م، وينسبون إلى أبي حفص عمر بن يحيى الهنتاتي، وهو من أحفاد ابن تومرت، ويعود أصلهم إلى قبيلة هنتاتة البربرية، وهي من كبار قبائل المغرب الأقصى، استطاعوا تأسيس دولتهم مستغلين ضعف الموحدين بعد أن كانوا ولاة في دولتهم، ليعلنوا انفصالهم فيما بعد[2]، بينما غابت الوحدة السياسية عن المغرب الأوسط (الجزائر) خلال القرن 15م، بل تشكل عموما من مجموعات قبلية متنازعة فيما بينها، حتى في صفوف العائلة الحاكمة الواحدة، بالإضافة إلى التهديدات الحفصية والمرينية من الشرق والغرب على حد سواء، فكان الحفصيون يحكمون قسنطينة وعنابة، وكانت بجاية تابعة لهم شكليا، في حين كانت بعض القبائل القوية تقتسم مناطق واسعة من وسط البلاد، أما أقوى الوحدات السياسية آنذاك فهي مملكة بنو زيان[3]، وقد تأسست دولتهم على يد يغُمراسن بن زيان الذي أقام مملكته على أنقاض دولة الموحدين منذ 1235م[4].

امتدت مملكة الزيانيين من نهر ملوية غربا إلى حدود وادي الشلف شرقا ومن البحر المتوسط شمالا إلى مشارف الصحراء جنوبا ، وقد جعلوا من مدينة تلمسان عاصمة لهم، وترجع أصولهم إلى قبائل زناتة الكبرى، وعرفوا في التاريخ ببني عبد

---

[1] محمد المنوني، **ورقات عن حضارة المرينين**، مطبعة النجاح الجديدة، ط3، الدار البيضاء، المغرب، 2000م، ص14.

[2] ألفرد بل، **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي**، ترجمة: عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 1987م، ص 296.

[3] عبد القادر فكاير، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث العهد العثماني 1518-1830**، دار هومة، د.ط، الجزائر، 2018م، ص 13.

[4] إسماعيل ابن الأحمر، **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تح: هاني سلامة، مكتبة الثقافة، ط1، مصر، 2001م، ص20.

الواد[1]، وشهدت دولتهم في آخر عهدها نزاعا داخليا بين أبناء الأسرة الحاكمة من أجل الوصول إلى السلطة، وكذلك صراعا مستمرا مع جارتيها الحفصية والمرينية وخطرا خارجيا أوروبيا تمثل في الأطماع الاسبانية وهو ما عجل بسقوط دولتهم[2].

لاحظ الإسبان الضعف الذي كانت تتخبط فيه الدول المغاربية خاصة وأن جواسيسهم كانوا يكتبون تقارير دورية يبرزون فيها مكامن هذا الضعف، ومثال ذلك الوصف الذي قدمه "فيرناندو ديزافارا"[3]جاسوس الملكة إيزابيلا بتلمسان بقوله: "إن البلاد كلها في حالة يبدو أن الرب يريد أن يهبها لصاحِبَيْ الجلالة"، وحثّ المَلِكَين الإسبانيين على اغتنام الفرصة واحتلال بلاد المغرب ككل[4].

زادت أطماع الإسبان في ظل هذه التقارير، وشجعتها أكثر مباركة البابوية لهذه الأطماع وتشجيعها والحرص على تنظيمها، خاصة بعد معاهدتي "توردیسیلاس" سنة 1494م، و"سينترا" سنة 1509م، واللتان تم بموجبهما إطلاق يد إسبانيا في بلاد المغرب العربي شرق حجر بادس، وقد وجدوا في ملاحقة الأندلسيين النازحين إلى بلاد المغرب وإبعاد خطرهم عن إسبانيا وكذا البحث عن طرق تجارية توصلهم إلى الشرق دافعا ومبررا لتحقيق أهدافهم التوسعية التي انطلقت من سواحل المغرب الأقصى باحتلال مليلة عام 1497م، لتتواصل حملاتهم باحتلال المرسى الكبير سنة 1505م، مسرغين وحجر بادس سنة 1508م، تنس ووهران سنة 1509م، بجاية وشرشال ومدينة الجزائر سنة 1510م، مستغانم سنة1511م، تلمسان سنة 1512م، دلس عنابة وهنين سنة

---

[1] الصلابي، المرجع السابق، ص 221.

[2] نفسه، ص 224.

[3] **فيرناندو ديزافارا:** كاتب الملكين الكاثوليكيين" فرناندو وإيزابيلا"، سبق أن كلف بمراقبة حركة الأندلسيين المهجرين إلى السواحل الإفريقية منذ 1492م، وقد سمحت له الظروف بالتعرف على أحوال القبائل الساحلية والخارجة عن طاعة مملكة تلمسان للمزيد أنظر: عبد القادر فكاير، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية 1505م - 1792م**، دار هومه، د.ط، 2012م، ص 69.

[4] جون. ب. وولف، **الجزائر وأوروبا 1500م -1830م**، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الفكر، د.ط، الجزائر، 1973م، ص24.

1513م[1]، وكان الإسبان قد أنشئوا بمدينة الجزائر قبالة سواحلها حصنا سمي بحصن "البينيون"[2]، هذا باختصار حال المغرب العربي قبل القرن 16م، أما بعد هذه الفترة فإن حال البلاد المغاربية شهدت أوضاعا ومعطيات مختلفة.

ثانيا: بداية التواجد العثماني في المنطقة.

رغم فشل القوى المحلية في المغرب الأوسط في التصدّي للحملات الصليبية الإسبانية على سواحلها، إلا أن التواجد الإسباني اقتصر على المناطق الساحلية ولم يتوغل في الداخل، وذلك بسبب المواجهة العنيفة التي تلقتها الحاميات الإسبانية من طرف السكان الملتفين حول شيوخ الزوايا والقبائل وهو ما جعلها في موقف دفاعي في تلك السواحل[3]، لتزيد مصاعب الحاميات الإسبانية بلجوء القوى المحلية إلى الاستنجاد بالعثمانيين الذين رفعوا لواء الجهاد في حوض المتوسط[4]، وقد خلفت كفاءة الإخوة بربروس وشجاعتهم أثرا كبيرا ساهم في تحفيز أهالي المدن الجزائرية المحتلة على إرسال وفود إليهم، تدعوهم إلى المساعدة في تخليص مدنهم من الاحتلال، وكانت أولى محاولات الإخوة بربروس فاشلة في مدينة بجاية سنة 1512م[5].

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م، ص ص 15، 16.

[2] **حصن البينيون:** يقصد به الصخور العظيمة، وهو حصن بناه الإسبان بين سنتي 1510م و1511م قبالة مدينة الجزائر، وقد شكل هذا الحصن تهديدا دائما لسكان المدينة، للمزيد **أنظر:** محمد بن عبد الرحمن الجيلاني بن رقية التلمساني، **الزهرة النائرة فيما جرى بالجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، تح: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق الثقافة، ط1، الجزائر، 2014م، ص85.

[3] سعيدوني، **تاريخ الجزائر...**، المرجع السابق، ص 17.

[4] دلندةالأرقش، عبد الحميد الأرقش، جمال بن طاهر، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي، د.ط، تونس، 2003م، ص 11.

[5] محمد دراج، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)**، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2015م، ص ص214، 215,

رغم فشل أولى المحاولات، إلا أنها جعلت أنظار السكان المحليين تتجه صوب عروج[1]وخير الدين[2]، آملة أن يكونا سببا في تحرير سواحل المغرب الأوسط من الإسبان[3]، وبالفعل تمكن عروج من لملمة قواته والتوجه لتحرير جيجل عام 1514م، ونجح في التخلص من الحامية الجنوية التي كانت بها، لتتحول المدينة بذلك إلى قاعدة ونقطة ارتكاز ينطلق منها لمد نفوذه في بقية المناطق، وهو بالفعل ما كان، حيث توالى تحرير المدن الجزائرية وطرد الحاميات الإسبانية منها، والملاحظ أن ما حققه عروج قبل وفاته، وخلال فترة قصيرة لا تتجاوز 6 سنوات (1512-1518م)، يجعل المرء يندهش من ضخامة هذه الإنجازات، حيث نجح في مد نفوذه إلى المنطقة الممتدة من جيجل شرقا إلى مستغانم غربا ومن البحر شمالا إلى المدية جنوبا، ليرسم بذلك الطريق لخلفائه لإقامة نظام جديد في المغرب الأوسط مستغلا الفراغ السياسي والصراعات التي كانت تشهدها المنطقة[4].

تولى خير الدين خلافة أخيه عروج بعد وفاته، وقد كان مستقرا بمدينة الجزائر يواجه مختلف الأخطار والمصاعب، واستطاع أثناء ذلك أن يقنع أعيان المدينة بطلب الحماية من الدولة العثمانية لإبعاد الخطر الإسباني نهائيا، فتوجه وفد بقيادة حاجي

---

[1] **عروج:** أحد الإخوة بربروس، لعب دورا أساسيا في تمهيد الطريق لأخيه خير الدين من بعده في بسط نفوذ الدولة العثمانية بالجزئر، اشتغل في مطلع شبابه مع أخيه إلياس بالتجارة البحرية بين الشام ومصر والأناضول، بدأ يبني أسطولا عسكريا ليتحول بعدها إلى أحد البحارة الذين يواجهون سفن النصارى في البحر المتوسط، ساهم في تحرير عدة مدن جزائرية من الاسبان، استشهد عام 1518 في مواجهة مع الإسبان الذين تحالفوا مع الزيانيين في تلمسان، للمزيد أنظر: دراج، المرجع السابق، ص 167-181.

[2] **خير الدين بربروسا :**اسمه الحقيقي الخضر، سماه السلطان سليمان القانوني خير الدين، وكناه الأوروبيون بربروس "Barbaroussa" أي صاحب اللحية الحمراء، ولد في جزيرة ميديلي سنة 1488م، عين من طرف السلطان سليم الأول بايلربايا، أي أمير الأمراء على الجزائر ، وفي سنة 1534م عينه سليمان القانوني في منصب قبطان داريا، كان له دور كبير في تطوير الأسطول البحري العثماني، توفي سنة 1546م، للمزيد **أنظر:** خير الدين سعيدي ، **الحملات الاسبانية على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1775م) من خلال مخطوط -الزهرة النائرة — لابن رقية التلمساني**، مجلة دراسات وأبحاث، عدد: 29، جامعة اسطنبول، 2017م ، ص104.

[3] إلتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: عامر محمود علي، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1989م، ص47.

[4] دراج، المرجع السابق، ص ص 247، 248.

حسين يحمل رسالة إلى السلطان سليم الأول، يعبر من خلالها عن رغبة أهالي مدينة الجزائر في الدخول تحت طاعته، ويتعهدون بذكر اسمه في الخطبة والسكة، فقبل السلطان العثماني هذا الطلب وأقرّ خير الدين بربروس حاكما على الجزائر برتبة بايلرباي، وأرسل قوة من الإنكشارية قوامها 2000 جندي، لتدخل الجزائر بذلك مرحلة جديدة من تاريخها[1].

تحولت الجزائر منذ 1518م إلى إيالة عثمانية يحكمها بايلرباي، وتعتبر جبهة متقدمة في الصراع العثماني الاسباني؛ استمر ذلك إلى غاية 1587م أين استقرت السلطة في يد الباشوات الذين كان يتم تعيينهم في إسطنبول، وتستمر مدة حكم الواحد منهم لثلاث سنوات، وكان اهتمام الباشوات غالبا ما يتحول إلى جمع الثروات وترضية الجند والأعوان، وهو ما أدى إلى فقدان الاستقرار وكثرة تدخلات ضباط الحامية "الأغوات" في شؤون الحكم، ليتمكن هؤلاء من الاستحواذ عليه نهائيا مابين سنة 1659م وسنة1671م، وخلالها أصبح منصب الباشا بمثابة موظف شرفي فقط، باعتباره ممثلا للسلطان العثماني لدى ديوان الجزائر، وقد أدى هذا التحول إلى بعد الجزائر عن إسطنبول التي رضخت للأمر الواقع، وخلال هذه الفترة عجز الآغوات عن حفظ الأمن والنظام، ولم يتمكنوا من السيطرة على ضباط الحامية، وهذا ما جعل ديوان الجند يختار أحد أعضائه لتولي الحكم باسم الداي، وقد شهدت الجزائر في عهد الدايات استقلالا فعليا عن الدولة العثمانية، سواء من حيث طريقة تعيين الحاكم، أو التصرف في الشؤون الداخلية والخارجية، وقد اعتمد حكم الدولة وتسييرها في أساسه على القوة العسكرية للحامية وعلى ممارسة النشاط البحري الذي يوفر مصادر دخل وفيرة للجهاز العسكري والإداري؛ كان الدايات الأوائل ينتمون إلى طائفة رياس البحر، ولكن ضعف البحرية الجزائرية منذ أواخر القرن 17م أدى إلى تراجع دور الرياس، ليتمكن قادة الحامية من فرض نفوذهم على الديوان والسيطرة على السلطة وذلك إلى غاية نجاح فرنسا في حملتها على الجزائر سنة 1830م[2].

---

[1] سعيدوني، **تاريخ الجزائر...** ، المرجع السابق، ص 28.

[2] سعيدوني، **ولايات المغرب ...**، المرجع السابق، ص ص 38، 39.

ثالثا: تونس عقب انهيار حكم الحفصيين.

كانت أفريقية مطلع القرن 16م -كما كانت تسمى- خاضعة لحكم الحفصيين، ووقف حكامها موقف العاجز أمام الاعتداءات التي كانت تتعرض لها من طرف الإسبان، كما عرفت البلاد صراعات داخلية حول السلطة بين الحفصيين أنفسهم، إضافة إلى ما شهدته من تمرّدات وثورات من السكان الذين شعروا بالاضطهاد وأثارت سياسة الحكام سخطهم، فدخلت البلاد في حالة من الفوضى، وفي سنة 1534م استطاع خير الدين باشا وبموافقة من السلطان سليمان القانوني أن يوجه قواته إلى تونس ويسيطر على البلاد، لكن السلطان الحسن الحفصي رفض الخضوع له، وتوجه إلى إسبانيا أين استنجد بملكها شارل الخامس الذي كان بدوره يستعد للحملة، فوافق على نجدته وتمكن من هزيمة خير الدين يوم 18 أوت 1536م، وترك حامية إسبانية في تونس، ليعود بذلك الحسن إلى الحكم، ولكن المقابل كان توقيعه لمعاهدة مع شارل الخامس، تم بموجبها السماح للجنود الإسبان بنهب الأهالي لثلاثة أيام متتالية، وهو ما أدى إلى إبادة وذبح حوالي ثلث السكان، فتزايد سخط الأهالي على السلطان الحسن وبدأوا يستعدون للتمرد والثورة، هذا الأمر جعل الحسن يستعين بالحامية الاسبانية، لكنها هُزمت فاضطر إلى الفرار، فتولى ابنه أحمد "أبو العباس" الحكم من بعده، وكان آنذاك واليا على عنابة، وتم ذلك بتشجيع من الأعيان بعد تردد كبير[1]، وقد حاول أبو العباس تدارك الأوضاع والتقرب من الثوار، لكن نفوذ الإسبان وسقوط بلاده فريسة في أيديهم جعله غير قادر على فعل أي شيء، خاصة مع افتقاره لقوة عسكرية وأسطول قوي، وفي سنة 1569م وجّه العلج علي حاكم الجزائر حملة كبيرة بعد الاستنجاد به من طرف بعض الوزراء الحفصيين، خاصة بعدما رأوه من عجز وتخاذل لدى سلطانهم[2]، فما كان من السلطان الحفصي إلا أن يعود إلى الإسبان ويستنجد بهم، لكن الملك فيليب الثاني ربط قبول المساعدة باقتسام حكم البلاد مع

[1] محمد العربي الزبيري، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د.ط، الجزائر، 1975م، ص 29-33.

[2] نفسه، ص 35-37.

السلطان أبي العباس وهو ما لم يوافق عليه هذا الأخير، فلجأ إلى صقلية سنة 1572م وأقام بها حتى وفاته، لكن أخاه محمد بن الحسن قبل شروط الإسبان، وتمكن بمساعدتهم من استرجاع تونس، لتخرج بعدها قوة عثمانية كبيرة سنة 1573م صوبه منطلقة من إسطنبول على رأسها الوزير العثماني سنان باشا، إضافة إلى قوة بحرية قوامها 1000 سفينة بقيادة العلج علي الذي أصبح قائدا للأسطول العثماني، كما خرجت قوات من طرابلس والجزائر وتم محاصرة البلاد إلى غاية التمكن من هزم الإسبان والأمير الحفصي لينتهي بذلك عهد الحفصيين بتونس[1].

طُرد الإسبان نهائيا من تونس سنة 1574م، وانتهت بالموازاة مع ذلك سلطة الحفصيين عليها، لتصبح البلاد منذ ذلك الحين إيالة عثمانية، وتحولت بفعل تنظيمات سنان باشا إلى مقاطعة عسكرية ملحقة بالجزائر، كما أُسّس ديوان مكون من الأعيان، ولتعزيز الأمن والدفاع على البلاد تم إنشاء حامية من الجند الانكشاري تقدر بـ 4000 جندي، على كل مئة منهم ضابط برتبة داي، ولهم رئيس هو الآغا، لكن هذا النظام لم يدم طويلا، وذلك بسبب عجز البشوات عن ضبط أمور الديوان والحد من تعسف أعضاءه الضباط وظلمهم، وهو ما أدى إلى حدوث تمرد ضدهم، نتج عنه فرض نفوذ الدايات وسيطرتهم على السلطة باعتبارهم ممثلو الجند، وذلك منذ سنة 1590م، وتحول معه منصب الوالي العثماني "الباشا" إلى منصب شرفي على غرار نظيره في الجزائر، واقتصر دوره على تمثيل السلطان العثماني في المناسبات الرسمية والمواسم الدينية[2]، وقد استمر حكم الدايات إلى غاية عام 1640م، تعاقب على حكم تونس خلالها عدد كبير من الدايات أبرزهم عثمان داي (1598-1610م) الذي اشتهر بتنظيمه للبلاد وإصداره عدة قوانين متعلقة بشؤون الرعية، وكذلك جهوده الحثيثة في سبيل تسهيل استقرار مهاجري الأندلس، حيث أقطعهم الأراضي ومنحهم الأموال والتسهيلات، وهناك أيضا يوسف داي (1610-1637م) الذي قام بإنشاء جامعة ومدرسة اليوسفية[3]،

---

[1] الجمل، المرجع السابق، ص ص 107، 108.

[2] سعيدوني، **ولايات المغرب ...**، المرجع السابق، ص ص 40، 41.

[3] الجمل، نفسه، ص 109.

ويذكر ابن أبي دينار عنه: " أن من خيراته بناءه القنطرة العجيبة التي على واد مجردة من ناحية بلد طبربة، ومن بعض حسناته تضخيمه للمسجد... وله أخبار تحتاج إلى ديوان"، وقد توفي يوسف داي سنة 1637م ليخلفه الاصطا مراد الذي كانت أيامه من أحسن الأيام، وعلى العموم فإن الدايات استطاعوا أن يقروا النظام وينجحوا في ضبط أمور البلاد وهو ما نال رضا السكان وتأييد الديوان، لتزدهر البلاد وتستقر إداريا وأمنيا[1].

بوفاة الاصطا مراد تسرب الضعف تدريجيا إلى حكم الدايات، خاصة بعد أن أصبح البايات يتحكمون فيهم كيفما شاءوا، ليتمكن في الأخير مراد باي أحد بايات تونس من السيطرة على الحكم والظفر بلقب الباشا من الدولة العثمانية، فتحولت تونس نتيجة لذلك من حكم الدايات إلى حكم البايات، لم يقتصر الأمر على هذا بل تعداه إلى تمكن مراد باي من توريث الحكم لأبنائه من بعده، فأسس بذلك أسرة حاكمة في تونس هي الأسرة المرادية، وقد حكمت البلاد إلى غاية 1702م، تمكنت خلالها من ترك بصمة واضحة في تاريخ تونس، لكن كثرة النزاعات بين أفراد هذه الأسرة جعل بعضهم يستنجد بحكام الجزائر على بعضهم الآخر، وهو ما فتح المجال للتدخل في شؤون البلاد وحدوث أعمال تخريبية نتيجة هذه النزاعات[2].

أمام هذا الوضع المتدهور، وفي ظل عجز الأسرة المرادية عن السيطرة على الأوضاع، ثار إبراهيم آغا قائد الصبايحية واستولى على الحكم سنة 1702م، لكن حسين بن علي، آغا الميليشيا تمكن سريعا من القضاء عليه بمساعدة إيالة الجزائر، وسيطر على السلطة منذ سنة 1705م،ليؤسس أسرة حاكمة جديدة هي الأسرة الحسينية، وقد نجح الحسين في إعادة الاستقرار والازدهار للبلاد، ولكن صراعه مع ابن أخيه علي باي بسبب مسألة توريث الحكم جعله يدخل معه في خلاف دموي، انتهى بمقتله سنة 1735م، ليتولى علي باي حكم البلاد، وقد شهدت فترة حكمه استرجاع جزيرة طبرقة المحتلة من طرف الجنويين بعد كفاح طويل، كما دخل في خلاف مع

[1] الزبيري، المرجع السابق، ص 60.

[2] الجمل، المرجع السابق، ص ص 109، 110.

ابنه يونس سنة 1756م، وقد استغل محمد بن الحسين هذا الخلاف وطلب النجدة من الجزائر لطرد علي باي باعتباره غاصبا للحكم، فقبلت الجزائر مساعدته مقابل جزية تدفع سنويا، وتتمثل في كمية من الزيت تستعمل لإنارة المسجد الكبير، وبعد فترة قصيرة توفي تاركا الحكم لحمودة باشا أكبر أبنائه وذلك سنة 1756م، وقد كان حمودة آنذاك طفلا صغيرا فناب عنه عمه لمدة خمسة وعشرون سنة، و في سنة 1782م تخلص حمودة باشا من وصاية عمه وتولى زمام السلطة بنفسه[1].

عرفت فترة حكم حمودة باشا نهضة واضحة في مختلف المجالات، بدءا بالاقتصاد فازدهرت الفلاحة والصناعة والتجارة، كما خاضت البلاد في عهده عدة حروب، أشهرها تلك التي جاءت استجابة لنجدة علي بن محمد القرمانلي حاكم طرابلس ضد الثائر علي برغل الذي حاول الاستيلاء على جزيرة جربة، كما شن حمودة باشا عدة هجمات على حكام الجزائر الذين كثيرا ما طمعوا في مد نفوذهم إلى تونس، وارتبط على الصعيد الأوروبي بعلاقات طيبة مع نابليون بونابرت، وبمعاهدات تجارية مع كل من إسبانيا وهولندة والولايات المتحدة، وقد استمر حكم الأسرة الحسينية في تونس يتراوح بين القوة والازدهار تارة والضعف والانحطاط تارة أخرى، لتتعرض البلاد إلى الحماية الفرنسية وتبقى الأسرة في السلطة إلى غاية الاستقلال عن فرنسا سنة 1957م وتأسيس الجمهورية التونسية[2].

رابعا: الكيانات المغربية بعد المرينيين.

بدأت الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المغرب الأقصى منذ منتصف القرن الرابع عشر، خاصة بعد مقتل أبرز السلاطين المرينيين أبو عنان، فقد أصبح السلاطين الضعفاء ألعوبة بيد الوزراء الأقوياء، ووصل بهم الأمر إلى تعيين السلاطين وعزلهم[3]، وقد خضع المغرب الأقصى نهاية القرن 15م ومطلع القرن 16م

---

[1] الزبيري، المرجع السابق، ص ص 62، 63.

[2] الجمل ، المرجع السابق، ص 112.

[3] محمد خير فارس، محمود علي عامر، **تاريخ المغرب العربي الحديث " المغرب الأقصى- ليبية"**، منشورات جامعة دمشق، د.ط، دمشق، 1999-2000م، ص 14

لحكم بني وطاس[1]، وهم الذين تولوا الوزارة في عهد بني مرين، ثم استولوا على السلطة تدريجيا، وذلك منذ عهد أبو زكريا يحيى الوطاسي الذي استغل مقتل السلطان المريني أبو سعيد عثمان سنة 1420م، وخلافته بابنه عبد الحق الذي كان طفلا صغيرا، فنصب الوزير أبو زكريا نفسه وصيا على الطفل وسيطر بذلك على مقاليد السلطة، هذا في وقت كان البرتغاليون يكثفون من حملاتهم للسيطرة على المدن المغربية[2]، عاش المغرب الأقصى بعدها فترة من الصراعات الداخلية التي سهلت من سقوط المدن المغربية تباعا في يد البرتغاليين، وفي ظل هذه الأوضاع تمكن محمد الشيخ بن أبي زكريا الوطاسي من السيطرة على السلطة والدخول إلى فاس، وقد استقر له الأمر سنة 1472م، لكن البرتغاليين كانوا قد سيطروا على عدة مدن كأنفا وأصيلا وغيرها، ووصل الأمر إلى أسر زوجات وأبناء محمد الشيخ الوطاسي، وهو ما أدخله في مفاوضات معهم انتهت بتعهده على عدم مهاجمتهم في المدن التي سيطروا عليها، مقابل إطلاق سراح عائلته، ليواصل البرتغاليون زحفهم ويسيطروا على طنجة[3].

توجه بعدها محمد الشيخ إلى مهادنة الإسبان، حتى أنه تعهد لملوك اسبانيا سنة 1485م بالامتناع عن تقديم أي مساعدة لغرناطة، وفي سنة 1492م سقطت غرناطة وبدأ تدفق المهاجرين الأندلسيين إلى المغرب حاملين معهم حقدهم على الإسبان ونقمهم على الوطاسيين الذين لم يساعدوهم واستقبلوهم بفتور، ليتحول الأندلسيون إلى قوة معارضة خطيرة[4].

تزامن تراجع السلطة المرينية وتقلص قاعدتها، وضعف الوطاسيين وولائهم للبرتغاليين مع تزايد صدى الحركة الطرقية في أوساط القبائل، فتوزعت الزوايا على

---

[1] **بني وطاس:** إحدى قبائل زناتة، ارتبطوا مع بني مرين برباط المصاهرة والكفاح المشترك ضد الموحدين، استقروا في الريف ثم في قلعة تازوتا، تمكن زعمائهم من شغل مناصب عليا في الحكومة والجيش، واستغلوا فرصة الصراع بين أفراد الأسرة المرينية فبدأوا يتوسعون واستولوا على سلا وباديس واستمر الأمر إلى غاية سيطرتهم على الدولة ، للمزيد **أنظر:** فارس، المرجع السابق، ص 23 وما بعدها.

[2] الجمل ، المرجع السابق، ص 45.

[3] نفسه، ص 49.

[4] فارس، المرجع السابق، ص ص 27، 28.

مختلف مناطق البلاد وتحولت إلى مراكز تأطير وتجنيد ضد الغزاة، نفس الأمر وقع مع الشرفاء الذين طمع الناس في بركتهم لمواجهة الغزو الأيبيري، فكان الولاء لهم بمثابة البديل للسلطان الفاشل المتواطئ مع العدو الصليبي[1].

في ظل هذه الظروف برزت قوة السعديين[2] في الجنوب، حيث كانت انطلاقتهم من بلاد السوس الأقصى، والتف الناس حول أبي عبد الله السعدي الملقب بالقائم بأمر الله، وبايعوه بالإمارة سنة 915هـ-1509م، وفي هذا السياق يقول الإفراني في كتابة نزهة الحادي: " كان السبب في قيام أبي عبد الله القائم أن أهل السوس أحاط بهم العدو الكافر ونزل بجوانبهم من كل جهة حتى أظلم الجو واستحكمت شوكة الروم وبقي المسلمون في أمر مريج لعدم وجود أمير يجتمعون عليه وتجتمع به كلمة الإسلام لأن بني وطاس كانت قد فشلت ريح ملكهم في بلاد السوس وإنما كان لهم الملك في حواضر المغرب ولم يكن لهم من السلطة بسوس إلا الاسم... فلما رأى أهل السوس ما دهمهم من تفاقم الأهوال وطمع العدو في بلادهم ذهبوا إلى الشيخ الولي الصالح أبي عبد الله محمد بن مبارك ... وقال لهم إن رجلا من الأشراف بتاكمادارت من بلاد درعه يقول أنه سيكون له ولولديه شأن فلو بعثتم إليه وبايعتموه كان أنسب لكم"[3]، وبهذا تمت البيعة لأبي عبد الله وبدأ في تثبيت أركان دولته وتجهيز نفسه لمقاومة البرتغال من جهة وتصفية حكم الوطاسيين من جهة أخرى، خاصة مع توالي قدوم الوفود المشتكية من هجمات البرتغاليين على البلاد، وعجز السلطة المحلية عن التصدي لهم، وقد توفي أبو عبد الله سنة 1517م ليخلفه ابنه أبو العباس أحمد الملقب بالأعرج، وقد واصل هذا الأخير تعبئة الجيوش وشن الغارات، وحقق انتصارات عظيمة على البرتغاليين

---

[1] الأرقش، المرجع السابق، ص 15.

[2] **السعديون:** ينسبهم البعض إلى أولاد علي بن أبي طالب، وقد قال بعض المؤرخين بصحة هذا النسب، بينما أنكره آخرون وقالوا أنهم عرب من بني سعد بن بكر ولذا سموا بالسعديين، ويقول أخرون أنهم سموا بهذا الاسم لأن البلاد سعدت بهم، ولا يرضى السعديون بهذا القول لأنه يبعدهم عن النسب الشريف الذي يحرصون عليه أشد الحرص، للمزيد **أنظر:** الجمل، المرجع السابق، ص 167.

[3] محمد الصغير اليفرني، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تحقيق: ليفي بروفنسال، هنري بونس، مطبعة بوردو، فرنسا، 1888م، ص 11

في تلست وآسفي وغيرهما ليذيع صوته لدرجة أن ولاة مراكش طلبوا الدخول في طاعته فأجاب طلبهم ودخلها عام 930هـ-1523م، هذا الأمر أقلق الوطاسيين الذين خشوا على سلطتهم فبدأوا في مواجهته، وفي ظل هذه الأحداث وقع نزاع بين أبي العباس الأعرج وشقيقه الأصغر أبو عبد الله محمد الشيخ لينتصر هذا الأخير ويستولي على السلطة 946هـ-1539م، وقد شهدت فترة محمد الشيخ السعدي نشاطا غير مسبوق، فقد واصل الجهاد ضد البرتغاليين ونجح في طردهم من عدة مناطق كحصن فونتي بأغادير وآسفي وآزمور وأصيلا[1].

بعد توالي الانتصارات على البرتغاليين واستقرار الأوضاع في مراكش بدأ محمد الشيخ السعدي في مد نفوذه على باقي البلاد متجها نحو الشمال، حتى وصل فاس مقر سلطة الوطاسيين[2]، فحاصرها قرابة السنة ونجح في دخولها عام 956هـ-1549م، كما ألقى القبض على من تبقى من الوطاسيين وبعث بهم إلى مراكش، ولم ينج منهم إلا أبو حسون الذي فر إلى الجزائر مستنجدا، عكف بعدها محمد الشيخ على تنظيم شؤون مملكته وإرساء حكمه[3]، لكن أبا حسون الوطاسي نجح في العودة إلى فاس ودخولها بعد معارك طاحنة بمساعدة من حكام الجزائر سنة 1553م، غير أن محمد الشيخ السعدي تمكن من استجماع قوته واستعادة المدينة من جديد، وقُتل هذه المرة أبو حسون، وبذلك خلا أمر المغرب نهائيا للسعديين، لكن العلاقات المغربية الجزائرية توترت، وهو ما جعل حكام الجزائر يكيدون له ويدبرون اغتياله وهو ما حدث سنة 964هـ-1557م، وبعد مقتله بويع ابنه محمد عبد الله الغالب بالله وكان أمامه تحديان، مواجهة المستعمر البرتغالي من جهة، وحكام الجزائر العثمانيين من جهة أخرى، فدخل في مواجهات معهم استمرت حتى وفاته عام 981هـ-1574م، بويع بعده ابنه أبو عبد الله المتوكل، لكنه لم يعمر في السلطة طويلا، وهذا بعد نجاح عمه أبو مروان عبد الملك في انتزاع الحكم منه سنة 963هـ-1576م بمساعدة من حكام

[1] الجمل ، المرجع السابق، ص ص 168، 169.

[2] الزبيري، المرجع السابق، ص 23.

[3] الجمل، نفسه، ص 170.

الجزائر ومن الأندلسيين الذين سارعوا في الانضمام إليه متخلين عن المتوكل الذي لم يقدم لهم الدعم حسب رأيهم، ليفر المتوكل إلى البرتغاليين المقيمين بطنجة[1].

تسارعت الأحداث من جانب آخر في الضفة الشمالية منذ سنة 1557م، حيث تولي الدوق "سيباستيان" العرش في البرتغال، وقد أعطى هذا الأخير اهتماما كبيرا لقضية المغرب الأقصى، حيث كان يحلم بمشاريع توسعية فيه، خاصة في ظل اقتناعه -بمساهمة من البابوية-أنه بطل الكاثوليكية في صراعها مع الإسلام، وقد زاد هذا الاهتمام بعد لجوء المتوكل إليه وإبداء استعداده -في حال ساعده على العودة إلى العرش-على التخلي عن كامل الساحل المغربي المطل على المحيط الأطلسي للبرتغال، مع تسليم تطوان والقصر الكبير وتسهيل التبشير المسيحي والاعتراف بالتبعية للملك البرتغالي[2]، هذا ما أغرى الملك البرتغالي فراح يعد عدته لغزو البلاد، حتى أنه حاول الحصول على دعم خاله فيليب الثاني ملك اسبانيا، ولما بلغت مولاي عبد الملك هذه الاستعدادات حاول التواصل مع ملك البرتغال وثنيه عن القيام بهذه الحملة وإبصاره بعواقبها الوخيمة ولكن دون جدوى، وكان في نفس الوقت أخوه أحمد المنصور يعبئ الجيش ويعد العدة تحسبا لهذه المواجهة الحاسمة[3].

خرجت السفن البرتغالية من لشبونة في (22 جمادى الآخرة 986هـ/ 24 يونيو 1578م) لتصل إلى قادس بعد خمسة أيام، ومنها أبحرت إلى طنجة ثم أصيلا، وقد نجح عبد الملك في استدراج الجيش البرتغالي إلى القصر الكبير في منطقة تكثر بها الأنهار تقع على الضفة اليسرى لوادي المخازن، وهناك التقت القوتان في المعركة الشهيرة المعروفة بواقعة وادي المخازن في (30 جمادى الثاني 986هـ/4 أغسطس1578م)[4]، وبسبب الخطة المحكمة للمغاربة والأخطاء التي ارتكبها ملك البرتغال سيباستيان، آلت نتيجة المعركة لصالح الجيش المغربي رغم وفاة السلطان

[1] فارس، المرجع السابق، ص 50.

[2] نفسه، ص 53.

[3] الجمل، المرجع السابق، ص177.

[4] نفسه، ص 178.

عبد الملك، وقد بقي خبر وفاته مخفيا ولم يذع إلا بعد نهاية المعركة، وقتل أيضا الملك البرتغالي سيباستيان وحليفه المتوكل، ولهذا سميت المعركة بمعركة الملوك الثلاثة، تم بعدها مبايعة أحمد المنصور كسلطان على المغرب بعد أن خلا له الجو، لتدخل البلاد في مرحلة جديدة من تاريخها[1].

تميزت فترة حكم أحمد المنصور (1578-1603م) أنّها واحدة من أعظم الفترات في تاريخ المغرب، حيث عرفت استقرارا قلّما مر على البلاد، تم خلالها تنظيم البلاد والاهتمام بالجيش والأسطول، حيث كون جيشا نظاميا يعتمد على وسائل حديثة سمي بعسكر النار، يتكون من الأندلسيين والأتراك والعلوج[2]، كما اهتم بالصناعة والتجارة والعمران، أما على المستوى الخارجي فقد ساهم الانتصار في وادي المخازن في اكتساب المغرب لمكانة دولية انعكست على النشاط الديبلوماسي للبلاد، فتزايد عدد البعثات الدبلوماسية من مختلف البقاع الأوروبية، وهدأت الأوضاع نسبيا مع الجزائر[3].

تعتبر الحملة على السودان إحدى أبرز المحطات خلال فترة حكم أحمد المنصور، حيث نجح في غزو تيكوارين وبرنو ومملكة كاغو، وهكذا اتسع نفوذه وزادت موارده، لتشهد أيامه رخاء غير مسبوق حتى سمي بالسلطان الذهبي[4]، لكن الأوضاع لم تبق على هذا الحال، فقد شهدت آخر أيام حكمه مشاكل وأزمات عديدة، بداية بانتشار الطاعون، ثم القحط الذي أصاب البلاد، لتجف الأنهار وتتعطل الزراعة، فانتشرت المجاعات وهلك الكثير من السكان، وزادت الأمور تعقيدا بخروج ولي العهد

---

[1] فارس، المرجع السابق، ص 55.

[2] **العلوج:** ومفردها عِلْج، وهم العناصر ذات الأصول الأوروبية المسيحية (من أسرى حرب، أو مستأجرين، أو فارّين من القمع الديني في أوروبا) الذين استقروا في الحواضر المغاربية والعثمانية، واعتنقوا الدين الإسلامي، ثم انخرطوا في الخدمة العسكرية والإدارية للدولة.

[3] فارس، نفسه، ص 56-62.

[4] الجمل، المرجع السابق، ص 185-189.

ابنه المأمون عن طاعته، وفي ظل هذه الأوضاع توفي السلطان أحمد المنصور سنة 1603م تاركا البلاد لمصير مجهول[1].

دخلت السلطة السعدية بموت المنصور في طور التفكك والانهيار، حيث اشتعل لهيب الفتنة وتناحر أبناءه فيما بينهم وتقاسموا الملك، حيث بايعت فاس ابنه زيدان، وبايعت مراكش الابن الآخر أبو فارس، ودخل الطرفان في معارك انتهت بانتصار أبي فارس الذي كان مدعما بأخيه المأمون، هذا الأخير لم يكن أقل طموحا من أخويه، فخرج عن طاعة أخيه أبي فارس بمجرد أن دخل فاس، وفي ظل هذه الأوضاع وجدت القوى الدينية المعارضة المجال متاحا لتوسيع نفوذها في البلاد، وبعد فترة قصيرة عمت الفوضى البلاد، وتشكلت فسيفساء من السلطات الدينية القبلية المتناحرة المتقاسمة للسلطة في الأقاليم، والمتطلعة لخلافة السعديين وتكوين سلطة مركزية[2].

برزت خلال هذه الفترة قوة إقليمية جديدة بسلجماسة (واحة تافيلات)، تتمثل في الأشراف العلويين[3]، وقد دخلوا في مواجهة ضد القوى الصوفية المحيطة بهم والطامعة في أراضيهم (السملاليون من الغرب والدلائيون من الشمال)، خاصة بعد التفاف أهل المنطقة حول مولاي الشريف مؤسس الأسرة العلوية[4]، ومن سلجماسه انطلق العلويون في بناء دولتهم، ومع تزايد انتصارات مولاي الشريف ازداد التفاف الناس حوله وذاع صيته في البلاد، هذا ما شجعه على بسط نفوذه على كامل المغرب، لكن اصطدامه بطموح السملاليين أوقعه في الاعتقال من طرفهم، ليواصل ابنه محمد بن الشريف المسيرة خلفا له بعد أن بايعه أهل سلجماسه، وقد دخل بدوره في صراع مع محمد الحاج الدلائي الذي كانت له نفس الأطماع وحدثت بينهما معركة سنة 1646م أسفرت عن انتصار الدلائيين، فوجه محمد بن الشريف أنظاره إلى الأقاليم الشرقية من المغرب

---

[1] فارس، المرجع السابق، ص ص 70، 71.

[2] الأرقش، المرجع السابق، ص 23-26.

[3] **العلويون:** أصلهم من ينبع النخل ببلاد الحجاز، دخلوا المغرب في أوائل عهد الدولة المرينية، وأول من دخل منهم هو الحسن ابن قاسم ويجمع المؤرخون على صحة نسب العلويين الشريف، حيث ينسبون إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، للمزيد **أنظر:** اليفرني، المصدر السابق، ص 291 ومابعدها.

[4] فارس، نفسه، ص 78.

واستولى على وجدة وشن الغارات على تلمسان، غير أن أخاه المولى الرشيد بن الشريف لم يلبث أن خرج على بيعته، ودعا لنفسه لينتهي الأمر بالقتال بين الشقيقين وكانت نتيجة ذلك القضاء على محمد بن الشريف سنة 1664م[1].

اقترن اسم المولى الرشيد -الذي بويع بعد مقتل أخيه محمد- باستكمال مراحل تأسيس السلطة العلوية، فبدأ بمواجهة تمرد ابن أخيه المولى محمد الصغير، توجه بعدها إلى فاس وأجبر أهلها على مبايعته، ثم وجه أنظاره صوب الدلائيين ثم السملاليين، ونجح بالفعل في القضاء على أطماعهم، لتستقر له الأوضاع وتستعيد البلاد حركيتها الاقتصادية وتظهر بوادر نهضة ذكرها مختلف مؤرخي ذلك العصر[2]، وبوفاة المولى الرشيد سنة 1671م التف الناس حول أخيه المولى إسماعيل وبايعوه، وقد واجه هذا الأخير في بداية عهده عدة تمردات وثورات أبرزها تمرد ابن أخيه أبو العباس أحمد بن محرز، ولكنه نجح ضبط الأمور وإفشال مختلف التمردات، ليشرع في توطيد أركان سلطته انطلاقا من مكناسة الزيتون التي جعلها عاصمة لملكه، فجدد بناء المدينة، واهتم بإقرار الأمن الداخلي وتأمين الحدود وتطهير الشواطئ والثغور من المستعمرين، ونزع السلاح من القبائل والأفراد، وأقام قلاعا وحصونا وزودها بحاميات مسلحة في جبال الأطلس وسهول ملوية والمدن المختلفة لضمان سلامة الطرق والقوافل التجارية، فقضى بذلك على قطاع الطرق، وساد الأمن والطمأنينة مختلف أرجاء البلاد، كما أعدّ الجيش إعدادا كاملا، بداية من إنشاء جيش نظامي سمي بعبيد البخاري (يشبه الجيش الانكشاري إلى حد بعيد)، يتكون من عبيد السنغال الذين كثرت أعدادهم، شرع بعدها في تحرير السواحل المحتلة انطلاقا من طنجة التي نجح في تحريرها من سيطرة الإنجليز، ثم العرائش وأصيلا اللتان كانتا تحت حكم الإسبان، ولم يبق إلا سبتة ومليليه اللتان عجز عن استرجاعهما، وعلى العموم أصبحت البلاد قوية واستعادت هيبتها في فترة حكمه ليتوفى سنة 1726م بعد قضاءه حوالي سبعة وخمسون سنة في السلطة[3].

[1] الجمل، المرجع السابق، ص 209-211.

[2] الأرقش، المرجع السابق، ص ص 28 ،29.

[3] الجمل، نفسه، ص 214-220.

على الرغم من نجاح المولى إسماعيل في توطيد سلطة الأسرة العلوية، إلا أن وفاته أشعلت أزمة استمرت طويلا، وذلك بسبب انقلاب جيش عبيد البخاري وتحولهم إلى عنصر تفكك في الدولة، حيث أصبحوا يتدخلون لتنصيب الأمراء وعزلهم حسب هواهم، وباتت السلطة رهينة في أيديهم، حتى أنهم عينوا وعزلوا خلال فترة قصيرة عشرون سلطانا، أبرزهم السلطان عبد الله الذي تم خلعه لخمس مرات في الفترة الممتدة ما بين (1727-1757م)، كما زادت مسألة ولاية العهد من تعقيد الأمور، فتوالى تمرد الإخوة والأبناء وخروجهم عن طاعة بعضهم لهذا السبب[1]، لتدخل البلاد في فوضى سميت بفوضى الثلاثون عاما، وبعد وفاة المولى عبد الله بويع ابنه المولى محمد الذي كان واليا على مراكش، ونجح تدريجيا في أن يتحكم في الأوضاع ويبعد الجند عن التدخل في شؤون التسيير والسلطة، واستطاع بذلك أن يعيد للدولة سيادتها واستقرارها وللسلطان هيبته ومكانته، وقد استمرت فترة حكم المولى محمد من سنة 1757م إلى 1790م، نجح خلالها في إعادة الروح لاقتصاد البلاد، حيث نشطت التجارة من جديد، واهتم بالعلم والعلماء، ونظّم الجيش وبنى أسطولا قويا ونجح في إخضاع القبائل الثائرة، كما اهتم بتحصين الثغور وتحرير البلاد لكنه فشل في مساعيه لتحرير سبته ومليليه[2].

توفي المولى محمد بن عبد الله سنة 1790م، و في ظرف سنتين فقط، ضاعت مجهودات ثلاثة وثلاثون سنة من محاولة إعادة الاستقرار للبلاد، فابنه العاق والخارج عن طاعته المولى يزيد أفسد كل ما بناه أبوه، وهذا بعدما دخل في صراع ومواجهة مع أخيه هشام، لينتهي الأمر بوفاته سنة 1792م، انقسمت البلاد بعدها، حيث بويع ثلاثة سلاطين، فأهل الحوز ومراكش بايعوا المولى هشام، وبلاد الهبط والجبل في الشمال بايعت مولاي مسلمة، بينما بايعت فاس ومكناسة وسلا والرباط وقبائل الغرب مولاي سليمان، ليستمر الصراع بين الإخوة لمدة أربع سنوات وينتهي لصالح المولى سليمان الذي نجح في توحيد البلاد من جديد، تميزت الفترة الأولى من حكم المولى سليمان بالقوة والسيطرة على البلاد، ولكن الأوضاع سرعان ما تغيرت، فمنذ 1811م بدأ

[1] الأرقش، المرجع السابق، ص 30.

[2] فارس، المرجع السابق، ص 106-112

الانهيار والتقهقر بسبب الثورات التي أحاطت به فدخل في صراع مع بربر الأوسط في البداية، ثم مع قبائل الشراردة في الجنوب ومني بهزائم ثقيلة، وأفقده ذلك هيبته وعمت الفوضى وثار عليه الجند، لتشهد المرحلة الثانية من حكمه نهاية عصر في المغرب وبداية عصر جديد، أهم ميزاته الضعف والتشتت والصراعات الداخلية التي استمرت لمدة تتجاوز نصف قرن من الزمن، وبذلك انتهى عصر التكافؤ بين المغرب وأوروبا ليبدأ عصر التفوق الأوروبي المطلق الذي كانت نتيجته في الأخير خضوع المغرب للحماية الفرنسية[1].

[1] فارس، المرجع السابق، ص119-129.

الخلاصة:

شهدت منطقة غربي المتوسط منذ القرن الخامس عشر تحولات سياسية واجتماعية عميقة، انعكست على توازنات القوى في كلا الضفتين المتوسطيتين، فقد أفضت عملية توحيد الممالك المسيحية في شبه الجزيرة الإيبيرية إلى إحداث تغيير استراتيجي هام، أهم سماته سقوط غرناطة سنة 1492م، وما أعقب ذلك من إنهاء للتواجد السياسي الإسلامي في الأندلس، وفتح المجال أمام سياسات استئصال ممنهج استهدفت المكوّن الإسلامي بشقيه الديني والحضاري.

رغم بروز محاولات متفرقة من الأندلسيين لمقاومة الواقع الجديد واستعادة موطئ قدم في الإقليم، فإن اختلال موازين القوى وتراجع الإمكانات العسكرية والبشرية حال دون تحقيق تلك المساعي، وبناءً على ذلك، وجد الأندلسيون أنفسهم أمام خيارين أحلاهما مرّ، إمّا التكيّف القسري مع شروط الحكم الجديد داخل إسبانيا، أو الهجرة الاضطرارية نحو فضاءات بديلة أكثر قدرة على استيعابهم وصون مقوماتهم الدينية والثقافية، ويُظهر هذا المسار أنّ التحولات لم تكن ظرفية، بل شكّلت نقطة تحوّل مفصلية أعادت تشكيل الخريطة السياسية والاجتماعية للغرب المتوسطي برمّته.

في المقابل، شهدت البلاد المغاربية عقب نهاية حكم الموحّدين انقسامات وصراعات داخلية بين كياناتها المختلفة، نتج عنها صعوبة كبيرة في إدارة شؤونها والحفاظ على وجودها، وتزامن هذا الواقع مع توالي سقوط المدن الساحلية في يد الإيبيريين من جهة، وتوسع التدخل العثماني تدريجيًا، ما أضفى بعداً جديداً للتوازنات السياسية في المنطقة.

تجسد هذه المرحلة صورة واضحة للاضطرابات والتحولات التي ميزت غرب المتوسط في هذه الفترة، حيث تلاقت الأحداث في الشمال مع انقسامات الجنوب لتخلق واقعًا معقداً يمزج بين ضعف السلطة في بعض المناطق وتحديات الاستقرار في أخرى، وقد ساهم هذا الواقع في تشكيل السياق الذي استوعب موجات الهجرة، موفراً الأمان النسبي للمهاجرين ومهيئًا لهم القدرة على التأقلم والاندماج في البيئات المغاربية

المتنوعة، دون أن يطرأ على الأوضاع تغييرات كبيرة تمنع استمرار هذا الانتقال الجماعي.

وهكذا، يخلص هذا الفصل إلى أنّ المشهد السياسي لغرب البحر المتوسط في هذه الفترة كان يقوم على مفارقة دقيقة، أهم سماتها انهيار الحكم الإسلامي في الضفة الشمالية، وتحولات جوهرية في الضفة الجنوبية ساهمت في تهيئة الأوضاع لكتابة مرحلة جديدة من التاريخ المشترك.

الفصل الأول

الهجرة الأندلسية إلى البلاد المغاربية

(من الاضطرار إلى الاستقرار)

المبحث الأول: من الهجرة إلى التهجير

أولا) مصطلح الهجرة

ثانيا) الاستغاثة وظروفها

ثالثا) الآراء الفقهية حول قضية الهجرة

رابعا) عوامل الهجرة

المبحث الثاني: مراحل الهجرة

أولا) مرحلة ما قبل سقوط غرناطة

ثانيا) مرحلة ما بعد السقوط

ثالثا) الطرد النهائي

المبحث الثالث: الاستقرار والظروف المصاحبة له

أولا) ظروف الانتقال والتنقل

ثانيا) الاستقرار بالمغرب الأقصى

ثالثا) الاستقرار بالجزائر

رابعا) الاستقرار بتونس

- **الخلاصة**

شهد الحوض الغربي للبحر المتوسط بين القرنين السادس عشر والثامن عشر تحولات جذرية مست الأوضاع السياسية والاجتماعية والحضارية، حيث مثلت هذه الحقبة مرحلة انتقالية أعادت رسم توازنات القوى بين الضفتين الشمالية والجنوبية. وقد شكل اتحاد الممالك المسيحية في شبه الجزيرة الإيبيرية منعطفاً حاسماً، أدى إلى سقوط آخر معاقل الأندلس وتصفية الوجود الإسلامي فيها؛ مما أوجد واقعاً جديداً اتسم بتغيرات سكانية وثقافية واسعة. وفي المقابل، تباينت قدرات الدول المغاربية في مواجهة الأزمات الداخلية والتصدي للضغوط الخارجية، ومحاولة التكيف مع المتغيرات المتسارعة التي فرضها المحيط المتوسطي.

أفرز هذا الواقع السياسي المرتبط بالموقع الاستراتيجي للمنطقة بيئة محفزة لحركة السكان بين الضفتين، حيث صار المجال المغاربي الوجهة الأساسية للموجات الأندلسية الوافدة. وقد توزعت هذه المجموعات على الأقاليم المغاربية بناءً على قدرة السلطات المحلية على استيعابها وتوطينها. وأدى هذا التفاعل بين الأندلسيين والمجتمعات المحلية إلى نشوء أنماط متنوعة من التكيف الاجتماعي والسياسي، مثلت في جوهرها تداخلاً حضارياً عميقاً ميز الفضاء المتوسطي في تلك الفترة.

وفي هذا السياق، تبرز الأهمية العلمية لتتبع مراحل هذه الهجرة منذ انطلاقها وحتى استقرارها النهائي، مع دراسة الظروف التي حددت مسارات هذه الحركة وتوزيعها الجغرافي، وذلك بمعزل عن البحث في آثارها السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية.

المبحث الأول : من الهجرة إلى التهجير

أولا: مصطلح الهجرة.

جاء في القاموس الوسيط أن الهِجرة بالكسر هي الخروج من أرض إلى أخرى[1]، ومصدرها من الفعل هَجَرَ، يَهْجُرُ، هَجْراً، ويتهاجران أي ينقطعان، وهجر الشيء أي تركه[2]، وتُعَرِّف وكالة الهجرة التابعة للأمم المتحدة (IOM) المهاجر على أنه أي شخص ينتقل أو انتقل عبر حدود دولية أو داخل دولة بعيدا عن مكان إقامته المعتاد[3]، أماّ المدلول الشرعي لهذا المصطلح فهو الانتقال من دار خوف وكفر إلى دار أمن وإيمان، أو هي الهجرة من أرض الباطل والحرام بسبب فتنة أو ظلم تم التعرض له[4]، وتاريخ الإسلام شهد العديد من الهجرات أولها كانت إلى بلاد الحبشة في بداية الدعوة المحمدية، ثم الهجرة الشهيرة للرسول صلى اللّه عليه وسلم إلى المدينة النبوية سنة 622م، وقد تكرر موضوع الهجرة في النصوص القرآنية عدة مرات من بينها قوله تعالى: ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى ۖ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ ۖ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ ۗ وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ (سورة آل عمران، الآية 195)، ويمكن تقسيم الهجرة بالعودة إلى أسبابها إلى نوعين:

- اختيارية: وتتم طوعا، أي بالمبادرة الفردية عادة والرغبة في الانتقال دون إكراه أو ضغط إلى وطن جديد بحثا عن ظروف أفضل.

---

[1] مجد الدين الفيروز آبادي، **القاموس المحيط،** تحقيق: انس محمد الشامي ، زكريا جابر أحمد، دار الحديث، القاهرة، 2008م ،ص 1675.

[2] أحمد رضا، **معجم متن اللغة**، المجلد 5، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960م، ص 600.

[3] www.un.org/ar/global-issues/migration

[4] أبو العباس أحمد بن يحيى الونشريسي، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ج2، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، ص137.

- إجبارية: ويقصد بها التهجير، حيث يتم بواسطة قوة خارجية تفرِض على الأفراد أو الجماعات التنقل دون رغبتهم، وذلك عن طريق إخراجهم قسرا أو دفعهم إلى الهجرة من وطنهم عن طريق الإكراه، أو طردهم أو نقلهم غالبا بالقوة حملا إلى أماكن أخرى[1]، مثلما وقع للموريسكيين بعد سقوط غرناطة، وبذلك يمكن اعتبار قرار تهجير الموريسكيين قرارا تعسفيا فرضته اعتبارات سياسية جاءت في ظروف تاريخية واجتماعية قاهرة في حق أقلية مسلمة رفضت الخروج أو الاستسلام[2].

ثانيا: الاستغاثة وظروفها.

تطورت الأحداث في شبه الجزيرة الإيبيرية بشكل سريع خاصة بعد سقوط غرناطة، فانصب اهتمام الإسبان نحو توحيد أراضيهم وطرد المسلمين منها، وطبقوا نتيجة لذلك أبشع الممارسات التعسفية لتنصير المسلمين أو دفعهم للرحيل، فما كان من المسلمين إلاّ أن يقوموا بانتفاضات وثورات سرعان ما أُخمدت بدون رحمة[3]، ونتيجة لذلك بعث المسلمون الأندلسيون نداءات الاستغاثة إلى دول المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها ولكن دون جدوى، هذا ما يؤكده المؤرخ الأندلسي المجهول في كتابه نبذة العصر، حيث يقول عن نداء الاستغاثة الموجه إلى البلاد المغاربية: "إن إخواننا المسلمين من أهل عدوة المغرب بعثنا إليهم فلم يأتنا أحد منهم ولا عرّج على نصرتنا وإغاثتنا، وعدوُّنا قد بنى علينا وسكن وهو يزداد قوة ونحن نزداد ضعفا، والمدد يأتيه من بلاده ونحن لا مدد لنا وهذا فصل الشتاء قد دخل..."[4].

يمكن إرجاع تقاعس المغاربة عن نجدة الأندلسيين إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي كان تعيشها البلاد المغاربية، وقد عاين

---

[1] عبد العاطي شعبان عطية وآخرون، **المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004م، ص 973.

[2] الحسناوي، المرجع السابق، ص 187.

[3] فتحي زغروت، **العثمانيون ومحاولة إنقاذ مسلمي الأندلس منذ سقوط غرناطة حتى الطرد النهائي(898-1115هـ)-(1492-1609م)**، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، 2011م، ص 41.

[4] مجهول، المصدر السابق، ص 40.

الأندلسيون هذه الظروف بأنفسهم غداة هجرتهم إلى المغرب الأقصى، ودليل ذلك ما جاء في نبذه العصر عن القحط والمجاعة التي شهدتها البلاد آنذاك حيث ورد ما يلي: "وكان من قضاء الله تعالى وقدره أنه لما جاز الأمير محمد بن علي وسار إلى مدينة فاس أصاب الناس شدة عظيمة وغلاء مفرط وجوع وطاعون فاشتد الأمر بفاس حتى فر كثير من الناس من شدة الأمر"[1].

يؤكد "مارمول كربخال" في مؤلّفه (إفريقيا) على عمق الانحدار والضعف الذي ألمّ ببلاد المغرب، واصفاً الحالة المتأزمة التي آلت إليها الأوضاع بقوله: "... فضلاً عما أصابهم من الطاعون والمجاعة، فاضطروا إلى تسليم أنفسهم للبرتغاليين كعبيد وبيع نسائهم وأولادهم للحصول على قوتهم"[2]. وفي خضم هذه الانكسارات السياسية والاجتماعية، اتجهت تطلعات الأندلسيين نحو المشرق العربي التماساً للنجدة؛ ولم يكن هذا التوجه وليد لحظة سقوط غرناطة فحسب، بل سبقه بمدد طويلة عبر سلسلة من الاستغاثات المبكرة. وقد تجلت أولى هذه المحاولات خلال عهد السلطان العثماني "محمد الفاتح"، حين أوفد الأندلسيون سفارة رسمية إلى إسطنبول تأثراً بما تناهى إلى مسامعهم من أصداء انتصاراته العسكرية الكبرى، حيث عرضوا عليه تفاصيل وضعهم المأساوي استدراراً لعطفه وطلباً لتدخله العسكري لإنقاذ الأندلس، غير أن انشغال السلطان بمجابهة القوى النصرانية ومتابعة فتوحاته الواسعة في القارة الأوروبية ومنطقة البلقان حال دون الاستجابة لتلك المطالب[3].

لم تنقطع نداءات الاستغاثة بوفاة الفاتح، بل استمرت المحاولات الدبلوماسية حيث أرسل السلطان "أبو عبد الله" سفارة أخرى إلى سلطان مصر المملوكي "الظاهر جقمق"، إلا أن هذه الخطوة لم تسفر عن دعم عسكري أو سياسي ملموس يرقى لمستوى التحديات القائمة، ومع استمرار تدهور الأوضاع الأندلسية ووصول أخبارها

[1] مجهول، المصدر السابق، ص 44.

[2] كربخال، المصدر السابق، ، ص 111

[3] رضوان نبيل عبد الحي، **جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987م، ص64.

المفجعة إلى حواضر المشرق، بادر السلطان العثماني "بايزيد الثاني" بوضع خطة مشتركة مع السلطان المملوكي "قايتباي" يهدف إلى إغاثة الأندلسيين؛ وتقوم هذه الخطة على إرسال المماليك لقوة عسكرية تعبر البحر مباشرة نحو الأندلس، في مقابل قيام الأسطول العثماني بمهاجمة جزيرة صقلية -التي كانت تحت السيادة الإسبانية آنذاك-لزعزعة استقرار الملكين الكاثوليكيين "فرناندو" و"إيزابيلا" وتشتيت جهودهما الحربية، ورغم دقة هذا التخطيط الاستراتيجي، فإن التحديات الداخلية التي واجهت السلطان "بايزيد الثاني" كبلت قدرته على التنفيذ الفعلي، مما اضطره للاكتفاء بتوجيه خطاب ديبلوماسي إلى البلاط الإسباني، وهو الخطاب الذي قوبل بالتجاهل التام ولم يوله الملكان أي اعتبار[1].

عاد الأندلسيون للاستنجاد بالسلطان بايزيد الثاني من جديد، إذ بعثوا إليه رسالة محزنة يصف صاحبها ما يفعله الإسبان بالمسلمين في شعر ركيك اللّغة لكنه مؤثرٌ قوي التعبير، توصف من خلاله قساوة محاكم التفتيش، وهذه بعض من أبيات تلك القصيدة:

فلما دخلنا تحت عقد ذمامهم بدأ غدرهم فينا ينقض العزيمة

وخان عهودا كان قد غرنا بعضها ونصرنا كرها بعنف وسطوة

وكل كتاب كان في أمر ديننا ففي النار القوة بهزأ وحقرة

ولم يتركوا فيها كتابا لمسلم ولا مصحفا يخلى له لقراءة

ومن صام أو صلى ويعلم حاله ففي النار يلقوه على كل حالة

وقد بدلت أسماءنا وتحولت بغير رضى منا وغير إرادة

فآها على تبديل دين محمد بدين كلاب الروم شر البلية

[1] رزوق، المرجع السابق، ص ص 76، 77.

وآها على تلك البلاد وحسنها فقد ظلمت بالكفر أعظم ظلمة

ولو أبصرت عيناك ما صار حالنا إليه الحادث بالدموع الغزيرة[1]

أمّا بالنسبة لمصر فرغم أنها لم تتمكن من نجدة أهل الأندلس بطريقة فعالة ولا أن ترسل المساعدات والإمدادات بسبب ما كان يشغل البلاد من مشاكل، إلا أنها حاولت مرة أخرى تقديم المساعدة بالطرق الدبلوماسية والضغط السياسي،خاصة بعد وصول سفارة من الأندلس سنة 892هـ/ 1487م، جاء في مضمونها أن ملك الأندلس يطلب الدعم بسبب اقتراب النصارى من أخذ غرناطة، فكان من سلطان مصر "الملك الأشرف" أن بعث سفارة إلى البابا وملوك النصارى برفقة راهبين من رعاياه النصارى معهما كتب يعاتب فيها على ما يصيب المسلمين في غرناطة من اعتداءات وسفك لدمائهم وغزو لأراضيهم، بينما الملايين من رعاياه النصارى في مصر وبيت المقدس يتمتعون بالأمن على أنفسهم وأملاكهم وعقائدهم، ولهذا فهو يطلب من فرناندو وإيزابيلا التوقف عن هذا الاعتداء والرحيل عن أراضي المسلمين، ويطلب من البابا وملك نابولي التدخل لردعهما عن هذا العدوان وإلا فإنه سيضطر إلى إتباع سياسة مماثلة تجاه رعاياه النصارى ويمنع دخولهم إلى الأراضي المقدسة، بل ويهدم قبر المسيح وكل الأديار والمعابد والآثار النصرانية المقدسة[2]، وقد أورد ابن إياس بعض التفاصيل عن هذه الأحداث جاء نصها كالتالي:"... وفي ذي القعدة سنة 892هـ/1487م، جاء قاصد من عند ملك الغرب صاحب الأندلس وعلى يده مكاتبة من مرسله تتضمن أن السلطان يرسل له تجريدة تعينه على قتال الإفرنج فإنهم أشرفوا على أخذ غرناطة، وهو في المحاصرة معهم، فلما سمع السلطان ذلك اقتضى رأيه أن يرسل إلى القسوس الذين بالقمامة التي بالقدس بأن يرسلوا كتابا على يد قسيس من أعيانهم إلى ملك الإفرنج صاحب نابل(نابولي) بأن يكاتب صاحب اشبيلية بأن يحل عن أهل مدينة غرناطة ويرحل عنهم وإلا يشوش السلطان على أهل قمامة ويقبض على أعيانهم ويمنع جميع

[1] رزوق، المرجع السابق، ص 79.

[2] عنان، المرجع السابق،ص ص 220، 221.

طوائف الإفرنج من الدخول إلى قمامة ويهدمها فأرسلوا قاصدهم وعلى يده كتاب إلى صاحب نابل، أشار السلطان فلم يفد ذلك شيئا وملَكَ الإفرنج مدينة غرناطة فيما بعد..."[1].

استقبل الملكان الكاثوليكيان سفارة السلطان المصري بحفاوة وردّا عليه بلباقة وأدب قائلين:"... أنهما لا يفرقان في المعاملة بين رعاياهما المسلمين والنصارى ولكنهما لا يستطيعان صبرا على ترك أرض الآباء والأجداد في يد الأجانب، وأن المسلمين إذا شاءوا حياة في ظل حكمهما راضين مخلصين فإنهم سوف يلقون منهما نفس ما يلقاه الرعايا الآخرون من الرعاية"، لتعود السفارة إلى مصر بعد ذلك حاملة جواب الملكين إلى السلطان ومعهما مجموعة من الهدايا والتحف، بينما استمر في نفس الوقت سقوط مدن الأندلس الباقية في يديهما، وبذلك فشلت هذه المحاولة الدبلوماسية، وتركت الأندلس إلى مصيرها المحتوم[2]، وبمجرد أن نجح الملكان الإسبانيان في إخضاع سائر أراضي الأندلس بعثا سفارة إلى بلاد القاهرة ردّا على ما وردهم في سفارته التي هدد فيها الرعايا النصارى، وقد حاولا في هذه السفارة أن يقنعا سلطان مصر أنهما يعاملان مسلمي الأندلس برفق ولين في ظل الحكم الجديد، حتى أن السفارة نجحت في إقناع السلطان بالاستجابة لمطالبها المتمثلة في إعفاء نصارى البيت المقدس من بعض المغارم والفروض[3].

استمرّت نداءات الاستغاثة باستمرار سياسة القهر والاضطهاد الاسباني ضد مسلمي الأندلس، ففي سنة 948هـ-1541م بعث من تبقى من المسلمين في غرناطة رسالة استنجاد إلى الدولة العثمانية وكانت آنذاك تحت حكم السلطان سليمان القانوني، وأوضحت الرسالة الأوضاع الأليمة التي يعيشها الأندلسيون الذين احتفظوا بدينهم في إسبانيا، وأبرزت ما يعانونه من محاكم التفتيش ووصفتهم الرسالة بأنهم: "عبيدك الفقراء المساكين المتقطعون بجزيرة الأندلس، وجملة عدتهم ثلاثمائة ألف

[1] عنان، المرجع السابق ، ص 219، 220.

[2] نفسه، ص 222.

[3] نفسه، ص ص 282، 283.

ولأربعة وستون ألفا... ما يلاقون من بلواهم باكين متضرعين مستنصرين بعناية مولانا السلطان"[1]، كما تضمنت الرسالة عبارات الثناء على جهود خير الدين بربروسا في إنقاذ ونجدة الأندلسيين وأشادوا بمآثره بهذه العبارات:" فقد كان بجوارنا... المجاهد في سبيل الله خير الدين وناصر الدين وسيف الله على الكافرين علم بأحوالنا... فاستغثنا به فأغاثنا وكان سببا في خلاص كثير من المسلمين من أيدي الكفرة المتمردين ونقلهم إلى أرض الإسلام وتحت أيالة طاعة مولانا السلطان ولعمارة مدينة برشك وشرشال ونواحي تلمسان"[2]، وشيئا فشيئا بدأ صدى حوادث الأندلس الأليم يخبو في الأمم الإسلامية، وأُسدل عليه حجاب النسيان في بلاد المشرق والمغرب على حد سواء.

ثالثا: الآراء الفقهية حول قضية الهجرة.

أدت الأوضاع المأساوية التي كابدها الأندلسيون في وطنهم إلى حالة من الحيرة الوجودية والارتباك في اتخاذ القرار المصيري؛ فباتوا يتأرجحون بين خيارين أحلاهما مُرّ: إما الاستمرار في المقاومة والثورة مع تحمل صنوف الاضطهاد الممنهج الذي مارسته محاكم التفتيش، وإما الهجرة نحو ديار الإسلام نجاةً بالعقيدة والنفس. وأمام هذا التحدي المصيري، استفتى الأندلسيون علماء العصر لبيان الحكم الشرعي والمسار الواجب اتباعه في ظل هذه المتغيرات. وفي هذا السياق، سنستعرض أربع فتاوى مفصلية صدرت عن فقهاء تلك الحقبة، تبرز التباين في وجهات النظر الفقهية؛ حيث خصصنا مساحة لفتويين من فتاوى العلامة أحمد الونشريسي، وثالثة للفقيه أحمد بن أبي جمعة المغراوي الوهراني، بينما نختم بالفتوى الرابعة الصادرة عن فقهاء الديار المصرية.

[1] زغروت ، المرجع السابق، ص 68.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر**، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م، ص 15.

1- فتوى الونشريسي الأولى:

هو الفقيه أبو العباس أحمد بن يحيى بن محمد بن علي الونشريسي المتوفى سنة 1508م، كتب فتواه يوم الأحد 19 ذي القعدة سنة896هـ-1490م[1]، ووردت هذه الفتوى ضمن مجموع الفتاوى الذي صنفه عام 901هـ-1495م والذي سمي بـ"المعيار"، حيث جاءت في باب نوازل الجهاد في الجزء الثاني تحت عنوان "أسنى المتاجر في بيان أحكام من غلب على وطنه النصارى ولم يهاجر وما يترتب عليه من العقوبات والزواجر"، وقد كتب الونشريسي هذه الفتوى كردّ على سؤال ورده من الفقيه أبو عبد الله ابن قطيّة. يتعلق السؤال بشأن الأندلسيين الذين هاجروا إلى بلاد المغرب لكن ظروف العيش التي وجدوها لم ترقهم ولم يجدوا ما كانوا ينتظرونه؛ وقد ورد في نص السؤال ما يلي:" وزعموا أنهم فرّوا إلى الله سبحانه بأديانهم وأنفسهم وأهليهم وذرياتهم. ندموا على الهجرة بعد حصولهم بدار الإسلام وسخطوا وزعموا أنهم وجدوا الحال عليهم ضيقة، وأنهم لم يجدوا بدار الإسلام التي هي دار المغرب ... وصرحوا بهذا المعنى بأنواع من قبيح الكلام الدال على ضعف دينهم وعدم صحة يقينهم بمعتقدهم... وربما حفظ عن بعضهم أنه قال على جهة الإنكار للهجرة إلى دار الإسلام ...إلى هاهنا يهاجر من هناك؟ بل من ها هنا تجب الهجرة إلى هناك. وعن آخر منهم أنه قال: إن جاء صاحب قشتالة إلى هذه النواحي نسير إليه فنطلب إليه أن يردنا إلى هناك، يعني إلى دار الكفر، وعن بعضهم أيضا أنهم يرومون إعمال الحيلة في الرجوع إلى دار الكفر معاودة للدخول تحت الذمة الكافرة كيف أمكنهم، فما الذي يلحقهم في ذلك من الإثم ونقص رتبة الدين..."[2].

كان جواب الونشريسي على هذا السؤال واضحا حيث جاء في فتواه: "... أن الهجرة من أرض الكفر إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة وكذلك الهجرة من أرض الحرام والباطل بظلم أو فتنة... ولا يسقط هذه الهجرة الواجبة على هؤلاء الذين

---

[1] أحمد الحمدي، **الفتاوى وموقف الفقهاء حول الهجرة الموريسكية للمغرب الأوسط**، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 15، جامعة نواكشوط، 2017م، ص 78.

[2] الونشريسي، المصدر السابق، ص 120

استولى الطاغية لعنه الله على معاقلهم وبلادهم إلا تصور العجز عنها بكل وجه وحال، لا الوطن والمال، فإن ذلك كله ملغى في نظر الشرع"، واستدل في فتواه بمجموعة من الآيات والأحادي. وبالتالي فإن فتوى الونشريسي أكدت وجوب الهجرة من بلاد الأندلس التي سيطر عليها النصارى إلى بلاد الإسلام، واستثنى من ذلك العاجزين عنها فقط[1].

أما بالنسبة لما تلفظ به أولئك المهاجرون من قبيح الكلام فكان ردّه: "وما ذكرت عن هؤلاء المهاجرين من قبيح الكلام وسب دار الإسلام وتمني الرجوع إلى دار الشرك والأصنام وغير ذلك من الفواحش المنكرة التي لا تصدر إلا من اللئام يوجب لهم خزي الدنيا والآخرة وينزلهم أسوأ المنازل والواجب على من مكنه الله في الأرض ويسره لليسرى أن يقبض على هؤلاء وأن يذيقهم العقوبة الشديدة والتنكيل المبرح ضربا وسجنا حتى لا يتعدوا حدود الله لأن فتنة هؤلاء أشد ضررا من فتنة الجوع والخوف ونهب الأنفس والأموال..."[2].

2-فتوى الونشريسي الثانية:

جاءت الفتوى الثانية في نفس الكتاب تحت عنوان: "تشدد المؤلف في إلزام الأندلسيين بالهجرة بعد سقوط غرناطة"، وكتبها جوابا على سؤال وَرَدَهُ من الفقيه أبو عبد الله بن قطية في شأن أحد مسلمي الأندلس ممن كانوا يريدون البقاء في إسبانيا لتقديم يد العون للمسلمين هناك لقضاء حوائجهم وحل مشاكلهم لدى السلطات الإسبانية، وقد ورد في السؤال ما يلي: " جوابكم يا سيدي... في نازلة وهي رجل من أهل "مربلة" معروف بالفضل والدين، تخلف عن الهجرة مع أهل بلده كي يبحث عن أخ له فُقد قبل في قتال العدو في أرض الحرب فبحث عن خبره إلى الآن فلم يجده، ويئس منه فأراد أن يهاجر، فعرض له سبب آخر وهو أنه لسان وعون للمسلمين الذميين حيث سكناه، ولمن جاوره أيضا من أمثالهم بغربية الأندلس يتكلم عنهم مع حكام النصارى فيعرض لهم معهم من نوائب الدهر ويخاصم عنهم ويخلص كثيرا منهم من

[1] الونشريسي، المصدر السابق، ص 121.

[2] نفسه، ص 132.

ورطات عظيمة... وبحيث إنه يلحقهم في فقده ضرر كبير إن فقدوه، فهل يرخص له في الإقامة معهم تحت حكم الملّة الكافرة"[1].

كانت فتوى الونشريسي على هذا السؤال مشابهة للفتوى الأولى حيث أبرز حرمة الإقامة في بلاد الكفر قائلا: "... لا يخلص من واجب الهجرة ولا يتوهم معارضة ما سطر في السؤال من الأوصاف... لأن مساكنة الكفار، من غير أهل الذمة والصغار، لا تجوز ولا تباح ساعة من نهار، لما تنتجه من الأدناس والأضرار، والمفاسد الدينية والدنيوية طول الأعمار". ثم أبرز أن الإقامة في الأندلس التي أصبحت بلاد كفر يترتب عنها نقص في أداء الشعائر الإسلامية من صلاة وزكاة وصوم وغيرها ليكمل قائلا: "... فكيف يتوقف متشرع أو يشك متورع في تحريم هذه الإقامة مع استصحابها لمخالفة جميع هذه القواعد الإسلامية الشريفة الجليلة، مع ما ينضم إليها ويقترن بهذه المساكنة المقهورة مما لا ينفك عنه غالبا من التنقيص الدنيوي وتحمل الذلة والمهانة وهو مع ذلك مخالف لمعهود عزة المسلمين ورفعة أقدارهم وداع إلى احتقار الدين..."[2].

3- فتوى أحمد ابن بوجمعة المغراوي الوهراني:

الفتوى عبارة عن رسالة موجهة من فقيه وهران المغراوي المتوفى ما بين (920-930هـ/1514-1523م)[3]، تم توجيهها إلى جماعة من العرب المتنصرين ممن يسميهم بالغرباء، يقدم إليهم النصائح التي تمكنهم من أداء الشعائر الإسلامية خفية عن طريق التورية والتستر، وجاء في مقدمتها: "... إخواننا القابضين على دينهم، كالقابض على الجمر، من أجزل الله ثوابهم، فيما لقوا في ذاته، وصبروا النفوس والأولاد في مرضاته، الغرباء القرباء إن شاء الله..."، ليكمل بعد ذلك مبرزا سبل التعامل مع النصارى في قضية منعهم من أداء الشعائر الإسلامية والعبادات المختلفة حيث قال: "... فالصلاة ولو بالإيماء، والزكاة ولو كأنها هدية لفقيركم أو رياء، لأن الله لا ينظر إلى صوركم

[1] الونشريسي، المصدر السابق، ص 137.

[2] نفسه، ص ص 138، 139.

[3] الحمدي، المرجع السابق، ص 79.

ولكن إلى قلوبكم، والغسل من الجنابة ولو عوما في البحور، وإن منعتم فالصلاة قضاء بالليل لحق النهار، وتسقط في الحكم طهارة الماء، وعليكم بالتيمم ولو مسحا بالأيدي للحيطان... وإن أجبروكم على شرب خمر، فاشربوه لا بنية استعماله، وإن كلفوا عليكم خنزيرا فكلوه ناكرين إياه بقلوبكم ومعتقدين تحريمه، وكذا إن أكرهوكم على محرم، وإن زوجوكم بناتهم فجائز لكونهم أهل الكتاب، وإن أكرهوكم على إنكاح بناتكم منهم فاعتقدوا تحريمه وإلا الإكراه.... وكذا لو أكرهوكم على ربا أو حرام فافعلوا منكرين بقلوبكم... فإن أمكنكم التورية والإلغاز فافعلوا... وأنا أسأل الله أن يديل الكره للإسلام حتى تعبدوا الله ظاهرا بحول الله من غير محنة ولا وجلة، بل بصدمة الترك الكرام..."[1].

4-فتوى فقهاء مصر:

صدرت هذه الفتاوى سنة 1510م، وجاءت بطلب من أندلسيي بلنسية خلال توجههم إلى البقاع المقدسة من أجل أداء فريضة الحج، فعند مرورهم بالقاهرة طلبوا فتوى حول صحة الإقامة بين الكفار بعد سقوط غرناطة، وقد أصدر شيوخ المذاهب الفقهية الأربعة فتواهم التي نصت على وجوب هجرة المسلمين من تلك الديار متى استطاعوا لذلك سبيلا، ولا يجوز لهم أن يقيموا بين الكفار ولا أن يدينوا بالطاعة لهم ولسلطتهم، واستدلوا بأن الإقامة في بلاد الكفر تحول بينهم وبين ممارسة بعض الشعائر الإسلامية[2].

يتضح من خلال هذه الفتاوى أن المغراوي لم يشر إلى الأندلسيين بالهجرة من وطنهم نحو البلاد الإسلامية ولم يطرح الفكرة إطلاقا، بل هو يدعوهم إلى البقاء مع التمسّك بدينهم ولو لو باطنا فقط مع إظهار اعتناق المسيحية، حتى لا يتعرضوا للأذى من طرف النصارى، عكس فقهاء مصر والونشريسي الذين أفتوا بوجوب الهجرة إلا في حالة الضعف الذي يصاحبه عدم القدرة على الهجرة إطلاقا، وترى ليلى الصباغ أن

[1] عنان، المرجع السابق، ص242-244.

[2] بوخاوش، المرجع السابق، ص230.

فتوى الفقيهين المغراوي والونشريسي لا تتعارضان، بل هما مكملتان لبعضهما البعض، ذلك أن فتوى الونشريسي أباحت لغير القادرين والمستضعفين البقاء في بلاد الكفر، بينما بينت فتوى المغراوي لهؤلاء الباقين سبل التأقلم مع الحكم الجديد في إسبانيا وطرق الحفاظ على الدين الإسلامي من الضياع[1]، وضعت هذه المعطيات المجتمع الأندلسي أمام خيارين مصيريين، تمايزت على إثرهما مواقفهم إلى اتجاهين رئيسيين: تمثل الأول في فئة آثرت الهجرة والنزوح، بينما تمسك الاتجاه الثاني بالبقاء في الأندلس أملاً في تغير موازين القوى واستعادة السيادة الإسلامية. وقد عمدت الفئة الأخيرة إلى تنظيم صفوفها ضمن أطر مؤسسية عُرفت بـ "الجماعات" "(Aljamas) "؛ وهي تنظيمات موريسكية سرية ضمت نخبة من الأعيان والمثقفين وذوي النفوذ المادي. وقد تركزت استراتيجية هذه الجماعات حول الحفاظ على الكيان الموريسكي من الانصهار والزوال، من خلال نشاط دؤوب استهدف تعزيز التماسك المجتمعي، وتحصين الهوية العقائدية ضد كل أشكال الطمس أو التشويش التي استهدفت ثوابتهم الدينية[2]، ومع مرور الأعوام توالت ثورات الموريسكيين، وزادت غارات البحارة المسلمين على الشواطئ الإسبانية، وانتشرت الأخبار عن تواصل الموريسكيين مع مسلمي إفريقية والدولة العثمانية، وهو ما رأته إسبانيا تهديدا لها فاتخذت عدة إجراءات آخرها قرار الطرد النهائي في عهد الملك فيليب الثالث سنة 1609م[3].

بعد صدور قرار النفي الذي وقع كالصاعقة على الموريسكيين، حُشدت جميع قوى الموريسكيين، واجتمع الفقهاء والزعماء في بلنسية، وقرروا أنه لا أمل في المقاومة، واستقر الرأي أن يرحلوا جميعا، وألا يبقى منهم أحد، ومن بقي سيعتبر

[1] Leila sabbagh, **la religion des moriscos entre deux fatwas**, **les morisques et leurs temps**, éditions du centre national de la recherche scientifique, paris.1981, p53.

[2] Raphail carrasco, **péril ottoman et solidarité morisque**, In Revue d'histoire maghrébine ,N°25-26, Tunis, juin 1982, p41-47.

[3] عنان، المرجع السابق، ص 393.

مرتدا مارقا عن الدين[1]، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من حياة الموريسكيين، حياة بعيدة عن وطنهم الأم، وتوافدت نتيجة لذلك حشود المهاجرين على البلاد المغاربية.

رابعا : عوامل الهجرة.

استقبلت الحواضر المغاربية ما بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر للميلاد موجات متعاقبة من المهاجرين الأندلسيين؛ إذ كانت النزعة نحو الهجرة -سواء بشكل فردي أو جماعي-خياراً مفضلاً لدى الأندلسيين، وكانت بلاد المغرب (العدوة المغربية) الوجهة الرئيسية لهذه التدفقات البشرية. وتعود بواعث هذه الهجرات بمختلف أطوارها إلى تداخل عدة عوامل؛ منها ما ارتبط بالظروف القاهرة داخل الأندلس وما شابها من اضطهاد ممنهج، ومنها ما اتصل بجاذبية البلاد المغاربية ومؤهلاتها التي جعلت منها مركزاً لاستقطاب المهاجرين وتوطينهم. ويمكن تصنيف هذه العوامل وفقاً للمحاور التالية:

1-العوامل السياسية:

تتعدد العوامل السياسية الدافعة للهجرة، ويأتي في طليعتها تنامي حركة التوسع المسيحي في الأندلس، وما صاحبها من سياسة ضغط مكثف على الحواضر الإسلامية وسكانها. وقد برز هذا التوجه بوضوح منذ عهد الملك "ألفونسو الحادي عشر" (ملك قشتالة)، الذي حظي بمباركة الكنيسة البابوية ممثلة في البابا "كليمونت السادس"، وبدعم عسكري مباشر من "ألفونسو الرابع" (ملك البرتغال) و"إدوارد الثالث"(ملك إنجلترا). وقد توج هذا التحالف الصليبي بالانتصار على الجيش الإسلامي في موقعة "وادي سلادو "(Salado) المعروفة أيضاً بمعركة طريف عام 741هـ/1340م قرب

[1] عنان، المرجع السابق، ص ص 397، 398.

جبل طارق، وهي الهزيمة التي مهدت الطريق لسقوط الجزيرة الخضراء في أيديهم لاحقاً عام 744هـ/1344م[1].

مثّل تحقيقُ الوحدة الإسبانية إثر الزواج السياسي بين الملك الأراغوني "فرناندو" وابنة عمه ملكة قشتالة "إيزابيلا" عام (874هـ/1469م) نقطة تحول جوهرية مكنت إسبانيا من تجاوز الانقسامات والخلافات الداخلية التي استنزفت قواها طويلاً. وبذلك دشن الملكان الكاثوليكيان عهداً جديداً اتسم بتركيز القوة المركزية وتنامي النفوذ السياسي، مما أتاح للدولة الناشئة التفرغ التام لحشد إمكاناتها العسكرية من أجل تصفية الوجود الإسلامي في الأندلس وإنهاء حكم المسلمين بها،كما أفضى التوالي المتسارع لسقوط الحواضر الأندلسية إلى تصاعد وتيرة النزوح السكاني نحو الأقاليم الإسلامية المجاورة؛ حيث تتابعت موجات الهجرة مع سقوط مالقة (892هـ/1487م)، ثم ألمرية (893هـ/1488م)، وصولاً إلى بسطة ووادي آش (895هـ/1489م). وقد شكلت هذه الانكسارات العسكرية المتلاحقة إرهاصات فعلية لتقويض السيادة الإسلامية، ومثلت محطات حاسمة في مسار التلاشي النهائي للوجود العربي الإسلامي بالأندلس[2].

يُضاف إلى جملة الأسباب المحفزة للهجرة تنامي ظاهرة الانقسامات الداخلية ضمن بيت الأسرة النصرية الحاكمة في غرناطة؛ وما ترتب عليها من تفكك في النسيج الاجتماعي والسياسي. فقد انقسم المجتمع الغرناطي إلى فئات متناحرة تبعاً لولائها لأطراف الصراع، لاسيما النزاع الذي احتدم بين زوجتي السلطان "أبي الحسن"، حيث سعت كل منهما لتأمين العرش لابنها، وهو الخلاف الذي تطور إلى ثورة علنية قادها الأمير "أبو عبد الله محمد الصغير" ضد والده. ولم تلبث هذه الصراعات أن تجددت لاحقاً بين "أبي عبد الله" وعمه "محمد بن سعد الزغل". وقد استثمرت القوى الإسبانية هذه النزاعات البينية بذكاء استراتيجي لإحكام قبضتها على القواعد الأندلسية،

---

[1] لسان الدين ابن الخطيب، **اللمحة البدرية في تاريخ الدولة النصرية**، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م، ص105-109.

[2] عنان، المرجع السابق، ص217-226.

وتنفيذ مخططاتها التوسعية؛ الأمر الذي عجل بتقويض أركان مملكة غرناطة وآذن بنهاية الوجود الإسلامي بها[1]، ليزيد ضعف شخصية حاكم غرناطة أبو عبد الله الصغير الأمور سوءا، حيث ساهمت سياسته الفاشلة في إضعاف الإمارة وجلب المشاكل والهوان، خاصة وأن همه الوحيد كان البقاء في العرش، ولو تطلب ذلك الخضوع للنصارى وتوقيع الاتفاقيات معهم، وقد قالت والدته عنه بعد سقوط المدينة مقولتها الشهيرة التي أصبحت رمزا لسقوط الأندلس وتقاعس ملكها:" ابك كالنساء ملكا لم تحافظ عليه كالرجال"[2].

كما أنّ تضييق الإسبان للخناق على مدينة غرناطة بعد حصارها لمدة 7 أشهر (896هـ-1490م) ساهم في قطع الإمدادات عنها وإنهاك قوتها، لتسقط في الأخير بيد الملكين الكاثوليكيين اللذان دخلاها بعد توقيع معاهدة التسليم سنة 897هـ-1492م[3]، حيث تم تسليم المدينة من طرف حاكمها أبو عبد الله الصغير ورحل عنها رفقة عائلته وبصحبة 700 أندلسي، وتوجهوا صوب مدينة فاس المغربية (898هـ-1493م)[4].

ومما عزّز من رغبة الأندلسيين في النزوح نحو العدوة الجنوبية، الموقفُ الإيجابي لسلاطين البلاد المغاربية تجاه هذه الهجرات؛ إذ عمدوا في الغالب إلى تشجيع الوافدين وأحسنوا وفادتهم، بل وقربوهم من دوائر صنع القرار. وقد نبع هذا التوجه من رغبة السلاطين في استثمار الخبرات الأندلسية المتنوعة في شتى المجالات الإدارية والحضارية، أو لتعزيز صفوف الجيوش بعناصر عسكرية متمرسة، وهو ما تجلى بوضوح في سياسات سلاطين بني زيان، والحفصيين، والمرينيين، وصولاً إلى الحكام العثمانيين والسعديين في مراحل لاحقة. وقد شكلت هذه الرعاية السلطانية حافزاً

---

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 50-54.

[2] نفسه، ص 51-55.

[3] مجهول، المصدر السابق، ص 40-43.

[4] محمد عبده حتاملة، **محنة مسلمي الأندلس عشية سقوط غرناطة وبعدها**، مطابع دار الشعب، ط1، الأردن، 1977م، ص69-71.

جوهرياً للرحيل؛ إذ أضحى الاستقرار في ظل الدول المغاربية خياراً آمناً يكفل لهم كرامتهم، ويخلصهم في نفس الوقت من وطأة الاضطهاد والظلم الممارس ضدهم في الأندلس[1].

أدّى تردّي الأوضاع السياسية والعسكرية في عموم العالم الإسلامي إلى قطع آمال الأندلسيين في البقاء في شبه الجزيرة الإيبيرية؛ إذ سقطت أجزاء واسعة من السواحل المغاربية تحت السيادة الإسبانية والبرتغالية، في حين شهد المغرب صراعاً محتدماً بين الأسرتين الوطاسية والسعدية. وقد بلغت هذه الأزمة ذروتها باضطرار الوطاسيين للاستنجاد بالإسبان وتوقيع معاهدات معهم، مما جعل ملف إغاثة الأندلس ثانوياً أمام حدة النزاعات الداخلية. ولم تكن بقية الكيانات الإسلامية بمنأى عن هذا الضعف، فحتى الدولة العثمانية لم تكن مساعداتها كافية لرفع المعاناة عن الأندلسيين؛ نظراً لانشغالها بجبهات متعددة، منها التهديدات الروسية شمالاً، والصراع المحتوم بين الأساطيل العثمانية والأوروبية في المتوسط جنوباً. وقد جاءت الهزيمة القاسية في معركة "ليبانت" عام 1571م لتكرس هذا التراجع، وتترك الأندلسيين يواجهون مصيرهم بمفردهم[2]، وتُوجت هذه العوامل بالمنعطف السياسي الأخير والدافع الأكبر للهجرة القسرية، والمتمثل في سلسلة القرارات السياسية الصادرة منذ عام (1018هـ/1609م)؛ حيث اتخذ الملك "فيليب الثالث" قرار الطرد النهائي والتهجير الشامل، وقد نص هذا القرار على إلزامية مغادرة الموريسكيين للأراضي الأندلسية دون استثناء وبشكل قطعي، مما وضع حداً نهائياً للوجود العربي الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية، وحوّل حركة النزوح من اختيار تمليه الظروف إلى إجبار تفرضه قوة القانون والسلاح[3].

---

[1] محمد سعداني، **الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط من القرن السابع إلى القرن التاسع الهجريين من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر الميلاديين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2015-2016م، ص 111.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص 60-62.

[3] علي سيد أمير، **مختصر تاريخ العرب**، تر: عفيف البعلبكي، دار العلم للملايين، ط2، بيروت، 1967م، ص46.

2-العوامل الاقتصادية:

تتعدد العوامل الاقتصادية الدافعة للهجرة، ويأتي في مقدمتها نقض الملكين الكاثوليكيين "فرناندو وإيزابيلا" للعهود والمواثيق المتضمنة في اتفاقية التسليم؛ حيث تلا ذلك إصدارُ سلسلة من المراسيم التي أثقلت كاهل الموريسكيين بالضرائب والمغارم الجائرة. وفي هذا السياق، يذكر صاحب (أخبار العصر): "واستطال عليهم النصارى وفرضت عليهم الفروضات وثقلت عليهم المغارم". ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل عُمد إلى مصادرة مساحات شاسعة من أراضيهم وممتلكاتهم الخاصة، والتمادي في فرض الغرامات المالية كسياسة ممنهجة لإفقارهم واستنزاف ثرواتهم. ومن الملاحظ أن السلطات الإسبانية اتخذت من هذه الضغوط المالية وسيلة للمساومة على الهوية؛ حيث اضطر الموريسكيون لدفع مبالغ طائلة مقابل تعليق مراسيم تمس شعائرهم، ومثال ذلك دفعهم ضريبة بلغت 150 ألف دوكا ذهبية مقابل وقف تنفيذ مرسوم "شارل الخامس" الصادر عام 1526م، والذي كان يقضي بمنع استخدام اللغة العربية وارتداء الملابس التقليدية والتمسك بالعادات الإسلامية[1]، هذه الإجراءات جعلت الكثير من الأندلسيين يفضلون الهجرة إلى العدوة المغربية على البقاء في بلاد الكفر التي أنهكتهم من الناحية الاقتصادية.

ساهم بالمقابل تدهور الأوضاع الاقتصادية بالأندلس في زيادة الرغبة في الهجرة، حيث أن الأوضاع السياسية والعسكرية وكثرة الحروب والثورات جعل الأوضاع الاقتصادية تسوء، ومصادر النقد تتراجع، والأنشطة الصناعية والزراعية تقل شيئا فشيئا، وهو ما نجم عنه استفحال للأمراض والأوبئة وانتشار الجوع والفقر، ضف إلى ذلك ارتفاع الأسعار وانتشار الغلاء، وهو ما أجبر الأندلسيين على البحث عن حلول لهذه المشاكل ومن ضمن الحلول المقترحة الهجرة والنزوح نحو البلاد المغاربية[2].

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص64، 65.

[2] سعداني، المرجع السابق، ص 122.

3- العوامل الدينية:

ساهمت النزعة الصليبية التي ميزت إسبانيا والتي زادت حدتها منذ تولي الملكين الكاثوليكيين فرناندو وإيزابيلا السلطة في توجه الأندلسيين نحو الهجرة، حيث برز حقدهما على الإسلام والمسلمين في ظل تشجيع الكنيسة واعتبارها أن الحروب على مسلمي الأندلس هي امتداد للحروب الصليبية، وهو ما نتج عنه اضطهاد للمسلمين ومحاولة لتنصيرهم ، ويقول صاحب الأزهار في هذا الصدد:" تعرفنا عن غير طريق وعلى لسان غير فريق أن قطر الأندلس طرق أهله خطب لم يجد في سالف الدهر، وذلك أنهم أكرهوا بالقتل إن لم يقع منهم النطق بما يقضي في الظاهر الكفر ولم يقبل منهم الأسر، وكان الابتداء في ذلك من أهل غرناطة"، ويضيف في موضع آخر: " إن طاغية قشتالة وآرغون صدم غرناطة صدمة وأكره على الكفر من بقي بها من الأمة"[1].

يضاف إلى ذلك ما صاحب هذا الواقع والممارسات من تأصيل فقهي شرعيّ جعل من الهجرة ضرورةً عقدية وحتميةً وجودية؛ حيث برزت فتاوى الفقهاء، وفي مقدمتها فتوى الإمام أبي العباس الونشريسي التلمساني في كتابه "أسنى المتاجر"، لتقرر حرمة الإقامة تحت حكم النصارى ووجوب الرحيل إلى دار الإسلام. وبذلك تلاحمَ الضغطُ الماديّ المتمثل في البطش الصليبي مع الوازعِ المعنويّ الذي كرّستهُ الفتوى، مما حوّل حركة التهجير من مجرد فرارٍ من الاضطهاد إلى مشروعٍ جماعي للهجرة نحو الحواضر المغاربية، صوناً للهوية الدينية والخصوصية الحضارية من الزوال[2].

يضاف إلى ذلك إنشاء محاكم التفتيش للبحث عمن تبقى من المسلمين ومعاقبتهم مع إصدار مراسيم تنقض العهود التي جاءت في معاهدة التسليم[3]، وقد وصل الأمر بها إلى متابعة كل خطوات الموريسكيين وملاحقتهم والحكم عليهم بأشد العقوبات

---

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص 69، 70.

[2] الونشريسي، المصدر السابق، ص119-136.

[3] علي مظهر، **محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها**، المكتبة العلمية، ط1، مصر، 1947م، ص26-47.

لمجرد شبهة بسيطة، والأدهى أن إبلاغ المتهم بإدانته لا يتم إلا عند التنفيذ، وبالتالي يفقد أي فرصة للدفاع عن نفسه أو الفرار من العقوبة، وقد تصل الأحكام في العديد من الأحيان إلى الإعدام حرقا أو السجن المؤبد في حال الكفر الصريح، إضافة إلى أشد أنواع التعذيب[1].

4-العوامل الاجتماعية:

اتّخذ الواقع الاجتماعي المتردي للأندلسيين منحى تصاعدياً بعد سقوط معاقلهم، ليتحول إلى عامل ضغط رئيسي دفع باتجاه الهجرة القسرية، خاصة وأن المعاهدات التي تم توقيعها والمتعلقة بالحفاظ على الحريات والتقاليد الإسلامية، أو المتعلقة بالأمن على الأرواح والممتلكات سرعان ما تم نقضها، ومثال ذلك الأمر الملكي الذي صدر سنة 1508م والذي نص على حرمان جميع الأندلسيين من أصل عربي من لباسهم التقليدي ومأكولاتهم المعروفة، وحتى من ترتيب منازلهم وأثاثهم على طريقة آبائهم، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما يرويه "كارديناك" عن اتهام "جوان دوفلوراس" بطليطلة بسبب أنه يجلس على الأرض ولا يجلس على كرسي ولا يتناول طعامه على مائدة وبهذا فهو يحافظ على تقاليد المسلمين، كما صدر حكم في حق امرأة تدعى "أنادولينان" بالحرمان من حقوقها المدنية بسبب لباسها ومظهرها، كما صدر مرسوم سنة 1513م يمنع المسلمين من التجوال في البلاد، وفرض عليهم الاستقرار في مناطق وأحياء خاصة بهم[2].

زادت الإجراءات قساوة وظلما في فترة الملك فيليب الثاني، حيث أصدر مرسوما في حق 400 ألف موريسكي يتضمن شروط قبول إقامتهم واستقرارهم، ومن بين بنوده ضرورة تعلم اللغة القشتالية في ظرف لا يتجاوز ثلاث سنوات ومنع الكلام والكتابة بالعربية،إضافة إلى ضرورة التخلي عن الملابس الإسلامية واستبدالها بملابس القشتاليين، نفس الأمر بالنسبة لحفلات الزواج التي يشترط أن تكون وفق العادات

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 76.

[2] نفسه، ص ص 79، 80.

القشتالية، كما يجب أن يتركوا أبوابهم مفتوحة أيام الجمعة والأعياد الإسلامية، وأن يتخذوا أسماء مسيحية، كما منع الاستحمام وهدمت حمامات البيوت، ضف إلى ذلك معاناة الموريسكيين من مختلف أنواع السب والشتم، فقد كان الإسبان يصفونهم بأبشع الأوصاف، وينعتونهم بأسماء البهائم المختلفة للحط من قيمتهم، كوصفهم بالحيوان المتوحش، أو بالنمل او الأرانب أو الفئران لكثرة ولاداتهم، أو باللصوص كالغربان[1]، هذه الإجراءات والمعاملات جعلت تعايش الموريسكيين واستقرارهم في المجتمع الإسباني أمرا بالغ الصعوبة، وبالتالي كانت الهجرة حتمية لا مفر منها.

5- العوامل الجغرافية:

لعب موقع البلاد المغاربية دوراً محورياً في توجيه التدفّقات البشرية الأندلسية؛ إذ لم يكن القرب المكاني بين العدوتين مجرّد ميزةٍ تيسّر العبور، بل كان ضمانةً أمنية قلّصت من احتمالات الهلاك والمخاطر المترتبة على طول المسافات، فالحيز الزمني القصير للانتقال وفّر للمهاجرين فرصةً أكبر للنجاة بممتلكاتهم وعائلاتهم من الملاحقات الإسبانية، ولم تكن الجغرافيا معبراً فحسب، بل كانت **بيئة استبقاء** متكاملة؛ حيث أوجدت الخصائص الطبيعية للمجال المغاربي (بتنوع تضاريسه من سلاسل جبلية وسهول فيضية خصبة، وتشابه مناخه المتوسطي وغطائه النباتي وموارده المائية) محاكاةً بيئية تكاد تكون مطابقة لما ألفه الأندلسيون في وطنهم الأم.

هذا التماثل الجيومورفولوجي أزال عوائق الاغتراب المهني، مما سمح للمهاجرين بنقل خبراتهم المتراكمة في تقنيات الري المتطورة وزراعة الأشجار المثمرة والصناعات الحرفية، وضَمِن لهم اندماجاً اجتماعيا اقتصاديّاً سريعاً في النسيج المغاربي الذي استوعب ممارساتهم الإنتاجية بيسر، وقد وثّقت المصادر التاريخية، وعلى رأسها ما جاء في "نبذة العصر" هذا الارتباط العضوي؛ حيث كان الاستيطان يتبع خطوط التماس الجغرافي، فاستقرت كتل بشرية كاملة في أقرب الحواضر المغاربية المواجهة

[1] الكامون، المرجع السابق، ص81-84.

لمناطق نزوحها، مما جعل من بلاد المغرب الامتداد الطبيعي والحيوي الذي احتوى الشتات الأندلسي وحافظ على استمرارية إسهامه الحضاري[1].

[1] مجهول، المصدر السابق، ص 48.

المبحث الثاني: مراحل الهجرة.

اتّسمت العلاقات المغاربية الأندلسية بجذورها الضاربة في عمق التاريخ، مشكّلةً وحدةً حضارية متماسكة لا يمكن حصرها في أطر زمنية ضيقة؛ إذ تمتد سيرورتها من بواكير الفتح الإسلامي وحتى فترة السقوط، وينطبق هذا التوصيف على حركة الهجرة البينية التي لم تنقطع طيلة الوجود الإسلامي في الأندلس، ولعلّ أقدم التدفّقات المسجلة تاريخياً تلك التي وقعت عام 133هـ/750م جراء الفتن والمجاعة، وهي الموجة التي وصفها صاحب "الأخبار المجموعة" مبيناً أن الأندلسيين عبروا نحو طنجة وأصيلا وريف البربر من جهة "واد برباط"، مما تسبب في انحسار سكاني كاد أن يمنح الأفضلية للعدو، وعلى غرار تلك الهجرات، برزت "هجرة الربضيين" عام 192هـ/807م كأحد أهم الروافد العمرانية التي أعادت صياغة المجال الحضري في بلاد المغرب، ولا تزال آثارها شاهدة في مدينة فاس؛ حيث يذكر ابن أبي زرع الفاسي أن ثمانية آلاف بيت من أهل قرطبة، بعد واقعة الربض وإجلائهم من قبل الحكم بن هشام، استقروا بمدينة فاس وأسسوا "عدوة الأندلس"، مشيدين البناء في مختلف النواحي من الكدّان إلى الرميلة، مما جعل من هذا النزوح لبنةً أساسية في تشكيل الملمح الحضاري والسكاني لمدن العدوة المغربية[1].

خضعت هجرات الأندلسيين لمتغيرات ظرفية أثرت في أحجامها ودوافعها عبر الزمن؛ غير أن الحقبة التي تقع في صلب هذا البحث هي تلك الموجات المتجهة نحو العدوة المغربية، والتي بدأت معالمها تتشكل بوضوح منذ القرن السادس وبداية السابع الهجريين (12-13م). وقد شهدت هذه الحركة تصاعداً طردياً مع تهاوي القواعد الأندلسية في قبضة النصارى الإسبان منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي، وصولاً إلى ذروتها الحرجة عقب سقوط غرناطة، حيث تضاعفت وتيرة النزوح وأعداد المهجرين، واستمر هذا المد البشري في التدفق حتى بلغ ذروته المأساوية بصدور قرار

[1] محمد بنشريفة، **المغرب مهاجر الأندلسيين**، المجلة الأكاديمية، ع 15، عدد خاص بالموريسكيين في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1982م، ص ص 17، 18.

الطرد النهائي للموريسكيين في عهد الملك فيليب الثالث عام 1609م، مما يمثل الإسدال الفعلي للستار على الوجود العربي الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية[1]،وعلى الرغم من التباين القائم في تقديرات المؤرخين حول الأعداد الدقيقة للمهاجرين وتوزع مساراتهم، تبعاً لاختلاف المصادر والمنطلقات المنهجية، إلا أن الثابت تاريخياً هو ضخامة هذه الكتل البشرية؛ إذ تشير المعطيات إلى أن أعداد الذين أُجبروا على مغادرة أوطانهم بين عامي 1485م و1615م تجاوزت النصف مليون نسمة، وفي مقابل هذا النزوح الواسع، خضع عدد مماثل تقريباً لعملية دمج قسري داخل المجتمع الإسباني، بعد أن فُرض عليهم التخلي عن عقيدتهم الإسلامية وتبني النصرانية كشرط للبقاء، مما أوجد شريحة اجتماعية عاشت صراعاً مريراً بين هويتها المكتومة والواقع المفروض عليها [2]، وفي مقابل تلك التقديرات، يذهبُ بعض المؤرخين إلى تبني أرقامٍ أكثر ضخامة، استناداً إلى مصادرَ رأت في حجم الكارثة البشرية أبعاداً أوسع؛ إذ ينقل محمد بن الخوجة في مؤلفه "تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد" عن بعض المراجع أن تعداد المهاجرين من إسبانيا نحو إفريقيا الشمالية، خلال الفترة الممتدة بين القرنين الخامس عشر والسابع عشر الميلاديين (ما بين المائة الثامنة وأوائل القرن الحادي عشر للهجرة)، قد تجاوز ثلاثة ملايين شخص،ورغم ما قد يثيره هذا الرقم من نقاشٍ منهجي بين المؤرخين حول مدى دقة الإحصائيات القديمة، إلا أنه يظلُّ مؤشراً دالاً على عمق التحول الديموغرافي والنزيف البشري الحاد الذي تعرضت له الأندلس آنذاك[3].

وتجدر الإشارة إلى أن هذه التدفقات البشرية انقسمت من حيث طبيعتها الديموغرافية إلى هجرات اختيارية وأخرى اضطرارية؛ ويُقصد بالهجرات الاضطرارية

---

[1] محمد إبراهيم فرحات، **الهجرات الأندلسية إلى بلاد افريقية في العهد الحفصي 625-932هـ / 1222-1474م**، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع 27، جامعة بنغازي، فيفري 2017، ص50.

[2]عبد الجليل التميمي، **دراسات جديدة في التاريخ الموريسكي**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، زغوان، تونس، 2000م، ص75.

[3]محمد عبده بن الخوجه، **تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد**، المطبعة التونسية، د.ط، تونس، 1939م، ص 83.

تلك التي أُجبر فيها الأندلسيون على ترك ديارهم وممتلكاتهم قسراً عقب سقوط حواضرهم في يد الممالك النصرانية، حيث سُدت في وجوههم سبل البقاء، مما حول الرحيل من قرار إرادي إلى حتمية للنجاة من بطش الاحتلال ومصادرة الحقوق والأموال[1]، وبناءً على هذه المعطيات، يمكن تصنيف مسار الهجرة الأندلسية نحو الأقطار المغاربية إلى ثلاث محطاتٍ تاريخية كبرى؛ تمثلت أولاها في الموجات التي سبقت سقوط غرناطة، بينما شملت الثانية المرحلة الممتدة من تاريخ السقوط عام 1492م وصولاً إلى عشية صدور قرار الطرد النهائي عام 1609م، في حين تجسدت المرحلة الثالثة في النزوح الجماعي الشامل الذي أعقب ذلك القرار؛ حيث تمايزت كل مرحلة بظروفها السياقية، ودوافعها الذاتية، وخصائصها التي ميزتها عن غيرها.

أولا: مرحلة ما قبل سقوط غرناطة.

اتسمت هذه المرحلة بتزامنها مع صعود وتفكّك كيانات سياسية كبرى في البلاد المغاربية؛ بدأت بالدولة المرابطية الصنهاجية، تلتها الدولة الموحدية، وصولاً إلى مرحلة القوى الثلاث التي ورثت الموحدين، بني مرين في المغرب الأقصى (فاس)، والزيانيين في المغرب الأوسط (تلمسان)، والحفصيين في المغرب الأدنى (تونس)، والمتتبع لطبيعة النزوح في هذه الفترة يلحظ أنها اتخذت نمطاً جماعياً، حيث كانت الهجرات تتم في أفواجٍ متفاوتة العدد، وهو ما كرّسه ابن خلدون في كتابه "العبر" حين أطلق عليهم مصطلح "الجاليات"، مستخدماً تعابير دقيقة مثل "جالية المسلمين" و"جالية الأندلس"؛ وهي دلالة اصطلاحية تؤكد أن التوافد لم يكن فردياً مشتتاً، بل كان حراكاً لمجموعات بشرية متماسكة حافظت على كيانها الجمعي عند الاستقرار في مدن المغرب العربي[2].

[1] بنشريفة، المرجع السابق، ص20.

[2] عبد الرحمان بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: خليل شحادة ، ج7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000م، ص ص 106، 519.

تزايدت عموما أعداد المهاجرين بتزايد الصراعات والاضطرابات السياسية والعسكرية في بلاد الأندلس، فكانت الهجرة أحد وسائل البحث عن الاستقرار والأمان[1]، ومثال ذلك الهجرة التي أعقبت سقوط مدينة طليطلة على يد ألفونسو السادس ملك قشتالة 478هـ-1085م، لتشيع منذ ذلك الوقت عقلية التخلي عن أرض الأندلس والفرار إلى خارجها نتيجة الخطر الاسباني المتزايد[2]، وقد جاء في أبيات الشاعر الأندلسي[3]عبد الله بن فرج اليحصبي المعروف بابن عسال متحسرا بعد سقوط طليطلة ما يلي:

يا أهل أندلس حُثّوا مَطِيّكُم

فما المقام بها إلا من الغلـــط

الثوب يُنســـل من أطرافه وأرى

ثوب الجزيرة منسولا من الوسط

ونحن بين عدو لا يفارقنـــــــا

كيف الحياة مع الحياتِ في سفطِ؟

ويروى صدر البيت الثالث في بعض المصادر هكذا:

من جاور الشرّ لا يأمن بوائقـــــه

كيف الحياة مع الحيّاة في سفط [4]

---

[1] خليل إبراهيم الكبيسي، **هجرة الأندلسيين وتهجيرهم إلى المغرب العربي**، مجلة المجمع العلمي العراقي، م44، ج3، العراق، 1997م، ص 136.

[2] محمد طالبي، **الهجرة الأندلسية إلى افريقية أيام الحفصيين**، مجلة الأصالة، ع 26، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1975م، ص 49.

[3] بنمنصور، المرجع السابق، ص 28.

[4] المقري، المصدر السابق، ج4، ص 352.

بتزايد الخطر الإسباني قام بعض ملوك الطوائف في الأندلس بطلب المساعدة من الدولة المرابطية ومثال ذلك استغاثة المعتمد بن عباد حاكم اشبيلية والمتوكل بن الأفطس صاحب بطليوس[1]، وقد استجاب يوسف بن تاشفين، أمير المرابطين، لنداءات الاستغاثة الأندلسية بقيادة جيشٍ ضخم حقق نصراً مؤزراً على قوات ألفونسو السادس في معركة الزلاقة عام 479هـ/1086م ، ولم يتوقف المشروع المرابطي عند صد العدوان الصليبي وتأمين الثغور، بل تجاوز ذلك إلى توحيد الجبهة الإسلامية عبر ضم الأندلس جغرافياً وسياسياً لدولتهم وإسقاط حكم ملوك الطوائف، وقد أفرز هذا التحول السياسي الجذري نمطاً خاصاً من الهجرة القسرية والنخبويّة، حيث نُفي وهُجّر العديد من أمراء ملوك الطوائف وحاشيتهم نحو حواضر المغرب العربي، مما شكّل أولى حلقات انتقال النخب السياسية والأدبية الأندلسية إلى العدوة المغربية تحت مظلة الحكم المرابطي[2].

أدّى دمج الأندلس ضمن السيادة السياسية للدولة المرابطية إلى تنامي وتيرة الهجرة وتزايد أعداد الجاليات الأندلسية[3]، وذلك نتيجة تلاشي الحدود الإدارية وانصهارهما في كيان جغرافي موحد، وقد تحولت بلاد المغرب في هذه المرحلة إلى مركز للإنتاج الحضاري الأندلسي؛ إذ أبدى أمراء المرابطين شغفاً كبيراً بالنموذج الثقافي الأندلسي، وحرصوا على محاكاته في بلاطاتهم من خلال عقد المجالس العلمية واستقطاب الصفوة من الأدباء والشعراء والفقهاء، وهذا ما شكّل عامل جذبٍ قوي حفّز النخب العلمية الأندلسية على الانتقال نحو الحواضر المغربية، مما ساهم في نقل التراث الأندلسي وتوطينه في البيئة المغاربية[4].

---

[1] عبد الرحمان علي الحجي، **التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**، دار القلم، ط2، دمشق، بيروت، سوريا، لبنان، 1981م، ص 398.

[2] سعداني ، المرجع السابق، ص ص 88، 89.

[3] سعيدوني، **دراسات وأبحاث...**، المرجع السابق، ص 127.

[4] سعداني، نفسه، ص 86.

أعقب سقوط الدولة المرابطية عام 541هـ/1147م قيام الدولة الموحدية التي نجحت في إعادة توحيد بلاد الغرب الإسلامي تحت سلطة مركزية واحدة، وهو ما فتح آفاقاً جديدة لتسهيل حركة الهجرة والانتقال بين العدوتين، ولم يكن هذا النزوح مجرد تحرك بشري عفوي، بل كان مدفوعاً بسياسة الدولة الموحدية التي تعمدت استقطاب الكفاءات الأندلسية للاستعانة بخبراتهم الإدارية والعلمية في تنظيم مفاصل الدولة ونقل مظاهر التمدن الأندلسي إلى الحواضر المغربية، وقد رصد ابن خلدون في "مقدمته" هذا التحول الحضاري، مبيناً أن بلاد المغرب استقبلت منذ العهد الموحدي نصيباً وافراً من أسباب التحضر، حيث جاء على لسانه: "انتقل إليها منذ دولة الموحدين من الأندلس حظ كبير من الحضارة واستحكمت به عوائدها بما كان لدولتهم من الاستيلاء على بلاد الأندلس وانتقل الكثير من أهلها إليهم طوعا وكرها"[1]، ولكن الأمور لم تبق على هذا الحال، فقوة الموحدين بدأت تضعف تدريجيا، ليتأكد ذلك بعد الهزيمة في معركة حصن العقاب سنة 1212م، فزادت الرغبة والدوافع في الهجرة خارج الأندلس وهو ما يؤكده الشاعر إبراهيم ابن الدباغ الاشبيلي واصفا الأحوال الصعبة التي أصبح يعيشها الأندلسيون آنذاك:

وقائلة أراك تطيل فكرا كأنك وقفت لدى الحساب

فقلت لها أفكر في عقابٍ غدا سببا لمعركة العقاب

فما في أرض أندلس مقام وقد دخل البلا من كل باب[2]

توالى سقوط الحواضر الأندلسية في يد الإسبان بعد انهيار حكم الموحدين في الأندلس، وكلما سقطت مدينة هاجر أهلها إلى مدن الأندلس الأخرى أو إلى البلاد المغاربية، فغادر أهل قرطبة وتفرقوا في مدن الأندلس بعد أن سقطت مدينتهم في يد

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة**، تح: عبد السلام الشدادي، ج2، بيت العلوم والفنون والآداب، ط1، الدار البيضاء، 2005م، ص 225.

[2] المقري، المصدر السابق، ص 464.

ملك قشتالة سنة 1236م[1]، ونفس الشيء حدث مع أهل بلنسية وأجبر أهلها على الرحيل بعد غزوها سنة 1238م[2]، ليتوالى بعدها سقوط المدن الأندلسية وتتوالى معها سياسة طرد المسلمين من تلك المدن[3]، هذا ما أورده ابن الآبار حيث قال عن احتلال جزيرة شقر: "ملكها الروم صلحا، وأجلَوا أهلها في آخر سنة تسع وثلاثين وستمائة"، ويضيف في موضع آخر بخصوص طرد مسلمي شرق الأندلس:" من كان يساكنهم من المسلمين ببلاد الشرق التي تغلبوا عليها وذلك في شهر رمضان سنة خمس وأربعين وستمائة"[4]، كما أكد ابن الآبار في كتابه الحلة السيراء على تبني نفس السياسة مع أهل شاطبة، حيث أخبره بعض من أهلها عن ملك النصارى أنه:" أجلاهم عنها مع أهل جهاتها وهم ألوف من المسلمين فتفرقوا في البلاد"[5]، نفس الأمر تكرر مع مسلمي اشبيلية بعد سقوط مدينتهم، حيث اضطروا بسبب ما تعرضوا له من أذى إلى تركها والتفرق في مدن الأندلس المختلفة، وقد قدّرت بعض المصادر عددهم بما يقارب أربعمائة ألف نازح[6].

أصبحت هجرات الأندلسيين الذين لم يرضوا بالبقاء في بلاد الكفر تتزايد إما إلى البقعة الضيقة التي بقيت تحت حكم المسلمين، أو إلى برّ العدوة الجنوبية رغبة في الأمان والحفاظ على الدين والمال والعرض من الضياع، وكان من بين المهاجرين العلماء والفقهاء والأدباء والشعراء وغيرهم من خيرة أبناء الأندلس، مثال ذلك المؤرخ والأديب محمد ابن الآبار القضاعي الذي هاجر إلى تونس وكتب قصيدة يستنجد فيها بالسلطان أبي يحيى زكرياء الحفصي ورد في بعض مقاطعها:

---

[1] محمد عبد الله عنان، **دولة الإسلام في الأندلس**، ج4، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1997م، ص 424.

[2] الحجي، المرجع السابق، ص ص 478، 479.

[3] نفسه، ص 480.

[4] محمد ابن الآبار، **التكملة لكتاب الصلة**، ج1، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995م، ص ص 125، 198.

[5] محمد ابن الآبار، **الحلة السيراء**، ج2، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، ط2، 1985م، ص 303.

[6] الحجي، نفسه، ص 482.

أدرك بخيلك خيل اللّه أندلسا إن السبيل إلى منجاتها درسا

وهب لها من عزيز النصر ما التمست فلم يزل من عز النصر ملتمسا

وحاش مما تعانيه حُشَاشَتَها فطالما ذاقت البلوى صباح مسا

يا للجزيرة أضحى أهلها جَزرًا للحادثات وأمسى جدها تعسا

في كل شارقة إلمامُ بائقة يعود مأتمها عند العدا عرسا

وكل غاربة إجحاف نائبة تثني الأمان حذارا والسرور أسى

تقاسم الروم لا نالت مقاسمهم إلا عقائلها المحجوبة الأنُسا

وفي بلنسية منها وقرطبة ما ينسف النفس أو ما ينزف النفسا

مدائن حلها الإشراك مبتسما جذلان، وارتحل الإسلام مبتئسا

وصيرتها العوادي العائثات بها يستوحش الطرف منها ضِعفُ ما أنسا

فمن دساكر كانت دونها حرسا ومن كنائس كانت قبلها كُنُسا

يا للمساجد عادت للعدا بِيَعاً وللنداء غدا أثناءها جرسا[1]

تواصلت الهجرة الأندلسية في عهد الدويلات المنبثقة عن تفكك دولة الموحدين، كما تواصل معها مد النصارى واكتساحهم لما تبقى من مدن الأندلس الإسلامية، بينما كان أمرائهم يتنازعون السلطة راضين بتأدية الجزية بل مستنجدين بملوك النصارى ضد بعضهم البعض في بعض الأحيان[2].

لعبت السياسة الحفصية دوراً جوهرياً في جذب الكتل البشرية الأندلسية نحو المغرب الأدنى، مدفوعةً بطبيعة العلاقات الودية التي ربطت الطرفين، فقد كان لأسرة

[1] المقري، المصدر السابق، ص 457.

[2] بنمنصور، المرجع السابق، ص 31.

بني حفص ماضٍ في الأندلس، حيث استقرت هناك وتشرّبت قيمها الثقافية ونظمها الإدارية، مما خلق تقارباً وجدانياً وفكرياً جعل أمراءها يفتحون أبواب حواضرهم للوافدين الأندلسيين ويحيطونهم بالحفاوة والتكريم، لا سيما أصحاب الكفاءات العلمية والإدارية، وقد تلاقت هذه الرغبة الحفصية في استثمار الخبرات الأندلسية مع حاجة البلاد الماسة لسد الفراغ الناتج عن الانهيار الديموغرافي الذي خلفته الأزمات المتلاحقة منذ النصف الثاني من القرن الرابع عشر، ونتيجة لهذا الاستقرار النسبي الذي ميّز الدولة الحفصية عن جاراتها، وجد الأندلسيون بيئة مثالية لاستثمار قدراتهم في النهوض بالواقع الاقتصادي عبر تطوير الزراعة والصناعة، فضلاً عن ريادتهم في المجالات العلمية والسياسية، وفي هذا السياق، يسلط محمد الحبيب بن الخوجة الضوء على نماذج من هذا التأثير الاستيطاني بقوله أن: "الأندلسيين ضاق بهم الأمر في المغرب بسبب الفتن التي كانت تهزه، فاتجه قسم منهم إلى المشرق نحو الديار المصرية والشامية، وبقي القسم الأخير وهو كبير كثير بإفريقية وفي البلاد التونسية متوزعا بين أطرافها مستبدلا بالأهل أهلا وبالأوطان أوطانا"[1]،وهذا ما وقع لأبي الغنم وقومه الذين استقروا بعد هجرتهم في طنجة، لكنهم غادروها بعدما قتل المرينيون أميرها يوسف بن محمد الهمداني، حيث يقول ابن خلدون: " انتقل بنوه إلى تونس، ومعهم صهرهم القاضي أبو الغنم عبد الرحمان بن يعقوب من جالية شاطبة، انتقل هو وقومه إلى طنجة أيام الجلاء، فنزلوا بها واصهر لهم بنو الأمين، وارتحلوا معهم إلى تونس"[2]، نفس الأمر يؤكده الشاعر أبو الحسن حازم القرطاجي عن استقبال تونس للأندلسيين ورغبة هؤلاء في الهجرة إليها بسبب ما وجدوه بها من أجواء تشجع على الاستقرار حيث يقول:

فتونس تؤنس الأبصار رؤيتها وتمنح الأمم الأسماء والأمما

كأنما الصبح فيها ثغر مبتسم وحوة الليل فيها حوة ولما

[1] محمد رزوق، **دراسات في تاريخ المغرب**، مطبعة إفريقية الشرق، ط1، 1991م، ص28.

[2] نفسه، ص 31.

فأقبلت نحوها للناس أفئدة ترتاد غيثا من الإحسان منجما

فكلهم حضروا في ظل حضرتكم فأصبحت لهم الدنيا بها حلما

قد ندّ فيها الأسى عن أهل أندلس والأنس فيها عليهم وفده قدما

وأبدلوا جنة من جنة حرموا منها وقد برزوا من ظلها حرما[1]

على الرغم من صعوبة إعطاء أرقام أو إحصائيات دقيقة عن أعداد الوافدين الأندلسيين إلى تونس في عهد الحفصيين في ظل سكوت المصادر عنها، إلا أن المؤكد أن أعدادهم كبيرة، وقد تناول ابن خلدون في كتابه العبر في عدة مواضع هذه الهجرات ومنها قوله: "وكانت لأهل اشبيلية خصوصا من بين الأندلس وصلة بالأمير أبي زكريا بن عبد الواحد بن أبي حفص وبنيه منذ ولايته غرب الأندلس، فلما تكالب الطاغية على الدولة، والتهم ثغورها واكتسح بسائطها، وأشفّ إلى قواعدها وأمصارها، أجاز الأعلام وأهل البيوت إلى أرض المغربين وإفريقية، وكان قصدهم إلى تونس أكثر لاستفحال الدولة الحفصية بها، فلما رأى الحافظ أبو بكر اختلال أحوال الأندلس وقبح مصايرها وخفة ساكنها، أجمع الرحلة عنها إلى ما كان بتونس من سابقته عند هؤلاء الخلفاء، فأجاز البحر ونزل بتونس فلقاه السلطان تكرمه، وجعل إليه تدريس العلم بالمدرسة..."[2]، ويضيف في موضع آخر: " وكنيته أبو الحسن أندلسيا من أعمال مرسية، وفد مع الجالية من شرق الأندلس أيام استيلاء العدو...، ثم رقاه إلى ولاية الديوان فعظمت حالته... رفع منزلته واختصه بالشورى"[3]، وورد في موضع آخر: "وخرج مع الجالية أيام العدو إلى تونس ونزل بالربع الجوفي أيام السلطان أبي عصيدة،

[1] رزوق، **دراسات...**، المرجع السابق، ص29.

[2] ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون...**، المصدر السابق، ص ص437، 438.

[3] نفسه، ص 433.

وانتقل ابناه أبو بكر ومحمد إلى قسنطينة..."[1]، ويضيف : "وأنزلهما بسوسة، وأنزل معهما محمد بن طاهر من صنائع الدولة ومن بيوت أهل الأندلس القادمين في الجالية"[2].

تُعدّ هذه الشواهد التاريخية دليلاً قطعياً على كثافة التدفقات الأندلسية نحو تونس الحفصية، والتي لم تكن مجرد نزوح عابر، بل استيطاناً منظماً شكّل رافداً بنيوياً للدولة، ويظّل المحرك الأساسي لهذه الهجرات هو السياسة الممنهجة التي اتبعها الحكام الحفصيون، الذين أدركوا مبكراً أن إدماج العنصر الأندلسي يمثل ضمانة لتحديث أجهزة الدولة وتعويض النقص البشري، لقد وفرت هذه السياسة للأندلسيين "وطناً بديلاً" وجدوا فيه الحظوة والمكانة، مما جعل تونس في تلك الفترة واحدة من أهم مراكز الثقل الحضاري الأندلسي في بلاد المغرب، حيث ساهم هذا الامتزاج في صياغة هوية معمارية وفنية واقتصادية فريدة لا تزال ملامحها قائمة في الحواضر التونسية إلى يومنا هذا.

لم يقتصر الجذب الأندلسي على العاصمة تونس، بل امتد ليشمل حواضر مغاربية أخرى كانت بمثابة مراكز إشعاع حضاري، وفي مقدمتها بجاية الحفصية؛ التي استقطبت أعداداً غفيرة من المهاجرين بفضل مكانتها العمرانية المرموقة، فقد وجد الأندلسيون في بجاية بيئة مثالية لتحقيق طموحاتهم بمختلف أبعادها العلمية والسياسية والعسكرية، مستفيدين من اعتدال مناخها وخصوبة أراضيها التي تشبه إلى حد كبير موطنهم الأصلي، وبحكم موقعها الاستراتيجي، غدت بجاية المرفأ الرئيسي للسفن القادمة من ثغور الأندلس الكبرى مثل المرية وقرطاجنة وبلنسية، وتقلد فيها الوافدون مناصب سيادية رفيعة كالوزارة والحجابة، فضلاً عن ريادتهم في حقل التدريس والتعليم[3]

---

[1] ابن خلدون، **تاريخ ابن خلدون...**، المصدر السابق، ص ص 363، 364.

[2] نفسه، ص 504.

[3] حنيفي هلايلي، **أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي**، دار الهدى، د.ط، عين مليلة، الجزائر، 2010م، ص12-16.

على الصعيد نفسه، شكلت تلمسان (عاصمة الدولة الزيانية) مقصداً حيوياً للمهاجرين الأندلسيين، لا سيما من حكام الأندلس ونخبها، وذلك بفضل سياسة "حسن الجوار" التي انتهجها ملوك بني عبد الواد، فقد رغب الزيانيون في تعزيز جبهتهم الداخلية وتحصين دولتهم ضد أطماع الحفصيين والمرينيين عبر استقطاب الكفاءات الأندلسية، مما حول تلمسان إلى منارة للعلم ومعهداً للتدريس توافدت إليه كبار الشخصيات الأدبية والعلمية، وقد بلغ هذا التأثير حداً جعل الباحثة "راشيل أرييه" تؤكد أن بلاط تلمسان فقد طابعه البدوي التقليدي تماماً نتيجة التقاليد والنظم الأندلسية التي تسربت إلى أعماق مملكة بني عبد الواد[1].

بلغت الهجرات الأندلسية نحو تلمسان ذروتها خلال القرن الخامس عشر الميلادي، وتحديداً في عهد السلطان الزياني عبد الواحد بن أبي عبد الله، ومن بعده السلطان أبو العباس أحمد الزياني، فقد انتهج هذان الحاكمان سياسة استيعابٍ قائمة على الحفاوة والتقدير؛ حيث تم إسكان النخب من السادة والأشراف والعلماء في قلب مدينة تلمسان ليكونوا قريبين من مراكز القرار العلمي والسياسي، أما الفئات المنتجة من حرفيين وتجار وأصحاب رؤوس أموال، فقد خُصص لهم حيٌّ مستقل لممارسة أنشطتهم المهنية والتجارية، عُرف بـ"درب الأندلسيين"، وهو ما يعكس رغبة الدولة الزيانية في تنظيم هذا النزوح وتحويله إلى قوة اقتصادية دافعة، مما ساهم في تحويل تلمسان إلى مركز حضري يضاهي الحواضر الأندلسية في تنظيمه الحرفي والمهني[2]، ومن بين المهاجرين قبيل سقوط غرناطة نجد أبو عبد الله محمد بن سعد الزغل عمّ سلطان غرناطة، حيث يذكر المقري عنه أنه: "بادر بالجواز لبرّ العدوة فجاز لوهران، ثم لتلمسان واستقر بها، وبها نسله إلى الآن يعرفون ببني سلطان الأندلس"[3]، كما ورد في كتاب زهر البستان أن أحد الشعراء الأندلسيين الوافدين على مدينة الجزائر واسمه

[1] هلايلي، المرجع السابق، ص14-18.

[2] سعداني، المرجع السابق، ص96.

[3] المقري، المصدر السابق، ص 524.

محمد البلنسي كتب قصيدة بديعة يرحب فيها بالسلطان الزياني أبي حمو الأول لما امتلك مدينة الجزائر صُلحا، حيث رحب به نيابة عن مواطنيه مستعطفا إياه[1].

لم تكن مدينة الجزائر بمنأى عن هذا الحراك البشري، إذ استقطبت بدورها أعداداً معتبرة من الأندلسيين خلال القرن التاسع الهجري، وبفضل تدفقهم المنظم، نجحوا في تشكيل جاليات متجانسة حافظت على خصوصيتها الاجتماعية والمهنية، وقد منحتهم السلطات المحلية آنذاك مساحات من الأراضي في ضواحي المدينة للاستقرار والاستثمار الزراعي والعمراني، مما أدى إلى ظهور حي خاص بهم عُرف تاريخياً بـحي الثغريين، والذي تحور اسمه وأصبح يُعرف حالياً بـ "تاغرة"، وهو ما يشكل دليلاً مادياً باقياً على الدور الأندلسي في توسع مدينة الجزائر وتطوير نسيجها الحضري قبل التحولات الكبرى التي شهدها العهد العثماني لاحقاً، أما مدينة وهران، فقد كانت هي الأخرى محطة بارزة لاستقبال النخب الأندلسية؛ حيث يوثق الفقيه القلصادي في رحلته لقاءه ببعض علمائها عند زيارته لها قادماً من تلمسان عام 1444م. ومن أبرز تلك الشخصيات العالم "سعد الشلوني" الأندلسي، المنحدر من مدينة "شاطبة"، والذي وجد في وهران ملاذاً آمناً وبحثاً عن الاستقرار الذي افتقده في وطنه الأم نتيجة تدهور الأوضاع هناك، ولم يقتصر الاستيطان على الحواضر الكبرى، بل امتد ليشمل مدناً ساحلية أخرى مثل مدينة القل، التي وصفها المؤرخ "مارمول كارفخال" بأنها "مدينة المهاجرين الأندلسيين"، في إشارة واضحة إلى غلبة العنصر الأندلسي على تركيبتها السكانية آنذاك، وجاء في وصفه لها ما يؤكد تحولها إلى مركز استيطاني أندلسي بامتياز، حيث نقلوا إليها خبراتهم الملاحية والتجارية، حيث ورد على لسانه: "... وأكثر من ثلاثمائة من سكانها من المسلمين الذين هاجروا من قشتالة والأندلس ومن أهل الثغور من مملكة بلنسية، وتزداد هذه المستوطنة يوما بعد يوم لأن البلد خصب كثير القمح والماشية..."[2].

---

[1] مؤلف مجهول، **زهر البستان في دولة بني زيان، تقديم: محمد بن أحمد باغلي**، الأصالة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012م، ص ص142، 143.

[2] سعداني، المرجع السابق، ص103.

وعلى المنوال ذاته، انتهجت السلطة المرينية في المغرب الأقصى سياسة استقطابٍ مماثلة، وإن كانت وتيرتها في البداية لم تبلغ الزخم العددي الذي شهدته الحواضر الأخرى؛ حيث سعى المرينيون إلى تدعيم دولتهم الناشئة بعناصر كفؤة وموالية تساعدهم على إرساء قواعد الحكم وتثبيت دعائم الإدارة، وقد وجدوا في النخب الأندلسية المثقفة ضالتهم المنشودة، خاصة وأن صعود الدولة المرينية واكب سقوط العديد من الحواضر الأندلسية الكبرى، أدى هذا التزامن التاريخي إلى نزوحٍ نخبوي نحو المغرب، وتحديدا نحو العاصمة فاس، التي أضحى سلاطينها يحيطون أنفسهم ببطانةٍ من الأعيان والأدباء الأندلسيين، كما فعل الأمير "أبو مالك عبد الواحد"، ومع الوقت، تزايد نفوذ المثقفين الأندلسيين في مفاصل الدولة الإدارية والدينية، واستقرت أعلام الفكر في المدن والأرياف المغربية، مدفوعين بالتقدير السلطوي وبما عاينوه من صدق توجه السلاطين المرينيين في الدفاع عن الوجود الإسلامي في الأندلس، ويعد تعيين السلطان يعقوب بن عبد الحق لستة قضاة، كان نصفهم (ثلاثة) من أصول أندلسية، دليلاً ساطعاً على مدى الثقة التي أولاها المرينيون لهذه الكفاءات، وعلى وصول المهاجرين الأندلسيين إلى أرفع المناصب الحساسة في هرم السلطة[1]، أصبح خلال هذه الفترة تسيير الأندلسيين للمؤسسات الثقافية والاجتماعية والدينية في المغرب أمراً شائعاً ومألوفاً، وبذلك فإن الهجرة الأندلسية نحو الحواضر المغربية في عصر الدولة المرينية لم تكن مجرد نزوحٍ سكاني، بل كانت انتقالاً لنخبةٍ نوعية من المجتمع الأندلسي (مفكرين، فقهاء، أدباء، شعراء، ومهندسين)، هذه الصفوة التي غادرت أوطانها تحت وطأة الظروف الاضطرارية، وجدت في كنف السلاطين المرينيين مناخاً من الترحاب والتقدير، مما حفّزها على تسخير خبراتها في دعم ركائز السلطة المرينية وتطوير آليات التسيير والتدبير في مختلف مؤسسات الدولة. لقد ساهم هذا

[1] سعيد المليح، **هجرة الأندلسيين على فاس ودورهم في دعم أركان الدولة المرينية**، أعمال ندوة فاس والأندلس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، 1995م، ص 86-88.

الاندماج في نقل "التجربة الأندلسية" بكافة تفاصيلها الإدارية والجمالية لتصبح جزءاً لا يتجزأ من الهوية المؤسساتية للمغرب الأقصى آنذاك[1].

يُستنتج من تتبع مسارات الهجرة الأندلسية نحو بلاد المغرب العربي في هذه المرحلة (ما قبل سقوط غرناطة) أن وتيرة النزوح كانت مرتبطة ارتباطاً طردياً بسقوط الحواضر الأندلسية الكبرى؛ فكلما تهاوت مدينة أندلسية، انطلقت موجة جديدة من الهجرات نحو العدوة المغاربية، والملاحظ أن تركيبة هذه الهجرات غلب عليها الطابع النخبوي، حيث ضمت صفوة من رجال العلم، وأهل الصلاح، وذوي الثروة والجاه، وبفضل هذه المكانة الرفيعة والخبرات المتراكمة، تحولت مراكز استقرارهم في المغرب إلى مناطق إشعاع علمي ونشاط اقتصادي متميز، إذ لم يكونوا مجرد لاجئين، بل كانوا بناة نهضة؛ فأنعشوا الأسواق بتجارتهم، وطوروا الصناعات بمهاراتهم، وملؤوا دور العلم بمعارفهم، فضلاً عن لعبهم أدواراً سياسية محورية كأعوان ومستشارين للسلاطين[2].

ثانيا: مرحلة ما بعد السقوط .

تؤرّخ هذه المرحلة لمنعطف حاسم في تاريخ الوجود العربي بالأندلس، حيث بدأت بسقوط مملكة غرناطة عام 1492م، واستمرت كفترة انتقالية قلقة وصولاً إلى قرار النفي النهائي عام 1609م، وقد حملت معاهدة تسليم غرناطة في طياتها بنوداً قانونية صريحة تنظم حركة الهجرة نحو البلاد المغاربية، حاولت في ظاهرها ضمان حقوق المهاجرين، لقد منحت المعاهدة مشروعية قانونية للنزوح عبر موادها؛ حيث نصت المادة السادسة على حق السكان في بيع أملاكهم والتصرف فيها قبل الرحيل، أما المادة السابعة، فكانت أكثر تفصيلاً، إذ كفلت للمهاجرين حق العبور نحو المغرب أو غيره محملين بأموالهم ومتاعهم وحليهم من الذهب والفضة، والأهم من ذلك،

---

[1] المليح، المرجع السابق، ص 96.

[2] ناصر الدين سعيدوني، **الأندلسيون (الموريسكيون) بمقاطعة الجزائر (دار السلطان) أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر**، أعمال ندوة حول الدراسات الموريسكية ، سان كارل دولارابيطة، إسبانيا، 4-9 ديسمبر 1990م، ص107.

التزم الملكان الكاثوليكيان بتوفير الدعم وإمكانيات الانتقال عبر تجهيز عشر سفن في غضون ستين يوماً لنقل الراغبين في الهجرة مجاناً، مع إبقاء باب العودة مفتوحاً لمن هاجر خلال ثلاث سنوات بنفس الحقوق التي يتمتع بها المقيمون[1].

في نفس الوقت، تم توقيع ملحق سري تابع لمعاهدة تسليم غرناطة يتضمن الحقوق التي يتم منحها للسلطان وأسرته وحاشيته، ومن بنود هذا الملحق أنه إذا شاء هو وزوجاته وأبناءه وحاشيته أن يعبروا إلى المغرب، فإن الملكين سيجهزان سفينتين تحملهم رفقة أمتعتهم ومواشيهم وسلاحهم دون دفع أي أجر[2]، هذا يؤكد أن قضية الهجرة كانت مطروحة منذ أول أيام سقوط غرناطة، وقد أحيطت بالعديد من المغريات والتسهيلات، سواء للسلطان وحاشيته، أو لعامة السكان المسلمين، وفعلا بدأت الهجرات في التزايد منذ ذلك الحين، فقد ذكر صاحب نبذة العصر عن هذه الهجرة قائلا: "فلما اطمئن لهم البلد سرّح لهم الجواز وأتاهم بالمراكب إلى الساحل، فصار كل من أراد الجواز يبيع ماله ورباعه ودوره، فكان الواحد منهم يبيع الدار الكبيرة الواسعة المعتبرة بالثمن القليل... وأمرهم بالمسير إلى الساحل بمن معهم، يرفعهم النصارى في البحر محترمين مكرمين ويجوزونهم إلى عدوة المغرب آمنين مطمئنين"[3].

كانت بداية التهجير باليهود الأندلسيين، حيث صدر قرار بطردهم في 30 مارس 1492م، وتم منحهم مهلة تقدر بثلاثة أشهر، وعقوبة كل من لم يخرج من الأندلس هي الإعدام ومصادرة الأموال، وقد قدر عدد اليهود الذين أخرجوا من إسبانيا نتيجة لهذا القرار حوالي أربعمائة ألف يهودي، خرج أغلبهم إلى البلاد المغاربية[4]، وفي نفس الوقت الذي كان يتم فيه طرد اليهود، كان الكاردينال "بيدرو كونسالسدو ميندوسا" يجهز برنامجا مشابها لطرد المسلمين من قشتالة وليون، ولكن الفكرة لم

---

[1] عنان، **نهاية الأندلس...**، المرجع السابق، ص 246.

[2] نفسه، ص 252.

[3] مجهول، **نبذة العصر...**، المصدر السابق، ص 42.

[4] حومد، المرجع السابق، ص 222، 223.

تطبق في تلك المرحلة[1]، إلا أن الإسبان بدأوا في الإخلال ببنود اتفاقية التسليم ونقض العهود، وذلك بدءا بالسلطان أبي عبد الله نفسه، فلم يمر عام على استقراره في أندرش رفقة حاشيته حتى بدأت المكائد الإسبانية لدفعه للرحيل والانتقال إلى بلاد المغرب، لينتهي الأمر ببيعه لممتلكاته وانتقاله إلى العدوة المغربية في أكتوبر من عام 1493م رفقة ألف ومائتين وثلاثون شخصا من حاشيته إلى بلدة غساسة المسامتة الواقعة غرب مدينة مليلية بساحل الريف المغربي، ثم انتقل منها إلى مدينة فاس التي كانت تحت حكم الوطاسيين[2]، وقد ورد في كتاب نبذة العصر عن ذلك مايلي: " ثم إن ملك الروم أمر الأمير محمد بن علي بالانصراف من غرناطة إلى قرية أندرش من قرى البشرة... ثم إن الطاغية دمره الله ظهر له أن يصرف الأمير إلى العدوة فأمره بالجواز وبعث للمراكب ... واجتمع معه خلق كثير ممن أراد الجواز ... وساروا في البحر حتى نزلوا مدينة مليلية من عدوة المغرب ثم ارتحل إلى مدينة فاس"[3]، ومنذ رحيله بدأت ملامح الغدر ومحاولات اجتثاث الإسلام والمسلمين من جذوره تظهر في الأفق حيث ورد في نبذة العصر :" أخذ في نقض الشروط التي شرطوا عليه أول مرة ولم يزل ينقضها شرطا شرطا ويحلها فصلا فصلا إلى أن نقضها جميعا"[4]، ليزداد بذلك تيار الهجرة نحو المدن المغاربية، وتهاجر جموع من المسلمين ناجية بدينها ونفسها.

كان من الطبيعي أن يقابل الأندلسيون واقعهم الجديد بالرفض والمقاومة، حيث سعى العديد منهم للتعبير عن هذا الرفض عبر الخيار العسكري والتحضير للثورة، وفي إطار هذه التحركات، قام بعض الأندلسيين بإخفاء كميات من الأسلحة في مستودعات سرية، إلا أن السلطات الإسبانية تمكنت من اكتشافها، واتخذت من الحادثة ذريعة لممارسة أقصى درجات البطش والاضطهاد، وقد ترتب على ذلك حملة قمع واسعة شملت إعدام عدد من العرب وإجلاء الآخرين قسراً من أحيائهم السكنية،

[1] حومد، المرجع السابق، ص 223.

[2] بنمنصور، المرجع السابق، ص ص 34، 35.

[3] مجهول، **نبذة العصر...**، المصدر السابق، ص 43.

[4] نفسه، ص 44.

هذه الممارسات الزجرية دفعت بكتل بشرية ضخمة، تُقدر مابين مائة وخمسين ألفاً إلى ثلاثمائة ألف أندلسي، إلى تفضيل خيار الرحيل؛ فاتجهت أعداد غفيرة منهم نحو البلاد المغاربية طلباً للأمان، بينما اختارت مجموعات أخرى الاعتصام بالمناطق الجبلية والريفية الوعرة داخل الأندلس لمواصلة المقاومة[1]، وقد أصدرت الملكة إيزابيلا بتاريخ 12 فيفري 1502م مرسوما يخيَّر فيه الأندلسيون بين التنصير أو الرحيل، ومنحوا مهلة تدوم إلى غاية شهر أفريل من ذات السنة وإلا سيتعرض كل من بقي ولم يتنصر إلى عقوبات، وقد رحل خلال تلك المدة ما يناهز ثلاثمائة ألف أندلسي من غرناطة نحو بلاد المغرب، واعتبر كل من لم يهاجر وفضل البقاء في غرناطة وغيرها أنه تنصر[2]، والملاحظ في هذه الهجرات، أي التي أعقبت سقوط غرناطة، أنها تختلف عن سابقاتها في أنها تهجير قسري ناتج إما عن الطرد المباشر أو الهروب من سياسة الاضطهاد ومحاكم التفتيش الظالمة، وقد امتدت هذه الهجرات إلى مختلف مدن المغرب العربي، وقد أكد المقري ذلك في نفح الطيب من خلال قوله: "إلى أن كان إخراج النصارى إياهم بهذا العصر القريب أعوام سبعة عشر وألف، فخرجت ألوف بفاس وألوف أخرى بتلمسان من وهران، وجمهورهم خرج بتونس، فتسلط عليهم الأعراب ومن لا يخشى الله تعالى في الطرقات ونهبوا أموالهم وهذا ببلاد تلمسان وفاس، ونجا القليل من هذه المعرّة، وأما الذين خرجوا بنواحي تونس فسلم أكثرهم، وهم لهذا العهد عمّروا قراها الخالية وبلادها وكذلك بتطاوين وسلا ومتيجة الجزائر"[3].

أما صاحب نبذة العصر فيذكر أنه بعد أن زالت حرمة المسلمين وبدأ النصارى في إخلاف الوعود بدأت جموع المهاجرين تتجه نحو العدوة المغربية حيث قال:" ثم باشر المسلمون بالجواز إلى العدوة من المراسي، فخرج من بقي من أهل مالقة في ثلاثة أيام إلى بادس، وخرج أهل المريّة في نصف يوم إلى تلمسان، وخرج أهل الجزيرة

[1] حومد، المرجع السابق، ص 224.

[2] محمد عبده حتاملة، **مدخل لدراسة تاريخ الأندلس**، مطبعة الجامعة الأردنية، د.ط، عمان، الأردن، 2010م، ص ص 163، 164.

[3] المقري، المصدر السابق، ج4، ص 248.

الخضراء في نصف يوم إلى طنجة، وخرج أهل رندة وبسطة وحصن موجر وقرية قردوش وحصن مرتيل إلى تطوان وأحوازها وأهل ترقة خرجوا إلى المهدية وخرج أهل منين إلى بلاد الريف، وخرج أهل دانية وأهل جزيرة صقلية في أربعة أيام إلى تونس والجزائر والقيروان، وخرج أهل لوشة وقرية الفخار والبعض من غرناطة وأهل مرشانة وأهل البشرة إلى قبيلة غمارة بزاوية سيدي أحمد الغزال، وخرج أهل بربرة وبرجة وبولة وأندراش إلى ما بين طنجة وتطوان ثم انتقل البعض منهم إلى قبيلة بني سعيد من قبائل غمارة، وخرج أهل مرينية في يوم إلى مدينة أصيلة وما قرب منها، ثم خرج أهل مدينة بليش وشيطة وقرية شريش إلى مدينة سلا، وخرج من بقي من أهل غرناطة في خمسة عشر يوما إلى بجاية ووهران وبرشد زوالة ومازونة ونفطة وقابس وسفاقس وسوسة، وخرج أهل طريفة في يوم إلى آسفي وزمور وأنفة، وخرج أهل القلعة إلى أجدير"[1].

عطفاً على ما سبق، فإن النزوح والهجرة خلال هذه المرحلة صارا بشكلٍ كبير وجماعي، وما يؤكد حجم هذه الهجرة هو ما شهدته غرناطة؛ حيث أن تعداد سكانها كان يقدّر بأكثر من مليونين سنة 1482م حسب بعض المصادر، ليبلغ قرابة ثلاثمئة ألف بعد سقوطها ونزوح المسلمين منها[2]، والملاحظ أن عددا كبيرا من المهاجرين قصدوا مناطق ومدن تقع على السواحل قريبا من المناطق التي نزحوا منها، حتى أنهم كانوا في بعض الأحيان يستطيعون رؤية السواحل الأندلسية، وقد أطلقوا في بعض الأحيان أسماء بلدانهم على المناطق التي حلوا بها من مدن وقرى ومداشر مثل مرتيل والمنكب وغيرها، وهناك من يؤكد أن الارتحال إلى أي منطقة كان يرتبط بمدى تشابهها مع المناطق التي كانوا يقطنون فيها من حيث البيئة والطبيعة والعادات وأنماط العيش وهو ما سيسهل استقرارهم بها[3].

وعلى خلاف القاعدة التي سار عليها عامة النازحين في اختيار مستقراتهم بناءً على معيار "الجوار الجغرافي" من ديارهم السليبة، نزعت النخبة الأندلسية بمختلف

---

[1] مجهول، **نبذة العصر...**، المصدر السابق، ص 48.

[2] سعداني، المرجع السابق، ص 108.

[3] بنشريفة، المرجع السابق، ص 23.

أطيافها العلمية والسياسية نحو استيطان الحواضر الكبرى ذائعة الصيت، ولم يكن هذا الاختيار عفوياً، بل أملته استراتيجية "البحث عن المركز"؛ رغبةً في التماس القرب من دوائر السلطة التي تضمن لهم الحظوة والجاه، وضماناً للاندماج في بيئات حضرية تتوفر فيها محاضن الفكر ومراكز الإشعاع الثقافي، غير أن هذا الاندماج لم يكن محفوفاً بالسكينة دائماً، بل تخللته أحياناً صدامات فكرية تعكس تباين المناهج؛ ومن ذلك ما جرى مع أبو العباس البقني، الذي آثر العودة إلى الأندلس بعد سجالات علمية حادة مع فقهاء فاس، وفي المقابل، نجد صوتاً نخبويًا آخر يمثله أبو العباس الدقون، الذي لم يكتفِ برثاء غرناطة في قصيدة تقطر لوعةً، بل جعل من أدبه أداةً لاستنهاض الهمم، داعياً من تبقى من المسلمين إلى "الهجرة الوجودية" نحو بلاد المغرب، بوصفها الملاذ الأخير لحفظ الهوية والعقيدة، حيث يقول:

والهجرة الآن قد عادت كما سبقت ما فهم تفاصيل أقوال وإجمال

كما أنه دعا أهل المغرب إلى استقبال من يهاجر إليهم ويحثهم على إكرامهم فيقول:

فلنكرم الآن من ينزل بمنزلنا فالدهر ذو دول فاسمع لأمثال

نلقاهم ولنا بشر ومعذرة ورحمة يا حماة العم والخال

كما يتوجه إلى الولّاة ويدعوهم أن يرحموا المهاجرين ويرفقوا بهم:

وقل لوال تلطف في مغارمهم يلطف بك الله إذ تدعي لأحمال[1].

وفي سياق تتبع القوى الإقليمية الفاعلة في تدبير أزمة الهجرة، لا يستقيم المشهد دون إبراز الدور المحوري الذي اضطلع به العثمانيون والإيالات المغاربية التابعة لهم؛ حيث سخروا تفوقهم البحري لفك الحصار عن الأندلسيين وتأمين عبورهم إلى السواحل المغاربية، على غرار ما قام به السلطان العثماني بايزيد الثاني حيث بعث أسطولا بحريا بقيادة كمال رايس إلى السواحل الإسبانية سنة 1486م ساهم من خلاله في ترحيل

[1] بنشريفة، المرجع السابق، ص 24.

قوافل من المسلمين واليهود من السواحل الإسبانية نحو سواحل شمال إفريقيا وإسطنبول[1]، نفس الشيء قام به خير الدين بربروس، حيث أنقذ آلاف المسلمين الأندلسيين من ظلم محاكم التفتيش ونقلهم إلى السواحل المغاربية، وقد تمكن خلال سبعة رحلات من أن ينقل 36 بارجة إلى سواحل إسبانيا لتهجير سبعين ألف موريسكي سنة 1528م، بينما شن طرغود باشا غارة على السواحل الإسبانية تمكن على إثرها من تهجير 1500 موريسكي سنة 1559م[2]، في حين كثف العلج علي من نشاطه البحري ضد الإسبان في محاولة لإنقاذ مسلمي الأندلس، بل أنه سعى في إحدى محاولاته إلى إعادة الحكم الإسلامي للأندلس بالتعاون مع من تبقى من مسلمين هناك[3]، ولم تقتصر جهود العثمانيين على نقل الأندلسيين فقط، بل تعدتها إلى محاولة تنظيم عمليات عسكرية هدفها حماية سفن النازحين الأندلسيين من السفن الإسبانية أو البرتغالية التي تعترضهم في طريقهم[4].

شكّل ملاحقة محاكم التفتيش للأندلسيين وتفنن السلطات الإسبانية في اضطهادهم دافعاً محورياً للبحث عن منافذ بديلة للنجاة؛ إذ اضطر الكثير منهم إلى سلك مسارات هجرة غير مباشرة عبر الالتفاف شمالاً نحو الأراضي الفرنسية، ومنها إلى بلاد المغرب العربي، ويوثق الراهب الإسباني "الأب بليدا" هذا المسار، حيث ذكر أنه التقى خلال عودته من روما بمجموعات من "الموريسكيين الإشبيليين" في جنوب فرنسا، وبدأت تتوارد إليه أخبار تلك الهجرات المتخفية، وفي ذات السياق، يصف رئيس أساقفة سرقسطة تلك الرحلات المحفوفة بالمخاطر بقوله:"كانت تمر جماعات من الموريسكيين عند جبال البرانس وقد تخفوا بطريقة جعلت الحرس لا يتعرفون على حقيقتهم في البداية، وقد أمكن فيما بعد احتجاز آخرين حين كشفوا وعرفوا"، ولم

---

[1] دراج، المرجع السابق، ص 62.

[2] يحياوي، المرجع السابق، ص ص 147، 148.

[3] زغروت، المرجع السابق، ص 71.

[4] نسيبة عبد العزيز الحاج علاوي، رابحة محمد خضير، **موقف الدولة العثمانية من محنة مسلمي الأندلس (1544-1587م)**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، م7، ع 3، 2012م، ص1.

تقف السلطات الإسبانية موقف المتفرج أمام هذا النزيف البشري والمادي، بل حرّض رئيس الأساقفة "مجلس الدولة" للتصدي لهذه الهجرات، وهو ما تمخض عنه قرار عام 1608م القاضي بضرورة تشديد الرقابة عبر الحدود الفرنسية، والمثير للتأمل في هذا القرار هو خلفيته الاقتصادية والسياسية؛ إذ نص على ضرورة احتجاز المهاجرين الأغنياء لمنع خروج أموالهم وكنوزهم، في حين يتم التساهل مع الفقراء لتشجيعهم على الرحيل، رغبةً من السلطة في تقليص التواجد الأندلسي داخل إسبانيا وتجريده من مقومات قوته المالية[1].

اتّسمت عمليات التهجير في عهد الملك فيليب الثاني بوتيرة متسارعة ومنظمة، حيث شهدت تلك الحقبة تصاعداً ملحوظاً في حركة النزوح الجماعي، تجسّد في سرعة تنفيذ الإجراءات القاضية بإجلاء الأندلسيين عن ديارهم، وهو ما أعطى لهذه المرحلة طابعاً من الحزم والتدفق السكاني المكثف نحو الوجهات البديلة، كما تميزت سياسته بالتشدد حيال قضية الاختيار بين التنصير أو التهجير القسري[2].

وفي السياق ذاته، تذكر المصادر التاريخية أن عمليات الانتقال عبر فرنسا كانت تتم بتسهيلات من تجار موريسكيين، ساهموا في نقل المهجرين من إسبانيا إلى تونس مروراً بالأراضي الفرنسية؛ وذلك بقصد التخفي والإفلات من رقابة محاكم التفتيش. وكانت هذه الرحلات تمر غالباً بمدينة مرسيليا، حيث يُنقل المهاجرون على متن سفن فرنسية لتأمينهم من اعتداءات القراصنة الأوروبيين في عرض البحر، ومن أبرز التجار الذين نشطوا في هذا المجال، يبرز اسم الموريسكي "خيرونيمو أزيكس"، وهو من أهل آرغون كان مستقراً في مرسيليا، حيث تولى تنظيم رحلات الموريسكيين من إسبانيا إلى فرنسا براً، ثم شحنهم من هناك إلى تونس عبر بواخر فرنسية، وقد استند "أزيكس" في نشاطه هذا إلى تنسيق مع العثمانيين، الذين دخلوا

---

[1] أنطونيو دومينقيز هورتز، برنارد بنثت، **تاريخ مسلمي الأندلس الموريسكيون حياة ومأساة أقلية**، تر: عبد العال صالح طه، دار الإشراق للطباعة والنشر، ط1، الدوحة، قطر، 1988م، ص ص 220، 221.

[2] حتاملة، **الأندلس...**، المرجع السابق، ص 763.

في مفاوضات مع فرنسا والبندقية للسماح للموريسكيين بالعبور عبر أراضيهم نحو البلاد الإسلامية[1].

ثالثا : الطرد النهائي.

اتّسمت نظرة السلطات الإسبانية إلى الموريسكيين الباقين في إسبانيا بالريبة والشك، وعوملوا على أنهم جواسيس وحلفاء طبيعيون لكل أعداء إسبانيا في الخارج، وبالتالي فهم يمثلون تهديدا وخطرا لابد من التخلص منه[2]، فتم عطفا على ذلك عقد اجتماعات ودراسة قضية طردهم عدة مرات، حتى أن البابا "باولو الخامس" حاول استصدار قرارا رفقة قائد ليون الكونت "دي ميرندا" والراهب "فراي خيرونيمو" يقضي بإبعاد الموريسكيين عن شبه الجزيرة الإيبيرية، وتم إحالة ذلك القرار إلى مجلس الدولة لكي يصادق عليه[3]، لكن ورغم ذلك، لم يكن قد تقرر أي شيء حول قضية الطرد النهائي قبل سنة 1608م، لكن الفكرة بدأت تترجح شيئا فشيئا، هنا بدأ بعض الموريسكيين في الهجرة إراديا حتى يتجنبوا فيما بعد التهجير الإجباري والظروف التي يمكن أن تحيط به، والتي توقعوا أنها ستكون مأساوية، وكان أغلب هؤلاء من الأغنياء الذين يستطيعون دفع تكاليف الرحلات الطويلة، كما أنهم خشوا أن يتم حرمانهم من حمل ثرواتهم معهم إذا ما صدر قرار النفي[4].

بعد دراسات ومشاورات طويلة خرج مجلس الدولة بتقرير مفاده أن إسبانيا معرضة لمخاطر جمة أبرزها الغزو من مراكش أو غيرها، وأن جميع الموريسكيين مارقون وخونة، يستحقون الموت والرق، ولكن إسبانيا تفضل الرفق بهم وتكتفي بنفيهم من

---

[1] خوسيه لويس قشتيلو، **حياة الموريسكوس الأخيرة بإسبانيا ودورهم خارجها**، مطابع الشويخ، ط1، تطوان، 2001م ، ص 55.

[2] فرانثيسكو ماركيث بيانويبا وآخرون، **دراسات أندلسية وموريسكية**، تر وتق: جمال عبد الرحمان، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، مصر، 2008م، ص243.

[3] حتاملة، **الأندلس ...**، المرجع السابق، ص 825.

[4] دومنينغيث اورتيث، برنارد فينسينت، **تاريخ الموريسكيين مأساة أقلية**، تر: عبد العال صالح، تقديم: جمال عبد الرحمان، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، مصر، 2007م، ص270.

أراضيها، وتقرر أن ينفذ المشروع كله في خريف ذلك العام، وأرسل إلى حكام مختلف المناطق لإعداد كل ما يمكن من سفن وقوات لنقل الموريسكيين[1]؛ تضمن هذا القرار في البداية طرد موريسكيي فالنسيا، ولتنفيذ ذلك أعدت التجهيزات بسرية تامة، حيث وجهت أوامر بتجميع سفن إيطاليا في مايوركا استعدادا لتنفيذ المطلوب، كما تأهبت القوات المسلحة في فالنسيا تحسبا لحدوث مقاومة أو ثورة من طرف الموريسكيين، وتشير المصادر إلى أنه تم تجميع 50 سفينة كبيرة وأربعة آلاف جندي، بالإضافة إلى فرسان قشتالة الذين كانوا مكلفين بحراسة الحدود، وفي نفس الوقت كانت السفن الحربية تحرس السواحل الإفريقية، وبتاريخ 22 سبتمبر سنة 1609م تم الإعلان عن القرار النهائي، قرار نفي الموريسكيين نهائيا من فالنسيا، وكان ذلك من طرف نائب الملك "ماركيز كاراثينا"[2]، وتباينت حينها الآراء وردود الأفعال من هذا القرار، فهناك من ذعر وتفاجأ من القرار واعتبره بمثابة الفاجعة، حيث رأوا أنهم مجبرون على ترك ديارهم وأوطانهم التي نشئوا فيها وهو أمر صعب التحمل، وهناك من اعتبر أن هذا القرار فرج من الله، وهو فرصة للتخلص من الآلام والظلم والاضطهاد الذي يتعرضون له يوميا من طرف الإسبان ومحاكم التفتيش[3] .

قامت فحوى وثيقة النفي على اتهام الموريسكيين بـالغدر ومكاتبة الخصوم، متخذةً من دعاوى التواطؤ مع القوى الخارجية حجةً لتسويق التدابير القسرية المزمع تنفيذها، مع التشديد على استنفاد كافة الوسائل الهادفة لتنصيرهم أو ضمان انقيادهم للسلطة، وبناءً على هذه الحجج، قضى الأمر الملكي بوجوب رحيل سائر الموريسكيين من كلا الجنسين رفقة أبنائهم، خلال مهلةٍ أمدها ثلاثة أيام من تاريخ إشهار القرار، على أن ينتقلوا من حواضرهم وقراهم إلى الثغور التي يحددها مندوبو الحكومة، مع جعل الموت عقوبةً لكل من يخالف ذلك، وقد أُبيح للمهجرين حمل ما تطيق ظهورهم من متاع، مع الإشارة إلى تهيئة أسطول لنقلهم نحو ديار المغرب، وتعهد

---

[1] عنان، **نهاية الأندلس...**، المرجع السابق، ص 397.

[2] أورتيث، المرجع السابق، ص ص 272، 274.

[3] بنمنصور، المرجع السابق، ص 44.

السلطة بتوفير القوت خلال مدة العبور، مع حثهم في الوقت ذاته على استصحاب ما أمكن من المؤن وعتاد السفر، كما ألزم القرار الموريسكيين بالبقاء في مساكنهم رهن إشارة المأمورين طيلة المهلة المحددة؛ إذ غدا كل من وُجد متجولاً بعد انقضائها عرضةً للنهب والمحاكمة، أو القتل في حال إبداء أي لون من ألوان المقاومة، وفي شأن الممتلكات، منح الملكُ الأعيانَ والسادةَ ملكية العقارات والأمتعة التي لم تُحمل، مع التهديد بإنزال عقوبة الإعدام الجماعي في حال أقدم أحد على إخفاء الأموال أو طمرها، أو إضرام النار في الدور والمحاصيل، وفي ختام القرار، تم استبقاء ستة في المائة فقط من الموريسكيين بقصد الانتفاع بهم في المرافق الحيوية[1]، على غرار صيانة المنازل والعناية بمعامل السكر ومحاصيل الأرز وتنظيم الري وإرشاد السكان الجدد، وهؤلاء يختارهم السادة من بين الأسر الأكثر خبرة وأشد ولاء للنصرانية، أما الأطفال، فمن كان دون الرابعة فإنه يسمح له بالبقاء إذا شاء ورضا أوليائه بذلك، وإذا كانوا دون السادسة سمح لهم بالبقاء إن كان من أبناء النصارى القدماء، وسمح كذلك بالبقاء لأمهاتهم الموريسكيات[2].

بحلول شهر أكتوبر من السنة ذاتها، دبَّت الحركة في سائر الموانئ الممتدة من أليكانت إلى بيناروث، حيث شرعت السفن الملكية والخاصة في الإقلاع تباعاً، وهي غاصَّة بآلاف الموريسكيين المهجرين، وفي وصف هذا المشهد القاتم، دوَّن أحد مؤرخي أليكانت معايناً تلك اللحظات التاريخية بقوله:"لقد تحولت الطرق إلى ما يشبه بيت النمل حيث كان الناس في الطريق يثيرون إعجاب مشاهديهم... أما يوم الركوب فقد امتلأت فيه الشوارع والميادين بطريقة يتعذر معها السير، واستمر ذلك لوقت طويل حيث قامت السفن والمراكب بما لا يحصى من الرحلات"[3]، وقد بدأت عمليات التهجير

[1] هذا البند تم إلغائه فيما بعد بضغط من رجال الدين، للمزيد **أنظر:** حتاملة، **الأندلس...**، المرجع السابق، ص 843.

[2] عنان، **نهاية الأندلس...**، المرجع السابق، ص 397.

[3] أورتيث، المرجع السابق، ص 277.

من بلنسية التي كانت تعتبر أخطر المناطق على الإسبان بسبب كثرة الموريسكيين فيها، حيث قدرت نسبتهم بحوالي 40% من سكان المدينة[1].

نُفّذت عملية التهجير عبر ثلاث دفعات رئيسة، سُخّرت لها الأساطيل لإجلاء آلاف الموريسكيين ، انطلقت الدفعة الأولى من ميناء "دانية" في الثاني من أكتوبر عام 1609م، وضمت 3803 مهجراً، تلاها نقل 3200 آخرين خلال عشرين يوماً، أما الدفعة الثانية فقد بدأت في الثاني والعشرين من أكتوبر، حيث نُقل 3406 موريسكي على متن سبع عشرة سفينة، ثم أُجلي في اليومين المواليين 2456 شخصاً عبر خمس عشرة سفينة، وفي السادس والعشرين من الشهر ذاته، نُقل 5654 مهجراً من مدينتي "أليكانت" و"فياخيوسه" بواسطة تسع سفن، وتوالت العمليات بحريةً ليرحل من ميناء "غراو" 17776 موريسكياً، ومن "بيناروس" 10208، ومن "منفقار" 5690 مهجراً.

وفي الثاني من نوفمبر، سُيّرت الدفعة الثالثة من ميناء "دانية" بنقل 2819 موريسكياً، وبالتزامن معها أُجلي من "أليكانت" 2519 شخصاً، ثم 3225 بعد يومين، وفي ميناء "بيناروس"، نُقل 4500 مهجر، أُلحق بهم 450 آخرون بعد بضعة أيام، وفي المجمل بلغ تعداد المهجرين في هذه الحملة قرابة 116000موريسكي، في حين حُكم على 5000منهم بالأشغال الشاقة في السفن، وتمكن نحو 2000 آخرين من الفرار والتواري عن الأنظار[2].

بعد صدور قرار طرد موريسكيي بلنسية صدرت قرارات أخرى تقضي بطرد الموريسكيين الموجودين في سائر أنحاء إسبانيا[3]، ولكن قرارات الطرد هذه المرة لم تشهد أحداثا درامية وصدى كبيرا بسبب أن الموريسكيين في بقية الأنحاء كانوا أقليات مشتتة، كما أنهم كانوا يعرفون مصيرهم ونهايتهم مسبقا، فلم يفاجئوا

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 87.

[2] حتاملة، **الأندلس...**، المرجع السابق، ص ص 835، 836.

[3] خوسي مونيوث إي غفيريا، **تاريخ ثورة الموريسكيين وطردهم من إسبانيا وعواقبه على سائر أقاليم المملكة**، تر: عبد العزيز السعود، منشورات ليتوغراف، ط1، طنجة، المغرب، 2010م، ص152.

بالقرار، وما كان منهم إلا تقبله بصبر، ومن بين القرارات نذكر قرار طرد موريسكيي الأندلس ومورسيا الذي نُشِر في 10 جانفي 1610م، وكان فيه بعض التساهل مقارنة بالقرار الأول من حيث إمكانية بيع الأملاك ونقل الثروات، وقد سجل لابيري عام 1610م خروج 1121 رحلة من ميناء مالقة، و825 رحلة من مينائي مالقة وموينكار عام 1611م، وصدر قرار طرد آخر في غرناطة في 30 مارس 1611م، وهو يستهدف مجموعات تمكنت من الهروب من القرارات السابقة، أما في اكسترامادورا وقشتالة القديمة والجديدة فقد بدأ الموريسكيون في الخروج بطريقة تلقائية سنة 1609م قبل أن يصدر قرار طردهم، وهو ما شجعته الحكومة آنذاك وحاولت تسهيله لهم، وكان أغلبهم يهاجر عبر الأراضي الفرنسية، أما الباقون فقد صدر قرار الطرد في حقهم بتاريخ 10 يوليو 1610م، وكان العدد الإجمالي لهؤلاء المهاجرين حوالي 40 ألف موريسكي، أغلبهم من الغرناطيين[1]، في حين تشير إحصائيات أخرى أن المطرودين من بلنسية قدّر عددهم بـ130000 شخصا، وقد جاء في الأمر الملكي الخاص بمنطقة الأندلس ومورسية والذي نشر في 10 يناير 1610 ما يلي:" نأمر جميع الموريسكيين من سكان هذه الممالك رجالا ونساء وأطفالا من أي مكان، المولودون هنا أو الأجانب غير العبيد، وخلال ثلاثون يوما يخرجون من هذه الممالك وحدود إسبانيا وتمنع إمكانية عودتهم وإلا دفعوا حياتهم لقاء ذلك ويخسرون أملاكهم بدون صدور حكم أو إقامة أي محاكمة"، وفي تفاصيل القرار ورد أن أي شخص يستقبلهم أو يحميهم سرّا أو علنا سيتعرض لمصادرة كل أملاكه لصالح الدولة، وأن الدولة بإمكانها مصادرة ممتلكات الموريسكيين المنقولة وغير المنقولة لصالح مصلحة الضرائب عقابا لهم على جريمة المس بالذات الإلهية، ولكنهم منحوا مهلة ثلاثين يوما للتصرف في أملاكهم المنقولة وبيعها رحمة بهم، شريطة عدم الحصول على ثمنها ذهبا أو فضة أو جواهر، أما الأراضي فسيتم مصادرتها لاستعمالها في خدمة الرب والشأن العام، بينما حرّم هجرة الأطفال دون سبعة سنوات إلا في حالة الهجرة إلى أراضي النصارى، وبذلك أجبر الكثير على التوجه إلى إيطاليا وفرنسا ومنها انتقلوا

[1] أورتيث، المرجع السابق، ص 282-287.

إلى البلاد المغاربية، بينما أجبر آخرون على دفع مبالغ كبيرة إلى قباطنة السفن ليغيروا مسار الرحلة ويتجهوا بهم مباشرة إلى شمال إفريقيا[1].

شملت قرارات الطرد وحملات التهجير على ضوء ما سبق كامل أنحاء مملكة إسبانيا، وقد اختلفت المصادر في تحديد العدد الدقيق للمطرودين، فـــبن عصار "bennassar" يقول أن عددهم بلغ خلال صدور قرار الطرد 400 ألف[2]، بينما نقل رزوق عن مصادر إسبانية أرقاما بلغت في بعض الأحيان مليون شخص، أما العالم الفرنسي "هنري لابيري" فقد أورد اعتمادا على التقارير الإحصائية للسكان وقوائم المطرودين على متن السفن أن العدد الإجمالي للمهجرين يبلغ 275000 موريسكي تم تهجيرهم في الفترة الممتدة ما بين 1609-1614م من مجموع 300000 موريسكي كانوا يعيشون في إسبانيا خلال تلك الفترة، بينما أورد الكونت ألبير أرقاما خاصة بالمطرودين من مختلف مدن إسبانيا[3]، وقد كانت السواحل المغاربية هي الوجهة الرئيسية لأغلب المهجرين، فهناك من نقل إلى وهران التي كانت تحت سيطرة الإسبان ومنها نقلوا إلى تلمسان ليستقروا بها[4]، وهناك من نقل إلى طنجة أو أغادير أو تونس، هذه الأخيرة استقبلت أكبر الأعداد من المهجرين[5].

أكّدت بعض الروايات أن أعدادا معتبرة من المنفيين واجهت ظروفا صعبة في المناطق التي نزلت بها، حيث اعتدت عليهم العصابات وقطاع الطرق لما علموا أنهم يحملون ثروات وأموال جاءوا بها من مناطق نفيهم، كما تم سبي الكثير من نساءهم، مثلما حدث للجماعات التي نزلت بوهران لكي تنتقل منها إلى المناطق المجاورة من البلاد المغاربية، حتى أن بعضهم فضل البقاء في وهران التي كانت تحت الغزو

---

[1] الريسوني، المرجع السابق، ص144-146.

[2] Bartolomé Bennassar , **Les Morisques**: **Expulsés d'Espagne**, **réfugiés en Afrique du Nord** , Éditions Complexe, Paris:, 1992, p 45

[3] الكامون، المرجع السابق، ص 88.

[4] بنمنصور، المرجع السابق، ص 45.

[5] بلقاسم صديقي، **هجرة الأندلسيين إلى بلاد المغارب 15-17م: الدوافع والمراحل**، المجلة المغاربية للمخطوطات، ع5، جوان 2017م، ص ص 94، 95.

الإسباني على الخروج منها خوفا من اعتداء الأعراب، كما أن أعدادا كبيرة منهم هلكت نتيجة المرض أو الاعتداء، وأعداد أخرى فضلت العودة إلى إسبانيا وترجّي السلطات هناك أن يسمحوا لهم بالبقاء حتى لو اقتضى الأمر أن يتحولوا إلى عبيد[1].

تجدر الإشارة إلى أن عملية نفي الموريسكيين خلّفت عواقب وخيمة طالت البنى الاجتماعية والاقتصادية في إسبانيا؛ إذ كانت هذه الفئة تُمثّل القوة الضاربة في الاقتصاد، والركيزة الأكثر إنتاجاً وإسهاماً في الخزينة العامة عبر الضرائب، فقد برعوا في الفلاحة والحرف والتجارة وسائر الصنائع، وبترحيلهم تعطلت قطاعات حيوية كزراعة السكر والقطن والحبوب وتربية دودة الحرير، كما توقفت مصانع الورق والنسيج واضطرت للإغلاق، وعلاوة على ذلك، أدى تهريب الموريسكيين لأموالهم ومدخراتهم إلى ندرة مستمرة في السيولة النقدية، مما أدخل البلاد في أزمات مالية متعاقبة، وقد تضافرت هذه العوامل لتشهد إسبانيا مجاعة حادة عام 1611م، وخلت مناطق شاسعة من سكانها، مما دفع بعض الأسياد والنبلاء إلى هجر قلاعهم والرحيل نحو الحواضر المأهولة، لتتحول تلك القلاع المهجورة إلى أوكار للصوص وقطاع الطرق،

وعلى الصعيد الأمني، كان الأمر أكثر خطورة؛ إذ انتقل الموريسكيون إلى الضفة الجنوبية وهم يحملون مشاعر الحنق والرغبة في الثأر مما حل بهم، فانخرطت أعداد غفيرة منهم في صفوف الأساطيل العثمانية والمغربية، متطوعين لمهاجمة السواحل الإسبانية واعتراض سفنها في مختلف المسالك البحرية[2]، وفي المقابل، مثّل تهجير الموريسكيين واستقرارهم بالحواضر المغاربية حدثاً فارقاً عادت آثاره بالنفع على الأقاليم التي استُقبلوا فيها؛ إذ نقلوا معهم خبراتهم المتقدمة في التقنيات الزراعية

[1] عنان، **نهاية الأندلس...**، المرجع السابق، ص ص 401، 402.

[2] إي غفيريا، المرجع السابق، ص 155-157.

ونظم الري، فضلاً عن أسرار صناعات الصوف والحرير، إلى جانب جملة من التأثيرات الحضارية الأخرى التي سيأتي تفصيلها في موضع لاحق من هذه الدراسة[1].

وعلى الرغم من عمليات التهجير القسري والنزوح الجماعي لمئات الآلاف، إلا أن فئاتٍ من الموريسكيين بقيت داخل الأراضي الإسبانية؛ إذ تُشير الروايات التاريخية إلى أنه في عام 1623م، تلقت السلطات تقارير تؤكد وجود عناصر عربية لا تزال مقيمة في البلاد، وفي عام 1669م، رُفعت إلى محاكم التفتيش معلومات تفيد بوجود مسجدٍ في مدينة قرطاجنة يرتاده العرب المقيمون هناك، ومع ذلك فإن بقاء تلك المجموعات في شبه الجزيرة لم يمنع اضمحلال كيانهم وانطماس ملامح وجودهم المتميز؛ وذلك نتاج السياسات القسرية التي انتهجتها السلطات الإسبانية منذ القرن الخامس عشر الميلادي، والتي استهدفت تذويب هويتهم واجتثاث جذورهم الثقافية والاجتماعية من الوجدان الإسباني[2].

[1] ميغيل أنخيل بونيس ايبارا، **الموريسكيون في الفكر التاريخي**، تر: وسام محمد جزر، تق: جمال عبد الرحمان، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، مصر، 2005م، ص 131.

[2] حومد، المرجع السابق، ص 370.

المبحث الثالث: الاستقرار والظروف المصاحبة له.

أولا: ظروف الانتقال والتنقل.

اتسمت الظروف التي أحاطت بانتقال المهاجرين والمنفيين الأندلسيين من العدوة الأندلسية إلى البلاد المغاربية بالشدة والقسوة في جل محطاتها، أما استقرارهم في الربوع المغاربية، فقد تباينت أحواله؛ إذ قوبلوا في بعض الأحيان بالترحاب وحسن الوفادة، بينما واجهوا في أحيان أخرى ظروفاً مأساوية ضاعفت من وطأة معاناتهم.

وقد بدأت فصول هذه المعاناة منذ لحظة الانطلاق الأولى، حيث صاحبتها ممارسات تعسفية واضطهاد ممنهج من مختلف فئات المجتمع الإسباني؛ إذ ترصد الإسبان بالموريسكيين الذين سعوا لبيع أملاكهم قبل الرحيل، فتعرّضوا للسلب والنهب في الطرقات، وغالباً ما كانت تضيع حقوقهم ومقتنياتهم دون أدنى تدخل من السلطات لزجر المعتدين أو حماية المهجرين[1]، وقد تصاعدت وتيرة الاعتداءات مع ظهور عصابات النصارى وقطاع الطرق الذين دأبوا على اعتراض سبيل المنفيين أثناء ارتحالهم؛ الأمر الذي دفع السلطات الإسبانية عند إصدارها لقرار النفي إلى تعيين حرس من الجند لمرافقة المهجرين، بقصد حمايتهم من جشع تلك الجماعات التي كانت تهاجمهم وتنهب أموالهم، بل وتصل اعتداءاتها إلى القتل في كثير من الأحيان، ولم تقتصر المأساة على السلب، بل تعالت فظاعتها بسبي أعداد من النساء والأطفال وبيعهم في أسواق الرقيق[2]، وفي بعض الأحيان كانت القوات المكلفة بحماية الموريسكيين هي أول من يتعرض لهم وينهبهم[3].

نفس المصير ينطبق على أغلب من هاجر عبر الأراضي الفرنسية، حيث تعرض كثير منهم للنهب والاعتداء، حتى أن السلطان العثماني أحمد الأول (1603-1617م)

---

[1] حومد، المرجع السابق، ص366.

[2] عنان، **نهاية الأندلس...**، المرجع السابق، ص 400.

[3] حومد، نفسه، ص 367.

بعث رسالة إلى البلاط الفرنسي يطالبه من خلالها بتوفير الأمن والحماية لهم[1]، وفي نفس السياق يورد بيير ماثيو "Pierre Matthieu " في كتابه "تاريخ الملك هنري الرابع" وصفًا مأساويًا لعملية طرد الموريسكيين من إسبانيا، فيقول: "إن تنفيذ القرار تم بقوة وبطريقة لا إنسانية وبنيّةٍ سيئة واضحة، فخلال ترحيل هؤلاء البائسين نحو إفريقيا على أُغرِق بعضهم وسُلب آخرون، ولما شاهد من بقي في إسبانيا ما حلّ برفاقهم، فضّل كثير منهم المرور برًّا عبر الأراضي الفرنسية نحو ميناء سان جان دُو لوز، في حين اختار آخرون ركوب السفن الفرنسية المتجهة إلى موانئ أخرى، غير أن الذين سلكوا الطريق البري لم يلقوا معاملة أفضل، إذ تعرّضوا في منطقة لاند (Landes) لأبشع أنواع الاعتداء من نهبٍ واغتصابٍ للنساء والفتيات، وفقدوا الأمان في بلدٍ ظنّوا أنه سيؤمّن لهم الحماية، ولم يجدوا بُدًّا في النهاية من الإبحار بإذن الملك الفرنسي، من موانئ لانغدوك (Languedoc) باتجاه السواحل الإفريقية"[2].

خلال نفس الفترة، أي فترة مرور الموريسكيين بفرنسا أصدر مجلس الدولة الفرنسي قرارا في 22 فبراير 1610م يسمح بموجبه للمهجرين من إسبانيا بدخول البلاد، مع السماح لمن يعتنق الكاثوليكية بالبقاء، بينما يبحر من يرغب في الحفاظ على ديانته إلى سواحل إفريقيا أو أراضي الدولة العثمانية، وعلى السلطات الفرنسية حمايتهم خلال رحلتهم، وعلى قباطنة السفن الفرنسية التي ستنقل المهجرين الحصول على وثيقة موقعة من طرف الموريسكيين تؤكد وصولهم بسلام، لكن تزايد أعداد الموريسكيين بفرنسا ووصول أغلبهم في ظروف صحية ومادية سيئة جدّا جعل أعدادا كبيرة منهم تصل إلى درجة التسول بحثا عن لقمة تسد رمقهم، وعجزوا عن توفير أبسط متطلباتهم،وأدى تفاقم هذه الظواهر إلى اتخاذ الملك هنري الرابع قرارا في 25 أبريل 1610 يحث فيه السلطات على منع مرور الموريسكيين، وتجميع من بقي منهم وترحيلهم بسرعة عبر الموانئ، والحكم على من تخلف منهم بالتجديف، واستمر الأمر

[1] عنان، المرجع السابق، ص 401.

[2] Pierre Matthieu, **Histoire du Roy Henry le Grand**, éditeur : Claude Morel, Paris,1631, pp. 365-366.

على حاله بعد اغتيال الملك وخلافته بزوجته ماري دي مديسيس" marie de médicis"، كما أُرغم الأغنياء على دفع تكاليف السفر للفقراء، ويُروَى أن السفر عبر البواخر الفرنسية كان مأساويا، حيث يتم حشر مئات الموريسكيين في بواخر تجارية غير مجهزة لنقل المسافرين، يضلون محتجزين فيها لأسابيع عديدة في ظروف لا إنسانية، ولقد سُجّلت أثناء عملية الترحيل حوادثُ سرقةٍ عديدة، في حين لقي بعض الموريسكيين حتفهم غرقًا خلال رحلتهم نحو السواحل الإفريقية[1].

بالعودة إلى إسبانيا فإن الأندلسيين كانوا يواجهون بدورهم صعوبات كبيرة خلال انتقالهم، حيث تعرضوا لأبشع أنواع الظلم من طرف ربابنة السفن الاسبانية، إضافة إلى تعرض الكثير منهم للغرق في البحر، وهو ما حدث لسفينتين كانتا متجهتان من قرطاجنة إلى وهران فغرقتا في عرض البحر في شهر ديسمبر من عام 1609م[2]، كما أن سرعة تنفيذ قرارات النفي في بعض الأحيان حرمت المطرودين حتى من تحضير الحاجيات الضرورية من طعام وماء، فكان عدد كبير منهم يلقى حتفه نتيجة الجوع والعطش أو التعب حتى قبل أن يصل إلى منفاه[3]، ويروي الشهاب الحجري في هذا السياق عن بعض الأندلسيين المنتقلين في سفن الإسبان بعد صدور قرار النفي حيث يقول: "وكان الأندلس يقطعون البحر في سفن النصارى بالكراء، ودخل كثير منهم في سفن الفرنج ونهبوهم في البحر، وجاء إلى مراكش أندلس منهوبون من الفرنج من أربع سفن"[4].

---

[1] الريسوني، المرجع السابق، ص ص 147، 148.

[2] مفيدة بن يوسف، **الجالية الأندلسية وتأثيراتها الحضارية على المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني القرنين السادس عشر والسابع عشر (16-17م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010-2011م، ص 54.

[3] بشتاوي، المرجع السابق، ص168.

[4] أحمد بن قاسم الحجري، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تر وتح: شورد فان كوننكزفلد، قاسم السمرائي، خيرارد فيخرز، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، مدريد، د.س.ن، ص 45.

أما الذين نجحوا في العبور إلى العدوة الجنوبية، فلم يكن وصولهم يعني بالضرورة نجاتهم من المخاطر التي عانى منها من لم يوفّق في الوصول، حيث يروي المقري عن سوء استقبال المهاجرين ونهبهم في كل من فاس وتلمسان فيقول:"... وتسلط عليهم الأعراب ومن لا يخشى الله في الطرقات ونهبوا أموالهم ونجا القليل من هذه المعرّة"[1]، بل وصل الأمر أحيانا أن شقت بطونهم بعد قتلهم ظنا أنهم ابتلعوا المجوهرات والجواهر التي كانوا يحملونها[2]، وكان من بين هؤلاء الأغنياء والأشراف، هذه الممارسات جعلت البعض يفضل البقاء بوهران الخاضعة للإسبان على أن ينتقل إلى المناطق الأخرى خوفا من اعتداءات الأعراب، كما أن البعض عاد إلى إسبانيا وفضل أن يستعبد هناك على أن يعاني في العدوة الجنوبية، وتشير بعض المصادر أن العدد الإجمالي للهالكين أو الذين استعبدوا خلال النفي يناهز مائة ألف شخص[3].

تشير مصادر أخرى عن سوء استقبال العامة لهم، حيث جاء على لسان أحد الموريسكيين في كتابه "الأنوار النبوية في آباء خير البرية" عن نظرة سكان تونس لأشراف الموريسكيين أنهم كانوا يعتبرونهم نصارى أو على الأقل بعيدون كل البعد عن الإسلام بسبب طول إقامتهم بين الكفار[4]، كما اتسم في كثير من الأحيان استقبال المغاربة للأندلسيين بشيء من التحفّظ والجفاء، وهو ما يصفه المقرّي بـ"النفرة الطبيعية"، في حين يورد الحجازي أنّ "أهل العدوة يكرهون بالطبع أهل الأندلس". ويُعزى هذا الشعور المتبادل إلى جملةٍ من العوامل الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، من أبرزها ما اتّسم به بعض الأندلسيين من نزعة تفوّق حضاري مستمدة من رصيدهم الثقافي والعمراني، وما ترتّب عن تفوقهم الاقتصادي من توتّراتٍ ناجمة عن احتكارهم لعدد من الأنشطة الحيوية، كما ساهمت سلوكيات الموريسكيين المتأخرين، الذين حملوا معهم كثيراً من عادات المجتمعات المسيحية الإيبيرية، في

---

[1] المقري، المصدر السابق، ص 528.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 154.

[3] عنان، **نهاية الأندلس...**، المرجع السابق، ص ص 401، 402.

[4] نفسه، ص403.

تأجيج مشاعر الريبة والنفور تجاههم، حتى غدت بعض الأوساط المغربية تُطلق عليهم وصف "نصارى قشتالة"، وهو ما عمّق الفجوة الاجتماعية وأعاق اندماجهم الكامل في النسيج المحلي[1].

على الرغم مما ورد في بعض المصادر من إشارات إلى سوء استقبال الأندلسيين في بعض الجهات، فإن تلك الحالات تظل محدودة النطاق ومرتبطة بظروف محلية معينة، ولا يجوز تعميمها على سائر مناطق المغرب، فقد أظهر أهل العدوة الجنوبية في أغلب الأحيان مواقف إنسانية نبيلة تجاه الوافدين، واستقبلوهم بحفاوة وترحاب، بل وتقاسموا معهم — في غير قليل من الحالات — ما كان بحوزتهم من موارد متواضعة، تعبيراً عن روح التضامن والإخاء التي ميزت المجتمع المغاربي آنذاك[2]، ومن أمثلة حسن الاستقبال والشواهد التاريخية عليه ما يذكره عبد الله عنان عن أولى الرحلات بعد صدور قرار النفي حيث أورد: "وخرجت أول شحنة من هذه الكتلة البشرية على سفن الحكومة ... وقدرت بثمانية وعشرون ألف نفس حملوا إلى وهران ... ثم نقلوا إلى تلمسان ... وهناك استظلوا بحماية السلطان وعاد البعض منهم إلى إسبانيا ليروى عن رحيل الراحلين وكيف وصلوا بأمان"[3].

ويروي قاسم الحجري في كتابه ناصر الدين على القوم الكافرين لما هرب ورفيقه من الأندلس إلى المغرب أنه حل بمدينة تدعى البريجة وهي قريبة من مراكش، وكان يحكمها النصارى، ومن هناك هربا إلى أزمور حيث استقبلهما المسلمون أحسن استقبال حيث جاء في كتابه ما يلي:" ثم صعدنا على جبل ورأينا المسلمين يحصدون الزرع ولما قربنا منهم جاءوا إلينا بأسلحتهم وخيلهم فلما وصلوا إلينا قلنا لهم نحن مسلمون فأمسكوا عن الحرب وفرحوا بنا فرحا عظيما، وأعطونا الخبز والطعام الذي لم نره منذ يوم الجمعة قبل الزوال إلى يوم الاثنين عند الضحى، ثم بلغنا إلى أزمور فأقبل علينا قائدها وبحثنا كثيرا في أمور دين المسلمين... وشكرته على قضاء

[1] الكامون، المرجع السابق، ص104-112.

[2] بشتاوي، المرجع السابق، ص191.

[3] عنان، **نهاية الأندلس...**، المرجع السابق، ص 398.

الحاجة وخلاصنا من الكفار... ثم مشوا وأتوني بتمر وغير ذلك مما كانوا يبيعونه وفضة دراهم فقلت لهم لا أطلب شيئا من ذلك"[1]، ومن شدة حسن الاستقبال شبه الحجري الوصول إلى المسلمين بالدخول إلى الجنة حيث يقول: "وقد شبهت ما أصابنا من خوف النصارى وما رأينا من التعب في الطريق إلى أهوال يوم القيامة، ووصولنا إلى المسلمين بالدخول إلى الجنة"[2].

نفس الاستقبال لقيه الحجري في مراكش من طرف السلطان محمد الشيخ حيث استقبله وأحسن وفادته، حيث يقول: "... وكان ذلك عام سبعة وألف، وأنعم علينا وأذن لنا بالدخول إلى حظرته في يوم الديوان،... ففرح السلطان وقال كيف يكون ببلاد الأندلس من يقول بالعربية مثل هذا الكلام لأنه كلام الفقهاء وفرح بذلك كافة الأندلس القدماء، ورأينا العافية والرخاء في تلك البلاد إلى أن مات مولاي أحمد"[3]، نفس الاستقبال لقيه الموريسكيون في مدينة الجزائر، خاصة من وجدوا الجاليات الأندلسية القديمة في استقبالهم، حيث وفروا لهم كل الإمكانيات للاستقرار بهدوء[4].

تشير المصادر إلى أن الأمر نفسه تكرر في استقبال التونسيين للأندلسيين اللاجئين، حيث اتسم في مجمله بقدر كبير من الحفاوة والتعاطف الإنساني، سواء على المستوى الشعبي أو الرسمي، ومن أبرز الشواهد على ذلك ما يُروى عن الوليّ الصالح سيدي أبي الغيث القشاش، الذي بادر منذ قدومهم إلى تقديم ما يقارب 1500 قرصة من الخبز يوميًّا صدقةً لهم، تجسيداً لروح الكرم والإيثار التي عُرف بها، وقد نقل ابن عبد الرفيع في هذا السياق أن أبا الغيث القشاش كان يقول عن الأندلسيين: "سَلم لي هؤلاء الأنصار الأطهار الأخيار، فإنه لا يحبكم إلا مؤمن، ولا يبغضكم إلا منافق"، كما تُبرز بعض الروايات عظمة هذا الاستقبال من خلال ما أحدثه حضور الأندلسيين من حركة عمرانية وبشرية واسعة، إذ قيل إن قدومهم إلى تونس ضيّق

---

[1] الحجري، المصدر السابق، ص ص 35، 41.

[2] نفسه، ص 42.

[3] نفسه، ص ص 44، 45.

[4] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص154.

المحاجج والطرقات والأسواق والمساجد والديار والمخازن والحوانيت، وأن الشيخ كان يجري معهم كالريح المرسلة في الإطعام وكسوة العريان، حتى أُحصي لمئونتهم اثنا عشر مائة خبزة، ويضيف المصدر ذاته أن الأندلسيين كانوا على طاعة وامتثال تامّين للشيخ، يستجيبون لتوجيهاته ويثقون برأيه، بينما كان هو يحرص على رعايتهم ومواساتهم والأخذ بخواطرهم في كل ما يحتاجون إليه، في مشهدٍ يعكس أسمى معاني التضامن والتكافل الاجتماعي المغاربي آنذاك[1].

ثانيا: الاستقرار بالمغرب الأقصى.

تعود أول الهجرات إلى المغرب الأقصى إلى فترات بعيدة لا يسعنا العودة إليها في بحثنا هذا، أما بعد سقوط غرناطة، فإن أولى الهجرات تعود إلى تلك التي كان على رأسها أبو عبد الله آخر ملوك غرناطة، حيث لجأ رفقة حاشيته وأتباعه إلى مدينة فاس، وذلك في فترة حكم محمد الشيخ الوطاسي، ليخرج بعده عدد من السكان من مدن الأندلس وقراها التي أصبحت تحت حكم النصارى وسكنوا مناطق مختلفة من المغرب، وقد جاء على لسان صاحب نبذة العصر أن: " أهل رندة وبسطة قد خرجوا إلى تطوان وأحوازها، وخرج أهل مسينة إلى بلاد الريف، وخرج أهل لوشة وقرية الفخار والبعض من غرناطة وأهل مرشانة وأهل البُشرات إلى قبيلة غمارة، وخرج أهل بيرة وبرجة وأندراش إلى مابين طنجة وتطوان، ثم انتقل البعض منهم إلى قبيلة بني سعيد من قبائل غمارة، وخرج أهل مرينة إلى مدينة أصيلة وماقرب منها، ثم خرج أهل مدينة بلش وشبطة إلى مدينة سلا، وخرج أهل طريفة إلى أسفي"، وتشير الدراسات إلى أن النازحين من الأندلس إلى المغرب الأقصى أواخر القرن 9هـ/ مطلع القرن 16م، استقروا في مناطق ساحلية قريبة من بلدانهم حتى أنهم في بعض الأحيان كان بإمكانهم رؤية السواحل الأندلسية منها، ولعلهم اختاروا هذه المناطق لتشابهها مع مناطق نزوحهم أو تقارب عاداتها نتيجة للتواصل بين الضفتين[2].

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 159.

[2] بنشريفة، المرجع السابق، ص ص 22، 23

وصلت أعداد كبيرة من الأندلسيين إلى الأراضي المغربية في عهد الخليفة السعدي عبد الله الغالب، بعد عام 977هـ-1596م، واستقر هؤلاء بتطوان والرباط ومراكش، حيث أقطعهم السلطان أراضي في الجانب الغربي من فحص مراكش والمعروف برياض الزيتون، بينما يورد المقري وغيره من المؤرخين أن العديد من الهجرات التي كانت سنة 1017هـ/ 1608م بسبب تعسف وظلم محاكم التفتيش توجه أصحابها إلى تطوان وسلا والرباط، ويبرز أن الأعراب تسلطوا عليهم في فاس وأحواز تلمسان، لكنهم وصلوا سالمين إلى تطوان وعدوتي أبي الرقراق، وقدر عددهم بحوالي ستمائة ألف وهو عدد معتبر، وقد جاء في قوله: "... وأخرجوا على الأمان إلى فاس بعيالهم وما خفّ من مالهم دون الذخائر... إلى أن كان إخراج النصارى إياهم بهذا العصر القريب أعوام سبعة عشر وألف، فخرجت ألوف بفاس..."[1]، وقد أسس المهاجرون بتطوان "رباط الأندلس" بحومة السانية حوالي 1020هـ/1611م[2]،

بينما يشير محمد رزوق نقلا عن خوان لويس روخاس (juan luis de rojas) أن تجمع أعداد كبيرة من الموريسكيين بتطوان والعرائش والقصر الكبير سببه رغبتهم في أن يكونوا دائما على مقربة من إسبانيا، وهو نفس ما يأكده الدوق "de medina sidonia"، إذ أكد تواجد حوالي 10 آلاف موريسكي سنة 1613م بمدينة تطوان لوحدها، ونفس الأمر بالنسبة لمصب نهر أبي رقراق[3]، ويشير المؤرخان هارتز وبنثت أن الموريسكيين الذين دخلوا المغرب ولم يشاركوا في الحروب الداخلية على السلطة تدعيما لطرف من أطراف الصراع اختلطوا بالسكان المحليين في طنجة وتطوان والعيون وفاس وغيرها من المدن[4].

---

[1] المقري، المصدر السابق، ص ص 527، 528.

[2] عبد العزيز بن عبد الله، **الأندلسيون لا الموريسكيون**، المجلة الأكاديمية، ع15، عدد خاص بالموريسكيين في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1982م، ص 66.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 152، 153.

[4] هورتز، المرجع السابق، ص 281.

يؤكد الناصري هذه الهجرات إلى المغرب الاقصى في مؤلفه الاستقصا فيقول: "وكذلك خرج طوائف منهم بتطاوين وسلا..."، وتشير المصادر الإسبانية إلى أن عدد الموريسكيين الذين انتقلوا إلى المغرب في هذه الفترة يناهز 40 ألف مهاجر، بقي أغلبهم على مشارف سبتة وتطوان وغيرها من الموانئ القريبة من مضيق جبل طارق، بينما تشير المصادر الموريسكية أن العدد يبلغ 60 ألف، أما بعد صدور قرار الطرد النهائي فقد هاجرت جموع غفيرة من الموريسكيين نحو الرباط والقصبة اللتان ازدحمتا بالموريسكيين القادمين من قشتالة، وكان الانتقال يتم مرورا بالمراكز المحتلة من طرف الإسبان كطنجة وسبتة ومليلية، ومن هناك يتم التسرب إلى الداخل[1].

نفس الأمر يؤكده المؤرخان الإسباني أنطونيو دومينجر هارتز والفرنسي برنارد بنشت، حيث أكّدا أن أعدادا كبيرة من المهاجرين الأندلسيين استقرت بمصب نهر بورقيريق" أبي رقراق"، حيث توجد مدينتان قديمتان خربتان مدينة سلا ومدينة الرباط، هاتين المدينتين ازدهرتا واشتهرتا مع قدوم الموريسكيين الذين أقاموا فيها ما يمكن أن يوصف بالجمهورية المستقلة وذلك لفترة طويلة من الزمن، وكان أول من وصل هناك هم الهورنانشيروس"نسبة إلى مدينة هورناتشو Hornachos" بقشتالة، وهم الذين كانوا لحمة واحدة ثابتين على الدين الإسلامي، وقد انتقلوا عبر اشبيلية نحو سبتة، ليستقروا بعدها في تطوان، وبسبب رغبة السلطان في الاستفادة من خبراتهم العسكرية وطّنهم في درعة جنوبا، لكنهم لم يرضوا بالإقامة هناك لينتقلوا إلى سلا والرباط، ويبلغ هؤلاء حوالي الثلاثة آلاف موريسكي، أما الأندلسيون فقد كانوا أكثر عددا، ويقدرهم البعض بـ 10 آلاف، والظاهر أن العلاقة بين الأندلسيين والهورناشيين لم تكن بالطيبة، لكنهم أجمعوا على أنهم أحسن وأكثر تفوقا من السكان المحليين[2]، كل ذلك كان خلال حكم السعديين، حيث أقطعتهم السلطة الحاكمة الأراضي فقاموا باستثمارها وزراعتها، وحاولوا تعزيز قوتهم أكثر فاستدعوا إخوانهم من سائر أقطار البلاد المغاربية للاستقرار في القصبة، إذ انبعثت مدينة الرباط الأندلسية داخل

[1] صديقي، المرجع السابق، ص ص95، 96

[2] هورتز، المرجع السابق، ص282.

السور الموحدي القديم، وشيئا فشيئا تمكنوا من إقامة كيان مستقل أقاموا عليه ثلاث جمهوريات، الهورناتشيون في القصبة، الأندلسيون في الرباط، وجمهورية ثالثة في سلا، وتمكنوا من تنظيم أنفسهم بطريقة تشبه ما كانوا عليه في ديارهم، واعترف لهم السلطان زيدان السعدي بسيادتهم على هذه المناطق مقابل تقديمهم عددا من الأسرى كل سنة إلى السلطان[1].

ثالثا: الاستقرار بالجزائر.

علاقة الأندلسيين بالجزائر هي علاقة قديمة توثقت أواصرها بمرور الأزمنة، حيث استقر الأندلسيون في سواحل الجزائر ابتداء من القرن الثالث للهجري وهو ما ساهم في تجديد عمران كثير من المدن التي استقروا بها، كوهران التي أسسها محمد بن أبي عون ومحمد بن عبدون الأندلسيين بمساعدة القبائل المحلية، وتنس التي شيدها جماعة من الأندلسيين اشتهر منهم الكركرني وأبو عائشة والصفر وغيرهم عام 253هـ/867م، كما يعود ازدهار مدينة المسيلة في أوائل القرن الرابع الهجري للأندلسيين الذين استقروا بها، نفس الشيء بالنسبة لأرزيو التي احتفظت بفضل التجار الأندلسيين بعمرانها، ضف لذلك مدن بجاية خلال العهد الحفصي وتلمسان في العهد الزياني، حيث كانتا مقصدا للكثير من الأندلسيين الذين وجدوا الترحاب من السلاطين وقربوهم إليهم ووفروا لهم ظروف الاستقرار، ومن أمثلة الهجرة إلى تلمسان هجرة السلطان النصري أبو عبد الله الزغل وحاشيته قبيل سقوط غرناطة 797هـ-1491م، وقد بقي خَلَفُهُ من بعده في المدينة وأصبحوا يعرفون ببني سلطان الأندلس[2].

بدأ النزوح الجماعي للأندلسيين إلى مختلف مدن الجزائر بعد سقوط غرناطة، خاصة مع الدور الذي لعبه حكام الجزائر، بدءا بجهود الإخوة بربروس في تسهيل عمليات الهجرة ونجدة الأندلسيين، حيث تمكنوا في الفترة الممتدة مابين (1528-1584م) من شن 33 غارة بحرية على السواحل الإسبانية انتهت معظمها بنقل وتهريب

[1] حتاملة، **الأندلس والتاريخ...**، المرجع السابق، ص905.

[2] سعيدوني، **دراسات أندلسية...**، المرجع السابق، ص ص 12، 13.

الأندلسيين إلى سواحل البلاد المغاربية وعلى رأسها الجزائر، ويذكر كاتب غزوات عروج وخير الدين أنه بعد الاستيلاء على مستغانم توجهت سفن خير الدين إلى الأندلس وتمكنت من نقل أعداد كبيرة من الأندلسيين وإنزالهم بالجزائر، كما أرسل خير الدين سنة 1569م مجموعة سفن على رأسها صالح رايس لنجدة الأندلسيين، وتمكنت بالفعل من نقل 5600 شخص نقلوا إلى الجزائر بعد معارك طاحنة مع البحرية الاسبانية التي حاولت اعتراضهم[1].

مع استقرار الحكم العثماني بالجزائر تزايدت الهجرات الأندلسية،خاصة مقاطعة الجزائر المعروفة بدار السلطان، والممتدة من تنس غربا إلى دلس شرقا، ومن البحر شمالا إلى منطقة المتيجة جنوبا[2]، وتم تعمير الكثير من المدن في هاته المنطقة ومن بينها شرشال التي قاموا بتجديد بناءها وتنشيط اقتصادها وتعميرها بعد أن كانت مدينة خالية، ويقول الحسن الوزان عنها: "فقصدها الغرناطيون إذ ذاك وأعادوا بناء عدد من دورها وجددوا القلعة ووزّعوا الأراضي بينهم ثم صنعوا الكثير من السفن للملاحة، واشتغلوا بصناعة الحرير، إذ وجدوا هنالك كميات لا تحصى من أشجار التوت الأبيض والأسود"[3]، كما أنشأوا مدينة القليعة سنة 1550م[4].

استمر نقل الأندلسيين إلى الجزائر، فنُقل ما يقارب 30 ألف أندلسي إلى شواطئ الجزائر في سنة 1570م بعد إخماد ثورة البشرات، كما تمكن حسن فينزيانو بايلرباي الجزائر من نقل أكثر من ألفي موريسكي سنة 1584م، وشهدت سنة 1591م بدورها وصول أعداد كبيرة منهم، وبحلول سنة 1609م وهي سنة صدور قرار الطرد النهائي،

---

[1] سعيدوني، **دراسات أندلسية...**، المرجع السابق، ص 14.

[2] أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1830م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م، ص 59.

[3] حسن بن محمد الوزان، **وصف إفريقيا**، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1983م، ص34.

[4] Albert Devoulx , **Notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'alger**, in Revue Africaine ,n°5, alger, 1861, p392.

أصبح عدد الأندلسيين في مدينة الجزائر لوحدها يقارب 25 ألفا، ومع صدور قرارات الطرد انتقل 15 ألفا من ميناء بلنسية نحو وهران، كما نقلت جماعات أخرى من نفس الميناء إلى ميناء الجزائر، وتجدر الإشارة أن الهجرات الأندلسية ونزوحهم الأخير بعد قرار الطرد شمل معظم السواحل الجزائرية كالجزائر ووهران وتلمسان ومستغانم والمرسى الكبير وآرزيو وغيرها[1]، ففي سنة 1612م بلغ عدد المهاجرين إلى مدينة الجزائر خلال شهر واحد ما يقارب 3800 موريسكي[2]، بينما استقبلت وهران لوحدها حوالي 22 ألف موريسكي لدرجة أنها لم تستطع أن تؤويهم فاضطر بعضهم للنزوح نحو مستغانم وتلمسان[3]، أما هايدو فيذكر أن مدينة الجزائر لوحدها في نهاية القرن 16م كانت تحتوي على ألف منزل أندلسي[4]، بينما يشير مصدر فرنسي أن سكان مدينة الجزائر كان يقارب مليوني شخص، منهم مليون شخص أندلسي وهذا ما يؤكد الأعداد الكبيرة التي استقطبتها هذه المدينة، نفس الطرح جاء على لسان روزي الذي أكد أن عدد الأندلسيين يفوق عدد الفئات السكانية الأخرى، وقد كان أغلب هؤلاء من الثغريين والغرناطيين[5].

---

[1] سعيدوني، **دراسات أندلسية...**، المرجع السابق، ص ص 16، 17.

[2] بن يوسف، المرجع السابق، ص51.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 154.

[4] Digo de Haédo, **Topographie et Histoire générale d'alger**, in Revue Africaine, n°14, alger,1870, p495.

[5] بن يوسف، المرجع السابق، ص 52.

رابعا : الاستقرار بتونس.

لم تشهد تونس قبل القرن 6هـ/13 م توافدا قويا للعنصر الأندلسي ماعدا التنقلات العادية في رحلات الحج أو الرحلات العلمية، بل على العكس، كان العلماء والأدباء والشعراء التونسيون آنذاك هم من يهاجرون إلى بلاد الأندلس[1]، ولكن الأمور تغيرت في القرون الموالية، وبدأ التوافد الأندلسي يتزايد تدريجيا على تونس، لتزيد الوتيرة بتوالي سقوط المدن الأندلسية في أيدي الإسبان حتى سقوط آخر المعاقل الإسلامية في غرناطة 1492م[2].

يمكن تقسيم الهجرة الأندلسية إلى تونس ومختلف المدن والبوادي التي كانت تحت الحكم الحفصي آنذاك إلى ثلاث مراحل رئيسية، أولاها انطلقت خلال القرن 13م، وكانت بطيئة في بداياتها وجاءت بسبب الحروب التي وقعت بين بني غانية والموحدين في بلاد الأندلس، ثم بدأت في التزايد مع تأسيس الدولة الحفصية وسقوط عدة حواضر أندلسية في يد القشتاليين على غرار قرطبة وإشبيلية، كما سقطت حواضر أخرى في يد مملكة آرغون مثل بلنسية وشاطبة وبعض الجزر الشرقية كميورقة ومنورقة[3]، هذا ما يؤكده "ابن الشماع" أحد المعاصرين للأيام الأولى في الدولة الحفصية خلال وصفه مدينة تونس، حيث جاء في قوله: "وهي اليوم قاعدة البلاد الإفريقي... وحضرة السلاطين من الحفصيين، وهاجر إليها أهل الأقطار من الأندلس... فكثر خلقها"[4]، وفي هذا إشارة إلى تزايد عدد سكان تونس بسبب توافد المهاجرين الأندلسيين.

---

[1] عبد الواحد المراكشي، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تح: محمد سعيد العريان و محمد العلمي، مطبعة الاستقامة، القاهرة، 1949م ، ص168-262.

[2] هورتز، المرجع السابق، ص29.

[3] المراكشي، نفسه، ص 268.

[4] أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، تق: الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984م، ص36.

أما المرحلة الثانية فتمتد من مطلع القرن 15م ، حيث بدأت بطيئة نسبيا، لكنها أخذت وتيرة أسرع بمرور الوقت، خاصة مع سقوط آخر معاقل المسلمين وبداية التضييق والاضطهاد على مسلمي الأندلس، فهاجرت أعداد كبيرة من الأندلسيين صوب البلاد التونسية، وامتدت هذه الهجرات إلى غاية القرن 10هـ/16م[1]، بينما تشمل المرحلة الثالثة الهجرات التي حدثت خلال القرن 11ه/17م، أين كانت تونس تحت الحكم العثماني، وأهم ميزات هذه الهجرة أنها الأوفر عددا والأكثر كثافة، حيث تزامنت مع صدور مرسوم الطرد النهائي للموريسكيين من إسبانيا[2].

للدلالة على الهجرات الهائلة للموريسكيين إلى تونس خلال المرحلة الأخيرة، نستشهد بما أورده الشهاب الحجري حيث قال: "وذكر لي من جاء بعدهم رجل أندلسي من بلاد الثغر اسمه قلش، بأن كتّاب الديوان السلطاني بمذريل (مدريد) قالوا: بلغ نهاية جميع الأندلس بصغارهم لثمان مائة ألف مخلوق، وأكثرهم خرجوا بتونس، وكان عثمان داي أميرا فيها وتكفل أمورهم بالسكنى في المدينة وغيرها من القرى، وأحسن إليهم غاية الإحسان، أحسن الله إليه، ومات —رحمه الله- عام تسعة عشر وألف، وكذلك الولي الشهير سيدي أبو الغيث القشاش، كان يعطيهم في كل يوم نحو ألف وخمسمائة قرصة من الخبز صدقة "[3]، نفس الأمر أكده المقري بقوله: "فخرجت ألوف بفاس وألوف أخر بتلمسان من وهران، وجمهورهم خرج بتونس"، وهو نفس ما جاءت به المصادر الإسبانية، إذ تعتبر أن تونس هي البلد الذي استقبل أكبر عدد من الموريسكيين المطرودين، أكبر حتى من المغرب الأقصى، رغم وقوع هذا الأخير في الحدود الجنوبية للأندلس، أما عن أعدادهم، فقد صرح القبطان الإنجليزي روبير اليوت سنة 1615م أنه تقطن ثمانية ألف عائلة بمدينة تونس لوحدها، وإذا اعتبرنا أن كل عائلة تتكون من 6 أفراد، فعددهم سيبلغ حينئذ قرابة 50 ألف موريسكي، بينما يقدر

---

[1] حسن حسني عبد الوهاب، **مجمل تاريخ الأدب التونسي**، مكتبة المنار، د.ط، تونس، 1968م، ص 162.

[2] أبو عبد الله محمد بن أبي دينار، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تح: محمد شمام، المكتبة العتيقة، د.ط، تونس، 1967م، ص204.

[3] الحجري، المصدر السابق، ص59.

المؤرخ التونسي حسن حسني عددهم بحوالي 80 ألف موريسكي، في نفس السياق فإن ميناء آغد "agde" الفرنسي استقبل سنة 1610م حوالي 30 ألف موريسكي من آرغون، نصحهم القنصل العثماني بالتوجه إلى تونس لأنها أضمن لهم[1].

أما عن استقبالهم ومناطق استقرارهم بالديار التونسية فيورد المؤرخ ابن أبي دينار في مؤلفه ما يلي: "... وفي هذه السنة والتي تليها جاءت الأندلس من بلاد النصارى، نفاهم صاحب إسبانية وكانوا خلقا كثيرا، فأوسع لهم عثمان داي في البلاد وفرق ضعفائهم على الناس، وأذن لهم أن يعمروا حيث شاءوا، فاشتروا الهناشير وبنوا فيها واتسعوا في البلاد فعمرت بهم واستوطنوا في عدة أماكن، ومن بلدانهم المشهورة سليمان و بلي ونيانوا وقرنبالية وتركي والجديدة وزغوان وطبرية وقريش الواد ومجاز الباب والسلوقية وتستور، وهي من أعظم بلدانهم وأحضرها، والعالية والقلعة وغير ذلك، بحيث تكون عدتها أزيد من عشرين بلدا، فصار لهم مدن عظيمة وغرسوا الكروم والزيتون والبساتين، ومهدوا الطرقات بالكراريط للمسافرين وصاروا يعدون من أهل البلاد"[2]، نفس الأمر يؤكده محمد الباجي المسعودي حيث يقول عن هجراتهم خلال فترة عثمان داي :"في أوائل أيامه سنة 1016ه (1607م) قدمت الأمم الجالية من جزيرة الأندلس، فأوسع لهم كنفه وأباح لهم بناء القرى في مملكته، فبنو نحو العشرين قرية واغتبط بهم أهل الحضرة وتعلموا حرفهم وقلدوا ترفهم"[3]، وتعتبر مدينة تستور من أشهر المناطق التي قاموا بتأسيسها واستقروا بها، وتقع المدينة وسط شمال تونس على بعد 60 كلم جنوب غرب مدينة تونس[4].

بينما أورد عن بن الخوجة في مؤلفه "معالم التوحيد" عن هجرات الأندلسيين ما يلي: " الأمم التي شملها هذا الجلاء الأخير بعد الجلاء الأعظم الذي تقدمه في المائة

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 156.

[2] ابن أبي دينار، المصدر السابق، ص 193.

[3] الباجي المسعودي، **الخلاصة النقية في أمراء إفريقية**، تق وتح : محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 2012م، ص210.

[4] صديقي ، المرجع السابق، ص 99

الثامنة لم يصل منهم لتونس إلا النزر اليسير بالنسبة لمجموع المهاجرين فقد قدر بعض المؤرخين عدد الوافدين منهم على تونس بنحو مائة ألف بين رجال ونساء وكان النساء أكثر عددا من الرجال، خرجوا من إسبانيا في جملة من هاجر إلى شمال إفريقيا من المسلمين، ونزلوا بساحل المغرب ببحر الزقاق حيث مضيق سبتة بلاد عياض، ومن هناك انتشروا في البلاد المغربية، قصد أكثرهم مدينة فاس الإدريسية والبقية قصدوا تلمسان والجزائر قسنطينة وعنابه، ومنهم من جدّ في السير حتى نزل تونس وأعمالها، ولا سيما بجهات بنزرت والعالية وتستور ومجاز الباب وطبربة وسليمان وقرنبالية وغيرها من البلدان التي أحدثوها ولم تكن موجودة قبلهم أو جددوا عمارتها وكانت موجودة من قبل، فكانوا في الجملة نحو المائة ألف أو يزيدون كما تقدم ذكره، استقبلهم عثمان داي ويوسف داي من بعده بالإكرام والإسعاف ووسّع عليهم بالنزول في ضيافة أعيان البلاد، كل عائلة ببيت من بيوت الأعيان، وكان أكثرهم لا يتكلم غير اللغة الاسبانية، وقليلهم من يفهم العربية، وكان لباسهم كلباس الإسبانيول، لأن حكومة الملك فيليب الثالث ضيقت على المسلمين في هذا الدور الأخير لحملهم على التنصر ونبذ دين الإسلام، وبالآخرة أفتى الراهب ريبيره أسقف بلنسية بوجوب إطرادهم جميعا من أرض إسبانيا ولم يسع الملك فيليب المذكور إلا الامتثال لما حكم به الأسقف"[1].

يمكن مما سبق أن نعتبر أن مرحلة حكم عثمان داي هي أبرز مراحل التوافد الأندلسي على تونس، حيث يقدر المؤرخون أعدادهم بحوالي أربعة وثمانون ألفا في الفترة الممتدة مابين 1607 و 1609م فقط، وقد ساهم هؤلاء في منافع كبيرة للبلاد بسبب تمكنهم من التقنيات المتطورة في مجالات الزراعة والحرف، وإليهم يرجع الفضل في إنشاء أو تطوير العديد من المدن والبلدات مثل وسليمان و بلّي ونيانو وقرمبالية وتركي والجديدة وزغوان وطبرية ومجاز الباب وتستور والسلوقية والعالية وغيرها[2].

---

[1] ابن الخوجه، المصدر السابق، ص 82.

[2] الحبيب بولعراس، **تاريخ تونس، أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، سراس للنشر، د.ط، تونس، 2011م، ص 367، 368.

من جانب آخر، يمكن تقسيم الأندلسيين المستقرين بالديار التونسية إلى ثلاث فئات رئيسية، فئة تتكون من الأعيان وهم الأغنياء والمثقفون والعلماء وأغلبهم استقر بالعاصمة وأنشئوا أحياء خاصة بهم مثل زقاق الأندلس وحومة الأندلس، وفئة من الطبقة المتوسطة التي تضم الحرفيين والصناع واستقروا قرب العاصمة نواحي أريانة والجديدة، وفئة تشكل الأغلبية من الأندلسيين، وتتمثل في الفلاحين الذين رغبوا في تعمير المناطق الخالية من السكان أو المناطق ذات الأراضي الخصبة المتوفرة على المصادر المائية وأغلبها المناطق الشمالية من البلاد، وهناك فئة رفضت الاستقرار وفضلت ركوب البحر والاستمرار في الجهاد ضد الإسبان رغبة في الانتقام[1].

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 158.

الخلاصة:

تُظهر دراسة الهجرة الأندلسية إلى البلاد المغاربية أن هذا النزوح مثّل نتيجةً حتمية لسلسلة من التحولات التاريخية والسياسية التي أعقبت سقوط غرناطة، وما تلا ذلك من اضطهاد ممنهج استهدف الوجود الإسلامي هناك. فقد وُضع الأندلسيون أمام خيارين كلاهما مرّ؛ فإما البقاء تحت وطأة القهر الديني والاجتماعي، أو الهجرة استبقاءً للدين والكرامة، لا سيما مع عجز القوى الإسلامية المعاصرة عن نجدتهم؛ إذ انشغلت السلطنة العثمانية بتوطيد أركانها، بينما حالت الأوضاع الداخلية للدويلات المغاربية دون قدرتها على تأمين حوزتها أو صد الغزو الخارجي، فغدت الهجرة ملاذاً وحيداً لفئات واسعة ضاقت بهم سبل العيش وتكالب عليهم الجور المالي والمضايقات السلطوية.

وقد تضافرت جملة من العوامل في صياغة أسباب هذه الهجرة؛ فمنها الاقتصادية المتمثلة في تجريدهم من ممتلكاتهم وإرهاقهم بالجبايات، والاجتماعية الناتجة عن النبذ والتهميش، وصولاً إلى العوامل السياسية المتمثلة في زوال السيادة الإسلامية. وظل البعد الديني المحرك الأبرز، حيث خُيّروا بين التنصير القسري أو الجلاء، فاختار الكثيرون النجاة بعقيدتهم واللحاق بإخوانهم في المغرب العربي، خاصة في ظل صدور فتاوى شرعية تحرم البقاء في "ديار الكفر"، فكانت البلاد المغاربية الوجهة الطبيعية بحكم القرب الجغرافي والتشابه المناخي والحضاري.

وقد انتظمت هذه الهجرات في ثلاث مراحل رئيسة؛ بدأت الأولى قبيل سقوط غرناطة واتسمت بكونها هجرات فردية محدودة، تلتها المرحلة الثانية عقب السقوط مباشرة حيث تزايدت أعداد النازحين مع اشتداد الاستبداد، وصولاً إلى المرحلة الثالثة والنهائية المتمثلة في قرار الطرد العام، والتي شهدت خروج جموع غفيرة من الموريسكيين في ظروف إنسانية بالغة القسوة.

تباينت ظروف الانتقال وأشكال الاستقبال التي لقيها الأندلسيون؛ فبينما واجه البعض صنوف المعاناة جراء تربص العصابات بهم في منافذ العبور، وعانى آخرون من

وعورة المسالك وقلة الزاد، حظي غيرهم بحفاوة واستقبال رسمي وشعبي. فتوزعوا على مختلف الحواضر المغاربية؛ بدءاً من المغرب الأقصى الذي استقبل الموجات الأولى، ومروراً بـالجزائر التي لعب حكامها دوراً مشهوداً في إغاثتهم وإيوائهم، وصولاً إلى تونس التي استقر بها الآلاف عقب الطرد النهائي، فأسهموا بفعالية في تنشيط الحياة الاقتصادية والعمرانية، وأسسوا مراكز حضارية ظلت منارات إشعاع لقرون خلت.

وخلاصة القول أن الهجرة الأندلسية والموريسكية إلى بلاد المغرب كانت ملحمة إنسانية فرضتها ظروف الاضطهاد الديني والسياسي في إسبانيا، مما جعل النزوح خياراً اضطرارياً للنجاة بالهوية والعقيدة، وقد جرت هذه الهجرات في ظروف اتسمت بالغدر والمعاناة وسوء المعاملة أثناء الرحلة، ليلقى المهجرون في الضفة الجنوبية استقبالاً تباينت صوره بين الاحتضان الشعبي والرسمي الحار في أحيان، وبين مواجهة أعباء اللجوء القاسية في أحيان أخرى. وبمرور الوقت، توزعت هذه الجموع في مختلف أرجاء البلاد المغاربية، فاستوطنت المدن الساحلية والداخلية في المغرب الأقصى والجزائر وتونس، مشكلةً بذلك نسيجاً ديموغرافياً واجتماعياً جديداً أرسى دعائم استقرارٍ ممتد، ممهداً الطريق لبروز تحولات عميقة وتأثيرات شتى مست مختلف مناحي الحياة العامة، وهو ما سأسعى إلى تفصيله في ثنايا الفصول اللاحقة.

الفصل الثاني

انعكاسات التواجد الأندلسي على المشهد السياسي والعسكري المغاربي

المبحث الأول: تموضع الأندلسيين و دورهم في الحياة السياسية المغاربية

أولا) اندماج الأندلسيين في مؤسسات الحكم والإدارة

ثانيا) العلاقة مع السلطات المركزية المتعاقبة

ثالثا) الكيانات السياسية الأندلسية في البلاد المغاربية

رابعا) دور الأندلسيين في السياسة الخارجية

المبحث الثاني: التأثيرات العسكرية للتواجد الأندلسي

أولا) المساهمة في بناء المنظومة الدفاعية المغاربية (من التسليح والتحصينات إلى الدفاع ومقاومة الغزاة)

ثانيا) النشاط البحري للجالية الأندلسية

الخلاصة

شهدت البلاد المغاربية موجات متتالية من الهجرة الأندلسية، جاءت كنتيجة حتمية للتحولات الجيوسياسية العميقة في شبه الجزيرة الإيبيرية عقب تراجع المد الإسلامي وسقوط الممالك الأندلسية. وقد مثلت هذه الهجرات منعطفاً حاسماً في تاريخ المنطقة، إذ أفرزت تفاعلات بنيوية بين النخب المهاجرة والسلطات المحلية، وأعادت تشكيل موازين القوة داخل الحواضر الساحلية والداخلية على حد سواء.

ومن خلال إدماج فئات أندلسية ذات كفاءة عالية في مجالات الإدارة والتنظيم، أتيحت للأندلسيين فرص متعددة للاستقرار في مفاصل الدول المغاربية؛ حيث نجحوا في نقل خبراتهم الإدارية وتقنياتهم التنظيمية إلى مؤسسات الحكم، إلاّ أن هذا الاندماج لم يكن يسيراً في كل مراحله، بل عرف أوجهًا متعددة تداخلت فيها المصالح السياسية بالاعتبارات الاجتماعية، فتراوحت النتائج بين تعزيز كفاءة الدولة وترسيخ سلطتها، وبين بروز توترات ناتجة عن تصادم الطموحات واختلاف الرؤى التسييرية.

وعلى الصعيد العسكري، حمل الأندلسيون معهم رصيداً ميدانياً تراكم عبر قرون من "حرب الاستنزاف" والمواجهة مع القوى المسيحية، مما جعلهم رقماً صعباً في المنظومة الدفاعية المغاربية. ويظهر هذا الأثر بوضوح في تطوير فنون التحصين، وحماية السواحل، وتنظيم الجيوش وفق استراتيجيات حديثة لمجابهة التهديدات الأوروبية المتزايدة. وسيحاول هذا الفصل تفكيك ملامح هذا التأثير السياسي والعسكري، راصداً التفاوت في استجابة الكيانات المغاربية لهذا الموروث الوافد ومدى قدرتها على توظيفه في بناء دولها.

المبحث الأول: تموضع الأندلسيين ودورهم في الحياة السياسية المغاربية.

تُعدّ البلاد المغاربية أكثر الأقاليم استقطاباً للهجرات الأندلسية وأعمقها تأثراً بها، سواء من حيث كثافة الوافدين أو مستوى اندماجهم في المجتمعات المحلية، إذ تحولت المنطقة إلى فضاء حيوي استوعب الكفاءات الأندلسية واستثمر خبراتها المتنوعة، فكان حضورهم عاملًا مؤثراً في إعادة تشكيل موازين القوة ومسارات التطور السياسي بها، ومن هذا المنطلق يسعى هذا المبحث إلى تحليل الأبعاد السياسية للهجرة الأندلسية من خلال تتبع تجلياتها المختلفة، وإبراز آثارها المتباينة بين ما أسهم منها في ترسيخ البناء السياسي وتطوير مؤسساته، وما كان له من انعكاسات سلبية أدت إلى اضطراب بعض الكيانات القائمة وزيادة حدة الأزمات الداخلية بها.

أولا: اندماج الأندلسيين في مؤسسات الحكم والإدارة .

بدأ الاندماج السياسي الأندلسي في البلاد المغاربية منذ فترة زمنية قديمة، حيث شهد النصف الثاني من القرن الخامس للهجرة (القرن 11-12م) تسربا للحضارة الأندلسية، خصوصا من المدن العريقة كقرطبة وإشبيلية وغرناطة، وذلك على يد الأدباء والفلاسفة والفقهاء الذين هاجروا قصد عرض علومهم وحضارة بلادهم على حكام المرابطين والموحدين، فقربتهم السلطة منها واستعانت بخبراتهم، وفي مقدمتهم بوسف بن تاشفين وعبد المومن بن علي السلطان الموحدي، وقد استمر هذا الأمر طيلة القرون الموالية ليتزايد بعد سقوط غرناطة وتزايد الهجرات الأندلسية إلى البلاد المغاربية[1].

[1] ابراهيم الهلالي، **ازدهار الحضارة العربية والأندلسية في مراكش على عهد الموحدين والسعديين**، مجلة جامعة ابن يوسف، العدد 14- 15، المغرب، 2014م، ص328.

يمكن القول أن السلطات المركزية المتوالية على البلاد المغاربية استقبلت الأندلسيين ووفرت لهم سبل العيش والإقامة بما يتوافق مع مصالحها العامة، فهي بحاجة ماسة إلى خدماتهم خاصة فيما يتعلق بالدفاع ورد العدوان الخارجي وبسط النفوذ الداخلي وإدارة دواليب الحياة السياسية[1]، ومن هذا المنطلق كان التأثير السياسي والعسكري للأندلسيين بارزا في عدة جوانب، أبرزها التدخل في شؤون السلطة والمشاركة في تسيير المناطق التي هاجروا إليها، إضافة إلى بناء مجموعة من المدن وتعميرها وتحويلها إلى مراكز إشعاع في البلدان التي استقبلتهم، ومن أمثلة هذه المدن نجد رباط الفتح وسلا وتطوان بالمغرب الأقصى، وزغوان وتستور وغيرها بتونس، فبعدما كانت هاته المدن شبه مهجورة، تحولت إلى مراكز أندلسية تضم مجتمعات متطلعة إلى ترك بصمتها على الحياة السياسية، أو إلى الجهاد والانتقام من الإسبان بسبب ما حدث لهم في أرض الأندلس[2].

يعتبر تولي المناصب الهامة في الدولة أحد أبرز ملامح المشاركة الأندلسية في الحياة السياسية والإدارية بالبلاد المغاربية، فالعديد من الأندلسيين تقربوا من السلطة وساعدوها على إدارة شؤونها السياسية والدبلوماسية سواء بتونس أو بالمغرب الأقصى، ومثال ذلك أحمد قاسم الفقاي الحجري، هذا الأخير تولى العديد من المناصب الهامة في الدولة على غرار اشتغاله بديوان السلطان أحمد المنصور إلى غاية وفاته سنة 1012هـ/ 1603م، ثم خدم ابن المنصور "السلطان زيدان"، حيث اشتغل في ترجمة الرسائل والكتب المختلفة فكان بذلك ترجمانه ولسانه الأعجمي، وخدم من بعد زيدان ولديه السلطانين عبد الملك بن زيدان ثم الوليد بن زيدان، واللذان توفيا قتلا، وكان لأحمد المنصور أيضا مجموعة من القادة الأندلسيين المخلصين، قربهم إليه واعتمد عليهم لدرجة ارتقائهم في مختلف المناصب الحساسة

---

[1] ميكيل دي ايبالثا، **الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى**، تر: جمال عبد الرحمان، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2005م، ص171.

[2] زروق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 186.

في الدولة، على غرار الإدارة والجيش وغيرها، كما وصلته في العديد من المرات بعثات أندلسية أحسن وفادتها وعمل على مساعدتها والتعاون معها ضد الإسبان[1].

لم تقتصر المشاركة الأندلسية في إدارة دواليب السلطة المحلية والمساعدة عليها بل تخطتها لتشمل المجال الخارجي والحياة الدبلوماسية، فالعديد من الأندلسيين عينوا كسفراء ومبعوثين دبلوماسيين إلى العديد من الدول، فكانوا بذلك أعينا للسلاطين وألسنة لهم في الخارج على غرار الفقاي الذي كان طرفا في البعثة الدبلوماسية المغربية المتجهة إلى فرنسا سنة 1611م، والمكونة من خمسة أشخاص يحملون رسالة توصية من السلطان السعدي زيدان إلى ملك فرنسا وولاتها وقضاتها، كان ذلك بعد سنتين من صدور قرار الطرد النهائي لمسلمي الأندلس، وما صاحب ذلك من عمليات تهجير، فقد شاركت السفن الفرنسية في عمليات الترحيل، ولكن البحارة الفرنسيين وخلال مشاركتهم في الترحيل قاموا بنهب المطرودين وسلب ممتلكاتهم، ليتم إنزال جماعات كبيرة منهم في سواحل المغرب حفاة عراة، فكان الفقاي أحد المدافعين عن جماعة المسلمين المنهوبين حسبما ذكره في كتابه "ناصر الدين"، حيث قدّم في باريس رسالة الملك زيدان إلى ديوان الملك الفرنسي، ليبقى بعدها مقيما بفرنسا لفترة تقارب الثلاث سنوات، قضى أغلبها متنقلا بين شمال فرنسا وجنوبها الغربي، يدافع أمام قضاتها عن الموريسكيين المنهوبين الذين وكّلوه للدفاع عنهم، رغم أن ذلك لم يجد نفعا مثلما ذكر هو نفسه في كتابه[2]، ليعود بعدها إلى المغرب الأقصى ويقيم بقصبة سلا بعد أن تعرض السلطان الوليد بن زيدان للاغتيال، وبعد فترة توجه إلى الحجاز ثم مصر فتونس التي انتهى به المطاف

[1] رزوق، **أضواء على موقف...**، المرجع السابق، ص 86.

[2] الحجري، المصدر السابق ، ص 45.

فيها، وقد استحسن الفقاي سيرة حاكم تونس آنذاك وهو الأسطا مراد وكتب عنه مادحا إياه[1].

تبرز أسماء أندلسية أخرى كان لها حضور فاعل في دعم الحكم المحلي وإدارة دواليب السلطة بالمغرب الأقصى، من بينها الزعيم أحمد بن عيسى النقسيس الذي اعتبر أحد أهم الشخصيات الأندلسية في مدينة تطوان خلال مطلع القرن السابع عشر، حيث نجح في تنظيم شؤون الجالية الأندلسية وتوحيدها تحت قيادة قوية ساهمت في استقرار المدينة وتعزيز موقعها السياسي والاقتصادي ضمن المجال المغربي، وبعد وفاته سنة 1621م، واصل الأندلسيون أداء أدوارهم في خدمة الدولة من خلال شخصيات مثل القاسمي دي كارديناس (قرضناس)، الذي اشتهر بإتقانه اللغتين العربية والإسبانية، وتولّى مهام عدلية وإدارية مكّنته من تسهيل التواصل بين السلطات المغربية والجالية الأندلسية، مما عزّز اندماج هذه الفئة في الهياكل الرسمية للمجتمع المغربي، كما امتد هذا الدور في القرون اللاحقة إلى شخصيات ذات أصول موريسكية كـالأدميرال عبد القادر بيريث في القرن الثامن عشر، الذي اضطلع بمهام سياسية ودبلوماسية بارزة مثّلت المغرب في علاقاته الخارجية، وهو ما يؤكد استمرار تأثير العنصر الأندلسي في الفعل السياسي والإداري المغربي على المدى الطويل[2].

أمّا تونس، فالتأثير السياسي للأندلسيين بها وإسهاماتهم تظهر جليا منذ عهد الدولة الحفصية، حيث اعتمدت هذه الأخيرة على المهاجرين الأندلسيين في المجال السياسي وشجعتهم على تولي المناصب والوظائف الإدارية، سواء في مركز عاصمتهم، أو في المناطق الخاضعة والتابعة لهم، فالحفصيون حاولوا قدر الإمكان الاستفادة من الأندلسيين وخبراتهم الإدارية، خاصة وأن اللاجئين الأوائل كانوا من

---

[1] عبد الوهاب بنمنصور، **أحمد بن قاسم الفقاي الحجري آخر موريسكي يؤلف بالعربية ويدافع جهرة عن الإسلام**، مجلة الأكاديمية، ع12، المغرب، 1995م ، ص 27.

[2] دي إيبالثا، المرجع السابق، ص 200.

العائلات الغنية المتمدنة، التي تمتلك باعا وخبرة في شؤون الإدارة والتسيير، وظهر هذا من خلال تقريبهم إليها ومنح بعضهم مناصب هامة في الإدارة والقضاء والتعليم وغيرها، ومن أشهر العائلات الأندلسية التي قربتها السلطة الحفصية إليها عائلة ابن خلدون وابن عصفور وبني سعيد وغيرهم، وقد استقر عناصر هذه الفئة بمدينة تونس في أحياء خاصة بهم كحومة الأندلس قرب الحلفاوين وزقاق الأندلس في المدينة[1].

استمر الحضور السياسي الأندلسي في تونس خلال العهد العثماني، خاصة خلال عهد عثمان داي (1600-1610م)، وهذا بعد أن مُنحوا صلاحيات واسعة في إدارة شؤونهم الداخلية، فقد سمح لهم عثمان داي بتولي منصب القضاء في جميع المدن والقرى التي قاموا بتأسيسها، مثل تستور وطبربة وماطر وسليمان وغيرها، وهو ما مكّنهم من الإشراف المباشر على تسيير شؤونهم القانونية والإدارية، وأتاح لهم لعب دور سياسي فعّال في تنظيم الحياة المحلية وضمان الاستقرار في المناطق التي حلوّا بها، غير أن هذا الامتياز تقلص تدريجيًا مع مرور الزمن، خاصة خلال القرن التاسع عشر، حين خضع الأندلسيون للنظام القضائي والإداري العام للدولة الحسينية، فتراجع نفوذهم السياسي المباشر، بعد أن كانوا يمسكون بزمام الحكم في بدايات استقرارهم[2].

تولىّ الأندلسيون من جانب آخر مناصب ووظائف إدارية هامة، أبرزها وظيفة "الكاتب"، وهو الموظف الإداري الذي يعهد إليه بإنشاء الكتب والرسائل الرسمية، وكان يُلجأ إليهم أحيانا من قبل السلطان نفسه للاستشارة، ويقسم موظفو هذا المنصب إلى نوعين، كتبة الإنشاء ويختصون بالأمور المدنية، وكتبة الجيش ويختصون بالأمور العسكرية، ولا شك أن براعة المهاجرين الأندلسيين وإتقانهم

---

[1] أحمد الحمروني، **الهجرات الأندلسية إلى البلاد التونسية**، ميدياكوم، ط1، تونس، 2009م، ص ص33، 34.

[2] محي الدين بن علي، **بلدة سليمان بلدة أندلسية في القرن التاسع عشر، بحوث عن الأندلسيين في تونس**، جمع: سليمان مصطفى زبيس، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م، ص85.

للكتابة جعل السلاطين يستنجدون بخدماتهم، كما تولوا منصب "الحجابة"، والحاجب أحد موظفي القصر ومهمته حجب السلطان عن رعاياه، فيعمل كآذن على الباب، وينظم الدخول إليه ويعمل كوسيط بين السلطان ورعاياه، وتعيين شخص ما في هذا المنصب لا يكون إلا لمن يثق فيهم الحاكم ويأتمنهم على حياته وأسراره، وقد عمل بهذه الوظيفة عدد من المهاجرين الأندلسيين في مختلف مراحل الدولة الحفصية ومن بعدها السلطة العثمانية، يضاف إلى ذلك عدد من الوظائف العليا على غرار "القضاء"[1]و"الوزارة"، فقد تولى الأندلسي محمود خزندار هذا المنصب، حيث كان وزيرا أولا مكلفا بالمالية لدى الباي حسين بن علي في مطلع من القرن الثامن عشر[2].

من بين الأندلسيين الذين برزوا في المجال السياسي والإداري في تونس نجد "مصطفى كرضناش" الذي تولى الإشراف على شؤون الجالية الأندلسية ابتداءً من سنة 1622م، وكان بمثابة ممثل رسمي لها أمام السلطة الحاكمة. ساعدته مكانته وثروته في أن يصبح شخصية نافذة في البلاط التونسي، خاصة في عهد يوسف داي الذي اعتمد عليه كوسيط بين الدولة والمهاجرين الأندلسيين لما كان يتمتع به من حنكة وحسن تدبير، مارس كرضناش تجارة العبيد إلى حدود سنة 1653م، إلى جانب أنشطة تجارية أخرى، وهو ما زاد من نفوذه المالي والسياسي، وقد أسهم في تسوية النزاع الذي نشب بين تونس والجزائر سنة 1622، وقد تحدث ابن أبي دينار عنه وعن دوره في هذا الصلح باعتباره أحد مشايخ الأندلس حيث قال: "وفي سنة سبع وثلاثين كانت الواقعة العظمى بين عسكر الجزائر وعسكر تونس ومات فيها خلق كثير وكانت في شهر رمضان... ومشت جماعة من مشيخة البلاد مثل ... والشيخ مصطفى شيخ الأندلس وغيرهم وتم الصلح بين الفريقين"[3]، وفي هذا تأكيد على

---

[1] علي عبد الله حارث، **هجرة سكان الأندلس إلى بلاد المغرب وتأثيرهم في الجوانب السياسية والفكرية والمعمارية خلال (القرن7-9ه/ 13-15م)**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، م27، ع5، 2019م، ص ص 3، 4.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 51.

[3] ابن أبي دينار، المصدر السابق، ص 196.

دوره الدبلوماسي البارز في تلك الفترة، غير أنه اضطر إلى مغادرة تونس نحو الجزائر سنة 1654 خوفاً على نفسه بعد خلافه مع حمودة باشا المرادي، وبذلك فإنه يمثل نموذجاً واضحاً للأندلسيين الذين تمكنوا من الاندماج في دواليب الدولة الحسينية والمرادية، وأسهموا في تثبيت نفوذ الجالية الأندلسية داخل الحياة السياسية والإدارية للبلاد التونسية[1].

يسلّط القسّ الإسباني فرانسيسكو خميناث، الذي أقام بتونس في الفترة الممتدة ما بين 1720-1735م الضوء على شخصية محمود خزندار الذي سبق ذكره، وهو وزير أندلسي الأصل لعب دوراً محورياً في توجيه سياسة البلاد خلال عهد حسين باي، حيث كان يتمتع بحنكة كبيرة في إدارة شؤون الدولة، حتى أنّ الباي لم يكن يحكم إلا بتوجيهاته ولا يتخذ أي قرار دون رأيه، وقد كانت له مكانة مالية واجتماعية كبيرة، إذ امتلك ثروة واسعة وعبيداً كثيرين، وبنى مدرسة وزاوية بجانب داره، وأوقف عليهما عدة أحباس، ليتقلص ويتراجع دور عائلته ونفوذها تدريجيا بعد وفاته، لكنّ الأندلسيين واصلوا الظهور في مواقع السلطة من خلال شخصيات أخرى مثل الشريف القسطلي الذي خلف محمود خزندار من حيث التأثير السياسي على الحكام، كما قام المراديون والحسينيون من بعده بتعيين أندلسيين في مناصب حساسة مثل وزارة المالية أو الكتابة العامة، لما عرف عنهم من انضباط ودقة وذكاء إداري[2].

على العكس من ذلك، يبرز الأستاذ والمؤرخ محمد الطالبي جانبا آخر من التأثير الأندلسي على الحياة السياسية في تونس، حيث يرى دورهم كان سلبيا منذ عهد الحفصيين، فهم لم يرتقوا حسبه إلى مصاف رجال الدولة بأتم معنى الكلمة،

---

[1] ج. د. لاثام، **مصطفى كرضناش-مساهمة الأندلسيين في المجتمع التونسي في القرن السابع عشر**، بحوث عن الأندلسيين بتونس، جمع: مصطفى زبيس، المعهد القومي للآثار والفنون، د.ط، تونس، 1983م، ص82.

[2] ميكال دي إيبالثا، **وثائق جديدة حول الأندلسيين بتونس في أوائل القرن الثامن عشر**، بحوث عن الأندلسيين بتونس، جمع: مصطفى زبيس، المعهد القومي للآثار والفنون، د.ط، تونس، 1983م، ص ص67، 68/

والمصادر تبرز عدم تحليهم بالمسؤولية تجاه الأمة والدولة، ومفهوم الإخلاص لديهم مفقود إلا إذا كان متعلقا بالعائلة أو الأشخاص، كما يبرز كثرة الاختلاسات التي ميزتهم، وإيداعهم دفائن الذهب في باطن الأرض احتياطا للطوارئ، ومردّ هذا إحساسهم القوي بانعدام الأمن الذي تولدت عنه عقليتهم الانتهازية قصيرة الرؤية، والتي كانت موجودة سابقا بالأندلس نفسها، هذا ما جعل الأندلسيين يساهمون في أزمة البلاد التونسية التي استقبلتهم واستخدمتهم مقابل التقدم الحضاري الذي بدأت ملامحه تظهر في أوروبا، حيث يقول في هذا الصدد: " لقد قدم الأندلسيون لاجئين بعدما أضاعوا بلادهم وخرجوا منكوبين من وطنهم، ولقد شاهدوا كيف انتصر المسيحيون عليهم بفضل سياسة واعية متواصلة حافزها ومحورها استرجاع الوطن السليب، كل هذا من شأنه أن يوقظ فيهم ضمائر ويدعوهم إلى التكفير وحفز الهمم والإعراض عن الخسائس والسفاسف، ويجعل منهم حزب يقظة وإصلاح -بل لما لا؟ حزب إعداد العدة لاستعادة ما اغتصب منهم بالقوة، ونحن لا يسعنا إلا أن نسجل أنه لم يكن شيء من هذا، كان فقدان الوعي كاملا، وكلما فكرت فيه نخبة القوم وأصحاب الأقلام منهم هو أن يعوضوا ثديا بثدي-وإن كان أقل نعومة-وأن يحتلبوا من بلاطي تونس وبجابة ما تعودوا احتلابه من بلاطات الأندلس احتلابا قضى على الحسناء. لقد حمل الأندلسيون في حقائبهم المرض الذي منه ماتت الأندلس فزادوا إفريقية -على المستوى السياسي- مرضا على مرضها. كان ذلك في الوقت الذي عرفت فيه أوروبا انفجارا ديمغرافيا عظيما، ومدّا اقتصاديا عارما، وانطلاقة نهضة عمت جميع الميادين... وأقل ما يمكن أن يقال في شأن الجالية الأندلسية في هذا الصدد هو أنها لم تكن عاملا إيجابيا..."[1]، وبذلك كشف الطالبي من خلال مقاله عن الدور السلبي للأندلسيين في الحياة السياسية، فقد استغلوا حسبه المناصب التي منحت لهم والثقة التي وضعها الحكام في شخصهم لينقلوا عدوى الفساد والانحطاط والتشتت الموجودة بالأندلس إلى البلاد التونسية، ولم يستفيدوا بذلك من الدرس الذي أجبروا على تلقيه من طرف الإسبان.

[1] الطالبي، المرجع السابق، ص46 وما بعدها.

ثانيا: العلاقة مع السلطات المركزية المتعاقبة.

أفرز الوجود الأندلسي في بلاد المغرب العربي واقعا سياسيا جديدا فرضته التحولات السياسية التي عرفتها البلاد المغاربية بعد سقوط الأندلس، وبرزت فئة الأندلسيين كعنصر فعال في الحياة السياسية بالمنطقة، وقد اتسمت علاقة هذا العنصر بالسلطات المركزية المتعاقبة على تونس أو المغرب بالتقلب والتنوع عبر الزمن حسب الظروف والمعطيات، فقد تعاقبت على حكم المغرب وتونس خلال هذه الفترة دول مختلفة، من الوطاسيين ثم السعديين والعلويين بالمغرب الأقصى، إلى الحفصيين والعثمانيين في تونس، وتباين موقف هذه السلطات من العنصر الأندلسي بحسب الظروف الداخلية والتحديات الخارجية، فاتسمت العلاقة بالهدوء والتعاون أحيانا، خاصة عندما يساعد الأندلسيون السلطة الحاكمة ويعينونها على تحقيق أهدافها وتوسيع نفوذها والتصدي لأعدائها، بينما اتسمت في فترات أخرى بالتوتر والصدام، نتيجة نزاعات سياسية أو أطماع سلطوية وخشية الحكام من نفوذهم المتزايد، وهكذا ظلت العلاقة بين الأندلسيين والسلطات المركزية مركبة، تجمع بين الاندماج والتميز والولاء أحيانا، وبين التمرد وحياكة المؤامرات في أحيان أخرى.

1- العلاقات الأندلسية الوطاسية:

تبرُزُ أولى التأثيرات الأندلسية في المجال السياسي خلال فترة الدراسة من خلال ما شهدته مدينة مليلية قبيل احتلالها، حيث وجّه الإسبان أنظارهم إليها ورغبوا في احتلالها لما لها من أهمية إستراتيجية للإسبان. كانت المدينة خلالها تضم أعدادا معتبرة من الأندلسيين، بعضهم يشارك في تسيير المدينة، وكانت جماعة منهم ترغب في العودة إلى الأندلس، ولكن الإسبان لم يسهلوا لهم سبل العودة، فما كان من هذه الجماعة إلاّ أن تحاول ربح ودّ الإسبان وكسب رضاهم من خلال تسهيل عملية احتلال المدينة، فتم تدبير غزو المدينة بين الإسبان والأندلسيين المتواطئين معهم، وحدث تمرد على الحاكم الوطاسي في بداية 1494م، وقد تفطن المغاربة لهذه المؤامرة وتم إبعاد الأندلسيين عن تسيير المدينة وطلبت المساعدة من السلطان

محمد الشيخ الوطاسي[1]، ولكن الدعم كان ضعيفا، والإسبان كانوا على أعتاب المدينة، فما كان من السكان إلا الهرب وإخلاء المدينة، ولكن هذه الخيانة تعتبر حالة شاذة، فالكثير من الأندلسيين بالمقابل كانوا يعتبرون الجهاد ضد الإسبان واجبا، والمساهمة في الدفاع عن المدن المغاربية المتعرضة للغزو الإيبيري أمرا مفروغا منه[2].

تزامن تزايد الهجرات الأندلسية إلى المغرب الأقصى مع دخول البلاد في دوامة من الصراعات الداخلية والخارجية، أبرزها الغزو الإسباني والبرتغالي للمدن الساحلية، والصراع الوطاسي السعدي على السلطة، فكان للأندلسيين دور بارز في هذه الأحداث، ذلك أنهم استُعمِلوا في العديد من المرات كأداة هامة من طرف السلطة في مواجهة الغزو الإيبيري، كما لعبوا دورا هاما في الصراع على السلطة، فقد قرّبتهم السلطة الوطاسية إليها في بعض الفترات بغرض محاربة السعديين والتصدي لأطماعهم في الوصول إلى الحكم، وقرّبهم بعض السلاطين السعديين منهم طمعا في مساعدتهم ضد أعدائهم[3].

يروي المؤرخ مارمول كاربخال في كتابه "إفريقيا" عن الصراع الوطاسي السعدي ودور الأندلسيين فيه، حيث أبرز أن أمير غرناطة المخلوع أبو عبد الله كان أحد الداعمين للعرش الوطاسي، بل أنه كان يقاتل دفاعا عنه ضد السعديين ومات أثناء ذلك، حيث حدثت معركة بين محمد الشيخ السعدي وأخوه أحمد الأعرج، ضد أبي العباس أحمد الوطاسي الذي خشي على عرشه من السقوط بسبب تزايد نفوذ السعديين، وبعد مد وجزر بين الطرفين وقعت معركة بجانب وادي العبيد، وقد قسّم السلطان الوطاسي جيشه إلى ثلاثة فيالق، أحدها تحت قيادة السلطان الوطاسي مباشرة، أما الفيلقان المتبقيان فكان القادة الأندلسيون يلعبون دورا قياديا فيهما،

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم ...**، المرجع السابق، ص 185.

[2] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 266.

[3] رزوق، نفسه، ص 186.

ففيلق الرماة كان تحت قيادة ابن السلطان الوطاسي بمساعدة الأمير الغرناطي المخلوع أبو عبد الله، وكان مصحوبا بالأندلسيين الذين هاجروا معه بعد طردهم من غرناطة، أما الآخر فكان بقيادة مولاي إدريس صهر السلطان، ويساعده في القيادة علي العطار الأندلسي، الذي سنتكلم عن بعض أدواره لاحقا، وقد قتل خلال المعركة الأمير أبو عبد الله، و تحدث كاربخال عن الواقعة وعن تضحية الأمير أبو عبد الله بنفسه في سبيل حماية العرش الوطاسي حيث قال: "... وقتل أبو عبد الله وهو يدافع عن عرش أجنبي بعدما تخلى عن التضحية بحياته دفاعا عن مملكته..."،لتكون هذه الهزيمة بمثابة بداية انهيار الحكم الوطاسي وسقوط دولتهم بالمغرب الأقصى وكان ذلك سنة943هـ/ 1536م[1].

2-علاقة الأندلسيين بالسلطة السعدية :

من خلال دراسة التأثيرات السياسية الأندلسية خلال العهد السعدي، يبرز أن تأثيرهم كان كبيرا وحاسما، سواء بالسلب أو الإيجاب، كما يبرز أن علاقتهم مع الحكام لم تكن ثابتة على الإطلاق، فكانت تتراوح بين الولاء والعداء حسب ما تقتضيه الظروف والحاجة، ففي بعض الفترات، ورغبة في الوصول إلى العرش أو الحفاظ عليه أو الاستفادة من القدرات الأندلسية في مجال الأسلحة والقتال لتحرير الثغور المغربية المحتلة، اتسمت العلاقة بالود والتعاون والتحالف، خاصة إذا ما أبدى السلاطين نيتهم في مساعدة الأندلسيين المعرّضين لشتى أنواع الظلم والاضطهاد بإسبانيا، بينما كانت المؤامرات الأندلسية والنوايا الانفصالية سببا للصراع وعاملا أدى إلى تدهور العلاقة بين الطرفين في فترات أخرى.

يبرز التحالف والتعاون بين الأندلسيين وحكام الدولة السعدية في فترات مبكرة من التواجد السعدي بالمغرب، حيث ربط بعض السلاطين السعديين اتصالات مع موريسكيي إسبانيا رغبة في مساعدتهم على صد العدوان الإيبيري، لكن

[1] كاربخال، المصدر السابق، ص ص 458، 459.

الظروف آنذاك لم تسمح بتقديم دعم حقيقي من شأنه أن يساهم في استعادة الفردوس المفقود، ولكن انتصارات المغاربة على الإيبيريين في بعض الثغور المحتلة جعل الأندلسيين يستبشرون خيرا، خاصة في عهد محمد الشيخ السعدي، وطمعوا في أن يكون الخلاص الأندلسي بمساعدة من المغاربة، لكن خوف المغاربة من الأطماع العثمانية، شغلهم عن ذلك وأحبط كل النوايا وعطّلها[1].

يروي صاحب "تاريخ الدولة السعدية" أن تأثير الأندلسيين على دواليب السلطة كان بارزا خلال العهد السعدي، وكان لهم دور في وصول أطراف إلى الحكم على حساب أطراف أخرى، ومثال ذلك أن أحد علماء الأندلس المهاجرين كان مقربا من عبد الله الغالب ابن محمد الشيخ، وقد كان أميرا على فاس حينها، فنصحه أن يستحوذ على السلطة ويعدّ نفسه لها، وهذا لما أحس بقرب وفاة أبيه، ففعل المولى عبد الله الغالب ما يلزم لكي يهيأ الأجواء، وبمجرد وفاة أبيه محمد الشيخ كان المولى عبد الله متحكما في زمام الأمور ونصّب نفسه سلطانا على المغرب وبايعته مختلف المناطق[2].

وصول الغالب إلى السلطة تزامن مع تزايد التوافد الأندلسي على البلاد، فحاول استيعابهم والاستفادة من خبراتهم وقدراتهم، وجاءته فكرة تنظيمهم وإحصائهم وجرد أسمائهم حتى يتمكن من إدخالهم في خدمته، ووجد في القائد الغرناطي سعيد بن فرج الدغالي أحسن معين، فكلفه بتولي هذه المهمة، وقد أراد من خلال ذلك أن يستفيد من الجالية الأندلسية عسكريا ويخلق التوازن داخل الجيش بين الطائفة الأندلسية وبقية العناصر المكونة للجيش، ويقدر عددها بحوالي ثلاثين ألف جندي، كما فكّر في استخدامهم في قمع الثورات التي يمكن أن تحدث في

---

[1] محمد رزوق، **أضواء على موقف المغرب تجاه الأندلسيين في العهد السعدي الأول**، مجلة الأكاديمية، ع15، المغرب، 1998م، ص ص79،80.

[2] مؤرخ مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تح: عبد الرحيم بنحادة، دار تينمل للطباعة والنشر، ط1، مراكش، المغرب، 1994م، ص ص34،35.

جبهته الداخلية، ولترضيتهم أعطاهم أراضي برياض الزيتون[1]، لكن العلاقة بين الغالب وجموع الأندلسيين بدأت في التدهور نتيجة هذه الخطوة، حيث رفضوا فكرة تجميعهم وتجنيدهم طوعا أو كرها[2]، واعتبر أعيان الأندلس ذلك استرقاقا واستعبادا لجاليتهم ولم يقبلوا به[3]، ليزيد حقد الأندلسيين على الغالب بعد أن صادق الإسبان وعقد مجموعة من الاتفاقيات معهم، حتى أنه باع حجر بادس لهم خشية الخطر التركي المهدد له من الحدود الشرقية، وهو ما رفضه الأندلسيون واعتبروه خيانة لهم ولقضيتهم، وبدأوا يكيدون للغالب ويعملون على إسقاطه ودعم منافسيه[4].

تفاقمت الفجوة أكثر بين الغالب والجالية الأندلسية إثر موقفه السلبي من نداءات الاستغاثة خلال ثورة غرناطة الكبرى التي اشتعل فتيلها بقيادة محمد بن أمية عام 1568م، حيث اعتُبر هذا التقاعس عن النجدة خذلاناً عَمّق من حدة التوتر بين الطرفين، رغم أن بعض المصادر تشير إلى أن الغالب هو من أشار إلى مسلمي الأندلس بتفجير الثورة، ووعدهم بالنصر، لكنه تخاذل بعد ذلك عن دعمهم بسبب تقاربه مع الإسبان للوقوف في وجه العثمانيين، هذا ما جعل الجالية الأندلسية تضمر الحقد لهذا السلطان وتتربص به لإسقاطه عن عرشه والتخلص منه[5]، ويقول صاحب تاريخ الدولة السعدية عن هذه القضية ما يلي: "فأمرهم غشّا منه أن يقوموا على النصارى ليثق بهم بفعلهم، فلمّا قاموا تراخى عمّا وعدهم به وكذب عليهم غشّا لهم ولدين الله تعالى ومصلحة لملكه الزائل وكانت بينه وبين النصارى مكاتبات، وأنه

---

[1] عبد الهادي التازي، **نهاية الموريسك سعيد الدغالي: حسب مخطوطة لم تنشر لابن العياشي، وزير السلطان المولى إسماعيل تـ1139-1726**، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، م 32، إسبانيا، 2000م، ص53.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 196، 197.

[3] نفسه، ص ص 166، 167.

[4] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، المصدر السابق، ص 41.

[5] رزوق، **أضواء على موقف ...**، المرجع السابق، ص ص 81، 82.

استشار معهم أن يُخرجوا أهل الأندلس إلى ناحية المغرب ويعمروا السواحل في فاس ومراكش ويكوّن منهم جيش عظيم..."[1].

يضاف إلى عوامل حقد الأندلسيين على الغالب قتله للشيخ محمد الأندلسي، أسس هذا الأخير حركة فكرية التف حولها جمع كبير من الأندلسيين، لتتحول هذه الحركة بمرور الوقت إلى حركة سياسية زاد أتباعها وساهمت بأفكارها في زيادة التعصب والفرقة، مما أدى إلى سفك الدماء ووقوع الشقاق بين أفراد المجتمع، ووصل الأمر بأتباعها إلى قتل مبعوث السلطان لما جاء إلى مراكش وحاول القبض على زعيمهم محمد الأندلسي، هذا ما جعل المولى الغالب يخطط لقتل محمد الأندلسي وهو ما حدث فعلا[2]، ويؤكد ابن القاضي أن قتل المولى محمد ابن عبد الله للشيخ محمد الأندلسي لا يعود لضلال منهجه أو بدعته، وإنما بسبب كونه رئيس الأندلس الذين كانوا يكيدون له[3]، هذه الواقعة زادت من دون شك في تدهور العلاقة بين الطائفة الأندلسية وبين المولى الغالب، فراحت تكيد له وتدعم منافسيه على عرش السلطة.

تجسّدت معالم القطيعة بين الأندلسيين والمولى الغالب في جنوحهم نحو مساندة المولى عبد الملك المعتصم؛ حيث انخرطوا في اتصالات سرية لدعم طموحه السياسي، وشاركوا في التنسيق معه منذ فترة إقامته بالجزائر لتمكينه من سدة الحكم[4]، تجسد هذا التآمر عند مواجهة المولى محمد المتوكل ابن المولى الغالب للمولى عبد الملك المعتصم، حيث أن عددا كبيرا من الأندلسيين كانوا ضمن جيش

---

[1] فهد بن محمد السويكت، **نكبة قادة الأندلس في عهد المنصور السعدي**، مجلة الجمعية التاريخية السعودية، ع18، السنة9، السعودية، جويلية 2008م، ص 70.

[2] محمد ابن عسكر، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تح: محمد حجي، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، ط2، الرباط، 1977م، ص109.

[3] أحمد ابن القاضي، **درة الحجال في أسماء الرجال**، ج2، مطبعة الحضارة العربية، د.ط، القاهرة، 1974م، ص35.

[4] رزوق، **أضواء على موقف ...**، المرجع السابق، ص ص 81، 82.

المتوكل وتحت لواء ما يسمى بجيش الأندلس، وقد قدّر عددهم حسب ما ورد عند صاحب تاريخ الدولة السعدية بـألف وثمانمائة رجل، ولكنهم كانوا كارهين له بسبب خيانة أبيه المولى عبد الله لهم، وكان رؤساء هذا الجيش من الأندلسيين في تواصل مع المولى عبد الملك الملقب بالمعتصم، ولما سنحت الفرصة وتواجه الطرفان انقلب عسكر الأندلس وقاتلوا إلى جانب المولى عبد الملك حتى تحقق له النصر وكانوا من أسباب هذا الانتصار، لتتم بعدها مبايعة عبد الملك من طرف أهل فاس، بينما هرب المولى محمد إلى الجنوب[1].

بمجرد جلوس المعتصم على عرش السلطة أعلنت الجالية الأندلسية مبايعتها له، وقد أورد صاحب تاريخ الدولة السعدية عن ذلك ما يلي: "نحن بايعناك فأمرنا نفعل"، لكن المعتصم كان شديد الحذر منهم نظرا لتقاربهم مع الأتراك في الجزائر، ولتقلباتهم وماضيهم مع عبد الله الغالب وابنه المعتصم[2]، إلا أنَّ توليه العرش لم يُحدث قطيعة مع السياسة السابقة تجاه الأندلسيين؛ فقد ظلَّ حريصاً على استثمار كفاءاتهم الميدانية، واضعاً رصيدهم العسكري في طليعة مرتكزات دولته[3]، وفي طليعة الخطوات التي باشرها، شرع المولى عبد الملك في بناء منظومة عسكرية قوية، مثّل الأندلسيون فيها ركناً أساسياً؛ حيث أوعز ببناء السفن في كل من العرائش وسلا، وهما الحاضرتان اللتان احتضنتا جالية أندلسية وافرة. وبفضل خبرتهم البحرية، اتخذ الأندلسيون من هاتين القاعدتين منطلقاً للإغارة على سفن النصارى، مسببين لهم ضيقاً شديداً؛ وهو ما تُزكيه رواية صاحب "تاريخ الدولة السعدية" الذي أكد ازدهار الغنائم وانتعاش خزينة الدولة بفضل تلك العمليات، ولم يتوقف هذا الحضور عند الجبهة البحرية، بل امتد ليتجسد بوضوح في المواجهات الميدانية ضد المولى المتوكل؛ حيث انخرطت الكتائب الأندلسية -كعادتها-

---

[1] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، المصدر السابق ، ص 47.

[2] أبي فارس عبد العزيز الفشتالي، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، تح: عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، المغرب، 1997م ، ص 42.

[3] رزوق، **أضواء على موقف...**، المرجع السابق، ص 83.

بفاعلية ضمن جيش المولى أحمد المنصور الذي كان يقاتل في صف أخيه المعتصم، مساهمةً في تعقب المولى محمد الذي انتهت جولته بالهزيمة والفرار نحو أطراف السوس[1].

استمرّ الصراع بين الطرفين إلى أن هرب المولى محمد إلى النصارى وبدأ في التخطيط رفقتهم للقضاء على المولى عبد الملك وأخيه أحمد، خاصة لما علم النصارى أن عبد الملك يمتلك من الخبرة والحنكة ما قد يمكنه من بناء دولة قوية تهدد وجودهم ومصالحهم، عكس ما كان عليه الأمر في فترة حكم عبد الله الغالب أو محمد المتوكل، كما أن التفاف جالية الأندلس حول عبد الملك قد يكون له دور في توجيه سياسته الخارجية، فخشي النصارى أن يوجّهوه إلى استعادة الأندلس إذا ما توفرت له الأجواء، ليبدؤوا في التحضير لهجوم كبير يسقطون فيه المولى عبد الملك من العرش ويعيدون المولى محمد الذي اتفق معهم على منحهم السواحل المغربية مقابل أن يأخذ هو ما تبقى من البلاد[2].

تصدّرت المشهد خلال هذه المرحلة مجموعة من الوجوه الأندلسية التي اضطلعت بأدوارٍ سياسية وعسكرية محورية، وكان لإسهاماتها أثرٌ بالغ في توجيه مسار الأحداث ومواكبة التحولات الجوهرية التي شهدها المغرب الأقصى؛ ومن أبرز هذه الشخصيات:

- **محمد زرقون الكاهية:** هو أحد المهاجرين الأندلسيين الذين انتقلوا إلى المغرب الأقصى بعد سقوط غرناطة، انضم إلى جيش النار في عهد المولى عبد الله الغالب، لينتقل بعدها إلى الجزائر ويميل إلى جانب الأتراك في صراعهم مع المولى عبد الله، وهناك بالجزائر التقى بالمولى عبد الملك المعتصم وصاحبَه

[1] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، المرجع السابق، ص ص 53، 54.

[2] نفسه، ص 58.

ونصره، فكان رد المعتصم أن رفع من مكانته لمّا صارت إليه الخلافة بجعله أحد قادة عساكر النار[1].

- **أبو الفضل الغري:** أحد المهاجرين الأندلسيين الذين استقروا بالجزائر وتقرّبوا من أمرائها، وهناك التقى بالمولى عبد الملك الذي كان لاجئا عند الأتراك بسبب صراعه مع أخيه عبد الله الغالب، فتقرب منه وكان واسطة بينه وبين الأندلسيين المقيمين بالمغرب الأقصى، ينقل له الأخبار ويهيّئ له الأوضاع، انتقل بعدها إلى مراكش في صورة تاجر، لكنّه في الحقيقة كان يربط الاتصالات بكبار القوم ويوصل رسائل المولى عبد الملك لهم، ومنها انتقل إلى فاس التي كانت تحت حكم الأمير محمد المتوكل، فتقرب منه وخدمه حتى قربه إليه، ليجعله على رأس جيش النار، فاستغل المنصب الذي وكّل إليه لكي يخدم المولى عبد الملك ويمهد الطريق له للوصول إلى السلطة[2].
- **سعيد ابن فرج الدغالي:** لعب دورا كبيرا في الصراع بين المولى عبد الملك وأخيه عبد الله المتوكل، وقد كان الدغالي قائدا على الطائفة الأندلسية المستقرة بمراكش بعد أن منحت أراضي في رياض الزيتون، وبمجرد أن نزل عبد الملك بالمغرب قادما من الجزائر حتى أعلنت هذه الطائفة مبايعتها له، وكانت البداية بعسكر أهل الأندلس، ولما وقعت المعركة بين الطرفين (معركة الركن بفاس سنة 1576م) انقلب الدغالي رفقة قواته المكونة من 1800 من الرماة على المولى عبد الله، وانضم إلى قوات المولى عبد الملك، ليكون هذا الانقلاب أحد أسباب انتصار عبد الملك في المعركة[3]، فرّ بعدها محمد المتوكل إلى الجنوب باتجاه السوس، ليكلف المولى عبد الملك أخاه أحمد المنصور بمطاردته، ودعّمه بقوات أندلسية على رأسها سعيد بن فرج الدغالي قائد عسكر النار، وقد لعب هؤلاء دورا كبيرا في المواجهة، وكانوا أهم أسباب انتصار المنصور، ويروي

---

[1] الفشتالي، المصدر السابق، ص 45.

[2] نفسه، ص ص 46، 47.

[3] نفسه، ص ص41، 42.

الفشتالي عن ذلك وعن دور عسكر النار الأندلسيين قائلا: "وأحصيت القتلى في الملحمة وكانوا أربعة آلاف، ويقال قتل رجلان من جيش النار وحدهما تسعين شخصا من الخوارج، فكانت هزيمة لم يسمع بأعظم منها ولا أشنع من خطبها"[1] .

لقد ألقت المواقف التاريخية للأندلسيين بظلالها على علاقتهم بالسلطة، مما جعل المولى المتوكل وأخاه أحمد المنصور أكثر حذراً في تعاملهما معهم، لاسيما في ظل تذبذب الولاءات التي طبعت مسيرتهم في تلك الحقب، ومن دلائل حذرهما ما يؤكده أبو القاسم الزياني في الترجمانة الكبرى حيث قال:"... وقد أنس المنصور منهم الغدر لكن لم يتهيأ لهم مع وجود المنصور وفراسته، لكنه لما أراد التوجه للجهاد خاف أن يقع منهم الغدر في غيبته فترك معهم جند الموالي وجند البربر وترك خاله الحاجب عبد الكريم بن يحيى عينا على الدغالي وابن أخيه محمد والكاهية محمد زرقون وأبا الفضل الغري لما اشتهر غدرهم مع الغالب ومع المتوكل، وترك في مقابلتهم أيضا عساكر الشراقة من بني عامر وبني تسنوس وسقونة والأحلاف، وكل هؤلاء من عساكر النار، وهذا حرزا من عسكر أهل الأندلس أن يميلوا إلى شيعة المتوكل ويفسد عليهم الجهاد"[2].

حافظ الأندلسيون في عهد المولى أحمد المنصور على مكانتهم المرموقة داخل بنية الدولة، حيث استمر تدفق الامتيازات السلطوية عليهم مشروطاً بمدى التزامهم بالولاء التام والكف عن التنسيق مع القوى الخارجية، لاسيما الأتراك في الجزائر. وبالمقابل، واجه المنصور أي بوادر للتآمر بحزمٍ صارم، مستنداً في ذلك إلى خبرته العميقة بنوايا قادتهم وتذبذب مواقفهم التاريخية، ويبرز هذا الحزم في إحباطه لمخطط تولية "داود بن عبد المؤمن" (ابن أخيه) الذي حظي بدعم أندلسي جزائري مشترك عقب معركة وادي المخازن. كما تجلت قبضة المنصور الحديدية في

---

[1] الفشتالي، المصدر السابق، ص33.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 209.

تعاطيه مع تحركات "سعيد بن فرج الدغالي" وابن أخيه، اللذين حاولا إذكاء نار الثورة مع بداية عهده؛ فبعد محاولات لاحتواء الدغالي ديبلوماسياً ومنعه من استكمال مخططاته، اضطر المنصور إلى الحسم العسكري حين أرسل نخبة من قادة "عساكر النار" المنتمين لعشائر الزواوة والشراقة "أمثال إبراهيم السفياني وأحمد الزواوي" لتنفيذ عملية تصفيته، ولم يكن اختيار المنصور لهذه العناصر (الزواوة والشراقة) لتنفيذ الاغتيال عفوياً، بل كان تكتيكاً سياسياً مدروساً يهدف من خلاله إلى إحداث قطيعة بين المكون الأندلسي وبقية الفصائل العسكرية، وضمان حالة من التوازن داخل الجيش، تَحُول دون انفراد أي قوة بقرار الدولة أو تهديد استقرار العرش[1].

يتحدث ابن العياشي أحد وزراء المولى إسماعيل العلوي بإسهاب عن هذه القضية، حيث يبرز أن سعيد الدغالي كان يشكل خطرا حقيقيا على السلطان أحمد المنصور من خلال حياكته لمؤامرة رفقة من كان معه من عساكر الأندلس، وهو ما حتم على المنصور إرسال من يقوم بتصفيته فيقضي بذلك على التمرد، حيث يقول العياشي في مخطوطته:" فاستكان عند ذلك جيش الأندلس، وذهب الدغالي وولد أخيه مثلا في الغابرين، واقتلعت جرثومة الشقاق واستقامت أحوال الجند من يومئذ، واستوت قدم السلطان مولاي أحمد في ملكه، وذلك سنة 986ه/ 1578م[2]، وقد صار بعدها الدغالي مضرب الأمثال في كلام الملحون إذا ما تعلق الأمر بالغدر والمكر والاحتيال[3]، فقد قال الشيخ عبد العزيز المغراوي الذي عاش أيام السلطان أحمد المنصور قصيدة جاء فيها:

كيف يتذوق عشق الزين وغد محتال عاش ما بين الغي وعلل كي"الدغلي"

نفس الأمر أشار له الشيخ محمد المصمودي الذي عايش فترة حكم المولى زيدان:

---

[1] الفشتالي، المصدر السابق، ص43.

[2] التازي، المرجع السابق، ص 59.

[3] نفسه، ص 56.

لحقد غلغال فالنفس اللي كلها دغل

والكلب اللي حارقه الغل يا راسي محال

"الدغلي" يستاهل الدخيل

أمّا في فترة حكم المولى إسماعيل فقد قال الشيخ أبو سعيد عثمان المنداسي قصيدة جاء في بعض أبياتها:

ما يفرق بين لاشكال أو شكلي من غير النحرير دهقاني ذا الطول

دعك من غدار في طبع الدغلي ما يسمع له غير من مثله مدغول[1]

يتّضح ممّا سبق أن اسم "الدغلي" أصبح يُتداول في المجتمع المغربي ويقترن بالغش والخداع والمكر، وهو ما يؤكد الأثر الكبير الذي تركته هذه الشخصية الأندلسية خلال محاولتها الخروج عن أحمد المنصور والكيد له، ونفس الأمر حدث مع بقية القادة الأندلسيين، فقد عملوا على إسقاط المنصور بأي طريقة، كسعي محمد زرقون الكاهية على تولية الأمير داود عبد المؤمن الطامح إلى السلطة مكان عمه أحمد المنصور، وكان الأمير داود يرتبط بعلاقات جيدة مع مختلف القادة الأندلسيين ومع حكام الجزائر، ففرض المنصور الإقامة الجبرية على الأمير داود، وعمل على قتل القادة الأندلسيين المتواطئين[2]، وهو ما يبرزه الفشتالي من خلال قوله:"... وأغراهم بالدخول في حزب إخوانهم وانغمس معهم بإشارته وحطب لنار تلك المغاضبة... ولم يرجع لأمير المؤمنين مرسله إلا وقد جمع كلمة الأجناد كافة على إفساد، فاضطربت الأحوال ومرج أمر الناس، وتحقق أمير المؤمنين حينئذ بذلك ما

[1] التازي، المرجع السابق، ص 57.

[2] رزوق، **أضواء على موقف...**، المرجع السابق ، ص ص 85، 86.

انطوى عليه محمد"الكاهية" من العداوة والبغضاء لسلطانه وجدّه في هدم بناء دولته، وسعيه في فساد ملكه، وتفريق أمر الجماعة..."[1].

أمّا أبو الفضل الغري، فيذكر الفشتالي أن طموحاته لم تكن أقل من سابقيه، حيث سعى إلى اعتلاء المناصب والغدر بالسلطان بالتنسيق مع الدغالي، وهو ما جعل المنصور يأمر بقتله رفقة القائدين السابقين في نفس اليوم من سبتمبر 1578م، ويقول الفشتالي في هذا الصدد:"صار يسمو بنفسه إلى العظائم التي ليس لها بأهل من تقليد الأعمال وولاية الثغور، يقود عساكر الأسنة وكان قد دخل أيضا الدغالي ظهيره في الخلاف ومساعده بغدر في شأن استيام الثورة التي جنح إليها واحتمل في أمرها بالسوس، ولما سطى أمير المومنين بالدغالي وعلم ما بينهما من الخلة واجتماع الكلمة على الشر حذر مغبة إمهاله وأكد ذلك ما كان من انقباضه عن مجلس الخليفة... وتقبض عليه يوم الفتك بالدغالي وأصحابه وجنب إلى مصرعه فألحقه بهم وقتل النفر الأربعة جميعا ليوم واحد في شهر رجب من عام ستة وثمانين"، وبذلك نجح المنصور في التخلص من قادة التمرد، وأصبحوا عبرة لمن تسوّل له نفسه التآمر ضد المنصور، حيث يقول الفشتالي:"... وأصبحت رؤوسهم معلقة في الشرفات... وسُرّ الناس قاطبة بقتلهم بما كانوا يضطقنون عليهم اعتياد الغدر دائما والجنوح إلى الفساد واعتدّوا قتلهم فتحا ثانيا لما عقبه من التمهيد واطمئنان الأحوال واقتلعت جرثومة الشقاق باقتلاع جذوعهم واستقامت أحوال الجند من يومئذ رهبة ورغبة واستوت قدم أمير المومنين في ملكه..."[2].

ختاماً، يمكن القول إن هذه الحقبة التاريخية اتسمت باضطرابات سياسية وتسارعٍ في وتيرة الأحداث، برز خلالها العنصر الأندلسي كلاعبٍ محوري في معادلة الصراع على السلطة؛ فبينما كان لهذه الجالية الفضل الأكبر في ترجيح كفة المولى عبد الملك المعتصم وتمكينه من العرش، استمر دورها الفاعل والمؤثر إبان

[1] الفشتالي، المصدر السابق، ص 46.

[2] نفسه، ص 47.

عهد أخيه أحمد المنصور، غير أن هذا النفوذ لم يكن بمنأى عن تقلبات السياسة وصدام المصالح؛ إذ آلت مسيرة بعض الزعامات الأندلسية إلى نهاية مأساوية، بعدما اصطدمت طموحاتهم بصرامة المنصور الذهبي الذي لم يتوانَ عن تصفية أي جيوب للتمرد أو محاولات للتنسيق مع القوى الخارجية، ليرسم بذلك حدود العلاقة بين الخبرة الأندلسية الوافدة ومركزية الدولة السعدية[1].

لم تنقطع تدخلات الأندلسيين في حلبة الصراع على السلطة حتى بعد وفاة أحمد المنصور؛ إذ تجلى دورهم بوضوح إبان نزاع أبنائه على العرش. وفي هذا السياق، يورد صاحب "تاريخ الدولة السعدية" أن السلطان زيدان اعتمد على قوةٍ أندلسية قوامها نحو خمسمائة فرد في مواجهته لأخيه المأمون؛ ولعل هذا الانحياز يعود إلى حالة العداء والخصومة التي طبعت علاقة الأندلسيين بالمأمون، مما دفعهم للالتفاف حول زيدان كحليف استراتيجي[2]، ويُعزى هذا العداء إلى إقدام المأمون على بيع مدينة العرائش للإسبان سنة 1610م مقابل مائتي ألف دوكا؛ وهي المدينة التي شكّل مرفؤها منطلقاً استراتيجياً لعمليات الجهاد البحري الموريسكي وملاذاً آمناً للكثير منهم، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل امتد ليتخذ طابع الخيانة المباشرة، حين عمد المأمون إلى كشف مخططات ثورية سرية كان يعتزم نحو ثمانية آلاف موريسكي تنفيذها من داخل الجيش الإسباني، وذلك بعد إفضاء أحد القادة الموريسكيين له بهذه النوايا؛ الأمر الذي عمّق هوة الخلاف وجعل من عداء الأندلسيين للمأمون خياراً وجودياً[3].

ومن جانب آخر، اتخذ المولى زيدان من القوة الأندلسية ركيزة أساسية في صراعه ضد الحركة السملالية، تلك القوى الناشئة التي سعت لتأسيس كيان سياسي بصبغة دينية انطلاقاً من بلاد السوس، وقد استغل زعيمهم، أبو حسون

---

[1] السويكت، المرجع السابق، ص79.

[2] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، المصدر السابق، ص85-89

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم ...**، المرجع السابق، ص 143.

السملالي، حالة التشرذم والنزاع بين الإخوة السعديين لبسط نفوذه وتوسيع نطاق حركته، مما دفع زيدان إلى توجيه الجيش الأندلسي نحو منطقة درعة لاستئصال هذا الخطر، بيد أن هذه الحملة باءت بالفشل؛ ليس بسبب ضعفٍ عسكري، وإنما جراء التراخي التنظيمي والعجز عن سداد مستحقات الجند ورواتبهم، الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة الفرار والانسحاب من ميدان المواجهة، مخلفين وراءهم فراغاً استغله السملاليون لتعزيز شوكتهم[1].

3- العلاقات الأندلسية الحفصية:

من خلال الاطّلاع على الأدوار التي لعبتها الجالية الأندلسية في الحياة السياسية في تونس خلال العهد الحفصي يتضح أن العلاقة بين الحكام الحفصيين والمهاجرين الأندلسيين لم تكن علاقة لجوء فقط، بل تحولت إلى شراكة فعالة داخل أجهزة الحكم والإدارة، خاصة مع إدراك السلطة الحفصية لقيمة المهاجرين والدور الذي يمكن أن يلعبوه سياسيا وإداريا، فاستثمرت خبراتهم لدعم مؤسسات حكمها وتطوير آلياتها، ومع مرور الزمن أصبح الحضور الأندلسي وازنا في دواليب السلطة سواء في المناصب العليا كالقضاء والوزارة، أو الوظائف الإدارية الحساسة كالحجابة والكتابة وغيرها، وبذلك أصبح الأندلسيون أحد العناصر المساهمة في استقرار الحكم الحفصي، وغدوا نموذجا بارزا للتكامل بين الوافد والمستقر[2].

لم تكن العلاقة بين الأندلسيين والسلطة الحفصية مستقرة ومتوازنة على الدوام، إذ يذهب فريق من المؤرخين وفي مقدمتهم محمد الطالبي إلى أن حضور الأندلسيين في المشهد السياسي بتونس حمل معه قدرا من الطموح والأطماع التي ولّدت توجسا وتوترا خفيا بينهم وبين السلطة الحفصية، فقد اتسم سلوك بعض النخب الأندلسية —حسب الطالبي-بالنزعة الانتهازية والسعي إلى النفوذ والمكاسب الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهو ما أضعف في بعض الفترات ثقة الدولة فيهم وأدى

[1] الأرقش، المرجع السابق، ص 161.

[2] حارث، المرجع السابق، ص ص 3، 4.

إلى علاقة اتسمت بالحذر والترقب المتبادل[1]، وفي السياق ذاته، يستعرض أحمد الحمروني المقاربات التاريخية التي تبنت نظرةً سلبية تجاه التغلغل الأندلسي في دوائر القرار، إذ يشير إلى أنَّ الحظوة التي نالتها النخبة الأندلسية في البلاط الحفصي كانت مادةً دسمة للنقد والاعتراض، ويُعزى ذلك إلى اتهام تلك النخب بتسخير مواقعها السياسية لخدمة مصالح خاصة بهم وبجاليتهم، مما كرس حالةً من الريبة والاحتراز في تعاطي السلطة معهم. ورغم هذا المناخ المشحون بالتوجس، إلا أنَّ العلاقة ظلّت محكومةً بضوابط التعايش الحذر، إذ لم ينزلق الطرفان نحو المواجهة المباشرة أو الصدام المفتوح، مما يعكس رغبة متبادلة في الحفاظ على خيوط التواصل بين الدولة الحفصية والجالية الأندلسية[2].

4- العلاقات الأندلسية مع السلطة العثمانية في تونس:

عكس الأندلسيين الذين استقروا بالمغرب الأقصى وتسببوا في العديد من الثورات والمشاكل والأزمات السياسية، وساهموا في دعم هذا الطرف على حساب الآخر في العديد من المرات، فإن أندلسيي تونس خلال العهد العثماني لم يكونوا بمثل ذلك التأثير، ولم يكن تدخلهم في الشؤون السياسية يتجاوز صلاحيات المناصب التي منحت لهم، فلم نشهد منهم من أشعل فتيل ثورة أو تمرد أو طمع إلى سلطة وسعى إليها، هذا ما يؤكده المؤرخ التونسي محمد الحبيب الهيلة الذي يقول:" ومما أعان على توطيد العلاقة بين الأندلسيين والعثمانيين أن الأندلسيين انصرفوا عن السياسة انصرافا كاملا ولم يسعوا من قريب أو بعيد للتدخل في ما يمتّ بصلة إلى مجالات الحكم وميادين الوظائف السامية، فلا تجد منهم من شبت على يديه نار ثورة أو أعان عليها، كما لا تجد من بينهم طامعا في وظيف هام أو ساعيا إليه،

[1] الطالبي، المرجع السابق، ص 46 وما بعدها.

[2] أحمد الحمروني، **مقالات ومطالعات موريسكية**، دار نقوش عربية للنشر، د.ط، تونس، 2017م، ص79.

وإنما اتجهوا فور وصولهم إلى البلاد إلى نقل المظاهر الحضارية الأندلسية في شتى الميادين من علمية وصناعية وزراعية"[1].

وفي هذا السياق، يستعرض الأستاذ حسام الدين شاشية ملامح الدور الإيجابي الذي اضطلع به الأندلسيون في المشهد السياسي لتونس العثمانية، حيث يذهب إلى وجود نوع من التنسيق والتعاون المباشر بين السلطة وجماعة الأندلسيين، رغم ما طرأ على هذه العلاقة من تباين في بعض الفترات. ويُعد مصطفى دي كارديناس، شيخ الأندلس خلال القرن السابع عشر، نموذجاً بارزاً لهذا الحضور، إذ تمتع بمكانةٍ مقربة من يوسف داي، مكنته من القيام بأدوار اقتصادية وسياسية وازنة داخل الإيالة، وتجلت أهمية هذه الشخصية في تكليفه بمهامٍ دبلوماسية رفيعة، كان من أبرزها مشاركته ضمن الوفد الرسمي الذي تولى إبرام اتفاق الصلح بين الطرفين التونسي والجزائري سنة 1628م، ويذكر ابن أبي دينار عن هذه الواقعة مايلي: "ومشت جماعة من مشيخة البلاد مثل الشيخ تاج العارفين العثماني، والشيخ إبراهيم الغرياني، والشيخ مصطفى الشيخ الأندلسي، وغيرهم، فتمّ الصلح بين الفريقين"[2].

نفس الأمر يبرزه الأستاذ عبد الحميد هنية، حيث يؤكد أن المعطيات تُظهر أن استيطان الأندلسيين في شمال شرق تونس لم يكن عملية عشوائية أو ناتجة عن إرادتهم الفردية، بل جاء نتيجة تخطيط سياسي دقيق من قبل السلطة التونسية، مدعومة بالفئة الحاكمة التركية، فقد كانت عملية التوزيع تهدف أولًا إلى إنشاء جسر استراتيجي يسهّل النفوذ في مناطق ما تزال صعبة السيطرة، وثانيًا إلى تعزيز العائدات الاقتصادية عبر استغلال الأراضي الزراعية والإنتاج الفلاحي، مما يتيح تنشيط التجارة الخارجية وجمع الريع الجبائي، وتوضح الوثائق من عهد حمود باشا

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 40.

[2] حسام الدين شاشية، **السفارديم والموريسكيون رحلة التهجير والتوطين في بلاد المغرب (1492-1756) الروايات والمسارات**، ج1، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015م، ص475.

الحسيني أن توزيع الأندلسيين تم وفق قوائم دقيقة، تعكس إرادة سياسية واضحة في توظيف هذه الجالية كأداة لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية، وقد ساهمت هذه العوامل في تقريب الأندلسيين من السلطة التونسية، مما أسهم في إقامة علاقات هادئة وودية بين الطرفين، مبنية على تعاون متبادل ومصالح مشتركة[1].

لم يكن التعاون بين السلطة والجماعة الأندلسية مجرد حدثٍ عابر، بل اتخذ صفة الاستمرارية والترسخ مع مرور الزمن؛ إذ شهد مطلع القرن الثامن عشر بروز شخصيتين موريسكيتين عكس حضورُهما القوي عمقَ هذا التحالف المتجدد بين المكون الأندلسي ومؤسسة الحكم، وهما "الخزندار محمود السرايري" و"الشريف القسطلي"، ويعد السرايري أنصع مثالٍ على وصول الكفاءات الموريسكية إلى هرم الإدارة المالية والسياسية، إذ بلغت سطوته ومكانته حداً جعل المؤرخ الصغير بن يوسف يدرجه في مرتبة الرجل الثاني في الدولة، واصفاً إياه بقوله: "ومنهم محمد السرايري الأندلسي خزندار، وهو الحاكم والمتصرف والآخذ والتارك في مملكة المرحوم حسين بن علي، لا يُعرف معه شيء، وربما يأتي حسين بن علي إلى بيت محمود السريري، بيت الخزندار ويتحدث معه"، أما الشريف القسطلي، فرغم أنه لم يتول مناصب سياسية رسمية، إلا أن قربه من السلطة جعله ذا نفوذ كبير، حيث يقول الصغير بن يوسف دائما: "وكان كاتب دار الباشا حمود الشحمي رجل من أبناء تونس، وهو والحاج سليمان كاهية على كلمة واحدة، ولما قدم الأمير حسين القسطلي رجل أندلسي وصار من جلساء الأمير حسين، كان القسطلي ثالث الثلاثة: الحاج سليمان كاهية وحمود الشحمي والقسطلي يداً واحدة في جميع أمورهم"، وفي سياق متصل، توثق يوميات خيمينيث دور الشريف القسطلي في دعم استقرار السلطة المركزية، من خلال تقديم قرض مالي ضخم للمولى حسين بن علي، خُصص لتغطية رواتب الجند، ويحمل هذا الإجراء دلالة سياسية تتجاوز حدود الدعم المالي المجرد، إذ يعكس تحول النخبة الموريسكية إلى عنصر ضامن للاستقرار العسكري وحماية

[1] عبد الحميد هنية، **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، منشورات تبر الزمان، تونس، 2012م،ص ص125، 126.

النظام من مخاطر الاضطراب التي تصاحب عادةً عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المؤسسة العسكرية، وبذلك ساهمت هذه الموارد في تعزيز القدرة التدبيرية للسلطة وتثبيت أركان حكمها، مما أدى بالضرورة إلى تحويل الثقل الاقتصادي للأندلسيين إلى أداة تأثير سياسي مكنتهم من احتلال موقع استراتيجي ضمن منظومة الحكم الحسينية [1].

يتّضح مما سبق أن طبيعة الدور الذي أداه المهاجرون الأندلسيون في تونس تختلف عن نظيرتها في المغرب الأقصى، فالفئة التي استقرت في المغرب غلب عليها الطابع العسكري والنشاط الجهادي الرامي لمواجهة الإيبيريين، مما جعل تأثيرهم يبرز بشكل أساسي في العلاقات الخارجية والنشاط الدبلوماسي والعسكري للمغرب، في المقابل، اتسم حضور الأندلسيين في تونس بكونه حضوراً مدنياً وعلمياً، حيث تركزت إسهاماتهم في المجالات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، وبناءً على ذلك، نجد أن أثرهم في تونس انصبَّ على تطوير المؤسسات الداخلية للإيالة، ولم يتبنَّ هؤلاء توجهاً سياسياً أو عسكرياً مستقلاً يضاهي الدور الذي لعبه الموريسكيون في المغرب الأقصى[2].

ثالثا: الكيانات السياسية الأندلسية في البلاد المغاربية.

تباينت طبيعة الحضور الأندلسي في كل من تونس والمغرب الأقصى تبعاً لاختلاف الظروف السياسية والبيئات الإدارية التي استقبلتهم، فبينما اتخذ هذا الحضور طابعاً مؤسساتياً مدمجاً ضمن هيكل الدولة في تونس، نجد أنه نزع في المغرب الأقصى نحو تشكيل كيانات ذاتية تمتعت بنفوذ سياسي وعسكري مستقل

---

[1] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص ص 475، 476.

[2] هشام تائب، **تأثير الهجرات الأندلسية على مدينة الرباط خلال القرن 17م**، أعمال المؤتمرين السابع عشر والثامن عشر: هجرات الموريسكيين الأندلسيين وتداعياتها بالفضاء المغاربي، إشراف: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والترجمة الموريسكية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، تونس، 2021م، ص38.

في فترات تاريخية مختلفة، ففي تونس انصهر المهاجرون الأندلسيون في صلب الجهاز الإداري والاقتصادي للدولة الحفصية ثم العثمانية، حيث برز دورهم من خلال تسيير بعض المراكز الحضرية والمستوطنات الزراعية (مثل زغوان وتستور وقلعة الأندلس) التي أُديرت كمدن تابعة للسلطة المركزية، مع منحهم امتيازات إدارية وجبائية خاصة، مما جعل نفوذهم السياسي مرتبطاً بمدى قربهم من مؤسسة الحكم وتأثيرهم في قراراتها، أما في المغرب الأقصى، فقد كان المسار أكثر استقلالية، حيث استثمر الأندلسيون ضعف السلطة المركزية في بعض الفترات لتأسيس أو إعادة إحياء مراكز حضرية تحولت إلى قواعد سياسية وإدارية تدار بقيادتهم المباشرة، فنجد نماذج لمدن تمتعت بحكم ذاتي مع إعلان الولاء للسلطان، وأخرى تطورت لتصبح كيانات سياسية شبه مستقلة كلياً، كما هو الحال في تطوان وسلا، حيث أداروا شؤونهم العسكرية والدبلوماسية بمعزل عن التدخل المباشر للمخزن في أوقات معينة، وسنستعرض فيما يلي أبرز هذه الكيانات والمناطق التي جسدت مظاهر السيادة والإدارة الأندلسية في كلا القطرين:

1- الكيانات الأندلسية بتونس:

تميّز استقرار الأندلسيين في تونس منذ مراحله الأولى بنوع من الاستقلال النسبي في تسيير شؤونهم، وذلك في سياق السياسة التي انتهجتها السلطة العثمانية عقب دخولها البلاد، حيث منحتهم وضعًا خاصًا يسمح لهم بإدارة بعض مصالحهم بأنفسهم، وقد جاء هذا الامتياز انسجامًا مع رؤية سياسية هدفت إلى توظيفهم كقوة اجتماعية داعمة للحكم المركزي، وتقليص نزعات الانفصال داخل الإيالة، إذ لم يكن هذا الدعم نابعًا فقط من اعتبارات إنسانية أو دينية عقب تهجيرهم من إسبانيا، بل ارتبط بحسابات سياسية ترمي إلى خلق توازن في مراكز النفوذ، غير أن هذا

التوجه لم يُحقّق مقصده بفعل ميل حكّام تونس من الدايات إلى قدر من الاستقلال عن السلطة العثمانية في إسطنبول[1].

تشير المصادر التاريخية إلى أن الأندلسيين الذين استقروا في تونس بعد طردهم من إسبانيا سنة 1610م لم يتجهوا نحو إنشاء كيانات سياسية مستقلة أو إظهار نزعة تمرد على السلطة المركزية، بل اندمجوا في إطار الدولة مع احتفاظهم بهامش من التسيير الذاتي على المستوى المحلي، فقد منحهم عثمان داي (1600-1610م) صلاحيات واسعة في إدارة شؤونهم الداخلية، حيث أسند إليهم القضاء في المدن والقرى التي أسسوها مثل تستور وطبربة وسليمان، بما يعكس المكانة الإدارية التي حظوا بها آنذاك، وقد شكّل هذا التوجه أساسًا لنظام تسيير محلي داخل تجمعاتهم، تولّى من خلاله المهاجرون تنظيم القضاء وتدبير الشؤون اليومية، فاضطلعوا بدور الوسيط بين الأهالي والسلطة المركزية، الأمر الذي ساهم في استقرار تلك المناطق وازدهارها[2].

حافظ الأندلسيون في مدنهم وقراهم - باستثناء العاصمة - على قدر من الاستقلال الداخلي تجاه السلطة المركزية، مما يعكس استمرار التقليد الأندلسي في تنظيم الشأن المحلي وفق أعرافهم الموروثة، وقد أشار خيميناث سنة 1724 إلى الطابع الإسباني لهذا التنظيم، حيث كان يُطلق على المسؤول المحلي لقب القوبرنادور (gobernador) أي الحاكم، وإلى جانبه القوازيل (alguazil) الذي يؤدي دور المساعد في تدبير الشؤون العامة، كما لاحظ الورثيلاني سنة 1768 استمرار منصب شيخ البلد الذي يجسّد التمثيل الأهلي التقليدي داخل الجماعة

---

[1] Fethi marzouki, **les morisques et la course en tunisie et au maroc au 17E siécle : etude comparative**, أشغال المؤتمر العالمي العاشر للدراسات الموريسكية الأندلسية فيما بين 9-12 ماي 2001 حول الموريسكيون والبحر الأبيض المتوسط والمخطوطات الألخميادية، إشراف: عبد الجليل التميمي، تونس، 2001م، ص ص 221، 222.

[2] بن علي، المرجع السابق، ص85.

الأندلسية، وتورد رواية سيدي علي العريان - كما وردت في شعر إبراهيم الرياحي المتوفى سنة 1850 - مظهراً من مظاهر التوتر بين النفوذ الديني المحلي القائم على البركة والكرامات، والسلطة السياسية والعسكرية الموالية للمركز ممثلة في شخصية ابن صندل، وهو صراع انتهى بترجيح الكفة للنفوذ الروحي داخل المجتمع التستوري، وقد أسهم هذا البعد في تعزيز مناعة المدينة وحماية أسوارها، إذ كان السكان يعتقدون أن أولياءها يشكلون سياجًا روحيًا يحيط بها ويدرأ عنها الأخطار، بما يعكس عمق الارتباط الديني والوجداني لدى جماعة هجّرت من ديارها بالأندلس حفاظًا على عقيدتها وهويتها[1].

هذا الاستقلال النسبي في تسيير المناطق الأندلسية رصده الرحالة الإسباني فرانسيسكو خيمينات خلال زيارته لمواطن الاستقرار الأندلسي في تونس، وهي بنزرت ورأس الجبل والعالية وغار الملح والماتلين وتركي وبلي ونيانو وقرمبالية وسليمان وطبربة وماطر ومجاز الباب والسلوقية وقريش الوادي وتستور، حيث أشار إلى أن سكانها الأندلسيين يديرون شؤونهم الداخلية وفق تنظيم مستمد من عاداتهم وتقاليدهم الأصلية، وأن هذه المراكز تميزت بدرجة من الانضباط الإداري واحتفظت بمؤسساتها الخاصة من زوايا ومدارس ومساجد، مما يعكس عمق خبرتهم في التسيير الذاتي داخل الإطار السياسي العام للدولة التونسية[2]، في حين وفّرت لهم السلطات الحاكمة تسهيلات قانونية وإدارية حافظوا بفضلها على تماسكهم وهويتهم الوافدة من الأندلس، وقد مكّنهم هذا الوضع من المشاركة الفاعلة في إدارة مناطقهم دون أن يتخذ وجودهم طابعًا معارضًا للسلطة المركزية، وهو ما ينسجم مع ما سبق ذكره حول دورهم في تنظيم المدن والقرى التي أسسوها[3].

---

[1] أحمد الحمروني، **تستور وثائق ودراسات**، ميدياكوم ،ط1، تونس، 1999م، ص35-37.

[2] دي إيبالثا، **وثائق جديدة ...**، المرجع السابق، ص70.

[3] ميكال دي إيبالثا، **دراسات حالية حول الموريسكيين اللاجئين إلى تونس من القرن السابع عشر إلى وقتنا الحاضر**، بحوث عن الأندلسيين بتونس، جمع: مصطفى زبيس، المعهد القومي للآثار والفنون، د.ط، تونس، 1983م، ص92.

2- الكيانات الأندلسية بالمغرب الأقصى:

عاش الأندلسيون في المغرب الأقصى تجربة سياسية مختلفة عن تلك التي كانت في تونس من حيث تسيير شؤونهم، فبعد استقبالهم من قِبل المخزن، استقر معظمهم في المدن، لكن الظروف السياسية الصعبة التي مرّ بها المغرب في تلك الفترة من صراعات دينية وقبلية وضعف في السلطة المركزية، ساهم في ظهور نزعة استقلالية في إدارة شؤونهم، حيث استغل الأندلسيون الوضع المضطرب لتعزيز مكانتهم، فكوّنوا مجموعات متماسكة واحتفظوا بقدر من التنظيم الذاتي داخل المجتمع الحضري، وقد ساعدتهم هذه الاستقلالية في لعب دور سياسي مؤثر في بعض المناطق، خاصة المراكز الساحلية المرتبطة بالقرصنة مثل سلا ورباط نهر أبي رقراق، حيث أقاموا نظاماً إدارياً شبه مستقل لفترة من الزمن، وهكذا فإن استقلالية الأندلسيين في المغرب لم تكن هبة من السلطة كما في تونس، بل كانت نتيجة ظروف داخلية سمحت لهم بتسيير جانب من شؤونهم بأنفسهم وبناء نفوذ سياسي خاص بهم[1].

من المناطق المغربية التي لعب فيها الأندلسيون دورا سياسيا وعسكريا لا يمكن إغفاله هي مدينة تطوان، كانت المدينة مخربة بسبب إحدى الهجمات البرتغالية سنة 1400م، وبقيت على تلك الحال لمدة تناهز ثمانين سنة، ليقوم علي المنظري بإعادة بنائها وتعميرها، وعلي المنظري هذا هو أحد القادة الأندلسيين الذين هاجروا إلى فاس رفقة الأمير الغرناطي أبو عبد اللّٰه الصغير بعد سقوط غرناطة[2]، وقد طلب بعد حلوله بالمغرب من السلطان محمد الشيخ الوطاسي الإذن بتجديد بناء المدينة وتحصينها، وبعد القيام بأعمال التجديد والتحصين شكل قوة أندلسية تتكون من حوالي 400 فارس[3]، لتتحول المدينة إلى قبلة للأندلسيين،

---

[1] Merzouki , op-cit, pp221,222.

[2] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص ص 318، 319.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 189.

خاصة في ظلّ وقوعها على مشارف الضفة الجنوبية من البحر المتوسط، وقربها من السواحل الإسبانية، فأصبحت قاعدة للانطلاق في حملات بحرية على النصارى والسواحل الإسبانية[1]، ووصل الأمر بهؤلاء المهاجرين أن يدعموا ويساهموا في الثورات التي حدثت في الأندلس على غرار ثورة البشرات 1568-1570م[2].

استمر حكم المنظري للمدينة حتى بعد انهيار الحكم الوطاسي، حيث قام السلطان محمد الشيخ السعدي بتثبيته حاكما مدى الحياة على المدينة، وذلك نظير تأييد الأندلسيين لمحمد الشيخ في جهاده ضد الإسبان، ووحدة أهداف الطرفين المتمثلة في تحرير الثغور المحتلة ومواجهة النصارى، هذه السياسة جعلت الأندلسيين يتوافدون إلى فاس دعما لمحمد الشيخ، وأصبحوا يحثونه على مهاجمة الإسبان في معاقلهم وخاصة في سبتة، وقد جاء في إعلان بيدرو هيرناندیز القائد الإسباني سنة 1549م ما يؤكد هذا الأمر حيث ورد مايلي: "إن أنباء تروّج في بادس مفادها أن محمد الشيخ سيحاصر سبتة برا وبحرا، وأن موريسكيي غرناطة يتوافدون على فاس يوميا، وأنهم يحثونه على أخذ سبتة، لأن هذا العمل يسبب مضايقة كبيرة للإسبان"[3].

تحوّل أندلسيو تطوان في ظرف وجيز إلى قوة تجوب البلاد وتواجه النصارى وتأسرهم ليتم استعمالهم بعدها في أعمال البناء والتحصين، وقد ذكر كاربخال أن المنظري كان يخرج على رأس 400 فارس أتى بهم من الأندلس مع من ينضم إليهم من المغاربة لمهاجمة حدود سبتة والقصر وطنجة، وأنه كان يهاجم الشواطئ الإسبانية، لأنه كان يمتلك بعض السفن الصغيرة سريعة الحركة، حتى تمكن من أسر حوالي ثلاثة آلاف مسيحي كان يجبرهم على أعمال البناء والتحصين، نفس الأمر ذكره حسن الوزان عن المنظري حيث قال: "وكانت له بعد ذلك مواجهات

---

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 94.

[2] دي ايبالثا، **الموريسكيون...**، المرجع السابق، ص 184، **أنظر أيضا:** الكامون، المرجع السابق، ص 95.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 193.

وحروب لا تنقطع مع البرتغاليين، وكثيرا ما ضيق الخناق على سبتة والقصر وطنجة، وكان معه دائما ثلاثمائة فارس، كلهم غرناطيون من نخبة أهل غرناطة، فجعل يجوب أنحاء البلاد بهذا الجيش ويأخذ العديد من المسيحيين يحتفظ بهم كأسرى ويستخدمهم في أعمال التحصين"، وقد روى الوزان أنه شاهد في أحد المرات لما ذهب إلى تطوان ثلاثمائة أسير مسيحي ينامون في سراديب تحت الأرض وهم مقيدون في الأصفاد ويلبسون سترات من صوف، ولما توفي المنظري خلفه أحد أحفاده في حكم المدينة ومواصلة مسيرة الجهاد ضد النصارى، وقد وصفه الوزان أنه رجل ذو شجاعة وإقدام[1].

بقيت مدينة تطوان تستقبل جحافل المهاجرين الأندلسيين، خاصة الهجرات التي أعقبت قرار الطرد النهائي 1609م، وكانت آنذاك أسرة آل النقسيس ذات الأصل الأندلسي هي من تحكم المدينة، وقد رحبت هذه الأسرة بالمهاجرين الجدد وأُسّست حومة خاصة بهم وهي حومة السانيةّ، واتّحد الجميع بغرض الانتقام من الإسبان، وتزايدت محاولات الانقضاض على سبته والهجوم على السفن الإسبانية بزعامة أحمد بن عيسى النقسيس[2]، وقد استمر حكم هذا الأخير إلى غاية وفاته، وبعدها ثار الأندلسيون ورفضوا الخضوع لورثته ولسلطتهم، حيث أورد هاريسون نصا يؤكد رغبتهم في التخلص من وصاية آل النقسيس وفيه: "إن حالة تطوان تزداد تطورا من حين لآخر، فقد ذبح الأندلسيون في مرة واحدة ثلاثة من المقدمين، ثم إن أحد الأندلسيين ويدعى بوعلي، إنحاز إليه الباقون قائلين أن أسلافهم كانوا حكام المدينة فيما سبق، وظلوا كذلك إلى أن كان والي هؤلاء المقدمين وهو النقسيس البربري أو الجبلي الذي جمع حوله الناس بالقوة والخداع فاغتصب السلطة منهم..."[3].

---

[1] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص ص 318، 319.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص ص95، 96.

[3] نفسه، ، ص ص 109، 110.

وفي سياق تتبع الأدوار السياسية للأندلسيين في المغرب الأقصى، يبرز حدثٌ مفصلي خلال العهد السعدي يتمثل في وصولهم إلى سدة الحكم في مدينة فاس عقب وفاة السلطان أحمد المنصور الذهبي، ففي خضم الصراعات المحتدمة بين أبناء المنصور على العرش، استثمر الحاج علي سوسان الأندلسي حالة الفراغ السياسي والاضطراب الأمني ليتولى مقاليد السلطة في فاس، ورغم قصر فترة حكمه التي لم تتجاوز عشرة أشهر، إلا أنها كشفت عن قدرة النخبة الأندلسية على تصدّر المشهد السياسي في قلب مراكز السلطة، ومع أن السلطان زيدان بن أحمد المنصور تمكن لاحقاً من استعادة السيطرة على المدينة، إلا أن تجربة علي سوسان تظل مؤشراً دقيقاً على مدى التغلغل الأندلسي في بنية النظام السياسي، وقدرتهم على توظيف الأزمات المفصلية لتصدر المشهد كقوة قادرة على إدارة شؤون الدولة في غياب السلطة المركزية[1].

أمّا على الساحل الأطلسي، وفي موقع استراتيجي يربط بين الهضبة الوسطى للأطلس والمحيط الأطلسي، يقع مصب نهر أبي رقراق الشهير، وعلى ضفتيه مدينتين شكلتا خلال فترة طويلة من الزمن ملجأ ومستقرا بارزا للأندلسيين، تقع مدينة سلا على الضفة الشمالية للنهر، أما مدينة الرباط فموقعها جنوب الضفة، وقد شكلتا معا قاعدة بحرية طبيعية لأنشطة الجهاد البحري والتجارة الخارجية التي نظّمها ومارسها العنصر الأندلسي خاصة مع مطلع القرن 17م، أين بدأت أعداد الأندلسيين تتزايد في المغرب الأقصى. استقرت جالية معتبرة من هؤلاء في مدينة سلا، هذه المدينة ظلت لفترة طويلة من الزمن تحتضر تحت الخراب والدمار الذي ألحقته بها الحروب المتتالية، لكنها عادت للحياة من جديد[2]، خاصة مع سماح المولى زيدان للأندلسيين بتجديد المدينة وترميم أسوار قصبتها وبناء المنازل المهدمة فيها، وهذا بعد أن دخلوا في طاعته وأعلنوا ولاءهم له، كما منحهم المولى زيدان العديد من الامتيازات،

---

[1] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، مصدر سابق، ص ص96، 97.

[2] Pierre DAN , **Histoire de barbarie et de ses corsaires**, **des royaumes et des villes d'alger**, **de tunis**, **de salé et de tripoly**, pierr rocolet, paris, 1649, p191 .

خاصّة أعيان المنطقة من الأندلسيين، فمكّنهم من تولي مناصب قيادية وسمح لهم بعُشر الغنائم التي يحصلون عليها، نتج عن هذا الاستقرار أن الأندلسيون الهورناتشيون[1] أعادوا الحياة إلى قصبة سلا واستدعوا الأندلسيين من مختلف أنحاء المغرب العربي للإقامة بها، بل أنهم تكفلوا في بعض الأحيان بمصاريف نقلهم، لتكبر المدينة شيئا فشيئا وتتحول من منطقة شبه مخربة إلى مدينة صغيرة تنبض بالحياة، وبسبب تزايد سكانها بدأت في التوسع تدريجيا لتنبعث منها مدينة الرباط الأندلسية داخل السور الموحدي القديم، هذه التوسعات والتطورات التي شهدتها المنطقة أربكت المولى زيدان فحاول فرض الوصاية على الأندلسيين خشية تزايد طموحاتهم، ووقع صدام بين الطرفين بعد أن محاولة زيدان اغتيال المجاهد العياشي الذي كان يتمتع بالدعم والتأييد الأندلسي آنذاك، كما وقع صدام آخر بعد طلب المولى زيدان إمدادا عسكريا أندلسيا يساعده في إخماد بعض الفتن التي اشتعلت بدرعة وهو ما رفض الأندلسيون الاستجابة له[2].

عمل الأندلسيون بعد هذه الأحداث على طرد القادة السعديين من المدينة وتجريد المغاربة من سلاحهم وإجبارهم على المغادرة، فبعث المولى زيدان قوة عسكرية لمحاصرة المدينة وإجبار أندلسييها على الخضوع، ولكن الحصار فشل، واضطر زيدان إلى الاعتراف بحكم الأندلسيين للمدينة مقابل أن يمنحوه عددا من الأسرى كل عام، هنا أصبح المجال متاحا للأندلسيين لتنظيم أنفسهم ومدينتهم على غرار ما كان عليه الحال في الأندلس، فأنشئوا ديوانا مكوّنا من ستة عشر شخصا من جاليتهم فقط، ومُنح الديوان حق النظر في الشؤون السياسية والعسكرية، كما مُنح صلاحيات اختيار القائد العام الذي يعين لمدة سنة واحدة، بينما يعين طرف آخر

---

[1] **الهورناتشيون:** هم موريسكيون ينحدرون من قرية هورناتشوش بإقليم اكسترامادورا بالأندلس، ويمثل هؤلاء نموذجا فريدا من الموريسكيين بسبب تماسكهم وترابطهم حتى بعد هجرتهم إلى المغرب الأقصى، حيث كونوا مجتمعا خاصا بهم بعد أن استقروا بقصبة الرباط، وساهموا في صنع أحداث سياسية وعسكرية كانت لها تأثير على تاريخ المنطقة ، **للمزيد أنظر:** رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم ..**، المرجع السابق، ص 131-137.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، نفسه، ص 226.

للنظر في قضايا العدالة والقضاء، فنشأ في المدينة ما يمكن اعتباره بالجمهورية الأندلسية، واستمر الحال على حاله إلى غاية مجيء العلويين وسيطرتهم على السلطة في النصف الثاني من القرن السابع عشر[1].

حاول السعديون مرارا فرض سلطتهم على أندلسيي القصبة والرباط، ولكن محاولاتهم باءت بالفشل، حيث كانت المدينتين تتمتعان بالاستقلال التام، خاصة في الفترة الممتدة ما بين 1627-1641م، وكان خلال هذه الفترة أندلسيو القصبة (الهورناتشيون) يسيطرون على السلطة من كل الجوانب، فالحاكم يعين من بينهم والديوان يقتصر عليهم، وهم من يستحوذ على مداخيل الجمارك وغنائم الجهاد البحري بحجة استخدامها في تجديد بناء القصبة وتقوية أسوارها، هذا الأمر أزعج أندلسيي الرباط وهم الأكثر عددا، فطالبوا اقتسام السلطة والمداخيل والامتيازات، خاصة وأن هذه المداخيل كانت تستخدم في الحقيقة لتقوية نفوذ وسلطة الهورناتشيين، وهو ما تم رفضه فدخل الطرفان في صراع منذ سنة 1629م وصل لحد قصف الهورناتشيين للرباط بالمدافع[2].

سيطرة أندلسي القصبة لم تعجب أندلسيي الرباط فثاروا على الأوضاع سنة 1630م بدعم من العياشي الذي كان يرغب في توسيع نفوذه والسيطرة على مصب نهر أبي رقراق، فتمت محاصرة القصبة، وبعد مد وجزر اتفق الطرفان على جملة من الشروط أبرزها اقتسام غنائم الجهاد البحري ومداخيل الجمارك، كما اتُفِق على أن يكون أعضاء الديوان بالتساوي بين الطرفين (8 أعضاء لأندلسيي الرباط و8 أعضاء لأندلسيي القصبة)، وأن ينتخب أندلسيو الرباط قائدا شريطة اتخاذه القصبة مقرا له، لتهدأ الأوضاع بين الطرفين، لكن هذا الهدوء لم يستمر في المنطقة، فسرعان ما برز صراع جديد بين الأندلسيين والعياشي، هذا الأخير حاول إسقاط حكم الأندلسيين، وسعى للحصول على فتوى شرعيه في قتالهم، فبعث إلى العلماء

---

[1] DAN , op-cit, p209 .

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 229، 230.

يستفتيهم متّهما الأندلسيين بمحاباة النصارى والتواطؤ معهم، فأفتى علماء فاس بجواز قتالهم، بينما حصل الأندلسيون من علماء مراكش الذين كانوا مقربين من السلطة على فتوى تدين العياشي وتعطي الحق للأندلسيين[1].

فتوى علماء مراكش كانت بسبب حجج الأندلسيين وبراهينهم، حيث حاولوا إظهار العياشي على أنه شخص يطمح إلى السلطة والسيطرة، كما أبرزوا دورهم الإيجابي في المنطقة وعملهم الدءوب على محاربة النصارى ونصرة الإسلام، ويبرز الزياتي ذلك من خلال سرده لمضمون الرسالة التي بعثها الأندلسيون لعلماء مراكش والتي ورد فيها ما يلي: "... وكان هذا الثغر (سلا) قبل دخول هؤلاء الجماعة له وسكنها فيه غاية الإهمال فبالغوا في تشديده وتحصينه... وكانوا في عين الكفرة مبلغا لا يكيف لما يقع من هذه الجماعة من الإغارة على الكفرة في البحر في جزائرهم، وكانوا يغزونهم في عقر دارهم، يُغِيرُون عليهم في كل زمن ويسبون دراريهم ويأسروهم حتى كانت النصارى بسبب ذلك تباع بالبخس، حتى استعبدهم الغني والفقير وأذلهم العزيز والحقير، وهم مع ذلك قائمون بحدود الشريعة مظهرون لشعائر الإسلام تحت أيالة مالك المغرب أيده الله"، كما يبرزون في موقع آخر مساعيهم الجهادية ونصرتهم للعياشي لمّا كان يستعين بهم لمحاربة النصارى، ثم انقلابه عليهم ومحاولته السيطرة على مدنهم فيقولون في الرسالة دائما:"... ومع ذلك إذا طلبهم للجهاد معه أعانوه بالرماة والبارود والأنفاظ، فلم يقبل منهم إلا إسلام البلد وتحكمه فيهم، فصار يقاتلهم على ذلك أزمنة متطاولة وحاصرهم ومنعهم من إدخال ما يقتاتون به..."[2].

تتأكد مساعي العياشي الرامية لتقويض النفوذ الأندلسي وبسط سيطرته على المنطقة من خلال تنسيقه الميداني مع القوى الخارجية، ويبرز ذلك جلياً في استغلاله للتحرك العسكري الفرنسي بقيادة الأدميرال "رازيلي"(Razilly) ، حيث قدم

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق ، ص ص 232،233.

[2] نفسه، ص ص233،234..

العياشي الدعم لأسطول البحرية الملكية الفرنسية أثناء محاولته حصار القصبة وتخريب تحصيناتها، إلا أن ثبات الدفاعات الأندلسية والقدرة على إدارة الأزمة سياسياً أجهضا هذا المخطط، مما أجبر الطرف الفرنسي على الاعتراف بالأمر الواقع وتوقيع هدنة رسمية مع الأندلسيين لمدة خمسة أشهر، وتعد هذه الواقعة حجة دامغة على استعداد العياشي للتحالف مع القوى الأوروبية في سبيل إضعاف السيادة الأندلسية المحلية، كما تثبت في المقابل قدرة هذا الكيان الأندلسي على الصمود السياسي والعسكري أمام التحالفات الخارجية الموجهة ضده[1].

كشفت رسالة الأندلسيين إلى علماء مراكش جهودهم المتواصلة في سبيل تحصين الثغور المغربية، من خلال بناء الأسوار وتشييد القلاع ومراكز المراقبة بحسب ما تقتضيه الظروف التي كان يمر بها المغرب، كما أن قتال النصارى والعمل على تحرير الثغور المحتلة ونقل الصراع إلى العدوة الشمالية من خلال الإغارة على بعض الجزر التابعة للنصارى كان في طليعة اهتماماتهم، كما يبرز من خلال هذه الأحداث الاستقلالية التي كان يتمتع بها الأندلسيون في حكم وتسيير مدينتي سلا والرباط، على الرغم من ولائهم للسلطان المغربي والسلطة المركزية التي يعتبرونها المسئولة الأولى عن البلاد، وهو ما تظهره رسالتهم، أما النقطة الأخرى التي يمكن استشفافها من الموضوع فهي الأدوار التي أصبح يلعبها الأندلسيون باعتبارهم أحد أطراف الصراع في المنطقة، فأن يصل الأمر بهم إلى عقد اتفاقيات ومعاهدات مع أطراف أجنبية ما هو إلا دليل على قوتهم ومكانتهم التي نجحوا في افتكاكها بفضل ما وصولوا إليه من قوة وتنظيم.

هذه المكانة والقوة جعلت عدة أطراف تتسابق لنيل ولاء الأندلسيين وضمهم إلى جانبهم، فالمولى عبد الملك بن زيدان (1627-1631) وقف إلى جانبهم ونصرهم على حساب العياشي، وعمل على إيصال المئونة إليهم عند محاصرة هذا الأخير للقصبة، كما أن علماء مراكش عاصمة السعديين أفتوا لصالحهم على حساب

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 234.

العياشي، أما الإسبان ففضلوا بدورهم كسب الأندلسيين بغرض إبعادهم عن الإنجليز والفرنسيين، حتى أن القائد العام للأسطول الإسباني بالمحيط الأطلسي "مدينا سيدونا" ربط اتصالاته مع الأندلسيين المحاصرين من طرف العياشي وعرض عليهم قبول الحماية الإسبانية لهم مقابل تقديمهم يد العون للإسبان في المنطقة[1].

قوّة الأندلسيين والتأييد الذي لقوه من السلطة السعدية أفشل جهود العياشي في السيطرة على المنطقة، ليتم فكّ الحصار في أكتوبر 1632م، وكان السلطان السعدي الوليد (1631-1641م) خلالها يرغب في استغلال الوضع وبسط سلطته الفعلية على سلا والرباط والقصبة، لكن مساعيه فشلت وبقيت السلطة السعدية على هذه المناطق شكلية فقط، وبقي الأندلسيون يتمتعون بالسيطرة الفعلية على مدنهم، ليشتعل في هذه الأثناء صراع داخلي جديد بين أندلسي الرباط وأندلسيي القصبة (الهورناتشيين)، وانتهى الصراع هذه المرة بنجاح الرباطيين في السيطرة على القصبة وطرد الهورناتشيين منها سنة 1635م، وتم تعيين عبد الله بن علي القصري الأندلسي قائدا على المدينتين، فاضطر الهورناتشيون اللجوء إلى العياشي، لكن انشغاله بالجهاد في مناطق أخرى جعل القصري يحاول السيطرة على سلا ويضمها إلى سلطته، لتتم له السيطرة على مصب أبي رقراق بأكمله، فحاصر المدينة وحاول دخولها، هنا تدخّل العياشي واستعان بالأسطول الإنجليزي الذي تمكن من إفشال حصار الأندلسيين وتخليص بعض الأسرى الإنجليز، حاصر العياشي الرباط والقصبة من جديد سنة 1637م بالتنسيق مع الأسطول الإنجليزي، لكن الأندلسيين تلقوا الدعم هذه المرة من السلطان السعدي المولى محمد الشيخ الأصغر (1636-1652م)، حيث كان هذا الأخير يخشى من سيطرة الإنجليز أو العياشي على ثغور مغربية جديدة، وبسبب الحصار وتدهور الأوضاع داخل القصبة والرباط، قرر الأندلسيون الخضوع للمولى محمد الشيخ الأصغر، وتسليمه القائد القصري (كان هذا القائد يمتلك أطماعا شخصيا ويحكم القصبة والرباط بنوع من الدكتاتورية)،

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم..**، المرجع السابق، ص ص 234، 235.

فكان رد السلطان أن بعث سفينة محملة بالقمح وأعاد القصري إلى منصبه بعد أن استقبله وسمع منه، ليتم بعدها توقيع اتفاق مع الإنجليز على إطلاق سراح جميع الأسرى الإنجليز وعددهم 300 أسير، وتم فك الحصار وعاد الهدوء تدريجيا للرباط والقصبة، ولجأ الأندلسيون إلى تموين أنفسهم من الإسبان، وهو ما جعل العياشي يدرك صعوبة حصار الأندلسيين وتجويعهم[1].

بقيت الأوضاع تراوح نفسها بين الهدوء والتوتر، ومع حلول سنة 1638م تم اغتيال القصري، وهو ما أفسح المجال للسلطة السعدية لتحكم القصبة فبعث محمد الشيخ الأصغر بالقائد العلج مراد رفقة 350جنديا، ووقّعت اتفاقية يستطيع بمقتضاها الهورناتشيون أن يدخلوا الرباط ويسترجعوا أملاكهم، هذا ما جعل العياشي يرفع الحصار ويدّعي أن هدفه تحقّق من خلال خضوع القصبة للسعديين، ولكنت الأمر لم ينته عند هذا الحد، فالهورناتشيون نجحوا في الاستيلاء على الرباط بعد دخولها بمساعدة ألف من الأعراب، ثم حاولوا الاستيلاء على القصبة، ولكنهم فشلوا في ذلك بسبب استماتة الأندلسيين في الدفاع عنها رفقة القائد العلج مراد وجنوده، كل هذا بتحريض من العياشي[2]، صراع الأندلسيين مع العياشي لم يستمر طويلا، فبعد فترة دخل العياشي في صراع مع الدلائيين ليتم اغتياله بعد ذلك والمرجح أن الموريسكيين الحاقدين عليه كان لهم دور في هذا الاغتيال[3].

بالعودة إلى الدلائيين، فإن العلاقات بينهم وبين الأندلسيين بدأت في الترابط منذ أن قرر العياشي سنة 1640م أن يتخلص نهائيا من الأندلسيين، وكشف من جهود تصفيتهم، وهو ما جعلهم يستنجدون بالدلائيين ويطلبون شفاعتهم، وهو ما رفضه العياشي، ليدخل في صراع مع الدلائيين، ووقعت بينهم معارك انتهت باغتيال العياشي كما سبق ذكره، ويروي الوفراني هذه الوقائع بقوله: "وقد ذكرنا قبل أن الأندلس

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 236-238.

[2] نفسه، ص239.

[3] نفسه، ص 240.

بسلا تحزّبوا عليه (يقصد العياشي) ... فأطلق سيدي محمد فيهم السبيل أياما فقتل من وجد منهم وهرب أكثرهم، فمنهم طائفة ذهبت لمراكش وطائفة ذهبت إلى الجزائر وطائفة فرّت إلى النصارى، وفرقة ذهبت لأهل زاوية الدلاء فجاء أهل الرأي يشفعون في الأندلس، فأبى سيدي محمد أن يقبل الشفاعة فيهم وقال أن الرأي في استيصال شافتهم، فلما رأى أهل الدلاء امتناعه وردِّه شفاعتهم، غضبوا لذلك وأجمعوا مقاتلته، فخرج إليهم سيدي محمد بجنوده فأوقع بينهم وهزم جمعهم... فلما رجع من غزو طنجة وجد البربر مع أهل الدلاء وصلوا إلى أطراف أزغار... وعزموا على مصادمة سيدي محمد... فلما التقى الجمعان كانت الوقعة على سيدي محمد، فهزم من معه وقتل فرسه... وبقي سيدي محمد عند الخلط أياما فغدروا به وقتلوه... واجتزوا رأسه وحملوه إلى سلا... وكان قتله رحمه الله 19 محرم 1051هـ/ 1641م"[1].

تشير الأحداث الموالية لمقتل العياشي أن دعم الدلائيين للأندلسيين لم يكن إلا تمهيدا لتوسيع سلطتهم في المنطقة، فالدلائيون كانوا يرغبون في التخلص من منافسهم العياشي، الذي كان يمتلك نفوذا كبيرا في الثغور المغربية، ومحاربته دون سبب وجيه قد تضر بسمعتهم وتقلص من ولاء الناس لهم، فاتخذوا من دعم الأندلسيين ذريعة لمواجهة العياشي، وفعلا استطاعوا عبرها أن يتخلصوا منه، كما أن طمع الدلائيين في مد نفوذهم إلى القصبة جعلهم يقفون إلى جانب الأندلسيين، ولكن الأمر لم يستمر على حاله فترة طويلة، فبعد أن تم التخلص من العياشي أقر الدلائيون الوضع في مدن القصبة والرباط وسلا، وتم إسناد السلطة فيها إلى قادة أندلسيين، ولكن محمد الحاج الدلائي سرعان ما حاصر القصبة وأمر هورناتشيي الرباط بمهاجمتها برّا، خاصة بعد أن علم بتواصل الأندلسيين مع أتراك الجزائر، وانزعج من العلاقات الودية التي كانت تربط الأندلسيين بالسلطة السعدية في

[1] الوفراني، المصدر السابق، ص ص 270، 271.

مراكش، هذا الهجوم جعل أندلسيي القصبة يستسلمون للدلائيين، ليقوم الحاج محمد الدلائي بطردهم ويكلف ابنه الأمير عبد الله بقيادة المدن الثلاث[1].

شهدت الرباط والقصبة تحت نفوذ الدلائيين هدوءا نسبيا في الفترة الممتدة ما بين 1640-1660م، وقد ظهر خلال هذه الفترة في المناطق الشمالية قائد أندلسي يدعى خضر غيلان الأندلسي، وقد تمكن هذا الأخير من حشد الأندلسيين حوله وتنظيم نفسه وتكوين إمارة صغيرة بالعرائش بحكومة وجيش نظامي، وراح يكثف من عملياته الجهادية ضد النصارى، ويوقع الاتفاقيات مع الأجانب، ويتحالف مع طرف ضد الآخر ليحقّق مبتغاه، ومن جملة ما قام به مهاجمته للإنجليز وحصارهم سنة 1662م بدعم من الإسبان بعد سيطرة الإنجليز على طنجة رغم توقيعه اتفاقية معهم، ليعود سنة 1664م إلى الصراع مع الإسبان بعد أن هاجم العرائش سنة 1666م، ولكنه تكبد هزيمة جعلته يهادن الإنجليز مقابل تقديمهم المساعدة له ضد الإسبان، وقد لاحظ الأندلسيون هذا النشاط فأعجبوا بشخصية غيلان وحاولوا الحصول على دعمه ضد الدلائيين، خاصة وأنهم رفضوا الوضعية الجديدة في القصبة والرباط، واعتبروا أنهم أعلى شأنا من الدلائيين، فكيف لهم أن يبقوا تحت سلطتهم، وحاولوا إشعال فتيل ثورة في كل من الرباط وسلا، وقد صرح في هذا الإطار القائد الخضر غيلان الأندلسي أنه يقسم أن يموت على أن يقع تحت سيطرة البرابرة -يقصد الدلائيين-، وتم حصار الأمير عبد الله الدلائي في القصبة بالتعاون مع أتباع العياشي الحاقدين على الدلائيين، ووقعت مواجهة بين الطرفين، فحاول محمد الحاج الدلائي أن يأتي مدينة سلا لنجدة ابنه المحاصر بجيش من البربر قوامه 80 ألف رجل، ولكن الخضر غيلان اعترض طريقه رفقة أنصار العياشي، وتمكن غيلان من إجبار الحاج الدلائي على الانسحاب، فلم يتمكن بذلك من نجدة ابنه وتركه محاصرا في القصبة لمدة طويلة أجبرته على التوجه إلى الأوروبيين لنجدته، وهو ما جعل الإنجليز يقدمون له يد المساعدة وينجحون في إخراجه على ظهر سفينة تابعة لهم، وتنتهي

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 241، 242.

بذلك تبعية القصبة للدلائيين، وتدخل في حماية غيلان الأندلسي إلى غاية جوان 1666م[1].

انتهت سلطة الموريسكيين على المدن الثلاث (الرباط، سلا، القصبة)على يد مولاي الرشيد العلوي عام 1668م، وهو الذي ساهم في إرساء دعائم حكم العلويين في المغرب وتوحيد كياناته المتصارعة وإنشاء سلطة مركزية، أما الأندلسيون فقد ادمجوا بشكل نهائي في سلطة حكومة المغرب المركزية، وانتهى بذلك نشاط هذه الطائفة السياسي المباشر واضطرت أن تندمج بذلك في هوية أهل الأرض كما فعلت غيرها من بني جلدتها ممن هاجروا في وقت مبكر[2].

رابعا : دور الأندلسيين في السياسة الخارجية.

تجاوز التأثير الأندلسي في البلاد المغاربية حدود المناصب الإدارية والسياسية إلى ميدان السياسة الخارجية، حيث برز العنصر الأندلسي كعنصر فاعل ومؤثر في توجيه مسار العلاقات المغاربية مع القوى الأجنبية والتأثير عليها، وقد أتاح لهم موقعهم المتميز داخل أجهزة الحكم، وكذلك الكيانات شبه المستقلة التي أسسوها خاصة في المغرب الأقصى خلال فترات الاضطراب السياسي والتفكك والصراعات، أتاح لهم أن يلعبوا دورا مزدوجا في المشهد الخارجي، فمن جهة ساهموا بخبرتهم الدبلوماسية ومعرفتهم باللغات والعادات الأوروبية في مدّ جسور التواصل والتفاوض مع الدول الأوروبية وتوقيع المعاهدات والاتفاقيات العسكرية والتجارية، ومن جهة أخرى ربطوا اتصالات مع الفضاء الخارجي في ظل ارتباط هذه الاتصالات بمصالحهم الذاتية ونشاطهم البحري المتميز، خاصة في جمهوريات أبي رقراق التي اتخذت من البحر وسيلة للعيش والمقاومة في آن واحد، فقد أقاموا بها تحالفات ظرفية مع العديد من القوى الأوروبية، أو مع الحكام العثمانيين بالجزائر، أحيانا بدافع تأمين المصالح الاقتصادية والتجارة، وأحيانا لدواعي سياسية وعسكرية

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 244-249.

[2] قشتيلو، المرجع السابق، ص 42.

مرتبطة بإثبات الذات وضمان البقاء وتحقيق الطموحات الشخصية والجماعية لعناصر الجالية الأندلسية[1].

تمكّن عدد من الأندلسيين في تونس من لعب أدوار ديبلوماسية هامة بفضل المكانة الرفيعة التي حظوا بها في المجتمع التونسي بعد هجرتهم من الأندلس، ومن أبرز هؤلاء الشخصيات الشريف القسطلي، الذي ينحدر من عائلة أندلسية عريقة من قشتالة، وهي عائلة الكونتريراس، وهو من أبرز الأندلسيين الذين استطاعوا الجمع بين العمل الدبلوماسي والأنشطة العسكرية والتجارية، فقد امتلك أسطولًا بحريًا كان يستخدمه في الأنشطة العسكرية البحرية ضد القوى المعادية، مما أتاح له الفرصة لتكوين ثروة طائلة، بالإضافة إلى توظيفه أساطيله في الدفاع عن مصالح الدولة التونسية وحمايتها من الأطماع الخارجية. برز الشريف القسطلي أيضًا كوسيط فعال بين السلطة التونسية والفرنسيين بعد الحملة البحرية الفرنسية على تونس عام 1728م، وهو ما يعكس الثقة الكبيرة التي أولتها له السلطة الحاكمة في إدارة العلاقات الخارجية، كما يُظهر الدور المهم الذي لعبه الأندلسيون في تأمين العلاقات الدولية وتنظيمها بما يخدم مصالح تونس في تلك الفترة. لم يكن الشريف القسطلي شخصية عسكرية وتجارية فحسب، بل كان مستشارًا سياسيًا ذو رؤية استراتيجية عالية، ما ساعده في أداء دور الوساطة بفاعلية، وهو ما يبرز مستوى الاندماج الذي حققه الأندلسيون في الشؤون الداخلية والخارجية في تونس بعد فترة وجيزة من استقرارهم هناك[2].

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال تأثير القضية الأندلسية في توجيه سياسات الكيانات المغاربية، حيث كان للأندلسيين في تونس دور محوري في دفع السلطة العثمانية نحو الجهاد البحري، وهو ما ارتبط بالانتقام ممّا عانوه في الأندلس بعد سقوطها، فالتجربة المأساوية التي مروا بها جرّاء الاضطهاد في الأندلس كانت دافعًا

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 267.

[2] دي إيبالثا، **وثائق جديدة...**، المرجع السابق، ص68.

قويًا دفعهم للانخراط في أنشطة عسكرية بحرية ضد القوى الاستعمارية الأوروبية التي كانت تهدد المنطقة، وفي هذا السياق أشار ابن الخوجة إلى أن الداي أسطا مراد الذي اشتهر بكثرة غزواته البحرية كان قد تأثر بشكل كبير بوجود الأندلسيين في تونس حيث قال: "قالوا إن الأندلسيين الوافدين على تونس في ذلك الزمان كانوا من المدبرين على أهل الدولة بتشديد القرصنة البحرية انتقامًا وتشفّيا مما أصابهم في بلادهم من العذاب"، هذه الكلمات تبرز بوضوح التأثير الأندلسي على السياسة الخارجية في تونس، حيث حاولوا قدر الإمكان الانتقام من الممالك المسيحية التي اضطهدت الأندلسيين خلال فترة سقوط الأندلس[1]، ويؤكد حسن الحسني عبد الوهاب هذا الطرح، حيث أشار إلى أن هجرة الأندلسيين إلى تونس كان لها دور حاسم في توجيه سياسة الدولة نحو توسيع النشاط البحري والقرصنة ضد القوى الصليبية، مبرزًا أن "أتباع أبي عبد الله آخر ملوك بني الأحمر هم الذين حثوا على القرصنة، إذ كانوا يعتبرونها الطريقة الوحيدة الموصلة للانتقام من الممالك النصرانية التي اضطهدتهم"، وهذا يدل على أن أحد أهداف الطائفة الأندلسية في تونس كان مرتبطا بالرغبة في الانتقام من القوى الصليبية التي سببت لهم معاناة لا تُنسى[2].

يؤكّد في نفس السياق المؤرخ التونسي مصطفى زبيس أن غالبية الموريسكيين الذين استقروا في تونس وشمال أفريقيا لم يتوقفوا عن مواصلة الكفاح ضد الإسبان، بل استمروا في القتال انطلاقًا من أوطانهم الجديدة، وذلك من خلال توظيف خبراتهم العسكرية في خدمة الحكام المغاربة، فقد وضعوا مهاراتهم الحربية ومهاراتهم في القرصنة البحرية تحت تصرف الحكام العثمانيين والتونسيين، مما جعلهم عونًا مهمًا في محاربة القوى الصليبية والدفاع عن شواطئ تونس، هذا التحليل يعكس استمرارية الكفاح ضد القوى الاستعمارية، إذ لم يكن الأندلسيون

---

[1] محمد ابن الخوجة، **صفحات من تاريخ تونس**، تق وتح: حمادي الساحلي، الجيلاني بن الحاج يحيى، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986م، ص226.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 35.

مجرد لاجئين يبحثون عن ملاذ آمن في البلدان المغاربية، بل كانوا مقاتلين يواصلون نضالهم في سياقات جديدة، مستفيدين من خبراتهم العسكرية وإستراتيجياتهم البحرية التي كانت ضرورية في مواجهة القوى الاستعمارية الأوروبية[1].

تؤكّد هذه الشواهد أن الدور الأندلسي في تونس والمجال المغاربي لم ينحصر في أبعاد الهجرة والاستقرار فحسب، بل تحولوا إلى عنصر استراتيجي في صياغة السياسات الخارجية؛ حيث عملت هذه النخبة على دفع السلطة نحو تبني خيار التصعيد العسكري البحري في مواجهة القوى الأوروبية. لقد ساهم الأندلسيون بشكل محوري في تطوير الفكر العسكري للدولة، مستثمرين خبراتهم التقنية في تعزيز القدرات الدفاعية وتوجيه النشاط البحري لخدمة أهداف سياسية ودينية تمثلت في التصدي لمشاريع الهيمنة الصليبية، وبذلك لم يعد الأندلسيون مجرد رعايا وافدين، بل غدوا فاعلين أساسيين في توجيه التوازنات الإقليمية، موظفين إمكاناتهم في سياق مشروع متكامل يجمع بين الرد على سقوط الأندلس وحماية المجال المغاربي من الأطماع الاستعمارية .

تمكّن بالمقابل الأندلسيون في المغرب الأقصى من ربط علاقات خارجية مستقلة مع مختلف الدول الأوروبية في المجالات السياسية والعسكرية والتجارية، حيث فرضت المصالح المتبادلة بين الطرفين ضرورة إقامة هذه العلاقات، فالأوروبيون كانوا يسعون إلى تحرير أسرائهم وافتدائهم، فضلاً عن تأمين سفنهم وحمايتها من الاعتداءات، بل كانوا يرغبون في توسيع نفوذهم في بعض المدن المغاربية والعمل على إضعاف المنطقة من خلال دعم طرف ضد آخر، بينما كان الأندلسيون في المقابل يسعون للحصول على ما يحتاجونه من عتاد وذخيرة ومؤن لتجهيز سفنهم وحماية أنفسهم ومناطقهم من التهديدات المحيطة بهم[2].

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص39.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 267،268.

ساهم النشاط البحري للأندلسيين في أسر عدد كبير من الأوروبيين خلال فترات مختلفة، مما دفع الدول الأوروبية إلى ربط اتصالات مع السلطة المركزية للتوسط لديهم أو مع ممثلي الجالية الأندلسية بهدف تحرير الأسرى، ويذكر أن السلطان السعدي محمد الشيخ بعث إلى الموريسكيين في مصب أبي رقراق طالبًا منهم إطلاق سراح بعض الأسرى الإنجليز المعتقلين لديهم بعد أن وطد علاقاته مع الإنجليز ووقع معهم العديد من الاتفاقيات، مما يعكس الدور البارز الذي لعبه الأندلسيون في التأثير على سياسة العلاقات الخارجية وتنسيق عملية الإفراج عن الأسرى[1].

اتسمت المفاوضات بين الكيانات الأندلسية والقوى الأوروبية بالندية الدبلوماسية، حيث جرى التعامل مع الأندلسيين كقوة ذات سيادة ونفوذ في المجال البحري، وقد تجلت هذه الندية في تبادل التمثيل الدبلوماسي، كما هو الحال في البعثات التي أوفدتها إنجلترا بين عامي 1627 و1628م، وبمراجعة مضمون الاتفاقيات الموقعة، نجد تشابهاً هيكلياً في بنودها، لا سيما في قضايا تبادل الأسرى، وحرية الملاحة التجارية، وضمان عدم الاعتداء، وهي تفاهمات كانت تمر غالباً عبر مسارات تفاوض معقدة، خاصة عند معالجة ملفات الأسرى، وبينما كان استعراض القوة البحرية أداة مرافقة للتفاوض مع القوى الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا، كانت العلاقات مع هولندا أكثر مرونة، كما عكسته معاهدة 1610م التي غلب عليها الطابع الودي نتيجة تضاؤل عدد الأسرى الهولنديين مقارنة بغيرهم، مما جعل مسارات التوافق معها أقل تعقيداً.[2].

وتوثّق السجلات الأرشيفية طبيعة العلاقات الدبلوماسية بين الكيانات الأندلسية والبعثات الدينية الأوروبية، ولا سيما تلك المتعلقة بملف افتداء الأسرى،

---

[1] أحمد عمالك، **الأجانب في مملكة مراكش في عهد أواخر السعديين (1603-1659)**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 9، المغرب، 1994م، ص 78.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 267، 268.

وتبرز في هذا الصدد جهود الرهبانية الثالوثية (Trinitarians) التي روّجت لخيار التفاوض المباشر مع الأندلسيين، حيث تشير الوثائق إلى الاجتماع الرسمي الذي عقده الراهب "سيباستيان دي لامادري" مع مجلس ديوان قصبة سلا عام 1632م، وقد أثمرت هذه المفاوضات عن إبرام اتفاقية لتحرير 53 أسيراً مسيحياً، مع ضبط بروتوكول التنفيذ الذي قضى بنقلهم عبر ميناء العرائش (الخاضع حينها للسيادة الإسبانية) وصولاً إلى إشبيلية. وتعكس هذه المعاهدة اعترافاً أوروبياً بالشرعية الإدارية للديوان، كما تبرز تحول ملف الأسرى إلى آلية ضمن أدوات السياسة الخارجية التي أدارها الأندلسيون وفق رؤية واقعية توازن بين المصالح السياسية والاعتبارات الاقتصادية[1].

وعلى صعيد آخر، مثّلت المسألة الموريسكية حجر الزاوية في العقيدة السياسية للسلطان أحمد المنصور، حيث جرى توظيفها كأداة ضغط استراتيجية ضمن صراعه مع التاج الإسباني، فقد انتهج المنصور سياسة تطويق النفوذ الإسباني من خلال بناء تحالفات مع القوى المعادية للإسبان، لا سيما إنجلترا، بهدف خلق توازن قوى إقليمي يخدم المصالح المغربية، وتجلى هذا التوجه في دعمه للمطالب البرتغالي "الدون أنطونيو" لاستعادة عرش بلاده من القبضة الإسبانية (تحت حكم فيليب الثاني)، وهي خطوة استهدفت تشتيت الجهد العسكري الإسباني وإضعاف هيمنته القارية، وبناءً على ذلك، لم تكن القضية الموريسكية مجرد ملف إنساني أو ديني، بل تحولت إلى محرك للدبلوماسية السعدية، حيث استُخدمت أيديولوجية الجهاد ودعم المهاجرين كغطاء سياسي وشرعي لبناء شراكات عسكرية وتجارية مع القوى البروتستانتية (إنجلترا وهولندا) لتقويض المركزية الكاثوليكية الإسبانية في حوض المتوسط[2].

---

[1] محمد عبد المومن ، **وثيقة إسبانية حول تحرير أسرى من قصبة سلا سنة 1632**، مجلة أسطور للدراسات التاريخية، ع9، الدوحة، قطر، جانفي 2019م، ص ص 217، 218.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص215.

وعقب انكسار الهيمنة البحرية الإسبانية إثر هزيمة "الأرمادا" أمام الأسطول الإنجليزي عام 1588م، سارع أحمد المنصور إلى استثمار هذا المتغير الدولي لتحقيق اختراق في الصراع المغربي-الإسباني، وتوثق المصادر التاريخية، لا سيما "الرسائل السعدية"، هذا التوجه من خلال المراسلات التي وجهها السلطان إلى قادته العسكريين، معلناً فيها اعتزامه تقديم الدعم الميداني للموريسكيين داخل شبه الجزيرة الإيبيرية، وقد عكس هذا الموقف رؤية استراتيجية لدى المنصور ربطت بين تراجع الثقل العسكري الإسباني وبين إمكانية استعادة النفوذ الإسلامي في الأندلس؛ حيث اعتبر أن الخلل في موازين القوى الدولية لصالح إنجلترا يشكل فرصة تاريخية لإعادة إحياء مشروع الاسترداد ودعم جبهة المقاومة الموريسكية في الداخل الإسباني[1]، وتجسيداً لهذا التوجه، تحوّل الوجود الأندلسي إلى قوة صدام مباشرة مع الغزو الإسباني، ففي الشمال، قادت القوة الأندلسية في تطوان هجمات مكثفة على سبتة المحتلة كادت أن تُسقط المدينة، بينما في العاصمة مراكش، اتخذ الحراك طابعاً سياسياً عنيفاً باستهداف مقر السفير الإسباني "دييغو ماريين" وإحراقه، وتعكس هذه التحركات المتزامنة دور الأندلسيين كأداة تنفيذية للسياسة السعدية، حيث نجحوا في ممارسة ضغط مزدوج (عسكري على الحدود وسياسي في المركز)، مما أسهم في تقويض النفوذ الإسباني وإحراج دبلوماسيته في المنطقة[2]، بموازاة ذلك، بدأ المنصور في تجديد الأسطول البحري وتطوير الجيش استعداداً لمهاجمة الإسبان في عقر دارهم، وهو ما دفع ملك إسبانيا فيليب الثاني إلى العمل على إسقاط المنصور عن عرشه، فدعم ابن أخ المنصور، عبد الله الناصر، الذي أعلن الثورة ضد عمه في 1595م، ولكنه فشل في مواجهة القوات السعدية التي هزمتهم هزيمة قاسية، مما أفشل مخططات إسبانيا في المنطقة[3].

---

[1] عبد الله كنون، **رسائل سعدية**، دار الطباعة المغربية، تطوان، المغرب، 1954م، ص 155.

[2] رزوق، **أضواء على موقف...**، المرجع السابق، ص 86.

[3] الفشتالي، المصدر السابق، ص 170، **أنظر أيضا:** كنون، المصدر السابق، ص 53-57.

وفي إطار تعزيز موقفه الدولي، سعى المنصور للحصول على دعم علماء المشرق، حيث قام بالتواصل معهم وأرسل إليهم رسائل تُظهر استعداده لتقديم المساعدة للموريسكيين، كما كثّف من جهود بناء التحالفات مع الدول المعادية لإسبانيا مثل بريطانيا وهولندا وفرنسا، وقام بتوجيه ضربات للمصالح الإسبانية عبر التنسيق مع هذه الدول، وكان قد اقترح على البريطانيين تقديم قروض بقيمة 100 ألف جنيه لتجهيز حملة عسكرية ضد إسبانيا والهجوم على مستعمراتها في الهند، رغم أن هذه المقترحات لم تُنفذ بسبب خوف كل طرف من طموحات الآخر[1].

وعلى صعيدٍ موازٍ، لم يقتصر توظيف الجالية الأندلسية على القوى المحلية، بل تحولوا في فترات زمنية معينة إلى أداة لاستراتيجيات دولية؛ حيث سعت إنجلترا في مطلع القرن السابع عشر إلى استغلال نفوذ الموريسكيين لتنفيذ مآربها في المغرب، ويظهر ذلك بوضوح في تحركات المبعوث الإنجليزي "جون هاريسون" (John Harrison)، الذي تجاوز دوره الدبلوماسي ليلعب دوراً تحريضياً عبر إمداد الأندلسيين بالسلاح والذخيرة وتأليبهم ضد السلطان عبد الملك بن زيدان، وقد أسفر هذا التدخل عن تداعيات سياسية خطيرة، تمثلت في طرد ممثل السلطة المركزية وإعلان نوع من الاستقلال المحلي عن المركز السعدي، وتكشف هذه الواقعة عن قابلية الكيانات الأندلسية للتحول إلى ورقة ضغط خارجية في فترات ضعف الدولة المركزية، مما مكن القوى الأجنبية من اختراق السيادة الداخلية للمغرب وتوجيه الأحداث بما يخدم مصالحها في المنطقة[2].

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص218، 219.

[2] عمالك، المرجع السابق، ص 77.

المبحث الثاني: التأثيرات العسكرية للتواجد الأندلسي.

أولا: المساهمة في بناء المنظومة الدفاعية المغاربية (من التسليح والتحصينات إلى الدفاع ومقاومة الغزاة).

كان لاستقرار الأندلسيين في البلاد المغاربية أثر بالغ في تعزيز القدرات الدفاعية والعسكرية للدول المغاربية خلال القرون الحديثة، فقد جلب المهاجرون معهم خبرات تقنية وعلمية متقدمة في صناعة الأسلحة وبناء التحصينات، اكتسبوها من تراكم التجارب العسكرية بالأندلس زمن الصراع الطويل مع الممالك النصرانية، وقد ساهم الأندلسيون سواء في تونس أو المغرب الأقصى في تشييد الأسوار والحصون والقلاع لحماية المدن الساحلية من الهجمات الإيبيرية، كما كان دورهم بارزا في تطوير صناعة المدافع والأسلحة النارية والذخيرة، وبناء السفن والمرافئ، فكانوا بذلك عاملا حاسما ساهم في تطوير القوة الدفاعية والهجومية على حد سواء في المناطق التي استقروا بها.

ساهمت العائلات الموريسكية ذات الخبرة المتوارثة في مجال البناء في تعزيز المنظومة الدفاعية بتونس منذ القرن السادس عشر، مما أدى إلى نهضة عمرانية مرتبطة بالحاجات العسكرية، وقد برز دور المهندسين والبنائين الأندلسيين في تشييد وتدعيم مختلف التحصينات بالعاصمة والمدن الساحلية والمناطق الحدودية الغربية، من أبراج وقلاع وأسوار وثكنات، سواء بالبناء أو التوسعة أو الترميم، حتى نُسب عدد من هذه المنشآت إلى الأندلسيين لتميّز بصمتهم فيها، وقد أدت هذه التحصينات دورا فعالا في صدّ الأخطار الخارجية، مثل برج الأندلس المشرف على السجن المدني بتونس، المعروف لدى الأوروبيين باسم برج الإسبان، وكذلك حصن بنزرت الذي حمل الاسم نفسه، إذ شيده الجيش الإسباني مستعينا بخبرة الأندلسيين، وخاصة المتخصصين في الهندسة العسكرية والمدفعية، واعتمد العثمانيون النهج ذاته لاحقا، فاستفادوا من مهارة الموريسكيين وحماستهم للانتقام من الإسبان، ووظفوهم في بناء وتحصين المواقع العسكرية، ومن أمثلة ذلك بناء موسى الأندلسي

للبرج الوسطاني بقلعة غار الملح سنة 1640، وتوسعة عمر البلانكو لبرج القصبة بباجة سنة 1741 بأمر من يونس باي خلال حكم والده علي باشا، إلى جانب بناء برج طبرقة تعويضا عن القلعة التي هدمها الجنويون، ثم الاهتمام بقصبة باجة في الفترة نفسها، مما يبرز أهمية مساهمة الأندلسيين في دعم التحصينات الدفاعية للدولة[1].

شكل أندلسيو تونس على صعيد آخر فرقا عسكرية تشبه الميليشيات، وساهموا في صناعة السفن الحربية الموجهة المزودة بالمدافع نحو الجهاد البحري، مستغلين خبراتهم الكبيرة في مجال المدفعية وهو ما تم توظيفه في خدمة الجيش التونسي[2]، يضاف إلى ذلك أن أعدادا هائلة من الأندلسيين تطوعت للخدمة في الجيش التونسي، هذا ما تشير إليه الدفاتر الجبائية والعقود الشرعية، حيث أن الأندلسيين استقروا في مدن سوسة والمنستير وغيرهما من مدن الساحل التونسي مابين القرنين 17و19م، وقد أكدت هذه الوثائق أن العنصر الأندلسي كان ضمن الفرق العسكرية المباشرة لمختلف المهام وهو ما يؤكد مشاركة الأندلسيين في الوظائف العسكرية[3].

يؤكّد المؤرخ سليمان مصطفى زبيس أن أعدادا هامة من الموريسكيين عكفت على مواصلة الكفاح ضد الإسبان انطلاقا من أوطانهم الجديدة التي استقروا بها، وذلك من خلال مساهمتهم العسكرية، خاصة في ظل إتقانهم ومعرفتهم للفنون الحربية فوضعوها تحت تصرف الحكام لتكون عونا لهم على محاربة الأعداء الصليبيين، فأسست بالاستعانة بهم قواعد حربية عديدة ببنزرت وحلق الوادي وغار الملح وغيرها من المدن التونسية، وساهموا أيضا في تدريب الناس على ركوب

---

[1] أحمد الحمروني، **المدوّنة الموريسكية**، دار سحر للنشر، د.ط، تونس، 2016م، ص ص43، 44.

[2] قشتيلو، المرجع السابق، ص 58.

[3] مراد رقية، **علم صوفي أندلسي بربوع حاضرة طبلبة من الساحل الأوسط التونسي: سيدي علي شبيل (الإشبيلي)**، أعمال الملتقى العالمي السابع للدراسات الموريسكية الأندلسية حول العائلة الموريسكية : النساء والأطفال، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، د.ط، زغوان، أفريل 1997م، ص ص33، 34.

البحر والقتال به، فكانوا بذلك عاملا أدى إلى تعبئة البلاد والمراكب والحصون بالأسلحة خاصة الجديدة منها كالمدفعية[1]، وقد قال عنهم في هذا السياق: "ومنهم من انخرطوا في السلك الحربي لحذقهم فيه، ولنقمهم على الإسبان الذين يتجه كل ذلك لمقاومتهم، فعمروا الأبراج والثكنات في مختلف البلاد، كقلعة حلق الوادي وقلعة غار الملح والأبراج القصيبة بمدينة بنزرت"[2].

شجّع التواجد العثماني بتونس الجالية الأندلسية على التوجه نحو الخدمة العسكرية، لاسيما ركوب البحر والجهاد البحري، فتوجهات العثمانيين العسكرية وتجارب الموريسكيين وأحقادهم تجاه الإسبان جعلهم يسعون جاهدين إلى تدعيم جهود السلطة، ويعملون على توجيهها نحو الجهاد البحري انتقاما لأنفسهم مما عاشوه في الأندلس عند سقوطها، حيث يقول بن الخوجة في هذا الصدد عن الداي أسطا مراد المشهور بكثرة غزواته البحرية ويربطها بتأثير الأندلسيين ما يلي : "قالوا إن الأندلسيين الوافدين على تونس في ذلك الزمان كانوا من المدبرين على أهل الدولة بتشديد القرصنة البحرية انتقاما وتشفيا مما أصابهم في بلادهم من العذاب"[3].

نفس الأمر يؤكّده المؤرخ حسن الحسني عبد الوهاب في كتابه "خلاصة تاريخ تونس"، حيث أبرز أن هجرة الأندلسيين إلى البلاد التونسية ضاعفت من عدد سكان البلاد وساهمت مساهمة كبيرة في توجيه سياسة الدولة نحو مضاعفة النشاط البحري والقرصنة حيث يقول: "وأميل إلى الاعتقاد أن أتباع أبي عبد الله آخر ملوك بني الأحمر هم الذين حثوا على القرصنة، إذ كانوا يعتبرونها الطريقة الوحيدة الموصلة للانتقام من الممالك النصرانية التي اضطهدتهم"[4].

---

[1] الحمروني، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص39.

[2] سليمان مصطفى زبيس، **جامع بلد سليمان، بحوث عن الأندلسيين في تونس**، جمع: سليمان مصطفى زبيس، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م، ص40.

[3] ابن الخوجة، **صفحات ...**، المصدر السابق، ص226.

[4] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 35.

نفس الأمر يمكن ملاحظته عن أندلسيي المغرب وبدرجة أكبر وأكثر تأثيرا، حيث أبرز المقري دور الأندلسيين العسكري ومساهمتهم في الدفاع عن السواحل المغربية والجهاد ضد النصارى في سياق كلامه عن هجرة الأندلسيين إلى المغرب حيث قال: "ولمّا استخدم سلطان المغرب منهم عسكرا جرّارا وسكنوا سلا، كان منهم من الجهاد في البحر ما هو مشهور الآن، وحصنوا قلعة سلا"[1].

ساهم الأندلسيون بشكل فعّال في الدفاع عن المدن والسواحل المغربية ضد الهجمات الإسبانية والبرتغالية، سواء كان ذلك بتكليف رسمي من الدولة أو عبر مبادرات محلية، وتؤكد الوقائع التاريخية أن دورهم العسكري كان ركيزة أساسية في مواجهة هذا التوسع؛ ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قام به القائد أحمد العطار الأندلسي، الذي قاد هجوماً على مدينة أزمور عام 1521م بأمر من السلطان الوطاسي، ولم يتوقف دور العطار عند العمل العسكري، بل تولى أيضاً ملف التفاوض مع البرتغاليين في آسفي ومع قبطان أزمور، وتوضح هذه الشواهد أن السلطة الحاكمة اعتمدت على كفاءة الأندلسيين في إدارة الصراع مع القوى الأيبيرية، مما جعلهم طرفاً فاعلاً في الجانبين العسكري والتفاوضي على السواء[2]، وفي سياق متصل، كلّف السلطان محمد الشيخ الوطاسي القائد علي بن إبراهيم العطار الأندلسي بمهمة الدفاع عن مدينة مليلية ومحاولة استردادها من الاحتلال الإسباني، وتعود جذور هذا القائد إلى النخبة العسكرية في مملكة غرناطة، فهو ابن أحد كبار قادة السلطان "ابن الأحمر"، وقد اكتسب خبرة ميدانية واسعة خلال مشاركته في الدفاع عن مدينتي لوشة وغرناطة قبل سقوطهما، وبعد هجرته إلى المغرب مع سلطان غرناطة عام 1493م، وقع الاختيار عليه لإدارة العمليات العسكرية في منطقة الريف نظراً لخبرته الفنية ومعرفته الدقيقة بالمنطقة؛ حيث اتخذ من "غساسة" مركزاً لعملياته ومنطلقاً لمحاولات تحرير مليلية، ويؤكد هذا

[1] المقري، المصدر السابق، ج4، ص 528.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم ...**، المرجع السابق، ص 186.

الاختيار رغبة السلطة الوطاسية في الاستفادة من الخبرات القتالية الأندلسية المتراكمة وتوظيفها في مواجهة التوسع الإسباني على السواحل المغربية [1].

نفّذ علي العطار عدة هجمات ضد الحامية الإسبانية في مليلية، إلا أن قوة التحصينات الإسبانية حالت دون تحقيق اختراق عسكري، وأمام هذا الواقع، عدّل السلطان محمد الشيخ من استراتيجيته، فأمر العطار بالاستقرار في مدينة غساسة وتأسيس حامية عسكرية لتكون قاعدة للعمليات الحدودية المستمرة، بهدف فرض حصار دائم واستنزاف القوات الإسبانية، ورغم هذا التمركز الاستراتيجي، لم تحقق خطة الاستنزاف أهدافها النهائية، إذ تمكن الإسبان من شن هجوم مضاد أدى إلى سقوط غساسة تحت احتلالهم في سنة 911هـ/1506م، وتكشف هذه الواقعة عن حجم الصعوبات الميدانية التي واجهها القادة الأندلسيون في مواجهة التقنيات الدفاعية الأوروبية المتطورة آنذاك، كما تؤكد سعي السلطة المركزية لتثبيت الوجود الأندلسي في النقاط الحدودية الأكثر خطورة[2]، وعلى إثر سقوط غساسة، اقترح العطار على السلطان الوطاسي إعادة إعمار وتحصين مدينة "تزوطة" المجاورة لتكون بديلاً استراتيجياً، وبعد الحصول على الموافقة السلطانية، قام العطار بتجديد معالم المدينة وتحويلها إلى قاعدة عسكرية لشن غارات متواصلة ضد الوجود الإسباني في المنطقة، وقد وثّق الحسن الوزان هذا الدور العسكري لمدينة تزوطة وقائدها الأندلسي بقوله: "فطلب أحد قواد ملك فاس، وهو من أصل أندلسي وعلى جانب كبير من الشجاعة، أن يؤذن له بإعادة بناء تزوطة، فأعاد بناء المدينة، وتقوم اليوم بين نصارى غساسة ومسلمي تزوطة حرب دائمة وغارات متوالية، تكون الدائرة

---

[1] حسن الفكيكي، **مليلة الأسيرة بعد أيام قليلة من الاحتلال الإسباني**، مجلة المناهل، ع35، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، 1986م، ص ص278، 279.

[2] نفسه، ص ص 282، 283.

يوما فيها على هؤلاء ويوما على أولئك"[1]، لينسحب العطار بعد ذلك من المنطقة ويكلَّف بمواجهة الخطر البرتغالي الزاحف على الشواطئ الأطلسية[2].

برزت في ميادين الدفاع والجهاد البحري أسرة أندلسية أخرى هي أسرة أعراض، ويتصدرها القائد علي أعراض الذي تولى قيادة قبيلته والإشراف على العمليات العسكرية ضد البرتغاليين والإسبان، وقد اتخذ مسار هذه الأسرة منعطفاً سياسياً بانحياز القائد علي إلى جانب محمد الشيخ السعدي، نتيجة ما رآه مهادنةً من الوطاسيين للاحتلال وعجزهم عن استرداد الثغور، وبتوجيه من السلطان السعدي، ضرب علي أعراض حصاراً على مدينة مليلية التي كان يقيم فيها أبو حسون الوطاسي تحت الحماية الإسبانية، وتُشير المعطيات التاريخية إلى حدوث تمرد داخل حامية المدينة أثناء الحصار، حيث تذهب بعض القراءات إلى دورٍ محوري للموريسكيين في تدبير هذا التمرد من الداخل، مما يكشف عن تنسيق استخباراتي بين المقاومة في الخارج والعناصر الأندلسية داخل الثغور المحتلة[3].

يبرز في نفس السياق قائد أندلسي آخر برز في مجال الدفاع والمواجهة مع الإيبيريين، وهو الخضر غيلان، الذي سخر إمكاناته العسكرية ونفوذ جاليته في تطوان لمواجهة الوجود الإسباني والبرتغالي على السواحل المغربية، وقد اتسمت حركته بشن سلسلة من الهجمات المنظمة على الثغور الساحلية المحتلة، حيث استطاع توظيف الخبرات القتالية للأندلسيين في إدارة حرب استنزاف ضد القوى الإيبيرية، ويُعد غيلان نموذجاً للقائد الذي جمع بين الزعامة المحلية والقدرة على تحريك الجبهات الحدودية، مما جعل من منطقة الشمال جبهة مقاومة نشطة ضد أطماع القوى الصليبية في مطلع ومنتصف القرن السابع عشر[4].

---

[1] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص ص 342، 343.

[2] الفكيكي، المرجع السابق، ص 283.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 187.

[4] دي إيبالثا، المرجع السابق، ص ص 199، 200.

وعلى صعيدٍ تنظيمي، سعت الدولة السعدية إلى استثمار الثقل الديموغرافي للأندلسيين عبر إدماجهم في الهيكل العسكري للدولة، حيث كلف السلطان عبد الله الغالب القائد سعيد بن فرج الدغالي الأندلسي (1562 - 1563م) بمهمة تجميع وتجنيد المهاجرين الأندلسيين، وقد أسفرت هذه العملية عن تشكيل قوة عسكرية قوامها نحو أربعة عشر ألف مقاتل، جرى تجنيدهم عبر آليات جمعت بين التطوع والالتزام الإجباري، وبموازاة ذلك، نهجت السلطة سياسة التوطين العسكري من خلال إسكان هذه الكتلة في منطقة "رياض الزيتون" بمراكش، لتحويلها إلى قاعدة عسكرية نظامية مرتبطة مباشرة بالمركز، ورغم تعيين الدغالي على رأس هذه الفرقة، إلا أن هذه الخطوة واجهت معارضة داخلية من الأندلسيين، مما يعكس وجود تباينات بين الرؤية السلطوية الهادفة إلى ضبط هذا المكون تحت إشرافها المباشر في العاصمة، وبين تطلعات الأندلسيين في الحفاظ على خصوصية قيادتهم[1]، نفس الأمر ورد عند صاحب كتاب الدولة السعدية، حيث أبرز أن المولى عبد الله استغل كثرة أعداد الأندلسيين بالمغرب الأقصى واستعملهم لخدمته وكون منهم جيشا عظيما[2]، وقد لعبت هذه العناصر وهذا الجيش دورا بارزا في تثبيت أركان الدولة السعدية وتحقيق انتصارات هامة على مختلف القوى المنافسة سواء في الداخل أو الخارج[3].

شارك الأندلسيون عسكريا في معارك ومواجهات شهيرة وحاسمة في تاريخ المغرب، على غرار الواقعة الشهيرة "معركة وادي المخازن"، فقد كانت المشاركة الأندلسية حاضرة فيها، خاصة مع ضم الجيش البرتغالي لعدد كبير من الإسبان، فكان ذلك بمثابة الفرصة للانتقام وهو ما لم يضيعه الأندلسيون[4]، كما شاركوا في فتح السودان وكان لهم دور كبير في الحملة، حيث أن المولى أحمد

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق ،ص ص 196، 197.

[2] مجهول، **تاريخ الدولة السعدية...**، المصدر السابق، ص 41.

[3] الأرقش، المرجع السابق، ص 161.

[4] الفشتالي، المصدر السابق، ص43.

المنصور السعدي بعث فرقة عسكرية أندلسية سنة 1591م رفقة فرقة من الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام، وكُلّف قائد عساكر الأندلس جودار باشا بقيادة الحملة المتوجهة إلى تمبكتو[1]، يضاف إليه شخصيات أخرى لعبت دورا كبيرا في الحملة على غرار أحمد الحروسي الأندلسي وقاسم وردوي الأندلسي ومحمد بن زرقون، كما أن عدد الرماة الأندلسيين المشاركين في الحملة يقدر بألف شخص حسبما قدّرتهم المصادر الإسبانية، وكان مع القائد جودار لوحده حوالي خمسمائة أندلسي يرافقونه[2]، وهذا يبرز التأثير الكبير الذي لعبته الجالية الأندلسية في صناعة الأمجاد السياسية والعسكرية للمولى أحمد المنصور، حيث تدفقت على المغرب نتيجة نجاح الحملة الخيرات والأموال والذهب والعبيد، كما صار المغرب يروج منتجاته في تلك الأماكن، وبذلك تمكن المنصور من جعل المغرب قوة قادرة على خلق نوع من التوازن في منطقة البحر المتوسط، وصار قادرا على مواجهة الأخطار التي تهدده[3].

تجلّت المكانة الاستراتيجية للعنصر الأندلسي في كونه ركيزةً لا يمكن تجاوزها ضمن الهيكل العسكري لجيش أحمد المنصور السعدي؛ ورغم هذه الأهمية، سادت حالة من الحذر والتوجس في التعامل مع قياداتهم نتيجة التخوف من تقلباتهم السياسية أو نزعاتهم الاستقلالية، وقد انعكس هذا التوازن بين الاحتياج العسكري والتحفظ السياسي في نمط إدارة المنصور لجيشه وترتيب صفوفه، وهو ما فصله المؤرخ الفشتالي عند وصفه لتنظيم المراتب العسكرية بقوله:" ثم يردفهما العسكران العظيمان، عسكر الموالي المعلوجي ومن انضاف إليهم، وعسكر أهل

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص 43، **أنظر أيضا** : دي إيبالثا، المرجع السابق، ص ص 199، 200.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق ، ص220.

[3] قشتيلو، نفسه، ص ص43،44.

الأندلس ومن لبس جلدتهم ودخل في زمرتهم، وهذان العسكران المجران يسيران في صفين متساويين لتعادلهما واتحاد رتبتهما.."[1] .

إجمالاً، شكل المهاجرون الأندلسيون قوة وظيفية استثمرها السلاطين السعديون لتدعيم ركائز دولتهم وتنفيذ مشاريعهم التوسعية والدفاعية، فقد برز حضورهم الفاعل في محطات حاسمة، بدءاً من مساهمتهم المركزية في حملة فتح السودان، وصولاً إلى دورهم في تطوير القوة البحرية المغربية واسترداد الثغور من الاحتلال الإيبيري، وتجاوزت أدوارهم الجوانب القتالية المباشرة إلى المساهمة في البنية التحتية العسكرية، ويظهر ذلك في دعمهم لمشروع تأسيس "دار صناعة السفن" بمنطقة المعمورة خلال عهد أحمد المنصور، وهي المنطقة التي اكتسبت أهمية استراتيجية خاصة بعد إخلائها من سكانها عقب الهجوم الإسباني عام 1614م، وتؤكد هذه المعطيات أن الوجود الأندلسي لم يكن مجرد إضافة ديموغرافيّة، بل كان محركاً تقنياً وعسكرياً اعتمدت عليه الدولة السعدية في إدارة صراعاتها الداخلية والخارجية[2].

ثانيا: النشاط البحري للجالية الأندلسية.

يعتبر الجهاد البحري أحد أبرز مظاهر الحضور الأندلسي في البلاد المغاربية، حيث شكّل امتدادا لروح المقاومة التي حملوها معهم بعد تهجيرهم القسري، وبمجرد استقرارهم في مراكز تجمعاتهم الجديدة، بادروا إلى تنظيم أنفسهم في تجمعات بحرية محكمة، مزجت بين روح الجهاد والرغبة في الدفاع وممارسة النشاط الاقتصادي، لتتحول مناطق استقرارهم خاصة في المغرب الأقصى (جمهوريات أبي رقراق "الرباط وسلا") إلى قواعد انطلاق بحرية نشطة، شنّ منها الأندلسيون غاراتهم ضد القوى الأوروبية المختلفة خاصة الإيبيريين، لتتوسع عملياتهم تدريجيا وتشمل مناطق واسعة من المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، ولم يكن النشاط

[1] الفشتالي، المصدر السابق، ص 203.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص186.

البحري الجهادي للأندلسيين عشوائيا أو آنيا، بل استند إلى بنية مادية وتنظيمية دقيقة جدا، حيث عملوا على توفير الإمكانيات الضرورية من سفن وتسليح وبنية تحتية بحرية، إضافة إلى تطوير أساليب القيادة والتخطيط، وهكذا غدا الجهاد البحري علامة مسجلة باسم الأندلسيين في مناطق تمركزهم.

تؤكد المصادر التاريخية انخراط أندلسيي تونس الفاعل في النشاط الملاحي وحركة الجهاد البحري، التي كانت تشكل حينذاك ركيزةً دفاعية واقتصادية حيوية للدولة، وقد تجسدت مساهمة الموريسكيين في المستويين التقني والميداني، من خلال تجهيز السفن التابعة لدايات تونس، والمشاركة المباشرة في العمليات البحرية واستهداف الملاحة الأوروبية في حوض المتوسط، ولم تقتصر نتائج هذا الاندماج على العوائد المادية، بل امتدت لتشمل تمكينهم الاجتماعي والسياسي داخل البيئة التونسية، حيث منحتهم هذه الأدوار العسكرية نفوذاً واعتباراً لدى السلطة والمجتمع على حد سواء، وبذلك تحول العنصر الموريسكي إلى مكونٍ بنيوي في القوة البحرية التونسية، مما أسهم في تعزيز الموقع العسكري للبلاد وتحويلها إلى قوة فاعلة في توازنات البحر الأبيض المتوسط خلال تلك الفترة[1].

فضّل عدد من الأندلسيين في تونس الاستقرار بالمناطق الساحلية والشواطئ، ليس رغبة في استغلال أراضيها وخيراتها فقط، أو ممارسة الأنشطة الاقتصادية، بل كان دافعهم الرئيسي مواجهة الغزاة والدفاع عن هذه السواحل، وقد تجلى دورهم البحري والجهادي في مختلف العمليات البحرية التي شاركوا فيها، وكان لجهودهم وزن كبير في حماية السواحل وتأمين الممرات المائية، وقد حبس قائد الأسطول العام التونسي الأسطا مراد مجموعة من الأحباس على جامع بلدة سليمان قبل سنة 1047ه/1637م، ويمكن تفسير هذا الإجراء ليس فقط كجزء من التنظيم الإداري، بل كمكافأة غير مباشرة للأندلسيين على نشاطهم البحري والجهادي، فقد مكنهم هذا الحبس من الاستفادة من موارد اقتصادية تم توظيفها لدعم الأسطول وتمكينهم

[1] Merzouki, op-cit, pp 221,222.

من مواصلة الدفاع عن السواحل وتعزيز قدراتهم البحرية، وهو ما يعكس الثقة والتقدير الذي أولاه لهم الأسطا مراد، ويبرز إسهام الأندلسيين الفاعل في تطوير البحرية التونسية والجهاد البحري في مواجهة الغزاة[1].

أمّا في المغرب الأقصى، فقد برز دورهم بشكل أوضح من تونس، إذ أسهموا في تقوية النشاط البحري والقرصنة على السواحل الأطلسية، خاصة في مدينتي سلا والرباط، وذلك من خلال ما أسهموا به من خبراتهم البحرية والتنظيمية، وساهموا في بناء أسطول قوي شكّل قوة سياسية مستقلة نسبيًا عن السلطة المركزية، وقد سمح لهم المناخ السياسي المتوتر في المغرب آنذاك، وضعف المخزن بسبب الصراعات الداخلية، بامتلاك هامش واسع من الاستقلالية جعلهم يسيّرون شؤونهم العسكرية والبحرية بشكل شبه ذاتي، ومع تطور قوتهم البحرية ونجاحهم في الغارات على السفن الأوروبية، اكتسبوا نفوذًا عسكريًا مكّنهم لاحقًا من فرض حضورهم كقوة مؤثرة في المنطقة، قبل أن يعمل المخزن لاحقًا على دمجهم وإعادة ضبط توازن السلطة[2].

أوّل ما عمل الموريسكيون على توفيره هو الجيش اللازم للقيام بعمليات الجهاد البحري، فقد تمكن الأندلسيون وخاصة الهورناتشيون من تكوين جيوش بحرية قوية قوامها العنصر الأندلسي الذي يمتلك خبرات عسكرية وبحرية واسعة، ومعرفة دقيقة بالسواحل الإسبانية والبرتغالية، ودُعّم هذا الجيش بالمغاربة المتعطشين للانتصارات، وتم استعمالهم في العمليات الهجومية خلال الالتحام على ظهر سفن الخصوم، يضاف إلى هؤلاء عنصر الأعلاج، وهم النصارى الذين أُسروا خلال العمليات الجهادية، ثم اعتنقوا الإسلام وانضموا إلى الأساطيل المجاهدة، فلعبوا خلالها دورا هاما باعتبارهم أكثر العناصر معرفة بأساطيل الأوروبيين وأسرارها، وقد كتب في هذا الشأن إسحاق رازيلي المندوب الفرنسي إلى الوزير ريشيلو عام

[1] زبيس، **جامع بلدة سليمان**، المرجع السابق، ص40.

[2] Merzouki , op-cit, pp 221,222.

1626م قائلا: "بكل حزن وأسى أذكركم بأنه منذ 20 سنة مضت أحصيت أكثر من 8 آلاف من خيرة بحارتنا أسروا، وهم الآن في شمال إفريقيا يعتنقون الدين الإسلامي ويستخدمون كقادة لسفن المجاهدين، بل ويأتون إلى الشواطئ الفرنسية لأسر أقربائهم ومواطنيهم..."[1].

من بين الأمور التي ساعدت الأندلسيين في سلا على مباشرة عملياتهم الجهادية بكل سهولة، هو ملائمة الميناء ووظيفيته للعمليات الجهادية، حيث يتميز ميناء سلا بمياهه غير العميقة، وهذا ما جعل الأندلسيين يستخدمون سفنا خفيفة تستطيع السير في هذا النوع من المياه بسرعة، وبالتالي تتمكن من دخول الميناء والهروب من السفن التي تطاردها، في حين تعجز سفن الأعداء عن اللحاق بها بسبب حمولتها وضخامتها التي لا تمكنها من دخول الميناء، ويبرز الأب دان هذه النقاط بقوله: "إن قلة عمق مياه ميناء سلا جعل قراصنتها يستخدمون سفنا خفيفة، هذا جعلهم يخسرون من جهة لأنهم لم يتمكنوا من امتلاك سفن قوية كسفن الجزائر وتونس، ولكنهم يربحون من جهة أخرى، لأن سفنهم خفيفة وسريعة وتصلح للمطاردة أكثر من سابقاتها..."، كما أن قرب الميناء ومدينة سلا عموما من مضيق جبل طارق مكّن الأندلسيين من تكثيف عملياتهم الجهادية، فالمنطقة تشهد حركية مستمرة للسفن الأوروبية، هذا جعل المجاهدين ينصبون الكمائن بشكل مستمر على طول المضيق وعلى جانبيه، سواء من جهة البحر المتوسط أو من جهة المحيط الأطلسي[2].

كثّف الموريسكيون بالمقابل جهودهم لصناعة السفن الجديدة وترميم السفن المأسورة والمتضررة، وأنشأوا مصنعا لذلك الغرض، استغلوا من خلاله خبراتهم الصناعية والحرفية التي اكتسبوها في إسبانيا، كما حاولوا الاستفادة من المساعدة الأجنبية لتسليح هذه السفن، كالاعتماد على يهود سلا الذين تربطهم علاقات طيبة

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 257، 258.

[2] DAN , op.cit, pp 203,209.

مع اليهود المستقرين بهولندا، فكلاهما تم طرده طرف الإسبان والبرتغال، فساهم بذلك يهود هولندا في مد يد المساعدة في هذا المجال، فكانت سفن الأندلسيين بذلك تتزود بالقدر الكافي من الذخيرة والعتاد والرجال، وبالمقابل لا تتزود إلا بقدر يسير جدا من المئونة حتى تضمن خفتها وسرعتها، على عكس السفن الأوروبية المحملة بالسلع والمئونة، وقد استخدم أندلسيو سلا أنواعا عديدة من السفن، ولكنها تشترك في بعض الخصائص في مجملها، على غرار السرعة والقدرة على الهجوم للتمكن من الوصول إلى الهدف أو التمكن من الالتفاف أو الهروب أو المطاردة، وكانت هذه السفن في الغالب مستديرة وخفيفة تتلاءم مع طبيعة مينائهم، ومن بين أنواع السفن التي استخدموها سفينة ترتان (tartane) وسفنا شراعية (brigantin) وشبيك (chébec)،إضافة إلى بينك (pinque) وبولاكر (polacres) وكرافيلا (cravelle) والخفاف (pinasses) وسنيو (senau) وفركاطة (frégate)، يضاف إلى هذه أنواع أخرى استعملت في بعض الأحيان على غرار فست (fuste) وفلوتة (flute) وفليبو (flipot) والصندل (gabarre) والخفارة (patache) وسيتي (setye) وغليوتة (galiote)[1]، وقد وصل عدد السفن الأندلسية في أوج قوتها إلى 60 سفينة، وكان العدد في بعض المراحل يتراوح ما بين 30 و 40 سفينة، لا يوجد من بينها سوى 12 إلى 20 سفينة مجهزة بالمدافع، وهو عدد قليل مقارنة بعدد سفن الدول الأوروبية وتجهيزاتها، وقد نقص هذا الرقم خلال النصف الثاني من القرن 17م ليصل إلى حوالي ستة سفن فقط[2].

تميّز نظام تسيير السفينة بالصرامة الشديدة، وتكونت الطواقم المسئولة في مجملها من الأندلسيين، ونادرا ما كنا نجد المغاربة أو الأتراك، ولعل السبب حسب الأب دان هو عدم معرفة هؤلاء إلا الشيء القليل عن مجال الملاحة[3]، أما الفرق

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 258، 259.

[2] نفسه، ص 260.

[3] DAN , op.cit, p210.

الموجودة في السفينة فمتنوعة، منهم جنود مهمتهم الأساسية الهجوم على سفن الخصم أثناء الالتحام، وهذه الفرق مشكلة من أندلسيين ومغاربة، حيث أن الأندلسيين تمكنوا من تجنيد عدد كبير من المغاربة للقيام بهذه المهام[1]، ولم يكن أجر البحارة ثابتا ومحددا، بل كان يتمثل في الغنائم التي يتم التحصل عليها من العمليات البحرية، وهذا ما جعل الجميع متعطشا لخوض المعارك، ولو كان الأجر محددا مسبقا لتخاذل البحارة وتكاسلوا عن العمليات طالما يعلمون أجورهم مسبقا[2]، أما المئونة والتغذية في السفينة فكانت شحيحة، فالأَولى حمل الذخيرة والسلاح اللازم للعمليات الجهادية، وبما أن السفن صغيرة، فذلك لا يسمح بحمل كميات كبيرة من المؤن، وكان الجميع يقتسمون المئونة بالتساوي سواء رؤساء أو جنودا عاديين[3].

تميّزت العمليات الجهادية البحرية بالتخطيط الدقيق ما جعل احتمالية نجاحها كبيرة، فهي لم تكن عشوائية أو اندفاعية، يضاف إلى ذلك اختيار الضحية بدقة متناهية، فهم لا يهاجمون إلا السفن التجارية أو السفن المنفردة أو الأقل تسليحا، كما أن وجود الأعلاج سهل من مهمتهم، فهم يعرفون أسرار البحار وشؤون الملاحة ومميزات وحيل السفن الأوروبية، كما أن المجاهدين كانوا يستخدمون العديد من الحيل على غرار تقمص صفة التجار، أو وضع أعلام دول أوروبية وإخفاء أعلامهم الحقيقية وهذا بغرض التمويه[4].

تمركزت العمليات الجهادية في المحيط الأطلسي، ونادرا ما كان يتم عبور مضيق جبل طارق، والسبب هو احتكار البحارة الجزائريين للجهاد في البحر المتوسط، وكان في بعض الأحيان البحارة الجزائريون يخرجون للمحيط الأطلسي ويقومون بعمليات مشتركة مع مجاهدي سلا، كما أن الجزائريين كانوا يدّعون في

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 260، 261.

[2] DAN , op.cit, p210.

[3] رزوق، نفسه، ص 261.

[4] نفسه، ص 264.

بعض الأحيان أنهم سلاويون، والسلاويون يدعون أنهم جزائريون، والسبب هو الهروب من تنفيذ المعاهدات التي ربطت الجزائر أو سلا ببعض الدول الأوروبية[1]، وتحتل الشواطئ الإسبانية مركز الصدارة في التعرض لهجمات الأندلسيين، فهي الأكثر عرضة للهجمات، بل إن الأندلسيين كانوا ينزلون أحيانا إلى البرّ الإسباني ويقومون بعمليات خاطفة فيه، هذا جعل الإسبان يعملون باستمرار على تحصين دفاعاتهم، كما أن السفن الإسبانية في عرض البحار كانت محل متابعة دائمة من طرف المجاهدين[2]، تليها فرنسا في المرتبة الثانية من حيث التعرض للهجمات والحملات السلاوية، وقد امتد مجال عمل المجاهدين من السواحل الإفريقية جنوبا إلى غاية أعالي البحار في الشمال الأوروبي، فكانت العمليات تشمل السواحل الإيبيرية، وأحيانا السواحل الهولندية مثلما فعل مراد رايس عام 1622م، كما قام السلاويون أحيانا بعمليات في بحر المانش، وخرجوا إلى بريطانيا، حيث أورد عمدة بليموث أن 30 سفينة سلاوية تمكنت من أسر 1000 سفينة بريطانية سنة 1625م، ووصلت سفن المجاهدين إلى بلاد الغال سنة 1626م، ووصل مراد رايس إلى أيسلندا سنة 1627م، وإلى ايرلندا سنة 1631م، بل إن السلاويين تمكنوا من الوصول إلى غاية الأراضي الجديدة في أمريكا الشمالية[3].

وبالمجمل فإن الجهاد البحري عرف انتعاشا وتنظيما كبيرا بعد الطرد النهائي سنة 1609م، مرّ أثنائها عبر مراحل أولها شهد بداية التنظيم تحت النفوذ السعدي، ويستمر تقريبا من عام 1610م إلى 1626م، حيث شرع الموريسكيون خلال هذه الفترة في جمع السفن وإعداد أنفسهم واكتساب الخبرات، وقد بدؤوا بالإغارة على السواحل الإسبانية القريبة لينقلوا نشاطهم تدريجيا إلى المحيط الأطلسي و يتجهوا شمالا وصولا إلى بحر المانش ويغيروا على السواحل الإنجليزية، وفي هذا الصدد

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 261، 262.

[2] DAN , op.cit, p 203.

[3] رزوق، نفسه، ص263، 264.

كتب القبطان الهولندي "أبي ولمس" (Abbe wellemz) إلى روتردام عام 1617م يقول: "منذ سنة لم يكن الموريسكيون يملكون سفنا، والآن أصبح عددها أربعة، وسيصبحون أقوياء إذا لم تتخذ الإجراءات الضرورية ضدهم، وهم لا يخضعون لسلطة ملك المغرب ويستحوذون على ما يغنمونه"[1].

وفي السياق ذاته، جاءت تقارير القنصل الفرنسي رازيلي (Razilly) 'لتؤكد هذا الدور، ففي رسالة وجهها إلى الوزير ريشيليو(Richelieu) بتاريخ 26 نوفمبر 1624م، استعرض واقع القوة البحرية التي شكلها الأندلسيون، مبرزاً أثرها في موازين القوى بالبحر المتوسط، حيث جاء في نص رسالته: "إن مجاهدي سلا وتطوان بدؤوا يستخدمون سفنهم منذ ثمانية سنوات، وأسروا حوالي ستة آلاف أوروبي واستحوذوا على حوالي 15 مليون ليرة ... رغم أنهم لم يبتدئوا إلا بسفينة واحدة، فإنهم يملكون اليوم أكثر من60 سفينة"[2]، وفي نفس السياق كتب عمدة بليموث (Plymouth) توماس سيلي (Thomas cely) إلى مجلس اللوردات في أفريل 1625م قائلا: "من واجبي أن أذكّركم أني سمعت في هذا اليوم أن مجاهدي سلا قد أغاروا على ساحلنا، فنهبوا عدة أشياء مما استطاعوا التغلب عليه... أحد الإنجليز بسلا بعث برسالة إلى زوجته يخطرها فيها أن هناك 30 بحارا في سفنهم بسلا يستعدون للإتيان إلى ساحل إنجلترا أوائل الصيف"، وبعث تقريرا آخر في ماي 1625م من بليموث دائما، ذكر فيه أن مجاهدي سلا داهموا سفينة تجارية هولندية متوجهة نحو البرتغال، وتم أسر ركابها، وبعد 8 أيام خرج مجاهدو سلا إلى سواحل إنجلترا وتمكنوا من الإغارة على سفينة من لندن وأسروا رجالها وأخذوا مدافعهم وأغرقوا السفينة، وبعدها بستة أيام تم أسر سفينتين فرنسيتين على متنهما 60

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق ، ص 251

[2] عبد المومن، المرجع السابق، ص 217. **أنظر أيضا:** رزوق، نفسه، ص 251.

رجلا، وبعدها بـ12 يوما تمت الإغارة على سفينة متوجهة نحو الأراضي الجديدة وأسر رجالها و عددهم 17 من الصيادين[1].

انطلاقا من عام 1627م تمكّن مجاهدو سلا من الوصول إلى شمال أوروبا، ونجح القائد البحري مراد العلج في الوصول إلى أيسلندا والقيام بعدة عمليات بها، وتمكن المجاهدون ما بين 1620-1630م من الاستيلاء على أزيد من مائة سفينة أوروبية، هذا ما جعل الأوروبيين يعملون جاهدا لوضع حد لهذه العمليات، وأرسلت قوة في يونيو 1627م بقيادة رازيلي، فحاول عقد هدنة وتحرير الأسرى الفرنسيين، وهو ما رفضه الديوان، فقام بمهاجمة الميناء وإحراق ستة سفن أندلسية، هذا ما أجبر الديوان على توقيع هدنة في أكتوبر 1629م، ولكنه لم ينجح في تحرير الأسرى فعاد في العام الموالي إلى سلا وتمكن من أسر ثلاثة سفن أندلسية ومنع 17 سفينة من الخروج فاضطر الأندلسيون لفتح المفاوضات من جديد في سبتمبر 1630م وتم تحرير 200 أسير فرنسي[2].

تقلّص بعدها حجم العمليات الجهادية بسبب انشغال الأندلسيين بالصراع مع العياشي، ليتم استئنافها بعد حصول الأندلسيين على دعم السلطان وهذا مطلع العام 1633م، لتشهد السنتين المواليتين توقيع المولى الوليد اتفاقية سلم مع ملك فرنسا لويس الثالث عشر، حاول السلطان خلالها إجبار مجاهدي الثغور على الالتزام بالاتفاقية، لكن الأندلسيين رفضوا الانصياع لها وحاولوا أن يعقدوا اتفاقيات خاصة بهم مع الفرنسيين، وحاول الفرنسيون بدورهم إجبار الأندلسيين على تطبيق محتوى الاتفاقية، ولكنهم فشلوا في مسعاهم، وقد خرجت من سلا عام 1635م اثنان وعشرون سفينة نحو سواحل إسبانيا وجزر الكناري، ووصلت في نفس الوقت خمسة سفن مأسورة محملة بالقمح والسكر، كما أن عمدة بليموث ذكر أن مقاتلي سلا

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 251، 252.

[2] نفسه، ص 253.

تمكّنوا خلال سنة 1636م في يوم واحد من أسر 300 إنجليزي، ولوحظ في تلك المرحلة أن البحارة الإنجليز المحتجزون في المغرب بلغوا ثلاثة آلاف شخص، هذا جعل إنجلترا تكثف جهودها لتخليصهم، وتم تكليف الأمير ويليام رينسبوروغ (W.Rainsborough) في فيفري 1647م بهذه المهمة، ووضعت تحت تصرفه أربعون سفينة، ومنحت له صلاحيات إغراق كل السفن الأندلسية التي يصادفها، وقد وصل إلى سلا وحاصر مصب نهر أبي رقراق، وتمكن من إجبار الأندلسيين المنشغلين بصراعهم مع العياشي على إطلاق سراح الأسرى الإنجليز[1] .

حاول الهولنديون عام 1649م تخريب سفن المجاهدين بقيادة "هوريس فان كاتس"(Horis Van Cats) ، غير أن محاولتهم باءت بالفشل، ليعاودوا الكرة في السنة الموالية بحصار مدينة سلا، وهو ما أفضى بعد حصار طويل إلى فرض معاهدة في فبراير 1651م، إلا أن الأندلسيين لم يلتزموا ببنودها، حيث استمروا في أسر السفن التي تحمل العلم الهولندي، مما دفع الهولنديين لتجديد حصار المدينة، فردَّ الأندلسيون باحتجاز القنصل والبحارة الهولنديين داخل المدينة، ليفتح بذلك باب التفاوض من جديد، وفي عام 1657م، عادت هولندا بأسطول مكون من خمس سفن حربية وعقدت اتفاقية جديدة، لكنها سرعان ما خُرقت من الجانب الهولندي عقب مهاجمتهم لسفينة أندلسية، الأمر الذي دفع السلاويين للاحتجاج والمطالبة بتعويض عن الأضرار، وهو ما استجابت له السلطات الهولندية فعلياً، أما في الجانب الإنجليزي، فقد قلصت إنجلترا من عملياتها العسكرية ضد سلا عقب حملة الأمير وليام وتوقيع اتفاقية السلام، واتجهت نحو ربط علاقات تجارية، غير أن مجاهدي سلا واصلوا استهداف السفن الإنجليزية، مما أدى لزيادة عدد الأسرى واضطرار إنجلترا لإرسال أسطول عام 1656م لتحريرهم، حيث حوصرت المدينة لمدة خمسة عشر يوماً أُجبر بعدها السلاويون على توقيع اتفاقية عام 1657م، وبشكل عام،

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص254، 255.

تميّزت هذه الفترة بتوقيع العديد من اتفاقيات الهدنة والسلام مع القوى الأوروبية، مما دفع سفن هذه الأخيرة إلى الامتناع عن مهاجمة سلا أو حصارها[1].

وفي الختام يمكن القول أن الجهاد البحري شكّل الركيزة الأساسية للوجود الأندلسي في بلاد المغرب، حيث استطاع المهاجرون تحويل مآسي التهجير إلى قوة دفع عسكرية واقتصادية منظمة، اتسمت بالاحترافية العالية في بناء الأساطيل وتطوير تقنيات الملاحة، لاسيما في جمهوريات أبي رقراق والمراكز الساحلية التونسية، ولم يقتصر دورهم على الجوانب القتالية المباشرة التي وصلت أصداؤها إلى أعالي البحار وأيسلندا، بل امتد ليشمل صناعة القرار السياسي والدبلوماسي؛ إذ فرضوا أنفسهم كقوة مؤثرة في توازنات البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، مستفيدين من خبراتهم الصناعية السابقة ومن توظيف الأعلاج المعتنقين للإسلام، مما أجبر القوى الأوروبية الكبرى على التفاوض معهم ككيانات فاعلة، وبذلك تحول العنصر الأندلسي من مجرد جالية وافدة إلى مكون بنيوي صلب أعاد هيكلة الدفاعات المغاربية ومنحها نفساً هجومياً استراتيجياً في مواجهة القوى الإيبيرية والصليبية.

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص255-257.

الخلاصة:

أظهرت دراسة التواجد الأندلسي في البلاد المغاربية أن خبرة الأندلسيين، وحنكتهم السياسية، ومكانتهم الاجتماعية جعلتهم يتقربون من السلطة في تونس والمغرب الأقصى ويتقلدون مناصب مرموقة داخل الدولة، ما أتاح لهم المشاركة الفعالة في توجيه السياسات الداخلية، كما مكّنهم من لعب دور مؤثر في إدارة الشؤون المحلية، مع تعزيز القدرة على التوسط بين السلطات المحلية والجاليات الأخرى، وممارسة النفوذ في اتخاذ القرارات الإستراتيجية التي تتعلق بالمصالح الاقتصادية والعسكرية للمنطقة.

ومع ذلك، تفاوتت طبيعة علاقاتهم بالسلطة بحسب المنطقة؛ إذ تراوحت بين الود والتوجس في تونس، وبين مزيج من الود والتوجس والعداء ودعم المؤامرات والتمرد في المغرب الأقصى، وهو ما يعكس تعقيد المشهد السياسي وطبيعة الضغوط الداخلية والخارجية التي عرفتها كل منطقة، ويبرز دور الأندلسيين في خلق حركية سياسية متشابكة بين الولاء للسلطة والرغبة في الحفاظ على مصالحهم الذاتية والجماعية.

وفي إطار تنظيم كياناتهم، شكل الأندلسيون في تونس كيانات مستقلة جزئيًا بإدارتهم لأنفسهم نتيجة سياسة الدولة التي منحتهم حرية واسعة في تسيير شؤونهم المحلية، ما مكنهم من الحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية، وخلق شبكات اجتماعية واقتصادية متينة. بينما وصل بهم الأمر في المغرب الأقصى إلى تأسيس كيانات شبه مستقلة، إلى جانب إدارتهم لمناطق أخرى تحت إشراف السلطة السعدية، وهو ما منحهم قدرة أكبر على التأثير السياسي المباشر والمشاركة في صياغة القرارات المرتبطة بالمصالح الداخلية والخارجية، كما مكّنهم من توجيه السياسات الإقليمية وتنظيم التحالفات والاتصالات مع القوى الأوروبية، بما يعكس مستوى عالٍ من الاستقلالية التشغيلية ضمن إطار الدولة المركزية.

لم يقتصر تأثير الأندلسيين على السياسة الداخلية، بل تعداها إلى السياسة الخارجية؛ فعملوا كمبعوثين ودبلوماسيين وساهموا في توجيه سياسة تونس والمغرب الخارجية، كما ربطوا علاقات خارجية مستقلة مع الكيانات الأوروبية خارج إطار الدولة السعدية، وهو ما يعكس امتداد حضورهم في إدارة العلاقات مع القوى الأوروبية والتوسط في صراعات المصالح. بينما كان دورهم في تونس أقل وضوحًا في هذا المجال نتيجة استقرار السلطة المحلية ووجود قنوات رسمية أكثر تنظيمًا.

على الصعيد العسكري، لعب الأندلسيون دورًا مهمًا في الدفاع وبناء التحصينات والتسليح في كل من تونس والمغرب الأقصى، لكن طبيعة المنطقة والصراعات التي عرفها المغرب جعلت تأثيرهم هناك أكبر؛ إذ شاركوا في قيادة العمليات والتخطيط الدفاعي بشكل مباشر ومستمر، بينما انخرطوا في تونس ضمن الجيش المحلي وشاركوا في عملياته العسكرية المختلفة دون أن تكون لهم القيادة والقرار. وقد دفعتهم خبرتهم البحرية وحقدهم الدفين على الإسبان إلى الانضمام إلى أساطيل المجاهدين ودعمها بخبراتهم، وقد وصلت هذه المساهمات في المغرب إلى مستوى تنظيم حملات بحرية مستقلة ومستمرة، في حين اقتصرت مشاركتهم في تونس على دعم الأساطيل المحلية، كما لعبوا دورًا في تدريب الكوادر البحرية المحلية ونقل أساليب القتال والخبرة المكتسبة في الأندلس، ما أثر بشكل ملموس في رفع كفاءة الجيوش البحرية والدفاعية في كل من المغرب وتونس.

يمكن الاستنتاج أن التواجد الأندلسي شكل عاملًا فاعلًا في إعادة رسم التوازنات السياسية والعسكرية في غرب المتوسط، مع تباين التأثير بحسب الظروف المحلية لكل منطقة؛ فقد تركوا بصماتهم واضحة على المشهد السياسي والعسكري في المغرب الأقصى أكثر من تونس، حيث امتد تأثيرهم ليشمل إنشاء كيانات شبه مستقلة، قيادة العمليات العسكرية، توجيه السياسة الخارجية، وتنظيم العمليات البحرية بشكل مستقل، بينما اقتصرت مساهماتهم في تونس على الإدارة المحلية، الدفاع، ودور محدود في السياسة الخارجية، مما يعكس أوجه التشابه في الخبرة والاندماج، والاختلاف في درجة الاستقلالية والتأثير المباشر على الدولة

والمجتمع ، وهو ما يجعل الهجرة الأندلسية أحد أهم العوامل التي شكلت المشهد المغاربي خلال القرون الحديثة من منظور سياسي وعسكري.

الفصل الثالث

الأبعاد الاجتماعية للتواجد الأندلسي في البلاد المغاربية

المبحث الأول: أوجه التفاعل الاجتماعي للأندلسيين (بين التكيف والانعزال)

أولا) معوقات الاندماج الاجتماعي للجالية الأندلسية في الفضاء المغاربي

ثانيا) مقوّمات التفاعل الإيجابي بين العنصر الأندلسي والمجتمعات المغاربية

ثالثا) الاندماج الأندلسي في المجتمع المغاربي، تفاعل حضاري وإرث اجتماعي

المبحث الثاني: تجليات التأثير الأندلسي في الحياة الاجتماعية المغاربية

أولا) مظاهر التأثير الأندلسي في الحياة المعيشية واليومية

ثانيا) تجليات الحضور الأندلسي في اللسان المغاربي

ثالثا) العادات الاجتماعية والاحتفالات ذات الجذور الأندلسية

- **الخلاصة**

تجاوزت الهجرة الأندلسية نحو البلاد المغاربية حدود التأثير السياسي والعسكري المباشر، لتشكل تحولاً عميقاً في بنية المجتمع المحلّي. فبالرغم من اتساع شتات الأندلسيين جغرافياً ليشمل المشرق العربي وأوروبا، وصولاً إلى العالم الجديد (الأمريكيتين) الذي لا تزال معالمه المعمارية في دول كالبيرو والمكسيك شاهدة على حضورهم، إلا أن استقرارهم في الفضاء المغاربي اتخذ أبعاداً اجتماعية أكثر تعقيداً وديمومة[1].

إنّ هذه الأبعاد الاجتماعية لم تكن محصورة في إقليم جغرافي واحد، بل شملت بآثارها الجزائر وتونس والمغرب الأقصى على حد سواء؛ حيث ساهم استقرار الجاليات الأندلسية في هذه المناطق في خلق حركية اجتماعية جديدة أثّرت في صلب الحياة اليومية للمجتمعات المحلية. فقد حمل الوافدون معهم منظومة من العادات والتقاليد وأساليب العيش التي تفاعلت مع الوسط المغاربي، ممّا أوجد حالة من التماس الاجتماعي بين مكونين يشتركان في الدين والجوار، ويختلفان في بعض الخصوصيات الثقافية والأنماط السلوكية.

يسعى هذا الفصل إلى تتبع مسار هذا التفاعل الاجتماعي عبر مستويين؛ يتناول الأول جدلية العلاقة بين الأندلسيين والمحيط المغاربي، راصداً معوقات الاندماج التي واجهتهم وأشكال التكيف التي اعتمدوها للحفاظ على هويتهم أو الاندماج في محيطهم الجديد. بينما يركز المستوى الثاني على رصد الآثار الملموسة لهذا الحضور في أنماط العيش، واللسان، والتقاليد الاجتماعية، لبيان كيفية تحول العنصر الأندلسي في هذه الأقطار من فئة وافدة إلى جزء أصيل ومؤثر في النسيج الاجتماعي المغاربي العام.

[1] روزا ماريا ماداریاغا، **إسهامات الحضارة الأندلسية في أمريكا اللاتينية: مثال للتمازج الثقافي**، ندوة حول الحوار الثقافي العربي الإيبيروأمريكي: الإسهامات المشتركة والتأثير المتبادل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ديسمبر 2002م، ص209..

المبحث الأول: أوجه التفاعل الاجتماعي للأندلسيين (بين التكيف والانعزال).

لم يكن حضور الأندلسيين وتواجدهم بالفضاء المغاربي حدثا اجتماعيا أحادي الاتجاه، بل اتسمت عملية تفاعلهم مع المجتمعات المحلية بقدر كبير من الازدواجية والتباين، فقد عرفت بعض البيئات المغاربية وبسبب العديد من المعطيات انصهارا سلسا بين الوافدين الأندلسيين والسكان المحليين، مما أنتج لنا تراثا اجتماعيا غنيا ومتنوعا، بينما شهدت مناطق أخرى حالات من الانعزال النسبي، حيث تمسك الأندلسيون بخصوصياتهم وعاشوا في عزلة عن المجتمعات المحيطة بهم مدة طويلة من الزمن، وقد ساهمت مجموعة من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذا الانغلاق.

أولا: معوقات الاندماج الاجتماعي للجالية الأندلسية في الفضاء المغاربي.

يعتبر اندماج الأندلسيين في المجتمعات المغاربية من المواضيع التي تضاربت حولها الآراء واختلفت فيها وجهات النظر؛ فبينما رأى فريق من الباحثين أن اندماجهم كان سريعاً ولم يواجه صعوبات كبيرة بسبب تشابه الدين واللغة، ذهب آخرون إلى أن هذا الاندماج لم يكن هيناً، حيث أبرزت المصادر التاريخية وجود نفور وصراع متعدد الأشكال. وقد أورد هذا الطرح مجموعة من المؤرخين والمؤلفين؛ إذ استخدم المؤرخ والوزير لسان الدين بن الخطيب مصطلح "النفرة الطبيعية" لوصف العلاقة بين الطرفين خلال القرن الرابع عشر ميلادي، بينما ذكر المؤلف ابن الحجازي أن: " أهل العدوة يكرهون بالطبع أهل الأندلس"، كما نقل المؤرخ المقري عن مصادر أندلسية طبيعة العلاقة والشعور بين الطرفين ومسبباتها بقوله: " ويَرِدُ عليهم طوائف منحرفة الطباع خارجة عن الأوضاع، ازدادوا منهم نفوراً وأكثر انحدارهم من نسب أو

مجاورة حتى ثبت ذلك في طبائعهم، وصار بعضه مركباً في غرائزهم، فلم نجد أندلسياً إلاّ مبغضاً بربرياً وبالعكس"[1].

انطلاقا من ذلك، كان سوء الاستقبال سمة بارزة في العديد من المناطق المغاربية، وهذا ما أكدته المصادر التاريخية، فقد أبرز المؤرخ "لي" (lea) استقبال الموريسكيين السيئ في وهران وتطوان والعرائش وفاس وتلمسان، ويظهر ذلك من خلال قيام البدو بنهبهم وسلبهم وقتلهم، وذكر أن البدو العرب يكرهون الموريسكيين ويعتبرونهم نصارى، وقد جعل هذا الاستقبال بعض الموريسكيين يفضل الموت أو الرجوع إلى إسبانيا على البقاء في البلاد المغاربية، ولكن هذه المواقف وإن صحت، يجب أن تربط بالواقع المعاش في تلك المرحلة ولا تدرس بشكل منفصل، فالوضعية الإدارية والسياسية للمغرب العربي عموما كانت فوضوية آنذاك، والصراعات القبلية كانت طاغية، ونهب أملاك الآخرين كان منتشرا، كما أن نهب الموريسكيين في بعض المناطق لم يكن بسبب انتمائهم أو عقيدتهم، بل تم نهبهم بسبب مظاهر الثراء البادية عليهم[2].

يمكن إرجاع التنافر الأندلسي المغاربي إلى جملة من العوامل، منها ما يتعلق بطبائع الأندلسيين وخصائصهم، ومنها ما يتعلق بحالة المجتمعات التي استقبلتهم وكيفية تقبلها لهم، فيبرّر بعض المؤرخين هذه العداوة إلى التصرفات التي ميزت الأندلسيين والنظرة الدونية التي طبعتهم، حيث أن حضارتهم ورقيهم وما وصلوا إليه من تطور جعلهم يتصرّفون بتعال، ويحتقرون سكان العدوة الجنوبية ويقللون من شأنهم[3]، كما أن الاختلافات الاجتماعية من لباس ولغة وثقافة بين السكان المحليين والأندلسيين الوافدين خاصة بعد الجلاء الأخير جعل المغاربة ينفرون من

---

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 104.

[2] عبد الجليل التميمي، **تطور موقف سلطات إيالة تونس تجاه الموريسكيين على ضوء فرمان جديد للسلطان العثماني**، أعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات الموريسكية الأندلسية حول : الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة 1492-1992، ج2، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، فيفري 1993م، ص ص54، 55.

[3] الكامون، المرجع السابق، ص 104.

الأندلسيين، هذا الاختلاف لخّصه ابن الخوجة في سياق حديثه عن الوافدين إلى تونس بقوله: "وكان عدد الوافدين منهم على تونس يبلغ لنحو مائة ألف، والنساء أكثر من الرجال، وقليلهم يتكلم العربية، وأغلبهم لا يحسن غير اللغة الإسبانية، ولباسهم هو الزي الإفرنجي، ولبس العمامة غير معروف بينهم، وكان في جملتهم عدد كثير من اليهود ..."، هذه الصفات ستصعب من دون شك عملية تقبل المغاربة للأندلسيين، وعملية اندماج الأندلسيين وانصهارهم في المجتمعات المحلية، وإن حدث ذلك فإنه يحدث بصعوبة بالغة وبشكل تدريجي[1].

يروي العديد من المؤرخين تفاصيل التنافر من خلال ما لاحظوه في المجتمعات التي حلوا بها وقاموا بزيارتها، فأندري بيسونال ومن خلال ما ورد في كتابه "الرحلة إلى تونس"، يبرز أن أندلسيي بلدة سليمان يرفضون التصاهر مع السكان المحليين إلا إذا اضطروا لذلك، وأن النساء الأندلسيات اللواتي تزوجن بسكان محليين ينظرون إلى أزواجهم نظرة قرف، حيث جاء في كلامه :"وقد حافظوا على لغتهم الإسبانية، وتتزوج بناتهم بقرف من أشخاص غير أندلسيين، وهم بدورهم لا يصاهرون الآخرين عن طواعية، رغم أن الاحتياج يجبرهم أحيانا على الاختلاط بأهالي البلاد"[2].

يُبرز في سياق متصل أحد الموريسكيين جانباً من جوانب سوء التأقلم والاندماج، وذلك من خلال مخاطبته لأبناء جلدته وتوصيتهم بتحمل الأوضاع التي يعيشون فيها، حيث يخبرهم بضرورة حمد الله على بقائهم أحياء وممارستهم لشعائرهم الدينية بكل حرية. وفي هذا دليل واضح على أن الجالية الأندلسية واجهت صعوبات كبيرة، على الرغم من أن وضعها كان أحسن مما كان عليه في الأندلس، بينما تحلّل المؤرخة بارلت هذه الصعوبات وأسبابها، فترى أن الشعور بالعزلة بدأ يدب في نفوس الموريسكيين بعد سنوات الاحتفاء الأولى، والسبب حسب رأيها هو أن التونسيين بدأوا يحقدون عليهم نتيجة مزاحمتهم في أرزاقهم، وبسبب

---

[1] محمد ابن الخوجة، **صفحات ...**،المصدر السابق، ص226.

[2] جون أندري بيسونال، **الرحلة إلى تونس (1724)**، تر وتح: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، د.ط، تونس، 2003م ، ص 103.

الثروات الطائلة التي جلبها الموريسكيون معهم. وينبني هذا التحليل على ما جاء على لسان "مؤلف مجهول" لصاحب مخطوطة درستها بارلت، حيث وصف فيها التونسيين بـ "المتحزبين"، وأبدى أسفه على ما أصبح عليه بنو جلدته في تونس بعد كل ما عانوه في إسبانيا[1].

يبرز المؤرّخ عبد الجليل التميمي أمثلة إضافية عن المصاعب التي واجهها الأندلسيون، والتي زادت من تعقيد تفاعلهم مع المجتمعات المستقبلة وخفّضت منسوب الثقة تجاه السلطة المحلية، ففي فترة حكم يوسف داي (1610-1635م)، شهدت سياسة الدولة تجاه الأندلسيين تحولاً سلبياً، حيث حُرِموا من الامتيازات التي مُنِحت لهم في عهد سلفه عثمان داي، ورغم أن يوسف داي كان على دراية كاملة بملف الموريسكيين وتفاصيل استقرار (80 ألفاً) منهم في الإيالة التونسية، إلا أن طموحاته العمرانية ورغبته في تقوية الأسطول وزيادة رواتب الانكشارية أدت إلى أزمة في الخزينة، ولتدارك هذا العجز المالي، فرض نظاماً ضريبياً جديداً ألغى بموجبه إعفاء الموريسكيين من الضرائب، بل وأقر عليهم تكاليف إضافية أجبروا على دفعها بالقوة،

وقد وصل التضييق إلى حد تخييرهم بين دفع ضريبة سنوية إضافية قدرها (50 ألف إسكودو (escudos) أو مغادرة البلاد، وبعد مفاوضات وافقت الجالية على دفع (30 ألفاً) خشية تكرار مأساة الطرد، دفعت هذه الظروف الموريسكيين إلى الاستغاثة بالسلطة المركزية في إسطنبول، مما دفع السلطان العثماني أحمد الأول لإصدار فرمانات (سنتي 1613م و1615م) يوبخ فيها السلطة في تونس؛ حيث أكد الفرمان أن هؤلاء الوافدين لجأوا لديار الإسلام احتماءً من الظلم، لكن وضعيتهم تدهورت بسبب كثرة التكاليف المالية التي تجاوزت ما يدفعه رعايا الدولة الأصليون[2]، عطفا على ذلك فإن السلطان العثماني شدد على رفع الظلم والغبن عنهم حيث جاء في الفرمان:" أن تأتمروا وتعملوا بمقتضى هذا الفرمان الجليل القدر من

[1] بارالت، المرجع السابق، ص 322.

[2] التميمي، **تطور موقف سلطات إيالة تونس...**، المرجع السابق، ص58-62.

حين وصوله، بحيث لا تطلبوا هذه الطائفة سوى الأعشار الشرعية ونفس الرسوم الموضوعة على الرعية في حال ممارستها الحرث والزرع، وأن لا تقبضوا منهم أقجة واحدة يخالف الشرع الشريف، وأن لا تتدخلوا في شؤونها وأرزاقها ودوابها، لتعيش في أمان في ظل حكمنا العادل، مثابِرة على الدعاء كغيرها من رعايانا المسلمين لدوام دولتنا، وتيقنوا من العقاب واللوم إذا ما وصل إلى سمعنا إلحاق أي ضرر وعدوان على هذه الطائفة، مخالفين أمرنا الحنيف الشرع الشريف، وعليه فلتصرفوا قصارى جهدكم في تنفيذ هذا الأمر متجنبين الظلم والعدوان"[1] .

أمّا في المغرب الأقصى، فلم يختلف وضع استقرار الأندلسيين واندماجهم مع المجتمعات المحلية كثيراً عما كان عليه في تونس، ففي مدينة الرباط، التي كانت أبرز مراكز تجمع الجالية الأندلسية، بلغت العلاقة مع السكان المحليين، وخاصة السلاويين بزعامة المجاهد العياشي ذروة توترها لفترة طويلة من الزمن، بسبب النزاع على النفوذ والشرعية الجهادية، قبل أن تتحسن هذه العلاقة تدريجياً ويندمج الطرفان مع مرور الوقت، أما في مدينة فاس، فقد اتخذ الخلاف في بداياته طابعاً أكثر حدة وصل إلى حد المواجهة المسلحة، حيث يصف المؤرخ القادري وضعية الأندلسيين وعلاقتهم بالسكان المحليين (أهل فاس) بقوله:" ووقعت فتنة بين أهل فاس الجديد وفاس القديم، إذ رمى أهل فاس الجديد الرصاص فمات بعض الناس وسلب كثير..."[2]، يحمل هذا النص دلالة اجتماعية هامة، فالمقصود بـأهل فاس الجديد في ذلك السياق هم الجاليات الأندلسية التي اتخذت من ذلك الحي مركزاً لها، بينما كان أهل فاس القديم يمثلون السكان الأصليين، ويظهر من خلال هذه الواقعة أن الصراع لم يقتصر على الجوانب النفسية أو الثقافية، بل تطور إلى مواجهات مسلحة وحالة من انعدام الأمن، مما يعكس الفجوة الكبيرة وصعوبة التأقلم والاندماج في نسيج المدينة خلال تلك الفترة.

---

[1] التميمي، **تطور موقف سلطات إيالة تونس...**، المرجع السابق، ص ص63، 64.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص 106.

يمكن القول من جانب آخر إن اندماج الأندلسيين في المجتمعات المغاربية لم يُبْنَ على قاعدة ثابتة، ولم يسلك وتيرة واحدة عبر الزمن، فثمة فرق جوهري بين موجات الهجرة، فالمهاجرون الأوائل الذين قدموا عقب سقوط غرناطة (أو قبلها) حظوا بمعاملة حسنة، لكونهم حافظوا على الصفات الثقافية والاجتماعية الإسلامية الخالصة التي جعلتهم يندمجون بيسر، أما المهاجرون في الفترات المتأخرة، وخاصة بعد قرار الطرد النهائي (1609م)، فلم يلقوا نفس الترحاب، إذ نظر إليهم السكان المحليون بعين الريبة، ووصل الأمر إلى حد وصفهم بـالنصارى، ويعود ذلك إلى التغيرات التي طرأت على هويتهم خلال سنوات العيش تحت حكم الإسبان، فمن ناحية اللسان، أصبحت لغتهم مزيجاً بين العربية والإسبانية (الأعجمية)، ومن ناحية المظهر، تشابه لباسهم مع لباس الأوروبيين، كما أثارت عاداتهم الاجتماعية، مثل اختلاط الرجال بالنساء في الحفلات والأفراح، شكوك السكان في حقيقة إسلامهم، وهو ما خلق حاجزاً اجتماعياً حال دون تكرار نموذج الاستقبال الذي حظيت به الموجات الأندلسية الأولى[1]، وفي هذا السياق، يشبّهُ بعض المؤرخين اندماج الموريسكيين المتأخرين في المجتمعات المغاربية باندماج العناصر الأجنبية من اليهود والنصارى؛ حيث شكلوا في البداية مجتمعات خاصة منغلقة ومعزولة، ولم يبدأ انصهارهم مع السكان المحليين إلا بمرور زمن طويل، ويعود ذلك بالأساس إلى العادات والسلوكيات الدخيلة التي اكتسبوها نتيجة تعايشهم الطويل مع الإسبان، والتي تعارضت في مجملها مع طبيعة المجتمعات المغاربية المحلية[2].

لقد خلق هذا التباين الثقافي حالة من التوجس والارتياب لدى السكان الأصليين، وصلت إلى حد وصف الموريسكيين بنصارى قشتالة[3]، وفي هذا الصدد، يبرز القس فرانسيسكو خيمينات أن المحليين كانوا يواجهون الموريسكيين بكونهم ليسوا عرباً حقيقيين، وذلك بقصد شتمهم والتقليل من شأنهم، مما يقدم

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص24.

[2] نفسه، ص 32.

[3] الكامون، المرجع السابق، ص ص111، 112.

دليلاً واضحاً على حجم التحديات والمعوقات التي واجهت عملية اندماجهم في نسيج المجتمع المغاربي[1].

وفي ذات السياق، يبرز المؤرخ محمد بن علي الدكالي في كتابه "الإتحاف الوجيز" جانباً من صفات أهل سلا والرباط في القديم، أي قبيل استقرار الموريسكيين بالمنطقة، ليصوّر طبيعة المجتمع الأصلي الذي سيستقبل الوافدين الجدد، حيث يقول: "كان أهل سلا في القديم على غاية تامة من المحافظة على مكارم الأخلاق وحسن الشيم وكامل المزايا واتباع السنة وغاية التحفظ والورع التام في المآكل والمشارب والملابس والقناعة بالإقلال وعدم الافتخار بالجاه والمال وحب الأشراف آل البيت النبوي وتعظيمهم واحترامهم وموالاتهم ومواصلتهم، وحب العلماء وتعظيمهم كذلك والاقتداء بهم والاستماع إليهم، ومضى حالهم على ذلك مدة طويلة من السنين..."، إن هذه الصفات القائمة على الزهد والورع والتمسك الصارم بالسنة، جعلت من تقبل السلوكيات الدخيلة والأنماط المعيشية المتأثرة بالثقافة الإسبانية التي حملها الأندلسيون المتأخرون أمراً غير مقبول، بل ومستنكراً لدى المجتمع المحلي، مما أدى بالضرورة إلى اتساع الفجوة بين الطرفين وصعوبة الاندماج الاجتماعي في بداياته[2].

من جانب آخر كان لهذه العزلة بالغ الأثر على نفوس الأندلسيين، وهو ما أبرزته مخطوطة "غم المنفى الخفي"، والتي تمثل شهادة موريسكي من تونس، أبرز فيها أن الموريسكيين لاقوا الكثير من العناء والصعوبة في الاندماج في هذا البلد، وتكونت لديهم نتيجة محنتهم وظروف معيشتهم عقدٌ استمرت مدة طويلة من الزمن، تجلت تداعياتها في التعالي والارستقراطية المغلوطة، وقد جسدها أحد موريسكيي تستور- حيث فضل ترك بناته عوانس أو فضل تزويجهن لأي إسباني مهما كانت مكانته الاجتماعية على أن يزوجهن لأحد التوانسة، كما غلبت عليهم لهجة التشاؤم

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 52.

[2] محمد بن علي الدكالي، **الإتحاف الوجيز تاريخ العدوتين** ، تح: مصطفى بوشعراء، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، ط2، المغرب، 1996م ، ص 49.

وهو ما يظهر في المخطوطة المذكورة، وقد تكونت هذه اللهجة نتيجة المواقف المعادية التي أبداها التونسيون ضد الجالية الموريسكية المهاجرة، ومدى حقدهم وسوء معاملتهم، ضف لذلك ازدواج الهوية مما جعل بعض الموريسكيين يتأرجحون في اختيارهم بين البلد المسلم المضيف أو بلدهم الأصلي الذي طردوا منه[1].

كنتيجة لهذه الأوضاع، عاش العديد من الموريسكيين خاصة في الفترات الموالية للتهجير القسري حالة من الانزواء، غير أن هذه الحالة بدأت في التلاشي تدريجيا وأدركوا أن الانصهار في المجتمعات التي استقروا بها أمر حتمي، غير أنَّ هذا الاندماج لم يمحُ ذاكرتهم الأولى، فقد ظلَّ الانتماءُ للأندلس متجذراً في وجدانهم، وحرصوا على توريثه لأبنائهم جيلاً بعد جيل[2].

ثانيا: مقومات التفاعل الإيجابي بين العنصر الأندلسي والمجتمعات المغاربية.

تعدُّ مظاهر التنافر وصعوبات الاندماج التي صاحبت استقرار المهاجرين الأندلسيين حالةً استثنائية وجزئية وليست قاعدةً عامة، إذ ارتبطت بظروف زمنية ومجالية خاصة، ففي مقابل تلك التوترات، عرفت مناطق مغاربية أخرى قدراً واسعاً من التعايش والتكامل منذ الوهلة الأولى، بفضل الاستقبال المميز الذي خصته السلطات المحلية وأعيان البلاد للوافدين، واستناداً إلى الروابط التاريخية والدينية المشتركة التي تجمع الطرفين، علاوةً على ذلك، فإن المناطق التي شهدت صعوبات أولية في الاندماج لم تلبث أن تجاوزت تلك المرحلة، فبمرور الزمن، وتحت تأثير الاحتكاك اليومي والتفاعل الاقتصادي والثقافي، بدأ يتشكل نسيج اجتماعي موحد، وبُنيت هوية اجتماعية متجددة قوامها التآلف والانسجام، مما حول الجالية الأندلسية من عنصر وافد إلى مكون أصيل في البناء المجتمعي المغاربي.

---

[1] الصغير، المرجع السابق، ص64

[2] العروسي الميزوري، **الطفل الموريسكي أو أزمة هوية**، المؤتمر العالمي السابع للدراسات الموريسكية الأندلسية حول: العائلة الموريسكية : النساء والأطفال، جمع وتق عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أفريل 1997م، ص ص72، 73.

تتجلّى أولى مقوّمات الاندماج في البعد التاريخي والمذهبي الذي يربط بين العنصرين الأندلسي والمغاربي، حيث يبرز المؤرخ التونسي محمد الحبيب الهيلة طبيعة الاندماج بين العناصر الثلاث الرئيسية المشكلة للكيان التونسي منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر للميلاد، وهم الوافدون الأندلسيون من جهة والسلطة العثمانية من جهة أخرى، إلى جانب السكان المحليين بما يحملونه من طبائع وخصوصيات، حيث يقول أن الانصهار بين العناصر الثلاث تم بعد فترة قصيرة من وفود الأندلسيين من جهة والأتراك العثمانيين من جهة أخرى، ومردُّ ذلك العوامل التي تجمعهم ويشتركون فيها، فمن جهة ساهم التوانسة ذوو الأصل الأندلسي، والذين كان قدومهم إلى البلاد منذ القرن 13 و14م في اندماج أبناء جاليتهم، كما أن طباع التوانسة والأندلسيين حسبه والتي تميل إلى العطف المتبادل والتأثر السريع جعلهم يحسنون استقبالهم. يضاف إلى ذلك تبنيهم لنفس المذهب المالكي، أما بالنسبة للأتراك فما يجمعهم مع الأندلسيين هو ذلك الشعور الذي يجعل الأتراك يحسون بمسؤولية حماية المسلمين، خاصة أنهم قصّروا في نجدتهم بالأندلس لأسباب عديدة، فكان البديل حسبه هو تسهيل اندماجهم في المجتمعات التي كانت تحت حكمهم ونفوذهم، كما أن ابتعاد الأندلسيين عن التدخل في شؤون السلطة وإثارة الفتن وإشعال فتيل الثورات في تونس زاد من توطيد العلاقة بين هاذين العنصرين[1].

بناءً على ما سبق، فإن الجزم بأن استقبال الأندلسيين كان سيئاً أو أن التنافر كان طابعاً مطلقاً بين سكان العدوتين هو طرحٌ يفتقر إلى الدقة التاريخية، فالشواهد تؤكد أن الاستقبال السيئ لم يكن عاماً ولا شاملاً لكل المناطق، وتبرز تجربة الإيالة التونسية كنموذج للمقاربة الإيجابية، حيث حرصت السلطة السياسية على استقبال الموريسكيين بأفضل السبل، إدراكاً منها للقيمة المضافة التي ستمثلها هذه الجالية، ويعد عهد عثمان داي مثالاً جلياً على هذا الاحتفاء، إذ جنّد كافة الإمكانات لاستقبالهم بتوجيه من الشخصية الأندلسية المؤثرة أبي الغيث القشاش، ولم يقتصر الأمر على الاستقبال فحسب، بل وُضِع برنامج طموح لتهيئة

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 40.

المجال التونسي، أسفر عن ظهور نحو عشرين قرية موريسكية بُنيت على الطراز الأندلسي الأصيل، مع منحهم حرية اختيار مواقع استقرارهم لضمان سلاسة التوطين، كما اتخذ عثمان داي جملة من التدابير الإنسانية والإدارية لتيسير اندماجهم، شملت إعفاءهم من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وإعفاء مدخراتهم من رسوم الموانئ، وتزويدهم بالبذور، فضلاً عن إيجاد نظام قضائي خاص بهم وتوفير الحماية الأمنية لهم. لقد كان هذا التوجه يصب في مصلحة "الداي" الذي وجد في الأندلسيين حليفاً استراتيجياً، نظراً لإتقانهم اللغة الإسبانية وخبرتهم العسكرية وتفوقهم المهني، مما أعطى دفعة قوية لمجالات الحياة الاقتصادية والعمرانية في تونس[1].

وفي ذات السياق، تدعّم المؤرخة لوثي لوبيث بارالت هذا الطرح باستحضار شهادة أوردها الأديب الإسباني "ميغيل دي سرفانتس" على لسان مهاجر مجهول سكن تونس بعد نفي سنة 1609م، حيث تسجل هذه الشهادة امتنان الموريسكيين لـعثمان داي الذي استقبلهم أحسن استقبال، موفراً لهم الأرض والغذاء من قمح وشعير، بل ومكنهم من الأسلحة لحمايتهم، واصفاً أجواء الاستقبال في الأراضي التونسية بـالعظيمة والرائعة، ولعلَّ أبلغ دليل على هذا الاحتضان الرسمي والشعبي هو القصة التي أوردتها بارالت حول شكوى أحد القضاة لأحد النبلاء أو المقربين من السلطة (سيدي بولقيز)، حيث تذمر القاضي من مساهمة أبناء الموريسكيين في تلويث المدينة، فكان الرد محملًا بالدلالات الرمزية، إذ أجابه بأن: "المكان نفسه لو أُعطي القدرة على الكلام لرحّب بالموريسكيين"، إن هذا الرد لا يعكس فقط الحفاوة الرسمية، بل يظهر حرص النخبة الحاكمة والمؤثرة على حماية الوافدين الجدد والدفاع عن وجودهم، وتوفير كافة شروط الاستقرار والاندماج لهم، حتى في وجه التحفظات الاجتماعية البسيطة[2].

بناءً على ما تقدم يمكن الوصول إلى قناعة مفادها أن سياسة حكام تونس تجاه الموريسكيين شكلت عاملاً حاسماً في تيسير عملية استقرارهم واندماجهم،

---

[1] التميمي، **تطور موقف سلطات إيالة تونس...**، المرجع السابق، ص ص 56، 57.

[2] بارالت، المرجع السابق، ص ص321، 322.

وقد توازى هذا الدعم الرسمي مع حراك ديني واجتماعي قاده شيوخ تونس وعلماؤها الذين اضطلعوا بدور محوري في توعية العامة وحثهم على احتواء الوافدين الجدد في إطار الأخوة الدينية، وتكتسب هذه الجهود أهميتها بالنظر إلى حجم العقبات التي واجهها الموريسكيون المتأخرون، إذ كان جهل أغلبهم باللغة العربية والصعوبات التي صادفوها في أداء الشعائر الدينية الإسلامية كالصلاة نتيجة سنوات القمع في إسبانيا عوامل قد تؤدي إلى عزلهم لولا ذلك التدخل التوجيهي من النخبة الدينية والسلطة السياسية الذي ذلل الصعاب وحول التوجس الشعبي إلى تعايش وتكامل[1].

يضاف إلى ذلك أن الأندلسيين أنفسهم ساهموا في اندماج جاليتهم، وذلك نتيجة التكافل الاجتماعي بين عناصر هذه الجماعة، خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة التي وجدت في نظام التضامن سنداً قوياً، وهو ما تثبته الوثائق الأرشيفية المتعلقة بـ الأحباس، على غرار أحباس "مسجد زقاق الأندلس"، فالأحباس لم تكن مجرد إجراء ديني لضمان مصاريف المسجد وخدماته ، بل كانت شبكة أمان اجتماعي تضمن استقرار الحي وسكانه الأندلسيين، ويظهر هذا الحس التضامني من خلال دقة الالتزامات المالية، والتي تهدف في جوهرها إلى صيانة المؤسسات الجامعة التي تحتضن الجميع، مما جعل من الأحباس وسيلة فعالة لتثبيت أركان الجماعة الأندلسية وتمتين روابطها مع بقية فئات المجتمع التونسي في إطار من التعاون والتآزر[2].

عرف الموريسكيون مسار اندماج اجتماعي تدرّجي داخل المجتمع التونسي المحلي، رغم احتفاظهم في البداية بخصوصيتهم الثقافية والعمرانية والدينية، فقد ساعدتهم الظروف السياسية والاقتصادية على نسج علاقات مع مختلف فئات المجتمع، خاصة بعد أن أُتيح لهم هامش من الاستقلال في تسيير شؤونهم، وقد ساهم نشاطهم التجاري المتنوع، وعلاقاتهم مع الموانئ الأوروبية، ومعاملاتهم الاقتصادية كشراء العبيد والبيع بالدَّين وتجارة الحبوب، في تعزيز حضورهم داخل النسيج الاجتماعي التونسي، ومع مرور الزمن، أدّى هذا الاحتكاك الاقتصادي

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص56.

[2] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس**، السلسلة c2، الملف 210، الحافظة 5.

والثقافي اليومي إلى تقليص المسافة بينهم وبين الأهالي، الأمر الذي جعل اندماجهم في المجتمع التونسي ظاهرة حتمية، ورغم اختلاف بعض عاداتهم ولهجتهم وأسلوب عيشهم في البداية، فإنهم تحوّلوا تدريجيًا إلى عنصر فاعل في المجتمع التونسي، وأسهموا في تنشيطه وتطويره، حتى أصبحوا جزءًا لا يتجزّأ من مكوّناته[1].

تثبت وثائق الأحباس (الأوقاف) في تونس أن المهاجرين الأندلسيين لم يعيشوا في عزلة، بل اندمجوا بشكل كامل في المجتمع التونسي مع مرور الوقت، ولم يكن وجودهم في مدينة تونس مجرد سكن، بل صاروا جزءاً أساسياً من نشاطها من خلال امتلاك العقارات وإدارة الأوقاف، وهو ما يظهر بوضوح في استقرارهم بحي نهج الأندلس الذي أصبح جزءاً أصيلاً من خريطة المدينة، وتشير الوثائق إلى مكانتهم الاجتماعية الرفيعة من خلال ألقاب مثل الطبيب والتاجر والحاج، مما يدل على احترام الناس لهم ونجاحهم المادي، كما خضع الأندلسيون لنفس القوانين والنظم الإدارية التي يخضع لها السكان المحليون مثل نظام جمعية الأوقاف ونظام الأمين، وهو ما أزال الفوارق القانونية بينهم وبين غيرهم، وقد ساهموا بشكل فعال في إنعاش الاقتصاد من خلال استئجار المحلات وإعمار المباني القديمة، مما جعل خبراتهم الحرفية تندمج مع التقاليد التونسية وتصبح جزءاً منها[2].

أما المناطق التي شهدت بعض التنافر والصّراع عند وفود الأندلسيين إليها، فقد تغيرت حالتها بعد فترة من الزمن، فسرعان ما تحول التنافر إلى اندماج وتعايش بين الأندلسيين والسكان المحليين فيها، على غرار ما أوردته المصادر عن علاقة المنظري مع السكان المحليين الجبليين بتطوان، حيث كان الطرفان في صراع في بداية الأمر، وسبب ذلك رفض سكان القبائل المجاورة لفكرة بناء وتجديد مدينة تطوان، بحجة أن أرضها تقع في بلادهم وهي مراعي لمواشيهم، وبالتالي فإن بناءها سيضيّق ويقلّص من المراعي التي يستغلونها، لكن الريفيين سرعان ما غيروا من

---

[1] Merzouki, op-cit, pp221,222.

[2] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس** ، السلسلة c2، الملف 210، الحافظة 5، للمزيد **أنظر:** الملحق رقم5.

ذهنياتهم وتقبلوا تواجد الأندلسيين بتطوان، بل استقر عدد منهم بالمدينة إلى جانب إخوانهم الأندلسيين، وتصاهرت العائلات وامتزجت المصالح، ومرت على ذلك عهود تناسى فيها الطرفان خلافاتهما السابقة وتنافرهم والفوارق التي بينهم[1].

من الملاحظ أن الفترة التي وفد خلالها الأندلسيون والظروف المحيطة بكل موجة هجرة لعبت دورا حاسما في طبيعة تقبل المجتمعات المغاربية لهم ومدى اندماجهم فيها، فقد كانت خلفيات الوافدين وخصائصهم الثقافية والدينية متفاوتة بشكل واضح، ويشير المؤرخ التونسي توفيق البشروش إلى أن الأندلسيين الأوائل الذين لجؤوا بعد سقوط غرناطة سنة 1492م لم يجدوا صعوبة في الاندماج، إذ كانوا على دراية تامة باللغة العربية ومتمسكين بمبادئ الإسلام مما جعل انصهارهم في البيئة المحلية سلسا وطبيعيا، أما الذين هاجروا بعد ثورة البشرات سنة 1568م أو عقب الطرد النهائي في مطلع القرن السابع عشر فقد كان وضعهم مختلفا تماما، إذ عاشوا تحت الحكم المسيحي لسنوات طويلة فتعرضوا للتنصير القسري والتغريب الثقافي مما أثر في سلوكهم وعاداتهم ولغتهم، حتى إن كثيرا منهم لم يكن يتقن العربية بل تحدث بلغات شبه الجزيرة الإيبيرية كاللغة القشتالية أو الأرغونية أو الكتلانية، وقد انعكس هذا التأثر في نتاجهم الأدبي والثقافي الذي ظهر في تونس خلال القرن السابع عشر حيث كتب بعضهم بلغاتهم الأصلية وهو ما جعل المجتمعات المغاربية مطالبة بإعادة إدماجهم دينيا وثقافيا قبل احتوائهم اجتماعيا[2].

ويؤكّد البشروش أن هذا الاندماج وإن تحقق جزئيا لم يكن انصهارا تاما إذ احتفظ الأندلسيون بعاداتهم وتقاليدهم وأنماط عيشهم ولباسهم الإيبيري فنتج عن ذلك نوع من الازدواج الحضاري الذي طبع سلوكهم اليومي وممارساتهم الثقافية، ومن خلال تتبع تطور علاقتهم بالمجتمعات المحلية يتبين أن عملية اندماجهم لم تكن موحدة ولا ثابتة بل اختلفت من جيل لآخر تبعا لمرحلة الهجرة، فالجيل الأول كان أقرب إلى المجتمع الإسلامي من حيث اللغة والدين في حين كان اللاحقون أكثر

[1] الكامون، المرجع السابق، ص104-107.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص42.

تأثرا بالمحيط النصراني الذي عاشوا فيه مما جعل استقبال المغاربة لهم متفاوتا بين ترحيب مشوب بالحذر وجهود مستمرة لدمجهم في الهوية الإسلامية والعربية[1].

وهناك عامل آخر أثّر بشكل حاسم في تباين وتيرة الاندماج، ويتعلق بالخلفية الاجتماعية للمهاجرين وطبيعة المناطق التي استقروا فيها، ففي المغرب الأقصى نلاحظ فرقاً جوهرياً بين تجربة الاستقرار في مدينتي تطوان وفاس، وبين تجربة الرباط وسلا، فأندلسيو تطوان وفاس، الذين غلب عليهم الطابع المدني والارتباط الفكري بالمدن الكبرى، انخرطوا في المجتمع المحلي بيسر وسهولة، وخضعوا للسلطة المركزية وشاركوا في الحياة الاقتصادية والدينية للمدن القائمة، مما جعل وجودهم يمثل إضافة طبيعية للنسيج الاجتماعي المغربي، وعلى العكس من ذلك، واجه الأندلسيون الذين استقروا في الرباط، وبخاصة طائفة الهورناتشيين، صعوبات كبيرة في الاندماج، ويرجع ذلك إلى أن هذه الفئة كانت تتمتع بخصوصية عسكرية وروح استقلالية عالية ناتجة عن طبيعة حياتهم في قراهم الأصلية بإسبانيا التي كانوا يحكمونها ذاتياً، ولما استقروا في قصبة الرباط، وجدوا أنفسهم في منطقة كانت تعيش فراغاً سياسياً وتوترات مع جيرانهم في سلا، فاستغلوا خبراتهم العسكرية لإنشاء جمهورية شبه مستقلة، وهو ما جعلهم يبدون ككيان منفصل ومتمرد في نظر السكان المحليين والسلطة المركزية، مما أخّر عملية انصهارهم لسنوات طويلة مقارنة بغيرهم من المهاجرين الذين فضلوا التعايش السلمي تحت لواء الدولة[2].

ثالثا: الاندماج الأندلسي في المجتمع المغاربي، تفاعل حضاري وإرث اجتماعي.

تُظهر المقارنة بين مسار استقرار الموريسكيين في المشرق العربي ودول أوروبا وبين استقرارهم في المغرب العربي تبايناً واضحاً في مستوى الاندماج وعمق الأثر الاجتماعي والثقافي الذي خلّفوه في البيئات المستقبِلة، فالهجرة نحو المشرق

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص43، **أنظر أيضا:** قشتيلو، المرجع السابق، ص ص 33، 34.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص 104.

مثلا، ولا سيما إلى مصر وبلاد الشام، لم تسفر عن تأثيرات اجتماعية أو ثقافية بارزة، إذ سرعان ما انخرط الوافدون في المجتمع المحلي عن طريق المصاهرة والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، مما أدى إلى ذوبان ملامحهم الجماعية واختفاء خصوصيتهم الأندلسية في فترة وجيزة، وهذا على عكس ما حدث في بلاد المغرب العربي، فقد اتخذت التجربة منحى مغايراً، خاصة أنها تميزت ببطء الاندماج واستمرار الوعي بالانتماء الأندلسي لعدة أجيال، فقد أسّس الموريسكيون في المغرب وتونس قرى وأحياء خاصة، أعادوا فيها إحياء أنماطهم العمرانية والاجتماعية، واستمروا في استخدام لغتهم الأصلية وممارسة عاداتهم الخاصة، ويعود هذا التباين إلى خصوصية العلاقة التاريخية والجغرافية بين الأندلس والمغرب، وبقرب المسافة الذي شجع على انتقال جماعي منظم، وبما لقيه الوافدون من استقبال مميز أتاح لهم الحفاظ على تماسكهم الثقافي قبل انخراطهم التدريجي في البنية الاجتماعية المحلية، حيث انتهى الأمر إلى تفاعل حضاري أثمر إرثًا مشتركًا ترك بصماته العميقة في المجتمعات المغاربية[1].

لم يكن التأثير الاجتماعي الأندلسي في البلاد المغاربية وليد العصور الحديثة وفترة ما بعد سقوط الأندلس، بل تعود جذوره إلى العصور الوسطى، حيث كانت الهجرات الأندلسية ومن مختلف الفئات الاجتماعية تحل على البلاد المغاربية وتستقر بها وتحتك بساكنتها، وهو ما أسهم في نقل عادات وتقاليد هؤلاء وطريقة عيشهم ولباسهم وسكنهم وغير ذلك، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما أورده أحد المهاجرين الأوائل إلى تونس، وهو السياسي ابن سعيد الذي أورد نصا يعود إلى سنة 721هـ/ 1321م، جاء في مضمونه أن السلطان أبا زكرياء بنى معالم دينية وقصورا ضخمة، وأنه اهتم بالحدائق وزرع أشجار العنب على طريقة الأندلسيين، وأن كل المهندسين من أصول أندلسية، والأمر ذاته ينطبق على أصحاب الصنائع والحرف من بنائين ونجارين ودهانين ممن ساهموا في بناء هذه المعالم وأشرفوا عليها وعلى صيانتها،

[1] غييرمو غوثال بيسبوستو ، **الموريسكيون في المغرب**، تر: مروة محمد إبراهيم، تق: جمال عبد الرحمان، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2005م، ص 7.

ويؤكد نفس المؤلف أن المعالم التي بنيت مطلع القرن 14م يقف من ورائها أندلسيون، سواء في تخطيطها وتصميمها، أو بنائها وتشييدها، والدليل على ذلك أنها تشبه إلى حد كبير ما كان موجودا في الأندلس[1].

تبيّن دراسة مسار استقرار الأندلسيين في بلاد المغرب الأقصى وتونس بعد سقوط غرناطة أنّ صعوبات الاندماج التي واجهتهم في المراحل الأولى لم تكن سوى ظواهر ظرفية ارتبطت بخصوصيات المرحلة الانتقالية بين موطن قديم وآخر جديد، ولم تلبث أن تلاشت مع مرور الزمن، فقد ساهمت عوامل متعددة في تيسير عملية التكيف والانصهار، من أهمها وحدة الانتماء الديني والمذهبي، والتقارب اللغوي والثقافي، فضلاً عن ما لقيه الوافدون من ترحاب واستقبال حسن من طرف بعض المجتمعات المحلية، وقد أتاح هذا المناخ الاجتماعي والثقافي الملائم نشوء تفاعل متبادل بين الوافدين والأهالي، تُرجم في اندماج تدريجي أثمر تبادلاً في التأثيرات وأسهم في تشكّل إرث اجتماعي وثقافي مشترك، أصبح جزءاً من البنية الحضارية للبلاد المغاربية .

كان التأثير الاجتماعي للأندلسيين واندماجهم مع المجتمعات المحلية خاصّة بعد صدور قرار النفي صعبا في بداياته، نتيجة عدة عوامل أبرزها اختلاف الثقافة والنظرة للآخر، على عكس اندماجهم مع المجتمعات الوافدة الأخرى ذوي الأصول الأجنبية (اليهود أو النصارى الأوروبيون الذين اعتنقوا الإسلام)، حيث كان بينهم توافق بسبب طبيعة النشأة وتشابه البيئة والثقافة التي قدموا منها، وانطلاقا من ذلك فقد شاع رؤية الأندلسيين أو الموريسكيين على وجه التحديد بين الأجانب، سواء المسلمين أو غيرهم، وقد كان العديد من هؤلاء الأجانب يشغلون مناصب مرموقة في الدولة، سواء كمترجمين أو سفراء بسبب إتقانهم للغات الأوروبية، أو كعناصر تابعة للمؤسسة العسكرية (الجيش أو الأسطول البحري)، وراحوا بعد ذلك شيئا فشيئا

[1] محمد الباجي بن مامي، **أوجه من الحضور الأندلسي بمدينة تونس**، مجلة التاريخ العربي، ع3، الرباط، المغرب، 1997م، ص ص 133، 134.

يندمجون في المجتمعات العربية، وقد ساعدهم في هذا الاندماج الأندلسيون القدامى الذين وصلوا قبل القرن 16م[1].

من جانب آخر، يُعدّ التكافل الاجتماعي بين الأندلسيين أحد العوامل الأساسية التي سهّلت عملية اندماجهم في المجتمعات المغاربية، فقد أنشأ المهاجرون آليات تعاونية منظمة لتقديم المساعدة المادية والاجتماعية للضعفاء والوافدين الجدد من أبناء جاليتهم، وهو ما ساعدهم على تجاوز الصعوبات الأولى للهجرة دون الحاجة الكلية للاعتماد على السكان المحليين أو السلطة، هذا الترابط الداخلي ساهم في الحفاظ على تماسك الجالية وتميزها كقوة اجتماعية واقتصادية منظمة، وتقدم الوثائق الأرشيفية المتعلقة بـأوقاف الأندلسيين في تونس (بين القرنين 17 و19م) دليلاً مادياً على هذا التكافل، حيث تظهر هذه الوثائق تخصيص ممتلكات عقارية وزراعية وتجارية واسعة تحت مسمى " أحباس الأندلس"، وقد وُظف ريع هذه الأملاك لخدمة مصالح المجتمع الأندلسي وتلبية احتياجات أفراده، مما وفر لهم استقراراً مادياً ساعدهم على الانخراط تدريجياً في النسيج الاجتماعي المغاربي من موقع قوة، وبذلك فإن الإندماج أصبح نتيجة حتمية لتنظيم جماعي وتكافل مادي وثقته السجلات التاريخية، مما مكنهم من الاستقرار الفعال مع الحفاظ على خصوصيتهم[2]، ويؤكد الأستاذ عبد الجليل التميمي هذا الدور التكافلي من خلال دراسته لوثيقتين أرشيفيتين حول موريسكيي زغوان، حيث كشفتا عن تخصيص أوقاف (أراضٍ زراعية وغابات زيتون) لفائدة الفئات الهشة كالأرامل والأيتام، وقد أدار هذه الأوقاف ثمانية مندوبين أندلسيين حرصوا على إيصال ريعها لمستحقيها،

[1] دي ايبالثا، المرجع السابق، ص ص 172، 173.

[2] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس**، السلسلة c2، الحافظة 5،الملف 210، 1828-1937م.، **أنظر**: الملحق رقم5.

مما يثبت أن التكافل المؤسساتي كان استراتيجية منظمة اعتمدتها الجالية لتأمين أفرادها وتسهيل استقرارهم واندماجهم في بيئتهم الجديدة[1].

لاحظ جون أندري بيسونال هذا التكافل والتآزر بين فئة الأندلسيين في إطار منظم حيث يقول:" إننا نعرف كرم أهالي هذه الأمة بالعدد الهائل للمؤسسات الخيرية التي أسسوها، أليس أمرا جليلا بالنسبة إلى قرية صغيرة لم يمر أكثر من مائة عام على تأسيسها، فهي تمتلك الآن أكثر من مائتي ريال بمثابة دخل قار لإعانة الفقراء، ففي كل جمعة وعلى مدار السنة وهو يوم العيد مثل الأحد عند المسيحيين، يقع توزيع الإعانة بأمانة من قبل موظف عدلي، فيمنح كمية من المال حسب ضرورة وحاجة الفقراء، لغذائهم طيلة أسبوع، وبمناسبة أعيادهم تضاعف الصدقة ويضاف إليها الملبس، ويقع كل يوم تمكين المرضى الفقراء بما يكفيهم للأكل ولضروريات الحياة"[2].

هذه العوامل جعلت الأندلسيون ينصهرون تدريجيا في المجتمعات المحلية، ويتركون بصمة واضحة على مختلف المجالات الاجتماعية، وهو ما يبرزه بيرم الخامس خلال حديثه عن تشكيلة المجتمع التونسي، حيث يقول: "... ثم استوطن به أيضا من هاجر من الأندلس بعد المائة الثامنة، وقد بنوا بلدانا بالقطر خاصة بهم، وكذلك في ربض باب سويقة من الحاضرة بنوا حارة خاصة تسمى إلى الآن حومة الأندلس، ومن بلدانهم التي أسسوها سليمان وزغوان وطبربة ومجاز الباب وتستور، وكلها مؤسسة بأماكن جيدة على شكل حسن متقابلة الطرق واسعتها مستقيمتها،

---

[1] عبد الجليل التميمي، **وثيقتان حول فئة المهمشين من النساء والأطفال والفقراء والمصابين الموريسكيين بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر**، أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات الموريسكية-الأندلسية حول العائلة الموريسكية: النساء والأطفال، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، د.ط، زغوان، أفريل 1997م، ص15.

[2] بيسونال، المصدر السابق، ص 103.

واختلط نسلهم بالقاطنين، ثم وفد عليهم الترك واختلط نسلهم أيضا بالقاطنين، ولكن الأكثر هم النوعان الأولان..."[1].

من جانب آخر، تُقدم عقود الزواج في منطقة الساحل التونسي (سوسة) دليلاً وثيقاً على نجاح عملية الاندماج عبر المصاهرة بين الأندلسيين والسكان المحليين.، وتكشف هذه العقود أن التزاوج لم يكن عشوائياً، بل تم في الغالب بين أسر تنتمي إلى نفس الفئة الاجتماعية والمهنية، حيث نجد أمثلة لتصاهر عائلات علمية ودينية، مثل زواج "محمد بن إبراهيم الأندلسي" من "تركية ابنة القارئ صالح السوسي" عام 1297هـ، وزواج "محمد العروسي" من "فاطمة ابنة الحاج إبراهيم أسطا يوسف الأندلسي" عام 1298هـ، إن هذه الزيجات الموثقة أرشيفياً تؤكد أن المصاهرة كانت وسيلة فعالة لتحقيق التقارب الاجتماعي وتذويب الفوارق، مما حوّل الجالية الأندلسية من مكون وافد إلى جزء لا يتجزأ من النسيج الأسري والاجتماعي للمدن التونسية"[2].

لم يقتصر مسار المصاهرة والاندماج على تونس وحده، بل شهد المغرب الأقصى نمطاً مماثلاً وصل إلى أرفع المستويات السياسية، حيث صاهرت شخصيات نافذة في الدولة الجالية الأندلسية، ويُعد زواج السلطان المولى زيدان من سيدة موريسكية (ولدت في قشتالة وأنجبت له ابنه المولى أبو عابد) نموذجاً بارزاً لهذا التقارب، وقد كان لهذا النوع من المصاهرات السياسية انعكاسات مباشرة ومؤكدة على وضع الطائفة الأندلسية، إذ ساهمت في تعزيز مكانتهم الاجتماعية، وضمنت لهم حماية واعترافاً رسمياً سهّل انخراطهم في بنية الدولة والمجتمع المغربي، تماماً كما فعلت المصاهرات العلمية والحرفية في تونس[3].

---

[1] محمد بيرم الخامس، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، دار صادر، ط1، بيروت،لبنان،1967م،ص ص124،126.

[2] رقية ، المرجع السابق، ص ص 41، 42.

[3] دي ايبالثا، المرجع السابق، ص188.

ساهم الأندلسيون في ترك أثر كبير على مختلف جوانب الحياة، خاصة في المناطق التي شهدت توافد أعداد كبير منهم، فمدينة الرباط على سبيل المثال، وهي التي تعتبر أبرز مقر للأندلسيين في المغرب الأقصى، شهدت منذ قدومهم ازدهارا لم يسبق له مثيل، حيث يصفها الدكالي في الإتحاف كالآتي: "ثم إن الرباط الآن من أحسن البلاد بناء، وأفسحها فناء، وأكثرها سكانا، وأرفعها مكانا، وأبدعها جمالا، وأعدلها كمالا، وأكثرها أعلاما، وأرسخها أحلاما، وأعمرها أسواقا، وأكثرها نَفاقا، وأوسعها تجارة، وأكملها عمارة، جمع بين أسباب الدين والدنيا، والتدريس والفتيا، والوعظ والخطابة، والتأليف والكتابة، والغنا والألحان، والمثالب والمثاني ومعاطاة كؤوس الدنان، جمع بين العرب والأعجام، وأولاد سام وحام"[1].

يؤكّد المؤرخ الدكالي أن مدينة سلا تحولت بمرور الزمن إلى بوتقة صهرت شعوباً وعناصر متنوعة، حيث شكل الأندلسيون أحد أقسامها الستة الأساسية، وانقسموا في اندماجهم إلى فئتين، فئة حافظت على نسبها الصريح لمدنها الأصلية مثل الطليطلي والقرطبي والمرسي، وفئة الموريسكيين المتأخرين الذين طال مكثهم تحت الحكم الإسباني فطرأ تحريف كبير على أسمائهم وأنسابهم حتى نُسيت أصولهم الأولى واكتفوا بلقب أندلسي أو ألقاب مهنية أخرى، وتكشف هذه الشهادة أن المجتمع السلاوي لم يعد مجرد تجمعات معزولة، بل صار نسيجاً متجانساً اختلط فيه اللاجئون الموريسكيون بالعائلات المغربية المحلية عن طريق المصاهرة والمعاملات اليومية والتساكن، مما أدى إلى ذوبان الفوارق وتطوير عادات اجتماعية وأنظمة عيش جديدة مزجت بين الإرث الأندلسي والروح المغربية المحلية[2].

اندماج الأندلسيين في المجتمعات المحلية ترك بعض الآثار السلبية في بعض المناطق، خاصة إذا تعلق الأمر بالموريسكيين الذين جاءوا بعد فترة متأخرة، كانوا خلالها قد تشبعوا بمظاهر الثقافة والعادات الغربية، ليكون تأثيرهم سلبيا على

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 97.

[2] قشتيلو، المرجع السابق، ص40.

المجتمعات التي استقبلتهم، هذا الطرح يبرزه الدكالي من خلال وصفه حال السلاويين والرباطيين خلال القرن 18م، حيث يبرز أن العادات والصفات الحميدة التي ميزت المجتمع السلاوي والرباطي بدأت في التلاشي تدريجيا، ومعظمها زال وتغير للأسوأ، كغياب الحياء والمروءة وحب الدنيا وملذاتها، والابتعاد عن الدين والوقاحة مع العلماء والمشايخ والمجاهرة بالمنكر والعداوة وافتراق الكلمة والخلاف وحب السلطة والرئاسة وفراغ المساجد، وانتشار القمار واللهو والمجون، وغياب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وكثرة التطلع على عورات الناس وهتك أعراضهم، ومما لاشك فيه أن استقرار الموريسكيين المتأخرين بما حملوه من عادات غربية بسلا والرباط واختلاطهم بساكنتها قد ساهم في نقل وترسيخ بعض هذه العادات السيئة، خاصة ما تعلق منها بالأخلاق والخمور والاختلاط وغيرها[1]، كما تثبت الوثائق أن بعض النساء الموريسكيات جلبن معهن عادات غربية غريبة منبوذة في المجتمعات الإسلامية على غرار ممارسة الدعارة، حيث يبرز دي ايبالثا مثالا عن موريسكية تدعى خوانا بينابيديس، انفصلت عن أقاربها بعد الهجرة واشتغلت بالدعارة في سبتة، وقد تمت محاكمتها سنة 1611م[2] .

تُعدّ عقود الزواج والوثائق العدلية دليلاً ملموساً على تمسك الأندلسيين بهويتهم الأصلية حتى بعد انخراطهم الكامل في المجتمعات المغاربية، إذ تُظهر هذه العقود إصرارهم على الاحتفاظ بألقابهم التي تنسبهم إلى موطنهم الأول "الأندلس"، مما حافظ على ذاكرتهم الجماعية حية عبر الأجيال، كما تكشف هذه الوثائق عن التباين الطبقي داخل الجالية الأندلسية، فهي لم تكن فئة متجانسة مادياً، فبينما تشير قيم الصداق المرتفعة التي وصلت إلى 1200 ريال في بعض العقود إلى وجود عائلات ثرية ومتمكنة، تعكس وثائق أخرى واقعاً مغايراً لعائلات عانت من أزمات مالية حادة، وفي هذا السياق، تؤكد دراسة الأستاذ محمد الهادي الشريف حول ملكية الزياتين بمنطقة الساحل التونسي أن بعض الأندلسيين اضطروا للاقتراض من

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 49.

[2] دي ايبالثا، المرجع السابق، ص188.

تجار أجانب لمواجهة ضائقتهم المالية، كما ورد في وثيقة شرعية توثق دَيْناً على الأخوين مصطفى وأحمد ابني الحاج محمد إبراهيم الأندلسي لصالح تاجر مالطي، حيث جاء فيها: "الحمد لله بذمة الأخوين مصطفى وأحمد ابني الحاج المرحوم محمد إبراهيم الأندلسي السوسي إلى المالطي كرملوا ابن نيتوا الانقليز ألفا ريال تونسية... معترفين بقبضها منه يؤديانها له في اليوم الثاني عشر من ربيع الثاني الآتي...". إن هذا التفاوت المادي يؤكد أن الأندلسيين اندمجوا في النسيج الاقتصادي المحلي بكل تفاصيله، بما فيه من نجاحات وإخفاقات مالية، مع الحفاظ على صفتهم "الأندلسية" في المعاملات الرسمية[1].

وتُبيّن وثائق الإبراء (إخلاء الذمة) الأمر نفسه، حيث تكشف العديد من الوثائق الأرشيفية أن عدداً من الأندلسيين كانوا مدينين ثم قاموا بتسوية أوضاعهم المالية وسداد ما عليهم، وهو ما يعكس انخراطهم الطبيعي في المعاملات المالية اليومية وما يتخللها من قروض والتزامات، وقد ورد في إحدى الوثائق الأرشيفية ما يؤكد ذلك: "الحمد لله... أبرأ أحمد بن أحمد الأندلسي في حقه وحق بقية ورثة والده وهم أزواجه والدته خديجة بنت محمد البوجي، وآمنة بنت العدل محمد الأندلسي..."، وتظهر أهمية هذا المثال في أن عملية الإبراء شملت عائلة كاملة لا تزال متمسكة بلقبها الأندلسي، كما تشير إلى حدوث مصاهرة بين العائلات الأندلسية نفسها، مثل زواج والد أحمد من "آمنة بنت العدل محمد الأندلسي"، مما يعزز فكرة الحفاظ على الروابط المشتركة والهوية الجماعية حتى ضمن سياق الاندماج القانوني والمالي في المجتمع[2].

[1] رقية، المرجع السابق، ص 43.

[2] نفسه، ص 45.

المبحث الثاني: تجليات التأثير الأندلسي في الحياة الاجتماعية المغاربية.

كان لاندماج الأندلسيين في المجتمعات المغاربية أثر بالغ في صياغة ملامح الحياة الاجتماعية بكل تفاصيلها، إذ لم يقتصر تأثيرهم على البنية العامة للمجتمع، بل امتد إلى دقائق الحياة اليومية ومظاهر المعيشة والعلاقات الأسرية والروابط المجتمعية، فقد حمل الأندلسيون معهم إلى ديار المغرب الكبير أساليب عيش رفيعة مستمدة من بيئتهم الأندلسية التي كانت مزيجًا من الرقي الحضاري الإسلامي ونمط المعيشة الغربية الإيبيرية، فانعكست تلك المظاهر على نمط المأكل والملبس والمسكن وتنظيم الحياة الأسرية والحرفية، كما أثّر تمازجهم مع السكان المحليين في اللغة واللسان، فدخلت إلى اللهجات المغاربية ألفاظ وتعابير ذات أصل أندلسي ما تزال متداولة إلى اليوم، شاهدة بذلك على عمق هذا التفاعل الحضاري، ولم يقف الأمر عند حدود اللغة والعادات المعيشية، بل شمل أيضًا طرائق الاحتفال بالمناسبات الدينية والاجتماعية، فامتزجت التقاليد الأندلسية في الأعراس والمواسم والأعياد بطقوس محلية لتنشأ مظاهر احتفالية جديدة ذات طابع مغاربي أندلسي مشترك، وهكذا أصبح اندماج الأندلسيين عامل إثراء اجتماعي وثقافي أسهم في تنويع البنية المجتمعية للبلاد المغاربية، وإضفاء طابع حضاري متميز على حياة أهله.

أولا: مظاهر التأثير الأندلسي في الحياة المعيشية واليومية.

1- مميزات اللباس الأندلسي وأثره في البلاد المغاربية:

شكّل اللباس أحد المظاهر التي عبّر بها الأندلسيون عن هويتهم وتميّزهم في المجتمعات المغاربية التي استقرّوا فيها، ومع تزايد احتكاكهم بالسكان المحليين، انتقلت ملامح أزيائهم إلى المحيط الجديد، فأصبحت بعض أنماط اللباس الأندلسي جزءًا من المظهر العام لتلك المناطق، ومعلماً يدلّ على حضورهم وتأثيرهم الاجتماعي المستمر.

يختلف اللباس من مجتمع إلى آخر، فلكل مجتمع أنواع معينة من اللباس تميزه عن بقية المجتمعات، وداخل المجتمع الواحد تتميز كل فئة اجتماعية عن

غيرها بلباس يميزها، وهناك العديد من العوامل المؤثرة على نوعية اللباس كالبيئة والمناخ والتأثيرات الخارجية، ولو عرجنا على لباس الأندلسيين لوجدنا أنه استفاد من خبرة زرياب الذي وضع مذكرة للزي الأندلسي، تقوم على أن يُلبس اللباس الحريري الخفيف وسترات ذات ألوان زاهية في فصل الربيع، ويلبس الأبيض من مطلع يونيو وإلى نهاية أكتوبر، أما لباس الفراء المبطن ومعاطف الفراء فهي مخصصة للشتاء، كما أن ازدهار وتطور زراعة شجر التوت وتربية دودة القز جعل من غرناطة أحد أهم المراكز الصناعية والتجارية لكل ما يتعلق بالحرير، وازدهرت المنسوجات الحريرية وهو ما كان له تأثير على لباس الأندلسيين والمناطق ذات التواصل معهم، حتى أن أعيان قشتالة وآراغون كانوا يجلبون الأقمشة التي تصنع منها ألبستهم من الأندلس، وقد عرف أن سكان غرناطة كانوا يلبسون ملابس من حرير، حيث تخصص الألوان الزاهية لصنع ملابس النساء، أما الألوان الداكنة فتخصص للرجال، ورغم أن الموريسكيين فقدوا لباسهم الإسلامي الذي كاد أن يضمحل بسبب محاكم التفتيش، إلا أن بعض المناطق حافظت على بعض السمات الإسلامية في اللباس كالسراويل والسلاهيم والشاشية والعمامة، فالفلاحون كانوا يلبسون لباسا من خرق ويتمنطقون بحزام عريش يدعى الكرزية التي كانت تستعمل عند بعض العائلات التطوانية والرباطية والسلاوية قبل زمن قريب[1].

يبرز المستشرق الفرنسي "جورج مارسي" لباس الموريسكيين في النصف الثاني من القرن السادس عشر من خلال إطلاّعه على مجموعة من الصور الإيطالية، حيث يصفه كما يلي: "فالرجال يرتدون القلنسوة المشرفة والبرنس المذبوح المقلص على الأكتاف الذي لا يفوت المأبضين، كما يرتدون المنتان المفتوح من الأمام تشده محزمة يتدلى منه هميان (الجبيرة في اصطلاح تونس)، ويرتدون السروال الفضفاض عند الركبتين، ذلك السروال الذي لا يختلف لأول نظرة عن سراويل أهل مدن إسبانيا أو مدن فلاندر (flandre) -تقع في شمال بلجيكا حاليا-، هذا بالنسبة للباس الرجال، أما عن لباس النساء فيقول دائما: "هنّ أكثر محافظة على العوائد،

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 140-142

فيخرجن من بيوتهن وعليهن رداء يتحجبن به، ولهن سراويل تنزل إلى أقدامهن في صورة جوارب محلاة بثنيات قصيرة، وما زلنا نشاهد مثلها في بعض مدن ساحل القطر الجزائري كمدينة شرشال وفي بنزرت"[1].

اشتهر الأندلسيون، عامةً ونخبةً، بالأناقة وارتداء الملابس الفاخرة، ونقلوا هذه السلوكيات إلى مواطن استقرارهم الجديدة، وقد اعتمد الباحث الفرنسي المتخصص في الأزياء المغربية جان بيسانسنو (Jean Besancenot) على "معيار اللباس" لتحديد درجة التمدن، حيث صنف فاس والرباط وسلا وتطوان كحواضر وحيدة في المغرب، مرجعاً ذلك إلى الخلفية الأندلسية لسكانها، ويقوم التحليل العلمي لهذا الطرح على أن اللباس الأندلسي مثّل مؤشراً على التحضر لسببين، أولها اعتماده على فنون التفصيل والخياطة المعقدة التي تتبع مقاييس الجسد، مقابل اللباس البدوي القائم على الأقمشة الملفوفة أو المنسوجة قطعة واحدة، وثانيها إدخال تقنيات تطريز دقيقة حولت اللباس من مجرد وسيلة وقاية إلى رمز للمكانة الاجتماعية والتميز الحضري، وبذلك، كان التحضر عند بيسانسنو مرادفاً لبروز الطابع الشكلي الأندلسي في أزياء هذه المراكز الحضرية [2].

أمّا في تونس، فتبدوا مظاهر اللباس الأندلسي واضحة المعالم في العديد من المناطق، خاصة تلك التي استقر بها عدد كبير من الأندلسيين، حيث تذكر المصادر عن مدينة طبربة التي استقرت بها أعداد كبيرة من الأندلسيين أن أهلها ميّالون إلى الأناقة والنظافة في ملبسهم ومظهرهم العام، وقد أبرز المؤرخون أن هذه السمة امتداد مباشر للعادات الأندلسية المرتبطة بالنظافة الشخصية وجودة الملبس، إذ يقول المقري في نفح الطيب: "إن أهل الأندلس أشد خلق اللّه اعتناء بنظافة ما يلبسون وما يفرشون، وفيهم من لا يكون عنده إلا ما يقوته يومه، فيطويه صائما ويبتاع صابونا يغسل به ثيابه لا يظهر فيها ساعة على حالة تنبو العين عنها"، وهو وصف يعكس عمق الوعي الجمالي في المجتمع الأندلسي، وهو ما انتقل مع

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 37.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص ص 143، 144.

المهاجرين إلى حواضر المغرب وتونس حيث ظل أثره واضحا في الذوق العام والممارسات اليومية[1].

وقد سجّلت المصادر المحلية مظاهر هذا التأثير بطبربة، حيث كان الرجال يلبسون القمراية البيضاء المصنوعة من الحرير في فصل الصيف، ويعوضونها في الشتاء بالجبة الصوفية والبرنوس، كما كانوا يضعون المنديل الحريري على الكتفين أو الرأس في أسلوب قريب من الطيلسان الذي أشار إليه المقري أيضا بقوله: "ولا تجد في خواص الأندلس وأكثر عوامهم من يمشي دون طيلسان"، وقد بين صاحب المعيار المعرب أن الطيلسان ثوب يلبس على الكتفين ينسج للبس خال من الخياطة، وهو ما يؤكد أن الأندلسيين نقلوا عاداتهم في الملبس وهيئاتهم الأنيقة إلى البلاد المغاربية، فظلت بارزة في مظهرهم حتى العصور اللاحقة، شاهدة بذلك على امتداد الحس الجمالي الأندلسي في المجتمع المغاربي[2].

أمّا في المغرب الأقصى فيمكن التعرف على أصل اللباس الموريسكي وشكله من خلال ما وصفته بعض الرحلات التي زار أصحابها المغرب الأقصى وقدموا وصفا للباس الموريسكيين آنذاك، كرحلة الهولندي دابير الموسومة بوصف إفريقيا، والتي وصف فيها لباس الوفد الديبلوماسي المبعوث إلى هولندا بأمر من الأمير عبد الله الدلائي سنة 1070هـ-1659م، حيث قدّم وصفا دقيقا لملابسهم وأحذيتهم من حيث الألوان والأشكال والأسماء على غرار الفراجية والكرزية والشان والقلنسوة والحايك والغفارة والبرنوز، وأكّد أنهم يبدون موريسكيين من خلال لباسهم[3].

أمّا ألبسة النساء في المغرب الأقصى فقد تميّزت في فصل الحر بوجود قميص طويل عريض، يوضع عليه حزام به أخفاف مع أحذية واطئة بينما الساق

---

[1] محمد المزي، **نور القبس بين طبربة والأندلس، بحوث عن الأندلسيين في تونس**، جمع: سليمان مصطفى زبيس، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م، ص23.

[2] نفسه، ص ص23،24

[3] الكامون، المرجع السابق، ص ص 145.146.

عاريا، أما في فصل الشتاء والبرد فيلبسن ثيابا عريضة الأكمام مخيطة من الأمام كثياب الرجال، ويخفين أوجههن بخمار، حيث لا تظهر إلا أعينهن، ويتحلين بأقراط في آذانهن وأساور في معاصمهن وخلاخل في أرجلهن، وكلها من الذهب بالنسبة للميسورات، أما نساء الطبقات الشعبية فيكون حليهن من الفضة، وقد أدى انتشار التأثير الأندلسي إلى جعل لباس فئة كبيرة من المغربيات أكثر أناقة وأقل حشمة، حتى أصبحن إذا خرجن يلبسن سراويل طويلة متموجة تبدوا معها الساق جميلة جدا، لأن لباسهن لا يصل إلاّ إلى منتصف الساق، حتى أن كاربخال وصف لباس الفاسيات أنه شبيه جدا بلباس موريسكيات غرناطة[1].

يبرز جون أندري بيسونال في كتابه "الرحلة إلى تونس" بعض ملامح وخصائص لباس الموريسكيين، حيث يقول أن أعيانهم تخلوا عن عاداتهم القديمة المتمثلة في اللباس على الطريقة الإسبانية واستعملوا مكانه اللباس التركي ولباس أهل المدن والشخصيات الهامة في البلد، بينما سمحوا لعامة الأندلسيين بارتداء ملابسهم القديمة، وهي مثلما يصفها جميلة للغاية حتى ولو كانت مهترئة، كما يبرز أن عقلية الزهو لا تزال تصاحب الأندلسيين، فهم يريدون التبرج مثل أهل المدن وموازاة أثرياء تونس، أما الفقراء فحتى ولو ارتدوا ملابس أقل قيمة إلا أنهم يواكبون نسق المدن، ولم يتعودوا على طريقة لباس البدو[2].

ساهم الموريسكيون من جانب آخر في نقل فن الطرز الأندلسي إلى مناطق استقرارهم، حيث أكدت الدراسات التاريخية هذا الانتقال الحضاري، فقد أبرزت الباحثة كريستين برينو (Christianne Burineau) في دراستها لـلطرز الرباطي أصوله الموريسكية المباشرة، وفي السياق ذاته، ذهب الباحث (مييج J.L. Miège) إلى أن خصائص فن الطرز التي لاحظها في تطوان خلال القرن 11هـ/17م تتطابق تماماً مع النماذج التي كانت سائدة في الأندلس إبان عهد بني نصر، والتي تأثرت بدورها بأساليب الزخرفة في منطقتي قشتالة وإستريمادورا(Extremadura) ،

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص 146، 147.

[2] بيسونال، المصدر السابق، ص 102.

وتعكس هذه الشهادات كيف تحول الطرز من مجرد زينة إلى وثيقة مادية تثبت استمرارية الهوية الأندلسية وتطورها في الفضاء المغاربي[1]، وفيما يلي عرض لبعض أنواع الملابس ذات الأصل الأندلسي:

أ- في المغرب الأقصى :

نقل الأندلسيون إلى المغرب الأقصى عدداً من الألبسة التي أصبحت جزءًا من التراث المحلي، منها ما ظل محافظًا على تسميته الأصلية، ومنها ما تأقلم مع البيئة الجديدة، من أبرزها الحايك، وهو رداء كانت ترتديه النساء لتغطية الرأس والجسد، أصله الأندلسي معروف باسم المحلفة، ويدل على التأثير الموريسكي في اللباس المغاربي، أما البنيقة والسبنية فهما من أغطية الرأس النسائية، تستعملان بعد الحمام أو عند الخروج وأصلهما موريسكي، في حين اشتهرت الريحية والشربيل كأحذية فاخرة من الجلد والحرير، تحمل زخارف دقيقة وتدل على الذوق الأندلسي الرفيع، وللرجال اشتهر السلهام أو البرنوس كلباس خارجي واسع انتشر في المغرب، والبلغة كحذاء جلدي أصيل تطور في شكله وصناعته، كما عُرفت البدعية أو الصدرية كلباس جديد في المظهر المغربي، والمضمة كحزام أنيق زيّن ألبسة الرجال والنساء، ومن الرموز المميزة أيضًا الكرزية، وهي حزام صوفي يُلف على الرأس، والشاشية الحمراء ذات الشوشة الزرقاء، التي أصبحت لاحقًا شعاراً للزي التونسي والمغاربي. وتُبرز هذه الألبسة مدى عمق التأثير الأندلسي في المظاهر اليومية للمجتمعات المغاربية، وامتزاج الذوق الإسباني-الإسلامي بالهوية المحلية في مظهرٍ من مظاهر التلاقح الحضاري[2].

[1] الكامون ، المرجع السابق، ص ص148، 149.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم ...،** المرجع السابق، ص 349 وما بعدها، **أنظر أيضا:** الكامون، المرجع السابق، ص150-153.

ب- في تونس :

شكّل لباس الأندلسيين في تونس نموذجًا بارزًا لتأثير الهجرة الأندلسية في المظاهر المعيشية للمجتمع التونسي، فقد حافظ الوافدون في بدايات استقرارهم على عناصر أساسية من زيّهم الأصلي، كالسراويل الواسعة والسلهام والشاشية والعمامة، إضافة إلى الكرزية، وهو الحزام العريض الذي شاع استعماله أيضا بين الفلاحين والأعيان في مناطق تطوان والرباط وسلا، وما زالت بعض أشكاله قائمة في أقاليم أراغون وكاتالونيا والأندلس، ومع مرور الزمن واندماج الموريسكيين في المجتمع الجديد، بدأوا بتبنّي بعض مكونات الزيّ المحلي مع الحفاظ على اللمسة الأندلسية، سواء في الزخارف أو في أسلوب الخياطة والتطريز، ومن أبرز الألبسة التي انتشرت في تونس وأصلها أندلسي نجد الحجاب الأبيض المعروف بـ"السفساري"[1]في بنزرت، و"الحايك" و"المريول" المجعد، و"الحصارة" أو "البوستو" كصدرية مطرزة، و"السروال" و"الميزو" المزخرف، و"الفوطة" و"اللوح الشان" لتغطية الرأس والكتفين، و"الشبرلة" كحذاء أسود تقليدي، كما حافظت النساء بوجه خاص على مظاهر اللباس الأندلسي من خلال "القمجة" الخاصة بالعروس، و"القوفية" المزينة بالذهب والجواهر، بينما اعتمد الرجال تدريجيًا على "الجبة" و"البرنس" و"البلوزة" و"القشابية" و"الشاشية". ويكشف هذا التفاعل عن مدى قدرة الأندلسيين على صون هويتهم الثقافية في مظهرهم الخارجي، مع المساهمة في تجديد الزيّ المحلي وإثرائه بعناصر فنية أندلسية مميزة[2].

تكشف دراسة تفاصيل مكونات اللباس التقليدي في تونس عن حضور قوي للطابع الأندلسي، سواء في أشكاله أو في الزخارف التي تزينه، فقد انتقلت إلى تونس العديد من القطع التي كانت معروفة في الأندلس، مثل "القمجة" التي تُعدّ لباسًا داخليًا للنساء وكانت تُستعمل أيضًا في حفلات الزواج بالأندلس، وتشتهر في تونس بنسخها المطرزة بخيوط الحرير الأخضر والأحمر والأسود، أما "القوفية"، فقد

[1] أنظر: الملحق رقم 6.

[2] الحمروني، **دراسات وقراءات...**، المرجع السابق، ص 116-120.

كانت تاجًا نسائيًا يُزيَّن بالنقوش والقطع الذهبية المرصعة بالجواهر، وتشبه تلك التي كانت تُرتدى في غرناطة وأراجون خلال القرون الوسطى، كما انتشرت في البلاد "الجبة"[1] ذات اللونين التي يُعتقد أن أصلها غرناطي، إلى جانب "السروال" و"الفرملة" و"الشبرلة" التي تميّزت بطابعها الأندلسي الأصيل، أما "الملحفة"[2] أو "الحايك"، فقد كانت تُصنع من القطن أو الحرير وتُستعمل في كلٍّ من الأندلس وتونس مع اختلاف في الألوان ونوعية القماش. ويُبرز هذا التنوع مدى التأثير الأندلسي العميق في تشكيل المظهر العام للباس التونسي، حيث تحوّلت الملابس من رموز للهوية الأندلسية إلى عناصر أساسية في التراث المحلي التونسي[3].

2- أثر الأندلسيين في مجال الزينة والحلي:

عرف عن المرأة الأندلسية اهتمامها الكبير بأناقتها وزينتها، فكانت النساء يخضبن أيديهن وأرجلهن أو أظفارهن فقط بالحناء، أو يدهنن بها رؤوسهن ظنا أنها تصلح الشعر وتجعله لامعا برّاقا، كما كنّ يكحلن أعينهن ويورّدن خدودهن بالحمرة مع مسحوق ونقط سوداء، إضافة إلى دهن جفونهن بدهن مابين البياض والزرقة، ولا يزال هذا الدهن مستعملا إلى يومنا في إسبانيا، وقد انتشرت في البلاد المغربية هذه المظاهر بحلول الأندلسيين وانصهارهم في مجتمعاتهم[4].

كان الحلي في طليعة اهتمامات المرأة الأندلسية، خاصة القلائد والخلاخل والدمالج، أو ما يستعمل في الأذنين كالأقراط التي تسمى أيضا بالأخراص، أو ما يستعمل في الأيدي كالخواتم والأساور حيث تكتفي بعض النساء بأسورة واحدة قد يصل وزنها إلى 500 غرام، وقد تستعمل عدة أساور في كل ساعد، وقد ساهم الأندلسيون في التأثير على صناعة الحلي التي احترفها اليهود بالدرجة الأولى، فقد

---

[1] أنظر الملحق رقم7.

[2] أنظر الملحق رقم8.

[3] كلمونص سوجيي، **مقارنة بين الحلي التقليدية للتونسيات وحلي النساء بإسبانيا المسلمة**، بحوث عن الأندلسيين بتونس، جمع: مصطفى زبيس، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م، ص ص83، 84.

[4] الكامون، المرجع السابق، ص ص 153، 154.

انتقلت بعض تقنيات الصياغة وأساليب التزيين الهندسية والحيوانية، وقد عثر بتطوان على منجد موريسكي وهو جوهرة معلقة بسلسلة تلبس في العنق على شكل طائر، كما اشتهر من حلي الصدر الخميسة الذهبية أو الفضية وهي عبارة عن صورة للكف وتوضع حسب معتقداتهم لأنها مانعة للأرواح الشريرة وطاردة للشياطين[1]، بينما ينقل بيسونال عن إحدى المخطوطات الموريسكية ما يلي: "إنه من الهام جدّا لو ارتدينا الحلي بتواضع عند قدومنا إلى ديار الإسلام، غير أن الشيطان لوزبال "luzbel" والروح الشريرة لم يفتحا لكثير من الخير، فقد طلبوا منا أولا أن نبرز الحلي والزينة التي لم نشاهد مثيلا لها، والتي لم تكن معروفة في هذا البلد، ويمكن لهذه الثروة والزينة أن تضاهيها ثروات عظماء إسبانيا، خاصة فيما يتعلق بمصوغ النساء، فهناك نساء لهن بمفردهن أقمشة مطرزة ذهبا أكثر مما يوجد من أقمشة صوفية في خيام أثرياء العربان، إلى درجة أن فقيراتنا كن أكثر تبرجا من ملكات هذه الأرض، وليس لهن منافس عند وصولنا إلى هذا البلد..."، ويبرز بيسونال إلى جانب هذا أن عقلية الزهو لا تزال مترسخة لدى الأندلسيين، فهم يريدون التبرج مثل أهل المدن وموازاة أثرياء سكان تونس[2].

3- الطبخ والحلويات الأندلسية في المجتمعات المغاربية :

يعتبر الطبخ والوصفات الغذائية أحد السمات المميزة للشعوب والأمم، وهو ظاهرة اجتماعية وثقافية تتداولها وتتوارثها الأجيال جيلا بعد جيل، وقد قيل عن الطبخ: "أرني مطبخ أي أمة أحدثك عن حضارتها"، أي أن الطبخ يعتبر أحد الشواهد على مستوى رقي الإنسان وإبداعاته اليومية، والبحث في أنواع الطبخ الأندلسي والمغاربي سيكشف من دون شك حجم التفاعل والتأثير بين المهاجرين الأندلسيين والمجتمعات المغاربية، خاصة إذا ما علمنا أن الأندلسيين تفننوا وبرعوا في كثير من أصناف الطعام والمأكولات، ووثقوا ذلك في مؤلفات خاصة، وهو ما أسهم في الحفاظ على تراثهم وتوارثه عبر الأجيال، كما تجدر الإشارة إلى أن المطبخ

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 153-155.

[2] بيسونال، المصدر السابق، ص 102.

الأندلسي تأثر بدوره واستلهم محتواه من تفاعلات مجتمعه مع المجتمعات التي كان يحتك معها باستمرار، يضاف إلى ذلك التأثير الكبير لزرياب، حيث علّم الأندلسيين طرق إعداد مجموعة من أعقد وصفات المطبخ البغدادي، ودرّبهم على طرق إعداد الوجبات الراقية ثم كيفية تقديم الطعام وعرضه، والمتفحص لكتب الطبخ الأندلسية يجدها تتضمن وصفات وأطباق متنوعة ومعقدة في بعض الأحيان، يتطلب إعدادها وقتا طويلا، كما أن عددا كبيرا من هذه الأطباق موجه لنخبة المجتمع لا إلى عامته[1].

ساهم الأندلسيون في جلب أنواع متنوعة من المأكولات والحلويات التي أصبحت شائعة في البلاد المغاربية مع مرور الزمن، وأصبحت العائلات تحضّرها في مناسباتها الدينية والعائلية أو في حياتها اليومية، كما أثّروا في مجالات أخرى ككثرة استعمال التوابل باعتبارها موادا تساعد في تسريع عملية الهضم، إضافة إلى ما فيها من خصائص منبهة للحواس، وأغلب هذه الأطباق ما تزال تحضّر إلى يومنا هذا في المطبخ االتونسي والمغربي وهذا بفضل التأثير الموريسكي وتواجد جاليات كبرى من الأندلسيين ساهمت في ترسيخها وتوارثها عبر الأجيال[2].

يبرز بن الخوجة مظاهر التأثير الأندلسي على المطبخ التونسي حيث يقول: "...وكان لنسوة الأندلس فضل على بنات تونس لأنهن علمن ابنة البلاد تدبير المنزل من تأثيث وطبخ وحلويات، وكانوا في تونس لا يحسنون قبل ذلك من أصناف الحلو غير الفالوذج، وهو عبارة عن سميد فسمن فعسل، ولك أن تقول حلوة المغارف المعروفة، وكانت موجودة في الدولة العباسية.... وهم الذين أوجدوا القناوية بهذه الديار لأن الطماطم لم تكن معروفة بتونس قبل وفودهم عليها وإنما ظهرت بها في مدتهم إلى غير ذلك مما يطول بسطه "[3]. يؤكد نص ابن الخوجة أن الأندلسيين أحدثوا ثورة حقيقية في المطبخ التونسي، حيث نقلوا المجتمع من البساطة إلى التفنن

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص 127، 128.

[2] نفسه، ص 130.

[3] بن الخوجة، المصدر السابق، ص 83.

في تدبير المنزل، ويتلخص هذا التأثير في نقطتين، الأولى هي تطوير صناعة الحلويات وتجاوز الأصناف التقليدية القديمة، والثانية هي إدخال خضروات ومكونات جديدة لم تكن معروفة مثل الطماطم والقناوية. وبذلك، لم يعد الطبخ مجرد وسيلة لسد الجوع، بل تحول إلى فن منظم ورمز للتحضر والرفاهية التي جلبها الأندلسيون معهم.

يبدو من جانب آخر التأثير الأندلسي على المجتمعات المغاربية جليا في الأطباق المستعملة خلال الاحتفال بالأفراح والمناسبات، فقد ظهرت أنواع من الأكلات الأندلسية التي أصبحت تطبخ في الاحتفالات والمواسم العائلية والدينية المختلفة، فقد ورد عند بعض المؤرخين أن الاحتفالات بعاشوراء أيام الدولة السعدية كان يتم عن طريق طبخ عدة أطباق من بينها طبق يسمى البصطيلة، (pastilla بالاسبانية)، وهو طبق فاخر موروث عن الأندلسيين[1]، يضاف إلى هذا انتقال العادات الأندلسية في طريقة الأكل، فالجلوس على الأرض إلى طاولة ذات أرجل قصيرة يعتبر من العادات الأندلسية التي حافظوا عليها رغم ضغوطات محاكم التفتيش، وقد أصبحت متداولة في جميع مناطق المغرب ولا تزال في بعض المناطق إلى يومنا هذا، يضاف إلى ذلك عادة التقاط فتات الخبز من الأرض وتقبيله إذا ما سقط، وقد أخذها حتى الإسبان حيث يلتقطونه ويقولون "إنه خبز الله es pan de dios"، ونفس الشيء انتشر في المغرب الأقصى حيث لاحظ جون وندوس أن المغاربة يلتقطون الخبز حيثما وجدوه ويقبلونه ويضعونه في مكان يحافظ عليه من الدوس بالأقدام أو التدنيس، ولم يقتصر التأثير الأندلسي على طائفة المسلمين، فحتى اليهود الأندلسيين ساهموا في التأثير في بعض العادات الاجتماعية الغذائية، كأخذ المغاربة عن اليهود طريقة قلي الفلفل وتقطيعه وغمسه في الخل، وبعض التحميضات الأخرى على غرار الجزر والباذنجال وهي أطعمة يهودية انتقلت إلى الأسر المسلمة، والخلاصة أن الطبخ

[1] الهلالي، المرجع السابق، ص 338.

الأندلسي الموريسكي أمد المطبخ المغربي بمجموعة كبيرة من الوصفات والأطباق والحلويات[1].

حافظت من جانب آخر العديد من المدن التونسية على غرار طبربة على عاداتها الغذائية الأندلسية، وعلى عدد من الأطعمة ذات الأصل الأندلسي، فقد أشار دي إيبالزي في كتابه "دراسة حول تاريخ الأندلس" إلى مجموعة من هذه الأطعمة مثل الحلالم وهي نوع من المعكرونة الدقيقة المعروفة اليوم في تونس، إلى جانب نوع آخر يسمى قطعة خميرة وهو شكل أدق من الحلالم يُستعمل في المناسبات والأعراس، إضافة إلى المرقة الحلوة والسفنج[2] أو الفطائر، والتي انتشرت في المنطقة بوضوح، كما يُذكر أن الكسكسي الذي أصبح رمزًا للهوية الغذائية في المغرب العربي، ولو أنه محل جدل حول أصله، إذ أشار كارداياك كما نقل عنه عبد الجليل التميمي إلى أن ديوان التحقيق الإسباني اعتبر تناول الكسكسي علامة انتماء للإسلام، مما يدل على ارتباطه بالهوية الإسلامية في إسبانيا، ورغم أن البعض يعدّه أكلة أندلسية الأصل، إلاّ إن أغلب الباحثين يرون أنه طبق مغاربي انتقل إلى الأندلس مع المهاجرين المسلمين ثم عاد مع الموريسكيين إلى موطنهم الجديد ليصبح جزءًا من التراث الغذائي المشترك بين الضفتين[3]، وفيما يلي سنذكر مجموعة من الأكلات والحلويات المنتشرة بالبلاد المغاربية والتي تعود أصولها للأندلس:

أ- الأطباق والأكلات:

- **المطبخ المغربي :**

- **البسطيلة:** يعود اسمها إلى الاسم الإسباني pastel، وهي فطائر محشوة بلحم الحمام المهروس، يضاف إليها البيض، وتنكه بالليمون والعسل مع إضافة الزيت واللوز المفروم، وظل هذا النوع من المأكولات مجهولا في المغرب إلى غاية

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص138، 139.

[2] أنظر: الملحق رقم9.

[3] المزي، المرجع السابق، ص27.

التواصل مع الأندلسيين الذين ساهموا في نقله بعد أن أخذوه بدورهم من الإسبان، ليصبح فيما بعد أحد الأطباق المهمة في المغرب الأقصى.

-البايلة: يعود أصل تسميتها إلى الكلمة الإسبانية paila، وهي أكلة تصنع من بقايا الطعام، وتسميتها محرفة عن كلمة الباقية، لأنها قطع من السمك والدجاج واللحم المتبقي من الطعام[1].

- التفايا: من الأكلات التي أخذها الأندلسيون عن زرياب، وساهموا في نشرها في المغرب الأقصى، ولا يزال المغاربة يحضرونها من اللحم والتوابل والماء، مع إضافة الكزبرة والزبت، وينقسم هذا الطبق إلى نوعان، التفايا الخضراء وتكون الكزبرة فيها طرية، والتفايا البيضاء وتستعمل فيها الكزبرة جافة، ويرجع محمد شفيق أصل هذا الطبق إلى الأمازيغ ويقول أن أصل تسميتها أندلسي، فتيفيا بمعنى اللحم ومفرده تيفيي، لكن المقري يبرز أن المجتمع الأندلسي لم يعرف هذا الطبق إلا بعد مجيء زرياب، وهو ما يرجح أن الأصل الأمازيغي لهذا الطبق غير وارد، وإلا فإنه كان سيظهر قبل زرياب.

-المروزية: طبق أندلسي، يعود أصله إلى مدينة مرو (بلاد فارس)، تحضر باللحم الفتي السمين، يضاف إليه الزيت والملح والفلفل والكزبرة اليابسة والكمون والحمص المبلول واللوز المقشر وحبات الثوم، مع إضافة القليل من البصل و البرقوق والزبيب، فهو طبق معسل غني بالتوابل، لايزال إلى يومنا هذا منتشرا بالمغرب ويحضر خاصة في عيد الأضحى، مع حدوث بعض التغيير على طريقة تحضيره[2].

-الخليع: يتم تحضيره بلحم الماعز والغنم السمين، يمكن حفظه لمدة قد تصل إلى سنتين، والأرجح أن سبب تحضير هذا الطبق هو الحفاظ على اللحم من التلف والضياع، وقد برعت العائلات الأندلسية في إعداده، ولا تزال إلى يومنا هذا بعض العائلات العريقة تحضره، ويورد محمد داوود أن قائد تطوان الأندلسي أشعاع قد

[1] الكامون، المرجع السابق ، ص 130.

[2] نفسه، ص ص 131، 132.

أرسل ثلاثون من الأواني المملوءة بالخليع مع صناديق من الحلوى الأندلسية إلى السلطان عبد الرحمان العلوي، ويضيف أن هذه الأنواع كان يتم التفنن في صناعتها من طرف العائلات الموريسكية بتطوان[1].

- **المطبخ التونسي :**

- **البريك الدّنوني:** تتميّز هذه الأكلة بمزج اللحم المفروم مع البيض والجبن والتوابل العطرة، وهو ما يعكس ذوق الأندلسيين في إعداد أطباق غنية ومتوازنة تعتمد على المكوّنات المتاحة وتطعّمها بنكهات دقيقة[2].
- **البناضج (في الإسبانية empanadas):** فطائر محشوة باللحم أو الخضر، تُطهى في الفرن، واحتفظت باسمها الإسباني في اللهجة التونسية، مما يدلّ على استمرار الأثر اللغوي والثقافي الأندلسي في المطبخ المحلي[3].
- **طاجين الجبن:** من الأكلات التي تجمع بين اللحم والبيض والجبن، وتُطهى في الفرن حتى تتماسك، وتُقدَّم عادة في المناسبات العائلية، وهو مثال واضح على تأثر المطبخ التونسي بالأسلوب الأندلسي في إعداد الأطعمة المركّبة[4].
- **عجة بالطماطم والفلفل:** أكلة بسيطة تعتمد على البيض والخضر والتوابل، وهي مثال على قدرة الأندلسيين على الجمع بين البساطة في المكونات والغنى في النكهة.
- **عين السنيورة :** (بالإسبانية séniora هي السيدة) وجبة تجمع بين العجين ومعجون الطماطم أو التمر وتزيَّن بأنصاف البيض المسلوق، وتُطهى في الفرن، وهي من الأكلات التي تُظهر التفاعل بين المطبخ الأندلسي والمتوسطي ، وتعرف أيضا بالمالح وحلو.

---

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص 132، 133.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص143.

[3] نفسه، ص144

[4] نفسه، ص145

- **قط خميرة:** يُحضّر هذا الطبق من عجين رخو يُطهى مع الحليب والمكسّرات، ويجمع بين الطعمين الحلو والمالح في توازن ذوقي يعكس روح الابتكار لدى الأندلسيين[1].
- **الكاباما:** أكلة تونسية تطبخ باللحم والبطاطس والمرق المتبل، ترجع جذورها إلى التقاليد الأندلسية في الطبخ، وتُظهر تأثر المائدة المحلية بأساليب الطهي الأندلسية.
- **الكبكابو:** من الأكلات التي اختصت بها تونس، تُحضّر بالسمك أو اللحم والخضر المصبرة والليمون المملح والكبار، وتمتاز بنكهاتها القوية التي تجمع بين الحموضة والملوحة، وهي من الأطباق التي تحمل بصمة أندلسية واضحة[2].
- **الكويّارس (في الإسبانية collares):** معروفة باسم "المرقاز"، وهي اللحم المتبل والمفروم الذي تحشى به أمعاء الخروف في شكل حلقات السلسلة، وتستعمل بعد تجفيفها ، تُظهر معرفة الأندلسيين بطرق حفظ الأطعمة وتنويع أساليب إعدادها.
- **الكيسالس:** أكلة اختصت بها تستور، تعتمد على قطع اللحم الملفوفة بالبيض والجبن، وتدلّ على التنوع الكبير في المطبخ الأندلسي وغناه بالابتكار.
- **مقرونة أباري:** نوع من المعكرونة التقليدية التي تُصنع يدويًا وتُجفف تحت الشمس قبل طهيها، وتُقدَّم مع الجبن أو الصلصة، وهي من بقايا العادات الغذائية القديمة التي حملها الأندلسيون معهم[3].
- **الكسكس:** من أشهر الأطباق المغاربية، كان الطبق الرئيسي في العديد من المناسبات والاحتفالات، وبغض النظر أصله، فإن الأندلسيين طبخوه بشكل مميز وفريد، من خلال إضافة مكونات مميزة كالرمان والتمر وغيرها[4].

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق ، ص146

[2] نفسه ، ص147

[3] نفسه، ص148

[4] أنظر الملحق رقم 10.

ب- الحلويات :

- **الحلويات المغربية:**

-الإسفنج: من الحلويات التي يتم تحضيرها عن طريق قلي الدقيق الأبيض المعجون بالماء الفاتر في الزيت، وهذا بعد أن يترك ليختمر مدة من الزمن، ويتم قليه في العادة في مقلاة من النحاس أو الحديد المملوءة بقدر معين من الزيت يشبه في شكله ورخاوته الإسفنج المتولد في قاع البحر، لا يزال تحضيره إلى يومنا هذا بنفس الطريقة[1].

-ضرب القاضي: أحد أنواع الحلويات المعروفة عند الأندلسيين، يتم تحضيره عن طريق عجن دقيق الدرمك بالماء والزيت، ودون استخدام الخميرة، ثم يمد منها قريصات رقيقة تكون الواحدة منها بحجم الكف أو أكثر بقليل، لتطوى بعد ذلك طيتين وتفتح حواشيها ويتم قليها بعد أن يدخل فيها عيدان رقيقة حتى لا تغلق أطرافها، فإذا تم الانتهاء من قليها تم حشوها بحشو من اللوز أو الفستق أو السكر المعجون بماء الورد، فتحشى به تلك الآذان، وأطلق عليها هذا الاسم لأنها تشبه الآذان في صنعها وقد أضيف له كلمة القاضي لتشابهه مع أحد أنواع حلويات المشارقة والمعروفة بلقمة القاضي، ولا يزال هذا النوع من الحلوى معروفا في بعض مناطق المغرب الأقصى، وقد ذكر ابن رزين في كتابه اسم حلوى بآذان محشوة، وربما يكون المقصود هذا النوع الذي تم ذكره[2].

- الزلابية (الشباكية): من أنواع الحلوى المعروفة عند الأندلسيين وأصلها الزريابية، لأن زرياب هو من أدخلها إلى الأندلس، تصنع من عجين الدرمك وتحضر في إناء مثقوب القمر، ثم يجعل الأصبع على الثقب ثم ينصب القالي يده على المقلاة ويزيل أصبعه فيجري العجين من الثقب إلى المقلاة ويصنع من العجين شباكا وجواشم وغيرها، فإذا انتهى القالي أزيلت رغوته وقطر سريعا من الزيت وغمس في عسل مغلي

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 133.

[2] نفسه، ص 134.

حتى تستوفي حقها من العسل ثم تزال منه وتوضع على لوح أو شباك لتتقطر جيدا، ومايزال هذا النوع منتشرا في المغرب مع بعض التطور على إعداده، وينتشر خاصة في شهر رمضان[1].

-السنبوسك: من أنواع الحلوى المعروفة عند الأندلسيين ، يتم تحضيره من السكر بعد حله في الماء، ثم إضافة اللوز وتركه على النار ، ثم يضاف له اللوز المقشر المهشم وبعض القرنفل والزنجبيل بعدما يتم حل هذه العقاقير في ماء ورد به القليل من الكافور والمسك ويعجن الجميع حتى يمتزج الخليط جيدا ويلتحم، ويصنع منه أقراص غليظة كروية الشكل على قدر كف اليد، وهذا النوع من الحلوى معروف في المغرب حاليا ولكنه باسم آخر حيث يدعى البريوات[2].

-المجبنات: تعتمد المجبنات في تحضيرها على دقيق الدرمك الذي يتم عجنه وعركه جيدا، حتى يصبح مشابها للسفنج، ويضاف له بشكل دائم الجبن الطري إضافة إلى بعض التوابل والخلول، على غرار الفلفل والقرنفل وماء كزبرة خضراء واللوز والفستق والاستيون، وكانت هذه المجبنات تؤكل في الصباح، وقد ذكرها ابن رزين والمقري وابن الخطيب، وقد انتشرت في المغرب بنفس الاسم ولا تزال بعض المدن المغربية تحافظ على تحضيرها كفاس وتطوان، وهي من الحلويات الشعبية التي أصبحت تحضر بشكل مربع ويتم طليها بالعسل أو يذر عليها السكر، بل أنها لا تزال تحضر حتى في إسبانيا ويطلق عليها اسم almojatana .[3]

-كعب غزال: يعتبر من الحلويات التي يتم تحضيرها في المناسبات الخاصة، خاصة من طرف الأسر ذات المكانة الاجتماعية الرفيعة، ولا تزال معروفة ومنتشرة في

---

[1] الكامون، المرجع السابق ، ص 134.

[2] نفسه، ص ص 134، 135.

[3] نفسه، ص 136.

المغرب الأقصى خاصة في الرباط وتطوان وفاس، ولكن طريقة إعداده طرأت عليها بعض التغييرات مقارنة بما ذكره ابن رزين.[1]

- **الحلويات التونسية:**

- **الإسفنج:** يُعدّ الإسفنج من أشهر المأكولات الأندلسية التي انتشرت في المدن التونسية، وهو نوع من الفطائر المقلية تُقدّم غالبًا مع العسل أو السكر، وتُعرف بخفتها وبساطتها، كما ارتبطت بالعادات الصباحية والمناسبات الاجتماعية[2].
- **البصبان:** من الحلويات الفاخرة التي تعتمد على اللوز المفروم والسكر وماء الزهر، وتمتاز بنعومتها ورائحتها الزكية، وقد احتلت مكانة مميزة في المناسبات الدينية والاجتماعية.
- **البغرير:** يُعدّ البغرير من الأطعمة التي تعبّر عن الذوق الأندلسي في الجمع بين المذاق والمظهر، وهو خبز طاجين رقيق مغطّى بالزبدة والعسل، يتميز بمسامه الدقيقة وخفته[3].
- **الصمصا:** من الحلويات التي تُحضّر من اللوز والسكر وماء الورد، وتُغمس في القطر بعد قليها، وتُقدّم في المناسبات الكبرى، وتعكس هذه الحلوى الذوق الأندلسي في دقة التحضير وجمال التقديم[4].
- **القيزاطا (في الإسبانية quesada):** من الحلويات التي تعتمد على اللوز وماء الورد، تُقدَّم على شكل أقراص صغيرة وتُعد من أشهر الحلويات ذات الأصل الأندلسي التي ما تزال حاضرة في تونس[5].

---

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 137.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص143.

[3] نفسه ، ص144

[4] نفسه، ص145

[5] نفسه، ص146

- **كعك الورقة:** نوع من الحلويات الدقيقة الصنع، تُحشى بمعجون الفواكه أو اللوز، وتُعطر بماء الورد أو النسرين، وتُقدَّم في المناسبات، وهي من أرقى مظاهر الذوق الأندلسي في المائدة التونسية[1].
- **ماء الزهر، ماء الورد، ماء العطرشية :** ابتكر الأندلسيون طرقًا لاستخراج الزيوت والمياه العطرية من زهور النارنج والورد والعطرشية، واستُعملت هذه المستخلصات في تحضير الحلويات والمشروبات، وما زال استعمالها شائعًا في تونس حتى اليوم.
- **الملبّس:** حلوى ملونة من اللوز المغطى بالسكر المعطر بماء الورد، تُقدَّم في الأعراس والمناسبات الكبرى، وتعبّر عن الحسّ الجمالي في المائدة الأندلسية[2].

لقد ساهمت هذه الأكلات والحلويات مجتمعة في إثراء المائدة المغربية والتونسية على حد سواء، وتوسيع موروثها الغذائي، فأصبحت شاهداً حيًّا على عمق التفاعل الحضاري بين الأندلسيين والسكان المحليين، وعلى استمرار تأثير التراث الأندلسي في تفاصيل الحياة اليومية إلى اليوم.

ثانيا : تجليات الحضور الأندلسي في اللسان المغاربي.

1- السمات اللغوية للأندلسيين:

يعتبر التأثير اللغوي للأندلسيين على لغة المغاربة من أبرز دلالات الاندماج والتأثير، ولكن قبل التكلم عن طبيعة التأثير اللغوي، لابد من الإشارة إلى أن لغة الأندلسيين الأوائل أي قبل سقوط غرناطة تميزت بالفصاحة التي تتخللها بعض المصطلحات الغربية نتيجة التعايش مع الأوروبيين الإسبان وغيرهم، كما غلب على لغتهم الإمالة[3]، مثلما أورد ابن الخطيب[1]، ولكن لغة الموريسكيين أو الأندلسيين

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص147

[2] نفسه، ص148

[3] **الإمالة:** هي إبدال الألف بالياء وقد تحدث عنها الملزوزي عندما مر بإمام يصلي بالناس وهو يقرأ سورة الناس فسمعه يقول الوسويس عوض الوسواس، وكذلك الخنيس بدل الخناس، والنيس محل الناس وهكذا، **أنظر:** الكامون، المرجع السابق، ص 117.

بعد سقوط غرناطة بدأت تتغير، وتزايدت المصطلحات الإسبانية فيها، وزاد الأمر سوءا بعد أن منعت السلطات الإسبانية التكلم بالعربية والتواصل بها، وألزمتهم الكتابة والحديث باللغة القشتالية، حتى أن الفقيه عيسى بن جابر خلال القرن 9هـ/15م كتب مجموعة من الكتب في الفقه والسُّنة باللغة الإسبانية وقال في هذا الصدد: "إن مسلمي قشتالة بسبب خضوعهم الكبير وبسبب الضرائب العالية والعناء المفرط، شيئا فشيئا ضاعت منهم الممتلكات والمدارس واللغة العربية، ونظرا إلى هذا الخصائص طلب مني أصدقائي بكل عطف وإلحاح كبير منهم، خصوصا المورعين الكرماء، والتمسوا مني باستعطاف بالغ أن أجمع باللغة الرومانسية كتابا مختصرا حول فقهنا والسّنة، وكذا كل ما يحتاج المسلم الصالح ويعمل به، وهكذا لم يكن لي بد إلا أن أقبل هذا الطلب"[2]، وعلى العموم فإن الموريسكيين اضطروا صاغرين إلى تجنب اللغة العربية في كتاباتهم ومؤلفاتهم المختلفة، هذا الاضطهاد المستمر للغة العربية نتج عنه ظهور ما أصبح يسمى بالأدب الأعجمي، أو "الألخميادو"[3]، وقد ظل هذا التراث الموريسكي مجهولا لمدة طويلة من الزمن[4].

تجلّى التأثير اللغوي الأندلسي في المغرب عبر مستويين، ارتبط الأول بالموجات المهاجرة قبل سقوط غرناطة وبعده بقليل، حيث ساهم هؤلاء في نشر العامية الأندلسية بلكنتها المميزة ومفرداتها في الأوساط المغربية، ويبرز هذا الأثر بوضوح في مجال الأمثال الشعبية؛ إذ يؤكد الأستاذ "بن شريفة" أن قسماً كبيراً من الأمثال التي جمعها "الزجالي القرطبي" (والبالغ عددها 2153 مثلاً) لا يزال حياً ومستخدماً

---

[1] ابن الخطيب، المصدر السابق، ص 134.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص 114..

[3] **الألخميادو (Aljamiado)**: أصل الكلمة مأخوذ من العجمية أي لغة غير العرب، ثم تحولت في الإسبانية إلى (Aljamia) لتتحرف بعدها إلى (Aljamiado)،وهي نوع من الكتابة استخدمها الموريسكيون في إسبانيا بعد سقوط الأندلس، حيث كانوا يكتبون بالإسبانية باستخدام الحروف العربية، هذه الكتابة كانت وسيلة للحفاظ على هويتهم الثقافية والدينية في ظل القمع الذي تعرضوا له من قبل السلطات الإسبانية بعد إجبارهم على التحول إلى المسيحية، وقد استخدم الموريسكيون الألخميادو لكتابة نصوص دينية، شعر، وأدب، وكذلك مراسلات خاصة، وكان ذلك أداة لحفظ التراث الإسلامي في وقت كانت فيه السلطات تمنع الممارسة الدينية الإسلامية.

[4] الكامون، نفسه، ص 115.

في الحواضر والبوادي المغربية حتى اليوم، مما يثبت عمق الاندماج اللغوي وقدرة التراث الأندلسي على البقاء كجزء لا يتجزأ من الهوية اللسانية للمغاربة[1]، أما الإمالة التي عرف بها الأندلسيون، فقد أصبحت منتشرة في العديد من المناطق في المغرب الأقصى، وقد وقف الحسن اليوسي على ذلك عند بعض القبائل في شمال المغرب ومنها قبائل بني زروال، كما أن بعض خصائص اللغة العامّية الأندلسية انتشرت في المغرب وتونس على غرار استعمال النون للمتكلم المفرد بدل همزة المضارع، كما تستخدم النون للتكلم عن الجماعة والفرق بين الأولى الثانية هو إضافة الواو في حالة الجمع، وقد ورد هذا الاستعمال كثيرا عند الشهاب الحجري كأن يقول نمشي وهو يقصد أمشي، ويقول نخرج وهو يقصد أخرج ونجلس بقصد أجلس وهكذا، ولا يزال هذا الاستعمال في البلاد المغاربية ليومنا هذا[2].

كما انتشرت بعض المميزات الأخرى كاتصال حرف الجر بمجروره مع حذف يائه، فعوض أن يقال "في الجبل" يقال "فالجبل"، يضاف إلى ذلك إضافة كاف أول الفعل المضارع ومثال ذلك (يكتب - كيكتب، يقرأ- كيقرأ...)، ومن بين التأثيرات أيضا التصغير الذين يعتبر أحد أبرز سمات العامية الأندلسية، ففي الأمثال والأزجال نلاحظ شغف الأندلسيين باستعمال التصغير في عموم كلامهم كقولك "خبيزة، قديرة، تويقة، قفيفة.."، وقد كان التصغير معروفا في أوج الحضارة الأندلسية، ويراد به إما التلميح أو التقبيح، ويرجع بعض المؤرخين استعمال التصغير بسبب التأثر باللغة الإسبانية، فالإسبانية على عكس اللغات الأوروبية تستخدم التصغير بكثرة.

أما عن التأثير اللغوي الأندلسي في المرحلة الثانية أي بعد الطرد النهائي خلال القرن السابع عشر، وكان أصحابه من الموريسكيين قد تعايشوا مع الإسبان مدة طويلة من الزمن، فميزته الأساسية التأثر الكبير بالإسبانية ومصطلحاتها، حيث انتشرت نتيجة لذلك المصطلحات الإسبانية في البلاد المغاربية، وقد شهد على ذلك

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 343.
[2] الكامون، المرجع السابق، ص ص116، 117.

أحد الأسرى الإسبان بالمغرب الأقصى ويدعى ج. مويت (G. mouette) إذ ذكر أن: "اللغة الإسبانية انتشرت بالمغرب انطلاقا من طرد الموريسكيين، منذ أن حملها معهم هؤلاء إليه، وهي منتشرة اليوم تماما كاللغة العربية..."[1]، كما سجّل ملاحظة في رحلته عن سيدته المغربية فقال: "كانت شابة جميلة تتحدث الإسبانية بطلاقة"، نفس الشيء أكده "دومينقير"، حيث أشار إلى معرفة اللغة الإسبانية من طرف رجال بلاط السلطان المغربي وكذلك عامة الناس، ويشير بعض المؤرخين إلى أن انتشار الإسبانية في البلاد المغاربية يعود إلى جهل الموريسكيين باللغة العربية وهو ما جعلهم أحيانا يضطرون إلى الدراسة وتعلم تعاليم الدين الإسلامي باللغة التي كانوا يتقنونها خاصة الذين توجهوا منهم إلى البلاد التونسية[2]، بينما لاحظ لويس برينو " L. brunot" أنه من بين 753 لفظا بحريا مستعملا في الرباط وسلا، توجد 217 كلمة إسبانية، وهو عدد يبرز حجم التأثير الموريسكي في المجال اللغوي[3].

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص 343، 344.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص ص118، 119.

[3] رزوق، نفسه، ص 344.

2- المصطلحات الأندلسية في اللهجات المغاربية :

سنورد في ما يلي جدولا يبرز مظاهر التأثير الأندلسي اللغوي، من خلال بعض المصطلحات التي تسربت من الإسبانية إلى المجتمع المغربي والتونسي ونورد أصلها الإسباني وما يقابلها من اللغة العربية :

- في مجال اللباس والأفرشة بالمغرب[1]:

اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
بلُوزَة	لباس	Blusa	سباط	حذاء	Zapato
كَبُّوط	معطف	capote	ضبلون	عملة(نقد إسباني)	Dablon
المَاريو	خزانة الملابس	armario	بطانية	غطاء من القطن	banitan
مانطة	لحاف	Manta	الكنابي	سرير من الخشب	canapé

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص122-126.

- **في مجال اللباس والأفرشة بتونس[1]:**

اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
بتيستة	نوع من النسيج	Batista	صباط	حذاء	zapato
بلوزة	ثوب يكسو الجسد كله	Blusa	طربوشة	غطاء للرأس	tabernucha
فرانيلة	نسيج قطني	Franela	فليجة	حقيبة	valija
فرانجا	أشرطة للتزين	franja	الكرضون	نبات يستعمل في صناعة الشاشية	cardon
الكورنو	قطعة تستعمل في لبس الحذاء	cuerno			

[1] المزي، المرجع السابق، ص32-36.

- في مجال المواصلات والنقل بالمغرب[1]:

اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
بابور	باخرة	Vapor	الرويدة	عجلة	Rueda
كارّو	عربة	Carro	الكالة	حجرة توضع أمام العجلة أو خلفها كي تثبت	cala
كوتشي	كدش عربة	Coche			

- في مجال المواصلات والنقل بتونس[2]:

اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
طبانصة	حزام يشد الدابة إلى العربة	Tablas	الكشنطي	مثل البردعة يوضع على الدابة الساحبة للعربة	coselete

[1] الكامون، المرجع السابق، ص122-126.

[2] المزي، المرجع السابق، ص32-36.

الكريطة	العربة المجرورة	Carreta	الكالة	حجارة توضع أمام العجلة كي تثبتها	Cala
الكوبر	وسط عجلة الكريطة	Cubo			

- **في مجال الغذاء والطبخ وأدواته بالمغرب[1]:**

اللفظ بالعامية المغربية	**مدلوله بالفصحى**	**اللفظ الإسباني**	**اللفظ بالعامية المغربية**	**مدلوله بالفصحى**	**اللفظ الإسباني**
كشينة	مطبخ	Cocina	سوبة	حساء	Sopa
لامبة	مصباح	Lampara	فريشك	طري	Fresto
كوماير	فعل الأكل(ويحصره المغاربة في الخبز)	Comer (el pan)	لويزة	نبات يستعمل في الشاي	Luisa
لاطة	علبة من حديد	lata	بوقة	نوع من السمك	buga
المرسلينة	نوع زيتون	manzanilla			

[1] الكامون، المرجع السابق، ص122-126.

- **في مجال الغذاء والطبخ وأدواته بتونس[1]:**

اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
أنشوة	نوع من السمك	Anchoa	بطاطا	من الخضار	patata
بلانكيتة	الخبزة ويتضمن معنى البياض	blanqueta	ببه	الخبز عند الصغار	papa
بمبونة	وعاء زجاجي	bombona	تيزانة	مسخن مثل الشاي	tisana
قليط	خبز يابس	Galetta	كوشة	فرن	cocha
الكريمة	مرطبات حلوة	créma			

[1] المزي، المرجع السابق، ص32-36.

- في مجال اللهو والموسيقى بالمغرب[1]:

اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
كيطارة	آلة طرب تشبه العود	Guitarra	كارطة	ورق اللعب	Carta
بندير	دف	Bendera	طابة	تبغ	Tabaco
كانتينا	حانة	Cantina	كارُّو	سيجارة	cigarro

- في مجال اللهو والموسيقى بتونس[2]:

اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
بندير	الدف	Pandera	كارطة	بطاقة	carta
دامة	لعبة	Dama	الكيف	النشوة	kif

[1] الكامون، المرجع السابق، ص122-126.

[2] المزي، المرجع السابق، ص32-36.

قيري	لعب صبيان يقال لها حفيرة وتلعب بنوى التمور	guiri

- **في المجال الاقتصادي والدبلوماس بالمغرب[1]:**

اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
باشدور	سفير	Embajador	ماركة	نوع	Marca
كمبانية	شركة	Compania	فاكتورة	فاتورة	Factura
دورو	نقد إسباني	Duro	فابريكة	مصنع	Fabrica
ضبلون		Dablon	ماكينة	آلة	maquina
سولدي		Solde			

[1] الكامون، المرجع السابق، ص122-126.

- في المجال الاقتصادي والدبلوماسي بتونس[1]:

اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
فركة	آلة رفع العشب	horca	المكينة	محرك أو آلة خياطة	maquina
قرداش	آلة كربلة الصوف	cardas	ماصة	مطرقة عمل كبيرة	maza

- في المجال العسكري بالمغرب[2]:

اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
كيرة	حرب	Guerra	بنديرة	علم	bandera
الروينة	تخريب (خراب)	Runa	كورنيطة	مزمار يستخدم	Corneta

[1] المزي، المرجع السابق، ص32-36.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص122-126.

كلاطة	بندقية	culata		في المجال العسكري	

- **في مجال الأماكن والأشكال بالمغرب[1]:**

اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
براكة	كوخ	Barraca	فرساطة	واجهة البناية	Facharda
بلاصة	ساحة	Plaza	فورمة	شكل	forma
صالة	قاعة فسيحة	sala			

- **في مجال الأماكن والأشكال بتونس[2]:**

اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
برطال	رواق	portal	بلكون	شرفة	Balcon

[1] الكامون، المرجع السابق، ص122-126.

[2] المزي، المرجع السابق، ص32-36.

السبيسرية	الصيدلية أو دكان يبيع ما يعالج به	especeria	تيندة	غطاء لصحن الدار	Tienda
سيرو	حاجز واقي	Cierro	سنطورة	منطقة	Cintura
السيلة	أثاث توضع فوقه الزهرية	escilla	طبرنة	حانة	taberna
الغانجو	حديد يستعمل لغلق الباب	gancho	فبريكة	معمل	fabrica
فورمة	شكل	forma	الكران	مكان لإيواء الحيوان وإخفاء الحاجيات	corral
بلاكة	لافتة	placa			

- **مجالات أخرى بالمغرب[1]:**

اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية المغربية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
كانا	رغبة	Guarra	بانيو	مغطس الحمام	Bano
سويرت	حظ	Suerte	كاسطة	صحيفة	Gaceta
فالصو	زور، باطل	Fal so	مانيرة	طريقة	Manera
سِمانة	أسبوع	Semana	قرجوطة	حنجرة	garganta
فرايلي	راهب	fraile			

[1] الكامون، المرجع السابق، ص122-126.

- **مجالات أخرى بتونس[1]:**

اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني	اللفظ بالعامية التونسية	مدلوله بالفصحى	اللفظ الإسباني
براشكة	الهواء العنيف البارد	borrasca	سيكونده	درجة ثانية	sequnda
بسطون	الضرب بالعصا	Baston	سيقارو	سيجارة	cigarro
السطانبة	الكتابة المطبوعة	estampa	الصبلة	العمل الشاق كالحمل على الظهر	Espalda ويعني الظهر
فالصو	رديئ	Falso	فنطزية	الخيلاء ومنه الفنطازي المختال	fantazia
نانة	تعظيم للمرأة (الجدة)	Nana	نوطة	ملاحظة	nota
قوستو	نشوة	Gusta	كنابي	سرير خشبي	Canapé
لامبارة	مصباح نفطي	lampara	لاندة	خط الخرجة في	landa

[1] المزي، المرجع السابق، ص32-36.

				الحصاد	
بومبة	الطلقة النارية أو المنفخة الهوائية	bomba	فاجو	الزهرية	vaso
ماركة	نوع، صنف	Marca			

تظهر المقارنة بين المصطلحات الأندلسية والإسبانية المنتشرة في اللهجات المغاربية سواء في تونس أو المغرب تشابها واسعا في طبيعة الألفاظ ومجالات استعمالها، وهو ما يعكس وحدة الأصل الثقافي واللغوي، والذي يعود إلى التأثير الأندلسي العميق في المنطقة، فالكثير من الكلمات المستعملة في البلدين تتطابق صوتا ودلالة مثل بلوزة وصباط وبندير وكارطة وماكينة وفابريكة ولامبارة وفالصو، وهي ألفاظ ما زالت متداولة إلى اليوم بنفس النطق تقريبا، كما يظهر أن الحقول الدلالية المشتركة بين اللهجتين تشمل بالخصوص اللباس والأفرشة والمواصلات والطبخ واللهو والمجال الاقتصادي، وهي مجالات مرتبطة بالحياة اليومية، مما يدل على أن التأثير الأندلسي لم يكن سطحيا أو نخبويا، بل تغلغل في صميم المعيش اليومي للسكان، أما الاختلافات الطفيفة بين اللهجتين فتعود في الغالب إلى التفاعل المحلي مع البيئة اللغوية أو إلى تطور النطق، دون أن تمس الأصل الأندلسي المشترك، وهكذا يمكن القول إن اللهجتين التونسية والمغربية حافظتا على رصيد لغوي أندلسي مشترك يمثل أحد أبرز وجوه الامتداد الحضاري والثقافي للأندلس في بلاد المغارب.

ثالثا: العادات الاجتماعية والاحتفالات ذات الجذور الأندلسية.

بعدما استعرضنا أثر الوجود الأندلسي في صياغة الذوق العام عبر اللباس والطبخ، وكيفية إعادة تشكيل الهوية اللسانية للحواضر المغاربية، نجد أن هذا التأثير قد تغلغل بعمق أكبر ليصل إلى الوجدان الشعبي والعادات اليومية، فلم يكن الانتقال الأندلسي مجرد نقل للمهارات المادية، بل كان نقلاً لرموز ثقافية وعادات وقائية وروحية لا تزال حية في الذاكرة الجماعية، ومن أبرز هذه الأمثلة ما توارثه المغاربة من رموز وقائية يُعتقد بفاعليتها ضد الحسد، ومن أبرزها استعمال الخمسة "صورة الكف" ورمز السمكة لدرء العين والحسد، ويُرجّح أن هذه الممارسات تعود إلى الموريسكيين الذين أُجبروا على إظهار التنصر بعد سقوط الأندلس، فاختلطت لديهم الرموز الإسلامية ببعض المعتقدات المسيحية، فقد كان رمز السمكة لدى المسيحيين الأوائل إشارة إلى المسيح عليه السلام، باعتباره المنقذ الخارج من بحر الظلمات، أما الكف فهي ما كانت تُعرف بـ"كف مريم البتول"، وتُعدّ في المعتقد الشعبي رمزًا للحماية من الأرواح الشريرة، وقد جمع الموريسكيون بين هذه الرموز الثلاثة، الخمسة والسمكة والصليب، مما يعكس حالة التداخل الثقافي والديني التي عاشوها قبل هجرتهم إلى المغرب العربي، ولا تزال آثار هذه الرموز ظاهرة في زخارف الأبواب القديمة بطبربة التونسية وغيرها من المدن، حيث تمتزج الأشكال العربية المغاربية بالنقوش التي تحمل شكل الصليب، في مشهد يجسد بوضوح استمرار الموروث الأندلسي في تفاصيل الحياة اليومية[1].

1- الاحتفالات:

تميزت طرق احتفال الأندلسيين ومناسباتهم التي يحتفون بها وبأصحابها، أو يتسلّون فيها ويروّحون عن أنفسهم ويكسرون الملل والرتابة التي قد تصيبهم في أيامهم العادية، وتراوحت هذه الاحتفالات بين ما هو ديني أو ما هو خاص، والعديد من الاحتفالات كانت معروفة في البلاد المغاربية، ولكن الأندلسيين أضفوا عليها

[1] المزي، المرجع السابق، ص27.

طابعا خاصا وأضافوا لها مجموعة من العادات والطقوس التي لم تكن معروفة، خاصة ما تعلق بإعداد الحلويات والأطعمة المختلفة والاستماع إلى الموسيقى الأندلسية، وغيرها من العادات، ويمكن تقسيم هذه الاحتفالات كما يلي:

أ- الاحتفالات العائلية:

تُشكل عادات الزواج الموريسكية نموذجاً حياً للصمود الثقافي، حيث حافظ الموريسكيون على هويتهم الاجتماعية رغم القيود الصارمة التي فرضتها محاكم التفتيش، فقد عمدوا إلى ممارسة نوع من "الازدواجية الاحتفالية" عبر إتمام مراسم الزواج رسمياً في الكنائس وفق الطريقة المسيحية، ثم إعادة إقامتها سراً في منازلهم وفق الشريعة والتقاليد الإسلامية، وقد أفرز هذا الوضع التاريخي نمطاً هجيناً من الاحتفالات شهد تزاوجاً لافتاً بين العناصر الإسلامية والمؤثرات الغربية، وهي التقاليد التي نُقلت مع موجات الهجرة إلى البلاد المغاربية، لتساهم في إثراء الموروث الاجتماعي المحلي وتطوير طقوس الزفاف بلمسات أندلسية جمعت بين الخصوصية الدينية والأنماط الجمالية الوافدة[1].

اتّسمت المجتمعات الموريسكية في البلاد المغاربية بنوع من العزلة الاجتماعية، تجلت بوضوح في رفض التزاوج مع المحيط المحلي والاكتفاء ببني جلدتهم، وهي الظاهرة التي رصدها "ديكودي طورسي" لدى موريسكيي "زقاق الأندلس" بفاس، وتعود أسباب هذا العزوف المتبادل بين الموريسكيين والمغاربة إلى فوارق اجتماعية واقتصادية جوهرية، فمن جهة، اصطدم المجتمع المغربي المحافظ بنمط حياة موريسكي أكثر تحرراً نتيجة الاحتكاك الطويل بالمجتمع النصراني في الأندلس، ومن جهة أخرى، رسخ الموريسكيون نظرة أرستقراطية لأنفسهم انعكست في المغالاة في المهور وتكاليف الزفاف الباهظة التي عجز عنها عامة المغاربة، وقد أفرزت هذه الحواجز الاجتماعية آثاراً سلبية، تمثلت في اتساع ظاهرة العزوف عن

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 157.

الزواج وبروز آفات اجتماعية (كظاهرة الزنا) استدعت تدخلاً حازماً من الفقهاء للتصدي لها ومحاولة تقريب الهوة بين المكونين.[1]

شكّلت طرق الاحتفال بالزفاف قناة رئيسية لانتقال الموروث الأندلسي إلى المغرب الأقصى، حيث طبع الموريسكيون أعراس الحواضر بهوية بصرية وموسيقية خاصة، إذ تميزت هذه الاحتفالات بمختلف أنواع الموسيقى وخاصة الأندلسية منها، وتتزين العروس بمختلف أنواع الزينة، وتؤخذ في محملها (العمارية)، وهو عبارة عن عرش صغير مغطى بثوب من حرير يحمل على الأكتاف تحت أصوات الطبول والمزامير عبر أزقة المدينة، وهي عادات أدخلها الموريسكيون للمغرب ولا تزال منتشرة في بعض مناطق إسبانيا كإشبيلية، ومن جانب آخر، نُقلت تقاليد مرتبطة بإثبات العذرية والفحولة، وهي عادات وثّقها ابن الخطيب في الأندلس بقوله: "إن العريس كان يخرج يحمل قميصا عليه دم افتضاض غشاء البكرة، وفي ذلك دليل على فحولته من جهة، وعلى عذرية عروسه وعفتها من جهة أخرى"، وقد أكد جون وندوس استمرار هذا الموروث في تطوان واصفاً إياه بقوله: "فإذا ظهرت العلامات الخاصة بعث السروال إلى كل الأقرباء بابتهاج كما هو الشأن في بعض مناطق إسبانيا إلى الآن، لكن إذا ثبت عدم عذرية العروس فإن العريس ينزع عنها زينتها ويلقي بها إلى الخارج"، وتكتمل هذه المراسم بما يُعرف بـحفلة السلام، يحضرها محارم العروس للسلام عليها ومشاهدة طلعتها وتقديم الهدايا، وهو موروث اجتماعي صمد أمام الزمن ولا تزال ملامحه حاضرة في العادات المعاصرة[2].

يبرز جون أندري بيسونال من جانبه بعض تفاصيل احتفالات أعراس الأندلسيين في تونس من خلال ما شاهده في بلدة سليمان التي أسسها الأندلسيون فيقول: "احتفالات الزفاف لديهم هي نفس احتفالات بقية المسلمين، ولكنها تتميز بالأبهة التي يقيمونها لها، لقد وجدنا كل القرية تعيش احتفالا بمناسبة زواج، فهم يأخذون العروس لدى العريس، وهي على فرس، ولكنها ملفوفة ومطرزة بدرجة يكون من المحال معرفة

[1] الكامون، المرجع السابق، ص158.
[2] نفسه، ص 158-160.

شيء عنها، وتتقدمها طبول ومزامير القرية، ويؤخذ كل ما وفّره لها والدها وأهداه إياها زوجها، وكذلك الهدايا التي وفروها لها بإكبار، كما أن المعروف أن لا يكون الحضور للحفلة أو مراسم الخطوبة من الأهل فحسب، بل كذلك كل أندلسيي المكان، فيمنح المتزوجون والشبان الأكل والهدايا، وحتى الأموال للعريس، والنسوة والفتيات للعروس، حسب قدرة ومكانة كل واحد منهم، وهي عادة محمودة، إذ الزوج الذي يؤسس عائلة يقدر بذلك على الاجتهاد وتدبير أمره، لقد عرفنا كل هذه العادات بحضور حفل زفاف عندما كنا بسليمان، وقد دامت الأفراح ثمانية أيام"[1].

بينما يورد المؤرخ أحمد الحمروني التفاصيل الدقيقة لزواج الأندلسيين في تونس، حيث يؤكد أن مراسم الزواج عند الأندلسيين في تونس تميزت بطابع احتفالي مُحكم التنظيم، زاخر بالطقوس الرمزية التي تعكس رقيّ ذوقهم الحضاري واستمرار ارتباطهم بالإرث الأندلسي، تبدأ المراسم بطقس "الجِبهيّة"، وهي لجنة من وجهاء العرش تتولّى التفاوض مع والدي العروس حول المهر وشروط الزواج، ثم يتبعها "الإملاك" الذي قد يمتدّ فصله عن الزفاف سنوات مع تبادل الهدايا الموسمية بين العائلتين، ومع انطلاق أسبوع العُرس، يتّخذ اليوم الأول "يوم القُفّة"، مكانة خاصّة حيث تُنقل الهدايا سرًّا من دار العروس ثم تُستعرض علنًا ليلاً أمام الحضور، وتتتابع الاحتفالات بطقس "الحنّاء" في الليلتين الثالثة والسادسة (ليلة الصبايا)، حيث تُزيَّن العروس وسط غناء نسوي، ويتخللها نزع "الخامة" وهي غطاء الوجه الأسود المطرّز للحظات لإبراز جمالها، وهو رمز للعذوبة والحياء، ويُخصَّص اليوم الرابع ليوم التعليقة، الذي تُعلّق فيه الستائر وينقل"الجهاز" أو "الشوار" على صهوات الخيل إلى بيت الزوجية على وقع المالوف، بينما يحمل المدعوون الشموع لإنارة الشوارع العتيقة، تعويضاً عن غياب الإضاءة ليلاً، ويتضمن اليوم الخامس طقس "الحمّام الذي تُحيطه أجواء احتفالية تتخلّلها الزغاريد، أمّا اليوم السابع، "نهار المْرواح والدخول"، فيتميّز بموكب مهيب يقوده الطبال والفرقة التقليدية نحو دار العروس، حيث يُرافقها النسوة

[1] بيسونال، المصدر السابق، ص ص 102، 103.

إلى بيت الزوجية، مرددات "خمسة وخميس في عين إبليس"، وتُختَم المراسم بإنشاد "طلع البدر علينا" والدعاء عند دخول البيت، كما تبرز رموز اجتماعية دقيقة مثل تقديم القميص لإثبات العفّة، وإخفاء العريس هدية من الذهب تحت وسادة العروس، وتؤكّد هذه التفاصيل مستوى الرقي الاجتماعي والتنظيم الجماعي وروح التضامن داخل المجتمع الأندلسي، بما يُجسّد تمسّكهم بهويّتهم الثقافية مع تكييفها ضمن البيئة التونسية[1].

على الرغم من بعض الاختلافات في ترتيب الطقوس وشكل الاحتفالات بين تونس والمغرب الأقصى، إلا أن المجتمعات الموريسكية في كلا البلدين حافظت على أوجه التشابه الأندلسية، أبرزها أسبوع الاحتفال بالزفاف، طقوس الحناء والتعليقة، توزيع الهدايا الكثيرة بين العائلة والأصدقاء، الزغاريد، إعداد المأكولات التقليدية مثل الكسكس والحلويات المحلية، وإظهار فض غشاء البكارة كرمز لعذرية العروس وفحولة العريس، كما تضمنت الرموز الاجتماعية والدينية الأخرى:، ومنها الشموع كدلالة على البركة والنور، القميص المثبت لعفة العروس، الطبول والمزامير أثناء حمل العروس في العمارية، والهدايا المتبادلة بين العائلات لتأكيد الروابط الأسرية والتماسك الاجتماعي، مما يعكس الاهتمام بالقيم الثقافية والأعراف الأندلسية الأصيلة.

أما طقوس الختان، فقد حرص الموريسكيون قبل هجرتهم على الحفاظ على عاداتهم المتعلقة به وبالعقيقة، رغم استبداد محاكم التفتيش بهم، فكانت النسوة يقمن بغسل أبنائهن بالماء الساخن لإزالة الزيت المقدس المستعمل في عملية التنصير التي حصلت لأبنائهن في الكنيسة، وخلال ذلك تتم عملية الختان وتسمية الأبناء تسمية عربية، وأطلق على هذه العملية بعملية الفضض، وقد أكد "توليو هالبرين" أن عددا من الموريسكيين في بلنسية وقعوا في يد محاكم التفتيش، وأنهم جميعا كانوا مختونين، وقد حافظ الموريسكيون على عاداتهم بعد انتقالهم إلى البلاد

[1] الحمروني، **تستور وثائق ودراسات**، المرجع السابق، ص113-118.

المغاربية، وكانوا يحتفلون خلالها بمختلف أنواع الموسيقى وتحضر أشهى الأطعمة والحلويات الأندلسية[1].

تبرز المصادر أن الختان كان يسمى عند الموريسكيين بالطهور أو الطهارة، وهو تعبير له جذور عميقة في تجربتهم التاريخية بالأندلس، إذ كان المسلمون هناك يُجبرون على حمل أطفالهم إلى الكنائس لتعميدهم وفق الطقوس المسيحية، فكانوا بعد عودتهم إلى بيوتهم يسارعون إلى ختان أبنائهم سراً اتباعاً للسنة الإسلامية، معتبرين ذلك تطهيراً لهم من أثر التنصير القسري، ومع مرور الوقت ترسّخت كلمة الطهارة في الوجدان الأندلسي للدلالة على الختان، وانتقلت معهم إلى شمال إفريقيا بعد هجرتهم، فغدت عادة مألوفة في المدن المغاربية، كما ورثوا أيضاً عادة إخفاء عملية الختان، إذ كانوا في الأندلس يقومون بها خفية قبل بلوغ الأطفال سنّ التعميد ويدّعون بعد ذلك أنهم وُلدوا مختونين، تفادياً لبطش محاكم التفتيش والسلطات الإسبانية، واستمر هذا التقليد في بعض المناطق التونسية حيث كان يُقال "أشهر العرس وأخف الطهور"، في إشارة إلى ختان الأطفال بسرية على عادة أسلافهم الأندلسيين[2].

كان الاحتفال بالختان لدى الأندلسيين في تونس يتمّ عادة في المنازل أو في الزوايا القريبة، مع تفضيل خاص لزاوية سيدي علي العريان، يُخصَّص فيها اليوم الثاني للاحتفال العائلي، حيث تُخضَّب يدا الطفل ورجلاه بالحناء وتُزيَّنان بالحرقوس وسط إنشاد الفتيات للأغاني التقليدية، أمّا اليوم الثالث، فيشهد مأدبة كبرى وموكبًا احتفاليًا يطوف فيه الأقارب والأطفال بالطفل عبر الزوايا والأضرحة، يتقدّمهم فارس على صهوة جواد بينما ينشد أطفال الكتّاب التهليلات والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام، وعند العودة إلى المنزل يُختَن الطفل في جوّ معطر

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 161.

[2] المزي، المرجع السابق، ص28.

بالبخور، تعلوه زغاريد النساء وضحكات الأطفال الذين يتسابقون لالتقاط الحلوى والفواكه، وسط تبادل التهاني والهدايا[1].

ب- طقوس الأعياد والمناسبات الدينية:

تنوّعت الاحتفالات والطقوس والعادات الدينية التي أحياها واحتفى بها الأندلسيون وميزت مجتمعاتهم، فنجد يوم الجمعة وهو عيد أسبوعي للمسلمين، كانوا يقومون خلاله بزيارة القبور والترحم على الأموات، أو زيارة الأحباب خاصة بالنسبة للنساء، أما الأعياد السنوية فتتمثل في عيد الفطر وعيد الأضحى أو ما أطلق عليهم بالعيد الصغير والعيد الكبير، يضاف إليهم عيد عاشوراء والمولد النبوي، ولكل عيد عاداته وطرق الاحتفال به، فبالنسبة لعيد الفطر فإن مظاهر احتفال الأندلسيين به في المغرب الأقصى تتمثل في إعداد النساء للحلويات والأطعمة بهذه المناسبة، ثم ارتداء الملابس الجديدة والنظيفة وتبادل الزيارات بين الأهل والجيران والأحباب مع زيارة القبور والترحم على الموتى، نفس الأمر تقريبا بالنسبة للاحتفال بعيد الأضحى، يضاف إليها تحضير الأضحية وما يتبعها من لوازم وجرت العادة أن يذبح الناس أضاحيهم بعد ذبح الإمام لأضحيته، ثم يتخذ الناس مختلف أشكال الزينة ويلبسون الجديد ويخرجون إلى الشوارع للفرجة ويزورون أقاربهم وأحبابهم، أما النساء فكن يخرجن إلى المتنزهات، أما بخصوص الأكلات التي تحضر في هذه المناسبة، فوجود الأضحية هو فرصة مناسبة لإعداد أشهى أنواع المأكولات كالمروزية وغيرها وقد تكلمنا عن هذه المأكولات سابقا، وقد ابتكرت النساء الأندلسيات العديد من الطرق للحفاظ على اللحم من التلف كتجفيفه وتحضير الخليع[2].

لم تختلف أنماط الاحتفال وطقوسه لدى أندلسيي تونس عما كانت عليه في المغرب الأقصى، حيث حافظت هذه الممارسات على طابعها الأندلسي الموحد، لا سيما في إحياء الأعياد والمناسبات، مما يبرز وحدة الموروث الثقافي الذي نقله

[1] الحمروني، **تستور وثائق ودراسات**، المرجع السابق، ص113.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص ص162، 163.

المهاجرون إلى مختلف الحواضر المغاربية، ففي عيد الفطر، يستيقظ الأهالي على أصوات التكبير المنبعثة من صومعة الجامع الكبير، ويتوجه المنشدون إلى بيت الإمام لمرافقته إلى الصلاة في موكب مهيب يرشّه السكان بماء الزهر احتفاءً بالمناسبة، وبعد الصلاة، يتبادل الناس التهاني ويتناولون أكلة الحلالم التقليدية، وتزور النساء والأطفال المقابر في جو من الرحمة والتآزر، حيث تُوزَّع الصدقات وتُتلى آيات القرآن على أرواح الموتى، أما عيد الأضحى، فيتميز بالمدائح الدينية التي تُتلى من صومعة الجامع ليلة العيد، ثم تُقام الصلاة في الصباح ويُستقبل الإمام بالأناشيد قبل أن تُذبح أضحيته إيذانًا ببدء الشعائر، وتُوزَّع لحوم الأضاحي على الفقراء والجيران، وتُحضَّر الأكلات التقليدية مثل القديد والمرقاز، وتستمر أجواء العيد ثلاثة أيام يسودها التآخي والتسامح، شاهدة على تمسّك أحفاد الأندلسيين بدينهم وتقاليدهم الأصيلة[1].

أمّا بالنسبة للمولد النبوي الشريف فلم يكن الاحتفال به من المناسبات العريقة والتقليدية المعروفة في البلاد المغاربية، وقد بدأ في الانتشار في عهد المرينيين ثم السعديين حيث أن أحمد المنصور حوله إلى حدث ديني رسمي وشعبي له فائق الاهتمام والعناية، وقد كان العنصر الأندلسي من العناصر الأساسية في احتفالات هذا العيد، حيث يستعان بهم في أداء الأغاني ومختلف أنواع الموسيقى، وهو ما يعود عليهم بجزيل العطاء من طرف السلطة التي تكرمهم بسبب ذلك[2].

يضاف إلى هذه الاحتفالات الاحتفال بيوم عاشوراء، فالأندلسيون على عكس الشيعة يحيون هذا اليوم باعتباره يوم فرح واحتفال، ويحظى أبنائهم فيه بعناية خاصة فتشترى لهم الملابس الجديدة وتقدم لهم الحلوى والألعاب كالفرافر، وتنتشر مظاهر البهجة والسرور على عكس ما نجده عند الشيعة من مظاهر حزن وكآبة[3].

---

[1] الحمروني، **تستور وثائق ودراسات**، المرجع السابق، ص ص111، 112.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص ص163، 164.

[3] نفسه، ص165.

لم تقتصر الممارسات الاحتفالية للأندلسيين على المناسبات الإسلامية فحسب، بل امتدت لتشمل مشاركة النصارى في أعيادهم المختلفة نتيجة التعايش الطويل في شبه الجزيرة الإيبيرية، وهي تقاليد حافظوا عليها واستمروا في ممارستها حتى بعد استقرارهم في البلاد المغاربية، ومن أبرز هذه الأعياد ما يلي:

عيد ميلاد المسيح: احتفل به الموريسكيون وانتشرت مظاهر الاحتفال بهذا العيد في المغرب الأقصى وهو ما لاحظه الوزان في مدينة فاس، حيث ذكر أنهم كانوا يحتفلون ببعض الأعياد المسيحية كعيد القديس يوحنا، وفيه توقد نيران كثيرة وينطق فيها بكلام لا يفهم معناه، ويرجع كارداياك أن سبب احتفال الموريسكيين بهذا العيد هو احترامهم للمسيح .

عيد يناير (الحاكوز): من الأعياد المسيحية التي شارك الأندلسيون في الاحتفال بها كل سنة، وتعتبر التماثيل المعروفة بالنصبات أحد مظاهر الاحتفال به، حيث توضع موائد كبيرة يوضع عليها أشكال كبيرة من الحلوى والفواكه من طرف الباعة، ولا يزال هذا العيد منتشرا ليومنا هذا في المغرب الأقصى و يحتفل به في الثالث عشر والرابع عشر من شهر يناير ويطلق عليه أهل وجدة بالناير.

النيروز (العنصرة): وهو من الأعياد التي تمثل السنة الفارسية ولكن الأندلسيين احتفلوا به في موعد مخالف لما هو في المشرق، ففي المشرق يحتفل به في شهر سبتمبر من كل سنة، ولكن الأندلسيون يحتفلون به في 24 يونيو، حيث يختلط في إسبانيا مع عيد العنصرة أو سان خوان، و يحتفل به الفلاحون بشكل خاص ويحيونه بطقوس خاصة[1].

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص166، 167.

2- طقوس الجنائز:

لم تبتعد الممارسات الجنائزية للأندلسيين في تونس عن إطار موروثهم الثقافي الأصيل، حيث مارسوا طقوساً خاصة عكست خصوصيتهم الاجتماعية والدينية، وتتلخص هذه الطقوس التقليدية المرتبطة بالوفاة لدى المجتمعات الأندلسية في تونس على نحو يُجهّز فيه الميت بالكفن وأفضل ملابسه، ويُلفّ على مقعد خشبي داخل البيت، مع تعليق ستار منسوج بشعر الماعز على باب الدار كرمز للحدود بين الحي والقداسة، يُغسل الميت أثنائها بالماء الساخن ويُرتل له القرآن، ويشارك جماعة العيساوية في الأناشيد الدينية والدعاء، مع النواح والبكاء من الحاضرين، وبعد التقبيل الرمزي للميت على الجبين، يُنقل إلى المقبرة مصحوباً بالصلوات والأدعية، وتمتد مراسم التعازي عدة أيام، حيث يستمر أهل الميت والأقارب في إقامة الخيم عند القبر للرجال والنساء، ويُتصدق بالقمح والزيت والملح، مع توزيع الطعام التقليدي مثل الكسكس باللحم على الفقراء والأقارب في مناسبات محددة تشمل ليلة الفرق، ليلة نصف الشهر، ليلة الأربعين، وأول عيد الفطر بعد الوفاة، هذه الطقوس تجمع بين الجانب الروحي والديني والرمزي، كما تحافظ على التقاليد الاجتماعية، مع إبراز أدوار جماعية محددة لكل من الرجال والنساء في احترام الموتى وإظهار التعازي[1].

أما في المغرب الأقصى فقد مارس الموريسكيون بعض الطقوس الخاصة المتعلقة بالجنائز، فقد أكد حسن الوزان أن النساء في فاس كن يلتقين في دار الجنازة، يرتدين الملابس الخشنة ويلطّخن أوجههن بسواد دخان القدور، وهو نفس ما أكده وندوس، أما الأسر الغنية فقد وصل الأمر بها إلى استئجار النساء للبكاء، وهي من العادات الإسبانية ويطلق على هاته النسوة "las planideras"، وقد لقيت هذه الظاهرة معارضة من طرف الفقهاء بسبب تنافيها مع تعاليم الدين الإسلامي، يتم بعد ذلك تغسيل الميت وهي المناسبة التي يجتمع فيها أقرباءه وأصدقائه فيتلون القرآن ويدعون له، ومن ثم يتم تطييب الميت ووضع الحنوط على جسده، وقد اعتاد

---

[1] الحمروني، **تستور وثائق ودراسات**، المرجع السابق، ص119. أحمد الحمروني، **تستور تاريخ ورحلات**، ميدياكوم للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 1994م.

الأندلسيون على استعمال عطور راقية والإكثار من الطيب، تأتي بعدها عملية التكفين التي استعمل فيها الأندلسيون أثوابا من حرير وقطن وكتّان تفاخرا وتباهيا، وقد حافظ الموريسكيون على هذه العادات حتى قبل هجرتهم، حيث أورد لوي كارديك أن إحدى الموريسكيات وتسمّى إيزابيل بيريز "isabel perez" تمت إدانتها في إسبانيا بسبب طريقة تعاملها مع أحد الموتى، حيث غسلت الميت وغطته بكفن حسب العادات العربية وألبسته وفقا للدين الإسلامي ثلاثة أقمشة كتّانية قميصا وسراويل نظيفة وستارا على الوجه وفوق الكل كفن أبيض[1].

أمّا الحِداد فقد تعددت مظاهره لدى الأندلسيين وتطورت عبر الحقب التاريخية، فخلال العهد الأموي كان "اللباس الأبيض" هو اللون المعتمد للتعبير عن الحزن، وهو ما استمر لفترة طويلة كما أشار "دوزي"، غير أن "يوسف شكري فرحات" يؤكد تحول هذا اللون إلى "الأزرق" في عهد الموحدين، وصولاً إلى بني الأحمر الذين اتخذوا "الأسود" لباساً للحداد، وهو النمط الذي انتقل لاحقاً إلى البلاد المغاربية وصار جزءاً من تقاليدها، أما فيما يخص العمارة الجنائزية، فقد انعكس الفن الأندلسي على القبور وشواهدها التي زُينت بزخارف مميزة، حيث لاحظ "مييج" في مقابر تطوان وجود شواهد مزينة بزخارف زهرية على شكل "زهيرات" مستوحاة من الهندسة الإسبانية، وقد حرص الأندلسيون على بناء القباب والسقائف والروضات وتفننوا في نقشها، مما حول المقابر إلى شواهد فنية، وفيما يتعلق بطقوس الزيارة، فقد ارتبطت ببعد اجتماعي وروحي، إذ كانت تتم بصفة أسبوعية كل يوم جمعة أو خلال الأعياد باعتبارها "صلة رحم"، ومن أبرز التأثيرات المسيحية التي استصحبها الموريسكيون معهم إلى المغرب، قيام النساء بحمل الأزهار ووضعها على القبور أو غراستها بجانبها، في محاكاة لتقاليد كانت سائدة في موطنهم الأصلي[2].

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص 168، 169.

[2] نفسه، ص ص170، 171.

3-التسليات والألعاب:

عُرف عن الأندلسيين روحهم المرحة واستمتاعهم بأوقات فراغهم بطرق مميزة، حيث كانوا يقضونها بشتى أشكال التسلية والترفيه كالموسيقى والتنزه والألعاب المختلفة، وما اعتنائهم بالحدائق والمتنزهات إلا دليل على ذلك، وهو ما تؤكده العديد من المصادر التي أشارت إلى مجموعة من الحدائق والغابات ذات الأشجار المهمة التي توفرت عليها المدن الأندلسية على اختلاف مواقعها، وقد تواصلت هذه الاهتمامات لدى الموريسكيين حتى بعد هجرتهم، فقد لاحظ حسن الوزان أنه من عادة الأندلسيين بمختلف شرائحهم أن يقضوا أوقات فراغهم في البساتين والمتنزهات، خاصة في الفترة الممتدة ما بين أفريل ونهاية سبتمبر، وقد أطلق عليها الفاسيون مصطلح "النزاهة"، وكانوا خلالها يحملون مختلف مستلزمات الاستجمام والراحة من طعام وفراش، بل يصحبون في بعض الأحيان مغنين لتنشيط الاحتفال، يضاف إلى ذلك عادة التردد على الشواطئ لنفس الغرض، لكن أوضاع المغرب وعمليات الجهاد البحري جعلت من هذه العادة تتوقف لفترة من الزمن، لكنها استؤنفت بعد استتباب الأمن[1].

يضاف إلى هذا أن العنصر الأندلسي الموريسكي سعى جاهدا إلى البحث عن ما ينسيه آلامه ومحنه التي عاشها، وهو ما وجده في مختلف أدوات ووسائل التسلية واللهو، وقد وصف "روجي كواندرو" موريسكيي الرباط أنهم يتعاطون ملذات الحياة من خلال التردد على الحانات وأماكن اللهو المختلفة وإنفاق الأموال في سبيل ذلك، حتى أن ظهور المقاهي وانتشارها في المغرب الأقصى كان وليد هذه الفترة على يد الأندلسيين، ومن بين ألعاب التسلية التي عرفت رواجا كبيرا في مناطق اللهو المذكورة نجد لعبة الورق التي يرجح أنهم من ادخلها إلى البلاد، والدليل على ذلك أن أرقام أوراقها وتسمياتها بقيت تحتفظ بأصلها الإسباني، وعرفت هذه اللعبة رواجا كبيرا بين المغاربة ولا زالت ليومنا هذا، وفيما يلي جدول يوضح

[1] الكامون، المرجع السابق، ص176.

المصطلحات المتداولة في لعبة الورق والتي لازالت مستعملة ليومنا هذا في البلاد المغاربية[1]:

اللفظ بالدارجة المغربية	اللفظ بالفصحى	اللفظ بالإسبانية
لاس	واحد	Las
دوس	إثنان	Dos
تريس	ثلاثة	Tres
كواترو	أربعة	Quatro
سنكو	خمسة	Cinqo
سوطا	الجندي	Soldad
كبال	الفارس	Caballero
ري	الملك	Rey
ميسا	الطاولة	Mesa

لم تقتصر مظاهر التسلية عند الأندلسيين على الفنون والموسيقى، بل شملت ألعاباً تتسم بالقوة والمغامرة مثل "مصارعة الأسود والثيران "، وقد كانت هذه الرياضة من بين مظاهر التسلية التي انتقلت من غرناطة لتنتشر في بعض مناطق المغرب وتونس، حيث أثبت ابن الخطيب وجودها في عصره، مشيراً عند حديثه عن مدينة فاس إلى: "وجود ملاعب خاصة بهذه اللعبة داخل هذه المدينة"، وهي ملاعب استمرت قائمة إلى غاية القرن 10هـ/ 16م، ويقدم الوزان وصفاً دقيقاً ومفصلاً لهذه اللعبة وطقوسها بقوله :"يرتب في هذه الساحة عدد من الصناديق الكبيرة، يسع كل

[1] الكامون، المرجع السابق، ص177.

واحد منها رجلا يقف في داخلها ويتحرك بسهولة، لكل صندوق باب صغيرة ويجلس فيه رجل مسلح، وحينئذ يطل الأسد حرّا في الساحة فيفتح الرجال المسلحون أبواب صناديقهم بالتناوب، ويجري الأسد فورا نحو الذي يراه، وعندما يقترب منه يغلق الرجل بابه، ويستمر العمل هكذا إلى أن يهيج الأسد هيجانا شديدا، فيطلق ثور داخل الساحة وتنشب معركة مميتة بين الحيوانين، فإذا قتل الثور الأسد انتهى المشهد ذلك اليوم، أما إذا قتل الأسد الثور كان على الرجال المسلحين أن يخرجوا من صناديقهم ويحاربوه وهم أثنا عشر رجلا يحملون حرابا، في كل طرف منها نصل حديد طوله ذراع ونصف، وإذا أظهر الرجال تفوقا على الأسد أمر الملك بإنقاص عددهم، أما إذا تفوق الأسد على الرجال سدد إليه الملك وأفراد حاشيته قاذفاتهم ورموه من أعلى الشرفات التي يشاهدون منها ذلك المنظر، وكثيرا ما يحدث أن الأسد يقتل قبل موته أحد المحاربين ويجرح آخرين، وتبلغ الجائزة الممنوحة لكل محارب عشرة مثاقيل وكسوة جديدة"، وهو ما يؤكد أن انتقال الأندلسيين للمغرب العربي لم يكن مجرد هجرة بشرية، بل كان انتقالاً لثقافة فرجوية وتنظيمية متكاملة ذات جذور إيبيرية استطاعت أن تفرض حضورها في البنية العمرانية والاجتماعية للحواضر المغاربية لفترة طويلة[1].

انتقل هذا النمط من التسلية إلى تونس أيضاً، حيث ذكر خيميناث أنه شاهد في تونس سنة 1724م مصارعة الثيران، وذلك على الطريقة الإسبانية، كما سجل ملاحظته لوجود عدد من العروض المسرحية والموسيقية بالإسبانية، على نفس الطريقة الموجودة بإسبانيا، وتثبت هذه الشهادة أن الموريسكيين في تونس حافظوا على لغتهم وفنونهم واحتفالاتهم وألعابهم كما كانت في إسبانيا، ونقلوها معهم لتصبح جزءاً من المشهد الترفيهي في مستقرهم الجديد[2].

أمّا فيما يخص مجتمع النساء، فقد شغل ملء وقت الفراغ جزءاً كبيراً من حياتهن اليومية من خلال تجمعات "الثرثرة واللغو"، وقد نقلت الموريسكيات معهن

[1] الوزان، المصدر السابق، ج2، ص ص 294، 295.

[2] أحمد الحمروني، **دراسات وقراءات أندلسية وموريسكية**، ميدياكوم، ط1، تونس، 2010م، ص78.

إلى المغرب عادات اجتماعية خاصة، ذكر منها السويسي عادة تسمى بـ "اللاكسابة"، وهي عبارة عن تجمعات نسوية تقام تلقائياً، وتتمثل طقوسها في خروج البنات يوم الجمعة المتصل بيوم الخميس الأول من شهر رجب لسباحة الأودية بضريح عبد الرفيع الأندلسي، حيث تظهر الفتيات مرتديات لباس العرائس ومتزينات بأفخر الثياب والجواهر، كما يحضر الأطفال في أبهى حلة رفقة أمهاتهم، والكل يتغنى بأهازيج وكلمات تدل على الرغبة في الزواج، وتعكس هذه العادة انتقال أنماط الاحتفال النسوي الأندلسي وارتباطها بطلبات الزواج والمناسبات الزمانية والمكانية في البيئة الجديدة[1].

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 180.

الخلاصة:

يُبرز تتبّع الأبعاد الاجتماعية للتواجد الأندلسي في البلاد المغاربية، أن هذه الهجرات حملت معها تأثيراً عميقًا في البنية الاجتماعية للمجتمعات المستقبلة، فقد عرف الأندلسيون في تفاعلهم مع الفضاء المغاربي تنوعًا في مظاهر الاندماج الاجتماعي؛ إذ لم يكن مسارهم واحداً في جميع المناطق أو الفترات، ففي بعض الجهات لقي الوافدون الأندلسيون ترحابًا واسعًا وتيسرت سبل اندماجهم بسرعة؛ بفضل ما حملوه من خبرات ومعارف ومهارات نافعة للمجتمع المحلي، بينما واجهوا في مناطق أخرى حواجز اجتماعية وثقافية حالت دون ذوبانهم الكامل في البيئة الجديدة، كما تأثرت درجة الاندماج باختلاف الفترات التاريخية؛ إذ ساهمت أحيانًا الظروف السياسية والاقتصادية، أو طبيعة المهاجرين وثقافتهم، في تيسير التفاعل أو تعقيده؛ تبعًا لطبيعة المجتمعات التي استقروا فيها وموقفها من الوافدين.

ورغم هذا التباين، فقد نجح الأندلسيون في عدد كبير من الحالات في بناء علاقات وثيقة مع السكان المحليين من خلال المصاهرة، والتعاون في الأنشطة الاقتصادية، والمشاركة في الحياة العامة، وقد أسهمت القواسم الدينية والحضارية المشتركة، إلى جانب حاجة المنطقة إلى مهاراتهم الفنية والعمرانية، في تعزيز مسار التفاعل الإيجابي وتوسيع دوائر التواصل بين الطرفين، ومع مرور الوقت، تكرّس هذا التداخل حتى غدا الأثر الأندلسي مكوّنًا أصيلاً في الحياة الاجتماعية المغاربية.

وتجلّى هذا التأثير في جوانب متعددة من الحياة المعيشية؛ حيث انعكس الذوق الأندلسي الرفيع في اللباس، والزينة، والحلي، وفي انتشار أنواع جديدة من الأطعمة والحلويات والمأكولات التي ما زالت حاضرة إلى اليوم في المطبخ المغاربي، كما امتد التأثير إلى المجال اللغوي؛ إذ حمل الأندلسيون معهم ثراءً لغويًا ومصطلحات ولهجات خاصة اندمجت تدريجيًا في لغة السكان المحليين، فأثرت في النطق والمفردات والتعابير.

كما ترك الأندلسيون بصمتهم الواضحة على العادات والتقاليد الاجتماعية، فظهرت أنماط جديدة من الاحتفالات والأعراس والمناسبات الدينية ذات الطابع الأندلسي، فضلًا عن بعض الطقوس الاجتماعية والترفيهية التي حافظت على نكهتها المشرقية الأندلسية، وقد أسهم هذا التفاعل في إثراء الموروث الاجتماعي المغاربي؛ مما أفرز نموذجًا حضاريًا مميزًا قائمًا على التبادل والتأثر المتبادل؛ بحيث غدا من الصعب، مع مرور الوقت، الفصل بين ما هو أندلسي وما هو محلي.

كما أن المقارنة بين التأثير الاجتماعي الأندلسي في تونس وفي المغرب، يظهر أن الأثر كان واحدا؛ لدرجة يصعب معها تمييز الفوارق بين التأثيرات في البلدين، وهو ما يتجلى في أنواع الألبسة، والأكلات المختلفة، وطقوس الاحتفالات، والمناسبات وغيرها، وبالمجمل؛ فإن البعد الاجتماعي للهجرة الأندلسية كان عملية حتمية لتفاعل حضاري متنوّع اتخذ أشكالًا مختلفة باختلاف الأزمنة والأمكنة، وأسهم في إعادة تشكيل الملامح الاجتماعية والثقافية للبلاد المغاربية، ورسّخ الطابع المتوسطي الموحّد الذي يجمع بين الإرث الأندلسي والخصوصية المغاربية.

الفصل الرابع:

دور الأندلسيين في تطوير البنية الاقتصادية المغاربية

المبحث الأول: المساهمة الأندلسية في القطاعات الإنتاجية

أولا) المقوّمات والظروف الاقتصادية المصاحبة لاستقرار الأندلسيين

ثانيا) الإسهامات الأندلسية في المجال الفلاحي

ثالثا) الإسهامات الأندلسية في الحرف والصناعات

المبحث الثاني: النشاط التجاري ومظاهر الازدهار الاقتصادي

أولا) الأسواق المحلية والتجارة الداخلية

ثانيا) الأندلسيون ومنظومة التجارة المتوسطية

ثالثا) حصيلة المساهمة الأندلسية في الاقتصاد المغاربي

- **الخلاصة**

شكّل استقرار الأندلسيين في البلاد المغاربية فرصة لانتقال خبراتهم الاقتصادية المتنوعة، سواء في مجالات الإنتاج الزراعي والحرفي أو في النشاط التجاري والمالي؛ إذ تخطّى حضورهم بُعده الديموغرافي المجرّد ليصبح استثماراً لخبرات مكتسبة من بيئة حضرية وتجارية متقدمة في الأندلس، جعلتها مؤهلة للتفاعل مع الأسواق المغاربية القائمة؛ وربما للمساهمة في تنظيمها وتوسيع نطاقها، بما يعكس امتداداً للقدرات الاقتصادية التي جلبها المهاجرون.

ينعكس هذا الثراء المهني في الدّور الذي لعبه الأندلسيون عبر آليات فعّالة لتطوير حركة الأسواق الداخلية وتسهيل المبادلات بين المدن والمناطق؛ بينما يتيح البعد الخارجي دراسة علاقاتهم الاقتصادية مع الفضاء المتوسطي الأوسع، سواء عبر التجارة البحرية أو الروابط المالية. كما يشكل نقل خبراتهم في إدارة النقد والعملات وأساليب التمويل جزءاً من مساهمتهم البارزة في استقرار النشاط الاقتصادي وتنظيمه.

انطلاقاً مما سبق، سنحاول تسليط الضوء في هذا الفصل على عدة محاور اقتصادية مترابطة؛ تتراوح بين نشاطات الإنتاج الداخلي والتجارة، مروراً بالعلاقات الاقتصادية مع الخارج، وانتهاءً بالحصائل التي يمكن رصدها عبر مظاهر الازدهار الاقتصادي؛ مما سيساهم في إبراز حجم تأثير الأندلسيين في إعادة تشكيل الحياة الاقتصادية في مختلف مناطق البلاد المغاربية.

المبحث الأول: المساهمة الأندلسية في القطاعات الإنتاجية.

حملت الهجرة الأندلسية إلى البلاد المغاربية تأثيرًا اقتصاديًا واسعًا شمل مختلف مجالات النشاط المعيشي والإنتاجي، إذ ساهم توافد الأندلسيين في انتقال حضارة متكاملة بخبراتها ومهاراتها وتقنياتها، خاصة أن المهاجرين حملوا معهم رصيدًا غنيًا من التجارب الاقتصادية المتراكمة في الأندلس، سواء في مجال الزراعة أو الحرف أو التجارة أو تنظيم الأسواق، وساهمت هذه الخبرات في إحداث نقلة نوعية في البنية الاقتصادية للمغرب الكبير، ومع توفّر الظروف الطبيعية والبشرية المساعدة على النشاط الاقتصادي، تمكّن الأندلسيون من إحياء الأراضي، واستصلاح المساحات الزراعية، وإدخال تقنيات جديدة في الريّ والزراعة، كما أبدعوا في تطوير الصناعات والحرف الدقيقة التي اشتهرت بها مدن الأندلس، ولم يقف عطاؤهم عند حدود الإنتاج، بل امتد إلى تحريك التجارة الداخلية والخارجية، فأسهموا في ازدهار الأسواق وربط البلاد المغاربية بشبكات تبادل تجاري واسعة مع المشرق وأوروبا، وهو ما جعل وجودهم عنصرًا محوريًا في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتطوير مقومات الازدهار في المنطقة.

أولا: المقوّمات والظروف الاقتصادية المصاحبة لاستقرار الأندلسيين.

لم يكن اندماج الأندلسيين في الحياة الاقتصادية بالمغرب العربي وليد الصدفة، بل جاء نتيجة تفاعل جملة من المقوّمات الطبيعية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المواتية، والتي ساعدت على انخراطهم السريع في الدورة الإنتاجية، فقد كان للاستقبال الجيد الذي لقيه الوافدون الجدد، وللسياسات الرسمية المتبعة تجاههم أثر بالغ في تمكينهم من ممارسة أنشطتهم بسهولة، وتسخير خبراتهم لفائدة الأقاليم التي استقروا بها، ففي تونس مثلا، منح عثمان داي الأندلسيين إعفاءات ضريبية امتدت لثلاث سنوات، وأعفاهم من ضريبة الموانئ، كما زودهم بالبذور الزراعية، وسمح لهم بإنشاء قرى وفق اختياراتهم، وهي إجراءات سهلت من عملية الاستقرار والاندماج، ودفعت بالنشاط الاقتصادي إلى مستويات

جديدة[1]، وهو ما لاحظه أندري بيسونال في رحلته إلى تونس سنة 1724م، وقد أكد أن الأندلسيين احتفظوا بقدر كبير من امتيازاتهم المالية، وأن نفوذهم التجاري كان يفوق في بعض الأحيان سلطة الجباة المحليين[2].

تأتي الزراعة في مقدمة الأنشطة التي مارسها الأندلسيون نظراً لكونها عصب الحياة الاقتصادية ومصدر الاستقرار الاجتماعي، وقد أدرك الأندلسيون أن نجاح الزراعة يقوم على توفر جملة من العوامل الطبيعية والبشرية، كالمناخ المعتدل، والتربة الخصبة والمياه الوفيرة، إضافة إلى مهارة الفلاحين وإتقانهم لأساليب الزراعة الحديثة، والبلاد المغاربية بما تزخر به من تنوع بيئي ومناخي، وتوفر المساحات والأراضي الزراعية الممتدة على طول البحر الأبيض المتوسط إلى حدود الصحراء جنوباً، كانت بيئة مناسبة وملائمة لاستقبال هذا النشاط[3]، ومما ساعد على نشاط الأندلسيين الاقتصادي هو عملية التوطين المنظمة التي قامت بها السلطات في مناطق تتوفر فيها شروط الزراعة الناجحة، وهو ما جعلهم يتركون بصمة واضحة في الإنتاج الزراعي بمناطق استقرارهم، ففي العديد من مناطق تونس والمغرب الأقصى، قامت السلطات الحاكمة بتوجيههم وإسكانهم في أراضٍ خصبة وقريبة من مصادر المياه، وذلك بغرض استغلال مهارة الأندلسيين، وتحويلهم إلى قوة إنتاجية توفر الغذاء للمدن وتدعم خزينة الدولة من خلال الضرائب، مما جعل عملية التوطين أساساً لنهضة اقتصادية شاملة في المنطقة[4].

تؤكّد المصادر التاريخية التونسية هذا الطرح، فتوطين الموريسكيين في تونس لم يكن مجرد عملية إسكان عابرة، بل تم وفق اعتبارات اقتصادية واضحة خططت لها السلطة، إذ وُجّه عدد كبير منهم نحو المناطق ذات التربة الخصبة داخل

---

[1] التميمي، **تطور موقف سلطات إيالة تونس...**، المرجع السابق، ص ص 56، 57.

[2] بيسونال، المرجع السابق، ص 102.

[3] علي عبد القادر حليمي، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل سنة 1830م**، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، د.ط، الجزائر، 1972م، ص 65.

[4] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص 470.

الإيالة التونسية لتحويلها إلى مراكز إنتاج دائم، وفي هذا السياق، يبرز التكامل بين سياسة التوطين والرأسمال الأندلسي، حيث أشار ابن أبي دينار إلى أن المهاجرين استغلوا ثرائهم وأموالهم التي نجحوا في تهريبها من الأندلس لشراء مساحات فلاحية واسعة تُعرف بـ "الهناشير"، مما حولهم من لاجئين إلى ملاّك ومستثمرين في الأرض التي وُطّنوا فيها، ولم تتوقف نتائج هذا التوطين عند حدود تملك الأرض، بل شملت تطوير جودتها ونوعية محاصيلها، إذ يؤكد كلٌّ من السراج وفرانشيسكو خيمينيث أن هذا الاستقرار الممنهج أتاح للأندلسيين إدخال أنواع جديدة من الغراسات والغلال إلى البلاد التونسية، وبفضل هذا التوطين الاقتصادي، ظهرت بساتين مزدهرة من العنب والزيتون وفواكه لم تكن معروفة من قبل، مما يثبت أن قرار السلطة بإسكانهم في تلك المناطق تحديداً كان يهدف إلى نقل "التكنولوجيا الزراعية" الأندلسية وتوطينها فعلياً في التربة التونسية[1].

قام التوطين الإقتصادي[2] للموريسكيين في تونس على محورين أساسيين، أولهما توجيههم نحو القطاع الفلاحي لتغطية حاجة البلاد إلى يد عاملة خبيرة وماهرة، وهو ما يفسر اعتراض عدد من النبلاء الإسبان على قرار طردهم من الأندلس سابقاً لعلمهم بقيمتهم الإنتاجية، أما المحور الثاني، فقد ركز على استغلال مهاراتهم الحرفية لإحياء أسواق مدينة تونس القائمة وإنشاء أسواق جديدة، مما جعل من عملية الإسكان وسيلة لإنعاش النشاط الحضري، وفي هذا السياق، لعب بعض الأعيان الموريسكيين دوراً محورياً في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية خلال النصف الأول من القرن السابع عشر؛ وهو ما تؤكده الوثائق القنصلية الفرنسية التي نشرها "ميغيل دي إيبالثا"، كما تعززها يوميات "فرانشيسكو خيمينيث "في القرن الثامن عشر، والتي أظهرت استمرار فاعلية هذه الجالية في تنظيم المبادلات التجارية وتطوير البنية الاقتصادية للإيالة[3].

---

[1] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص 470-473

[2] أنظر الملحق رقم 11.

[3] شاشية، نفسه، ص ص 471-472.

كانت طبيعة المهاجرين الأندلسيين أحد عوامل ازدهار النشاط الزراعي والصناعي في المناطق التي استقروا بها، إذ حملت الهجرات الأندلسية، ولا سيما الموجة الأخيرة منها، فلاحين وحرفيين مهرة من القرى الأندلسية، فكانوا أكثر قدرة على استثمار الأرض وإدخال تقنيات وأساليب جديدة في الحرث والغرس والري والصناعات المختلفة، وقد نقل هؤلاء خبراتهم الزراعية والحرفية إلى المناطق التي استقروا بها في تونس والمغرب والجزائر، فأسهموا بذلك في تنويع وزيادة حجم المحاصيل والمنتوجات المختلفة[1].

ومن الواضح أن الأندلسيين لم يكتفوا بالاستفادة من التسهيلات التي منحتها لهم الدولة، بل اعتمدوا بشكل كبير على الأموال والممتلكات التي جلبوها معهم عند قدومهم إلى بلاد المغرب، إذ كانت هذه الثروات بمثابة نقطة البداية القوية لنشاطهم الاقتصادي في موطنهم الجديد، وعلى الرغم من أن هذا الثراء كان سبباً أساسياً في نجاحهم، إلا أنه أدى إلى وقوع بعض المشاكل الاجتماعية مع السكان المحليين، حيث ظهرت بعض الحساسيات تجاههم، واتُّهموا بالانتهازية أحياناً، كما أثار تفوقهم المادي مشاعر الحسد لدى البعض، ورغم هذه الصعوبات الاجتماعية، ظلت الأموال التي جاؤوا بها هي المحرك الرئيسي لنجاحهم في مشاريعهم، مما مكنهم من إثبات وجودهم كقوة اقتصادية مهمة في المجتمع[2].

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 33.

[2] شاشية، المرجع السابق، ص ص 472-473.

ثانيا: الإسهامات الأندلسية في المجال الفلاحي .

1- التقنيات والوسائل الزراعية:

شهدت بلاد الأندلس تطوراً كبيراً ومتميزاً في التقنيات والأساليب الزراعية، ولا تزال الآثار الباقية حتى اليوم (مثل الجسور والسواقي) شاهداً قوياً على براعتهم في جلب المياه وسقي الأراضي وتأمين الموارد المائية اللازمة للزراعة، ولم تقتصر هذه الشواهد على الأندلس وحدها، بل امتدت لتشمل المناطق التي استقروا فيها؛ حيث نقل الأندلسيون معهم تلك الأساليب والتقنيات المتطورة إلى مواطنهم الجديدة، مما ساهم في نقل خبراتهم الزراعية العريقة إلى هذه المناطق[1]، وساهموا بذلك في تطوير الزراعة في المناطق التي هاجروا إليها، فهم أناسٌ عُرفوا بحبهم الشديد للبساتين والحدائق التي كانت تغطي معظم أراضي الأندلس، حتى أصبحوا لا يفضلون العيش إلا في أجوائها الخضراء، وانطلاقاً من هذا الارتباط، حرصوا على نقل هذا النمط وتوسيع مساحات الحدائق والاهتمام بها في مواطنهم الجديدة، وقد ساعدهم على تحقيق ذلك اعتدال المناخ وخصوبة التربة، خاصة عند سفوح الجبال وبطون الأودية التي استقروا فيها[2].

على الرغم من ملائمة الأقاليم المغاربية لزراعة العديد من المنتوجات وعلى رأسها الكروم والحمضيات، إلا أن المساحة المستغلة مقارنة بالأراضي الصالحة والملائمة للزراعة لم تكن بالكبيرة، ولم يكن الإنتاج الزراعي في بعض الأحيان يلبّي حتى حاجيات السكان، وهذا نتيجة مجموعة من العوامل على رأسها تأخر سقوط الأمطار في بعض الأحيان، وهو ما لا يناسب بعض المحاصيل الشتوية كالقمح والشعير، يضاف إلى ذلك عدم تواجد ما يكفي من السدود والسواقي الضرورية للزراعة، فمياه الأمطار كانت في الغالب تأخذ طريقها إلى البحر دون أن

---

[1] محمد بلغيث، **الفلاحة بالأندلس في عصر المرابطين،نظرات في تاريخ المغرب الإسلامي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، دط، الجزائر، 2007م، ص 78 وما بعدها، **أنظر أيضا:** عبد العزيز سالم، **في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، مصر، 1985م، ص ص 23، 24.

[2] حليمي، المرجع السابق، ص 253.

يُستفاد منها في الري والزراعة[1]، ولكن قدوم الأندلسيين غيّر الأمور في الكثير من المناطق، حيث كَثُر حفر الآبار والاستفادة من المياه الجوفية، والسقي أصبح لا يقتصر على المزروعات والخضر فقط، بل تعدّاه لأشجار الزيتون وبعض الأشجار المثمرة، هذا ما أكده جون أندري بيسونال في وصفه لبلدة سليمان حين زارها حيث قال: "لاحظنا أنه لا يقع ري البساتين بالمياه المستخرجة من البئر فحسب، بل وكذلك يسقون الزياتين والأشجار المثمرة، وفي سليمان لا يوجد نهر ولا عين مياه، إذ لا نجد بها سوى مياه الآبار، طيبة نوعا ما، وخفيفة وسهلة الهضم"[2].

تتعدّد المجالات الزراعية التي ساهم الأندلسيين في التأثير عليها وتركوا بصمتهم الواضحة فيها، ويأتي على رأسها إدخال الأساليب الحديثة في مجال توصيل المياه عبر مد الجسور وإنشاء السواقي والأنابيب، يضاف إلى ذلك حسن اختيار البذور واستعمال الأسمدة، كما أدخل الأندلسيون أنواعاً جديدة من المزروعات لم تكن معروفة أو منتشرة من قبل في البلاد المغاربية، وعلى رأسها زراعة البرتقال التي أولوا لها عناية كبيرة.، وبمرور الوقت، انتقلت هذه الخبرة منهم إلى السكان المحليين، الذين تعلموا على أيديهم أصول زراعة هذه الأشجار وطرق الاعتناء بها، خاصة فيما يتعلق بتنظيم البساتين عبر استقامة صفوف الأشجار وترك مسافات دقيقة ومدروسة بينها، ونتيجة لهذه الدقة، ازدهر الإنتاج بشكل كبير، وتحولت الدول المغاربية إلى مناطق مُصدّرة لهذه الفاكهة[3].

تتضّح من جانب آخر مساهمة الأندلسيين من خلال التقنيات الزراعية التي أدخلوها معهم، سواء من حيث آلات الزراعة والعمل، أو طرق التشذيب والغراسة والتلقيح ونوعية المياه وحسن اختيار التربة، مما ساهم في تحسين نوعية الثمار

---

[1] حليمي، المرجع السابق، ص 294.

[2] بيسونال، المصدر السابق، ص103.

[3] فاطمة سعيد سعيد المحاميد، **الأثر الاقتصادي للمهاجرين الموريسكيون في بلاد المغرب الأوسط "الجزائر" (897-924هـ\ 1492-1518م)**، مجلة مسالك للدراسات الشرعية واللغوية والإنسانية، ع5، الجزائر، 2019م، ص ص66، 67.

كالعنب والبرتقال والزيتون والتفاح والجوز واللوز والمشمش، كما أدخلوا أنواعا جديدة من المحاصيل سواء الخضر أو الفواكهّ، لم يكن يعرفها السكان المحليون من قبل، كالكرز (حب الملوك) أو النارنج والقرنون والكراث والجلبان والملفوف والباذنجان والطماطم والبطاطس والفلفل وأنواع مختلفة من الزهور والقرمز[1]، يضاف إلى ذلك إشتغالهم بتربية الماشية التي استغلت أصوافها وجلودها في مجال الحرف والصناعات والتجارة[2].

هذه الآثار أصبحت واضحة إذا ما عرّجت على مناطق تجمعات الأندلسيين، سواء في تونس أو المغرب الأقصى، ففي المغرب الأقصى أصبحت منطقة مصب أبي رقراق (سلا والرباط) تشكل مكانا طبيعيا ملائما لممارسة النشاط الفلاحي، مستفيدة من اعتدال المناخ وانتظام التساقطات وتوفر المياه الجوفية، وقد اعتمد الأندلسيون فيهما على خبرتهم التقنية في أساليب ووسائل الإنتاج، مع تنويع المحاصيل، مستفيدين أيضاً من خدمات اليد العاملة منخفضة الكلفة، حتى أصبحت حقول ومزارع المنطقة نموذجاً من حيث التنظيم البشري والإنتاجي[3]، نفس الأمر في فاس، حيث ساهموا في تركيب عدة نواعير، وأسهم أندلسيو مراكش بمدّ عدة قنوات انطلاقا من نهر تانسيفت، وقاموا باستغلال العديد من الضيعات الزراعية الممنوحة لهم من طرف الدولة[4].

يورد الدكالي في هذا الصدد عن مدينتي فاس والرباط اللتان تقيم بهما جالية معتبرة من الأندلسيين أن ساكنتها تتقن الفلاحة والغراسة وأصولها، وأعطى أمثلة عن مدى التمكن والإتقان، حيث يظهر في معرفة كيفيات استخراج المياه بالسواقي والدواليب من الآبار العميقة ومن ثم توزيعها بعد ملء الصهاريج والبرك بطرق فنية، حتى أن مساحة كبيرة من الأرض يتم سقيها بكمية قليلة من الماء، كما أن

---

[1] المحاميد، المرجع السابق، ص 67.

[2] قشتيلو، المرجع السابق، ص 59.

[3] تائب، المرجع السابق، ص37.

[4] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص318.

أصحاب هذا المجال تجدهم على قدر كبير من معرفة الفصول المناسبة للزراعة والغراسة، وهو ما نتج عنه إنتاج مستمر طيلة فصول السنة، فلا تجد فصلا إلاّ وله منتوجات وخضر جديدة خاصة به، وقد أدى هذا الإتقان والتمكن إلى تحصيل منتوجات وغلات من الخضر ذات جودة عالية جدا، وذات ذوق لذيذ، حتى أصبح يضرب المثل بخضر سلا وجودتها وتنوعها[1].

أما في تونس، فقد كان لاستقرار الأندلسيين بنواحي العاصمة (مثل أريانة والجديدة وطبربة) أثرٌ كبير في نمو هذه المناطق وتوسعها؛ حيث أسكنتهم السلطات التونسية في مراكز أُنشئت خصيصاً لهم، واستفادت من تميزهم في مجالات الحرف والزراعة، غير أن أغلب النازحين استوطنوا في المناطق الشمالية من البلاد، والتي كانت تعاني من نقص في عدد السكان المحليين، فاختاروا الأراضي الخصبة الغنية بالمياه وقاموا بإحيائها، حيث تقع أغلب هذه الأراضي (حوالي 90%) على ضفاف وادي مجردة، أما الذين لم تتوفر لهم أراضٍ قريبة من مصادر المياه، فقد تمكنوا بفضل مهاراتهم التقنية من استخراج المياه بأساليبهم الخاصة؛ حيث نجحوا في توظيف الطاقة الطبيعية عبر استخدام طواحين الرياح (كما في منطقة زغوان)، مما مكنهم من تجاوز الصعوبات الطبيعية وتحويل المناطق الجافة إلى مساحات منتجة[2].

يورد عبد الجليل التميمي عن الموريسكيين الذين استقروا بقرية زغوان التونسية خلال أوائل القرن السابع عشر ميلادي أنهم كانوا يتمتعون بخبرة فنية ومهنية في مختلف المجالات خاصة في مجال الزراعة، ليستغلوا هذه الخبرة ويوظفوها في زغوان خاصة وأنها تتوفر على شروط الزراعة من مياه عذبة وأراضي خصبة، كما أن مناخها يشبه في خصائصه مناخ شبه الجزيرة الإيبيرية، وهو ما

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 42.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 34.

سهل من مهمتهم وجعلهم يندمجون بسهولة في الحياة الاقتصادية في المنطقة، حتى أن القرية أصبحت تشتهر بمنتجاتها الزراعية وبساتين الزيتون فيها[1].

لم يقتصر الأمر على زغوان فقط، بل امتد الأمر ليشمل مختلف المدن والبلدات التي يرجع الفضل إليهم في إنشاءها أو تطويرها مثل سليمان و بلّي ونيانو وقرمبالية وتركي والجديدة وطبربة ومجاز الباب وتستور والسلوقية والعالية، فقد ساهموا في إدخال تقنيات متقدمة إليها، خاصة في مجال الري ووسائله كالنواعير، وبغرسهم لبساتين كثيرة خاصة بالوطن القبلي[2]، نفس الأمر يؤكده المؤرخ التونسي حسن حسني عبد الوهاب حيث يبرز أن المهاجرين الأندلسيين أضافوا عنصرا بشريا جديدا للبلاد التونسية، لعب دورا هاما في تطوير الاقتصاد التونسي لا سيما النهوض بقطاع الفلاحة، حيث قاموا بأشغال جليلة منها حفر القنوات والطرق وبناء الجسور[3].

تؤكد المصادر التاريخية أن الأندلسيين بطبربة كان لهم دور في إنشاء سد عرف بـ"سد البطان"[4]، وهذا بعد اتصالهم بيوسف داي مقترحين إنشاء سد لتنظيم مياه الري بالمدينة، فتبنّى الفكرة واستعان بخبراء هولنديين لتنفيذها، وقد كان للأندلسيين الدور الأبرز في توجيه المشروع ومتابعته، مستندين إلى خبراتهم التقنية في تدبير المياه، فكان السد من أبرز شواهد التأثير الأندلسي في تطوير البنية المائية بالبلاد التونسية[5].

لم يكتف الأندلسيون بالجانب العملي، بل عملوا على نقل خبراتهم الزراعية ونشرها بين أفراد المجتمع من خلال التأليف في مجال الزراعة، وهو ما تجلّى من خلال رسالة ألفها العالم الأندلسي محمد بن علي الشطيبي، وتتكون من ثمانية أبواب، اعتمد فيها على ما تقرر في كتب علماء الفلاحة الأندلسيين، على غرار ابن

---

[1] التميمي، **وثيقتان حول فئة المهمشين...**، المرجع السابق، ص 15.

[2] بولعراس، المرجع السابق، ص 368.

[3] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص35.

[4] أنظر: الملحق رقم12.

[5] المزي، المرجع السابق، ص15.

بصال وابن وافد وابن ليون التجيبي، وأثراها بتجاربه الشخصية لاستخلاص ما يلائم طبيعة البلاد المغاربية ويتوافق مع خصوصياتها[1].

2- مظاهر تطور الإنتاج الزراعي:

ساهمت التقنيات الزراعية والأساليب والخبرات الأندلسية إسهاما كبيرا في مجال الزراعة والبيئة، فحدث نتيجة لذلك تغير زراعي وبيئي كبير في المناطق التي استقر بها الأندلسيون في تونس والمغرب على حد سواء، وهو ما تبرزه مختلف الدراسات التاريخية، حيث تشير إلى ظهور مناطق فلاحية واسعة بتونس، خاصة في سهل وادي مجردة، حيث أنشئت زراعات مسقية متطورة، وبالمقابل استغلت سواحل بنزرت ومنطقة الوطن القبلي في الزراعات البعلية (غير السقوية)، ويُعدّ مصطفى قردناش من أبرز الشخصيات الأندلسية التي ساهمت في نشر الزراعة الحديثة، إذ يُنسب إليه إدخال غراسة الزيتون والأشجار المثمرة في منطقة قرمبالية، كما يُرجَّح أن الأندلسيين أدخلوا بعض المنتوجات الجديدة مثل الطماطم والتوابل إلى البلاد[2]، إضافة إلى اهتمامهم بمحاصيل الزعفران والتوت الأبيض الذي بواسطته ربوّا دود الحرير والمشمش والرمان والزياتين والخشخاش والمصطكى والحناء والياسمين، كما ربوا الدواجن والماشية[3]، وكل ذلك ساهم في إثراء المائدة التونسية وتنويع الإنتاج الزراعي المحلي، وقد استعملوا للمرة الأولى في تونس العبيد في الخدمة الفلاحية ضمن نظام إنتاج منظّم ساهم في زيادة الإنتاج وتحسين أساليب العمل[4].

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص318.

[2] دي إيبالثا، **دراسات حالية ...**، المرجع السابق، ص92.

[3] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 13.

[4] دي إيبالثا، نفسه، ص92.

أمّا في المغرب الأقصى فقد عمّر الأندلسيون ونشّطوا قطاع الزراعة بالعديد من المدن، على غرار مدينةٍ مجهولةٍ حاليا كانت تدعى "خميس مطغرة"[1]، وقد كانت هذه المدينة شبه مهجورة ومخربة إلى أن قصدها الأندلسيون، فقاموا بغرس عدد كبير من أشجار التوت الأبيض بها، خاصة وأن أغلب من استقر بها كان من تجار الحرير، كما تم غرس قصب السكر، ويورد الوزان أن مردود قصب السكر بها كان ضعيفا مقارنة بما كان يتم جنيه في غرناطة[2].

من بين المنتوجات التي أعطاها السلاويين والرباطيون اهتمامهم وبرعوا فيها، كروم العنب بمختلف أنواعها وأشكالها، حتى أنهم لا يحسنون الاعتناء بها ومعالجتها في الحقول والمزارع فقط، بل حتى في المنازل والمساكن الخاصة، حتى أصبح العريش عادة تجدها في معظم المساكن، فالناضر إلى البلاد يرى تمازجا عجيبا بين بياض المنازل والقصور واخضرار العريش، أما عن ذوق العنب فهو في غاية الحلاوة والخفة لاسيما النوع المسمى بالحريري، وكان ينتج منه العصير ذات الجودة العالية، وهناك نوع آخر من العنب ذو جودة رفيعة يسمى بالمسكي، وتشتهر به الرباط وسلا، ويكاد يكون خاصا بهما فقط، ويتميز بمسكية المذاق وطيب الرائحة ولطافة الشكل، ويتم تسويقه لأبعد المناطق وأقصى البلاد[3].

كما يبرز الدكالي بعض أنواع الأشجار المثمرة والفواكه التي أنتجها الأندلسيون في الرباط وسلا فيقول: "وبهما أنواع الإجاص والمشمش والسفرجل والخوخ واللوز والرمان الكثير الأنواع والبرقوق والاترنج والنارنج والليمون الطرابلسي والحلو والحامض والليم الرقيق والتين بأنواع لا تضبط، ويشبه حالهما في التين بحال مالقة من مدن الأندلس، وشجر الزيتون والنخيل بهما قليل جدا، ولا اعتناء لأهل

---

[1] **خميس مطغرة :** يشير مارمول كاربخال أنها تقع على الطريق بين فاس ومراكش على بعد نصف المسافة بين فاس وجامع الحمام، أي حوالي 15 ميلا، كما يضيف أنها كانت آهلة بالموريسكيين الذين عمروها وهاجروا إليها بعد سقوط غرناطة في يد الإسبان وهو نفس ما يذكره الوزان.

[2] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص ص216، 217.

[3] الدكالي، المرجع السابق، ص 42.

العدوتين بهما، لأن الزيتون يفسده هواء البحر، والنخيل لا يثمر أصلا، أو يثمر بلحا فقط، وبهما التفاح العجيب الذي يثمر في العام مرتين، ويوجد هذا النوع في الديار مغروسا لطيب رائحته، وحسن منظره ولطافة شكله، وبهما شجر التوت العظيم، الذي يبلغ طول الشجرة مائة قدم ودائرة قاعدتها نحو العشرين شبرا فأكثر، ويوجد بهما أنواع الشجر غير ما ذكرنا لا نطيل بذكره"، و هذا يؤكد أن مناطق استقرار الأندلسيين في المغرب الأقصى تحولت بمرور الوقت إلى مراكز إنتاجية كبرى، ساهمت في ازدهار التجارة وتلبية احتياجات الأسواق المحلية بفواكه وثمار لم تكن معهودة بهذه الكثرة والجودة من قبل [1].

تبرز آثار النشاط الزراعي الأندلسي بشكل واضح في تونس في العديد من المدن الأندلسية على غرار طبربة، إذ عملوا على إحياء غابات الزيتون بها فأصبحت مورداً دائمًا للرزق، بفضل ما أنشؤوه من معاصر ومصانع لاستخراج الزيت وصناعة الصابون، وقد تميزت المنطقة بتعدد أصناف الزيتون، منها ما يصلح للعصر أو للتصبير، كالأصناف المعروفة باسم "بيض الحمام" و"البسباسي" و"المرسلينة" و"الرجو" و"الشتوي"، ويُرجّح أن بعضها من أصول إسبانية حملها الوافدون معهم، ولم يقتصر اهتمامهم على الزيتون، بل شمل الكروم والرمان والسفرجل والتين، خاصة الأصناف المحلية التي نسبت إلى طَبَرْبَة مثل الزيدي والبيوضي، كما اعتنوا بغراسة أشجار التوت، وقد عُثر في "وثائق حبوس" على ذكر "غابة توت الأندلس" مما يدل على اتساع رقعة غراسة التوت وارتباطها بصناعة الحرير التي اشتهر بها الأندلسيون في منسوجاتهم، وقد أسهمت هذه الجهود في تحويل طَبَرْبَة إلى بلدة بيضاء يحيط بها حزام أخضر من البساتين، تجسيداً لروح الأندلس التي جمعت بين الجمال والإنتاج[2].

ويبرز بيسونال أن أثر الأندلسيين على المجال الفلاحي كان كبيرا في المناطق التي شهدت استقرار أعداد كبيرة منهم، فيقول:" ويمتاز الأندلسيون عن العربان بغراسة الأشجار، مثلما نشاهد بوضوح في الأماكن التي سكنوها، فكل المناطق

[1] الدكالي، المرجع السابق، ص 43.

[2] المزي، المرجع السابق، ص14.

المجاورة لمدنهم تقريبا امتلأت بساتين، غصت بالأشجار المثمرة وببقول متقنة الحفظ والصيانة، ويذهبون إلى تونس لبيع معظمها، وفي الأماكن النائية عن هذه المدينة، لهم العنب وبساتين الزيتون، مصففة بإحكام ومصانة، ويربون الأبقار والشياه، ويصنعون الجبن والزبدة التي يطلقون عليها اسم السمن، ولهم الحمام الزاجل، والدجاج، وبإيجاز يجتهدون في كل أشغال الفلاحة"[1]، يضاف إلى ذلك براعتهم في تربية الحيوانات الأليفة المختلفة والاعتناء بها وتحسين سلالاتها، وكذا إتقانهم لفنون الصيد البحري، معتمدين على خبرتهم وأساطيلهم البحرية التي شيدوها[2]، وقد ظلت غابات الزيتون ومختلف المغروسات التي أسسها الأندلسيون بمدينة طبربة قائمة لقرون، محافظة على طابعها الإنتاجي ومكانتها ضمن الموارد الاقتصادية المحلية، غير أنّها تعرضت سنة 1969 لعملية استئصال شاملة، بعد أن رأت السلطات التونسية آنذاك أنّ مردودها قد تراجع وتقادم عهدها، فتم في فترة وجيزة قطع ما يزيد عن مائتي ألف أصل من أشجار الزيتون، لتُطوى بذلك صفحة من أبرز الشواهد الحية على الأثر الزراعي الأندلسي بالمنطقة[3].

يلاحظ على القرى والمدن الأندلسية خاصة في تونس أنها محاطة بحزام أخضر من البساتين والحقول، ووجود أنواع جديدة من الأشجار المثمرة والخضروات والبقوليات، كان بعضها مما نُقل إلى إسبانيا من العالم الجديد بعد الاكتشافات الجغرافية، هذا إلى جانب الزراعات الكبرى للحبوب، وهو ما انعكس على انتعاش الأسواق المحلية وجلب أرباح معتبرة، إضافة إلى نقل خبراتهم الزراعية إلى الفلاحين من السكان الأصليين، وقد تميّزت بعض القرى والعائلات بتخصصات زراعية محددة؛ فاشتهرت عائلة زعفران في تستور، وعائلة ويشكا بزراعة الكردون في العالية، كما عُرفت منطقة بنزرت بزراعة الكروم، وطبربة بإنتاج الزيتون، وقرنبالية بزراعة اللوز والتوت الأبيض، وارتبطت هذه المنتجات بأنشطة صناعية متكاملة، مثل

---

[1] بيسونال، المصدر السابق، ص103.

[2] هـ. ج. كراس، **عناصر أساسية أندلسية في نشأة الجغرافيا الثقافية بتونس**، بحوث عن الأندلسيين في تونس، جمع: سليمان مصطفى زبيس، المطبعة العصرية، تونس، 1983م، ص78.

[3] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص19.

صناعة الشاشية والحرير، مما يعكس إدراك الأندلسيين لمفهوم "الفلاحة المندمجة"، إذ جمعوا بين الزراعة وتربية الماشية ودودة الحرير، وربطوا بين الإنتاج الفلاحي والصناعة والتجارة في منظومة اقتصادية متكاملة[1].

ومن الشواهد التاريخية على تفوق الأندلسيين في مجال الزراعة ما وصفه القس الإسباني فرانسيسكو خيميناث عن مدينة بنزرت، حيث يقول أن بها العديد من الحدائق والبساتين التي تحتوي على أشجار مثمرة متنوعة، ومن ضمنها الكروم والزياتين، كما يزرع أهلها وهم العرب الأندلسيون الوافدون من إسبانيا أنواعا مختلفة من المزروعات، على غرار القمح والشعير والقطن والقطانية، ويضيف أن الكروم والزياتين بها تشبه شكل كروم الأندلس، وأنواع الزياتين هي نفسها الموجودة في إشبيلية، ولا تشبه حقولهم ما هو موجود في بقية بلاد البربر وإفريقيا[2]، كما تُعد نبتة الهندي من بين المحاصيل التي يُعتقد أن الأندلسيين أدخلوها إلى تونس، حيث شهدت انتشاراً ملحوظًا في بعض الأوساط الريفية، ويشير هذا الانتشار إلى قدرة المهاجرين على نقل معارف زراعية مستجدة وتكييفها محليًا، كما يعكس دورهم في إدماج محاصيل جديدة ذات أصل أمريكي ضمن الأنماط الزراعية التقليدية في المنطقة، بما يبرز الأثر طويل الأمد للهجرات الأندلسية على التنوع الزراعي والفلاحي في البلاد[3].

نفس الملاحظات دونها مجموعة من الرحّالة والمؤرخين، الذين سجّلوا ما أحدثه الموريسكيون من نقلة نوعية في الإنتاج الفلاحي وتنويعه، فقد أشار الورثيلاني سنة 1768م إلى ما تتميز به تستور من كثرة البساتين والمزارع، وندرة ثمارها الثمينة في غيرها من الجهات، بينما وصف ديفونتان سنة 1783م اهتمام أندلسيي تستور بزراعة الزعفران والتوت الأبيض لتربية دودة الحرير، مضيفًا أنهم يزرعون كذلك الخشخاش والعدس والفول، وذكر ابن أبي دينار انتشار زراعة الكروم والزيتون دون تخصيص

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص ص70، 71.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 54.

[3] هنية، المرجع السابق، ص122.

منطقة بعينها، في حين عدّد عثمان الكعاك بعض المغروسات الجديدة التي حملها الأندلسيون معهم بعد انتقالها من القارة الأمريكية إلى إسبانيا ثم إلى تونس، مثل البطاطا والفلفل والطماطم والتين الشوكي، وتؤكد وثيقة محفوظة في أرشيف الحكومة التونسية (دفتر رقم 1865) غنى الإنتاج في تستور، حيث يرد ذكر عشرات الأنواع من الغلال، من أبرزها البرتقال المسكي، الليم، النارنج، المشمش الشاشي والبلدي، التوت، الكرز، الإجاص، التفاح، التين، العنب، الخوخ، الرمان، السفرجل وغيرها، وقد اشتهرت تستور خاصة بإنتاج المشمش والرمان والسفرجل والنارنج والفل والياسمين[1].

لم يقتصر النشاط الزراعي للأندلسيين في مناطق استقرارهم على المحاصيل الغذائية والمنتجات الاستهلاكية فحسب، بل امتد ليشمل زراعة الأزهار والنباتات العطرية، في محاكاةٍ دقيقة للنمط الذي كان سائداً في حواضر الأندلس، وفي هذا السياق، يبرز الدكالي هذا الجانب في المغرب الأقصى بقوله: "وبسلا والرباط من أنواع الرياحين ما لا يكاد يضبط مثل الورد بنوعيه الأحمر والأبيض، والياسمين بأنواعها، وأفضلها الأبيض، وهو كثير بهما جدا، والفل بنوعيه، وهو طيب الرائحة جدا، والقرنفل بأنواعه، والنور المسمى بالخابور، والحبق بأنواعه، ويوجد بهما النرجس، والبهار بهما كثير جدا، ويوجد بهما شجر الآس، ومن لطافة أهل العدوتين أنهما يعالجون غرس بعض هذه الرياحين داخل الديار كالياسمين والفل، ويتخذون لها عريشا، ويغرسون شجر النارنج وسط الديار لطيب رائحته، زهره وحسن منظر شجره إذا أثمر، حتى إن الداخل إلى الدار تستقبله روائح طيبة ومنظر بهيج، وبالعدوتين رياضات وبساتين تجمع هذه الرياحين والزهور وغير ذلك من النور البستاني وغيره"، يضاف إلى كل هذه المنتجات الاهتمام البالغ الذي أولاه الرجال والنساء السلاويون على حد سواء بزراعة القطن والكتان، حيث انتشرت مزارع

[1] أحمد الحمروني، **تستور تاريخ ورحلات**، ميدياكوم للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 1994م، ص51.

المنتوجين في مختلف أنحاء البلاد وشملت أراضي واسعة من ظاهر البلاد وخارجها، وكانت الدواليب والسواقي توصل المياه لمزارعه لسقيه[1].

لم يختلف الأمر بالنسبة لأندلسيي تونس، ولا سيما في منطقة أريانة، حيث تميّز الفلاحون الأندلسيون بالعناية الفائقة بزراعة الورود وتقطيرها، وهو ما أسهم في ترسيخ تقاليد محلية عريقة في إنتاج العطور ومشتقات الزهور، وجعل من هذه المنطقة مركزاً مميزاً لهذا النشاط الزراعي الصناعي ذي الجذور الأندلسية، ويؤكد هذا النموذج نجاحهم في تحويل "أريانة" من مجرد مساحة زراعية إلى قطب للصناعة العطرية، فالتأثير هنا تجاوز فكرة الإنتاج الاستهلاكي إلى خلق "هوية اقتصادية" دائمة للمنطقة من خلال الربط المبتكر بين الزراعة (الغراسة) والصناعة التحويلية (التقطير)، مما جعل الخبرة الأندلسية ركيزة أساسية في تطوير الحرف التقليدية التونسية ورفع قيمتها الاقتصادية[2].

[1] الدكالي، المرجع السابق، ص ص43، 44.

[2] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص16.

ثالثا: الإسهامات الأندلسية في الحرف والصناعات.

شهدت البلاد الأندلسية تطوراً باهراً في مجال الحرف والصناعات المختلفة، حيث تميزت صنائعهم بطابع إبداعي فريد، يصفه ابن سعيد بقوله: "اختصت المرية ومالقة ومرسية بالوشي المذهب الذي يعجب من حسن صنعته أهل المشرق إذا ما رأوا منه شيئا، كما تميزت صناعة الملابس الفاخرة، خاصة الصنف المعروف بالملبد المختم ذو الألوان العجيبة، وتميزت مدينة مرسية في صناعة الأسِرّة المرصعة، والحصر الفتانة الصنعة، وآلات الصفر والحديد من السكاكين والأمقاص المذهبة وغير ذلك من آلات العلاوس والجندي ما يبهر العقل، ومنها تنقل هذه الأصناف وغيرها إلى بلاد إفريقية، كما يصنع بها وبالمرية ومالقة الزجاج الغريب العجيب وفخار مزجج مذهب..."، ويكشف هذا النص أن الصناعة الأندلسية لم تكن مجرد حرف يدوية بسيطة، بل كانت صناعات تخصصية دقيقة تعتمد على مهارات فنية وتقنية عالية في النسيج والمعادن والخزف، مما جعل منتجاتهم بمثابة "علامة تجارية" فاخرة تُصدر إلى المشرق وإفريقية، وهذا يؤكد أن الأندلسيين عند انتقالهم للمغرب وتونس لم ينقلوا مجرد مهارات فردية، بل نقلوا تكنولوجيا صناعية متكاملة ومعايير جودة رفيعة ساهمت في تحديث الاقتصاد المحلي وتحويل مراكز استقرارهم الجديدة إلى حواضر صناعية كبرى قادرة على المنافسة والابتكار[1].

كان للهجرة الأندلسية إلى البلاد المغاربية أثرها الواضح على مجال الصناعة والحرف، خاصة وأن عددا كبيرا من هؤلاء المهاجرين كانوا من أصحاب الخبرات والمهارات الفنية المتعددة[2]، وقد نقلوا هذه الحرف والصنائع إلى المناطق التي استقروا بها وهو ما يؤكده محمد الباجي المسعودي حيث يؤكد أن أهل تونس تعلّموا من الأندلسيين حرفهم وهذا بعد أن استقبلهم عثمان داي حيث يقول: " فبنو نحو العشرين قرية واغتبط بهم أهل الحضرة وتعلّموا حرفهم وقلّدوا ترفهم"[3].

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص318، 319.

[2] الطالبي، المرجع السابق، ص 82.

[3] الباجي المسعودي، المصدر السابق، ، ص210.

تأثّرت المناطق التي استقر بها الأندلسيون بشكل جذري بالعقلية المنظمة التي حملوها معهم، حيث لم يكتفوا بنقل المهارات اليدوية، بل نقلوا معهم أطرهم التنظيمية المتطورة من خلال إنشاء طوائف حرفية مهيكلة، وهو ما أشار إليه الحسن الوزان في المغرب الأقصى، ويعكس هذا التنظيم عمق الأثر الأندلسي في تنظيم العمل الحرفي، حيث تحولت الحرف من مجرد ممارسات عشوائية إلى قطاعات خاضعة لقوانين وتنظيمات دقيقة تضمن جودة الإنتاج وتدريب الأجيال الجديدة، مما ساهم في إعطاء الصناعات المحلية في المغرب وتونس طابعاً احترافياً وقوة تنافسية كبيرة، جعلت من هذه "النقابات" المحرك الأساسي للاقتصاد الحضري والاجتماعي في مراكز استقرارهم[1].

يظهر اهتمام الأندلسيين بالصناعة والحرف جليا من طريقة التعامل مع الأبناء وتنشئتهم، حيث كان الأطفال منذ صغرهم يُوجّهون إلى دكاكين الحرفيين لتلقّي أصول المهن التي يختارها لهم أولياؤهم، فمنهم من يتعلم حرفة الحياكه أو النجارة أو الحدادة أو الإسكافية، ومنهم من يساعد والده في الفلاحة أو التجارة حتى لا ينشأ على البطالة أو الكسل، وقد ازدهرت بهذا روح الحرف اليدوية في مدنهم، وصارت مظهراً من مظاهر الأصالة الاجتماعية، ورافداً اقتصادياً هاماً حافظ على استمرارية النشاط المهني جيلاً بعد جيل، تماماً كما هو الحال في مدينة طبربة التونسية والتي تشبه عاداتها الصناعية ما كان في المدن الأندلسية التي اشتهرت بتعدد الحرف ودقة الصنعة وإتقان العمل[2].

ازدهرت عطفا على ذلك بسبب الأندلسيين في تونس مجموعة واسعة من الصناعات والحِرف التي كان لها أثر واضح في تنشيط الاقتصاد المحلي وتطوير المهارات الفنية، فقد تميزوا في صناعة الحرير وتقطير العطور، إلى جانب إسهامهم في "التسفير الفني للكتب" الذي اشتهرت به عائلة كاترال في العاصمة، كما تطورت بفضلهم صناعة مواد البناء، مثل الجليز والآجر والقرميد بنوعيه المطلي

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص320.
[2] المزي، المرجع السابق، ص24.

والشوّاط، إضافة إلى الجبس وفنون النقش عليه، وعلى الرخام والخشب والحديد، كما برز دورهم أيضاً في تطوير الآلات الفلاحية كالنّاعورة والمحراث والكريطة والجاروشة ولوازم الدواب وأرحية المطاحن، إلى جانب صناعات النسيج والحُلي واستغلال الشعر والحلفاء، وهي حرف اشترك فيها الموريسكيون مع غيرهم من سكان البلاد، أمّا في المدن الساحلية، فقد نشطوا في بناء القلاع الحربية وتجهيزها بالمدافع، موظفين ما يملكونه من تقنيات متقدمة في مجالات الصناعة البحرية والدفاعية[1]، يضاف إلى ذلك صناعة السفن والمراكب البحرية[2]، وتصميم وصناعة الأسلحة النارية، واستمدوا ذلك ممّا عرفته أقاليم الأندلس من تفوق واضح في صناعة المدافع والدروع وغيرها من وسائل الحرب[3].

أدّت هذه المعطيات إلى ازدهار الصناعة والحرف بمختلف أنواعها، خاصة تلك الصناعات والحرف اليدوية المتعلقة بالمنتجات الزراعية، كصناعة الزرابي والأفرشة والأقمشة الصوفية والقطنية والحريرية والصباغة (صباغة الصوف والمواد الحريرية)[4]، أسهم بالمقابل الاهتمام الكبير بغابات الزيتون، في تطوير صناعة الزيوت وإنشاء المعاصر وتجديدها، كما طوّروا من الصناعات الخزفية المندرجة ضمن فنون الطين كالزليج والقرميد الأبيض والآجر، وهي مواد استعملت في بناء المنازل، فضلًا عن النقش والزخرفة التي تشهد عليها معالم أندلسية مثل زاوية سيدي علي عزوز[5].

تميّز قطاع النسيج لدى الموريسكيين بطابعه العائلي، حيث توزّعت المهام بين أفراد الأسرة بما يضمن دعماً مستمراً لاقتصادها، فقد تولّى الرجل العمل في مجال

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص65.

[2] الوزان، المصدر السابق، ج2، ص 34.

[3] محمد محي الدين محمود، **أثر النهضة الصناعية الأندلسية في تغيير وجه الحضارة الغربية: تطور صناعة الأسلحة**، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، ع9، مصر، يناير 2018م، ص7.

[4] محمد المنوني، **ملامح من تطور المغرب العربي في بدايات العصور الحديثة**، المؤتمر الأول لتاريخ المغرب العربي وحضارته، جامعة تونس، 1979م، ص89.

[5] المزي، المرجع السابق، ص20.

الحرير إنتاجاً ونسجاً، لما يتطلّبه من مهارات زراعية لرعاية دودة القز، إضافة إلى جهد بدني في تشغيل المنسج، وفي المقابل، اضطلعت المرأة بصناعة الصوف إعداداً وغزلاً ونسجاً، فأبدع كل منهما في إنتاج الألبسة والمفروشات، فكان الرجال يصنعون أفضل أنواع السفساري والحايك والجبة والقشابية والبرنس والكدرون، بينما تتولى النساء نسج الزرابي والمرقوم بأنواعه من الحنابل والبطاطين والفرارش، مروراً بمرحلة السداية التي تلازمها المرأة معظم الوقت ولا تتركها إلا للضرورات، أمّا البنات، فكنّ يتدرّبن منذ الصغر على فنون الخياطة والتطريز، إعداداً لجهاز الزواج[1]، ومن أهم مصانع النسيج بتونس، المصنع الموجود بنهج تربة الباي،حيث يعتبر نموذجاً بارزا لمصانع الحرير التي ازدهرت بفضل المهارة الأندلسية خلال القرن السابع عشر، حيث يشهد على العناية التي أولاها الموريسكيون لفنون النسج الرفيع، ولا سيما المنسوجات الحريرية الفاخرة المطعّمة بخيوط الفضة والذهب، والتي كانت مطلوبة لدى أعيان العاصمة لما امتازت به من جودة ودقة في الصنع وذوق فني راقٍ[2].

عطفا على ذلك، فإن إنتاج الحرير والألبسة والمفروشات المختلفة والحرف المتعلقة بها يستلزم الاهتمام بغرس أشجار التوت وتربية دودة القز والحيوانات المختلفة لإنتاج المادة الأولية، وهو ما لم يغفل عنه الأندلسيون فاهتموا بها، ليستخدموها فيما بعد في تطريز الملابس الفاخرة للذكور والإناث على حد سواء، فبرعوا في إنتاج البطانية والبرنوس، واشتهر الحوكية بصناعة الأكسية الصوفية، على غرار ما كان في نهج طبربة الحوكية، أحد أزقة العاصمة تونس، حيث راجت فيه هذه الحرفة[3].

كل هذه التأثيرات أكدها الباحث الحبيب بولعراس في دراسته عن أنشطة الأندلسيين الحرفية والصناعية، حيث يقول: "وقد ساهم هؤلاء في منافع كبيرة

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، 112.

[2] نفسه، ص100.

[3] المزي، المرجع السابق، ص20.

للبلاد بسبب تمكنهم من التقنيات المتطورة في مجالات الزراعة والحرف، فقد عرفوا بإدخال تقنيات متقدمة في مجال الري ووسائله عالنواعير، وبغرسهم لبساتين كثيرة بالوطن القبلي، وبما جلبوه معهم من حرف وصناعات كصناعة الشاشية وغسل الصوف وتنظيفه وإعداده للنسج وقد جعلوا موقعه بالبطان قرب الجديدة، أو كصنع الكريطة، ذلك النوع من العربات ذات العجلتين الكبيرتين التي راج استعمالها بفضلهم، وهؤلاء الموريسكيون هم أيضا من طوروا صناعة الزليج ، أي تلك المربعات من الخزف المبرنق أو المطلي التي تحلي الدور التونسية"[1].

تعتبر صناعة الشاشية من أبرز سمات التأثير الصناعي الأندلسي وأحد العلامات التاريخية المسجلة باسمهم، ففيها تفننوا وأبدعوا أيما إبداع، حتى تحولت بمرور الزمن من غطاء للرأس إلى رمز أصيل للهوية التونسية، ويؤكد هذا النموذج أن الأثر الأندلسي لم يكن عابراً، بل نجح في خلق صناعة وطنية مستدامة قامت على دقة المراحل الفنية التي نقلها المهاجرون، مما جعلها تتجاوز كونها مجرد حرفة لتصبح قطاعاً اقتصادياً حيوياً ، ويبرز حجم التأثير الأندلسي في قدرته على دمج المهارة التقنية بالثقافة المحلية، ليصنع منتجاً يجمع بين القيمة الاقتصادية والرمزية الوطنية التي لا تزال قائمة حتى اليوم[2]، وقد احتكر الأندلسيون صناعة الشاشية بالكامل تقريباً، حيث حافظوا على أسرارها بين أفراد جاليتهم، واستعملوا في صناعتها مصطلحات فنية إسبانية تعكس خلفيتهم الحضارية، وقد انتشرت مراكز إنتاجها في مجموعة من المدن على غرار تونس العاصمة وأريانة والبطان وزغوان والعالية، مما جعلها من أهم الصناعات الوطنية التي جلبت أرباحاً كبيرة للبلاد وحظيت بدعم من السلطات الحاكمة، وقد ساهم هذا الازدهار الصناعي في تعزيز المكانة الاقتصادية للأندلسيين داخل النسيج الاجتماعي التونسي[3].

---

[1] بولعراس، المرجع السابق، ص ص 368، 369.

[2] قشتيلو، المرجع السابق، ص 58.

[3] ميكال دي إيبالثا، **دراسات حالية ...**، المرجع السابق، ص92.

أنشأ الأندلسيون بمدينة طَبَرْبَة معملا[1] لتلبيد الشاشية[2] بجوار سدّ البطان، ويعكس نشاط هذا المصنع براعتهم في توظيف الموارد المائية لخدمة الصناعات التقليدية، وقد تتبع الكاتب السويسري هنري دونا "Henry Dunant" في كتابه "الإيالة التونسية" مراحل إنتاج الشاشية، فكانت الأصواف من جربة وتغزل في العاصمة ثم ترسل إلى طبربة لتلبد بالمصنع القائم على مجرى وادي مجردة قبل صبغها في زغوان، بينما ذكرت الباحثة الفرنسية لوسات فلانزي " Lucette Valensi" في كتابها "المغرب قبل احتلال الجزائر" أن النساء كن يقمن بعمليات الغزل والتزريد في قرية قريبة من تونس -يقصد بها طبربة- حيث يتم التلبيد قبل مرحلة الصبغ، وتؤكد هذه الشواهد أن الأندلسيين نقلوا إلى طبربة خبراتهم في فنون النسيج والتلبيد مما جعلها مركزًا أندلسي الطابع في الصناعة الحرفية ومصدرًا لنهضة الصناعة التقليدية بتونس[3].

بالعودة إلى المغرب الأقصى، فقد اهتم الأندلسيون بالزراعات التي توفر لهم موادا أولية لصناعاتهم، فازدهرت بذلك تربية دودة القز، وانتشرت في فاس وتطوان وشفشاون وقبائل غمارة وبني عروس، أما تطوان فهي أكثر المناطق التي ازدهرت فيها تربية دودة القز، خاصة وأنها شهدت توافد عدد كبير من الموريسكيين، ويقول الزرهوني في هذا الصدد عن تطوان : "أن الناس يعتنون غاية الاعتناء باستخراج الحرير من الدود، فكان جلهم يغرس عددا من أشجار التوت في الحدائق الخاصة به، حتى إذا انتصفت الليالي اشترى أهله أوقية أو أكثر من زريعة الدود وربوها على القاعدة المقرّرة حتى تفرخ ثم يربّونها على أوراق التوت حتى تنتشر في البيوت، ثم تصير تغزل خيوط الحرير على لوزتها إلى أن تقصد عليها فتجمع في الأطباق ويذهب إلى التي عندها آلات استخراج الحرير منها، وكل دار تجمع من ذلك في كل يوم الرطل إلى عشرة أرطال أو أكثر من الحرير وتبيعه أو تبيّضه وتصبغه وتجعله مدجات

---

[1] أنظر الملحق رقم13.

[2] **تلبيد الشاشية:** يعني تحويل الصوف إلى نسيج متماسك عبر الدلك والحرارة والماء لتشكيل الشاشية.

[3] المزي، المرجع السابق، ص ص15، 21.

أي طاقات صغارا يحصل الناس من ذلك أرباحا طائلة منها وتكتسى العائلة"[1]، أما جورج مارسيه فيبرز أن المغربيات الحضر أتقنن وأبدعن في التطريز على الحرير و في صناعة السجاد ذي الألوان المتعددة وفق التقاليد الموريسكية، حيث يقول أن الطرز الإسباني الموريسكي هو النموذج الأصلي للزخارف التقليدية في منطقة شيشوان (شفشاون)[2]، يضاف إلى ذلك ازدهار صناعة "صندوق العروس"، وهي من الصناعات التي نقلت مع الأندلسيين إلى المدن المغاربية، ويقصد به الصندوق الذي تجمع فيه العروس لباسها لوازمها، وهو صندوق مصنوع من عود العرعر الصلب في هيكل غاية في الكبر، وقد اشتهر به أهل الرباط وتطوان، يضاف إلى ذلك صناعة الثريات، وهي مستمدة في طابعها من نواقيس الكنائس الإسبانية، ويشير كاربخال إلى أنها موجودة في بعض مساجد فاس وهي من إبداع أندلسيي المدينة[3].

وفي نفس السياق أورد الدكالي عن مدينتي سلا والرباط أن أهلهما لهم ملكة تامة في غالب الحرف والصنائع، ومنها نسج الزرابي والكُسى وضفر الحرير وخياطة الأزرار والطرز بألوان الحرير على الثياب الفاخرة، وهذه الصنائع تقوم بها نساء المدينتين[4]، كما يورد أن الكميات الكبيرة التي كانت تنتجهما المدينتين من القطن والكتان جعل رجال المدينتين ونساءها دائمي الاشتغال بالتنقية والنفش والغزل والنسج والتقصير، حتى أنهم أصبحوا على قدر كبير من الكفاءة والإتقان في مجال حرفة الحياكة، وأصبحت حرفة يتوارثها الأجيال أبا عن جد[5].

ازدهرت صناعة القطن والكتان بالمدن الأندلسية في المغرب الأقصى، فقد أبرز الدكالي أن معامل القطن والكتان وطرزهما بسلا والرباط تكاد لا تحصى لكثرة عددها، ويورد أن عددها بمدينة سلا لوحدها لما تقهقر أمرها خلال فترة

---

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص144، 145.

[2] مارسيه، المرجع السابق، ص 304.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص319.

[4] الدكالي، المصدر السابق، ص 47.

[5] نفسه، ص 44.

المولى سليمان العلوي (1760-1822م)، أصبح يقدّر بحوالي 600 معمل، وفي هذا الكلام تأكيد أن عددها خلال القرن 16 و17م كان أكثر بكثير، وهو ما يعطي صورة عن النشاط الصناعي والحرفي في المناطق التي شهدت استقرار جالية كبيرة من الأندلسيين، نفس الأمر بالنسبة للصناعات الفخارية، خاصة بالنسبة للرباط، حيث اشتهرت بالفخار المزدَّج الذي كان يُحمل إلى فاس ومكناس وغيرها، وكان بمثابة العلامة المسجلة باسم الرباطيين والسلاويين، وكانت الرباط تشتهر أيضا بصناعة الآجر المزدَّج الملون الرفيع الذي يطلق عليه اسم الزليج، كما أن الدباغة اعتبرت أعظم الحرف بسلا والرباط، فكان إتقان الدبغ وصبغ الجلود وتلوينها وخرزها نعالا وغير ذلك من أهم ما يبرع فيه سكان المدينتين، ومنها انتقلت الحرفة إلى سائر بلاد المغرب الأقصى على غرار فاس ومراكش وتطوان وغيرها، وكانت السلع التي تروج من سلا لوحدها تماثل ما يروج من سائر مدن المغرب الأقصى كلها، وهو ما يوضح ضخامة الإنتاج في هذا المجال[1]، وقد شهدت عطفا على ما سبق المدن الأندلسية في المغرب الأقصى ازدهاراً صناعيا ملحوظًا، وذلك منذ استقرار الأندلسيين الأوائل عقب سقوط غرناطة، وتضاعفت قوتها مع تتابع هجرات إخوانهم وتشجيع زراعة القطن والكتان، مما جعل الحياكة الحرفة الرائجة في الرباط وسلا، كما ظهرت صناعة الأسلحة محليًا مستغلة خبرات الأندلسيين وكفاءة العناصر الأجنبية المصاحبة لهم، حيث أسهم هؤلاء في تطوير مهارات صناعة الأسلحة وطرق استخدامها، وفق ما أشار إليه الأب دان[2].

تعتبر صناعة البناء من الصناعات التي ميزت الأندلسيين وبرعوا فيها وحملت تفاصيلها طابعا أندلسيا أصيلا، فطراز البناء الأندلسي أصبح منتشرا بين المدن المغاربية، ودخلت الفسيفساء ونقش الحجر والجبس والخشب والفستقيات المائية في مختلف مدن استقرار الصناع الأندلسيين، وقد لاحظ مارمول كاربخال أن أحسن

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص ص45، 46.

[2] تائب، المرجع السابق، ص37.

المدن المغربية هي تلك التي زيّنت وجمّلت بإبداعات الأندلسيين[1]، أما الأستاذ أحمد السعداوي، فقد خصص دراسة كاملة لأحد إبداعات الأندلسيين في مجال صناعة البناء في تونس، وموضوعها القرمود المستدير المجوف، حيث أبرزت الدراسة أن الأندلسيين خلال مطلع القرن السابع عشر أنشئوا مصانع ومعامل أطلق عليها اسم القرمدات[2]، كانت هذه المعامل تتواجد خارج المدن والقرى التي استقروا بها، اشتغلت على صنع القرمود المستدير المجوف الذي يعتبر أهم سمات العمارة الموريسكية، خاصة في مدن تستور والسلوقية، أما كيفية تصنيعه واستعماله فتتم بعد صهر كميات كبيرة من القرمود في أفران خاصة وبقوالب خاصة[3]، وتنتج هذه المعامل نوعا واحدا من القرمود، لا توجد به وسيلة للتعليق أو الشبك، ولكن قياساتها وأحجامها تختلف من فرن لآخر ومن مدينة لأخرى، وربما من عهد لآخر، ولا توجد بالقراميد وسيلة ربط خاصة تشدها بالملاط، حيث هناك نظام تسقيف ذو انحدار خفيف لا يتجاوز الثلاثين درجة مما يجعل السقف مقاوما للرياح، والقراميد مؤمنة من الانزلاق، وتكون السقوف المغطاة بالقرمود على عدة أشكال حسب البنية الخشبية التي تحملها[4].

تعتبر صناعة الحلي من المجالات التي تجلى فيها الإبداع الأندلسي بشكل استثنائي، خاصة الحلي الفضية المموهة بالمينا الملونة، والتي انتشرت في مراكز تونسية مثل مدينة "مقنين" وجزيرة جربة، وفي مناطق مغربية شاسعة بدءاً من سوس في أقصى الجنوب وصولاً إلى جبال الريف، وتحديداً في المنطقة الممتدة بين تيزنيت وإرهرم، وتؤكد الدلائل التاريخية أن هذه التقنيات الدقيقة انتقلت عبر المهجرين الأندلسيين عقب حروب الاسترداد، سواء من المسلمين أو من الطائفة اليهودية التي تشير مصادر عدة إلى دورها الريادي في نقل هذا الفن، كما امتد هذا التأثير ليشمل صناعة أطقم المائدة من الخزف الرفيع ذي البريق المعدني، والبلاطات

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص319.

[2] أنظر الملحق رقم 14.

[3] أنظر الملحق رقم 15.

[4] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 49.

الخزفية الفاخرة، والأسلحة البيضاء المرصعة بالأحجار الكريمة، ويحلل هذا الانتشار الجغرافي الواسع حجم التأثير الأندلسي الذي لم يتوقف عند المدن الكبرى، بل تغلغل في عمق المجتمعات المحلية، محولاً الحلي والمنسوجات والأسلحة من مجرد أدوات استعمالية إلى قطع فنية تحمل هوية تقنية متطورة، مما ساهم في خلق اقتصاد حرفي فاخر عزّز من مكانة الصناعات التقليدية في تونس والمغرب ومنحها طابعاً عالمياً استمد استمراريته من تمازج الخبرة الأندلسية مع الذوق المحلي[1].

تزامنت هجرة المسلمين الأندلسيين إلى البلاد المغاربية مع توافد أعداد كبيرة من اليهود الأندلسيين، توجه عدد كبير منهم نحو تونس بعد أن طردوا من الأندلس، واستقبلهم التوانسة بنفس الترحاب خاصة بنو جلدتهم من اليهود التوانسة، وقد شملت هذه الهجرات عناصر ملمة بأساليب الحضارة وبفنون الحرف والصناعات، ليكونوا أحسن معين للتوانسة في هذا المجال[2]، حيث نقلوا معهم خبراتهم في هذا المجال وساهموا فيه أيما مساهمة، خاصة صناعة الحلي والجواهر[3]، وقد أجرى الباحث هينري تيراس (Henri Terrasse) مقارنة بين الحلي المموه بمنطقة السوس جنوب المغرب الأقصى مع مجموعة من الحلي المعروف بالحلي المدجن (الذي صاغه الموريسكيون الباقون في الأندلس عقب سقوطها)، وهو عبارة عن مجموعة من البرونز موشح بالذهب والمينا الملون محفوظة بمعهد دون خوان في مدريد، وقد استخلص من مقارنته وجود تقارب وتشابه كبير بين المجموعتين، ما يدل على انتساب مجموعتي الحلي التي قارن بينهما إلى ثقافة فنية واحدة[4].

---

[1] شرقي الرزقي، **أثر الموريسكيين النازحين من الأندلس في صناعة الحلي الريفي بمنطقة بني يني في الفترة الحديثة**، مجلة أدوماتو، ع 31، المملكة العربية السعودية، جانفي 2015م، ص32-34.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 35.

[3] أندري برنيان وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: رابح منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1984م، ص150.

[4] الرزقي، المرجع السابق، ص 40.

المبحث الثاني: النشاط التجاري ومظاهر الازدهار الاقتصادي.

لم يقتصر التأثير الأندلسي في البلاد المغاربية على تطوير آليات الإنتاج الزراعي والصناعي وما رافقه من إدخال تقنيات وأساليب جديدة في الفلاحة والحرف، بل امتدّ أثره ليشمل المجال التجاري في أبعاده الداخلية والخارجية، فقد تمكن الأندلسيون، بما امتلكوه من خبرة اقتصادية متراكمة وشبكة علاقات واسعة، من إعادة تنظيم الحركة التجارية داخل البلاد المغاربية وتنشيط أسواقها، فأسهموا في خلق توازن اقتصادي جديد قائم على جودة الإنتاج وحسن تدبير الموارد، كما تجاوز تأثيرهم حدود المجال المحلي إلى الفضاء الأوروبي، إذ ربطوا علاقات تجارية مع الموانئ والمدن الواقعة على الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، مستثمرين في خبراتهم البحرية وتجاربهم السابقة في الملاحة والتبادل التجاري، ونتيجة لذلك، شهدت المناطق التي استقروا بها ازدهاراً اقتصادياً ملحوظًا، انعكس على تنامي العمران وتوسع الحرف وتنوع الموارد، لتتحول هذه الرقع الجغرافية إلى مراكز حيوية للحركة الاقتصادية في الغرب المتوسطي.

أولا: الأسواق المحلية والتجارة الداخلية.

انخرط الأندلسيون في تجارة الأسواق المحلية، حيث كانوا يبيعون فوائض الإنتاج العائلي من الماشية والمواد الغذائية والحرفية والصوف والمنسوجات والثمار المختلفة وغيرها، حتى صارت الأسواق مليئة بمنتجاتهم الصناعية والزراعية والفنية[1]، وقد تطلّب النشاط التجاري المحلي اهتماماً مستمراً بتهيئة البنية التحتية الملائمة، فدأبوا على صيانة الطرقات والجسور والعربات والسفن والحرص على تأمينها، بما يضمن انسياب الحركة التجارية وسلامة تنقل السلع والبضائع داخل البلاد وخارجها[2].

اهتمام الأندلسيين بالمجال التجاري يعود لطبيعة العنصر الأندلسي الوافد، حيث أن عددا كبيرا منهم كانوا من أرباب الأموال، ومن الشخصيات الثرية، وقد

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص 34.

[2] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص27.

وظّفوا هذا الثراء في أنشطة تجارية متنوعة، كما ساهموا بخبرتهم وتجاربهم في ازدهار الأسواق الحرفية ونشاطها، وقد أبرز حسن الوزان هذا الأثر على الأسواق الحرفية بالمغرب الأقصى خلال وصفه لمدينة فاس المغربية، حيث أكّد أن هناك أسواق خاصة بكل حرفة، على غرار السوق الخاصة بصانعي الأسلحة، و قد أبرز أن أصحابها من الأندلسيين، ويتراوح عدد دكاكينهم حوالي العشرة دكاكين[1]، كما أبرز أن المدينة تحتوي على حيان يشغلهما تجار الأقمشة الصوفية المستوردة من أوروبا، وذكر أنهم ينتمون كلهم إلى العناصر الأندلسية، ويبيعون إضافة إلى الأقمشة الصوفية أقمشة حريرية وقلنسوات وحرير خام، ويضيف أن هذه الأقمشة تباع بالمزاد، حيث يحملها المكلفون ببيعها إلى مستخدمي الضريبة لختمها، ثم ينادي الدلاّلون عليها أمام دكاكين التجار، وعدد الدلالين نحو الستين، ومبلغ الضريبة "بايوتشو[2]" عن كل قطعة قماش[3].

وفي سياق متصل، أورد الدكالي أن تجّار سلا والرباط كانوا يبيعون خمس منتجات أساسية، وهي الكتان ومصنوعاته، والجلود المدبوغة ومصنوعاتها المختلفة، والمنتجات والأواني الفخارية، والحصير، وعصير العنب الذي كان يطلق عليه اسم الصامت، بينما ركزوا في شرائهم على جلب منتجات غير متوفرة عندهم من الخارج، على غرار أواني الفخار المذهب، وأواني الزجاج والجوهر والمرجان والصدف والعاج ومصوغ الذهب والفضة مما لا يوجد في مدنهم، وكانت تروج هذه السلع في مختلف المدن المغربية كفاس ومراكش ومكناسة وسلجماسة وسائر المدن الأخرى[4].

---

[1] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 244.

[2] **بايوتشو(Bajocco)** : هو اسم لعملة قديمة كانت مستخدمة في بعض المناطق الإيطالية (خاصة الولايات البابوية)، ويبدو أن الوزان استخدم هذا المصطلح أو ما يعادله لتقدير قيمة الضريبة أو الرسوم الجمركية التي كانت تُفرض على السلع في ذلك الوقت.

[3] الوزان، نفسه، ص 241.

[4] الدكالي، المصدر السابق، ص 44.

أمّا في تونس، فقد برز التجار الأندلسيون ولعبوا دورا بارزا في حركة الأسواق المحلية أو الخارجية على حدّ سواء، ومن أبرز التجار نذكر التاجر الأندلسي "مصطفى دي كارديناس" الذي يعتبر أهم وجهاء الموريسكيين وقادتهم في تونس[1]، والملاحظ أن النشاط التجاري المحلي للأندلسيين في تونس لم يقتصر على المحاصيل والبضائع وفوائض الإنتاج، بل تعدّاها لمجال العقارات، خاصة الفلاحية منها، وهو ما أكدته دراسة للأستاذ محمد الهادي الشريف عن ملكية الزياتين بالساحل التونسي بين أوائل القرن السابع عشر ميلادي وأوائل القرن التاسع عشر، حيث أبرزت تواجد العنصر الأندلسي ضمن الوحدات الساحلية الحضرية والقروية على حد سواء، وعلى تدخلاتهم العديدة في عمليات البيع والشراء للأصول الفلاحية المكونة أساسا من غراسات الزيتون التي يمكن اعتبارها من الثروات الفلاحية الأساسية في المنطقة[2].

كشفت الوثائق الأرشيفية التي اعتمد عليها الأستاذ محمد الهادي الشريف عن دور محوري للتجار والمستثمرين الأندلسيين في تنشيط سوق العقارات الفلاحية بمنطقة الساحل التونسي، حيث تضمنت السجلات العديد من المعاملات التي كان الأندلسيون أطرافاً رئيسية فيها، ومن أمثلة ذلك شراء تاجر أندلسي عقارين يضمان بساتين زيتون من بائع ذي أصول قبلية عام 1641م، وشراء مستثمر آخر نحو عشرين عقاراً فلاحياً عام 1715م، إضافة إلى استحواذ أحد الحضر الأندلسيين على عشرين أصلاً في منطقة سوسة بين عامي 1741 و1742م، وفي المقابل، سجلت الوثائق عمليات بيع قام بها أندلسيون، منها بيع عشرين أصلاً في سوسة، وستة أصول أخرى في عام 1766م، وصولاً إلى بيع عقارين للتاجر صلاح الدين بن الحاج سليمان سنة 1808م، وبالمجمل تم إحصاء بيع 46 أصلاً وشراء 42 أصلاً من طرف الأندلسيين في منطقة سوسة ونواحيها بين عامي 1625 و1838م، وهي عقارات تقع جميعها ضمن نطاق غابات الزيتون الساحلية، مما يؤكد أن تجارة العقارات الفلاحية رافقت

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية** ، المرجع السابق، ص 58.

[2] رقية، المرجع السابق، ص 35.

الوجود الأندلسي منذ بدايته واستمرت بفاعلية طيلة القرون اللاحقة. تثبت هذه المعطيات أن الأثر الأندلسي في تونس لم يتوقف عند ممارسة الزراعة فحسب، بل امتد ليشمل إدارة الرأسمال العقاري والتحكم في مفاصل التجارة المحلية، وقد تحول العقار الفلاحي من مجرد ملكية وراثية ساكنة إلى مادة تجارية نشطة، وهو ما عزز من استقرارهم المادي ومكنهم من الاندماج في النسيج الاقتصادي التونسي كقوة استثمارية مؤثرة وطويلة الأمد[1].

تُبرز هذه العقود، خاصة من خلال القيم المالية المذكورة فيها، المكانة الاجتماعية المرموقة والثراء النسبي الذي تمتعت به الطائفة الأندلسية، ومن الشواهد الجلية على ذلك ما ورد في عقود شراء العقارات ببلدة مساكن التونسية، حيث جاء في أحدها: "الحمد لله باع المركانتيان مسعود وعمران ولدا شمعون وزان... جميع النصف من الفدان أرضا بيضاء بالزيات غربي مساكن.... بثمن قدره ثلاثة عشر ماية ريال وخمسة وعشرون ريالا صغرى فضة اعترف البايعان بقبضهما من المبتاع واعترفوا بالمبيع والمبتاع بأن نصف ابتياعه من جميع ما ذكر ليس له وإنما هو للأشقاء حسين وصالح وعمر وسالم ومحمد وعلي أبناء محمد الأندلسي المساكني بالسواء بينهم..." [2]، وتبرز وثيقة أخرى بيع أحد الأندلسيين لعقار فلاحي بمدينة المهدية حيث جاء فيها: "باع المكرم صالح بن محمد الحداد الأندلسي المهدوي للتاجر دانيل بن يعقوب النبروز جميع الأصلين زيتونا ببرج الشلبي من غابة المهدية بثمن قدره عشرون ريالا قبضها معاينة..."[3].

تكشف هذه النصوص عن مؤشرات اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية، فمن الناحية المالية، تعكس قيمة الصفقة قدرة شرائية عالية لدى الأندلسيين، ومن الناحية الاجتماعية، يظهر شراء الإخوة الستة للعقار بنسب متساوية نموذجاً فريداً للاستثمار العائلي المشترك والانسجام التام بين أفراد الأسرة الواحدة، كما يحلل

[1] رقية، المرجع السابق، ص ص36، 37.

[2] نفسه، ص46.

[3] نفسه ، ص47.

هذا العقد طبيعة العلاقات التجارية العابرة للطوائف، حيث يبرز التعامل المالي المباشر بين التجار اليهود والأسر الأندلسية، مما يثبت أن الأندلسيين شكلوا قوة اقتصادية منفتحة وفاعلة، استطاعت من خلال التضامن الأسري وتجميع الثروات أن تسيطر على مساحات هامة من الأراضي الزراعية، مما عزز من نفوذهم الاقتصادي واستقرارهم الاجتماعي ككتلة متماسكة داخل المجتمع التونسي.

وعلى صعيد آخر، ومن خلال التقصي الميداني في مجموعة من الوثائق الأرشيفية الأصلية المتعلقة بأوقاف الأندلسيين بتونس، والتي شملت عقود بيع، ورسوم وقفية تعود لأواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، يتضح الدور المحوري الذي لعبه هذا المكون في تنشيط الحركة التجارية والحرفية، حيث تكشف هذه الوثائق، من خلال الإشارة المتواصلة إلى الحوانيت والأسواق والأمناء، عن مساهمة الأندلسيين الفعالة في إرساء بنية اقتصادية حضرية متطورة، حيث لم يقتصر دورهم على مجرد الاستغلال، بل شمل إحياء الأنقاض وتحويلها إلى وحدات إنتاجية نشطة، خاصة في نهج الأندلس وباب السويقة، ويظهر من خلال تحليلنا لهذه الوثائق أن انتساب أطرافها إلى فئات التجار والأمناء، مثل أمين الشواشين أو أمناء الحرف، يعكس تكاملاً بنيوياً بين النشاط التجاري داخل الحاضرة وبين الإنتاج الزراعي في الضواحي (كقلعة الأندلس ورفراف)، إذ كانت هذه المناطق تمثل العمق الاستراتيجي لإمداد الحوانيت بالمواد الأولية، وبذلك تبرز هذه الوثائق وجود دورة اقتصادية متكاملة تبدأ من الفلاحة وتنتهي بالتصنيع والترويج تحت إشراف تنظيم مهني دقيق، مما جعل من الأحباس الأندلسية ركيزة أساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تونس[1].

[1] الأرشيف الوطني التونسي، رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس ، السلسلة c2، الملف 210، الحافظة 5.

ثانيا : الأندلسيون ومنظومة التجارة المتوسطية.

تعد مساهمة الأندلسيين في التجارة الخارجية محورية، حيث شهدت المبادلات الدولية في المناطق الساحلية التي استقروا بها في تونس والمغرب تطوراً ملحوظاً، وقد استند هذا الازدهار إلى استثمارهم لإمكانياتهم الذاتية والمحلية، والمتمثلة في قدراتهم المالية وامتلاكهم أساطيل وسفناً تجارية، فضلاً عن خبرتهم العميقة في فنون الملاحة وشؤون البحر، كما شكل إتقانهم للغات الأجنبية، ولا سيما الإسبانية والبرتغالية، عاملاً حاسماً في ربط علاقات تجارية وثيقة مع القوى الأوروبية، مستفيدين من روابطهم الثقافية والاجتماعية بشبه الجزيرة الإيبيرية التي كانت لا تزال قائمة عند استقرارهم، مما مكنهم من القيام بدور الوسيط التجاري في حوض المتوسط بفاعلية واقتدار[1].

ساهمت الخبرة العلمية الموثقة في تعزيز التفوق الملاحي للأندلسيين، حيث اعتمدوا بشكل أساسي على التراث العلمي الذي نقلوه من الأندلس، وفي مقدمته مؤلفات ابن غانم الرباش الأندلسي المتعلقة بصناعة المراكب وفنون الملاحة البحرية، وقد لعبت حركة الترجمة دوراً حاسماً في تعميم هذه الخبرات، مثلما فعل "الفقاي" الذي ترجم من الإسبانية إلى العربية كتاب "العز والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع"، وهو مؤلَف تقني مكنهم من تطوير قدراتهم الدفاعية والهجومية في البحر، وبفضل هذه المادة العلمية، استطاع الأندلسيون تحديث تقنيات صناعة السفن وتطوير مهارات ركوب البحر، مما وفر لهم قاعدة معرفية مكنتهم من منافسة القوى البحرية المتوسطية وتحويل خبراتهم النظرية إلى قوة اقتصادية وعسكرية ملموسة[2].

وإلى جانب المؤهلات الذاتية، حظي الأندلسيون بمعاملة تفضيلية من قِبل الحكام، تجلت في سلسلة من التسهيلات والامتيازات التي منحت لهم فور

---

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص 34.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص14.

استقرارهم، على غرار ما حظيت به المراكب الأندلسية في تونس من إعفاءات ضريبية استثنائية من دفع الإتاوات والمكوس التي كانت تُفرض عادةً على السفن الأخرى، مما خفف من تكاليف التشغيل وزاد من تنافسيتهم التجارية، كما شملت هذه السياسة تقديم تسهيلات إجرائية واسعة في مجال التبادل التجاري مع الأجانب، مما وفر بيئة استثمارية محفزة مكنت هذه الجالية من توسيع شبكة معاملاتها الدولية، وقد ساهمت هذه الرعاية السياسية، الممزوجة بالخبرة المهنية، في تسريع وتيرة الازدهار التجاري للأندلسيين وتحويلهم إلى قوة اقتصادية فاعلة ضمن الفضاء المغاربي[1].

أظهر الأندلسيون قدرة فائقة على الاندماج السريع في المنظومة الاقتصادية للمجتمعات الجديدة، مدفوعين بتنوع أنشطتهم وحسن تدبيرهم التجاري، وقد شمل هذا الاندماج الانخراط في قطاعات تجارية حيوية ومتنوعة، مثل المتاجرة بالحبوب، والتعامل المباشر مع الموانئ الأوروبية، بالإضافة إلى تجارة الرقيق، كما تميزت ممارساتهم التجارية باعتماد نظام "البيع بالدَّين"، وهو آلية تعتمد على تسليم البضائع للمشتري مع تأجيل الاستخلاص المالي إلى آجال محددة بناءً على الثقة المتبادلة والسمعة التجارية؛ وقد وفّر هذا النظام سيولة مرنة في الأسواق، ومكّنهم من توسيع قاعدة عملائهم وضمان استمرارية رواج بضائعهم، وقد ساهمت هذه الاستراتيجيات في ترسيخ حضورهم كقوة اقتصادية نافذة داخل السوق المغاربية، وأثبتت كفاءتهم في إدارة المعاملات التجارية المعقدة وتطوير آليات السوق المحلية[2].

وممّا زاد من شهرة الأندلسيين وتفوقهم في النشاط التجاري، هو ازدهار الصناعات التي احتكروها وبرعوا فيها، وتحقيقهم لفوائض إنتاجية جعلتهم يعملون على تسويقها خارجيا، وفي مقدمتها صناعة الشاشية التي بلغت شهرتها آفاقًا بعيدة خارج تونس، فقد أشار الكاتب دونا "dunant "إلى أن الشاشية تصدّر من تونس على اختلاف أشكالها إلى تركيا وإيران ومصر، وباختصار إلى كل البلاد

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 55.

[2] Merzouki , op-cit, pp221,222.

الإسلامية، كما أكدت الباحثة فالانزي "Valensi" أن تونس، ورغم المزاحمة الفرنسية والإيطالية، تورِّد شواشيها إلى مختلف ولايات الدولة العثمانية من طرابلس إلى بلغاريا، وإلى أجزاء من المغرب وإفريقيا السوداء، وتضيف لوسات "lucette" أن الإيالة التونسية كانت تنتج سنويًا ما بين خمسين ألفًا إلى مائة ألف طزينة من الشواشي، وهو ما وفر فرص عمل كثيرة وحقق رواجًا واسعًا في الأسواق المحلية والخارجية، مما يعكس عمق الأثر الأندلسي في بعث نهضة صناعية وتجارية متكاملة في البلاد[1].

برز في تونس عددٌ كبير من الأندلسيين الذين احترفوا التجارة والقرصنة البحرية خلال القرن السابع عشر، باعتبارها إحدى أهم الأنشطة الاقتصادية في تلك المرحلة، وقد ارتبط هذا النشاط بتبادل الأسرى وافتدائهم وتجارة العبيد، مما جعله ذو بعد اقتصادي وسياسي في آن واحد، وتشير الوثائق التاريخية إلى عدد من الأسماء الأندلسية التي اشتهرت في هذا المجال، وعلى رأسها أحمد الوزير الأندلسي، الذي امتد نشاطه التجاري عبر الصحراء والبحر المتوسط[2]، ومصطفى قرضناس (كردناش)، الذي قيل أنه كان يتصرف في قصره وضَيعتِهِ بقرنبالية في أكثر من ثلاثمائة من العبيد المسيحيين والسودانيين، وكان يشغِّلهم في فلاحة ثلاثين ألف زيتونة، تتخللها أشجار اللوز للمتاجرة بزيوتها، وفي تصنيع الحرير بثلاثين منسجا، وكانت مبادلاته تتم مع أغلب الموانئ المتوسطية، وبأمواله حرّر بعض التجار الأندلسيين الذين وقعوا بسفنهم في الأسر، يضاف إلى ذلك أن عددا من الأندلسيين أقاموا شراكات خارجية مع صناع وتجار أجانب، كشراكة محمد سيّار (خيّار) وخوان بيريث مع خبير ألماني وتاجرين من مرسيليا لإنشاء مصنع صابون هناك، وقد اشتغل المصنع مابين سنة 1621م إلى غاية 1623م. وقد تمكن بعض الأندلسيين بفضل ما يمتلكونه من كفاءة ومكانة من الوصول إلى مناصب اقتصادية وتجارية هامة، كترأس الديوانة، فقد عين على رأسها القايد محمد مورو سنة 1621م،

[1] المزي، المرجع السابق، ص22.

[2] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص27.

ومامي سبنيول سنة 1635م، وسيدي رجب الأندلسي بعد سنة 1645م، وسيدي علي الصوردو بعد سنة 1653م، وقد أصبح هذا الأخير بمثابة ولي من أولياء تونس الصالحين، بعد أن ذاق الأسر وصودرت سلعته بجنوب فرنسا عندما كان متوجها إلى البندقية، ثم تحرر وأصبح نائبا لحاكم جنوة بطبرقة، وهناك ساهم في تحريّر عدد من الأسرى التوانسة[1].

وإلى جانب هؤلاء، هناك عدد آخر من التجار الذين لا يقلون شهرة أو أثرا، كـ"لويس ثابت" الذي امتهن تجارة التوابل والصابون والعبيد، ومحمود السرايري وشريف القسطلي اللذين برزا في تجارة الرقيق خلال الثلث الأول من القرن الثامن عشر، وتظهر الوثائق الإسبانية لسنة 1725م حضور الخزندار محمود السرايري كأحد أبرز ملاك العبيد في تلك الفترة[2]، كما أن العديد من الأندلسيين توجهوا لتونس واستقروا بها، فقط لرغبتهم في ممارسة النشاط التجاري، على غرار القبطان موصول (موسور) في سنة 1623م، وإبراهيم رايس سنة 1636م[3].

أمّا في المغرب الأقصى، فقد شكلت القوة البحرية للأندلسيين دعامة أساسية لتعزيز النشاط التجاري عوضاً عن عرقلته، لا سيما في ميناء أبي رقراق الذي تحول تحت إشرافهم إلى نقطة ارتكاز لعلاقات تجارية نشطة مع التجار الأوروبيين، وتبرز الأهمية الاستراتيجية لهذا الميناء من خلال القرارات السياسية الدولية آنذاك، كقرار الملك الإسباني فيليب الرابع سنة 1626م، الذي رخص بموجبه للإسبان بالتعامل التجاري مع الأندلسيين، مما جعل الميناء يتبوأ المرتبة الأولى في المغرب الأقصى، وقد أدى هذا التمازج بين نشاط الجهاد البحري وعوائد التجارة الخارجية إلى جعل المنطقة مركزاً رئيساً لتوليد الثروة، حيث تشير بعض المصادر التاريخية إلى أن الدخل السنوي الناتج عن هذه الأنشطة البحرية في فترات معينة تجاوز إجمالي

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص14.

[2] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص ص 471-472.

[3] دي ايبالثا، المرجع السابق، ص 183.

المداخيل الضريبية للبلاد بأكملها، بما في ذلك المداخيل المسجلة في عهد السلطان أحمد المنصور الذهبي[1].

نجح الأندلسيون في بناء منظومة علاقات تجارية دولية متشعبة وواسعة النطاق مع الخارج، وهو ما حول منطقة مصب أبي رقراق إلى قبلة أساسية واستراتيجية للتجار الأوروبيين، لا سيما خلال مطلع القرن السابع عشر الميلادي، حيث امتدت هذه العلاقات لتشمل حتى الدول التي كانت في حالة صراع بحري مستمر مع الأندلسيين، ومن أبرز الشواهد التاريخية التي توثق هذا الازدهار التجاري الكبير، ما أورده الأدميرال الفرنسي إسحاق رازيلي سنة 1630م، والذي عاين المنطقة ميدانياً بصفته قائداً بحرياً ومبعوثاً رسمياً للدبلوماسية الفرنسية، حيث أكد في تقاريره أن عدداً كبيراً من السفن التجارية التابعة لبريطانيا وهولندا كانت تحط رحالها بانتظام في منطقة مصب أبي رقراق، وتعززت هذه المعطيات بما أورده الديبلوماسي الإنجليزي هاريسون، الذي ذكر أن ثلاثين سفينة أجنبية حلت بالمنطقة في ظرف زمني وجيز لا يتجاوز 46 يوماً، كما سجل أنه في شهر أفريل من سنة 1654م حلت سفن هولندية بميناء أبي رقراق وهي محملة بسلع متنوعة وضرورية مثل القطن والتبغ والبارود، لتغادر الميناء لاحقاً وهي محملة بجلود الأبقار المحلية المتوفرة بكثرة آنذاك[2].

ولضمان استمرارية وتنظيم وتنشيط هذه العلاقات التجارية المتنامية، بادرت بعض القوى الأوروبية الكبرى ببعث قناصل رسميين يمثلونها في القصبة، وعلى رأسهم القنصلان الفرنسي والهولندي اللذان استقرا هناك للسهر المباشر على تنفيذ الاتفاقيات التجارية المبرمة، وتسهيل كافة عمليات التبادل التجاري وضمان انسيابيتها، كما شهدت تلك الفترة استقراراً لعدد من كبار التجار الأوروبيين في القصبة لفترات زمنية ممتدة، كالتاجر الفرنسي "فرانسوا بيير مازييت" الذي أقام بالمنطقة من سنة 1626م إلى غاية 1630م، والتاجر الإنجليزي "روبير بيكفور" الذي تواجد بها سنة 1636م، غير أن هذا التواجد التجاري لم يخلُ من التوترات، إذ

[1] تائب، المرجع السابق، ص ص 37، 38.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص268.

واجه هؤلاء التجار مشكلات أدت في بعض الأحيان إلى تراجع نشاطهم، خاصة في حالات اعتداء دولهم على المراكب الأندلسية، ففي سنة 1631م أدى أسر الإنجليز لسفينة تابعة للمجاهدين إلى قيام الأندلسيين برد فعل فوري تمثل في القبض على التجار الإنجليز المستقرين وحجز كافة ممتلكاتهم، وتكرر المشهد عند استيلاء الأدميرال الهولندي "ترومب" على سفينة أندلسية، مما دفع الأندلسيين إلى اعتراض سفينة تجارية هولندية عند توقفها بالميناء والقبض على طاقمها وإيداعهم في مطامير عميقة[1].

أمّا على صعيد الأسواق الخارجية، فقد كانت السفن التجارية الأندلسية تتوجه بالأساس لبيع سلعها وغنائمها البحرية في موانئ الولايات الإيطالية الصغيرة مثل ليفورنو وجنوة وبيزة، بينما كان من النادر توجهها نحو أسواق الدول الكبرى كفرنسا وبريطانيا وإسبانيا، ويعود السبب في ذلك إلى السياسات التي اتبعتها تلك الدول بامتناعها عن شراء السلع التي كانت في الأصل ملكية لسفنها، لتتم قرصنتها والاستيلاء عليها لاحقا، فكانت تعاملاتهم تقتصر حصراً على شراء السلع والمنتجات المغربية الأصيلة التي لم تكن تُنتج في أوروبا ولم تكن متوفرة في أسواقهم المحلية، مما خلق نوعاً من التخصص في التبادل التجاري فرضته الظروف السياسية والقانونية لتلك المرحلة[2].

من جانب آخر، أصبحت مدينة سلا ولفترة طويلة من الزمن، من أهم المراكز التجارية في غربي المتوسط، وذلك بفضل الذهب الذي تجلبه القوافل التجارية من السودان، وهو ما تحتاجه الجمهوريات الإيطالية لضرب عملتها الذهبية، فأصبح مينائها يجذب التجار الإيطاليين، كما أن الميناء تحول إلى محطة لتصدير العديد من المواد إلى أوروبا على غرار الكتّان والنيلة والقطن والحبوب والفواكه الجافة ومسحوق الدباغة والقرمز وعدة مواد أخرى[3]، وما ساعد أهل سلا على تنشيط

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص ص268، 269.

[2] نفسه، ص 269.

[3] الكامون، المرجع السابق، ص 107.

التجارة هو سفنهم ومراكبهم التي كانت تصل إلى شبه الجزيرة الإيبيرية وفرنسا وهولندا إضافة إلى دخول هذه السفن إلى البحر المتوسط عبر مضيق جبل طارق ومنها إلى سواحل تلمسان ووهران والجزائر وبجاية وتونس والقيروان وطرابلس الغرب، بل إنها تصل إلى غاية الإسكندرية وسواحل مصر المختلفة، وكانت السفن تعود في بعض الأحيان محملة بسلع هذه المناطق أو ما كان يروج في أسواقها، كالبز الإفريقي وأواني الفخار المذهب المصنع بمالقة، وأواني الزجاج، والجوهر والمرجان والصدف والعاج ومصوغ الذهب والفضة مما لا وجود له في سلا[1].

ومع مرور الوقت، شهدت المنطقة تحولاً استراتيجياً في ميزان القوة التجارية، حيث انتقل الثقل الاقتصادي تدريجياً من مدينة سلا إلى الرباط، لاسيما عقب استقرار الأندلسيين بصفة مكثفة في الضفة الجنوبية للمصب، وبموجب هذا الاستقرار، تبوأت الرباط مكانة المركز التجاري الأول، مستقطبةً التجار الأوروبيين على حساب مدينة سلا، إذ وجدت القوى الأوروبية نفسها مضطرة لإقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية متينة مع الأندلسيين بهدف افتكاك الأسرى وتأمين سفنها التجارية من مخاطر العمليات البحرية الأندلسية، سعياً للحصول على قدر من الحماية لتجارها في حوض المتوسط، وفي المقابل كان الأندلسيون في حاجة ماسة لتأمين موارد مستمرة لشراء الأسلحة والعتاد الحربي اللازم لمواصلة نشاطهم البحري وتطوير أساطيلهم، بالإضافة إلى رغبتهم في إيجاد منافذ خارجية لتصريف غنائمهم البحرية، خاصة تلك التي لم تستوعبها الأسواق الداخلية المغربية، وقد وجدوا في الجمهوريات الإيطالية، ولا سيما جنوة وليفورنو وبيزة، الأسواق المثالية لتسويق هذه الغنائم بعيداً عن ضغوط الدول الأوروبية الكبرى، ونتيجة لهذه الديناميكية، أصبح أندلسيو الرباط هم المتحكمين الفعليين في دواليب التجارة الخارجية بالمنطقة، وبذلك نجح نشاطهم البحري وقوتهم الملاحية في فرض واقع اقتصادي جديد أجبر القوى

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 44.

الأوروبية على التوجه نحو أسواقهم والاعتراف بمركزيتهم التجارية في غرب المتوسط[1] .

تنوّعت السلع والبضائع التي نالت اهتمام الأندلسيين وعكفوا على استيرادها من الخارج، إلا أن الأسلحة والذخيرة والمعدات الحربية احتلت الصدارة في أولوياتهم التجارية، مدفوعين بالظروف السياسية التي عاصروها وازدهار عمليات الجهاد البحري التي كانت تتطلب إمدادات عسكرية مستمرة، وفي هذا السياق لعبت الجالية اليهودية دوراً محورياً في الوساطة التجارية بين الأندلسيين والدول الأوروبية لتأمين هذه الاحتياجات الحساسة، ومثال ذلك تكليف قادة القصبة لـمراد رايس وهو بحار من أصل هولندي سنة 1624م بالاتصال بتجار أمستردام في هولندا لاقتناء عتاد حربي، حيث استعان مراد رايس في هذه المهمة بوسطاء محليين، منهم يهودي برتغالي مقيم بمدينة سلا يدعى آرون كيريد(Aron Querido) ، الذي أشرف على صفقة ضخمة شملت شراء 200 مجذاف، و200 حربة، و120 بندقية، بالإضافة إلى 2000 وحدة من بارود المدافع، و90 قنطاراً من الكرات الحديدية مختلفة الأحجام، و10 قناطير من مادة الكبريت[2].

لم تقتصر صفقات الأندلسيين على البيع والشراء المباشر، بل شملت المقايضة السياسية والدبلوماسية، حيث عُقدت صفقة مع إنجلترا عن طريق المبعوث الملكي جون هاريسون سنة 1626م، حصل بموجبها الأندلسيون على 14 مدفعاً بكامل ذخائرها مقابل إطلاق سراح الأسرى الإنجليز، واستمر هذا التدفق العسكري في السنة الموالية 1627م، حيث تحصل الأندلسيون على 6 مدافع إضافية مع كميات من البارود والقذائف، وتعكس هذه المعطيات الدقيقة كيف نجح الأندلسيون في تسخير علاقاتهم الدولية وتوظيف الوسطاء والاتفاقيات الدبلوماسية لتأمين تفوقهم

[1] الكامون، المرجع السابق، ص ص108،109.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم..**، المرجع السابق، ص ص 265، 266

العسكري، ممّا جعل من تجارة السلاح ركيزة أساسية في استمرار منظومتهم التجارية والبحرية في حوض المتوسط[1].

ثالثا: حصيلة المساهمة الأندلسية في الاقتصاد المغاربي.

تبعا لإسهامات الأندلسيين الزراعية والصناعية والتجارية، فإن حصائل المساهمة الإيجابية الأندلسية، وآثارها على الاقتصاد المغاربي هو أمر بديهي وطبيعي، خاصة وأن الفئة المنخرطة في الاقتصاديات المغاربية هي فئة واسعة من الأندلسيين، وتؤكد الشواهد التاريخية أن الأندلسيين أضفوا طابعهم الخاص على الاقتصاد المغاربي في الفترة الحديثة، بما منحوه له من دفع لمختلف الأنشطة الاقتصادية في كل من تونس والمغرب، وما قاموا به من تشكيل للفضائين الريفي والحضري معا[2].

لقد مثّل الأندلسيون القلب النابض للاقتصاد الاسباني، ثم نقلوا هذه الكفاءة للمجتمعات المغاربية لتساهم في دفع عجلة الاقتصاد بمناطق تمركزهم، فبمجرد استقرار المهاجرين الأندلسيين وانصهارهم في الحياة الاقتصادية لتونس والمغرب حتى بدأت التغييرات تظهر جليا، وفي هذا الصدد يقول بن الخوجة: " إنّ حكومة إسبانيا خسرت خسارة عظيمة بطرد أهالي الأندلس من بلادهم، لأن التجارة ولاسيما الفلاحة كانت في أيامهم زاهرة بإسبانيا، فلما خرج العرب منها بسط الخراب جناحه على هاتيك الديار التي غادرها نحو خمسمائة ألف نفس من المسلمين ... وكان امتزاج الأندلسيين بأهل تونس كلقاح خصيب للأمة التونسية لأن أسلافنا أخذوا عنهم أحوالا كثيرة في باب الصنائع اليدوية ومنها تجليد الكتب وزخرفتها بأبدع أسلوب، وتعلموا عنهم أيضا كيفية عرض البضائع للبيع بالحوانيت، من جمعها وضم المتشابه منها لبعضه، كما أخذوا عنهم أساليب الفلاحة ولاسيما آلاتها الغير معروفة يومئذ

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم..**، المرجع السابق، ص ص 265، 266

[2] أحمد الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون في تونس دراسة وبيبليوغرافيا**، ميدياكوم، ط1، تونس، 1998م، ص5.

بتونس، ومنها عربات جرّ الأثقال بالكرّيطة[1]، وإليهم ترجع مزية تمهيد الطرقات وتعبيدها..."[2].

نجحت بالتالي عملية التوطين الاقتصادي مثلما وصفها حسام الدين شاشية، وأدت إلى تكيف المهاجرين مع طبيعة الاقتصاد التونسي القائم حينها على الزراعة والحرف والتجارة، بل وحتى على النشاط البحري والقرصنة، مما أسهم في انتعاش اقتصاد الإيالة وفي تراكم الثروة داخل الجماعة الموريسكية بسرعة ملحوظة، وقد أشارت الكتابات المحلية إلى هذا الثراء، إذ تحدث المنتصر القفصي عن كثرة خيرهم وحرفهم، وذكر الوزير السراج عظمة المساجد والأوقاف التي أنشأوها، بينما أشار خيمينيث إلى فخامة القصور والمباني التي أقاموها بعد وصولهم، وإذا فسّرنا هذا الثراء السريع بنجاح عملية التوطين الاقتصادي، فإن خيمينيث يعزوه إلى الحلي والنفائس التي جلبها الموريسكيون معهم من الأندلس، مشيراً إلى أن بعض نسائهم كن يمتلكن من الجواهر ما لا يوجد حتى في أغنى محلات تونس، ورغم أن روايته قد تكون مبالغًا فيها، إلا أنها تتوافق جزئيا مع ما ورد عند المؤرخين حول تهريب الموريسكيين لمقتنيات ثمينة خلال عملية الطرد، والمهم هنا أنهم استغلوا ما جاءوا به سواء من ثروات أو من تجارب وخبرات لدفع العجلة الاقتصادية في كل من تونس والمغرب الأقصى[3].

أسهم اندماج الأندلسيين في الحياة الاقتصادية في كل من تونس والمغرب في تطوير وسائل الإنتاج، وتغيير أساليب الزراعة والصناعة، وإدخال أنواع جديدة من السلع والمنتوجات، إضافة إلى تطوير الهياكل الاقتصادية وتنشيط الروابط التجارية، هذا التأثير أكّده المؤرخ التونسي محمد الحبيب الهيلة في سياق تحقيقه لكتاب

---

[1] **الكرّيطة:** لفظ إسباني يقصد به عربة يدوية أو عربة صغيرة ذات عجلات تستعمل لنقل الأغراض مثل الخضار والفواكه أو البضائع في السوق، ويقصد بها أحيانا العربة التي يجرها حمار أو بغل وتستخدم لنقل الناس أو السلع.

[2] ابن الخوجة، المصدر السابق، ص83.

[3] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص ص 472-473.

الحلل الأندلسية في الأخبار التونسية، حيث أبرز أن الأندلسيين بعد أن استقروا بتونس ولاقوا ترحابا من حكامها وسكانها منذ فترة عثمان داي، أدخلوا على المجتمع حياة اقتصادية جديدة وصناعات محدثة وضروبا من الزراعات والإنتاج الفلاحي لم تعهدها البلاد من قبل[1].

وقد أدّى تفوق الأندلسيين الاقتصادي واحتكارهم لبعض الأنشطة أحيانا، إضافة إلى ثرائهم الكبير، إلى نشوب خلافات بينهم وبين السكان المحليين، خاصة في المناطق التي أعيد تنظيمها اقتصادياً أو التي استُحدثت فيها مراكز تجارية وزراعية جديدة، ففي مدينة تطوان مثلاً، دخل القائد الأندلسي المنظري في صراع مع القبائل المجاورة بعد أن استولى على أراضٍ رعوية لبناء المدينة وتوسيعها، وهو ما رفضته القبائل بسبب اعتمادها على تلك الأراضي في نشاطها الرعوي، كما شهدت منطقة مصب أبي رقراق صراعاً بين الأندلسيين أنفسهم حول موارد الميناء وكيفية اقتسام عوائده[2].

تجاوز الأثر الأندلسي في المنظومة المغاربية حدود الأنشطة الإنتاجية ليشمل البنية النقدية والمالية بشكل جذري، إذ أدى توافد المهاجرين محملين بمدخراتهم وثرواتهم السائلة، تزامناً مع نشاطهم التجاري الكثيف مع الموانئ الأوروبية، إلى فرض الريال الإسباني كعملة مهيمنة وسائدة في معظم المعاملات التجارية والمالية، وقد تجلت هذه السيادة النقدية في الوثائق الرسمية، حيث وثقت العقود الشرعية والدفاتر الجبائية اعتماد هذه العملة كمعيار للتبادل، وغالباً ما كان يُشار إليها بأوصاف دقيقة تعكس تنوع إصداراتها وقيمتها، مثل "الريال الكبير"، أو "الريال السوري"، و"الريال الشبيلي"، هذا الاختراق النقدي لم يكن مجرد استبدال لعملة بأخرى، بل كان يعكس حجم الثقل الاقتصادي للجالية الأندلسية وقدرتها على

[1] الحمروني، **الموريسكيون الأندلسيون ...**، المرجع السابق، ص40.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص 107.

فرض أدواتها المالية في السوق المحلية، مما جعل الريال الإسباني الركيزة الأساسية للتعاملات العقارية والالتزامات الضريبية لفترات طويلة[1].

وقد تعزّزت هذه المعطيات النقدية بما ورد في دراسة الأستاذ محمد الهادي الشريف حول ملكية الزياتين بمنطقة الساحل التونسي، حيث كشفت الوثائق الأرشيفية المتعلقة بعقود البيع والشراء التي كان الأندلسيون طرفاً فيها (ما بين مطلع القرن السابع عشر وأوائل القرن التاسع عشر) عن هيمنة الريال الإسباني كعملة رائجة في العقود العقارية، ليحل بذلك محل الدينار المجزأ، ومن اللافت للنظر ما حملته هذه العقود من دلالات اجتماعية، حيث كانت لفظة الريال تقترن بتراكيب لغوية تعكس عمق العداء الحضاري والموقف النفسي المشحون بعد المحنة الموريسكية، من قبيل وصفه بأنه "من ضرب عدو الدين النصراني خذلهم اللّه" أو "دمرهم اللّه"، ومع ذلك تُظهر الوثائق تحولاً تدريجياً في هذا السلوك الملحوظ، فبعد مرور نحو ثلاثة عقود على استقرارهم، بدأت تلك النعوت في الاختفاء تحت وطأة الاعتياد والتعامل اليومي، لتستقر التسمية في العقود اللاحقة على وصفه بالريال الكبير من الفضة فقط، مما يؤكد نجاح عملية التوطين النقدي واندماج العملة الإسبانية في النسيج الاقتصادي التونسي[2].

وفي سياق متصل، تكشف عقود الزواج بمنطقة الساحل التونسي عن المدى الواسع لانتشار العملات الإسبانية، وفي مقدمتها الريال الذي أصبح العملة الأساسية لتقدير ودفع مهور الصداق، وتتجلى هذه المكانة النقدية في الوثائق التاريخية من خلال نماذج تطبيقية، حيث نص أحد العقود على: "زواج المكرم الشاب الفقيه محمد ابن سيد الحاج إبراهيم الأندلسي بصداق قيمته اثنا عشر مائة ريال صغير فضة، مع تأجيل أربعين ريالاً أخرى لمدة عشر سنوات"، كما ورد في عقد زواج آخر تقدير الصداق بـاثني عشر ريالاً صغرى تونسية، وتُعد هذه الشواهد دليلاً قاطعاً على النفوذ المالي والمكانة المركزية التي احتلها الريال في صلب المعاملات

[1] رقية، المرجع السابق، ص 39.

[2] نفسه، ص 39.

الحياتية والأحوال الشخصية، وهي المكانة التي ظلت مستمرة وراسخة في المنظومة المالية والتبادلية إلى فترات متأخرة من القرن التاسع عشر ميلادي[1].

مثّل الوجود الأندلسي في البلاد المغاربية لقاحاً خصيباً أحدث تحولاً نوعياً في بنية الاقتصاد، حيث نقل المهاجرون كفاءات متطورة في الفلاحة والصناعة والتجارة كانت تشكل عصب الاقتصاد الإسباني قبل طردهم، وقد تجلت هذه الحصيلة في تطوير البنية التحتية عبر تمهيد الطرق وتعبيدها، وتحديث وسائل الإنتاج بإدخال آلات جديدة وأساليب ري متقدمة، إلى جانب تنظيم الأسواق وتطوير طرق عرض البضائع في الحوانيت وتنشيط المبادلات البحرية، كما حققت عملية التوطين الأندلسي هيمنة نقدية لافتة من خلال فرض الريال الإسباني كعملة أساسية في المعاملات العقارية والمالية ومهور الزواج، ليحل محل العملات التقليدية ويتحول بمرور الوقت من رمز للصراع الحضاري إلى أداة مالية مقبولة شعبياً ورسمياً، وأدى هذا النجاح الاقتصادي إلى تراكم سريع للثروة وانتعاش مالي ملموس، ظهرت آثاره في تشييد القصور والمساجد والأوقاف، وإدخال زراعات وسلع محدثة لم تعهدها المنطقة من قبل، وبالرغم من أن هذا التفوق أثار أحياناً بعض النزاعات مع السكان المحليين حول الأراضي والموارد، إلا أن المحصلة النهائية تؤكد أن الأندلسيين قاموا بعملية تحديث شاملة للهياكل الإنتاجية والنقدية، جعلت منهم المحرك الأساسي للازدهار الاقتصادي في تونس والمغرب الأقصى طيلة الفترة الحديثة.

[1] رقية، المرجع السابق، ص 39.

الخلاصة:

يُظهر تتبّع الأثر الاقتصادي للهجرة الأندلسية إلى البلاد المغاربية أنّ هذه الهجرة كانت عاملا حاسماً في تحريك البنية الاقتصادية المغاربية وتطويرها، فقد ساهم الأندلسيون بما امتلكوه من خبرات زراعية وصناعية وتجارية متقدمة اكتسبوها في موطنهم الأصلي في إدخال روح جديدة إلى النشاط الاقتصادي في المنطقة، كما أنّ البيئة المغاربية بما كانت تزخر به من مقومات طبيعية وثروات كامنة كانت بحاجة إلى كفاءات قادرة على استثمارها وتطويرها، وهو ما جعل الأندلسيين يجدون مجالا واسعًا لإبراز مهاراتهم وتحقيق الازدهار لأنفسهم ولمجتمعاتهم الجديدة، وقد كان أثرهم الاقتصادي في تونس والمغرب متقارباً إلى حد كبير، رغم ما فرضته طبيعة التوطين والظروف المحلية من فروق طفيفة في مجالات النشاط.

في تونس، تميز التأثير الأندلسي بوضوح في القطاع الزراعي، إذ ساهم الأندلسيون في إدخال وسائل وأدوات زراعية متطورة لم تكن معروفة من قبل، كما جلبوا محاصيل جديدة وأساليب متقدمة في الري وتنظيم الموارد المائية، مما أحدث نقلة نوعية في الإنتاج الزراعي وزاد من مردوديته، وقد عملوا على تطوير الهياكل الاقتصادية بإنشاء السدود والآبار والقناطر، واعتماد طرق جديدة لاستخراج المياه ونقلها، وهو ما مكّن من توسيع رقعة الأراضي المزروعة وتحسين الإنتاجية، وقد انعكس هذا التقدم الزراعي على استقرار المجتمعات الريفية ونموّها، حتى غدت بعض المناطق التونسية نموذجًا مصغّرًا عن الريف الأندلسي. أمّا في المجال الصناعي، فقد ظهر تأثيرهم في الصناعات الحرفية الدقيقة كالنسيج والجلود والخزف والمعادن والبناء، حيث أدخلوا ذوقًا فنيًا مميزًا ورفعوا من جودة الإنتاج، ما ساهم في تنشيط الأسواق الحضرية وتحسين المستوى المعيشي للسكان.

أمّا في المغرب، فقد اتّخذ التأثير الأندلسي بعداً مغايراً ارتبط بطبيعة الكيانات السياسية المستقلة وبالنشاط البحري الواسع الذي عرفته البلاد، فقد كانت الخبرة البحرية للأندلسيين ومعرفتهم الدقيقة باللغات الإيبيرية والعلاقات

المتوسطية عاملاً حاسمًا في تنشيط التجارة الخارجية، إذ برعوا في الملاحة وبناء السفن وتنظيم المبادلات التجارية، وساهموا في ازدهار الموانئ المغربية الكبرى، كما كان لبعضهم دور في القرصنة البحرية التي كانت في ذلك العصر نشاطًا اقتصاديًا منظّمًا يرتبط بالصراع الإقليمي حول السيطرة على البحر المتوسط، مما جعلهم يتركون بصمات واضحة على النشاط التجاري والمالي في البلاد، وتحوّل المغرب بفضلهم إلى مركز وساطة بين إفريقيا وأوروبا.

وقد تجاوز الأثر الأندلسي حدود النشاط الإنتاجي ليصل إلى إعادة صياغة المنظومة المالية في البلاد المغاربية، إذ نجح المهاجرون، بفضل ثرواتهم المجلوبة ونشاطهم التجاري الواسع، في فرض الريال الإسباني كعملة مرجعية ومهيمنة في الأسواق، ولم تكن هذه السيادة النقدية مجرد استبدال لعملة بأخرى، بل كانت توطيناً لنظام مالي جديد اعتمدته الدولة والمجتمع في العقود الرسمية والمعاملات العقارية ومهور الزواج، مما جعل من الجالية الأندلسية قوة مالية استطاعت دمج الاقتصاد المحلي في شبكة التعاملات المتوسطية الدولية.

وتُظهر المقارنة بين تونس والمغرب أنّ الأثر الأندلسي في البلدين كان متقاربًا في الجوهر، إذ مثّل الأندلسيون في كل منهما قوة إنتاجية وتجارية فاعلة، غير أن طريقة التوطين في تونس وطبيعة المهاجرين جعلت أثرهم أوضح في المجال الزراعي والصناعي، بينما طبيعة الكيانات السياسية المستقلة والنشاط البحري في المغرب دفعت بالأندلسيين هناك إلى التفوق في مجال التجارة الخارجية والملاحة. وبذلك يمكن القول إن الهجرة الأندلسية لم تكن مجرد فصل من فصول الشتات، بل كانت قوة اقتصادية خلاّقة أسهمت في إعادة تشكيل البنية الإنتاجية للمغرب وتونس معًا، وجعلت من التراث الأندلسي أحد المكونات الأصيلة في تاريخ الاقتصاد المغاربي وذاكرته الحضارية.

الفصل الخامس

الإشعاع الثقافي الأندلسي في البلاد المغاربية

المبحث الأول: الحياة العلمية والفكرية في ظل التأثير الأندلسي

أولا) التفاعل الثقافي للأندلسيين في الفضاء المغاربي.

ثانيا) المؤسسات الثقافية الأندلسية وآثارها.

ثالثا) النخب الأندلسية وإسهاماتها الحضارية.

المبحث الثاني: التأثيرات المادية للثقافة الأندلسية

أولا) العمارة الأندلسية.

ثانيا) تجليات الإبداع الفني الأندلسي في البيئة المغاربية.

- الخلاصة

شكّل استقرار الأندلسيين في البلاد المغاربية خلال العصور الحديثة حدثاً حضارياً تجاوز مجرّد الاستقرار البشري، ليصبح عملية دمج وتفاعل بين موروث أندلسي غني وبيئة مغاربية استقبلت هذا العطاء. فقد حمل الوافدون معهم رصيداً علمياً وفكرياً وفنياً ساهم بشكل مباشر في إثراء المنظومة الثقافية المحلية، وظهر ذلك بوضوح في تنشيط المؤسسات العلمية والدينية، وتطوير المناهج التعليمية التي تفاعلت بمرونة مع النسيج الفكري السائد في المغرب وتونس.

وعلى الصعيد المادي، برز دور الأندلسيين في نقل مهاراتهم المعمارية والفنية الدقيقة إلى موطنهم الجديد، حيث ساهموا في إعادة صياغة المظهر العمراني للمدن من خلال تقنيات البناء والزخرفة وفنون العمارة التي جمعت بين الحفاظ على الهوية الأصيلة والتكيف مع الخصوصيات المحلية. ولم يقتصر هذا الأثر على الجانب الشكلي، بل امتد ليشمل تطوير الفنون التطبيقية والحرفية التي أصبحت تعكس امتداداً حياً للحضارة الأندلسية في قلب المجتمعات المغاربية.

بناءً على ما سبق، يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على ملامح الإشعاع الثقافي الأندلسي من خلال محورين أساسيين؛ يتناول الأول الحياة العلمية والفكرية وما شهدته من تطور ونشاط بفضل النخب الأندلسية، بينما يخصّص الثاني لرصد التأثيرات المادية في مجالات العمارة والفنون، وذلك لإبراز حجم البصمة التي تركتها هذه الجالية في صياغة الهوية الثقافية والحضارية للمنطقة.

المبحث الأول: الحياة العلمية والفكرية في ظلّ التأثير الأندلسي.

شهدت الحياة العلمية والفكرية في البلاد المغاربية منذ الأيّام الأولى للهجرة الأندلسية حراكاً ملحوظاً أضفى عليها طابعاً جديداً، تجلّى في اتساع آفاق المعرفة وتنوع مجالاتها، فقد حملت النّخب الأندلسية المهاجرة، من علماء وفقهاء وأدباء ومهندسين، حملت رصيداً فكرياً وحضارياً غنياً ترك بصمته العميقة في الحياة الثقافية للمجتمعات المغاربية، ليكون ذلك عاملا أدى إلى إحياء الحركة العلمية وتطوير أساليب التعليم ونقل التّجارب الأندلسية الرفيعة في مجالات الفقه واللغة والأدب والفنون، كما برز دور المؤسسات الثقافية والدينية التي أنشأها الأندلسيون، من مدارس وجوامع وزوايا، فكانت منارات للعلم ونشر المعرفة، وفضاءات لتلاقح الأفكار وتوارث الخبرات، وقد مكنت هذه المؤسسات من إدخال مناهج جديدة في التعليم وطرائق مبتكرة في التدريس، انعكست إيجاباً على تطور الحياة الفكرية، وأسهمت في صياغة ملامح ثقافة مغاربية متجددة متأثرة بروح الأندلس وعمق تراثها العلمي.

أولا: التفاعل الثقافي للأندلسيين في الفضاء المغاربي.

توالت هجرة المثقفين والعلماء الأندلسيين إلى البلاد الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها نتيجة لسقوط المدن الإسلامية على يد الممالك النصرانية في شبه الجزيرة الإيبيرية، وقد ساهم هؤلاء في إثراء الحياة الثقافية بالمناطق التي هاجروا إليها، نتيجة لتفوقهم وتمكنهم في كثير من العلوم التي كانت مزدهرة بالأندلس[1]، وقد تميز التأثير الأندلسي بالشمولية، ولم يستثنَ من ذلك أي مجال من مجالات الثقافة، فنجد أثرهم في مجال العلوم الدينية من قرآن وحديث وفقه وتصوف، وفي علوم اللغة من نحو وأدب وخط وغيرها، وفي العلوم العقلية من طب وفلسفة ومنطق وغيرها، وإذا كانت أوروبا نفسها استفادت من التقدم العلمي والثقافي والفني للأندلسيين في

[1] عبد الحليم علي رمضان، **أثر العلماء الأندلسيين في الحياة العلمية في الدولة الحفصية 635-897هـ/ 1238-1492م**، مجلة كلية الآداب ، ع 40، ج2، جامعة بنها، مصر، أفريل 2015م، ص1255.

القرون الوسطى، فالبلاد المغاربية وبعد هجرة الأندلسيين إليها، تأثّرت بدورها بهذه الهجرات، خاصة المهاجرين الأوائل الذي وفدوا محملين بمعارفهم في شتى الميادين، وساهموا في نشرها في مختلف البلاد المغاربية، كما أنّ هؤلاء المهاجرين كانوا حلقة وصل بين الثقافة النصرانية الغربية من جهة والإسلامية الشرقية من جهة أخرى، في ظلّ إتقانهم للغتين الإسبانية والعربية، فساهموا نتيجة لذلك بقسط وافر في أعمال الترجمة بين اللغتين، بل حتّى من البرتغالية إلى العربية والعكس[1] .

شكّل النبوغ العلمي والشهرة الواسعة التي حظي بها العلماء الأندلسيون عاملاً رئيساً في استقطابهم من قِبل السلطة الحاكمة، حيث سعت الدول المغاربية، وفي مقدّمتها الدولة الحفصية، إلى تقريب هذه النخب ومنحها مسؤوليات قيادية في هرم الدولة، ولم يكن تقليد الأندلسيين مناصب سيادية كالقضاء والحجابة، والتدريس، وإدارة الدواوين مجرد تشريف، بل كان اعترافاً بكفاءتهم في تسيير الشؤون العامة، وفي هذا السياق، برز تفوّقهم في فنون الأدب والإنشاء، مما جعلهم الخيار الأول لشغل منصب "كاتب الدولة"، وهو المركز الذي يتطلب مهارة لغوية وسياسية فائقة. كما امتدّ نفوذهم ليشمل الجانب العلمي والشرعي، فاستُعين بهم كأطباء خواص للبلاط السلطاني، ووُظفت خبراتهم الفقهية في تولي مهام الولاية على الأقاليم، مما يثبت أن الكفاءة الأندلسية كانت ركيزة أساسية في تنظيم وهيكلة الإدارة المغاربية خلال تلك الفترة[2].

لم تكن هجرة العلماء الأندلسيين مجرد إضافة عددية، بل تركت أثراً بارزاً وعميقاً في مختلف الميادين المعرفية، وهو ما أكده العالم والمؤرخ التونسي محمد الحبيب بن الخوجة الذي اعتبر هؤلاء الوافدين ركيزة أساسية في النهضة الفكرية، حيث يقول: "تلك عينات وأمثلة من رجال الفكر والعلم والأدب الذين وفدوا من الأندلس على تونس وإفريقية، فعنهم أخذت الأسانيد والسماعات، ومنهم عرفت المذاهب النحوية المغربية، ومن أفواههم وأقلامهم تلقت النخبة من رجال الأدب نثره

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص ص 44، 45.

[2] رمضان، المرجع السابق، ص 1294

ونظمه فنون الترسل العجيبة وأنواع التصرفات الغربية والمنازع البديعة في الشعر"، وقد أثمر هذا التلاقح المعرفي عن ولادة مدرسة أندلسية مغاربية متكاملة، نجحت في تكوين جيل من الأعلام في شتى العلوم، شملت محدثين وفقهاء وأدباء ونحاة وفلاسفة ومؤرخين وعلماء رياضيين، من أمثال ابن البراء، وابن الصائغ، والرعيني، وابن نفيس، وابن الخباز، وابن زيتون، وابن بزيزة، وابن عربية، وابن الشباط الليانى، وابن أبي الفضل التيجاني، والغساني، وابن الدباغ، وابن الحسين، والحميري، وابن الكماد، وغيرهم الكثير ممن أثروا الساحة العلمية بإنتاجهم، وفي هذا السياق، يبرز ابن الخوجة الدور المحوري لهذه الهجرة في صناعة الأمجاد الثقافية لتونس، واصفاً إياها بأنها كانت لقاءً حضارياً استثنائياً، حيث يقول: "فيالها من هجرة أعادت لتونس بهجتها وأرجعت لإفريقية مجدها، فكان من ائتلاف العنصرين الإفريقي والأندلسي بعد ذلك ما ذكر بالمجدين وجمع الفجرين، فجر الأندلس والقيروان، ملتئمين بإفريقية في ظل الدولة الحفصية"، وبذلك تلاحمت الخبرة الأندلسية مع العراقة المغاربية لتشكل نسيجاً حضارياً واحداً صبغ المنطقة بطابع العلم والرفعة[1].

لم تقتصر إسهامات النّخب الأندلسية على العلوم النقلية واللغوية فحسب، بل امتدّت لتشمل العلوم التجريبية والتطبيقية وفي مقدمتها الطب والصيدلة، إذ وفد إلى بلاد المغرب الأدنى جيل من الأطباء والصيادلة الأندلسيين المحملين بخبرات ومعارف واسعة اكتسبوها في حواضر الأندلس المتقدمة، وقد شكّل حضور هؤلاء المتخصصين ركيزة أساسية في تطوير المنظومة الصحية وازدهار البحث العلمي الطبي، حيث ساهموا في تحديث طرق العلاج وتركيب الأدوية، ممّا جعل من خبراتهم مرجعاً أساسياً في تطور الصيدلة وازدهار الممارسة الطبية في المنطقة [2].

لم تكن العلوم الرياضية بمنأى عن التأثير العلمي الأندلسي، رغم ما يلاحظ من محدودية في حضورها التاريخي مقارنة بالعلوم النقلية، وشح المصادر التي أرخت

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 18.

[2] حارث، المرجع السابق، ص 7.

لهذا الجانب تحديداً، ومع ذلك يظل الأثر الأندلسي في هذا المضمار حقيقة قائمة، لاسيما في مجالي الرياضيات التطبيقية والعمليات الحسابية، وهو العلم الذي عرّفه ابن خلدون بقوله: "من فروع علم العدد صناعة الحساب، وهي صناعة علمية في حساب الأعداد بالضم والتفريق، فالضم يكون في الأعداد بالإفراد وهو الجمع، وبالتضعيف تضاعف عدداً بآحاد عدد آخر وهذا هو الضرب، والتفريق أيضاً يكون في الأعداد إما بالأفراد مثل إزالة عدد من عدد وصرف الباقي وهو الطرح، أو تفصيل عدد بأجزاء متساوية تكون عدتها محصلة وهو القسمة"، وقد شكّل توافد الرياضيين الأندلسيين على البلاد المغاربية قوة دفع لهذا التخصص العلمي، حيث تجلى أثرهم بوضوح في تنشيط حركة التأليف والتدريس. ويُعد رواج المصنفات الرياضية لعلماء الأندلس وتداولها بين مدرسي الحساب وطلاب العلم في تونس دليلاً قاطعاً على نجاح هذا التوطين المعرفي، وقدرة المنهج الرياضي الأندلسي على النفاذ إلى الحلقات التعليمية المغاربية وتطوير طرق التعامل مع الأعداد والعمليات الحسابية[1]، ويبرز في مقدمة تلك الآثار العلمية المتداولة كتاب "تاريخ الرياضيات" لمؤلفه أبي بكر محمد بن عبد الله الملقب بـ "ابن الحصار"، والذي يعد من أبرز الرياضيين الأندلسيين الذين تركت مصنفاتهم صدىً واسعاً في الأوساط العلمية المغاربية، وقد حظيت "مسألة ابن الحصار" برواج لافت واهتمام كبير لدى مدرسي ودارسي الرياضيات في تونس، حيث عُدت نموذجاً للمسائل الحسابية المتقدمة التي نقلها الأندلسيون، وتنص هذه المسألة على ما يلي:

إذا كان : $1^3+3^3+5^3+\ldots+س^3=ك$

أي إذا كان ك عدد معلوم فما هو س ؟

وتسمّى أيضا بالمسألة السبتية نظرا لأن سكان سبتة هم من طرحوها على ابن الحصار، ومن العلماء الذين ساهموا في التأثير على البلاد التونسية في مجال الرياضيات نذكر القلصادي (815-891هـ/ 1412-1486م) المولود ببسطة

[1] حارث، المرجع السابق، ص 8.

بالأندلس، ثم انتقل إلى غرناطة ودرس بها، وعند ذهابه إلى رحلة الحج توقف طويلا بتونس وأخذ عن علمائها ودرّس بها من ناحية أخرى، ليعود بعدها إلى غرناطة ويشتغل بالتدريس، لكنه عاد في نهاية حياته إلى تونس واستقر بباجة إلى غاية وفاته، وامتاز هذا العالم بغزارة علمه وإنتاجه في مجال الرياضيات، فقد ساهم في إعطاء صورة كاملة ومفصلة عن المعارف الرياضية المتداولة في عصره، خاصة ما تعلق بالحساب والجبر والفرائض، لتنتشر بذلك مؤلفات القلصادي بمختلف المدارس التونسية وتصبح مرجعا أساسيا لتدريس الرياضيات في العصور الحديثة[1] .

وعطفاً على مكانة الأندلسيين العلمية وتفقههم في الدين، تم توليتهم مناصب ثقافية وحساسة في تونس خلال العهد العثماني، على غرار إدارة القضاء والعدالة، خاصة في المناطق التي استوطنتها أعداد كبيرة منهم، وهذا ما يبرزه جون أندري بيسونال في كتابه "الرحلة إلى تونس"، حيث يقول في وصفه لقرية سليمان التي أنشأها الأندلسيون: "ويقطن هذه المدينة ثلاثمائة عائلة أندلسية وستمائة عربية، ويشرف العرب أصيلو إسبانيا على إدارة العدالة وكذلك الأمر في كل الأماكن التي استقروا بها، منذ أن سمح لهم عثمان باي تونس بتأسيس هذه الأماكن، أما المسلمون العرب فإنهم لا يستطيعون القيام بأي مهمة، وتتكون هيئة القضاء في المناطق والقرى الأندلسية بتونس من وال يطلق عليه اسم الشيخ، وهو شخصية هامة جدّا، ومن ثلاثة محلفين وثلاثة حراس، فالأول دائم الحضور مثبت بفضل الانتخاب واختيار الأندلسيين، ثم يزكيه الباي، والآخرون مهمتهم سنوية، ويجتمع لهذا الغرض عشرة أو اثني عشر فردا من الأعيان الأندلسيين في الجامع الكبير، ويختارون كل سنة هؤلاء الموظفون، ومهمة الشيخ تتمثل في إعطاء الأوامر وإقامة الأحكام في القضايا المدنية والجنائية، ويقاضي ويبرئ حسب القوانين، ولكنه لا يستطيع الحكم بالإعدام دون أمر مستعجل من الباي ويكون المحلفون الثلاثة بمثابة

[1] حميدة بن عمر هادفي، **مساهمة رياضيي الأندلس في الحياة العلمية بإفريقية خلال القرون الوسطى**، ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الثالث الحضارة والعمارة والفنون، ،مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط1، المملكة العربية السعودية، 1996م، ص68-70.

المستشارين، والحراس بمثابة النشابين، يلقون القبض على المتهمين ويضربونهم بالعصي وينفذون أحكام القضاة، ونلاحظ في العديد من المدن الإسبانية نفس الموظفين الذين لهم نفس الأسماء ونفس المهمة"[1]، ويكشف هذا النص عن مدى قدرة الأندلسيين على نقل منظومتهم الإدارية والحقوقية المتكاملة وتوطينها في بيئتهم الجديدة، حيث استمروا في ممارسة نظام قضائي وانتخابي يعكس عراقة خبرتهم في إدارة الشؤون العامة، وهو ما حظي بقبول وتزكية من السلطة السياسية (الباي) آنذاك.

أمّا في المغرب الأقصى، فقد ساهم الأندلسيون في إثراء الحياة العلمية والثقافية إثراءً واسعاً، وتركوا بصمة حضارية جلية نتيجة احتكاكهم المباشر بالسكّان المحليين واندماجهم في النسيج الاجتماعي، وقد برز هذا الأثر بوضوح في الحواضر الكبرى كمدينتي فاس والرباط، اللتين غدتا من أهم مراكز الإشعاع العلمي بفضل هذا الرافد الحضاري. وفي هذا السياق، أورد الدكالي وصفاً شاملاً لسعة معارف أهل هذه المدن وتعدد فنونهم التي استمدوا الكثير من أصولها من التراث الأندلسي، حيث يقول: "غير خفي أن أهل سلا والرباط لهم المشاركة التامة في سائر العلوم الإسلامية وغيرها من علوم الفلسفة القديمة، ولهم في ذلك الموضوعات والتآليف التي تعلن بشفوف رتبتهم ومطاولتهم في من سواهم من علماء الأقطار، فإنهم يحسنون التفسير والقراءات والحديث ومصطلحه والسيرة النبوية والمغازي وأصول الدين والفقه والتصوف والوعظ والنحو والإعراب والصرف والبلاغة والعروض والشعر والمحاضرة والتاريخ والحساب والجبر والمقابلة والتعديل والهيئة والهندسة والطب وخواص النبات والمعادن والفلاحة، ويحسنون حتى علم الأغاني والألحان وضرب العود وغيره من آلة الطرب"، ويعكس هذا النص الشمولية المعرفية التي صبغت النخب في المغرب الأقصى، حيث لم تقتصر علومهم على الجوانب الشرعية واللغوية فحسب، بل امتدت لتشمل العلوم الدقيقة كالهندسة والهيئة (الفلك) والطب، وصولاً إلى الفنون الجميلة كالموسيقى والألحان، مما يؤكّد أن الوجود الأندلسي كان عاملاً حاسماً في

[1] بيسونال، المرجع السابق، ص ص101، 102.

تحقيق هذه النهضة العلمية المتكاملة[1]، ومما لا شك فيه أن إلمام أهل سلا والرباط بمختلف هذه العلوم والفنون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالثقل الحضاري للأندلسيين، الذين شكلوا إحدى الركائز الأساسية للنسيج السكاني في هاتين المدينتين. وما يعزّز هذا الطرح هو الحضور الطاغي لعلماء من أصول أندلسية في تراجم الدكالي، حيث يبرز أثرهم البالغ في شتى المجالات العلمية، وقد أورد الدكالي، على سبيل المثال، أن الأندلسيين الذين يمثلون شريحة جوهرية من سكان مدينة سلا، لم يحافظوا على ألقابهم الأندلسية فحسب، بل حافظوا كذلك على موروثهم في الريادة المعرفية، إذ يُصنف أغلبهم ضمن أهل الفضل والعلم والديانة، مما جعل من حضورهم ضمانة لاستمرار الإشعاع الثقافي الذي ميز حواضر المغرب الأقصى[2].

وعلى صعيد آخر، لم يكن استقرار الوافدين الأندلسيين في نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر واندماجهم في الحياة الثقافية أمراً يسيراً، بل اتسم بالتعقيد والحساسية، إذ ظلت صورتهم في البداية مشوبة بشيء من الريبة، ووُجهت إلى بعضهم تهم بالنفاق أو الازدواجية الدينية نتيجة بقائهم الطويل تحت الحكم المسيحي في إسبانيا، وقد نقل فرانشيسكو خيميناث خلال رحلاته إلى تونس في القرن الثامن عشر جانباً من هذه المعاناة، حيث ذكر أن بعض الموريسكيين اشتكوا من أن السكان المحليين يتهمونهم بأنهم "مسيحيون أبناء مسيحيين"، على الرغم من أن طردهم من إسبانيا كان بسبب تمسكهم بإسلامهم، ولم تقتصر هذه النظرة على العامة، بل طالت حتى الشخصيات المرموقة في الدولة، فالمسؤول الرفيع محمود السريري، أحد رجال دولة حسين بن علي، لم يسلم من اتهامه بالكفر، إذ كفّره فقيه مغربي سنة 1726م، قائلاً له: "لا لوم عليك، فأنت أندلسي كافر ابن كافر"، وفي هذه الحوادث دليل جلي على النظرة السلبية والتشكيك الذي واجهته موجات الهجرة الأخيرة من الموريسكيين، وكيف أن الموروث الأندلسي في تلك

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص ص 41، 42.

[2] نفسه، ص 170.

الفترة اصطدم ببعض العوائق الاجتماعية والدينية قبل أن يكتمل انصهاره الكلي في المجتمعات المغاربية[1].

عطفا على ذلك، تولّت السلطة الدينية في تونس مهمة التوطين الديني للموريسكيين، مقابل تولّي السلطة السياسية عملية توطينهم المادي، وقد لعب سيدي أبو الغيث القشاش دوراً محورياً في هذا المجال، إذ عمل بالتنسيق مع بعض أعيان الموريسكيين، مثل محمد بن عبد الرفيع على إدماج الوافدين روحياً في المجتمع الإسلامي، في ما عُرف بعملية الأسلمة، وقد تميّز القشاش بحسن استقباله للمهاجرين وبمرونته في التعامل معهم، حيث سعى إلى تجنب الصدام بينهم وبين الجماعات المحلية التي كانت تتبع المذهب المالكي أو الحنفي، ومن أبرز مظاهر مرونته أنه أصدر فتوى تجيز للمهاجرين أداء عباداتهم الإسلامية باللغة الإسبانية، لتجاوز حاجز اللغة الذي شكّل عقبة حقيقية في طريق نشر التعاليم الإسلامية بين صفوفهم، وقد ساعدهم ذلك في الحفاظ على استقرارهم الديني والاجتماعي في مرحلة حساسة من تاريخ هجرتهم[2].

يضاف إلى ذلك أن عددا من المثقفين والعلماء الأندلسيين ساهموا في توطين أبناء جاليتهم وتسهيل اندماجهم الثقافي والحضاري من خلال كتابة مخطوطاتهم بالقشتالية وبالألخاميادو، وذلك خلال بدايات تواجدهم في البلاد المغاربية، تشبثا بالحرف العربي، واستمروا على ذلك حتى تعلم أحفادهم لغة الإسلام والهوية فأصبحوا هنالك يكتبون بها، ومن بين هؤلاء الكاتب والشاعر إبراهيم التيبلي المعروف بخوان بيريث الذي ولد بطليطلة وعاش بتستور في الثلث الأول من القرن السابع عشر ميلادي، وقد نظم قصيدة من 4608 بيتا بالإسبانية، مع بعض التعاليق بالعربية في الدفاع عن الإسلام والرد على النصارى، وقد تناولت القصيدة تمجيد الإسلام والردّ على المسيحية في أبرز المسائل العقدية الخلافية، مثل التثليث، وطبيعة نبوة عيسى عليه السلام، والتصديق برسالة النبي محمد، والهدف الرئيسي منها تعليم المهاجرين

[1] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص481.

[2] نفسه، ص478.

وأبنائهم أصول الدين الإسلامي وإعادة ربطهم بثقافتهم العقدية، إلى جانب مؤلفات وترجمات أخرى أنجزها في السياق نفسه[1].

وفي سياق تسهيل عملية الاندماج الثقافي وتذليل عقبات الاستقرار، برزت نخب أندلسية لعبت دوراً محورياً في الوساطة المعرفية بين الثقافتين، حيث استطاع الفقيه الإمام أحمد بن محمد عبد العزيز الشريف القرشي الذي عاد إلى تونس سنة 1620م أن يدمج الأندلسيين في المؤسسات التعليمية الرسمية عبر تدريسه بالمدرسة السليمانية وخطابته بجامع يوسف داي، مستفيداً من قدرته على التأليف بالعربية والإسبانية لربط الوافدين بالهوية العلمية المحلية، وعلى صعيد الاندماج اللغوي والعقدي، ساهم الشاعر "الحاج محمد الروبيو الآراغوني" في حماية المهاجرين من العزلة الثقافية عبر إنفاق ثروته لترجمة الكتب الإسلامية إلى الإسبانية، مما مكّن الذين لم يتقنوا العربية بعد من استيعاب قيم مجتمعهم الجديد[2].

ثانيا : المؤسسات الثقافية الأندلسية وآثارها.

لم يتوقف العطاء الأندلسي عند المبادرات الفردية للنخب، بل انتقل إلى مرحلة التنظيم المؤسساتي للعمل الثقافي من خلال تشييد بنية تعليمية ودينية متينة، فقد ساهم الأندلسيون في تأسيس وبناء مجموعة من مؤسسات العلم والمعرفة، التي تحولت إلى مراكز إشعاع رائدة ومحاضن حيوية لنقل المعارف والخبرات الأندلسية عبر الأجيال، ويظهر ذلك جلياً في أدوار المدارس والجوامع والمكتبات التي أسّسوها، والتي لم تكتفِ بنشر العلم فحسب، بل ضمنت ديمومة الموروث الثقافي الأندلسي وتفاعله المستمر مع البيئة المحلية.

أبرز ابن الخوجة الدور الريادي للأندلسيين في تعزيز البنية الدينية لتونس، حيث أسّست الجالية الأندلسية الأخيرة "جامع سبحان الله" بين سنتي 1607م-1624م، ليكون الجامع الثاني عشر المخصص للخطابة في الحاضرة آنذاك، وقد

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص20.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 15.

دُعّم هذا الصرح بإنشاء مدرسة سيدي العجمي 1624م في عهد عثمان داي، ليشكلا معاً مركزاً حيوياً لنشر العقيدة والتعليم، ومحضناً لتجاوز عقبات الازدواج الحضاري وصعوبات الاندماج التي واجهت الموريسكيين في بدايات استقرارهم، أما عن سر التسمية، فقد أورد الشيخ سالم بوحاجب أن المؤسس عدل عن إضافة الجامع لاسمه الشخصي إخلاصاً لله، واختار "سبحان الله" تيمناً بالآية الكريمة: { فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ } (سورة الروم- الآية 17)، والتي استنبط العلماء شمولها لمواقيت الصلوات الخمس، ليصبح مسمّى الجامع مرادفاً لكونه جامع الصلوات الخمس[1].

تثبت دراسة الوثائق الأرشيفية المتعلقة بالأحباس بما لا يدع مجالاً للشك أن الأندلسيين لم يكتفوا بالاستقرار المادي في البلاد التونسية، بل ساهموا بفاعلية في بناء ودعم المؤسسات الدينية لضمان ديمومتها؛ حيث تكشف هذه الوثائق عن نهجٍ راسخ في التبرع ووقف العقارات التجارية -كما هو الشأن في مسجد زقاق الأندلس- وتوظيف ريعها بانتظام لتغطية نفقات هذه المنشآت. إن هذا الإجراء الوقفي الموثق لم يكن مجرد عملٍ خيري عابر، بل كان استراتيجية ثقافية واعية تهدف إلى تمكين المؤسسات الدينية والتعليمية من القيام بدورها الروحي والاجتماعي باستقلالية تامة، مما حوّل هذه الأوقاف إلى صمام أمان لحفظ الهوية الأندلسية ودمجها في الوقت ذاته ضمن الهياكل المؤسساتية للدولة، مؤكدةً بذلك أن الإرث الأندلسي استمدّ قوته من هذا التلاحم الوثيق بين النجاح الاقتصادي والالتزام بدعم الشأن العام[2] .

لم يقتصر الجهد الوقفي للأندلسيين على تشييد الجدران وصيانة المنشآت فحسب، بل امتدّ ليشمل رعاية العنصر البشري القائم على تلك الصروح، فقد أثبتت الوثائق الأرشيفية توجهاً ممنهجاً لدى المحسنين الأندلسيين لتخصيص ريع أوقافهم لصالح الفئات العلمية والدينية، من علماء، وقراء، ومعلمين، ومؤذنين، ويهدف هذا

[1] ابن الخوجة، المصدر السابق، ص 84.

[2] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس** ، السلسلة c2، الملف 210، الحافظة 5، للمزيد **أنظر:** الملحق رقم5.

التخصيص إلى توفير الكفاية المادية لهم، بما يضمن استمرارية العملية التعليمية والتثقيفية داخل مراكز الإشعاع الديني بـحومة الأندلس، ويحول دون تعطل الوظائف الاجتماعية والثقافية التي تضطلع بها تلك المؤسسات[1] .

ساهم بدورهم العلماء والمثقفون الأندلسيون، خاصة الذين استقروا بالمدن الكبرى، في ازدهار وتنشيط في الحياة الثقافية، خاصة في مجال التعليم، وذلك منذ الأيام الأولى للهجرة بعد توالي سقوط المدن الأندلسية، وقد ساهم هؤلاء العلماء والمشايخ في تكوين الطلبة وتخريجهم فقد درّس عدد كبير منهم على سبيل المثال في مدارس مدينة تونس وجامعها الأعظم، وساهم طلبتهم من بعدهم في ازدهار الحياة الثقافية والعلمية بالبلاد التونسية والمغاربية قاطبة، سواء خلال العهد الحفصي أو العثماني على حد سواء[2].

حرص المهاجرون من جانب آخر على تعليم أبنائهم منذ الأيام الأولى لتوافدهم على تونس والمغرب، وهو ما جعلهم يحرصون على إنشاء المدارس ويخصصون الأوقاف لضمان استمراريتها، ومن أمثلة ذلك المدرسة التي أسست في تونس، قرب ضريح سيدي يونس شيخ سيدي محرز، وقد تم بناء هذه المدرسة سنة 1634م في عهد يوسف داي، وتولّى الشيخ شعبان الأندلسي التدريس بها، وهو من أعيان علماء الأندلس، وقد أصبحت تسمى باسمه[3]، كما تم تخصيص أوقاف ضخمة لفائدة هذه المدرسة قصد تمويلها وضمان استمرارية عملها[4]، وهو ما أبرزه الباحث أحمد

---

[1] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم لوقف القراء والمؤذنين بجامع الزيتونة وجامع حومة الأندلس**، السلسلة c2، الحافظة 4، الملف 16، 1727-1947م.

[2] محمد الباجي بن مامي، **أوجه من الحضور الأندلسي بمدينة تونس**، مجلة التاريخ العربي، ع3، 1997م، ص135 وما بعدها.

[3] الميزوري، المرجع السابق، ص 72.

[4] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم وقف المدرسة الأندلسية (مدرسة شعبان)**، السلسلة c2، الحافظة 8، الملف12، 1771-1941م.

السعداوي في دراسته لأحباس الدايات والبايات المراديين[1]، وفي نفس السياق يبرز الشيخ محمد بن الخوجة تفاصيل هذه المدرسة حيث أكد أنها كانت تحتوي على العديد من الأوقاف التي كان يستفاد منها، وقد تم ضبط هذه الأوقاف سنة 1100هـ/1688م على عهد الباي محمد المرادي، وقد جمع رسومها وحفظها بجامعه المواجه للزاوية المحرزية ويستفاد من بعض هذه الرسوم تخصيص الثلث من ريع بعض أوقافها لمن يقرأ بها كتاب تنبيه الأنام[2].

يضيف عنها أنها كانت تسمى أيضا بمدرسة سيدي العجمي نسبة إلى الولي المدفون بجوارها، ويقول أن بنائها كان سنة 1034هـ/ 1625م، ويبرز ابن الخوجة أن يوسف داي هو من حثهم على إنشاء هذه المدرسة وكانوا يدعونها أحيانا بمدرسة الفتح تفاؤلا بالفرج بعد الاضطهاد والشدة التي دفعتهم إلى الهجرة من أوطانهم بالأندلس، وقد كتبوا على جدرانها بعد بنائها العبارة التالية: "بسم الله الرحمان الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم هذه مدرسة الفتح تسبب في بنائها جماعة من الأندلس أحدهم السيد الشريف أبو الحسن علي بن أبي عبد الله محمد النوي شهر ابن السراج نقيب الشرفاء الأندلسيين والسيد شريف محمد بن محفوظ ومحمد بن عبد الكريم أجزل الله ثواب الجميع بتاريخ أواخر رجب عام 1034هـ"، كما يبرز بن الخوجة أن هذه المدرسة كانت تدعى أحيانا بمدرسة الشيخ شعبان الأندلسي، وهو أول من تولى التدريس بها، وهو من مشاهير العلماء الأندلسيين الوافدين إلى تونس في عهد عثمان داي، يضاف إليه مجموعة مشايخ اشتهروا بها على مر تاريخها وعلى رأسهم قاضي الجماعة الشيخ أبو الفدا إسماعيل التميمي، والأديب أبو محمد حسن المزوغي الشاعر المطبوع وكان له بها مجالس أنس وفكاهة مع بعض معاصريه[3].

---

[1] أحمد السعداوي، **تونس في القرن السابع عشر، وثائق الأوقاف في عهد الدايات والبايات المراديين**، كلية الفنون والآداب والإنسانيات، تونس، 2011م، ص214-218.

[2] ابن الخوجه، **تاريخ معالم التوحيد ...**، المصدر السابق، ص 187.

[3] نفسه ، 186.

يبرز من جانب آخر حاجة الموريسكيين الذين هاجروا بعد فترة من الإقامة بين الإسبان بعد سقوط غرناطة إلى تعلم اللغة العربية، وهذا بعد أن فقدوا القدرة على استعمالها بسبب عقود من التنصير ومحاكم التفتيش في إسبانيا، فكانوا لا يتقنون لغة القرآن ولا الأسس الدينية الإسلامية، وظلّت الإسبانية لغتهم السائدة في التخاطب داخل بعض القرى لسنوات طويلة بعد الاستقرار، غير أنّ إنشاء الموريسكيين لمدارس ومعاهد صغيرة لتعليم القرآن واللغة العربية لأبنائهم، على غرار المدرسة الأندلسية بمدينة تونس والتي أنشئت سنة 1625 على يد "محمد بن محفوظ" ونقيب الأشراف "علي النوالي"، حيث تمّ تخصيص وقف لتسييرها، وكان أول مدرّسيها الشيخ شعبان الأندلسي، ثم خلفه الشيخ أبو الربيع سليمان المعروف بسعة علمه في الحديث واللغة[1]، وهو ما لعب دوراً حاسماً في تجاوز هذه القطيعة اللغوية؛ فقد وفّر التعليم المنظم إطاراً لاستعادة العربية كلغة دين وثقافة، وأتاح لجيل الأبناء التعرّف على العلوم الشرعية وتصحيح ممارساتهم الدينية، ومع مرور الوقت، أسهم هذا التعليم في اندماجهم التدريجي داخل المجتمع التونسي، وفي إعادة وصلهم بهويتهم الإسلامية والعربية بعد أن كانت مهددة بالاندثار[2].

مرّت الهوية اللغوية للموريسكيين في تونس بمرحلة انتقالية دقيقة، ففي البدايات، استمر الوافدون في استخدام اللغة الإسبانية بتسامح من السلطات المحلية، وهو ما توثقه المخطوطات التي عثر عليها مؤرخون إسبان أمثال أوليفيراس (Oliveras) وأنريكي كاليس (Henrique Calis) وقد تناولت هذه المخطوطات قضايا دينية وشعرية وأخلاقية كانت تشغل بال الموريسكيين قبيل ترحيلهم، كما أسّسوا مدارس تعليمية اعتمدت الإسبانية لغةً للتدريس، شملت حتى تلقين تاريخ تونس بتلك اللغة، إلا أن هذا الوضع لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما اتخذت السلطات التونسية قرارات حاسمة بإغلاق المدارس الموريسكية الناطقة بالإسبانية وإحلال اللغة العربية مكانها كخيار استراتيجي للتعريب والاندماج، وأجبر هذا التحول الموريسكيين

[1] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص480

[2] الحمروني، **تستور تاريخ ورحلات**، المرجع السابق، ص ص27، 28.

على ترجمة مناهجهم ومؤلفاتهم إلى لغة الضاد، وهي المهمة التي برز فيها "محمد كورال" الذي لعب دوراً محورياً في حركة الترجمة هذه، وبذلك بدأت الإسبانية بالاندثار تدريجياً، ليفسح المجال أمام ظهور جيل جديد من الأبناء والأحفاد المعرّبين الذين انصهروا كلياً في الهوية الثقافية واللغوية للمجتمع التونسي[1].

إضافة إلى الاهتمام بالمدارس، أولى الأندلسيون اهتماما بالغا بالمعلمين والأئمة ورجال العلم، حيث يحظى رجل العلم عندهم بإجلال كبير، وهو المرجع والمستشار والحكم بين الناس قبل اللجوء إلى القضاء، وتقديره من علامات الرقي الاجتماعي، إذ يُعظّمه الصغير قبل الكبير، كما كان المعلّم الذي يعلم القرآن يُلقّب بـ"سيدي" ويُعدّ من أهل الفضل، وهذا السلوك يعكس ما أشار إليه المقري في نفح الطيب عند وصفه لأهل الأندلس بأنهم: "أحرص الناس على التميز، فالجاهل منهم يجهد أن يتميز بصناعة لئلا يكون فارغًا عالة على الناس"، وهي الخصلة التي انتقلت إلى المهاجرين الأندلسيين وأصبحت جزءًا من السلوك الاجتماعي والثقافي في مدنهم الجديدة بكل من تونس والمغرب على حد سواء، والتي ورثت عنهم تقديس العلم والعمل معًا[2].

بقيت قضية تجاوز المشكل اللغوي تشكل تحديًا كبيرًا أمام الموريسكيين، إذ حاولوا الموازنة بين التمسك بلغتهم الإسبانية الأصلية والانفتاح على اللغة العربية، وقد لاحظ الرحالة خيمينات خلال زيارته إلى مدن مثل طبربة وتستور في النصف الأول من القرن الثامن عشر أن بعض أحفاد الموريسكيين ما زالوا يتقنون الإسبانية، خاصة الكهول والشيوخ، بل إنهم ظلوا قادرين على رواية القصص الأدبية الإسبانية القديمة مثل «رومانسية أطفال لارا السبعة»، كما أشار إلى أنه التقى في قرمبالية سنة 1727 امرأة عجوزًا تتحدث الإسبانية بطلاقة، مما يدل على استمرار تأثير الموروث اللغوي الأندلسي في الأجيال اللاحقة[3]، وعلى العموم فإن جهود

---

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص 57.

[2] المزي، المرجع السابق، ص25.

[3] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص479.

الموريسكيين مكنتهم من الجمع بين الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية والاندماج في الإطار الديني والعلمي للمجتمع التونسي، مما أسهم في إثراء الحياة الفكرية واللغوية في البلاد خلال القرون التالية[1].

ساهمت النخبة الأندلسية بالمقابل في إنشاء المكتبات وإثرائها بالكتب على غرار مكتبة الرباط التي أنشئت سنة 1629م، وقد قام البحار والتاجر عبد الله القصري الأندلسي بإهداء هذه المكتبة مخطوطة كان قد اشتراها من الإسكندرية خلال توجهه لأداء فريضة الحج، كما برز آخرون في مجال نسخ الكتب مثل محمد العُدّي الأندلسي، حيث كانت كتبه المنسوخة تستقطب عددا كبيرا من المغاربة، حتى أن السلطان كان يحرص على شراء الكتب المنسوخة بخط يد هذا الأندلسي، وبهذا فإن هذه الشخصيات أسهمت بفضل نشاطها الثقافي والعلمي في جعل المغرب أحد وارثي الثقافة الأندلسية[2].

من جانب آخر، أسهم الحضور الأندلسي في التأثير على مناهج التعليم في البلاد المغاربية، خاصة أن مناهج التعليم في البلاد المغاربية اختلفت عن ما كان موجودا في الأندلس، إذ كان التعليم في البلاد المغاربية يقتصر على تعليم القرآن الكريم ومبادئ العلوم الدينية في البداية، ثم الانتقال إلى العلوم الأخرى، بينما كان التعليم يبتدئ في بلاد الأندلس بتعليم اللغة العربية وقواعدها، لاسيما الخط، وكان الطفل يبدأ بتعلم القراءة والكتابة ثم النحو واللغة والحساب، وبعدها ينتقل لدراسة المنطق وعلوم الطبيعة ثم يليها علم الأخبار والماورائيات، وفي النهاية ينتقل إلى دراسة العلوم الشرعية، وقد أبدى علماء الأندلس تحفظهم عن طرق التعليم التي كانت متبعة في بلاد المغرب، إذ كانوا يرون أن الطالب يصبح بمثابة الوعاء الذي يجب على الأستاذ أن يملأه بالمعلومات، وانطلاقا من هذا فإنهم عملوا على تغيير هذه الطرق لما تولوا بأنفسهم التعليم، واهتموا بالبحث والتفكير والتحاور بغرض جعل الطالب

---

[1] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص480

[2] قشتيلو، المرجع السابق، ص 46، **أنظر أيضا :** دي إيبالثا، المرجع السابق، ص ص 197، 198.

يصل إلى أعلى درجات الفهم وترسخ المعلومات في ذهنه[1]، وقد ذكر ابن خلدون مدى تأثر أهل تونس بالأندلسيين في طرق التعليم فيقول: "وأما أهل إفريقية فيخلطون في تعليمهم للولدان القرآن بالحديث في الغالب، ومدارسة قوانين العلوم وتلقين بعض مسائلها، إلا أن عنايتهم بالقرآن واستظهار الولدان إياه، ووقوفهم على اختلاف رواياته وقراءاته أكثر مما سواه، وعنايتهم بالخط تبعا لذلك، وبالجملة فطريقتهم في تعليم القرآن أقرب إلى طريقة أهل الأندلس، لأن سند طريقتهم فقي ذلك متصل بمشيخة الأندلس الذين أجازوا عند تغلب النصارى على شرق الأندلس واستقروا بتونس، وأخذ عن ولدانهم بعد ذلك"[2] .

شهدت المناهج التعليمية في المغرب الأقصى بعد سقوط غرناطة وتزايد الهجرات الأندلسية تغيرا ملحوظا، حيث تم إضافة مواد لم تكن موجودة زمن الموحدين والمرينيين، كما تطورت الطرق التربوية، وهو ما نقله المؤرخون بصورة جلية في جامعة ابن يوسف بمراكش، ومن بين أسباب هذا التطور هو اتخاذ بعض العقول والعبقريات الأندلسية من مدينة مراكش مستقرا ووطنا لها بعد هجرتها من العدوة الشمالية، فساهمت بذلك في تنمية المدينة من الجانب العلمي بفلسفتها وعبقريتها ومؤلفاتها التي لم يوجد لها نظير، وقد بقيت هذه الكفاءات تتنقل بين مساجد المدينة ومدارسها وعلى رأسها جامع ابن يوسف، ويبرز من بين هؤلاء أبو القاسم الشاطبي الذي يعود أصله إلى مدينة شاطبة، حيث يعتبر من أبرز العلماء والقضاة والمفتين في عصره، يضاف إلى هذا ازدهار حركة الترجمة والدور الكبير الذي لعبه الأندلسيين نتيجة لإتقانهم القشتالية واللغات الأوروبية المختلفة، وكان علماء مراكش يستفيدون من هذه الكتب والمؤلفات المترجمة ومن أبرز هذه المؤلفات نذكر " العز والمنافع للمجاهدين بالمدافع" و كتاب " ناصر الدين على

[1] حارث، المرجع السابق، ص 6.

[2] ابن خلدون، **المقدمة**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، 2007م، ص 585-588.

القوم الكافرين" وغيرهما من الكتب التي أضافت الشيء الكثير للحركة العلمية بالمغرب الأقصى وتونس على حد سواء[1].

ثالثا: النخب الأندلسية وإسهاماتها الحضارية.

أفضى استقرار المثقفين والعلماء الأندلسيين في مختلف أرجاء البلاد المغاربية عقب سقوط الأندلس إلى انبعاث نهضة علمية وفكرية متميّزة، اتّسمت بالعمق والشمول والتجديد في مناهج الدارسة والتعليم، فقد مثّل هؤلاء العلماء حلقة وصل بين الموروث الحضاري الأندلسي الغني وبين الوسط الثقافي المغاربي، حيث أسهموا في إرساء أسس معرفية جديدة وفي إحياء التقاليد التعليمية التي كانت سائدة في حواضر الأندلس الكبرى.

انعكس حضور هذه النخب على مؤسسات التعليم والزوايا والمساجد انعكاساً مباشراً، وعلى ازدهار العلوم النقلية والعقلية على حدّ سواء، إذ عملوا على نشر المعارف وتوسيع آفاق البحث العلمي، كما أدخلوا أساليب تربوية أكثر تنظيماً وصرامة في تلقين العلوم، ونتيجة لهذا التفاعل الخصب، تشكّلت بيئة فكرية غنية في كلّ من تونس والمغرب الأقصى والجزائر، جمعت بين الأصالة الأندلسية وروح الاجتهاد المحلي.

وفي ضوء هذه المعطيات، تبرز أهمية تتبّع مسارات عدد من العلماء الأندلسيين الذين استقرّوا في الحواضر المغاربية، والوقوف على أبرز إسهاماتهم في ميادين العلم والتعليم، لما لذلك من دلالة على عمق التأثير الثقافي الذي أحدثه الأندلسيون في المغرب الكبير.

---

[1] ابراهيم الهلالي، **ازدهار الحركة الثقافية بمراكش عبر جامعة ابن يوسف في عهد الموحدين والسعديين ،** مجلة جامعة ابن يوسف، ع 5، 2006م، ص242-266.

1- **العلماء الأندلسيون بالمغرب الأقصى:**

برز في المغرب الأقصى عدد من العلماء الأندلسيين المهاجرين أو ذوي الأصول الأندلسية، وقد خلّف هؤلاء العلماء بصمتهم البارزة على ملامح الحياة العلمية والثقافية في البلاد خلال عشرات السنين، ومن أبرز هؤلاء العلماء:

- **أبو الحسن علي بن قاسم محمد التجيبي الشهير بالزقاق:**

من علماء الأندلس المشهورين، ولد ونشأ وتفقه بمدينة فاس المغربية، ومنها رحل إلى الأندلس أين واصل تعلمه وتفقهه بغرناطة، تولى وظيفة التعليم بها ثم أصبح خطيبا، التقى في غرناطة بعدد من العلماء البارزين وأخذ العلم عنهم، وعلى رأسهم محمد بن يوسف الموّاق، بعد سقوط غرناطة هاجر أبو الحسن الزقاق إلى المغرب الأقصى أين عاد إلى مدينة نشأته فاس وساهم في حياتها العلمية من خلال وظيفة التعليم، تتلمذ على يده العديد من الطلبة أبرزهم ابنه أبو العباس أحمد بن علي الزقاق ثم حفيده محمد بن عبد الوهاب بن محمد الزقاق، بقي في فاس إلى غاية وفاته سنة 912ه/1506م[1].

أبو العباس الدقون الأندلسي:

هو أحمد بن محمد بن يوسف الصنهاجي المعروف بالدقون، ولد ونشأ بغرناطة، أخذ العلم عن مشايخها وعلمائها ومنها هاجر إلى المغرب الأقصى أين استقر بمدينة فاس رفقة أبيه، ساهم في نشر العلم وازدهار الحياة الثقافية بالمدينة حيث تولى الخطابة بجامع القرويين إلى غاية وفاته سنة 921ه/1515م، تكلم عنه المقري في أزهاره ووصفه بالشيخ الفقيه الأستاذ المقرئ الخطيب الفذ الأوحد، وأورد قصيدة له يرثى فيها سقوط الأندلس ويتحسر على ضياعها سميت بـ"الموعظة الغراء بأخذ الحمراء" وقد أورد المقري عنه ما يلي: " .. ومن نظم الشيخ الفقيه الأستاذ

[1] عبد الله أنبية المعلول، **هجرة بعض العلماء الأندلسيين إلى المغرب العربي قبيل وبعد سقوط غرناطة : الأسباب والنتائج**، مجلة جامعة الزيتونة، ع 9، 2014م، ص64..

المقرئ الخطيب الفذ الأوحد، سيدي أبي العباس أحمد الدقون رحمه الله، قصيدة في ندب الجزيرة، تذكر النفوس بشَجوِها، فترسل العيون دموعها الغزيرة، افتتحها بنثر نصه: إنه لما غابت شمس الجزيرة الخضراء بأخذ الحمراء- قَرَعتُ باب الندبة لما تقدم من الصحبة، فقلت أبياتا صدرت عن قلب كئيب، مبكية كل لبيب أريب، وسميتها بالموعظة الغراء بأخذ الحمراء، مبيحا لمن رغب فيها ولم يرغب عنها أو استحسن شيئا منها أن يحدث بها عني، وذلك بعد إتقان لفظها وحفظها وفهم وعظها ولحظها، وإن كنت لا أحسن أن أقول وربما أُغزى بها إلى الفضول، لكني لا أُعدم المثيل"[1].

تركز هذه القصيدة على الأحداث المأساوية التي مرت بها الأندلس وغرناطة على وجه الخصوص بعد سقوطها في يد الملكين الكاثوليكيين، وتبرز ما تعرض له المسلمون من اعتداءات وغدر، وقد جاءت في ستة وستون بيتا من بينها :

آمنت من عكس آمال وأحوال وعشت ما بين أعمام وأخوال

ابتليت بها في القلب من نكد فالجسم مشتغل من غير أشغال

وكيف لا وبقاع الدين خالية من أرض أندلس من أجل أهوال

عمت فغمّت قلوب المسلمين فيا للمسلمين من أعداء وأنكال

جاشت بها من جيوش الكفر مادرست بهم معالم أخيار وأقيال

أهل الشجاعة أهل العلم أهل تقى أهل النفاسة في قول وأفعال [2]

[1] أحمد بن محمد المقري، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، ج1، دار إحياء التراث الإسلامي، الرباط، 1978م، ص ص 103، 104.

[2] المقري، **أزهار الرياض...**، المصدر السابق، ص ص 104، 105.

أمّا عن مؤلفات أبي العباس الدقون وآثاره العلمية، فلم يبق منها إلا مؤلف واحد، وهو كتاب ما يزال مخطوطا موجودا بخزانة الرباط بالمغرب الأقصى تحت رقم (870د) جاء تحت عنوان :"بداية التعريف بشرح شواهد سيدي الشريف"[1].

- **أبو عبد الله محمد بن عبد الله العربي العُقيلي:**

أحد علماء غرناطة وأدبائها وشعرائها البارزين، هاجر بعد سقوط المدينة رفقة آخر ملوكها أبو عبد الله الصغير إلى البشرات، ومنها إلى فاس عاصمة الوطاسيين آنذاك وهذا عام 899ه/1493م، أورد المقري عنه أبيات شعرية قالها في وصف الحصار المضروب على غرناطة من طرف النصارى حيث ورد فيها:

بالطبل في كل يوم وبالنفير نزاع

وليس من بعد هذا وذاك إلا القراع

يا رب جبرك يرجو من هيض منه الذراع

لا تسلبني صبرا منه لقلبي ادراع[2].

وصف أبو عبد الله العقيلي من طرف أحد مشايخ الأندلس وهو أبو عبد الله بن الحداد الوادي آشي فقال عنه :" إنه إمام الصناعة وفارس حلبة القرطاس والبراعة، وواسطة عقد البلاغة والبراعة، الذي قطف الكمال لما نوّر، ورتب محاسن البديع... وغَرَف من عجّاج، واقتطف من خاطرٍ وهّاج، شاعر العصر ومالك زمامي النظم والنثر"[3].

---

[1] المعلول، المرجع السابق، ع9، ص65.

[2] المقري، **نفح الطيب...**، ج4، مصدر سابق، ص 550.

[3] نفسه ، ص 549.

- **محمد بن علي الحاج الشطيبي:**

من العلماء الأندلسيين الذين تركوا أثرا على الحياة الثقافية بالمغرب الأقصى، توفي سنة 960ه/ 1552م، هاجر من الأندلس إلى بلاد المشرق ومنها انتقل إلى إحدى القرى الجبلية بفاس وتدعى "تازغدرة"، وصفه ابن عساكر أنه شيخ كبير الشأن زاهد في الدنيا وأهلها، رفض في العديد من المرات طلب السلطان بالحضور عنده، له العديد من المؤلفات في مختلف المجالات كالخط والكيمياء وعلم التاريخ وغيرها، من بين مؤلفاته كتاب "اللباب على آية الكتاب"، وشرح كتاب "المباحث الأصلية" لابن البناء السرقسطي، تتلمذ على يده العديد من مشايخ العصر على غرار أبي علي منصور البجائي وأبي حفص عمر الوربالي[1].

- **الحسن الوزان:**

هو الحسن بن محمد الوزان، المعروف لدى الأوروبيين بليون الإفريقي، ولد بغرناطة عام 888هـ/1483م، هاجر صغيرا مع عائلته إلى مدينة فاس بالمغرب الأقصى، فنشأ وترعرع بها، زاول دراسته بجامع القرويين، شارك في شبابه في الجهاد ضد النصارى الإيبيريين الذين اعتدوا على البلاد واحتلوا العديد من سواحلها، تم اختياره ليمثل السلطة في العديد من البعثات الدبلوماسية والسفارات وذلك منذ 921هـ/ 1515م، فنال فرصة التنقل بين العديد من مدن إفريقيا ودولها، خاصة البلاد الإسلامية مشرقا ومغربا، فاشتغل خلال هذه الزيارات بتسجيل مشاهداته ووصفه للمدن التي نزل بها من مختلف الجوانب، تم أسره خلال عودته من القسطنطينية إلى تونس، حيث هاجم مجموعة من البحارة الإيطاليين (بنادقة وصقليين) السفينة التي كان يركبها عند رسوّها بمدينة جربة التونسية، ليقع أسيرا عند بحار صقلي عام 926هـ/1519م، فأخذه إلى روما وهناك تم تقديمه كهدية إلى البابا ليون العاشر، ولما تبين للبابا أنه من أهل العلم والمعرفة أحسن وفادته وتم تكريمه وإجباره على اعتناق النصرانية، لتفرض عليه الإقامة الجبرية في قصر

[1] ابن عسكر، المصدر السابق، ص ص 16، 17

سانتنج لمدة سنة كاملة، وفي سنة 928هـ/1521م تم تعميده في كنيسة القديس بطرس بروما من طرف البابا نفسه، ليطلق عليه منذ ذلك الحين اسم ليون الإفريقي، تعلم خلال إقامته بإيطاليا اللغة اللاتينية والإيطالية، إضافة إلى اللغة العربية واللغة الإسبانية اللتان كان يجيدهما من قبل، اشتغل بتدريس اللغة العربية في مدينة بولونيا بإيطاليا، واحتك هناك برجال العلم والأدب، رجّح المؤرخون أن حسن الوزان لم يعتنق النصرانية إلا ظاهريا، وكان يبطن الإسلام في قرارته، ودليلهم في ذلك أنه لم يكن يشارك النصارى في طقوسهم وعباداتهم، ولم يتزوج منهم، وعاش في عزلة تامة وذلك طيلة إقامته هناك والمقدرة بعشر سنوات، ليعود إلى تونس مسلما سنة 934هـ/1527م، حيث عاش هناك إلى غاية وفاته بها سنة 957هـ/1550م، ترك حسن الوزان العديد من المؤلفات أبرزها:

- وصف إفريقيا، وهو كتاب ألفه بالإيطالية سنة 934هـ/1527م، وهو واحد من أهم الكتب الجغرافية التي وصفت إفريقيا من مختلف الجوانب، تم ترجمته إلى العديد من اللغات ويعتبر من أهم المصادر التاريخية لتلك الفترة الزمنية.
- مختصر تاريخ الإسلام.
- تراجم الأطباء والفلاسفة العرب (تم طبعه سنة 1664م)
- العقائد والفقه الإسلامي[1].
- **محمد الكُراسي الأندلسي:**

من المشايخ الذين ترعرعوا في غرناطة وتعلموا من مشايخها، ليهاجر بعدها إلى المغرب الأقصى ويلتقي بمشايخ فاس كالونشريسي وابن غازي وابن الزقاق وابن هارون وغيرهم، ذكر ابن عسكر أنه كان أديبا وشاعرا، تولى خطة القضاء في مدينة تطوان إلى غاية وفاته سنة 964هـ/ 1556م[2].

[1] المعلول، المرجع السابق، ع9، ص ص66، 67.

[2] ابن عسكر، المصدر السابق، ص 21.

- **محمد الأندلسي:**

ينحدر من غرناطة، هاجر عقب سقوطها رفقة أبيه إلى المغرب الأقصى واستقر بالحي الذي منحه المولى عبد الله الغالب للجالية الأندلسية بمراكش (رياض الزيتون)، يعتبر زعيما لحركة دينية ظهرت بالمغرب الأقصى والتف حولها الأندلسيون، وتعود حيثيات ظهورها إلى أحد التيارات التي كانت في الأندلس خلال القرن الحادي عشر ميلادي (الظاهريون)، وهم من أتباع ابن حزم القرطبي، ويعتبر محمد الأندلسي شخصية إصلاحية متعصبة، عدو لرجال الدين وللفقهاء الذين يتبعون المذهب المالكي السائد في بلاد المغرب آنذاك، وقد انتشرت حركته لتصل إلى مراكش وسلا ومكناس وفاس وذلك منذ النصف الثاني من القرن السادس عشر، حظيت حركته بدعم واسع من المغاربة والأندلسيين على حد سواء[1].

بدأ محمد الأندلسي في نشر حركته التي تحولت بمرور الوقت إلى حركة دينية سياسية، تتلقى الدعم والمؤازرة خاصة من طرف الطائفة الأندلسية، ويذكر ابن عساكر عن فكره وسيرته قائلا: " أخذ عن أشياخ جمّة، وعوّل على الشيخ أبي الحسن علي بن أبي القاسم ... وكان مولعا بعلم الاقتباس وسر الحرف وعلم الكيمياء والرياض والطب وعلم الهيئة والطبيعة... وكان كثير الوقوع في الأئمة فنحا منحى ابن حزم الظاهري وشاع ذلك عن أصحابه، فأفتى فقهاء مراكش بتضليله وأنهوا ذلك إلى السلطان فأمر بسجنه، وبقي فيه مدة ثم أفرج عنه[2]، كما شيعوا عنه أنه يقول أن الاشتغال بالصلاة على النبي فتور عن الذكر وأشياء مستغربة فسجن أيضا ثم أخلي سبيله"[3]، من أبرز تعاليم هذه الطائفة هي الاجتهاد في الأحكام الشرعية جريا على ظاهر الكتاب والسنة، وعدم تقليد الأئمة والفقهاء وأبرزهم الإمام مالك، إضافة إلى إنكار أحكام جزئية مشهورة عند جمهور المسلمين على غرار قولهم بعدم مشروعية الدعاء عقب الصلاة وعدم وجوب إعادة

---

[1] دي إيبالثا، المرجع السابق، ص 187.

[2] ابن عسكر، المصدر السابق، ص 109.

[3] السويكت ، المرجع السابق، ص 76.

الصلاة إذا خرج وقتها، واستنكار ذكر النبي عليه السلام مع الله تعالى في الشهادة وغيرها، ويرون أن الإكثار من ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم حجاب عن الله[1].

أصبح أتباع محمد الأندلسي يلقبون بالطّائفة المحمدية، ومن هو خلافهم يلقبون بالمالكية، وقد انتشر صيته وكثر عدد أتباعه واشتعلت صراعات بين أتباعه ومن سواهم، وهو ما يؤكده ابن عساكر حيث قال: "وقع بينهم وبين الفقراء خطب عظيم، وانتشر بسبب ذلك شغب في العامة، وكثر التعصب ووقعت المجاهرة بالقتال وسفك الدماء والإضراب عن القول بالرأي والقياس..."، واستمر الأمر على هذا الحال إلى أن قُتل الشيخ محمد الأندلسي بأمر من السلطان السعدي أبو عبد الله محمد ابن الغالب، وهذا بعد أن قام أتباعه بقتل أحد قواد المولى محمد ابن الغالب[2]، وقد أشار ابن القاضي إلى ذلك بقوله: " قتله السلطان أبو عبد الله محمد ابن عبد الله ... لكن قتله له ليس هو على بدعته، وإنما قتله لكونه رئيس الأندلس الذين غرّروه وكان ذلك بسبب خلعه"[3].

استمرّ فكر الأندلسي حتى بعد وفاته، إذ يذكر ابن القاضي أن أصحاب الشيخ محمد الأندلسي تمسكوا بمذهبه وعلى رأس هؤلاء شخص يدعى عبد الخالق الومغاري حتى قيل عنه مايلي: "وهو رأس الطائفة الأندلسية الملعونة، ولقد شاهدت بمدينة مكناس ثلمة عظيمة في الدين، أجلسوه على كرسي بجامعها الأعظم وهو يتكلم في التصوف بزعمه ويضل العامة بمذهبه الشنيع -أهلكه الله-من طائفة مضرة بالسنة السمحة بمحمد وآله"[4]، وقد تصدى العديد من الفقهاء لهذه الطائفة وحاولوا كشف ضلالها ومنهم المؤلف المجهول صاحب "تبصرة الرئيس الأمين"، حيث سماها بالطائفة الأندلسية، وأبرز أن بدعتها ومذهبها انتشر بسلا ومكناس الزيتون وخفي أمرها بفاس بسبب كثرة الفقهاء والأشراف الموجودين في المدينة،

---

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص 204، **أنظر أيضا:** السويكت، نفسه، ص77.

[2] ابن عسكر، نفسه، ص 109.

[3] ابن القاضي، المصدر السابق، ص35.

[4] نفسه، ص168.

وبيّن ضرورة وضع حد لها ولأفكارها بقوله: "فيجب على الإمام إذ ظفر بواحد منهم تعزيره بما يراه من الضرب والسجن حتى يفيء إلى السنة والجماعة"، ومن الفقهاء الذين ردوا على هذه الطائفة أبو القائم ابن سلطان القسنطيني خطيب القصبة بتطوان، وكذلك أحمد بن حسن الورياكلي، وكلاهما حاول أن يكشف ابتداع هذه الطائفة وزيف أقوالها وفسادها[1].

- **أحمد بن قاسم الحجري الفقاي :**

يعتبر الفُقّاي أحد أبرز العلماء الأندلسيين الذي ذاع صيتهم في البلاد المغاربية، ويلقبه المغاربة بالشهاب الحجري، بينما يلقبه الآسبان بيخيرانو "bejerano"، والاسم الذي اشتهر به هو اسم أسرة أندلسية مازالت ليومنا هذا، نسلها معروف بمدينة تطوان المغربية، حيث يعرفون بأولاد الفُقّاي وأحيانا ينطق بصيغة بربرية فيقال أفُقّاي أو أفوقاي، هذا العالم المولود سنة 1570م قريبا من غرناطة، نشأ يظهر المسيحية ويخفي إسلامه على غرار بقية الموريسكيين[2].

تلقى الحجري تعاليم الدين الإسلامي وأُسُس اللغة العربية على يد أبويه وأسرته، وحفظ ما تيسر له من القرآن الكريم، وذلك في سرية تامة حتى لا يتعرض لمضايقات محاكم التفتيش وعقوباتهم، وفي نفس القوت تعلّم اللغة القشتالية حتى أتقنها، كان يخفي معرفته باللغة العربية لكن ذلك لم يدم طويلا، والسبب مساعدته للأسقف خوان ماندیس سالبتيرا في ترجمة مخطوطة قديمة، وهنا علم الإسبان بإتقانه للغتين وعظم أمره عندهم بسبب حاجتهم إليه في الترجمة من القشتالية إلى العربية أو العكس، ومنحوه رخصة للقيام بتلك المهمة[3].

تمكن الفقاي سنة 1599م من الهجرة إلى المغرب الأقصى فرارا من الاضطهاد الذي واجهه في إسبانيا، ليحط رحاله بميناء البريجة، ومنها انتقل إلى

---

[1] رزوق، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص ص 204، 205.

[2] بنمنصور، **أحمد بن قاسم الفقاي ...**، المرجع السابق، ص16.

[3] قشتيلو، المرجع السابق، ص35.

أزمور، ليتم بعدها استقباله من طرف أحمد المنصور شخصيا حيث احتفى به وأكرم وفادته في مراكش لتصبح مقاما له فيما بعد، حيث قُرّب من العرش وأصبح عاملا بديوان السلطان، يخالط ويجتمع بعلماء البلاط وفقهائه وأدبائه، ويتعلّم من العلوم والفنون ما لم يكن بالإمكان تعلمه في إسبانيا، ولما توفي السلطان أحمد المنصور استمر الفقاي في العمل في البلاط، وخدم ابنه السلطان زيدان، وأصبح ترجمانه الشخصي وكاتب سره باللسان الأعجمي مثلما يؤكده هو بنفسه، وقد ساهم في ترجمة العديد من الكتب والرسائل للسلطان، واستمر في خدمة الأسرة الحاكمة حتى بعد وفاة السلطان زيدان، حيث خدم ابنيه من بعده وهما السلطان عبد الملك بن زيدان، والسلطان الوليد بن زيدان[1].

يعتبر أحمد الفقاي أو الشهاب الحجري كما كان يدعى من أبرز العلماء في المغرب خلال القرن 16 و17م ، ولا شك أن ذلك يعود إلى نشأته وتكوينه المزدوج بين إسبانيا والمغرب، حيث اطّلع على عدد من العلوم الأوروبية بسبب احتكاكه بعلماء اسبانيا ورهبانها، وقد ناظرهم واستفاد من علومهم، يضاف إلى ذلك انتقاله إلى المغرب الأقصى وما صاحب ذلك من احتكاك بالعلماء المسلمين والتعلم منهم، وقد كان الفقاي نشيطا مؤثرا في عدة مجالات، فاشتغل بالتأليف والكتابة، كما أنه انتقل إلى فرنسا وهولندا وهناك التقى العديد من علماء البلدين وتحاور معهم وأقام عدة مناظرات تتعلق بشبهات كان يطلقها هؤلاء حول الدين الإسلامي، أو بمسائل تتعلق بالنصرانية واليهودية، وقد أبهر الفقاي مناظريه بمعرفته الكبيرة بما في التوراة والإنجيل، وكانت له قدرة كبيرة على الإقناع والجدال، يضاف إلى ذلك غيرته الكبيرة على الدين الإسلامي، وقد استمر تواصله مع علماء البلدين حتى بعد عودته إلى المغرب الأقصى، حيث كان يتراسل معهم ويتعاونون في عدة مسائل علمية[2].

ترك الفقاي آثارا بارزة في المجال العلمي والثقافي في البلاد المغاربة (تونس والمغرب الأقصى)، حيث كتب بخطّ يده عدة مؤلفات وقام بتعريب عدد آخر من

---

[1] بنمنصور، **أحمد بن قاسم الفقاي ...**، المرجع السابق، ص17-19.

[2] نفسه،ص ص 24، 26، **أنظر أيضا:** قشتيلو، المرجع السابق، ص ص 37، 38.

الإسبانية، تخصّ العديد من الفنون والعلوم كالتوحيد والقرآن، حيث ترجم كتاب الشفاء للقاضي عياض، وألف بتونس سنة 1635م أو 1639م في معجزات النبي ومكارم الخلفاء والشرفاء[1]، وساهم في الرد على علماء النصارى واليهود من كتبهم، لكن أغلب أعماله ضاع أو سرق مثلما يؤكد ذلك بنفسه، حيث أورد في كتابه "ناصر الدين" أن بعضا من كتبه سرقت لما كان يقيم بمراكش، وضاع بعضها وسرق لما توجه إلى الحجاز في رحلة الحج[2]، أما الآثار التي بقيت محفوظة إلى يومنا هذا فهي كالتالي:

- "رحلة الشّهاب إلى لقاء الأحباب"، وهو كتاب تم تأليفه استجابة لأحد علماء مصر الذين التقى بهم الفقاي أثناء تعريجه على البلاد بعد عودته من رحلة الحج، وهو الشيخ "علي الأجهوري" الذي نصحه بكتابة ما مرّ به من أحداث وما شهدته مسيرته من مناظرات وأخبار، وفي هذا الكتاب وصف جغرافي وتاريخي للأندلس، وذكر لنكبة المسلمين فيها وما تعرضوا له من اضطهاد إلى غاية صدور قرار الطرد، كما ورد فيها ما شهدته مسيرة الحجري من أسفار ورحلات مشرقية ومغربية، وما خاضه من مناظرات مع أحبار اليهود ورهبان النصارى بفرنسا وهولندا، وتعتبر هذه الرحلة من المصادر الهامة التي اعتمد عليها من اطلع عليها من علماء ومؤرخين، حيث اعتمد عليها محمد اليفرني في كتابيه "نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي" و "صفوة من انتشر من صلحاء القرن الحادي عشر"، كما اعتمد عليها محمد ابن العياشي المكناسي في كتابه "زهرة البستان في نسب أخوال سيدنا ومولانا زيدان".
- "ناصر الدين على القوم الكافرين"، وهو مختصر للكتاب السابق "رحلة الشهاب"، تم تأليفه بالقاهرة استجابة لطلب الشيخ علي الأجهوري المصري ليضيف عليه بعد أن أعاد نسخه بتونس.

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص 15.

[2] بنمنصور، نفسه، ص 27.

- "العزّ والرفعة والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع"، موضوع الكتاب عن فن المدفعية، وتم تأليفه باللغة الإسبانية من طرف أحد الموريسكيين الذين هاجروا إلى تونس، وهو إبراهيم بن غانم الرباش، وقد طلب هذا الأخير من الفقاي أن يترجمه إلى العربية ليعم نفعه لكافة المسلمين، وهذا بعد أن التقى الرجلان وتعرفا على بعضهما في الأراضي التونسية سنة 1048هـ/1638م، وتم نسخ الكتاب وشرحه في المغرب للاستفادة من ما فيه من معلومات تفيد الجيوش والمدفعية.
- "الرسالة الزكوطية، رسالة في علم التعديل"، وقد كتبها باللاتينية يهودي يسمى ابراهيم زكوط، وهو من أبناء سالامانكا الأندلسية "salamanca"، وترجمها الفقاي إلى العربية بطلب من السلطان زيدان السعدي بمساعدة أحد الرهبان من الأسرى، تحتوي الرسالة على 248 جدولا لتعديل الكواكب، يمكن استخراج الحركات الطولية والعرضية للكواكب المرصودة بواسطتها[1].

عموما يعتبر الفقاي أحد أبرز الأندلسيين المثقفين الذين هاجروا إلى بلاد المغرب وفضلوا الاستقرار بها نتيجة الاضطهاد الذي أصبح يعيشه المسلمين في إسبانيا، وباستقراره في المغرب الأقصى ثم في تونس وازدواجية ثقافته ساهم في إثراء الحياة الثقافية وكان نشاطه مثلما يقول إيبالثا بمثابة القنطرة بين العالمين الأوروبي والإسلامي حيث ساهم في نقل المعارف الأوروبية إلى البلاد الإسلامية[2].

- **أبو عبد الله الهاشمي أشكلانطو السلاوي الأندلسي:**

أديب عصره، وشاعر زمانه، يعتبر من أبرز الأدباء المنحدرين من الأندلس، كان علامة فقيها، ومدرسا ومفتيا، إضافة إلى تفوقه في مجال الشعر وكتابة الرسائل البليغة، من أبرز ما قاله قصيدة طويلة، مدح فيها أبا محمد صالح لمّا حل بمدينة

---

[1] بنمنصور، **أحمد بن قاسم الفقاي...**، المرجع السابق، ص ص27، 33، **أنظر أيضا:** قشتيلو، المرجع السابق، ص38.

[2] دي ايبالثا، المرجع السابق، ص 197.

آسفي زائرا له، عاصر الشيخ ابن عاشر الحافي (المتوفى سنة 1631م)، يذكر الدكالي أنه رأى له تقريضا نفيسا على شرح القاضي أبو عبد الله زنيبر السلاوي على همزية البويصري، وبدائعه ومحاسنه كثيرة، من بين الأبيات التي قالها في المدح ما يلي:

ذو يد في القريض -صاحِ- ونثر لا يجارى ولا يبارى بحال

طاوعته القوافي طرا فأضحى مالكا لرقابها باتصال

شاع آدابه بشرق وغرب واستضاءت به جميع الليالي

ومن بين ما قاله في مدح صديقه أبا محمد صالح ما يلي:

ظبي بحشو الفؤاد قائل أعجز في الوصف كل قائل

وهي بأجفانه سباني وسحرها سنتمي لبابل

يرمي بسهم اللحاظ لما يرنوا فيصمي الفؤاد عاجل

قد فتن العقل مذ تجني عليَّ حتى غدوت ذاهل

له قوام كخوط بان أو كالقنى السمهري عاذل

بدر بدا كامل المحاسن في القلب، والطرف عاد نازل

قد أسر القلب في هواه لقيد حسن لجسمي شامل[1].

- **أبو عبد الله محمد مُرين الرباطي الأندلسي:**

أحد قضاة الرباط وفقهائها خلال القرن 18م، كان علامة وأديبا ومدرّسا وقاضيا مشهود له بالفضل والصلاح، أخذ العلم عن علماء فاس والرباط، من أبرز مشايخه العكاري، عرف بمنصبه ومكانته، إضافة إلى ورعه وتواضعه واعتنائه

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص ص143، 144.

بالعلماء وطلبة العلم، يعتبر من الشعراء والأدباء البارزين، له العديد من القصائد في مدح النبي عليه الصلاة والسلام، كتب عددا من الأزجال والموشحات والقصائد، وتمت إجازته من طرف علماء فاس وعلى رأسهم الشيخ أبو عبد الله المسناوي، ذكره العكاري في البدور، لم يذكر تاريخ ميلاده ووفاته ولكنه توفي بعد سنة 1143هـ/ 1730م[1].

- **أبو العباس أحمد حجي مُرينُ الرباطي الأندلسي:**

عامل الرباط وأخ القاضي السابق ذكره، يعتبر هو أيضا من تلامذة الشيخ العكاري وأكثرهم ملازمة له، روى وسرد لمدة طويلة من الزمن عن شيخه صحيح البخاري في المسجد الأعظم برباط الفتح، كان ذو أخلاق حميدة واتصف بالعدل والمروءة، تم ذكره في البدور، لم يذكر تاريخ ميلاده أو وفاته، ولكنه كان على قيد الحياة سنة 1118هـ/ 1706م[2].

- **أبو عبد الله الحداد الأندلسي الرباطي:**

أحد المشايخ والعلماء والمدرسين الذين تعود أصولهم إلى الأندلس، يعتبر من فقهاء الرباط وأعيانها، من تلامذة الشيخ العكاري أحد أبرز علماء الرباط خلال القرن 18م، حيث ذكره في البدور ووصفه بالفقه والعلم والدرس، يذكر الدكالي أنه كان صاحب كرامات، كما قال عنه : "كان ذا جد في أمر دينه، واقفا على حدود الله وأوامره، متواضعا يعالج أجنته بيده، ويباشر خدمتها بنفسه، ويتحرى الشبهات جهده"، شهد في نهاية حياته مشاكل عقلية وخبالا إلى أن توفي[3].

---

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 133.

[2] نفسه، ص 134.

[3] نفسه، ص 130.

- **أبو محمد عبد السلام الرندي:**

أحد العلماء الذين تتلمذوا على يد كبار مشايخ عصره، وأبرزهم العلامة سيدي عبد القادر الفاسي وأبو علي اليوسي، تولى العديد من المناصب الهامة كالقضاء والتدريس في العديد من المدن المغربية، وعلى رأسها سلا وفاس ومكناسة وزرهون، عرف بإنصافه وعدله، اختصر كتاب "المعيار" للونشريسي وغيره من الكتب، عرف عنه أنه يختم في كل سنة تدريس "مختصر خليل"، ساهم في نفع طلبة العلم خاصة وأنه ذو أسلوب سلس مبسط، ذكره الحافي في فهرسة مشايخه، لم يذكر له تاريخ ولادة أو وفاة، ولكنه عاش في نهاية القرن السابع عشر ميلادي[1].

- **علماء آخرون:**

وإلى جانب تلك الأسماء، تتّسع قائمة النخب الأندلسية في المغرب الأقصى لتشمل أعلاماً آخرين ساهموا بفاعلية في إثراء المشهد العلمي، وعلى رأسهم **"أبو العباس البَقنّي"** الذي ينحدر من أسرة أندلسية معروفة، وقد ذكره المقري حيث أورد أنه هاجر مع بعض علماء غرناطة إلى مدينة فاس حيث قال: " وكان جماعة من علماء الأندلس خرجوا إلى تلمسان،... وممّن خرج بفاس من العلماء، الفقيه أبو العبّاس البَقنّي، ثم رجع إلى غرناطة، وقضيته معروفة"[2]، وقد ساهم علماء آخرون في نقل علوم الغرب مستغلين ما يملكونه من قدرة على الترجمة وإتقان اللغات الأوروبية وبالتالي نقل المعارف الغربية للاستفادة منها، ومن أمثلة ذلك الكتب الطبية التي نقلها السفير والكاتب **"الغساني"** نهاية القرن 17م، نفس الأمر بالنسبة للموسوعة **"يوسف الحكيم الأندلسي"** الذي اشتهر في مجال الترجمة، إضافة إلى تمكنه في المجال الطبي ومعرفته الواسعة بعلم الفلك والعقيدة والفلسفة، وينسب إليه ترجمة ونشر طريقة زاكوتو في الحسابات الفلكية (مبادئ علم الفلك)، أما في المجال الديني فقد برز **"خوان ألفونسو آراغون"** الذي كان مسيحيا قبل أن يدخل الإسلام،

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 137.

[2] المعلول، المرجع السابق، ع6، ص 190.

وقد كتب قصيدة ضد النصرانية بمدينة تطوان المغربية[1]، كما كتب أحد الموريسكيين في المغرب الأقصى بالإسبانية عن الجدل الذي كان واقعا بين الإسبان والمسلمين في إسبانيا، وفي نفس السياق برز نشاط **"محمد الوزير"** في الدفاع عن الإسلام ومحاربة العقيدة المسيحية وإدعاءاتها، وهو موريسكي ينحدر من "باسطرانا بمقاطعة غوادالاخارا"، وقد ألف كتابا باللغة القشتالية عنوانه "دحض العقيدة المسيحية"، وذلك بطلب من السلطان السعدي المولى زيدان[2]، و**"محمد بن علي الشاطبي"** الذي اعتزل البلاط الملكي والمدن واستقر في جبال الريف مع قبيلة بني زروال يعلم الناس ويمارس مهنة التدريس والتأليف إضافة إلى الزراعة والصيد، وعرف عنه أنه كان باحثا في علم الزراعة والصيد وألف كتابا فيه، وكذا علم التنجيم الذي ألف فيه أيضا [3].

يبرز أيضا **"أحمد بن معيوب الأندلسي"** المتوفى سنة 1022هـ/1613م، وهو من الأندلسيين الذين كانت لهم مساهمات بارزة في المجال العلمي والثقافي ،حيث برع في علوم الحساب والهندسة والتنجيم، واشتغل بتدريسها لطلبته[4]، كما تميز رئيس أطباء السلطان السعدي محمد الشيخ الصغير بن زيدان، وهو **"علي بن ابراهيم الأندلسي"**، (توفي حوالي 1065هـ/ 1655م)، حيث اشتهر في مجال الطب وعلمه لطلبته، وبرع في نظم الأراجيز عن طرق التغذية النافعة وعلاج بعض الأمراض[5]، له عدة مواضيع شعرية عن الفواكه وطبيعتها وعلاقتها بطب العيون، وعن النباتات الطبية وفوائدها في العلاقات الجنسية، وكان من أشهر المنجمين الأندلسيين، قام بتأليف كتابا شعريا سنة 1630م أورد فيه مميزات الفواكه والأعشاب الطبية في طب العيون والتربية الجنسية ومواضيع أخرى، وقد توفي بمراكش، وهناك عالم

---

[1]. قشتيلو، المرجع السابق، ص 45، **أنظر أيضا:** دي إيبالثا، المرجع السابق، ص ص 197، 198

[2] دي إيبالثا، نفسه، ص ص 197، 198.

[3] قشتيلو، نفسه، ص 45.

[4] محمد زروق، **الجالية الأندلسية بمراكش خلال العهد السعدي الأول**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، ع6، الدار البيضاء، 1990م، ص129.

[5] نفسه، ص129.

الفلك الأندلسي **"أحمد المسجوب"** أو **"ابن المسجوب"** (المتوفي سنة 1614م)، والذي يبدوا أنه كان على إطلاع بأعمال الحجري[1]، كما تبرز **"عائلة بن سودة"** كإحدى العائلات العلمية التي هاجرت بعد سقوط غرناطة إلى المغرب الأقصى واستقرت بتودة (فاس البالي) وتركت بصمتها الثقافية،حيث ضمت هذه العائلة على مدار تاريخها بالمغرب الأقصى مثقفين بارزين منهم قضاة وكتاب ومؤلفون على غرار **"أبو القاسم بن سودة"** المتوفي سنة 1596م وقد شغل منصب قاضي فاس ومراكش وتازا، و**"محمد بن محمد بن سودة"** المتوفي سنة 1699م، وقد شغل بدوره منصب قاضي فاس، و**"أبو عبد الله بن سودة"** وهو أشهرهم وقد توفي سنة 1795م، وهو أحد الكتاب والمعلمين البارزين في عصره، يضاف إلى هؤلاء شخصيات أخرى من نفس العائلة كان لها تأثير في القرون الموالية[2].

ويُضاف إلى هؤلاء العلماء **"محمد بن علي العدي"**، المولود بغرناطة قبل سقوطها بنحو 12 سنة وتوفي سنة 1567 بفاس، الذي تميز بدقة الحفظة وجودة الخط، وكان مضرب المثل في القراءات القرآنية، ثم **"محمد بن قاسم القصار"**، المتوفي سنة 1604، الذي هاجر والده من غرناطة واستقر بفاس، وبرز ابنه محمد المترجم له إمامًا وعالمًا في تفسير القرآن والحديث والفقه وعلوم البيان، وكذلك **"محمد بن أحمد الجنان"**، المعروف بالمدجن الغرناطي الأندلسي، والذي توفي سنة 1640، وتولى إمامة مسجد الشرفاء بفاس، وألّف حواشي مشهورة على عدة كتب، ودرّس الفقه والنحو والفرائض والحساب، مسهمًا بذلك في تعزيز التجربة العلمية الأندلسية في المغرب الأقصى[3].

---

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص 46، **أنظر أيضا:** :دي إيبالثا، المرجع السابق، ص ص 197، 198.

[2] نفسه، ص 46، 47، **أنظر أيضا:** دي إيبالثا، نفسه، ص 199،

[3] الحمروني، **مقالات ومطالعات...،** المرجع السابق، ص 25.

2- العلماء الأندلسيون في تونس:

لم يكن حضور العلماء الأندلسيين في تونس وليد سقوط غرناطة سنة 1492م فحسب، بل إنّ جذور التأثير العلمي الأندلسي تعود إلى مراحل سابقة، بدأ فيها توافد عدد من الأعلام والدعاة والفقهاء إلى الحواضر التونسية، إمّا بدافع طلب العلم أو بسبب الاضطرابات السياسية التي عرفتها الأندلس، وقد أسهم هؤلاء في إثراء الحياة الفكرية عبر التدريس في جامع الزيتونة وبناء شبكة من العلاقات العلمية مع علماء إفريقية، مما سمح بتداول المؤلفات الأندلسية واعتمادها في مناهج التعليم.

وحين تزايدت موجات الهجرة بعد سقوط آخر معاقل الإسلام بالأندلس، تجدّد هذا الدور العلمي واتّسع نطاقه، فبرز جيل آخر من العلماء الذين حملوا معهم تراكمًا معرفيًا وتجربة حضارية رفيعة المستوى، فعُرف عنهم إحياء حركة التأليف والنسخ، وتطوير طرائق التدريس، وتعزيز الروابط الثقافية بين تونس وسائر بلاد المغرب الكبير. وهكذا، شكّل العلماء الأندلسيون رافدًا مستمرًا للنهضة العلمية التونسية، يمتد أثره عبر القرون السابقة واللاحقة لسقوط غرناطة على السواء، ومن بين هؤلاء العلماء:

- **أبو الحسن علي بن محمد بن علي القرشي البسطي الشهير بالقلصادي:**

من مواليد سنة 815هـ/ 1412م بمدينة بسطة بالأندلس، ويعتبر أبرز فقهائها، انتقل بعدها إلى غرناطة واحتك بعلمائها حتى أصبح أشهرهم، هاجر القلصادي من الأندلس سنة 840هـ/1436م، وكانت وجهته في البداية تلمسان، ثم تونس ومصر ومنها إلى البقاع المقدسة لأداء مناسك الحج وطلب العلم، وقد استقر خلال هذه الرحلة بتونس قرابة العامين والنصف حيث احتك بعلمائها وأخذ منهم علوم الفقه والحديث والتفسير، كما اشتغل فيها بالتدريس في المدرسة المنتصرية[1]، عاد القلصادي إلى غرناطة لكنه آثر الهجرة فيما بعد، ليعود إلى تونس ويستقر بمدينة

[1] رمضان، المرجع السابق، ص ص1288، 1289.

باجة التي وافته المنية بها سنة 891هـ/1486م، وقد تركت رحلته الحافلة رصيدا علميا غزيرا أثرى به الحياة الثقافية التونسية، خاصة في مجالات الرياضيات والشريعة والمنطق، ومن أهم مصنفاته التي تداولها طلاب العلم "كشف الجلباب عن علم الحساب" و "شرح الأرجوزة الياسمينية" في الجبر، إضافة إلى مؤلفات فقهية وتربوية رائدة مثل"أشرف المسالك إلى مذهب مالك" و"النصيحة في السياسة العامة والخاصة"[1].

- **أبو عبد الله محمد المجاري:**

هاجر إلى تونس وباشر تلقي العلوم فور وصوله إليها، نال الإجازة في عدد من العلوم من طرف علماء بارزين على غرار أبي القاسم المشدالي في مدينة بجاية الحفصية، وبعدها من الحاج أبي عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي وذلك في تونس بالمدرسة التوفيقية حيث أجازه في كل ما رواه من العلوم، توفي سنة 1458م[2].

- **ابن داود أبو جعفر البلوي الوادي آشي:**

يُعد هذا العالِم أحد القامات العلمية التي انحدرت من مدينة "وادي آش" بالأندلس، حيث برز كفقيهٍ متمكن وأديب وكاتب مشهور، بدأت رحلة هجرته بنزوح أسرته إلى غرناطة، ومع تفاقم الصراعات السياسية واقتراب سقوط المدينة، غادرها عام 890هـ/ 1485م متوجهاً إلى تلمسان، ثم وهران التي لم يقم بها إلا شهراً واحداً، وقد شكلت مدينة تونس المحطة الأبرز في مساره المغاربي حين حلّ بها عام 896هـ/ 1490م، حيث مثّلت له تونس بيئةً حاضنة في مرحلة انتقالية دقيقة من تاريخ الهجرات الأندلسية، ومن الميناء التونسي، قرر الإبحار رفقة عائلته نحو القسطنطينية، وهناك استقر وتفرغ لتأليفه العلمي، فوضع كتابه الشهير "شرح الخزرجية في العروض والقوافي"، الذي أتمّ صياغته النهائية بحلول عام 908هـ/

[1] المعلول، المرجع السابق، ع6، ص ص185، 186.

[2] رمضان، نفسه، ص ص1286، 1287.

1502م، ليظل مؤلفه هذا شاهداً على نضجه العلمي الذي اكتمل عبر محطاته في تونس والمشرق[1].

- **إبراهيم التيبلي:**

يُعد الشاعر الموريسكي إبراهيم التيبلي (الذي عُرف قبل هجرته باسم "خوان بيريث) واحداً من أبرز الوجوه الثقافية التي استقرت في مدينة تستور التونسية، وُلد في طليطلة سنة 1580م، ثم انتقل إلى تونس ضمن موجات التهجير، حيث استقر في تستور وظل فاعلاً في مشهدها العلمي إلى ما بعد سنة 1628م، سخّر التيبلي ملكته الشعرية باللغة القشتالية لخدمة العقيدة، فنظم قصيدة ملحمية طويلة في الجدل الإسلامي-المسيحي، وألف كتابه الشهير "رسالة الطريقين"، كما تجلى دوره في التنظيم المؤسساتي للوعي الديني من خلال تعاونه مع الفقيه أحمد بن محمد الشريف القرشي في تأليف مخطوط محفوظ بالفاتيكان (رقم 14009)، بهدف تحصين الموريسكيين وتنبيههم إلى العقائد المخالفة للإسلام، وفضلاً عن عطائه العقدي، ترك التيبلي بصمة في الأدب العالمي، إذ بفضل شهاداته التاريخية تم ضبط تاريخ الطبعة الأولى لرواية "دون كيخوت" للأديب الإسباني سرفانتس، كما يُنسب إليه دور محوري في تدوين أو ترجمة "إنجيل برنابا"، مما يجعله رمزاً لاندماج النخبة الأندلسية في تونس مع الحفاظ على لغتهم الأصلية كأداة للدفاع عن الهوية[2].

- **ابن عبد الرفيع:**

يعدّ محمد بن عبد الرفيع، واسمه الكامل محمد بن عبد الرفيع بن محمد الشريف الحسيني الجعفري المرسي الأندلسي، من أبرز العلماء الأندلسيين الذين كان لهم حضور علمي في تونس خلال النصف الأول من القرن السابع عشر، ومن أشهر مؤلفاته كتاب "الأنوار النبوية في آباء خير البرية" الذي ألّفه سنة 1635 بتونس، وذلك بطلب من صديقه أبي الحسن علي السراج، نقيب الأشراف في تونس

---

[1] شمس الدين السخاوي، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ج5، مكتبة الحياة، بيروت، ص167، **أنظر أيضا:** المعلول، المرجع السابق، ج6، ص 186.

[2] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص37.

في تلك الفترة، ويعكس هذا العمل مكانته العلمية وصلته بالأوساط الدينية والعلمية وبطبقة الأشراف في البلاد. يتكون الكتاب من ثمانية فصول وخاتمة، خصص فيها المؤلف جزءاً لعرض أوضاع الموريسكيين في كل من إسبانيا وفرنسا وتونس، مستنداً إلى تجربته الذاتية وسيرته الشخصية، مما يمنحه قيمة تاريخية إلى جانب قيمته العلمية، وتوجد نسخة مخطوطة من هذا المصنَّف بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم(1238ك)[1].

- **أحمد بن محمد بن عبد العزيز الأندلسي:**

من العلماء الأندلسيين الذين لمع حضورهم في تونس خلال القرن السابع عشر، هاجر مع أواخر الأندلسيين إلى البوسنة حيث درس وتفقه، ثم التحق بأهله في تونس فكان أول مدرّس للفقه الحنفي بالمدرسة الشماعية ، ثم تولى بعدها وظيفة الإفتاء[2]، وقد ورد ذكره سنة 1047 هـ/1637 م بصفته مفتيا للمذهب الحنفي بتونس في تلك الفترة، ترك عدداً من المؤلفات؛ من أبرزها "رسالة في تكفير جاهل الإيمان"، "نهاية المنجلي ودرّة المبتدي في شرح غنية المصلي" للكاشغري، وهذا يدل على اهتمامه بقضايا العقيدة والفقه الحنفي وحرصه على تبسيط العلوم الشرعية للمتعلمين، رغم أنه عاش وترعرع في إسبانيا تحت حكم النصارى مدة طويلة من الزمن توفي سنة 1651م[3].

- **ابن غانم الرباش:**

اسمه الكامل علي بن إبراهيم بن أحمد بن غانم بن محمد بن زكريا الأندلسي، المعروف بلقب المعجام، كما لُقّب أيضاً بـ"أرباش" أو "المرباش" أو "الرباش"، وهي على الأرجح تحريف لكلمة "ريس" بالعربية بمعنى ربّان السفينة، عُرف باهتمامه بالفنون البحرية والصناعات الحربية، وتُوفي بعد سنة 1040هـ/1638م، ألّف باللغة الإسبانية كتاباً في تعليم فنون المدفعية وصناعة

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص ص12، 21.

[2] الحمروني، **مقالات ومطالعات ...**، المرجع السابق، ص20.

[3] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، نفسه، ص12.

السفن الحربية بعنوان "العز والمناعة والمنافع للمجاهدين في سبيل الله بالمدافع"، وقد قام أحمد بن قاسم الحجري بتعريبه، وتوجد من هذا الكتاب نسخة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (87 ج)[1].

- **علي الكوندي:**

أحد أبرز علماء تستور وأعلامها الأندلسيين الذين جمعوا بين الفقه والعلم والسفر، وُلد سنة 1619، وتتلمذ على يد عدد من كبار العلماء مثل الشيخ الجوهري والشيخ الخرشي، ثم انصرف إلى الترحال العلمي، فزار بلاد المغرب والأندلس وما وراء النهرين حتى وصل إلى الصين، شكّلت أسفاره رصيداً علمياً واسعاً مكّنه من الإسهام في الحياة الفكرية بتستور، حيث تولّى التدريس بالجامع الكبير، ثم بجامع الزيتونة في تونس العاصمة، قبل أن يعود إلى مسقط رأسه ليواصل التعليم إلى أن فقد بصره وسمعه في أواخر حياته، خلّف الشيخ علي الكوندي إرثًا علميًا مهمًا أحصاه المؤرخ حسن حسني عبد الوهاب في أكثر من عشرة مؤلفات محفوظة بالمكتبة الوطنية التونسية، منها:

- قلائد الدرر بشرح المختصر لخليل في ستة أجزاء.
- اللؤلؤ والمرجان في أوقاف القرآن.
- مسك الخير والهدى فيما يتعلق ببرء الدا (شرح البردة).
- شرح الأجرومية في النحو.
- المواعظ العلمية والخطب المنبرية (ديوان الخطب).
- تنبيه الأنام في الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام.
- شرح صغير الجرم كثير النفع على الجمل الصغرى في النحو لابن هشام.
- شرح آخر لصغير الجرم على الجمل الصغرى.
- كتاب في الدخان.
- شرح الموطأ (غير مكتمل).
- الرحلة إلى الصين وما وراء النهرين.

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق ، ص13.

- مقدمة في الإعراب.

تعدّ هذه المؤلفات نموذجًا للانتاج العلمي الموسوعي الذي ميّز العلماء الأندلسيين بتونس، حيث جمعوا بين المعرفة النقلية والعقلية، وأسهموا في تأصيل الفكر الإسلامي الأندلسي في بيئة مغاربية جديدة[1].

- **علي بن علي بن محمد الجبي:**

كان على قيد الحياة سنة 1076هـ/1675م، يُعدّ من أبناء الموريسكيين الذين استقروا بتونس عقب هجرتهم من الأندلس، وقد تلقّى تعليمه على يد نخبة من علماء زمانه، وفي مقدمتهم أحمد بن عبد العزيز الحنفي الأندلسي. أدّى فريضة الحج، وأقام مدة بمصر، فنهل من علوم عدد من علمائها، منهم عبد السلام اللقاني وعلي الأجهوري، قبل أن يعود إلى تونس للمساهمة في نشر العلم وتعزيز المنهج السنّي ومواجهة الممارسات الدخيلة، خلّف الجبّي مؤلفات علمية بارزة، من أهمها:

- الفوائد المرونقة في الفرق بين أهل السنة والزندقة.
- نيل المرام في تمييز الحلال من المكاسب والحرام.
- كشف التلبيس عن أحوال الدجاجلة أتباع إبليس.
- اختصار لكتاب القاضي عياض "مدارك"[2].

- **عائلة بن عاشور:**

يُعد هذا اللقب مشتركا بين عدد من العائلات الموريسكية المستقرة في مختلف الجهات التونسية، لاسيّما في مدن تونس والعالية وطبربة والسلوقية وتستور، غير أنّ أشهر هذه الفروع هي تلك العائلة الأندلسية التي وفدت إلى العاصمة تونس من مدينة سلا المغربية، وقد برز أفرادها في ميادين العلم والوظائف الدينية والشرعية، واتخذت العائلة مقرًّا لها بزاوية سيدي علي الزواوي، المقابلة لباب المنارة، حيث

[1] الكوندي، المرجع السابق، ص103-105.

[2] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص40.

أصبحت لاحقًا إحدى البيوت العلمية ذات الحضور المرموق في المشهد الثقافي والديني[1]، ومن بين أبرز رجالاتها محمد بن عاشور الذي ولد في مدينة سلا المغربية سنة 1620م بعد أن هاجر والده من الأندلس قاصدا النجاة بدينه، وينحدر من عائلة غنية ومحترمة، وقد تفقه على يد عدد من المشايخ، ثم حج بيت اللّٰه الحرام، ليعود إلى تونس سنة 1660م، ومنذ عودته أصبح من كبار المتصوفة، إذ كان يتردد على زاوية الشيخ أبي الحسن الشاذلي، كما لازم زاوية سيدي علي الزوّاوي صديقه المقرب، والتي كانت ملجأ للتعبد والتصوف، اتسمت علاقته بالسلطة الحاكمة بالحذر والابتعاد عن المناصب الرسمية، وبفضل زهده وعلمه وصِلاته العائلية الواسعة ورث أوقاف الزوايا التابعة لسيدي علي الزوّاوي وسيدي داود السلاوي وسيدي المصطاري، وبعد وفاته خلفه ابنه عبد القادر بن عاشور الذي أصبح شيخا لزاوية سيدي علي الزوّاوي، وقد عرفت الزاوية في عهده نشاطا واسعا في خدمة الفقراء من المسلمين وحتى من اليهود والمسيحيين، مما أكسبه احترام السلطة التي دعمت العلماء وشجعتهم، توفي الشيخ عبد القادر حوالي سنة 1785م بعد أن تمكن من تقوية الأوقاف التابعة لأسرته وترسيخ مكانتها العلمية والاجتماعية، واستمر تأثير أسرة بن عاشور في البلاد التونسية مدة طويلة من الزمن، حيث برز منها محمد بن محمد بن الشاذلي بن عبد القادر بن عاشور المتوفى سنة 1849م، والذي عُد من كبار المدرسين لعدد من العلماء، وقد رفض المناصب الرسمية، بينما تولى أخوه محمد الطاهر التدريس بجامع الزيتونة، وتأثر بالإصلاحات التي قام بها أحمد باي، وتولى الشيخ الطاهر القضاء المالكي بالعاصمة مدة عشر سنوات، ثم أصبح مفتيا مالكيا بتونس العاصمة، ونقيبا للأشراف، وعضوا بالمجلس الكبير والمجلس

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص11.

الخاص في عهد الصادق باي، واستمرت أسرة بن عاشور في تولي المناصب الدينية والعلمية الرفيعة محافظة على تأثيرها العلمي والاجتماعي في البلاد[1].

- **محمد الحجيج الأندلسي :**

ولد سنة 1640م، وهو من العلماء الموريسكيين البارزين الذين أسهموا في النهضة العلمية بتونس خلال القرن السابع عشر، تلقّى تعليمه في تونس، ثم انتقل إلى القاهرة ومكة والمدينة، فحصل على عدد مهم من الإجازات العلمية قبل عودته للتدريس بجامع الزيتونة بعد وفاة شيخه علي الغماد سنة 1679م، توفي الحجيّج سنة 1697م تاركا عدة مؤلفات يغلب عليها طابع الشروح والحواشي والاختصارات، من أبرزها ثلاث حواشٍ على عقائد السنوسي الكبرى والوسطى والصغرى، واختصار تفسير ابن عادل، وشرح الأربعين النووية، إضافة إلى تأليف في الطب[2].

- **علماء آخرون :**

لا يتوقف حصر النخب الأندلسية عند هذه القامات فحسب، بل يمتد ليشمل قائمة ثرية من العلماء والأدباء الذين شكّلوا رافداً فكرياً عميقاً في تونس، حيث ساهمت أسماء أخرى بفعالية في صياغة المشهد الثقافي وتكريس الهوية العلمية للأندلسيين، ومن بينهم الشيخ **"شعبان الأندلسي"**، وهو من الأعيان الأندلسيين الأوائل، ويعتبر أول من درّس بالمدرسة الأندلسية بتونس، و**"الشيخ مصطفى"** الذي تم تعيينه في منصب شيخ الأندلس ، وهذا المنصب أو الوظيفة استحدثت بعد حلولهم بالبلاد، وكان مقربا من السلطة إلى درجة أنه كان من بين العلماء الأعيان الذين حضروا عقد الصلح بين يوسف داي والجزائريين سنة 1628م بعد الصراع الذي وقع بين التوانسة والجزائريين حول الحدود فيما عرف بواقعة السطارة أو الستارة، ومنهم **"محمد**

---

[1] محمد العزيز بن عاشور، **مسيرة أسرة تونسية أندلسية الأصل آل ابن عاشور (من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين)**، بحوث عن الأندلسيين في تونس، جمع: سليمان مصطفى زبيس، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م، ص ص59، 60.

[2] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص ص42، 43.

القلشاني" الذي يقال عنه أنه كان غزير العلم واسع المعرفة بالعلوم الشرعية من فقه وتفسير وحديث وكلام وأصول وفرائض وتصوف، وبعلوم اللغة كالنحو والبلاغة، وبعلوم أخرى كالتاريخ والحساب والطب وغيرها، وله الكثير من المؤلفات في هذه العلوم، يضاف إلى هؤلاء علماء آخرون عرفوا في عهدهم واشتهروا ومنهم **"حميدة الهزمير"** خطيب جامع زغوان وأحد مدرسيه، **و"محمد القلشاني"** الواعظ بجامع الزيتونة، والولي الصالح **"منصور النشار"** أكبر متصوفي عصره، و**"محمد بن سليمان الأندلسي"** الذي كان يحدث بالبخاري، والشيخ **"محمد كوينكة"** و"سليمان **الكفيف"** و**"محمد الحجام"** وكان هؤلاء أساتذة للمتصوف الكبير مصطفى البايلي، و**"ساسي نوينة"** و**"إبراهيم المزاح"** و**"ابراهيم السرقسطي"** و**"علي بن موسى الأزهري"** و**"محمد الأخضري الزغواني"** و**"حمودة الريكلي"** و**"إبراهيم العالم"** و**"محمد بن مصطفى الأندلسي"** وغيرهم[1]، يضاف إلى هؤلاء العديد من العلماء والشعراء والأدباء على غرار الشاعر **"عبد الرزاق كاراباكا"**[2] و**"حازم القرطاجني"** و**"ابن أبي حفص"**، و**"أبي الحجاج البياسي"** وقد استقر هؤلاء في تونس وساهموا في إثراء الحياة الثقافية بها، كما كان لهم تأثير كبير في انتشار أغراض شعرية جديدة مثل الاستغاثة والاستعطاف، انطلاقا من الحالة التي كان يعيشها الأندلسيون سواء في المغرب أو ما تبقى منهم في الأندلس[3].

وللدّلالة على مكانة العلماء الأندلسيين، نستدل بما ذكره بن الخوجة عن المشايخ الذين تولوا إمامة جامع الزيتونة العريق، حيث يبرز من خلال إحصائه أن المرحلة التي أعقبت سقوط الأندلس شهدت تولي مجموعة من المشايخ الأندلسيين إمامة الزيتونة وعلى رأسهم الشيخ محمد بن ابراهيم الأندلسي الذي تولى الإمامة في سنة 992هـ-1584م، والشيخ محمد الأندلسي وقد تولى الإمامة سنة 1017هـ-

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص41.

[2] قشتيلو، المرجع السابق، ص 58.

[3] أحمد عبد الواحد إبراهيم، **أثر اتصال الأندلسيين بالإسبان والمغاربة في الشعر الأندلسي**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، م2، ع 2، 1977م،ص320.

1608م[1]، ويضيف بن الخوجة عن جامع التوفيق وهو أحد الجوامع القليلة بتونس ويدعى أيضا بجامع الهواء أن المسؤولين عن الجامع رتّبوا دروسا به، وقد عهدوا بها إلى بعض من مشيخة أهل الأندلس الوافدين[2]، نفس الشيء بالنسبة لجامع باب البحر حيث يقول عنه: "وفي أثناء الاحتلال الإسباني لتونس اغتصبت عساكرهم هذا الجامع وجعلوه مستودعا لذخيرتهم إلى أن استرجعه منهم الوزير سنان باشا بالقوة القاهرة، وهذا الجامع تقلد إمامته في القرون الأخيرة ثلة من أهل العلم منهم العلامة الشيخ محمد الحجيج الأندلسي دفين تربة الشيخ عامر البطاش وكانت وفاته في سنة 1108ه(1696م)[3]. ، بينما اشتهر في ميدان الطب أحمد بن علي بن محمد الخولاني، الذي هاجر من غرناطة إلى تونس، حيث استقر وأسهم بخبراته الطبية، ويقع قبره في منطقة الزلاج[4].

[1] ابن الخوجة، **تاريخ معالم التوحيد...**،المصدر السابق، ص 23.

[2] نفسه، ص 66.

[3] نفسه، ص 69.

[4] الحمروني، **مقالات ومطالعات...**، المرجع السابق، ص21.

المبحث الثاني: التأثيرات المادية للثقافة الأندلسية.

خلّف الوافدون الأندلسيون إلى البلاد المغاربية بصمتهم المادية والثقافية على نحو لافت، فانتقل إلى الضفة الجنوبية من المتوسط تراكمٌ من المعارف الفنية والحرفية وأساليب البناء والزخرفة التي كانت سائدة في الأندلس، فالتقى هذا الرصيد مع الأصول المحلية، لتنبثق عن ذلك صور مادية حضارية جديدة؛ إنّ محصلة هذا التلاقح لم تقتصر على عناصر زخرفية منعزلة أو تقنيات بنائية مجردة، بل شملت نمط العمارة وتكوين المدينة والمرافق العامة والفضاءات الخاصة، كما انعكست في الصناعات الحرفية والمنتجات الفنية التي نَسَجت نسيجاً حضارياً ذا طابع مميّز، ولم يقتصر التأثير على الحجر فحسب، بل شمل الفنون التطبيقية واليدوية؛ فانتشرت أنماط متطورة في الخزف والنسيج والنجارة والحدادة والفسيفساء، وتحسنت مقاييس الجودة ودقة التنفيذ بفضل انتقال تقنيات وتقاليد حرفية أندلسية، كما برزت زخارف نباتية وهندسية وخطية ذات حسّ تراكمي، فتجلّت في تداخل لوني وتوازن بصري يدلّ على استمرار ذوق مدني متطور.

وفي المجال الموسيقي والفنون المعنوية تركت المدرسة الأندلسية أثراً مستديمًا في المقامات والأنغام وطقوس الأداء، كما أسهمت في نقل معرفة خطّية وزخرفية طورت منها مدارس محلية، وباختصار، أحال الحضور الأندلسي المشهد المادي في البلاد المغاربية إلى مرآة متحركة للتلاقح الحضاري، حيث أنتجت خبرات الوافدين ومهاراتهم الفنية حيوية عمرانية وفنية لم تعد تُعزى إلى مصدر واحد، بل إلى عملية اندماجية أنتجت طابعًا مغاربياً ذا جذور أندلسية واضحة.

أولا: العمارة الأندلسية.

ازدهر الجانب المعماري والفني بالأندلس ازدهارا كبيرا، ولم يكن سقوط غرناطة وانتصار المسيحيين إيذانا بانتهاء تاريخ الفن الإسلامي، بل ظلّ ولقرونٍ طويلة معروفا لدى الفنّانين والمعماريين بالفن الموريسكي، أو الفن المدجّن، وقد انتشر هذا الفن وتسلل إلى مختلف البلاد المحيطة بالأندلس، فنجده تارة في كنائس فرنسا، متداخلا مع عناصر فنية قوطية، وتارة في واجهات الكنائس الرومانية، وفي عمارة عصر النهضة حيث امتزج مع عناصر فنية أخرى قادمة من إيطاليا، وبالطبع انتقل هذا الفن إلى البلاد المغاربية التي شهدت توافد أعداد كبيرة من المهاجرين الموريسكيين، والمهم أن هذا الفن والعمارة أصبح دليلا على عبقرية الأمة، وهذا دليل على تميزه وإبداعه المنقطع النظير[1] .

عطفا على ما سبق فإن هجرة الأندلسيين إلى البلاد المغاربية كان لها تأثير بارز في هذا المجال، خاصة ما تعلّق ببناء القلاع والقصور وطريقة بناء وتزيين المنازل والجوامع، مستمدّا إبداعه من الرقي الفني الذي ميزّ المهاجرين، وهو ما أهّلهم إلى إنشاء مراكز حضارية جديدة، وإعادة بناء المدن والقرى التي أصابها الاضمحلال، ولعل التأثيرات الأندلسية على العمارة في البلادة المغاربية سابقة لفترة بحثنا هذه، وليست وليدة الهجرات التي أعقبت سقوط غرناطة فقط، ففي تونس مثلا، أنشأ الأندلسيون في نهاية القرن8هـ/ 14م زاوية سيدي قاسم الزليجي المقتبسة في بناءها من العمارة الأندلسية، خاصة قبتها المبنية بالقرميد وخزفها[2].

تتميّز العمارة المغاربية بتعدد مشاربها وكثرة التأثيرات عليها، وقد استمدت أنماطها من الدويلات القديمة التي مرت عليها على غرار الأغالبة والحفصيين والزيانيين والمرينيين، يضاف إليها التأثيرات العثمانية بعد استقرارهم بالجزائر

---

[1] جورج مارسيه، **الفن الإسلامي**، تر: عبلة عبد الرزاق، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2016م، ص289.

[2] حارث، المرجع السابق، ص8.

وتونس، وكانت مصحوبة بطبيعة الحال بالنمط الأندلسي، الذي ميّز العديد من المنشآت العمرانية، فقد جلب الأندلسيون معهم إلى البلاد المغاربية ما يمكن أن نسميه بصناعة البناء، فكان تأثيرهم عظيما لاسيما في القصور والقلاع[1]، واستطاعوا بذلك أن يتركوا آثارا عمرانية منقطعة النظير، برز من خلالها امتزاج العمارة الأندلسية مع العمارة المحلية فأعطاها ذلك رونقا وجمالا خاصا بها[2]، خاصة وأن عددا من المهاجرين كانوا على قدر كبير من الفن والإبداع في مجال البناء والزخرفة فبنوا الثكنات والأبراج والزوايا والقصور[3]، ولدراسة أنماط العمارة الأندلسية في البلاد المغاربية بشكل مفصل، نقسم هذه العمارة كالتالي:

1- بناء المدن والقرى والتحصينات:

أقام الأندلسيون بعد استقرارهم بتونس والمغرب الأقصى قرى ومدن جديدة، اتّسمت بطابع عمراني خاص، يعكس خبراتهم المعمارية، كما أحاطوا هذه المناطق بسلسلة من المنشآت ذات وظيفة تخطيطية وجمالية، حيث بُنيت المنازل وفق نسق منسجم تتقدّم فيه المشاهد المعمارية الرمزية على السكن الوظيفي، وبرزت في المشهد العمراني مآذن المساجد، وقباب الزوايا، ومداخن الحمّامات التي ارتفعت فوق أسطح المباني، إضافة إلى المخازن، والمعاصر، والطواحين ذات الأسقف المائلة والمغطّاة بالقرميد، وهو نمط مماثل للقرى الموريسكية في إسبانيا، وقد أدى اعتماد القرميد المائل، والتدرّج في ارتفاع المباني، والتناغم بين الكتل العمرانية، إلى منح هذه القرى مظهراً يختلف عن النمط المحلي السائد، أقرب إلى الطابع الأوروبي — الأندلسي في الريف الإيبيري، وبهذا أصبحت العمارة الأندلسية في هذه

---

[1] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1998م، ص446.

[2] أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1830**، دار البصائر، ط3، الجزائر، 2009م، ص209.

[3] زبيس، **جامع بلد سليمان**، المرجع السابق، ص40.

المستوطنات أداة للحفاظ على الهوية الثقافية، وتخفيف وطأة الغربة، وتأكيد التميّز العمراني والحضاري عن المحيط الذي اندمجوا فيه تدريجياً[1].

من بين الشواهد على التأثيرات العمرانية للأندلسيين ما ذكره المقري عن تعمير الأندلسيين لمدن وقرى تونس والمغرب حيث قال: "وأمّا الذين خرجوا بنواحي تونس،... وهم لهذا العهد عمروا قراها الخالية وبلادها، وكذلك بتطاوين وسلا..."، ويضيف قائلا: "وحصّنوا قلعة سلا، وبنوا بها القصور والدور والحمامات، وهم الآن بهذا الحال"[2]. نفس الأمر يؤكّده بيسونال في كلامه عن أندلسيي تونس حيث ينسب إليهم تعمير البلاد فيقول:" لقد كانت المدن والقرى في هذه المملكة قليلة قبل قدوم الأندلسيين، فكل المدن التي تجدها اليوم يعود الفضل إليهم في تأسيسها أو على الأقل ترميمها، إذ قبلهم فإن الأهالي أو البدو المغاربة يفضلون العيش تحت الخيام في البراري على المكوث في المدن مثلما يقوم به معظمهم إلى اليوم"[3].

تبرز المصادر التاريخية أن النمط الأندلسي في العمارة كان منتشرا في كل المناطق التي استقطبت وشهدت استقرارهم، وكانوا في كل قرية أو مدينة ينشئونها أو يجددون بناءها يقومون ببناء جامع كبير على صورة بنيان المنطقة التي جاءوا منها من الأندلس، فظهرت بذلك مجموعة من الجوامع والزوايا والكتاتيب في تونس والمغرب تحمل طابعا أندلسيا خالصا[4].

ينسب إلى الأندلسيين إعادة بناء وتشييد العديد من المدن في المغرب الأقصى، على غرار مدينة تطوان التي كانت خرابا ودمارا بسبب الحملة الإسبانية عليها، ليقوم الأندلسي المنداري رفقة من كان معه من الموريسكيين بتجديد بناء المدينة[5]. قامت بعدها أسرة النقسيس رفقة عدد من الأندلسيين بهذه المدينة بإنشاء حي أندلسي

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص31.

[2] المقري، المصدر السابق، ج4، ص 528.

[3] بيسونال، المصدر السابق، ص103.

[4] زبيس، **جامع بلدة سليمان**، المرجع السابق، ص40.

[5] دي ايبالثا، المرجع السابق، ص 184.

عرف بحومة السانية، قدم إليه الأندلسيون من مختلف المناطق واتخذوه منطلقا للعمليات الجهادية ضد النصارى[1]، كما ساهم أندلسيون آخرون بتحصين المدينة، حيث يروي حسن الوزان أن القائد المنظري وهو أحد القادة المهاجرين من غرناطة رفقة ملك غرناطة، شرع في تحصين المدينة وتجديد بناءها بعد أن أذن له السلطان المغربي، ومن جملة ما قام به إعادة بناء جميع أسوار المدينة، وتشييد حصن تمت إحاطته بخنادق حتى يضمن أن تكون الدفاعات على أعلى مستوى، وكان يستعمل في أعمال البناء والتحصين الأسرى المسيحيين، وقد شاهد الوزان بنفسه ثلاثة آلاف أسير مقيدون داخل سراديب في المدينة[2].

لم يقتصر البناء والتجديد على تطوان، فمدينة سلا شهدت نفس الأمر، ويتضح ذلك من خلال محتوى الرسالة التي بعثها السلاويون إلى علماء مراكش خلال صراعهم مع العياشي، والتي قالوا فيها: "وكان هذا الثغر (سلا) قبل دخول هؤلاء الجماعة له وسكنها فيه غاية الإهمال فبالغوا في تشديده وتحصينه وبناء مساجده وأسواقه حتى صار حاضرة من الحواضر، وصار الناس يأتون إليه من كل ناحية.."[3].

أما مدينة الرباط، فكانت خالية غير مأهولة بالسكان إلا عددا يسيرا، لكن قدوم الأندلسيين غير من شكلها، لتعمر وتزدهر المدينة وتصبح قبلة للمهاجرين، ليس من الأندلس فحسب، بل حتى من المدن والقرى المغاربية الأخرى، ويقول الدكالي في هذا السياق:" ولم تشع عمارتها البالغة الآن الغاية إلا عند استيطان أهل الأندلس بها عند خروجهم من الجزيرة أعادها الله دار إسلام، نفاهم عنها العدو الكافر سنة سبعة عشر وألف، فتفرقوا في بلاد المغرب الأدنى والأوسط والأقصى، وخرج منهم بسلا طوائف عبروا إلى الرباط فحصنوه وبنو به القصور والدور

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 95.

[2] الوزان، المصدر السابق، ج1، ص 319.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم..**، المرجع السابق، ص233.

والحمامات، وبهم تمت عمارته، وقصده الناس من القبائل والمدن المغربية، وهو اليوم من أعظم أمصار المغرب"[1].

نفس الدور لعبه الأندلسيون الوافدون على البلاد التونسية، حيث يؤكد ابن الخوجة أن تّأثير الأندلسيين على تعمير مدن تونس وقراها كبير جدّا، وينسب إليهم الفضل في ترميم وتجديد وبناء عدد كبير من القرى التي كانت خرابا ودمارا قبل مجيئهم، وذلك منذ أيام عثمان داي الذي سهّل لهم مهمة الاستقرار، حيث جاء على لسانه أن أول أيام عثمان داي شهدت وفود الجالية الأندلسية، فوسع لهم هذا الأخير كنفه وأباح لهم بناء القرى في مملكته فبنوا نحو العشرين قرية، وقد ذكر ابن أبي دينار بعضا منها، وسماها بلدانا، وأبرَزَ دور الأندلسيين في بنائها وتجديد عمارتها، حيث جاء على لسانه: "... أشهرها بلدة تستور ذات الصومعة المرصعة بالمنجانة (منقالة) ومن الشطط نسبة جميعها للأندلس، فإن بعضها كان موجودا في العصر الروماني وللأندلسيين مزية عمارته وإحيائه لا إيجاده وإنشائه، فبلدان تستور ومجاز الباب وطبربة وكثير غيرها مما ينسب تأسيسه للأندلسيين هي بلدان رومانية معروفة بأسمائها في التاريخ وإنما هُجِرت وخرِّبت فأحياها أهل الأندلس، وقد كنت اشتغلت بضبط المدن والقرى والمداشر التونسية الموجودة لهذا الزمان، والتي كانت قائمة ببقاعها في العصر الروماني فاستغرقت في ذلك نحو المائة بلاد ..."[2].

يلاحظ أن الموريسكيين في تونس وجّهوا للاستقرار في مواقع قديمة كانت آهلة بالعمران منذ العصور القديمة ثم خُرّبت وهُجرت، فوجدوا في أطلالها مواد جاهزة للبناء وفّرَت عليهم مشقّة الجلب في ظل ظروفهم الصعبة ورغبتهم في الاستقرار السريع، لذلك أعادوا توظيف العناصر المعمارية المتوفرة في تلك المواقع داخل مبانيهم المدنية والدينية والدفاعية، فاستعملوا الأعمدة والتيجان والجراميد وعوارض الأبواب، وحتى أحجار الطواحين والمعاصر والقنوات والشواهد الجنائزية، وقد بقي بعض تلك العناصر ظاهراً، مما ساعد الباحثين المعاصرين على التعرّف إلى

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 94.

[2] ابن الخوجة، المصدر السابق، ص ص 83، 84.

تاريخ تلك المواقع ومعالمها القديمة، فبرز بذلك الطابع الهجين في عمارة الموريسكيين المكوّن من أجزاء بنائية رومانية أو بيزنطية أو غيرها[1].

يؤكّد القس الإسباني فرانسيسكو خيميناث هذه المعطيات، وقد اتضحت له جليّا خلال إقامته بتونس في الفترة الممتدة ما بين 1720-1735م، حيث قام خلال بجولة في مختلف القرى التونسية، ومن بينها طبربة التي قال عنها أنها مسكونة في معظمها من العرب الأندلسيين المطرودين من إسبانيا، وقد أعادوا تشييدها بعد سنة 1611م على أنقاض القرية التي كانت مبنية من قبل، ولاحظ أن مبانيها مشيدة على الطريقة الإسبانية ومسقفة بطريقة جعلته يحسُّ بأنه في إسبانيا[2]، بينما يصف بيسونال نفس القرية بمزيد من التفاصيل، فيقول أنها قرية صغيرة أعاد العرب الأندلسيون بناءها على أنقاض المدينة القديمة، والمنازل فيها مكسوة بالقرميد الدائري، وأغلبها مبني على النمط الأوروبي، ويتكلم أغلب سكان القرية اللغة الإسبانية التي حافظوا عليها أبا عن جد[3].

أما جون بيسونال، فيقول في رحلته عن بلدة سليمان، وهي كاسولا القديمة (casula)، أن إعادة بنائها كانت سنة 1611م من طرف الموريسكيين الأندلسيين المطرودين من إسبانيا من طرف الملك فيليب الثالث، وأطلق عليها اسم سليمان نسبة إلى المالك التركي السابق للمنطقة والبيت الموجودة بها، وقد باعها لهم بثمن باهظ، وسمح لهم بإقامة أُسُسِ مدينتهم، ويبرز بيسونال أن القرى الأندلسية الأخرى بدأت تبنى في نفس الوقت تقريبا، وهي تستور ومجاز الباب وقريش الوادي وزغوان وطبربة والسلوقية وهدرمون ورأس الجبل ومنزل جميل والعالية[4].

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص35.

[2] نفسه، ص 52.

[3] نفسه، ص ص53، 54.

[4] بيسونال، المصدر السابق، ص100.

2- الأحياء والمنازل الأندلسية :

يبرز النّمط الأندلسي في العمارة من خلال طريقة بناء وتخطيط الشوارع والأحياء والمنازل، ولكَم أُعجب الرحّالة الأجانب بطابع قراهم المتميز بتقاطع الأنهج حسب زوايا مستقيمة، وتسقيف المنازل بالقرميد، وزخرفة الزوايا والجوامع والصوامع وفق تفاصيل فنّ النهضة المدجّن، بالآجر والجبس المنقوش والزليج الملون، فتلك مواد محلية متوفرة بأقل التكاليف وضامنة، مع تهوئة وإنارة مدروستين لتكييف صحي طبيعي[1]، وهو ما جعل قراهم ومدنهم تتميز عن بقية المناطق، ويبرز جورج مارسيه أن الطابع الموريسكي انتقل إلى البلاد المغاربية وطبع العديد من المدن كتونس وتستور والرباط وغيرها، لتصبح سمة المنازل تشبه الطراز الموريسكي خاصة فيما يتعلق بالمدخل الذي أصبح يطل على الشارع[2].

أمّا المنازل فأغلبها مستطيل الشكل، يحتوي على طابق يُعتمد في بناءه على أعمدة خشبية ويبنى بالآجر والطين المعالج، وقد تستعمل الحجارة في بعض الأحيان، ويتميز منظرها الخارجي بطلائه الأبيض الجيري الناصع، وتفتح بيوت المنزل على فناء صغير تحيط به أقواس يوجد بوَسطه بئر أو عين ماء، أو بعض أشجار البرتقال والليمون والكرمة[3]، وهو يفتقد إلى تهوية أو نوافذ خارجية، وفي بعض الأحيان يضاف طابق علوي، ويكون مخصصا في الغالب للراحة، وتتميز بعض المنازل بوجود نوافذ صغيرة مطلة على الشوارع، محمية بشبابيك مزخرفة ومجصّصة تحتوي على نقوش، وهي نفس الزخارف والنقوش التي نجدها في الجدران والأسقف، كما تغطي أرضية الغرف بالزليج الذي يحتوي على أشكال هندسية مختلفة، أما سقوف المنازل فيستعمل لتغطيتها القرميد الأجوف الأحمر أو المائل إلى الزرقة[4]، هذا ما يذكره دي بارادي الذي يؤكد أن: "أغلب منازلهم مبنية بالطين والحجارة ومغطاة بالقرميد

---

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية ...**، المرجع السابق، ص13.

[2] مارسيه، المرجع السابق، ص297.

[3] أنظر: الملحق رقم17.

[4] سعيدوني، المرجع السابق، ص 99.

المجوّف، تتألف من طابق أرضي له فناء تنفتح عليه الغرف وبه عدة أشجار مثمرة والأزهار ويتوسطه في الغالب بئر ماء أو عين جارية، وهي بذلك ذات طابع أندلسي أصيل"[1]، وقد ساهمت العائلات الأندلسية العريقة في ترسيخ معالم هذا الفن وتفاصيله والمحافظة عليه، على غرار عائلة بلانكو وعائلة نيغرو اللتان كان لهما دور محوري في تدريب البنائين ونقل المهارات المعمارية الأندلسية في تونس، ويُعدّ هذا الامتداد الفني أحد المظاهر الأكثر وضوحًا للتفاعل الحضاري بين الموريسكيين والبيئة التونسية[2].

يصف جون أندري بيسونال تفاصيل أحياء ومنازل قرية سليمان فيقول: "وهي شبه دائرية، تحيط بها أسوار متداعية من الطوب وشوارعها ضيقة وغير منفتحة، والمنازل قصيرة، بعضها مغطى بقرميد مدور والأخرى مسقفة على الطريقة الإسلامية، بها سقيفة أو ساحة في الوسط تؤدي إليها كل الغرف، ولديهم في هذه الساحات أحيانا نباتات عطرة أو أوان من الزهور للانشراح والزينة، وتوجد كل الغرف في الطابق السفلي، وقليلة هي المنازل التي لها طابق واحد، ويوجد بالقرية ستة مساجد، وزاوية تعتبر بمثابة الملجأ للمجرمين أو غير القادرين على دفع ديونهم، ويوفر وليّ هذه الزاوية الطعام لكل من يلجأ إليها، ولهذا الغرض هناك أموال يوصي بها أناس أتقياء ومتعبدون للولي المدفون هناك، ويوجد أيضا العديد من الأولياء في زوايا صغيرة حيث يدفن أشخاص يعتبرونهم أتقياء، وهؤلاء الأولياء أحيانا هم المدرّسون، أجبرتهم المؤسسة على تدريس الأطفال، ويوجد وسط المدينة ساحة مربعة الشكل، تستعمل سوقا لشراء المواد الضرورية للعيش، ويوجد المقهى عند واجهة هذه الساحة المطلة نحو الجنوب، فهناك يجتمع الأندلسيون للحديث ولتناول أنواع من المرطبات المصنوعة من العسل والدقيق، وللتدخين واحتساء القهوة والاستماع إلى بعض الآلات الموسيقية مثل القيتارة والمزمار وغيرهما حسب عادة

---

[1] Venteure de paradis, **Tunis et Alger au XVIII siècle**, collection éditées par pierre Bernard, paris, 1993, p118.

[2] دي إيبالثا، **دراسات حالية حول الموريسكيين...**، المرجع السابق، ص92.

البلاد، ويكون السوق كل يوم جمعة، حيث يجتمع مسلمو الأماكن المجاورة للبيع والشراء، ويوجد العديد من الحمامات العمومية، بعضها للرجال، والبعض الآخر للنساء، إذ من عادة المحمّديين الاستحمام كل يوم تقريبا انطلاقا من مبدأ ديني"[1].

تبدو من جانب آخر الروح الأندلسية واضحة المعالم في شوارع وأزقة مدينة طبربة التونسية، فزائرها لا يكاد يفرق بينها وبين مدن الأندلس القديمة، لما يميزها من نظام عمراني دقيق وشوارع مستقيمة تنتهي إلى ساحة السوق؛ مركز الحياة العامة ومجتمع الرجال، ومنها تتفرع الطرقات كالأشعة نحو الأحياء الداخلية، وقد امتدت أحياؤها فوق الربوة القديمة التي قامت عليها المدينة الرومانية، في مشهد يوحي بتخطيط هندسي ذي جذور أندلسية، ويغلب على المدينة البياض الناتج عن طلاء الجدران بالجير، وتحيط بها البساتين والمياه الجارية، ممّا يعيد إلى الأذهان وصف المقري في نفح الطيب نقلاً عن ابن اليسع حين قال: "لا يتزوّد فيها أحد ماءً حيث سلك لكثرة أنهارها وعيونها... وهي بطاح خضر وقصور بيض"، وهكذا يتبين أن المدن المغاربية مثل طبربة وتستور وزغوان قد استبقت الملامح الجمالية والتنظيمية للأندلسيين في تخطيطها وعمرانها[2].

تعدّ تستور نموذجًا حيًا للعمارة الأندلسية من حيث التفاصيل الزخرفية والمرافق، إذ تحمل البيوت الطابع المميز للفن المعماري المدجن، مستخدمة المواد المحلية، حيث تُرفع السقوف على أعواد السرداوي وتُغطى بالقرميد الأحمر المصنوع في أفران فخارية على وادي مجردة، وتحتوي المنازل على مرابض خلفية للدواب (الكران)، ومخازن علوية للمؤونة، وساحات جوفية ينفذ إليها من السقيفة، تتوسطها أشجار النارنج، بينما تحيط بها بيوت مبنية بالتربة والجبس والآجر وفق طابع مكيف للهواء، وتزيّن شبابيك المنازل أفنان الياسمين أو الفل والعطرشاه، وتكسى الجدران بالجليز، وتُفرش الأرضيات بالرخام، وقد تتوسط المنازل نافورات دقيقة تنسجم مع الذوق الأندلسي في الرقة والجمال، وقد وثّق الرحالة والمؤرخون هذا الطابع

[1] بيسونال، المصدر السابق، ص ص100، 101.

[2] المزي، المرجع السابق، ص ص8، 9.

المعماري؛ فبيسونال وصف المدينة سنة 1724م بأنها قرية يسكنها الموريسك الأندلسيون، مشيدة على طراز القرى الأوروبية مع شبابيك تطل على الأزقة وسقوف مغطاة بالقرميد الأحمر، بينما لاحظ شاو سنة 1727م جمال المدينة وإحكام تخطيطها، وأشار حسن حسني عبد الوهاب سنة 1917م إلى تزيين الأبواب بالصليب المسماري على عادة الإسبان، مما يعكس الجمع بين الإبداع الفني الرمزي والتقنيات التقليدية في العمارة الأندلسية بالمدينة[1]، بينما تخلو شوارع المدينة من الأزقة الضيقة أو المسدودة، وهي مستقيمة ومتعامدة، مما يسهل حركة العربات الفلاحية (الكريطة)، وتمتد الأجزاء العليا على طول وادي مجردة، وتتجه الطرق الرئيسة في اتجاه الشرق - الغرب، وهو تخطيط يبرز روح الانضباط والتنظيم التي طبعت عمران الأندلسيين في تستور[2].

تبرز الرّوح الأندلسية في العمارة من خلال شكل القرمود الذي يسقّف أسطحها، حيث يعتبر أهم مادة مميزة للتقاليد المعمارية الخاصة بالقرى الأندلسية، وتكمن أهميته في كونه أوجد نمطًا معماريًا فريدًا من نوعه، ميّز القرى والمدن التي أنشأها وعمرها الأندلسيون، مثل تستور والسلوقية، واستمر استعماله حتى القرن العشرين بطريقة أكثر عصرية، إذ استمرت سقوف المباني باستخدامه، ما عدا المباني التي تحتاج إلى أقبية كالحمامات، ويُصنع القرمود بعد صهر كميات كبيرة منه في قرمدات[3]، تقع عادة خارج المدينة أو القرية، وتنتج نوعًا واحدًا خالٍ من وسائل التعليق أو الشبك، مع اختلاف القياسات من فرن لآخر أو من مدينة لأخرى، وربما عبر العصور، وتُشد القراميد على الملاط دون وسيلة ربط خاصة، ضمن نظام تسقيف ذو انحدار خفيف لا يتجاوز الثلاثين درجة[4]، مما يجعل السقف مقاومًا للرياح والقراميد مؤمنة من الانزلاق، وتتخذ السقوف المغطاة بالقرمود عدة أشكال بحسب

---

[1] الحمروني، **تستور تاريخ ورحلات**، المرجع السابق، ص ص33،34.

[2] عبد الحليم الكوندي، **ساعة تستور الأندلسية....تدور**، تر: ثريا جغام، أحمد الحمروني، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 2016م، 56.

[3] أنظر: الملحق رقم 14.

[4] أنظر: الملحق رقم18.

ترتيب البنية الخشبية الحاملة، فهناك السقوف ذات السفح الواحد، وذات السفحين، وذات الأربعة سفوح، بينما تشكل الحواف السفلية للقراميد شكلًا يسمح بسيلان المياه دون إضرار بالحائط الحامل، والأهم من ذلك أن الأندلسيين حافظوا على تقليد بناءهم وعمارتهم التي ميزتهم في الأندلس ووظفوها في عمارتهم في مناطق استقرارهم[1]، والملاحظ أن تنوع أشكال السقوف بحسب ترتيب البنية الخشبية يدل على حرص الأندلسيين على المحافظة على الأساليب التقليدية التي عرفوها في الأندلس، مع التأكيد على الطابع الفني والجمالي المميز، بما يعكس دمج التقنية الوظيفية مع الإبداع الزخرفي[2].

أكّدت الشواهد التاريخية أن ملامح العمارة الأندلسية في المغرب الأقصى شملت مختلف مناطق البلاد، ممتدة من أقصى الشمال إلى غاية إقليم السوس في الجنوب، بما يعكس قوة الحضور الأندلسي واستمرارية تأثيره العمراني، وقد سجّل لويس شيني "L. Chénier" في القرن الثامن عشر أن القصور التي شاهدها في مكناس ليست إلا استمراراً واعتماداً واضحاً للنموذج المعماري الأندلسي، وهو ما يبرز عمق هذا التراث في البنية العمرانية المحلية[3]، وفي السياق نفسه، يؤكد الشيخ داود الأندلسي أن مدينة تطوان تمثل نموذجاً يكاد يطابق المدن الإسلامية في الأندلس، سواء في تخطيطها أو في روحها العمرانية العامة[4]، وينطبق هذا التأثير أيضاً على مدينة شفشاون، التي استقرت بها جالية أندلسية كبيرة جعلت من حي "ريف الأندلس" قاعدة لامتداد أساليبها المعمارية، حيث يتجلى الطابع الأندلسي بوضوح في أساليب البناء المسقوف بالقرميد، وفي اعتماد قنوات إيصال المياه داخل

---

[1] أحمد السعداوي، **القرمود مادة بناء مميزة للتقاليد المعمارية الأندلسية بتونس،** أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات الموريسكية الأندلسية حول: مهن الموريسكيين الأندلسيين وحياتهم الدينية، جمع: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، تونس، 1990م، ص32.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص ص 48، 49.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص371.

[4] نفسه ، ص377

المنازل، وفي العناية بأفنية البيوت وزهورها، فضلاً عن الخصائص البارزة في صُحون مساجد المدينة[1].

يُظهر هذا الامتزاج العمراني أن الأندلسيين في المغرب الأقصى أسهموا، كما هو الحال في تونس، في إثراء المجال العمراني وإعادة تشكيل البيئة الحضرية وفق ما حملوه من خبرات راسخة وممارسات فنية متميزة، وقد انعكس ذلك في هوية المدن والأحياء، التي أصبحت تحمل طابعاً خاصاً يجمع بين الأصالة المحلية والموروث الأندلسي.

3- المباني الدينية:

لم يقتصر اهتمام الأندلسيين بعد استقرارهم في بلاد المغرب على بناء المساكن وتنظيم الأحياء وفق خصوصياتهم الجمالية، بل تجلّى حضورهم المعماري بشكل أعمق في المؤسسات الدينية التي شيّدوها أو أسهموا في تطويرها من مساجد وجوامع وزوايا، حيث أبانت عن براعتهم في توظيف النمط الأندلسي المميز في الزخرفة والبناء والتخطيط، ويتجلى هذا التوجه المعماري الأندلسي المميز بوضوح في العديد من النماذج التي شيدها الأندلسيون في بلاد المغرب، حيث أبدعوا في زخرفة المساجد والمؤسسات الدينية، معبّرين عن روح ثقافتهم الرفيعة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك جامع القرويين الشهير في فاس، الذي يعد من أبرز معالم العمارة الإسلامية في المغرب، فقد قام الأشراف السعديون بإضافة العديد من اللمسات المعمارية التي تعكس تأثيرات أندلسية واضحة، حيث قاموا بتزيين الجامع وإضافة مقصورتين ملتصقتين بجوانب الصحن، وهي إضافة لا تخلو من الإبداع، إذ كانت المقصورتان تتمتعان بتفاصيل زخرفية معقدة ومتميزة، مشابهة إلى حد كبير للمقاصير الموجودة في قاعة الأسود في قصر الحمراء في غرناطة، كما يذكر جورج مارسيه أن هذه الزخارف والمقصورات كانت بمثابة إعادة إحياء للنمط المعماري الأندلسي الذي امتزج بالخصوصية المحلية المغربية ليشكل مزيجًا فنيًا

[1] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق ، ص380

معمارياً فريداً، هذه الإضافة لا تمثل فقط تميزاً في الفن المعماري، بل تجسد أيضاً تفاعل الثقافات الإسلامية بين الأندلس والمغرب، مما يعكس بوضوح كيفية استمرار الإرث الأندلسي في شكل يعبر عن الهوية الثقافية المشتركة[1].

لم تخلُ القرى والمدن والأحياء الأندلسية في تونس بدورها من عمارة دينية بارزة، تمثلت في المساجد والجوامع التي أكّدت الطابع الأندلسي في تصميمها وزخرفتها، هذه المعالم لم تكن مجرد أماكن للعبادة، بل جسدت هوية الأندلسيين وامتداد ثقافتهم، ومن أشهر المعالم الأندلسية بتونس جوامع تستور والسلوقية وسليمان وزوايا سيدي نصر القرواشي بتستور وسيدي علي عزوز بزغوان وأبي زمعة البلوي بالقيروان، ووراء تلك المعالم مهندسون مهرة أشهرهم أبو البركات وسليمان النيقرو ومحمد بن غالب وعلي بن دسيم وعمر البلانكو ومحمد غانم وأحمد مصطفى الأندلسي، واشتهرت في مجال البناء عائلتا النيقرو والبلانكو على وجه الخصوص[2].

قام الأندلسيون في بلدة سليمان التونسية ببناء وتجديد عدد من البنايات الدينية مثل تحويل أحد الأبراج إلى كتّاب لتعليم القرآن، وكان لهم دور كبير في تشييد جامع البلدة الذي أمر الأسطا مراد ببنائه مستعيناً بالخبرات الأندلسية التي استقرت بالمدينة بعد هجرتهم، وقد تجلى الطابع الأندلسي في أساليب البناء التي ميزت الجامع من حيث التنظيم الهندسي والدقة في التشييد، حيث صُمِّمت بيت الصلاة على هيئة سبع بلاطات موازية للصحن، تتقاطع مع ستة مساكب، مما يعكس الفهم الأندلسي للفضاء الديني القائم على التناسق والتناغم، كما استند السقف إلى أعمدة وتيجان جلبت من مواقع أثرية رومانية وأعيد توظيفها بأسلوب هندسي متقن يعكس الذوق الأندلسي في الجمع بين العراقة والإبداع المعماري، وتدرجت أحجام الأعمدة والتيجان بما يسمح بزيادة ارتفاع السقف وتحسين التهوية والإنارة داخل بيت الصلاة، كما اعتمد الأندلسيون على نظام القباب والتربيعات فوق الأقواس وهو من خصائص

[1] مارسيه، المرجع السابق، ص298.

[2] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص14.

العمارة الأندلسية التي تهتم بالاتساع والانسجام بين الضوء والظل، أما المنبر[1] فقد جاء قطعة فنية متناسقة مع بقية الفضاء المعماري مما يبرز حس الحرفيين الأندلسيين في التوازن بين الوظيفة والجمال[2].

أمّا المكوّنات الخارجية للجامع، فقد صُمّمت على النمط الأندلسي التونسي من حيث الأبواب والمداخل، إذ وُضعت أربعة أبواب لبيت الصلاة، وأربعة أخرى للجامع من الخارج، كلها تُفتح على الصحن، وتتميز ببساطتها ورصانتها المعمارية، كما جاء المحراب المجدد على شكل محارة متفرعة من الداخل تعلوها أقواس ذات أحجار بيضاء وسوداء، وهو طراز أندلسي شائع في المساجد القديمة، أما الصومعة فقد اعتُبرت من أضخم وأفخم ما شيد على النمط الأندلسي بتونس، إذ قسمت إلى خمسة أقسام متناسقة في أبعادها وزخارفها، استُخدمت فيها الحجارة المنسّقة والأقواس الثنائية البيضاء والسوداء، وأشرطة الزليج المزخرفة، وقد توّجت الصومعة بجامور مثمن الشكل ذي نوافذ علوية وسفلية، وكسيت قمته بالقرمود الأخضر، ووُضعت فوقه ثلاث رمانات نحاسية، كما بُني المدرج الداخلي للصومعة بشكل لولبي دون قلب في الوسط، وهي تقنية معمارية أندلسية متقدمة ظهرت في جامع تستور أيضا، واعتمد الأندلسيون في تغطية السقف على القرمود، وهو أسلوب موروث عنهم، يضمن تصريف مياه الأمطار بسرعة ويمنع تجمع الرطوبة، كما ترك البناؤون فراغا بين السقفين يسمح بتهوية متواصلة مما يعكس معرفتهم الدقيقة بفنّ البناء والتحكم في المناخ الداخلي للمنشآت الدينية[3].

يُعد جامع تستور[4] من أبرز الشواهد على العمارة الأندلسية في تونس، حيث يجسد التفاعل بين التقاليد المحلية والعناصر الفنية التي نقلها الموريسكيون بعد هجرتهم الكبرى في 1610م، أسسه محمد التغرين الأندلسي قبل 1631م، ليكون

---

[1] أنظر: الملحق رقم 19.

[2] زبيس، **جامع بلدة سليمان**، المرجع السابق، ص ص41، 42.

[3] نفسه، ص ص43، 44.

[4] أنظر: الملحق رقم 20

مركزًا دينيًا وروحيًا للجالية الأندلسية في المدينة، ويظهر تأثير الطابع الأندلسي بوضوح في تنظيمه المعماري حيث يحتوي على قباب وأقواس أندلسية الطراز[1]، وتيجان رومانية وبيزنطية أعيد استخدامها، مما يعكس التمازج الفني بين التراثين الأندلسي والمتوسطي، كما شهد الجامع توسعات لاحقة شملت إنشاء صحن صغير سنة 1703م وتركيب مزولة شمسية سنة 1761م، ممّا يبرز استمرارية التأثير الأندلسي في عمارة المساجد[2].

أمّا باقي مساجد المدينة، فقد تجلت من خلالها مظاهر الإبداع الهندسي والزخرفي الذي حمله الموريسكيون إلى تونس، مثل مسجد ابن الأميرة (مسجد الزيتون) الذي يتميز بصومعته المربعة ذات الجامور المستدير، وهو الشكل المشابه لحاملات الأجراس في القرى الإسبانية، كما يظهر ذلك في مساجد بوتريكو ومتشينش التي عُرفت بـجوامع الإخوة، والتي حافظت على البساطة والتناسب مع النسيج العمراني للأحياء، ويُعد مسجد درمول[3] نموذجًا لعمارة المساجد الصغيرة التي أُنشئت داخل المساكن، مما يعكس الطابع الحميمي للعبادة في التجمعات السكنية، في حين يعكس مسجد صاي ومسجد الطبيب استمرار الذوق الأندلسي في العمارة في القرن التاسع عشر وأواخر القرن السابع عشر من حيث تناسق العناصر المعمارية وزخرفتها[4]، بينما يتسم جامع السلوقية بطابع مشابه لأديرة الأرياف الإسبانية من حيث مظهره العام وبنائه باستخدام الأجر والقرميد وصناديق الطابية، وهو مشابه إلى حد كبير لجامع تستور، لكن دون الزخارف التي تميز الأخير، ورغم غياب الأدلة الدقيقة حول تاريخ تشييده، يُرجَّح أن جامع السلوقية بُني في القرن السابع عشر، ويُعتبر استمرارًا للجامع الأول الذي لم يتبقَ منه سوى نصف مئذنته[5].

---

[1] أنظر: الملحق رقم21.

[2] وحيد الهنتاتي ، **تستور (مشروع اكتشف بلادي)**، الجمعية الوطنية للتربية المدنية بصفاقص، د.ط، تونس، ص8.

[3] أنظر: الملحق رقم 22.

[4] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص98-100.

[5] نفسه، ص ص39، 40.

من جانب آخر، تُعدّ زاوية سيدي نصر القرواشي بتستور نموذجًا معماريًا أندلسيًا بارزًا، شُيدت عام 1733م على يد الحاج عبد الواحد المغراوي وجُددت سنة 1921م، ثم خضعت لترميمات منذ 1968م تحت إشراف المعهد الوطني للتراث، وقد كانت الزاوية مؤسسة دينية تعليمية تضم مدرسة قرآنية ومسجداً؛ يظهر الطابع الأندلسي في قبة الضريح ومدخلها، حيث يتداخل الجبس المنقوش بأسلوب "نقش حديدة" مع الجليز التونسي والقرميد الأخضر[1]، مما يعكس دمجًا فنيًا بين الأندلسي والبيئة التونسية[2].

يتجلّى الحضور المعماري الأندلسي في معلم ديني آخر وهو مقام الصحابي أبي زمعة البلوي بالقيروان، حيث شهد هذا الفضاء الديني في القرن السابع عشر عملية إعادة تهيئة واسعة تزامنت مع احتفالات المولد النبوي، مما منح المكان طابعًا معماريًا يمزج بين الخصائص الأندلسية والعناصر التركية، وقد شارك المهندسان أحمد ومصطفى الأندلسي بشكل بارز في هذه الأشغال، مما أدى إلى إبداع معلم معماري يتميز بـــزخارف راقية و تناسق عمراني لافت[3].

4- الهياكل والمنشآت العامة :

امتدّ اهتمام الأندلسيين ليشمل المنشآت العامة والمرافق الحيوية مثل الأسواق والحمامات والقناطر والعيون والأسبلة، كما عبّدوا الطرق بالأحجار حتى تتمكن العربات من المرور بسهولة[4]، وأدخلوا أساليبهم المعمارية والزخرفية بما يضمن الوظيفة والجمال والتناغم مع النسيج العمراني، لتتجلّى بصمتهم الأندلسية ليس فقط في العمارة الدينية بل في الحياة اليومية والخدمات العامة للمدينة، وقد استغل المعماريون الأندلسيون خبرتهم في استخراج المياه ونقلها وتخزينها في صهاريج، وبناء القناطر وتنظيم الري، ونُقلت هذه الخبرات إلى البلاد المغاربية مع الهجرة الأندلسية؛

---

[1] أنظر: الملحق رقم 23.

[2] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص ص54، 55.

[3] نفسه، ص103.

[4] قشتيلو، المرجع السابق، ص 58.

وتتميّز عملية حفر قنوات المياه بطرق هندسية دقيقة تعتمد على وزن الأرض وحفرها بتدرج في السعة وفق حسابات متقنة، كما تعتمد على تشييد صهاريج لتخزين المياه وأنظمة ري متكاملة تعزز من الإنتاج الزراعي، وقد اعتمد الأندلسيون في هذه العمارة على مزيج من المواد المحلية كالأجر والقرميد مع دقة في توجيه الحفر لتدفق الماء دون ارتفاع واضح على سطح الأرض، مما يعكس الجمع بين الخبرة الفنية والأداء العملي، وقد أصبح هذا الأسلوب نموذجًا اعتمده الأندلسيون في جميع بساتينهم وجنانهم، مما أسهم في تحسين المنظر العام للمدن والقرى وتكامل بنيتها المائية مع العمران[1].

امتدّ أثر الأندلسيين في تونس ليشمل المنشآت العامة المرتبطة بالمياه، حيث استعان الحكام العثمانيون بخبراتهم في بناء القناطر على الأنهار لربط مراكز الاستقرار الفلاحي وتوزيع المياه على الأراضي الزراعية[2]، كما ساهموا في تشييد الأسبلة والسقايات لتوفير الماء لعابري السبيل، إضافة إلى بناء ناعورات مائية ذات تصميم جمالي دقيق، يعتمد على دولاب كبير وقواديس مركبة بطريقة تقنية متقنة، وقد أشار عبد الحكيم القفصي إلى أن انتشار هذه المنشآت مردّه الأندلسيون، وتبرز هذه الأعمال في المناطق التي استقرّوا بها مثل تستور وبنزرت وتونس والقيروان وسوسة، مما يعكس الجمع بين الابتكار الفني والوظيفة العملية في العمارة الأندلسية[3].

تعتبر قنطرة مجاز الباب بوصفها نموذجًا مميزًا للقناطر التي شيدها الأندلسيون على وادي مجردة، وقد بُنيت سنة 1677م في عهد الأمير مراد بن محمد بن مراد؛ على أنقاض جسر روماني قديم، وتمتاز القنطرة بهيئتها المقوسة المعروفة محليًا

---

[1] الشريف الإدريسي، **وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية**، تح: هنري بيريس، معهد الدراسات العليا الإسلامية، الجزائر، 1957م، ص 43.

[2] سلوى الديوري، **البيئة الطبيعية في التراث التونسي من الفتح إلى 1881م**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ط1، تونس، 2017م، ص102.

[3] نفسه، ص ص109، 111.

بشكل "ظهر الحمار"؛ لما يوفره هذا التصميم من قوة وثبات في مواجهة فيضانات الوادي، وتتألف من سبعة أقواس كبرى تتخللها منافذ صغيرة، تقوم على قواعد متينة مُسننة من الجهة المواجهة لتيار المياه، ومحاطة بجانبين مخصّصين لحماية المارة؛ وقد تعرّضت القنطرة لأضرار جسيمة خلال الحرب العالمية الثانية، مما أدى إلى فقدان إحدى لوحتَيها التاريخيتين، ولا تزال بعد الترميم تحتفظ بلوحة واحدة فقط[1].

كما يمثّل سبيل يوسف داي ببنزرت نموذجًا بارزًا للعمارة الأندلسية في تونس خلال القرن السابع عشر؛ وقد شُيّد سنة 1631م بأمر من يوسف داي، وعُهد بتصميمه وتنفيذه للمهندس الأندلسي علي بن ديسم؛ جُلب الماء إليه من بئر مجاورة عبر ناعورة مائية تجمع بين الابتكار الهندسي واستغلال الموارد المائية، ويبرز الطابع الجمالي للسبيل في استخدام الرخام والقرميد الأخضر، وتشكيلات واجِهته التي تمزج بين الإطار المربع والأقواس الأندلسية، ليكون لوحة عمرانية مميزة تزيّن المرسى العتيق قرب المقهى والجامع الكبير[2].

ومن المعالم المعمارية التي تكتسي أهمية خاصة، نجد الحمّام القديم بقرنبالية، وهو جزء من قصر التاجر الأندلسي الثري مصطفى قرضناس، حيث يجسّد الحمّام نموذجًا لتفاعل الطراز الروماني التقليدي للحمّامات مع اللّمسة الإسلامية الأندلسية التي أضفت عليه خصوصية في التهيئة والزخرفة وتنظيم الفضاءات الداخلية، ويبرز هذا الامتزاج في تقسيمه الوظيفي، وطرز بنائه وطرق التهوية والتسخين، بما يعكس قدرة الأندلسيين على توظيف الإرث العمراني القديم في إطار ثقافي جديد يتماشى مع بيئتهم الإسلامية في تونس[3].

---

[1] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص79.

[2] نفسه، 57.

[3] نفسه، ص44.

5- المهندسون الأندلسيون: روّاد الهندسة والبناء:

ترك العنصر الأندلسي خلال هجرته إلى البلاد المغاربية بصمة واضحة في مختلف جوانب الحياة العمرانية، فقد أبدع هذا العنصر في تشييد المساجد والزوايا والقصور والمرافق العامة، كما أسهم في تطوير تقنيات استغلال المياه وبناء القناطر والناعورات والأسبلة؛ وقد تميز العديد من المعماريين والمهندسين الأندلسيين بمهارتهم ودقتهم في التصميم والتنفيذ، فتجلّت خبراتهم في أعمال معماريّة ما زالت شاهدة على تأثر المدن المغاربية بالذوق الأندلسي، سواء من حيث الطابع الفني، أو التوازن بين الوظيفة والجمال، أو التناغم مع البيئة المحلية.

يأتي المعلّم موسى الأندلسي كأحد أبرز النماذج التي جسّدت عبقرية الابتكار المعماري الموريسكي في البلاد المغاربية؛ وهو أحد أبرز العرفاء[1] الأندلسيين في تونس خلال فترة تواجده، هاجر موسى إلى تونس خلال عهد "الأسطى مراد بن عبد اللّه"، الذي وثق في كفاءته وعهِد إليه بمهمة استراتيجية كبرى، وهي بناء البرج والمرسى (الميناء) بمنطقة غار الملح التابعة لمدينة بنزرت، ولم تقتصر براعته على العمارة الدفاعية فحسب، بل امتدت لتشمل الهندسة المائية؛ حيث ينسب إليه تصميم وبناء قناة غار الملح الشهيرة، التي مثّلت شريان الحياة للمدينة، ومن خلالها تدفقت المياه لتزويد مختلف المنشآت الحيوية، ومنها المعالم المائية البارزة

[1] **العريف:** في اللغة هو العالم بالشيء، ويطلق عليه النقيب أيضا، وقد عرف هذا اللفظ في التاريخ الإسلامي كاسم لوظائف مختلفة كعريف الحرفة أو عريف الجيش، حيث كان العريف يرأس عشرة رجال في الجيش العباسي على سبيل المثال، وكان لوظيفة العريف في التنظيم الاقتصادي أهمية كبيرة، حيث كان يعين في حال إلمامه بالحرفة وأسرارها ومشاكلها وكان موثوقا وأمينا، ومهمته أن يكون صلة تربط بين الحرفيين والمحتسب، فيطلع المحتسب على أحوال أهل حرفته وأخبارهم ويسهل من عملية مراقبتهم، ويطلق على العريف في المغرب تسمية الأمين، أما عرفاء البناء فيطلق عليهم اسم المهندس أو المعلّم، ويقصد به رئيس البنائين، ويطلق لفظ العريف أيضا على المهندس الذي يخطط للمبنى ويشرف على إتمام عمارته، وأحيانا يطلق على البنّاء نفسه لما يعهد إليه أعمال التشييد والبناء، للمزيد **أنظر:** الكحلاوي، المرجع السابق، ص ص202، 203.

مثل سبيل صاحب الطابع[1]؛ ولم يكتفِ الأسطى مراد بتشييد المنشآت الدفاعية والمائية على يد المعلم موسى، بل جعل من تلك الأعمال نواةً لمشروع تمدينٍ شامل؛ إذ أمر ببناء مدينة متكاملة في غار الملح، وحفّز الناس على استيطانها بتقديم سلف مالية تعينهم على التعمير وبناء المساك، وقد استجاب لهذا النداء جمع غفير من المهاجرين الأندلسيين وغيرهم، الذين استوطنوها وحولوها من مجرد موقع كان يُتّخذ مقراً للنصارى إلى واحد من أجمل المراسي وأكثرها حيوية، وبذلك لم تكن جهود موسى الأندلسي مجرد بناء معماري، بل كانت حجر الزاوية في تأسيس حاضرة عمرانية واقتصادية جديدة في الشمال التونسي[2].

لا يقل العريف "علي بن ديسيم الأندلسي" شأناً عن سابقه؛ إذ يُعد من المهندسين القلائل الذين خلّدوا أسماءهم بنقشها مباشرة على الآثار التي شيّدوها، تأكيداً على اعتزازهم بهويتهم وحرفتهم، ويتجلى ذلك بوضوح في السبيل الواقع بمدينة بنزرت، الذي أنجزه لحاكم تونس "يوسف داي" سنة 1019هـ/1610م. ويُمثل هذا المَعلَم المعروفُ بـ"سبيل الناعورة"، شاهداً استثنائياً على كفاءة الأندلسيين في هندسة الري وربطها بالاحتياجات الاجتماعية؛ حيث صمّمه بنظام ميكانيكي دقيق يعتمد على ناعورة يدوّرها حيوان لرفع المياه إلى خزان عُلوي عبر قناة تجلب مياه العيون. ولم تقتصر دقة ابن ديسيم على الجانب الهندسي العام، بل امتدت لتشمل التفاصيل الصحية والجمالية، حيث زوّد السبيل بـمصاصات نحاسية مخصصة للشرب، مما جعل من هذا السبيل حلقة وصل حيوية في النسيج العمراني والنشاط الاقتصادي لمدينة بنزرت[3]، ولم تقتصر إسهامات علي بن ديسيم على ذلك السبيل، بل امتدّت يده الهندسية لتشمل منشآت مائية وحيوية أخرى خلال فترة حكم يوسف داي؛ حيث ساهم في بناء الميضأة القائمة بسوق التُّرك، وشيّد القناطر المتينة

---

[1] محمد محمد الكحلاوي، **عرفاء البناء في المغرب والأندلس وأهم أعمالهم المعمارية**، ندوة الأندلس، قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الثالث الحضارة والعمارة والفنون، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة ، ط1، الرياض، 1996م، ص210.

[2] ابن أبي دينار، المصدر السابق ، ص 198.

[3] الديوري، المرجع السابق، ص108.

على ضفاف وادي مجردة، بالإضافة إلى مجموعة من السّقايات الموزعة في أرجاء مدينة تونس، مما يعكس دوره المحوري في تطوير البنية التحتية المائية للحاضرة[1].

ويُعدُّ العريف "ابن غانم" اسماً بارزاً في هذا الميدان، حيث يُنسب إليه تشييد جامع يوسف داي بسوق الترك، وهو المعلم الشهير المعروف بالجامع اليوسفي نسبة إلى مؤسسه[2]، وفي السياق ذاته، برز اسم العريف "محمد بن غالب الأندلسي" كمهندس آخر أسهم ببراعته في صناعة وتزيين ضريح يوسف داي بعد وفاته، وهو ما أكدته النقيشة التاريخية الموجودة في الضريح والتي حملت اسمه كشاهد على هذا الإبداع المعماري[3].

أما في المغرب الأقصى، فيبدو أن حضور العرفاء والمهندسين الأندلسيين قد مثّل تياراً ممتداً لم ينقطع حتى قبل موجات التهجير الكبرى، حيث شكّلوا طبقة تقنية متخصصة تركت بصمات عمرانية صارت مراجع هندسية في حواضرها. ويبرز العريف أبو عبد الله محمد الإشبيلي كنموذج ريادي يجسد هذه الخبرة المتوارثة والمهارة المتأصلة؛ إذ لم تكن كفاءته مقتصرة على البناء التقليدي، بل تجاوزتها إلى مهارات الحيل الهندسية المعقدة، كرفع الأثقال ونقل الأجرام، وهي خبرات مهدت الطريق لمن جاء بعده من المعماريين؛ وقد تجلت هذه الخبرة في تشييده لـدار صناعة السفن بمدينة سلا، التي لم تكن مجرد منشأة عسكرية لإنتاج الأسطول الجهادي، بل كانت مختبراً للهندسة المائية المتقدمة. فقد صمم الإشبيلي الدار بنظام انسيابي يعتمد على بوابتين وقواعد علمية دقيقة تتيح دخول مياه الوادي وخروجها عبر "ترعة" محكمة؛ مما يسمح بتعويم السفن الضخمة فور اكتمال صنعها وانسيابها نحو الوادي. ولضمان حرية حركة المراكب بتجهيزاتها، رفع قوس

[1] الكحلاوي، المرجع السابق، ص ص 210، 211.

[2] نفسه، ص 222.

[3] أنظر: الملحق رقم 24.

الباب الخارجي ليصل إلى قرابة مائة قدم، في استباق هندسي فريد لمتطلبات الملاحة الحربية[1].

إن تتبّع سِيَر هؤلاء العرفاء، من أمثال موسى الأندلسي وابن ديسيم في تونس وصولاً إلى الإشبيلي في المغرب الأقصى، يبرز وحدة الهوّية المعمارية الأندلسية وتكاملها في بلاد المغرب، حيث لم تكن هذه الإسهامات مجهودات فردية معزولة بقدر ما كانت تعبيراً عن انتقال مدرسة هندسية متكاملة، بآلياتها وتقاليدها المهنية التي دمجت ببراعة بين الهندسة الدفاعية والمائية والعمارة الدينية، مما جعل العريف الأندلسي ركيزة أساسية في مشروعات الدولة الاستراتيجية. وتكشف هذه النماذج عن قدرة فائقة على توطين الخبرة الأندلسية وتكييفها مع البيئات المحلية، سواء في التعامل مع المنشآت المائية المعقدة أو في تطويع المواد الإنشائية لإنتاج معالم تحمل البصمة الأندلسية وتلبّي الحاجة المغاربية، وهو ما يفسر الثقة السياسية والمكانة الاجتماعية الرفيعة التي حظي بها هؤلاء المهندسون، ليشكلوا بذلك جسراً حضارياً نقل خلاصة الفكر الهندسي الأندلسي وحوّل الحواضر المغاربية إلى مختبرات حية للإبداع المعماري الذي لا تزال شواهده قائمة حتى اليوم.

ثانيا : تجليات الإبداع الفني الأندلسي في البيئة المغاربية.

1- فنون الزخرفة الأندلسية، المظاهر والجماليات:

ترك الأندلسيون بصمة متميزة في فن الزخرفة المعمارية بالمغرب العربي، حيث امتدت إبداعاتهم لتشمل مختلف الفضاءات العمرانية؛ فقد نقلوا معهم حساً جمالياً رفيعاً وتقنيات زخرفية دقيقة، تجلّت في النقوش الجصية والخشبية، والزليج الملون، والأقواس ذات الأشكال الهندسية المتقنة؛ وقد أضفى هذا التوجه على المساحات الداخلية والخارجية للمباني توازناً دقيقاً بين الوظيفة والجمال. وتكشف هذه المعالم عن قدرة الأندلسيين الفائقة على المزاوجة بين التراث المحلي والفن الأندلسي، وإبداع نماذج زخرفية تتميز بالرقة والدقة، لتكون بذلك شاهدة على

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 77.

مستوى رفيع من الذوق الفني والمعماري الذي أثرى التراث الحضاري للمناطق التي استقروا فيها.

وقد انعكس هذا البعد الجمالي بوضوح في تصميم المنازل الأندلسية، التي تميزت بوجود حدائق بديعة تتوسط أفنيتها، حيث تتمازج الرسوم والنباتات لتخلق فضاءً بصرياً مريحاً، كما استُخدمت في تزيينها النقوش الرشيقة والفوّارات المائية، بالإضافة إلى جلب المواد المرمرية الملونة، والتفنن في صياغة الأشكال الهندسية التي تمنح المكان هيبة وفخامة؛ ولم يقتصر التزيين على العناصر الثابتة، بل امتد لدى طبقة الأثرياء ليشمل تأثيث الأفنية والأحواش بالآلات الموسيقية والزرابي الرفيعة، وجلود الحيوانات النادرة، والتحف الفضية والذهبية والساعات، مما حول المنزل الأندلسي إلى وحدة فنية متكاملة تجمع بين الترف والذوق المعماري الرفيع[1].

وفي سياق هذا التّنوع العمراني، تجلّت ملامح الإبداع الأندلسي في مستويين متكاملين؛ شمل الأول ديار أثرياء المدن الكبرى، بينما تمثّل الثاني في بيوت الموريسكيين بالوسط الريفي والقرى، ففي الحواضر والمدن الكبرى، حرص الأندلسيون في تشييد قصورهم على اتساع الفضاءات وتعدد الطوابق والغرف، مع التركيز على ثراء الزخارف وانتقاء مواد البناء النفيسة، وفي مقدمتها الرخام والزليج والجص المنقوش (المعروف في تونس بـ "نقش حديدة")، كما برز التميز الجمالي في استخدام القرمود الأخضر لتغطية القباب، مع عناية فائقة بتفاصيل الأبواب والشبابيك والأثاث كعناصر تكميلية للوحدة الزخرفية للمبنى، أما في المنازل الريفية، فقد اتخذ البعد الجمالي منحىً مختلفاً؛ حيث طغت البساطة المقرونة بالوظيفية، لتقدم نموذجاً عمرانياً يتسم بجمالية مريحة للعين ومتناغمة مع البيئة المحلية، مما يؤكد مرونة المهندس والفنان الأندلسي في تطويع مهاراته لتناسب مختلف المستويات الاجتماعية والبيئات الجغرافية[2].

---

[1] بوقاعدة، المرجع السابق، ص187.

[2] الحمروني، **المدونة الموريسكية**، المرجع السابق، ص101.

ويمتدّ هذا التأثير الجمالي ليشمل حواضر المغرب الأقصى، حيث يقدم المؤرخ الدكالي شهادة حية تعكس تفوق الأندلسيين في فنون العمران بمدينتي سلا والرباط خلال القرن الثامن عشر الميلادي، ويشير الدكالي إلى أن إتقان البناء كاد أن يكون حكراً على هاتين المدينتين، مبرزاً مهارة العرفاء في نقش الحجر وتخريمه بالحفر، وتناسق العناصر المعمارية من أبواب وشماسات وسراجيم، ويصف الدكالي بدقة متناهية التقنيات الزخرفية المستخدمة، لاسيما تزيين الحيطان بالجير الرطب (الشبيه بالجبس) الذي يُحفر برسوم وكتابات مائلة تُلون بأصباغ زاهية، فضلاً عن تلوين السقوف بألوان عجيبة، وفرش الأرضيات بالزليج والرخام المستورد، ويخلُص الدكالي إلى أن المحصلة النهائية لهذا الإبداع الزخرفي تخلق فضاءً يوهم الزائر أنه في: "بستان بين زهور وريحان، وأشجار وأغصان"، وهي إشارة صريحة إلى نجاح الأندلسيين في نقل فلسفة "الحديقة الأندلسية" من الفضاءات المفتوحة إلى صميم التشكيل الزخرفي داخل الغرف والقصور[1].

تعتبر العمارة الدينية أكبر حامل للإبداع الفني الزخرفي الأندلسي، فقد كانت فضاءً عبّر من خلاله الأندلسيون عن حسهم الإبداعي، وهو ما يتجلى في عدد من المساجد والزوايا في تونس، ومن أبرزها الجامع الحنفي الذي شيده عبد اللطيف الساحلي سنة 1757م، والذي يجسد بوضوح الطراز الأندلسي في بنيانه وزخرفته عبر الأقواس نصف الدائرية والنقوش الجصّية الدقيقة والبلاط المزخرف، وإلى جانب هذا الجامع، تنتشر في أحياء المدينة، خاصة بحي التاغرين العتيق، مجموعة من الزوايا التي تحمل بصمة أندلسية مميزة، مثل زاوية لالة مباركة، وزاوية سيدي علي العريان، وزاوية سيدي عبد الله المليتي، وزاوية سيدي بن عطية، إضافة إلى الزاويتين القادرية والصالحية، وتمتاز هذه الزوايا بتناسقها مع النسيج العمراني للمدينة وبساطة معمارها الذي يجمع بين القباب الصغيرة والأبواب الخشبية المنقوشة والمحراب

[1] الدكالي، المصدر السابق، ص 47.

المتواضع، بما يعكس روح التصوف والزهد التي حملها المهاجرون الأندلسيون إلى تونس[1].

تميّز جامع بلدة سليمان بدوره بزخارفه البديعة[2] التي تعكس الذوق الفني الأندلسي في أدق تفاصيله، إذ أولى البناؤون الأندلسيون اهتماما كبيرا لحائط القبلة والمحراب، فغطّيت الجدران بكتابات قرآنية أنيقة تتخللها زخارف نباتية وهندسية رشيقة، ويعلو المحراب نصف قبّة مزيّنة بزخارف متشابكة يتوسطها شكل تثميني كتب بداخله "لا إله إلا الله محمد رسول الله"، وقد اكتنف المحراب عمودان جبسيان دقيقا النحت، يعلوهما تاجان مزخرفان بنقوش نباتية وتوريقية تعكس المهارة الفنية الأندلسية، وتظهر القبة التي تعلو المحراب براعة الأندلسيين في استخدام الأشكال النجمية والدوائر والزخارف المحفورة بالجبس، والتي تدمج بين الضوء والزخرفة بأسلوب فني راق، كما برز الطابع الأندلسي في استخدام الألوان المتناسقة وخاصة التناوب بين الأبيض والأسود في الأقواس، وهو عنصر زخرفي رمزي، يرمز إلى التوازن والانسجام، أما الزليج فقد استُعمل في تزيين الصومعة والواجهات الخارجية بأشكال هندسية متقاطعة وألوان زاهية تسرّ الناظر، وقد جسّد هذا العمل قدرة الأندلسيين على الدمج بين الدّقة التقنية والجمال البصري، وبين الرمزية الدينية والابتكار الفني، فصار جامع مدينة سليمان تحفة معمارية تجمع بين الأسلوب المغاربي المحلي والطابع الأندلسي الموروث الذي أثرى العمارة والفنون الدينية في تونس[3].

يجسّد جامع تستور ومئذنته قمّة الإبداع الأندلسي في توظيف المادة والمعنى معًا؛ تحتلّ المئذنة[4] الزاوية الشمالية الشرقية من الصحن، وتُعدّ من أبرز عناصر التكوين المعماري، إذ يبلغ ارتفاعها 22.5 مترًا، وتقوم على برجين متراكبين؛

---

[1] الهنتاتي، المرجع السابق، ص11.

[2] أنظر الملحق رقم 25.

[3] زبيس، **جامع بلدة سليمان...**، المرجع السابق، ص 40-44.

[4] أنظر: الملحق رقم 26.

السفلي مربع الشكل بطول ضلع يقدّر بـ 4.5 أمتار، شُيّد باستخدام مزيج من الحديد والآجر والأنقاض الحجرية، أما البرج العلوي، فمثمن الشكل، مغطّى بخشب مصقول على هيئة فانوس، وتزدان واجهاته بزخارف خزفية ملوّنة (جليز) ذات طابع هندسي ونباتي متقن، ويُلاحظ أن الأندلسيين عمدوا إلى إدخال ما يُعرف بـالخطأ المقصود ضمن الزخارف، وذلك بوضع قطعة خزفية معكوسة الاتجاه[1]، في اعتقاد منهم أن في ذلك حماية من الحسد وإبعاد للمصائب، وهو تقليد أندلسي عريق يمزج بين الرمزية الدينية والموروث الشعبي، وتكشف الدراسة المقارنة أن مئذنة جامع تستور تشترك في خصائصها الشكلية والزخرفية مع أبراج كنائس أراغون وجنوب إسبانيا، وخاصة "منارة الخيرالدة" بمدينة إشبيلية، والتي بُنيت في عهد الموحدين بين سنتي 1184 و1198م، مما يعزّز فكرة الامتداد الفني بين الضفتين الأندلسية والمغاربية واستمرار الحس الجمالي الأندلسي في البيئة التونسية[2].

أمّا المحراب[3]، فيحيط به إطار زخرفي مثلث الشكل تعلوه قبتان تمثّلان تداخلاً فنيًا بين العمارة الإفريقية والفن الأندلسي الإسباني، إضافة إلى نظام سقفي مزدوج يضم طبقة علوية مغطاة بالقرميد السداسي، وسفلية من الخشب والجصّ تسمح بمرور الهواء لتلطيف الحرارة[4]، وهي تقنية هندسية متقدمة تُبرز وعي البنّاء الأندلسي بخصوصيات المناخ المحلي، كما تتميّز المئذنة بكونها نصف مربعة ونصف مثمّنة، مزدانة بنجوم سداسية وخماسية ومرياح وشبابيك زخرفية، وتعلوها ساعة جدارية فريدة تدور عقاربها في الاتجاه المعاكس للساعات المعتادة، أعيد تشغيلها سنة 2014 بعد أن توقفت لقرون، لتظل رمزًا حيًا للإبداع العلمي والفني الذي نقله الأندلسيون إلى تونس، أما المزولة الرخامية المنصوبة في الصحن، فتعد من أدقّ النماذج الهندسية في البلاد التونسية، إذ لا يتجاوز هامش الخطأ فيها أربع دقائق،

---

[1] أنظر : الملحق رقم27 .

[2] الكوندي، المرجع السابق، ص83 وما بعدها.

[3] أنظر: الملحق رقم 28.

[4] أنظر: الملحق رقم 29.

وقد نُقشت على سطحها علامة دقيقة تشير إلى القبلة التي يستقبلها المصلّون في صلاتهم[1].

تعتبر ساعة مئذنة الجامع الكبير بتستور نموذجًا بارزًا للتأثير الأندلسي في الجانب الفنّي والزخرفي بتونس، إذ تتجاوز وظيفتها الزمنية لتصبح تحفة زخرفية وإبداعية متكاملة، فقد صُممت عقاربها لتدور في الاتجاه المعاكس للمعتاد، فيما تمثّل أرقامها المقلوبة والموضوعة بشكل غير تقليدي على ميناء الساعة دقة الصناعة الفنية وعمق الحس الجمالي لدى الصّانع الأندلسي، الذي وظف الترتيب غير الاعتيادي للأرقام كرمز للحنين إلى الماضي الأندلسي ورغبة في استحضار زمن ضائع، كما تظهر براعة الصنعة في التفاصيل المعمارية والزخرفية، الميناء شبه المثمّن على قاعدة مربعة، الأرقام المرصّعة بالخزف، والزخارف الهندسية المتناظرة المحيطة به، وجميعها عناصر توضّح مدى انسجام الجمال الهندسي مع المعنى الرمزي في التقليد الأندلسي، وعليه يمكن القول إن ساعة تستور[2] ليست مجرد أداة ميكانيكية، بل إبداع بصري يعكس قدرة الأندلسيين على المزج بين التقنية والرمز الفني والزخرفي، ويؤكد على دورهم في نقل وإعادة إحياء الذاكرة الجمالية الأندلسية في الفضاء التونسي[3]، هذا الجمال جعل الشعراء والأدباء يتغنون بالساعة المميزة حيث يقول الأديب"محمد المقداد الورتتاني" عنها:

عج بتستور وذاك الجامع رسمت ساعته أعلى المنار

أبدعت فيها يمين الصانع سيرها يأتي يمينا لليسار[4]

يبرز من جانب آخر جورج مارسيه تفاصيل الجامع الكبير بتونس بدقة متناهية، حيث يتناول المحراب بشكل خاص، مشيراً إلى الأطرزة الموشحة التي

---

[1] الكوندي، المرجع السابق، ص83 وما بعدها.

[2] أنظر : الملحق رقم 30.

[3] الكوندي، نفسه، ص 111 وما بعدها.

[4] الحمروني، **تستور، تاريخ ورحلات**، المرجع السابق، ص35.

تزينه عند انتهاء البلاط الوسطي، وهي من فنون العمارة النصرانية، نقلها الموريسكيون واستخدموها في البنايات الدينية، ويتميّز تجويف المحراب بزخارف معقّدة من الأقواس، كما يعلوه تضليعات مشعّة يحيط بها إطار مزخرف يحمل خرقًا غائرة، مما يضيف له جمالا فائقًا، وعلى جانبي الحنية، يوجد قعر مصباح (cul-de-lampe)، ويعلوها مقص الجبهة مثلث الشكل، بينما الأركان مزينة بشوكتين من ألماس وورقات شوكة اليهود (acanthe) المفتوحة، ويستمر التزيين بانتقال الزخارف إلى الأسطوانات التي تحيط بالمحراب، مع مسلاّت تحملها كور مكوّمة، ويعلوها قوس مزخرف في شكل عصابة مزينة بقطع خاصة، كل هذه التفاصيل تجسد تأثيرات النهضة الإيطالية الإسبانية، والتي نقلها الموريسكيون الذين جلبوا أساليب البناء والزخرفة التي كانوا قد تعلموها في الأندلس[1].

2- الموسيقى الأندلسية:

تُعدّ الموسيقى من أبرز المجالات التي برع فيها الأندلسيون وأبدعوا في تطويرها منذ العصور الإسلامية الأولى، إذ لم تكن مجرد وسيلة للترفيه، بل تعبيراً راقيًا عن الذوق الفنّي والحسّ الجمالي الذي تميزت به الحضارة الأندلسية، وقد استطاع الموسيقيون الأندلسيون أن يمزجوا بين الألحان المشرقية والإيقاعات المحلية، ليؤسسوا نظامًا موسيقيًا متكاملًا أصبح لاحقًا مرجعًا للعديد من المدارس الموسيقية في المشرق والمغرب، ومع هجرتهم إلى بلاد المغرب، نقلوا معهم هذا التراث الغني وأسهموا في إرساء تقاليد موسيقية جديدة، ما تزال آثارها حاضرة إلى اليوم في الموشحات والآلات والأداء الفني المميز، وما موسيقى الآلة المتداولة إلى يومنا هذا في البلاد المغاربية إلا امتداد للإرث الحضاري الرفيع الذي نقله الأندلسيون الذين هاجروا إلى المغرب، رغم ضياع عدد كبير من نوبات هذا الفن وامتزاجه مع الفن المغاربي المحض، لكن معالم أصله الأندلسي بقيت واضحة للعيان وجلية فيما تبقّى

[1] الحمروني، **الهجرات الأندلسية...**، المرجع السابق، ص ص 37، 38.

من نوبات، لازالت تدرّس في المعاهد الموسيقية في البلاد المغاربية، وتؤديها الكثير من الفرق الموسيقية المختصة[1].

لقد نجحت الموسيقى الأندلسية في الحفاظ على مقوماتها الجوهرية وطابعها الأصيل، بمنأى عن التحريف أو الاندثار، وذلك بفضل خضوعها لقواعد فنية صارمة وأطر نظرية وضع أصولها الأولى زرياب، ومن الثابت تاريخياً أن زرياب، الذي تتلمذ على يد إسحاق الموصلي في بلاط هارون الرشيد، قد انتقل إلى الأندلس حاملاً معه الموروث المشرقي، ليعيد صياغته وتطويره بما يتلاءم مع البيئة الأندلسية الجديدة، ولم يقتصر إسهام زرياب على الأداء، بل شمل إصلاحات جوهرية في تقنيات الصناعة والآداء؛ ومن أبرزها إضافة الوتر الخامس للعود، وهو تعديل تقني أحدث نقلة نوعية في قدرات الآلة التعبيرية، وقد استقرت هذه القواعد الفنية والجمالية منذ ذلك العصر، وظلت مرجعاً ثابتاً تتوارثه الأجيال الأندلسية في مهجرها، مما جعل هذا الفن شاهداً حياً على استمرارية الهوية الحضارية للأندلسيين إلى يومنا هذا[2].

عطفا على ما سبق، فإنّ الموسيقى الأندلسية تعتبر أحد الامتدادات المتفرعة عن الموسيقى العربية، اختلفت في فروعها ولكنها تمتلك نفس الأصول، وتعدّ خلاصة تلاقح وامتزاج أنماط موسيقية متنوعة، بسبب تنوع العناصر البشرية المقيمة بالأندلس، من عرب وبربر وصقالبة وقوط، كما أن تعدّد طبوعها وسيادة الأداء الصوتي فيها يعتبر أهم ميزاتها، حيث تؤدّى الألحان مغنّاة من قبل الأفراد والجماعات، كما تتميّز ببعض الفقرات ذات الطابع الارتجالي، وكثرة المواويل والتقاسيم التي ترافقها، إضافة إلى العديد من المصطلحات الشرقية ذات الأصل العربي أو الفارسي، ولكنها فاقدة لمدلولاتها الأصلية، كما أن بعض الألحان تقوم على السلم الخماسي وتطعّم بشتى أنواع الإيقاعات، وتميّز الأداء الصوتي فيها بانتشار

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص 46.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص172.

مقاطع لا تحمل أي معنى لغوي، وتسمى بالترانين، مثل قولهم (هانانا، يالالان-طيري، طان طار لاطي...)[1].

أما من حيث الإيقاع، فالموسيقى الأندلسية تعتمد على آلات عديدة أبرزها الرباب والعود والطار والكمان والكمنجة والدربوكة، إضافة إلى تميزها بموشحاتها الخاصة[2]، كل هذه الميزات جعلت منها واحدة من أكثر أنواع الموسيقى تنوعا وتنغيما مقارنة بالأنواع الموسيقية الأخرى، وزادتها أنغامها الحية واللذيذة تميّزا، إضافة إلى آلاتها التي تفوق عدد آلات الأنواع والطبوع الموسيقية الأخرى، وقد انعكس هذا على عدد العازفين فيها، حتى أن أعدادهم تتراوح بين العشرون والثلاثون عازفا، وهو عدد كبير مقارنة بالطبوع الموسيقية الأخرى[3].

انتشر تلحين الأغاني ونظم الموشحات في الفضاء المغاربي وفق الطريقة والبناء اللغوي الأندلسي، والذي يتميز بالضعف وطغيان العامية والتعبيرات اللغوية ذات الأصول الإسبانية، ولكنها بقيت معبّرة عن صدق الأحاسيس والحنين إلى الوطن، وتم توارثها جيلا بعد جيل، ومع غموض لغتها إلاّ أنها بقيت تحترم البناء التقليدي المكون من أغصان تبتدأ بمطالع، قد تصبح أقفالا إذا ترددت في الغناء، وقد يشتمل الدور فيها على ثلاثة أو خمسة أجزاء بين عدة أقفال، قبل أن تنتهي بخرجة تعزف بألحان خفيفة مميزة، وتتنوع مواضيعها بين وصف الطبيعة أو الغزل أو المولوديات والإخوانيات، وقد انتشرت المولوديات وطغت على الموشّحات الأندلسية، وهي التي

---

[1] عبد العزيز بن عبد الجليل، **الموسيقى الأندلسية المغربية فنون الأداء**، عالم المعرفة، د.ط، الكويت، 1978م، ص16.

[2] **الموشحات:** قصيدة نظمت من أجل الغناء، أو هي كلام منظوم على وزن مخصوص يتألف غالبا من ستة أقفال وخمسة أبيات، اذن فالموشح ينشأ على لحن سابق له، بمعنى أن كلماته متأخرة عن لحنه وتابعة له، وتشير بعظ المصادر أن نظام الموشحات نشأ بالأندلس أواخر القرن 3هـ، **للمزيد أنظر:** سمير ريدان، **في موسيقى التوشيح**، حوليات الجامعة التونسية، ع51، كلية الآداب، منوبة، تونس، 2006م، ص198-200، **أنظر أيضا:** سيدأحمد سماش، **الموسيقى الأندلسية بتلمسان**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تاريخ الثقافة الشعبية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010م، ص 60-65.

[3] أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1998م ، ص ص 442، 443.

كانت تتغنى بمآثر الرسول صلى الله عليه وسلم وتمدحه وتمدح صفاته، من خلال قصائد سجعية ذات محسنات بديعية كثيرة[1].

شكّلت الموشّحات محوراً رئيساً في الفضاءات الاحتفالية للأندلسيين؛ إذ كانت تُنشد بمصاحبة تشكيلات موسيقية متنوعة خلال المناسبات الدينية والمحافل الاجتماعية والسهرات العائلية، وقد اتسمت تلك الأجواء بتقليد الإنصات الجماعي للمدائح والقصائد الروحية والأغاني التراثية، مما عكس رُقي الذوق العام والترابط الوجداني للمجتمع الأندلسي في مهجره، وقد وظف الموسيقيون الأندلسيون ترسانة غنية من الآلات الموسيقية، شملت الآلات الوترية كالعود (الكويترا)، والرباب، والقانون، والكمنجة، بالإضافة إلى آلات النفخ كالقصبة، والزرنة، والغايطة، ليكتمل المشهد الإيقاعي باستخدام الطبل، والصنوج، والدف، والطبيلة، والطار، والدربوكة. ولم يقتصر الإبداع الأندلسي على الأداء الفني فحسب، بل امتد ليشمل الجانب التقني والصناعي؛ حيث بادر الصنّاع الأندلسيون إلى تطوير وتحسين خصائص بعض الآلات كالقصبة والبندير، في حين حافظوا على أصالة آلات أخرى نُقلت مباشرة من بيئتهم الأم، وفي مقدمتها الكمنجة والكويترا، لضمان بقاء الهوية النغمية الأندلسية نقية في البيئة المغاربية[2].

على الرغم من تحفظّ شريحة واسعة من المجتمع المغربي تجاه الممارسة الموسيقية، بدعوى عدم تناسبها مع مقتضيات الالتزام الديني وظروف الجهاد المرتبطة بالثغور (لاسيما في مدينتي سلا والرباط)، إلاّ أنّ العنصر الأندلسي المهاجر ظلّ القوة الدافعة وراء انتشار هذا الفن وتجذره في سائر أنحاء البلاد، فقد كان العديد من هؤلاء المهاجرين مولعينَ بالموسيقى كجزء لا يتجزأ من هويتهم الثقافية، وساهموا بفاعلية في إثرائها ونشرها في مواطن استقرارهم الجديدة، ويبرز في هذا الإطار "علال الطبلة"، وهو أحد المبدعين الموسيقيين من أصول أندلسية الذين

---

[1] ناصر الدين سعيدوني، **دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر**، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م، ص ص 57، 58.

[2] سعيدوني، **دراسات أندلسية...**، المرجع السابق، ص ص58، 59.

استوطنوا مدينة فاس، وتُنسب إليه تجديدات فنية هامة ساهمت في صياغة الشخصية الموسيقية للمنطقة[1].

شهد المغرب الأقصى تفاعلاً حيوياً مع مدرستين موسيقيتين أندلسيتين؛ حيث بدأت ملامح هذا التأثر بـالمدرسة الإشبيلية التي امتد نفوذها الفني من العهد المرابطي وصولاً إلى العصر المريني، لتعقبها بعد ذلك المدرسة الغرناطية التي فرضت حضورها الطاغي على المشهد الموسيقي، مدفوعةً بموجات الهجرة الموريسكية المتلاحقة خلال الفترتين الوطاسية والسعدية، وقد انتشر إشعاع الطرب الغرناطي ليبلغ حواضر مغربية عديدة، وفي مقدمتها مدينة وجدة، التي يرجح الباحثون انتقال هذا الفن إليها عبر الحواضر الجزائرية (تلمسان تحديداً) التي كانت مستقراً رئيساً للأسر الموريسكية الوافدة[2].

وعلى العموم، عرفت فترة الحكم السعدي نوعاً من الركود الفني والموسيقي؛ نظراً لانشغال الموريسكيين بمهام الجهاد البحري ضد القوى الإيبيرية، وهو ما صرف اهتمامهم عن الترف الفني، لاسيما في مناطق تمركزهم الساحلية كرباط الفتح وتطوان، ومع ذلك ظلت مدينة فاس بمثابة الحاضنة لهذا التراث، حيث حافظت على استمراريته بفضل موقعها الداخلي النائي عن التوترات العسكرية واستقرار أوضاعها النسبية، ومع مطلع العهد العلوي، لاسيما في عهد المولى إسماعيل، استعادت الموسيقى الأندلسية وهجها ونشاطها؛ حيث حرص "الحسن بن أحمد الحايك التطواني" على توثيق التراث الموسيقي الأندلسي، وذلك من خلال جمع الموشحات والأزجال في مؤلفه " كناش الحايك"، وقد أنجز هذا العمل بعد تواصل مباشر مع أندلسيي منطقة الشمال (من سبتة إلى تطوان)، فكان له الفضل الأكبر في حفظ الأصول الفنية التي نقلها المهاجرون من وطنهم السليب[3].

---

[1] دي إيبالثا، المرجع السابق، ص 199.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص 173.

[3] نفسه، ص 173.

لقد تفرّد الطرب الغرناطي الذي نقله الموريسكيون إلى المغرب، والمعروف بـ "نوبة غرناطة"، بطغيان نزعة الحزن والإيقاعات البطيئة، وهي خصائص فنية تعكس في جوهرها عمق المعاناة الإنسانية والمآسي التي كابدها الأندلسيون عبر حقب زمنية متطاولة، حتى غدا الحزن عنصراً ملازماً للوجدان الجمعي الموريسكي ومُعبراً عن ذاكرته الجريحة، ويبرز الباحثون حجم الضياع التراثي الذي حل بهذا الفن من خلال انحسار مدوناته الموسيقية ؛ إذ لم يتبقَّ من أصل أربعٍ وعشرين نوبة موسيقية سوى إحدى عشرة نوبة فقط، ويعزى هذا الانحسار إلى السياسات الممنهجة التي اتبعها الإسبان لطمس الهوية الإسلامية للأندلسيين، والتي بلغت ذروتها في عمليات الإحراق الواسعة للكتب والمخطوطات العلمية والفنية، مما أدى إلى ضياع الكثير من المدونات الموسيقية والقواعد الناظمة لهذا التراث العريق[1].

اضطلع المغاربة بدورٍ محوري في إثراء الموسيقى الأندلسية وتطوير بنيتها اللحنية والشعرية، متجاوزين مرحلة الحفاظ إلى مرحلة التجديد، ففي الشق الإيقاعي، أضاف الموسيقيون المغاربة ميزاناً خامساً عُرف بـ "الدرج"، ليتمم الموازين الأربعة الموروثة، كما شهدت البنية الهيكلية للنوبات توسعاً ملحوظاً بإضافة نوبة "الاستهلال"، التي يُنسب ابتكارها إلى الموسيقي الفاسي "الحاج علال الطبلة" خلال عهد السلطان عبد الله الغالب السعدي، أما في الجانب الأدبي والشعري، فقد أُدمجت في المتن الموسيقي أشعارٌ عامية مغربية عُرفت بـ"البراول" ومفردها "بريولة"، مما أضفى صبغة محلية على هذا الفن، وفضلاً عن ذلك، تم توظيف المدائح النبوية التي كانت تُؤدى غالباً بأسلوب الإنشاد المجرد دون آلات، بينما اتجه منحى آخر نحو تلحين الأشعار الصوفية وفق المقامات الأندلسية لتُردد في مجالس الذكر، وقد بلغت هذه الألحان ذروة انتشارها خلال الاحتفالات بالمولد النبوي[2]، وقد أشار إليها الفشتالي أثناء وصفه لاحتفال المنصور بالمولد النبوي إذ يقول:" ... واندفع القوم لترجيح الأصوات بمنظومات على أساليب مخصوصة في أماديح النبي

[1] الكامون، المرجع السابق، ص 174.

[2] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص355.

الكريم صلى الله عليه وسلم، يخصصها العرف باسم المولديات... وقد لحّنوها بألحان تخلب النفوس والأرواح، وترقّ لها الطباع وتبعث على الانشراح ... يتفننون في ألحانها على مذهب تفننها في النظم..."[1] .

وعلى صعيد الرواج والانتشار، ذكر المؤرخ "روجر لوتورنو" أن الموسيقى الأندلسية عرفت انتشاراً واسعاً في المغرب، غير أنّ الاستماع إليها لم يكن متاحاً لعامة الناس إلا في مناسبات قليلة، مما دلّ على أنها كانت فناً يختص به أعيان المجتمع وخاصته، ورغم ذلك، فإن أثر هذه الموسيقى انتقل إلى فنون أخرى كـالملحون الذي شاع بين أهل الحرف والصنائع؛ فبسبب هذا التأثير لم تعد قصائد الملحون تقتصر على الإنشاد السردي كما في السابق، بل صارت تُلحّن وتُعزف بمصاحبة الآلات، ومن جانب آخر، كانت المجالس الموسيقية التي تُقام في الأفراح والمناسبات تقترن في كثير من الأحيان بعادة شرب الخمور، وفي هذا الصدد لاحظ الباحث لويس كارداياك أن هذه الظاهرة كانت من جملة العادات التي حملها الموريسكيون معهم نتيجة تعايشهم الطويل مع الإسبان، وأنها وجدت طريقاً للانتشار بسببهم في تلك الفترة[2].

أمّا في القطر التونسي، فقد تجلى شغف المهاجرين الأندلسيين بموروثهم القديم في عنايتهم الفائقة بفن المالوف، لاسيما في مدينة طبربة التي اتخذها الأندلسيون مستقراً لهم؛ فغدا هذا الفن عندهم موروثاً عزيزاً تتناقله الأجيال ؛ وقد شاع هذا اللون الموسيقي بين العامة والخاصة، وأقبل عليه الناس لما فيه من رقة النغم وصفاء الوجدان، مما جعل الموسيقى في طبربة لا تقتصر على مجالس الترف، بل صارت جزءاً لا يتجزأ من عادات الناس ومناسباتهم، ويظهر للمتأمل في استمرار هذا الفن ببلاد تونس، أن الزوايا كانت هي الحصن الحصين الذي حفظ هذه الصنعة من الضياع؛ فقد قامت زاوية العزوزية وزاوية العيساوية بدورٍ جليل في صيانة أصول المالوف وضبط قواعده، وفي أروقة هذه الزوايا، كان المشايخ الأندلسيون يعقدون

[1] الفشتالي، المصدر السابق، ص224.

[2] الكامون، المرجع السابق، ص 175.

مجالس لتعليم الناشئة وتلقينهم أصول الإنشاد والمقامات،ويُستخلص من ذلك أن تمسك الأندلسيين بـالمالوف في مهجرهم التونسي لم يكن لغرض التطريب فحسب، بل كان وسيلةً لصون هويتهم القديمة وحفظِ ذاكرةِ وطنهم الذي فارقوه، وبفضل هذا التوارث، بقي فن المالوف في تونس شاهداً على بقاء الروح الأندلسية في البلاد المغاربية، محافظاً على صبغته القديمة وإيقاعاته الأصيلة دون تبديل[1].

3- فنون الخط والكتابة:

يُعدّ الخط العربي أحد أرقى الفنون التي تجلّى فيها الإبداع الأندلسي، إذ لم يكن مجرد وسيلة للكتابة والتدوين، بل أصبح فناً قائماً بذاته، يعكس الذوق الرفيع والرهافة الجمالية التي طبعت الثقافة الأندلسية، فقد أبدع الخطّاطون الأندلسيون في تطوير أساليب الخط وتنسيق الحروف وتوظيفها في الزخرفة المعمارية والمخطوطات والمصاحف، فغدا الخط عنصرًا جمالياً يعبّر عن التناسق بين الشكل والمعنى، ويجسّد روح الحضارة الإسلامية في أوجّ ازدهارها، كما شكّل امتداداً للإبداع الفني الذي حمله الأندلسيون معهم إلى الفضاء المغاربي، حيث استمر تأثيره في فنون الكتابة والعمارة والزخرفة، وقد شهد الخط في الأندلس تطوراً متميزًا، خصوصًا الخط الكوفي الذي أعطاه الأندلسيون طابعا فنيًا وزخرفيًا فريدًا، فقد أجروا عليه تحسينات أضفت عليه إيقاعًا وجمالية خاصة، فاستُخدم في كتابة المصاحف والرسائل، وزُينت به واجهات العمارات والقصور والمساجد، مبرزًا الطابع الأندلسي المتميز في التصميم والزخرفة، هذا الأسلوب الخاص انتقل معهم إلى المغرب العربي، حيث أثّر بشكل واضح في تطوير الخط المغربي، متميّزًا عن الخطوط الشرقية التقليدية مثل الثلث والنسخة والديواني، وخلق مدرسة فنية مستقلة ذات طابع أندلسي أصيل[2].

---

[1] المزي، المرجع السابق، ص26.

[2] عبد الجليل التميمي، **صورة الموريسكيين في الآداب والفنون**، أعمال المؤتمر العالمي الثامن للدراسات الموريسكية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 1999م، ص53.

صار الخطّ الأندلسي نموذجا يحتذى به، وغلب على الخط المغربي في مختلف أنحاء البلاد المغاربية، خاصة تلك التي شهدت توافدا كبيرا للعنصر الأندلسي[1]، وقد أبرز ابن خلدون أن تأثير الأندلسيين أدى إلى اختفاء بعض أنواع الخط التي كانت منتشرة في تونس كخط القيروان وخط المهدية، وقد شمل هذا التأثير مختلف البلاد التونسية التي استقر بها الأندلسيون، ولم تنج من هذا التأثير سوى بعض المناطق النائية البعيدة التي لم تستقطب المهاجرين الأندلسيين على غرار بلاد الجريد، حيث يقول ابن خلدون: "وأمّا أهل الأندلس، فافترقوا في الأقطار عند تلاشي مُلك العرب بها... فانتشرا في عدوة المغرب وإفريقية... وشاركوا أهل العمران بما لديهم من الصنائع، وتعلُقوا بأذيال الدولة فغلب خطّهم على الخط الإفريقي، وعفي عليه ونسي خط القيروان والمهدية، بنسيان عوائدهما وصنائعهما، وصارت خطوط أهل إفريقية كلها على الرسم الأندلسي بتونس وما إليها، لتوفر أهل الأندلس بها عند الجالية من شرق الأندلس، وبقي منه رسم بلاد الجريد الذين لم يخالطوا كتاب الأندلس، ولا تمرسوا بجوارهم، إنما كان يفدون على دار الملك بتونس، فصار خط أهل إفريقية من أحسن خطوط أهل الأندلس"[2]، وإذا كان ابن خلدون قد رصد في زمانه البواكر الأولى لغلبة الخط الأندلسي على الخطوط الإفريقية والمغربية القديمة، فإن هذه الغلبة قد استقرت وتحولت خلال العصور الحديثة إلى طابعٍ أصيل وهُوية بصرية لا تنفك عن الحواضر المغاربية.

ويؤكّد نبوغ أعلامٍ مثل" محمد العدي الأندلسي" بفاس أن مهارة الأندلسيين في صناعة الخط لم تكن مجرد موهبة فردية، بل كانت استمراراً لتقاليد فنية عريقة استقرت في المغرب خلال العصور الحديثة، فقد جسّد هؤلاء الخطاطون ببراعتهم تفوق الرسم الأندلسي وقدرته على الصمود والانتشار؛ حيث لم يعد الخط لديهم مجرد وسيلة للكتابة، بل صار موروثاً جمالياً تفتخر به النخب العلمية والسلطانية، وضمانةً تاريخية حفظت لهذا الفن أصوله وقواعده الأصيلة عبر

[1] حارث، المرجع السابق، ص6.

[2] ابن خلدون، **المقدمة**، المصدر السابق، ص 426.

الأجيال[1]، ويعتبر وفاء أهل سلا والرباط لـطراز الخط الأندلسي برهاناً جلياً على استمرار الأثر الأندلسي في العصور الحديثة؛ حيث بقيت خطوطهم حسب شهادة الدكالي محتفظة بـأصالتها واستقامة حروفها ولطافة شكلها، محاكيةً في ذلك تلك النقوش القديمة التي تزين بناءات الموحدين وبني مرين، وهذا الاستمرار لم يكن مجرد محاكاة فنية، بل كان تجسيداً لسيادة هذا الخط واعتماده كنموذج معتمد في الدواوين والمراسلات السلطانية، مما يثبت أن الذوق الأندلسي ظلَّ هو الميزان الذي تُقاس به جودة الكتابة وأناقة الخط في هذه الحواضر المغربية[2]، ويسير محمد بن علي السلاوي في نفس الطرح حيث يؤكّد أن: "خطوط أهل العدوتين (سلا والرباط) وفاس، أندلسية الشكل، والعيان قاض بذلك بلا شك، ومازال الملوك الكرام يستعملون منهم كتّابا لحسن خطهم وجودة تصرفهم..."[3] .

ويُستفاد من هذا أنّ إتقان أهل سلا والرباط لـصناعة الخط قد تجاوز حدود الترف الفني ليصبح مؤهلاً مهنياً ومكانةً اجتماعية حظوا بها لدى السلطة؛ إذ غدا الخط الأندلسي في العصر الحديث هو خيار السلطة المفضل، وذلك يتأكد من خلال قول السلطان "المولى عبد الرحمن" في حق كُتّاب سلا بأنهم "أولى بهذه الخطة"، وهذا التفضيل السلطاني، مقروناً بقدرة السلاويين على تطويع الخط الكوفي في تزيين الواجهات والمنشآت العمرانية، يؤكّد بأن الروح الأندلسية ظلت هي المحرك للذوق العام، سواء في الدواوين السلطانية أو في هندسة العمائر ومداخل المدن، لتظل تلك النقوش شاهدةً على استمرار الأثر وسمو الصنعة[4].

---

[1] قشتيلو، المرجع السابق، ص 46.

[2] الدكالي، المصدر السابق، ص ص 47، 48.

[3] رزوق، **الأندلسيون وهجراتهم...**، المرجع السابق، ص359.

[4] الدكالي، المرجع السابق، ص 48.

الخلاصة:

تُظهر دراسة الإشعاع الثقافي الأندلسي في البلاد المغاربية أنَّ الوجود الأندلسي شكّل عاملاً حضارياً فاعلاً أسهم في تجديد الحياة الفكرية والفنية في المنطقة. فقد حمل الأندلسيون رصيداً معرفياً تراكمياً صُهر عبر قرون في بيئة الأندلس المبدعة، مما أتاح لهذا التأثير تجاوز حدود الإقامة الفردية إلى إعادة صياغة البنية الثقافية للمجتمعات المغاربية في أبعادها المادية والروحية.

لقد تكرّست مكانة النخبة الأندلسية من خلال دور علمائها في إنعاش الحركة الفكرية بالحواضر الكبرى؛ حيث استحدثوا تقاليد تعليمية ومجالس علمية توازن بين الأصالة الإسلامية والانفتاح المعرفي، كما غدت المنشآت التي شيدوها، من جوامع وزوايا ومدارس، مراكز إشعاع طورت أساليب التدريس ورفعت سقف البحث والتأليف في العلوم الشرعية واللغوية والعقلية، مما جعل أثرهم الفكري ضارباً في وجدان المجتمعات المغاربية عبر الزمن.

وفي سياق التلاقح الثقافي، تبرز حالة الموريسكيين الذين واجهوا تحدي الفجوة الثقافية، نتيجة عيشهم الطويل تحت الحكم النصراني؛ فقد اصطدمت هويتهم المشبعة بالثقافة الإيبيرية ببيئة مغاربية مغايرة، مما فرض عليهم مساراً من التكيف التدريجي، ومع مرور الوقت، بدؤوا في التفاعل مع اللغة والممارسات الدينية المحلية، لينصهر إرثهم الأندلسي ضمن الهوية المغاربية الجامعة في مزيجٍ فريد بين الأصالة والوافد.

أما المجال المعماري، فقد حظي بالبصمة الأندلسية الأكثر جلاءً؛ إذ اتّسم الطابع العمراني بخصائص التناسق والدقة والجمال، وازدانت المدن بتجمعات سكنية جديدة وقصور محفوفة بالحدائق، مع إدخال أنماط متقدمة في بناء الحصون والمساجد؛ وقد برعت هذه العمارة في المزاوجة بين الجمال والوظيفية، حيث تجلى الذوق الأندلسي في تفاصيل الزخرفة الأنيقة، مما جعل الحواضر المغاربية امتداداً عمرانياً لجماليات المدن الأندلسية المفقودة.

وعلى الصعيد الفني، نقل الأندلسيون إرثاً غنياً صاغ الذوق العام، وتجسد ذلك في نوبات الموسيقى الأندلسية بمقاماتها التي أصبحت جزءاً أصيلاً من التراث المغاربي، كما ارتقى فن النقش والخط العربي بفضلهم، حيث طُوّرت أساليب تدوين المخطوطات وزخرفة المباني بأنماطٍ راقية جمعت بين الدقة الهندسيّة والانسجام البصري.

وبالمقارنة بين تونس والمغرب الأقصى، نجد أن الموروث الأندلسي تشابه في الأصول واختلف في المظاهر تَبَعاً للظروف المحلية، فبينما برزت إشكالية الانصهار الثقافي للموريسكيين في تونس بشكلٍ أعمق لشدة تأثرهم بالنمط الإيبيري، نجد أن العمارة في المغرب ركزت على الجوانب الدفاعية والقلاع نتيجة السياقات السياسية، في حين اتجه الأثر في تونس نحو العمران المدني والمساجد، ورغم هذه الفروق، ظل نمط الأقواس والقباب والزخارف النباتية قاسماً مشتركاً وحّد الهوية البصرية للبلدين.

وهكذا، يخلص الفصل إلى أن التأثير الأندلسي كان شاملاً وبنيوياً، استطاع صهر الفكر والعلم والعمران في بوتقة واحدة. لقد مثل الأندلسيون حلقة وصل حضارية فريدة، جعلت من حضورهم الثقافي علامةً فارقة في تاريخ المنطقة، ورصيداً حياً لا تزال شواهده قائمة إلى يومنا هذا.

الخاتمة

كشفت هذه الدراسة، من خلال تتبّع مسار الهجرات الأندلسية إلى البلاد المغاربية، وما خلّفته من آثار عميقة في مختلف مناحي الحياة، عن ظاهرة حضارية مركبة اتّسمت بالغنى والتنوع في مظاهرها، والاختلاف في بعض نتائجها من قطرٍ مغاربي إلى آخر، فالهجرة لم تكن مجرد انتقالٍ بشريّ قسريّ فرضته ظروف سياسية قاهرة، بل كانت حركةً حضارية شاملة حملت معها رصيداً ثقافيًا وعلميًا وتجاريًا وفنيًا، أسهم في إعادة تشكيل ملامح الحياة في الفضاء المغاربي خلال القرون اللاحقة لسقوط الأندلس؛ وقد أظهرت المعطيات التاريخية أنّ هذا التأثير لم يكن أحاديّ الوجه، بل جاء ثمرة تفاعلات متبادلة بين العنصر الأندلسي الوافد والمجتمع المغاربي المستقبل، تداخلت فيها عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية لتنتج مشهداً حضاريًا فريداً في تاريخ غرب البحر الأبيض المتوسط.

يتّضح من خلال التحليل أنّ العنصر الأندلسي ترك بصمة واضحة في المجال السياسي والعسكري، إذ أسهم الأندلسيون في دعم الكيانات السياسية القائمة أو في بناء أخرى جديدة، وقد مكّنهم ما امتلكوه من خبرة إدارية وتنظيمية اكتسبوها من بيئتهم السابقة في شبه الجزيرة الإيبيرية من الاندماج في أجهزة الحكم والإدارة في الحواضر المغاربية الكبرى، غير أن مشاركتهم السياسية وتقلّدهم لبعض المناصب الحساسة، جعلهم أحياناً يعملون على تحقيق مطامحهم الشخصية ولو على حساب المجتمعات المستقبلة، وهو ما أدخلهم في صراع مع السلطة المحلية، وبالمقابل فإن مساهماتهم في تطوير التنظيمات الدفاعية والعسكرية تبدو واضحة في مناطق استقرارهم، خاصة في مجال التحصين البحري والمدن الساحلية، وهو ما يبدو جلياً في مدنهم بالمغرب الأقصى، حيث حتّمت الأوضاع والصراعات المحلية والخارجية أداء هذا الدور؛ وقد ساعدت معارفهم التقنية وتجاربهم الطويلة في مواجهة القوى الإيبيرية على الرفع من كفاءة المنظومة الدفاعية، سواء من خلال إنشاء الحصون أو الإشراف على الأساطيل البحرية أو تطوير الأسلحة والذخائر. وعلى العموم، فإن درجة هذا التأثير لم تكن واحدة في كل الأقطار، إذ تباينت من بلدٍ لآخر باختلاف الظروف السياسية وموقف السلطات من العناصر الوافدة وطبيعة

المرحلة التاريخية التي استقر فيها الأندلسيون، فبينما وجد بعضهم فرصًا أوسع للمشاركة السياسية والعسكرية في بيئات احتاجت إلى كفاءاتهم، كانت مساهمات آخرين محدودة أو محصورة في إطار ضيّق بفعل التوجّسات أو الصراعات الداخلية، ويُجمع المؤرخون على أنّ هذا التباين لا يُقاس بمقدار العدد أو النفوذ، وإنما بمدى انفتاح البيئة السياسية المحلية واستعدادها لاستيعاب الوافدين وتوظيف طاقاتهم.

أمّا في الجانب الاجتماعي، فإنّ الهجرات الأندلسية أحدثت تفاعلاً إنسانيًا عميقًا في النسيج المغاربي، فقد مثّل الوافدون طبقة اجتماعية جديدة حملت معها عاداتها ومظاهر عيشها، وأساليب تنظيمها الأسري والحرفي، مما أضفى على المجتمعات المستقبِلة حيوية خاصة وأغنى منظومتها الاجتماعية، غير أنّ هذا الاندماج لم يكن سهلاً أو متجانسًا في كل مكان، فقد واجه الأندلسيون في بعض المناطق حواجز ثقافية واقتصادية، وفي فترات معينة مظاهر تحفظٍ أو تمييزٍ اجتماعي، مردّها الأساسي اختلاف الطباع وأنماط العيش والمنافسة الاقتصادية، وقد كان ذلك أكثر وضوحًا في البلاد التونسية التي استقبلت هجرة واسعة ممن وفدوا بعد قرار الطرد، إذ أنّ طول المكوث في الأندلس تحت الحكم المسيحي رسّخ المظاهر الأوروبية في السلوك والعادات واللباس، ممّا جعل الاندماج في البيئة المغاربية أكثر تعقيدا، بينما كان الوافدون الأوائل الذين شدّوا الرحال بعد سقوط غرناطة مباشرةً أقرب إلى المجتمعات الإسلامية في لغتهم وتدينهم وممارساتهم، فوجدوا سبيلاً أيسر للاندماج، ومع مرور الوقت، تلاشت الفوارق تدريجيًا بفضل المصاهرة والمجاورة والمشاركة في النشاط الاقتصادي، فانصهر العنصر الأندلسي في النسيج الاجتماعي المغاربي دون أن يفقد بصمته الخاصة، والتي ظلّت ماثلة في السلوك والعادات والاحتفالات اليومية.

وفي الميدان الاقتصادي، أظهرت الدراسة أنّ الأندلسيين أدّوا دورًا محوريًا في تنشيط الدورة الاقتصادية في البلاد المغاربية، حيث نقلوا معهم خبراتهم الزراعية والصناعية والتجارية، وقد كان لاستقرارهم في المناطق الخصبة أثر في إدخال أساليب زراعية متقدمة وتقنيات ريّ جديدة، مما زاد في مردودية الأراضي وأغنى المحاصيل الزراعية، كما أسهموا في تطوير الصناعات التقليدية والحرف الدقيقة

مثل النسيج والدباغة وصناعة الجلود والمعادن، فأعادوا إحياء أسواق كانت راكدة، وخلقوا أخرى جديدة، وقد امتدت إسهاماتهم إلى المجال التجاري، حيث نشّطوا المبادلات الداخلية وربطوا شبكات تجارة واسعة بين الحواضر المغاربية والموانئ الأوروبية، مستفيدين من خبراتهم السابقة في التعامل مع المراكز التجارية في البحر المتوسط، ولعلّ أكثر ما يميز النشاط الاقتصادي الأندلسي هو ارتباطه الوثيق بالروح الحضرية والتنظيم الدقيق، مما جعله نموذجًا للإنتاج المتقن والتعامل المنظم، ومع ذلك لم يكن هذا الازدهار الاقتصادي متجانسًا في جميع الجهات، إذ كانت المناطق الساحلية أكثر استفادة من النشاط التجاري البحري، بينما كان للداخل نصيب أوفر من التطوير الزراعي والصناعي، كما برز التأثير على الميدان الزراعي بشكل جلي في تونس، نظراً للتوطين الاقتصادي للمهاجرين وطبيعة الوافدين والظروف التي وجدوها خلال استقبالهم، بينما يبدو إنعاش التجارة الخارجية أحد أهم ملامح التأثير في المغرب الأقصى، نظراً للاهتمام الكبير الذي أعطاه الوافدون للأساطيل البحرية، وهو ما مكنهم من استغلالها في النشاط التجاري.

أمّا في الجانب الثقافي والفكري، فإن التأثير الأندلسي شكّل أحد أبرز المظاهر التي خلّدت حضورهم في الذاكرة المغاربية، فقد حمل الأندلسيون معهم ذخيرة علمية واسعة اكتسبوها من مدارس الأندلس ومراكزها العلمية، فأسهموا في إحياء الحركة الفكرية والتعليمية في المدن الكبرى، وأنشأوا الجوامع والمدارس والزوايا، وأعادوا تنشيط حلقات العلم ومجالس الأدب، كما نقلوا معهم طرائق جديدة في التدريس والبحث والتأليف، مما ساهم في تطوّر التعليم المغاربي وتوسّع مجالاته، ولم يقتصر إشعاعهم الثقافي على الفكر والعلوم الشرعية والأدبية فحسب، بل شمل العمارة والفنون والموسيقى والخط، حيث تركت العمارة الأندلسية أثرًا واضحًا في تصميم المباني والمنازل والمساجد والقصور، مع اختلاف طفيف في شكل التأثير العمراني بين تونس والمغرب، فطبيعة أوضاع المغرب الأقصى حتّمت التوجه نحو التحصينات والقلاع والأسوار، بينما ركزت في تونس على المنشآت العمومية والدينية، فامتزج الطابع المحلي بالنمط الأندلسي لتتكوّن هوية عمرانية مغاربية

متفرّدة، كما كان للفنون الأندلسية، خصوصاً الموسيقى والزخرفة والخط، أثرٌ باقٍ تجاوز حدود الزمان والمكان، ليغدو جزءاً من هوية الفن المغاربي.

يُظهر المشهد الختامي لهذا المسار التاريخي، أنَّ المدَّ الأندلسي في البلاد المغاربية لم يتخذ نمطاً واحداً أو وتيرةً ثابتة، بل تشكّل وفقاً لمتغيرات الزمان وخصوصية المكان وطبيعة الاستجابة المحلية. فبينما اتّجه الثقل الأندلسي في المغرب الأقصى نحو الدينامية السياسية والعسكرية، بفضل ما أتاحته البيئة هناك من فرصٍ للمساهمة في بناء أجهزة الدولة، نجد أنَّ الأثر في تونس قد تركز في العمق الحضاري والثقافي، حيث مالت الجاليات المستقرة إلى الهدوء وتكريس جهودها في البناء العلمي والنهوض بالعمران. ومن ثمَّ، فإنَّ حقيقة هذا الدور لا تُقاس بالأفضلية، بل بـتباين النتائج والمسارات؛ إذ غدا كلُّ قطرٍ مغاربي مختبَراً حضارياً مستقلاً، صهر الإرث الوافد مع الهوية المحلية لينتج صيغة إبداعية متفردة تناسبت مع سياقه الخاص.

وتقود هذه النتائج إلى استنتاج جوهري مفاده أن الهجرة الأندلسية كانت عامل تجديدٍ حضاريّ شامل أسهم في دفع عجلة التطوّر في المغرب الكبير، فقد ساهمت في إثراء التجربة السياسية والعسكرية، وتوسيع آفاق التبادل الاقتصادي، وتعميق الروابط الاجتماعية، وإعادة بعث الروح الثقافية والعلمية في الحواضر المغاربية، كما أنّ اندماج الأندلسيين في مجتمعاتهم الجديدة لم يكن على حساب هويتهم، بل أفضى إلى توليد هوية مشتركة امتزجت فيها عناصر الأندلس بالعناصر المغاربية في توازنٍ بديع بين الأصالة والتجدد.

ومن خلال مجمل هذه الخلاصات، يبدو مجال البحث في التأثير الأندلسي مفتوحًا أمام الباحثين في جوانب لم تُستنفد بعد، سواء في ما يتعلّق بالتأثيرات الاجتماعية الدقيقة التي خلفتها الجالية الأندلسية في البنى العائلية والحرفية، أو في دراسة النصوص الأدبية والعلمية التي أنتجها الأندلسيون في بيئتهم الجديدة، أو في استقراء الموروث اللغوي واللهجي الذي احتفظ بكثير من بصماتهم، كما يُوصى بضرورة الاعتماد على الوثائق المحلية والمصادر الأرشيفية العثمانية والإيبيرية، ودراسة

السجلات الوقفية والعقارية التي قد تكشف تفاصيل جديدة عن استقرارهم وأنشطتهم الاقتصادية والثقافية، إضافة إلى ضرورة التوجه نحو البحوث المقارنة، التي تدرس الفروق الدقيقة بين التجربة الأندلسية في مختلف الأقطار المغاربية، مع توسيع دائرة البحث الميداني في العمارة والفنون الشعبية التي ما تزال شاهدة على هذا التراث العظيم.

إنّ الهجرة الأندلسية لم تكن مجرّد انتقالٍ من ضفةٍ إلى أخرى، بل كانت عبوراً حضارياً غيّر وجه الغرب الإسلامي، وأسهم في إعادة رسم ملامحه الفكرية والاقتصادية والاجتماعية، وترك أثراً عميقاً ما تزال أصداؤه ممتدة إلى يوم الناس هذا.

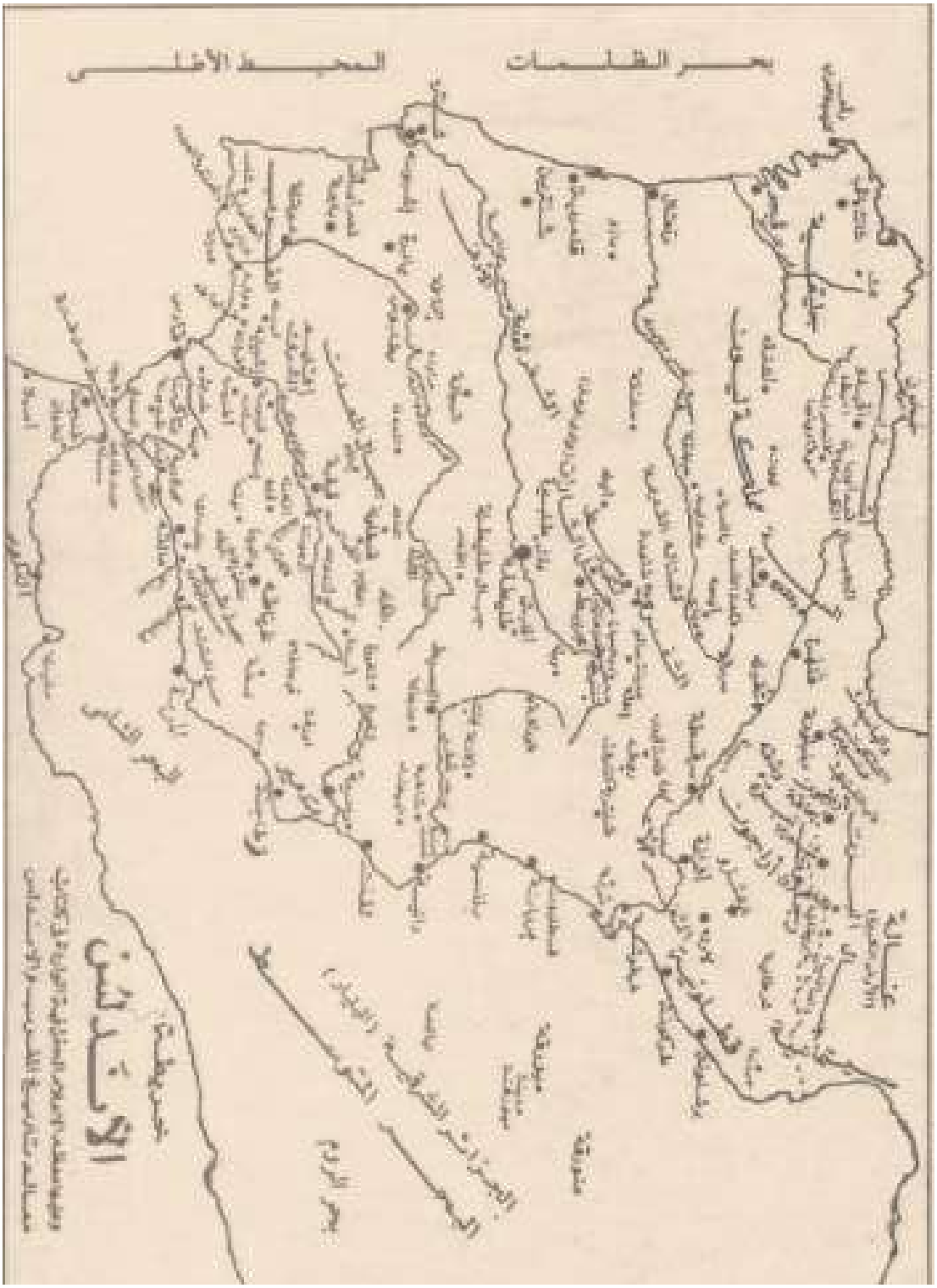
الملاحق

تقديم الملاحق:

- الملحق رقم 1: خريطة لبلاد الأندلس .
- الملحق رقم 2: خريطة تبرز موقع بلاد المغرب.
- الملحق رقم 3: خريطة دولة الموحدين.
- الملحق رقم 4: خريطة توضح تفكك الوحدة السياسية لبلاد المغرب العربي.
- الملحق رقم 5: خمسة وثائق أرشيفية متعلّقة بأوقاف أندلسية، وعقود كراء لهذه الأوقاف، يعود ريعها لصالح جامع حومة الأندلس والمدرسة الأندلسية بتونس.
- الملحق رقم 6: صورة لملابس أندلسية (القشابية و السفساري).
- الملحق رقم 7: صورة لملابس أندلسية (الجبة الأندلسية بتستور).
- الملحق رقم 8: صورة لملابس أندلسية (الملحفة و المعطف) .
- الملحق رقم 9: صورة لبعض الأكلات الأندلسية بتونس .
- الملحق رقم 10: صورة لطبق أندلسي (مسفوف بالرمان).
- الملحق رقم 11: خريطة تبرز توطين الموريسكيين في تونس .
- الملحق رقم 12: صورة لسدّ البطان .
- الملحق رقم 13: صورة لمعمل الشاشية بالبطان.
- الملحق رقم 14: صورة فرن تقليدي لصناعة الآجر والقرميد .
- الملحق رقم 15 : صورة قوالب صنع القرمود والآجر.
- الملحق رقم 17: صورة دار أندلسية بتونس.

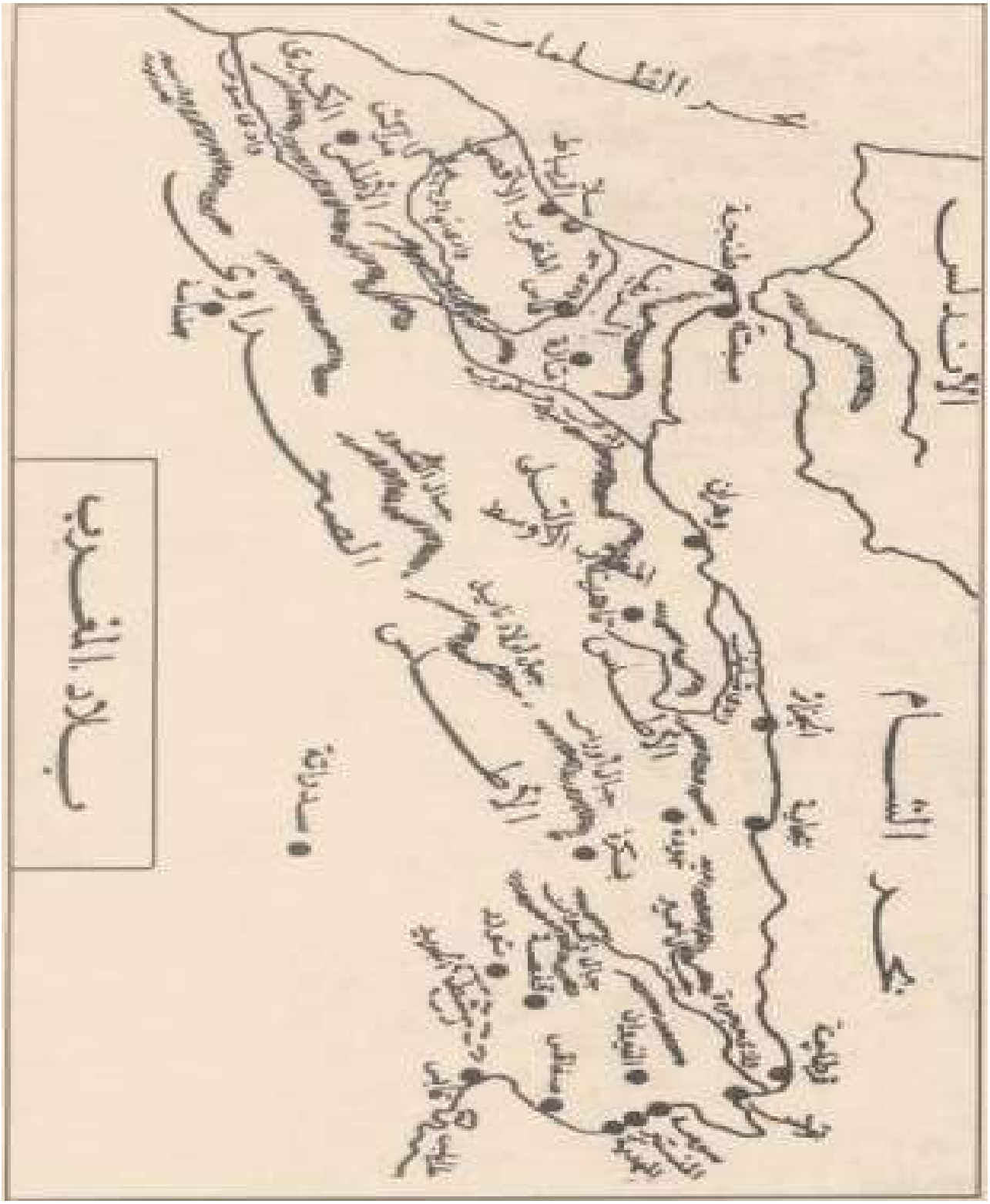
- الملحق رقم 18: السقف المائل بجامع تستور الكبير.
- الملحق رقم 19: زخرفة منبر الجامع الكبير بسليمان .
- الملحق رقم 20: الجامع الكبير بتستور.
- الملحق رقم 21: أقواس بيت الصلاة بالجامع الكبير بتستور.
- الملحق رقم 22: جامع درمول.
- الملحق رقم 23: سقف زاوية سيدي نصر القرواشي.
- الملحق رقم 24: نقيشة بضريح يوسف داي تبرز صانعه وهو العريف محمد بن غالب الأندلسي .
- الملحق رقم 25 : زخارف محراب الجامع الكبير ببلدة سليمان .
- الملحق رقم 26: مئذنة الجامع الكبير بتستور.
- الملحق رقم 27: أخطاء مقصودة في وضع الخزف هدفها إبعاد العين والحسد.
- الملحق رقم 28: المحراب الداخلي والخارجي في جامع تستور الكبير.
- الملحق رقم 29: فتحات في الجامع الكبير بتستور لتكييف الهواء.
- الملحق رقم 30: صورتين لساعة جامع تستور المعكوسة وصومعة الجامع.

ملحق رقم 1: خريطة بلاد الأندلس[1].



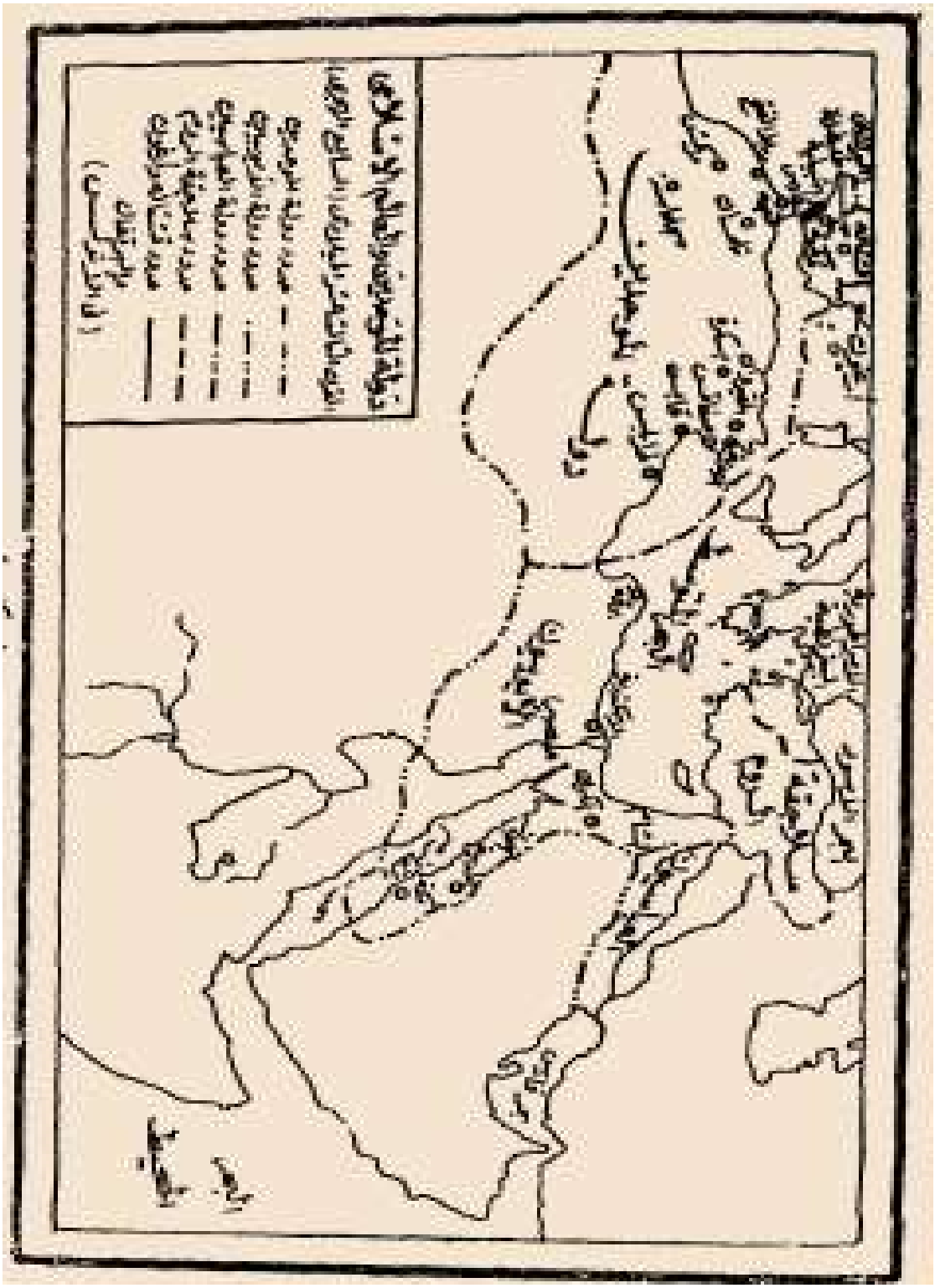
[1] مؤنس، **معالم تاريخ...**، المرجع السابق، ص509.

ملحق رقم2: موقع بلاد المغرب[1].



[1] مؤنس، **معالم تاريخ...**، المرجع السابق، ص507.

الملحق رقم3: دولة الموحدين [1]



[1] الجمل، المرجع السابق، ص475.

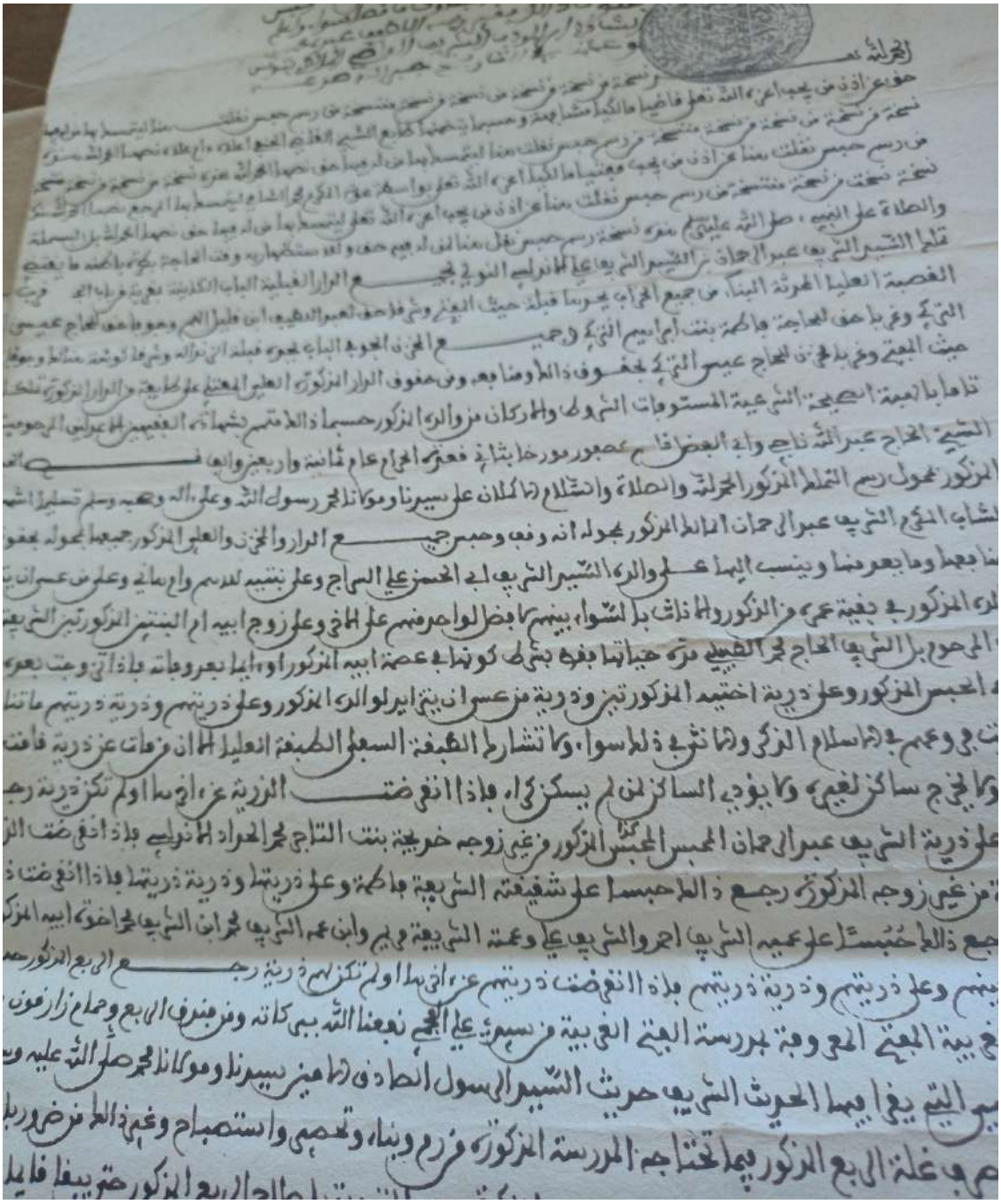
الملحق رقم4: تفكك الوحدة السياسية لبلاد المغرب العربي[1].



[1] الجمل، المرجع السابق، ص476.

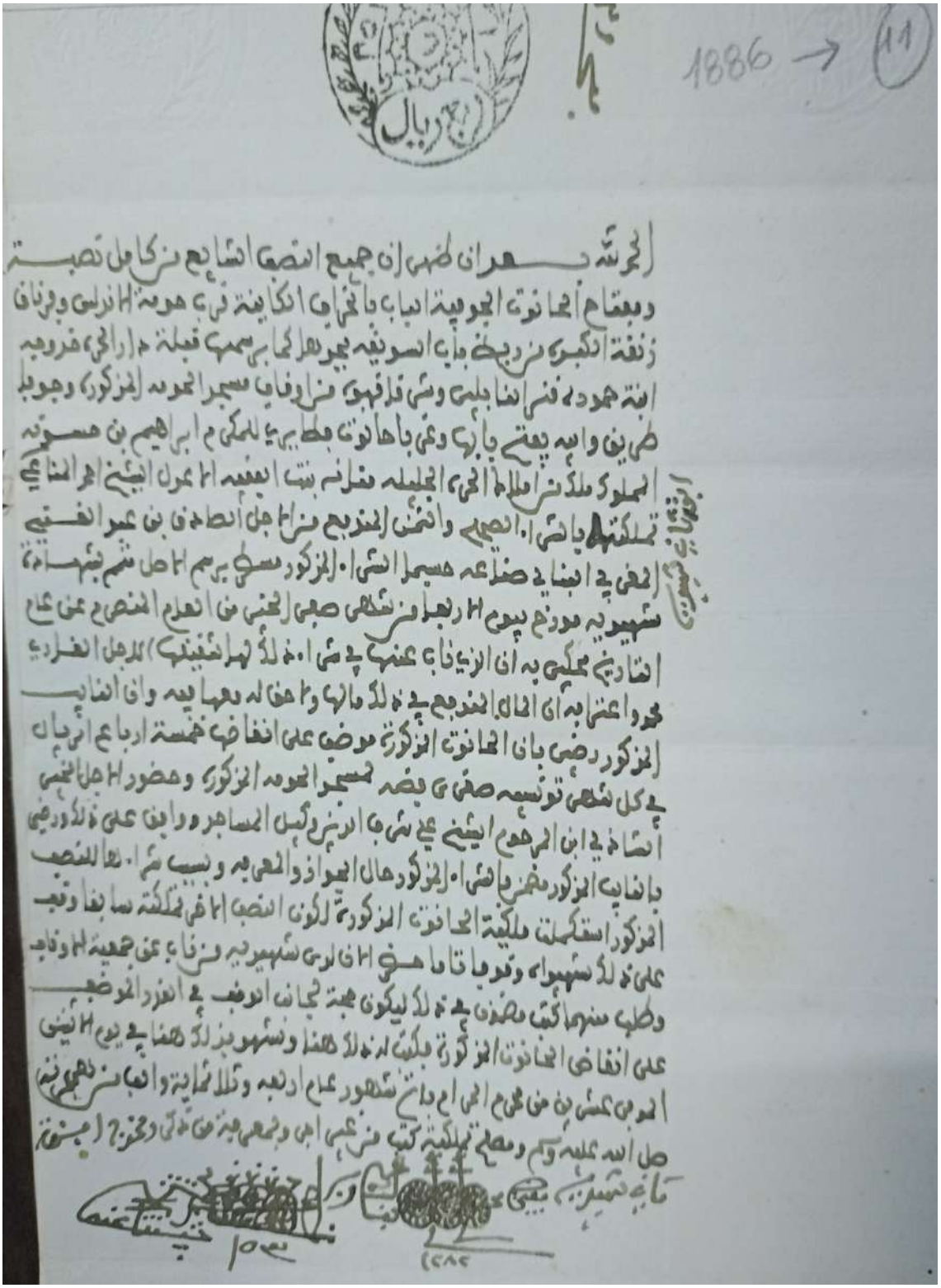
الملحق رقم 5:

1- حبس ذري لأحد أعيان الأندلسيين بتاريخ 1867م، يتمثل في عقارات وحوانيت ينتقل إذا انقطع نسله لفائدة جامع حومة الأندلس[1]:



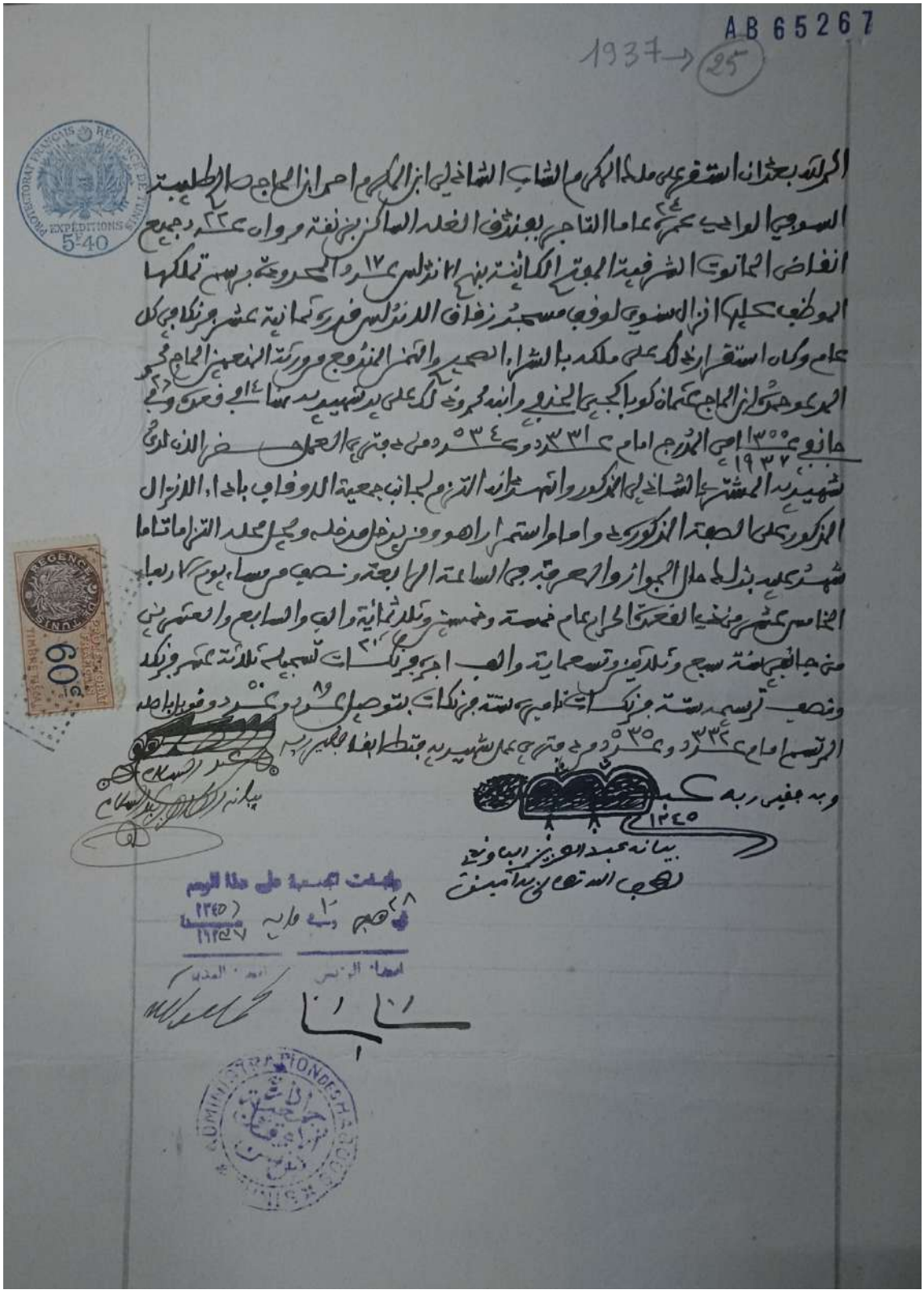
[1] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس** ، السلسلة c2، الحافظة 5، الملف 210، 1828-1937م.

2- عقد كراء حانوت محبس لفائدة جامع حومة الأندلس[1]:



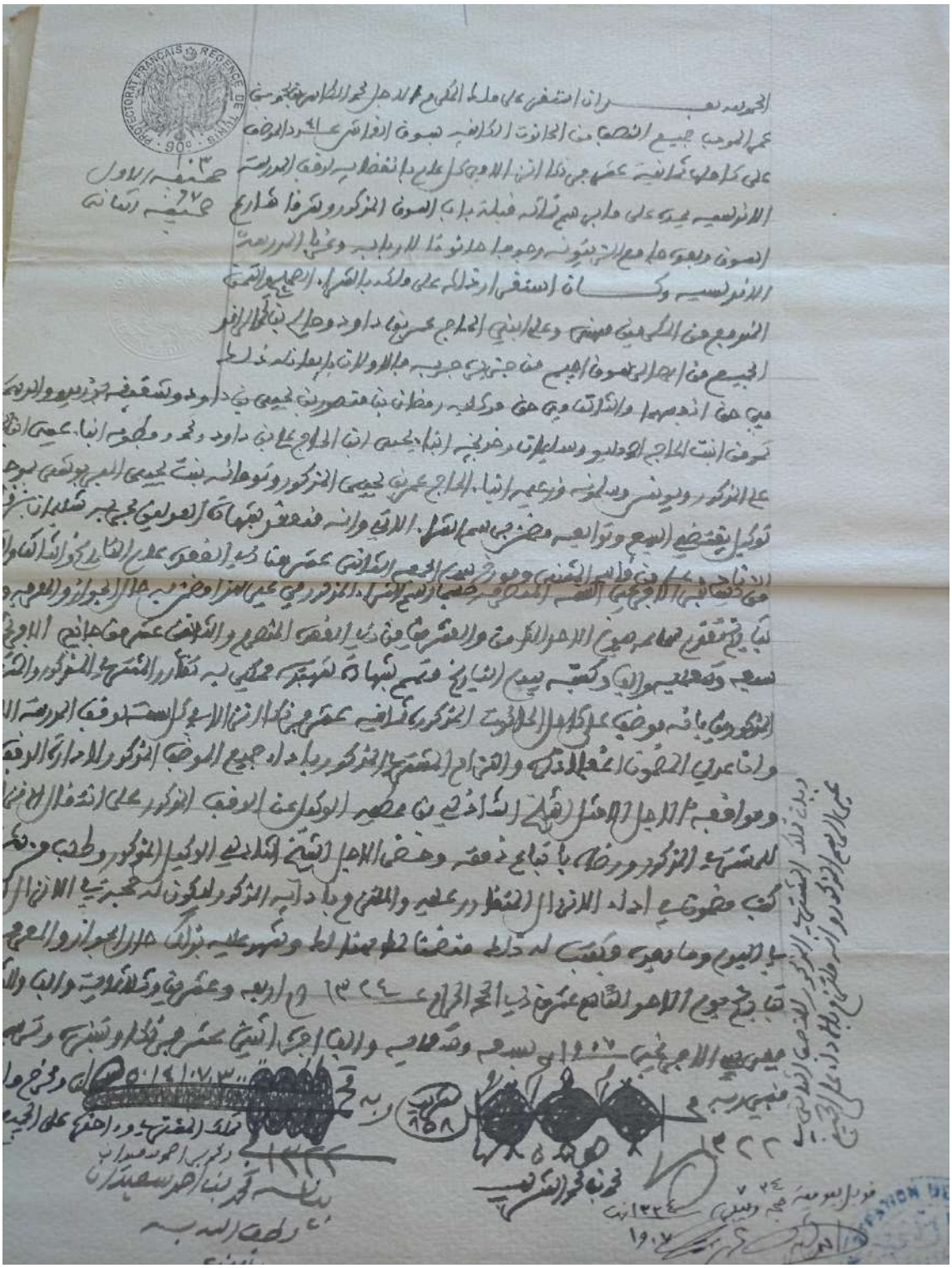
[1] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس** ، السلسلة c2، الملف 210، الحافظة 5.

3- عقد كراء أنقاض حانوت محبس لفائدة جامع نهج الأندلس[1]:



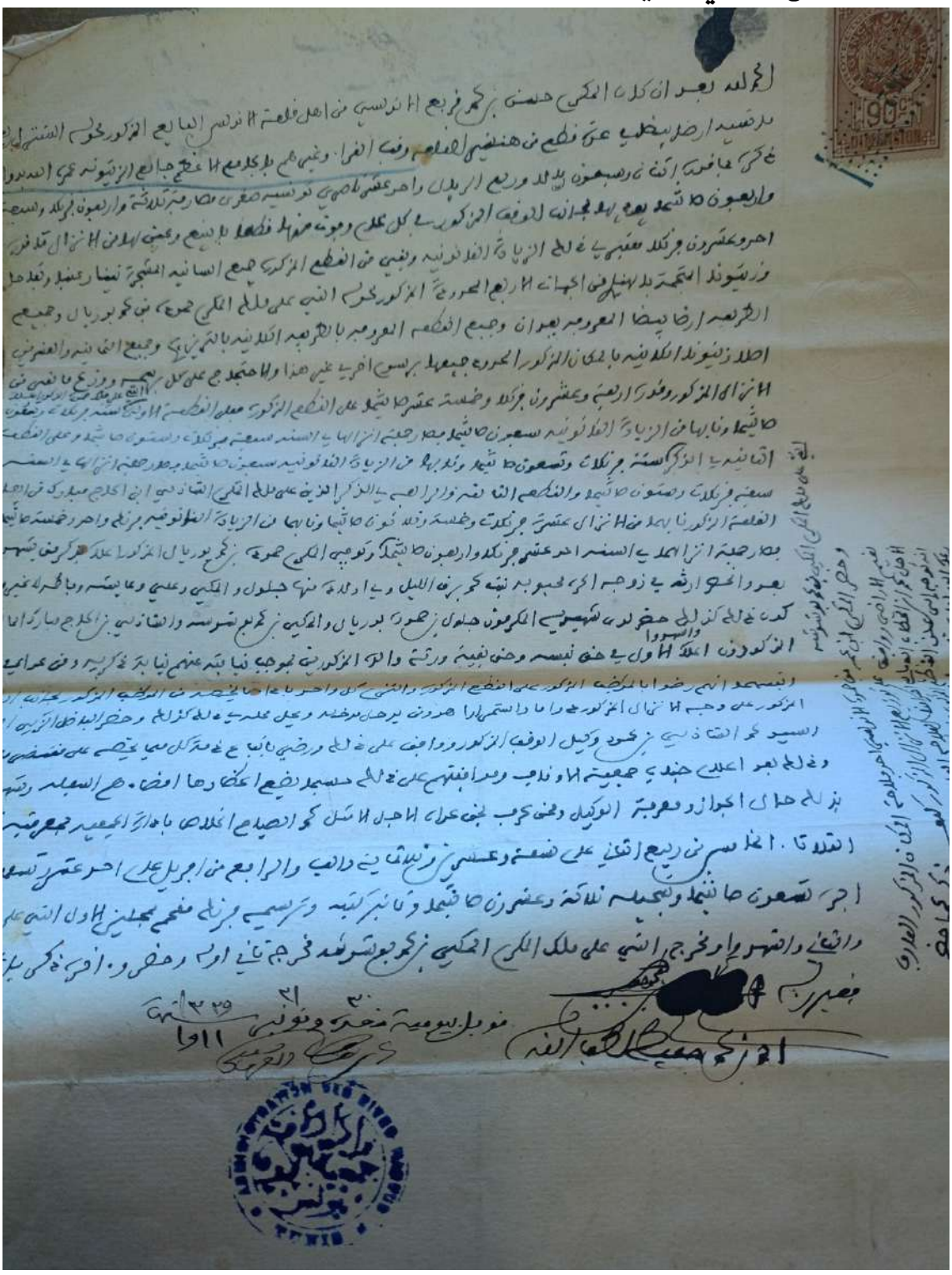
[1] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس** ، السلسلة c2، الملف 210، الحافظة 5.

4- عقد كراء سنوي لحانوت بسوق الأندلس محبوس لصالح المدرسة الأندلسية[1] .



[1] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس**، السلسلة c2، الحافظة 5، الملف 210، 1828-1937م.

5- عقد كراء أراضي زراعية وأشجار زيتون بضواحي مدينة تونس، ريعها موقوف لصالح جامعي الزيتونة والأندلس[1]:



[1] الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس**، السلسلة c2، الحافظة 5،الملف 210، 1828-1937م.

الملحق رقم 6: ملابس أندلسية (القشابية و السفساري)[1].



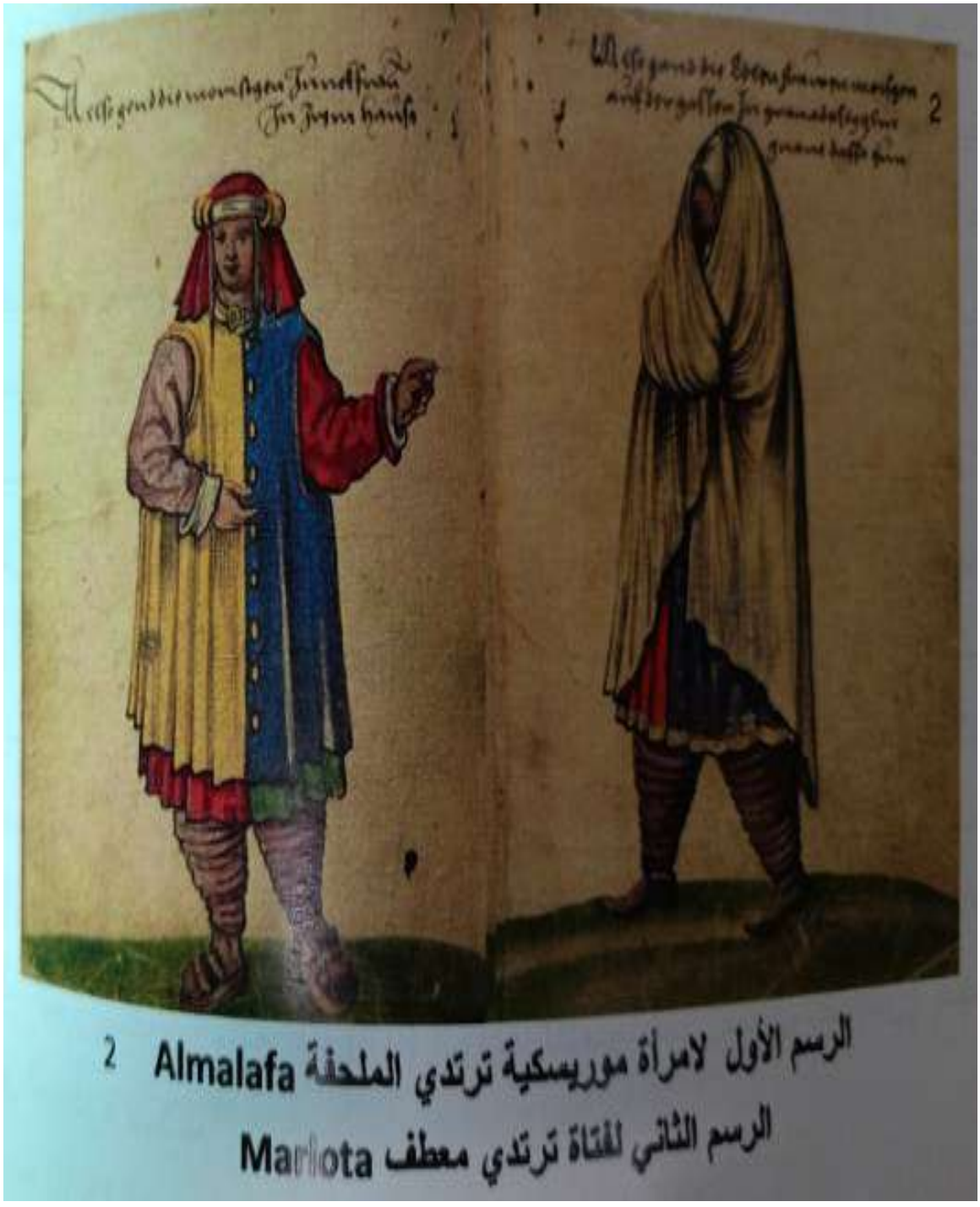
[1] الهنتاتي، المرجع السابق، ص36.

الملحق رقم7: الجبة الأندلسية بتستور[1]



[1] الهنتاتي، المرجع السابق، 23.

الملحق رقم8: لباس المرأة الموريسكية (الملحفة و المعطف) [1]:



الرسم الأول لامرأة موريسكية ترتدي الملحفة 2 Almalafa

الرسم الثاني للفتاة ترتدي معطف Marlota

[1] الريسوني، المرجع السابق، ص 188.

الملحق رقم 9:بعض الأكلات الأندلسية بتونس [1]:



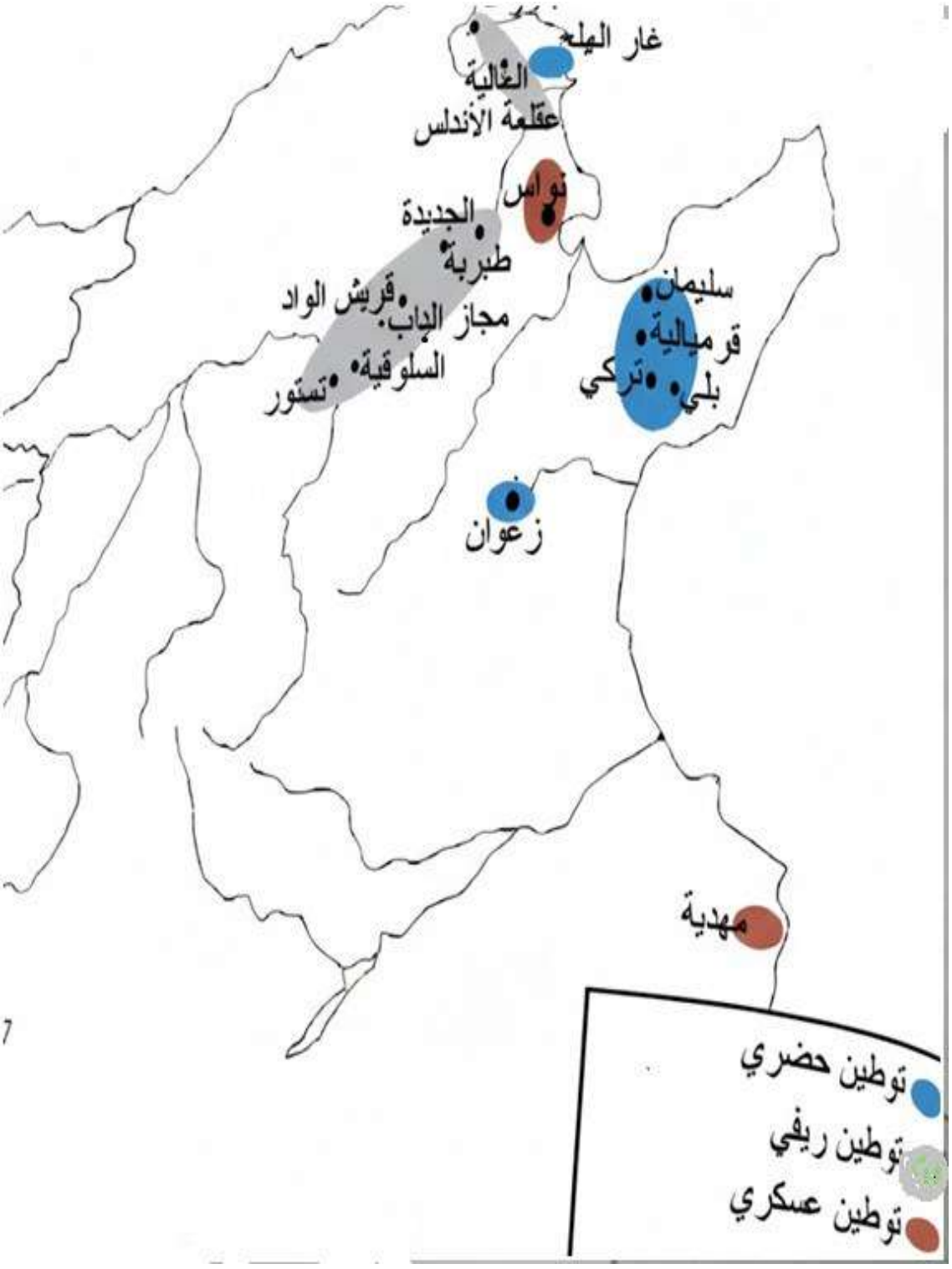
[1] الهنتاتي، المرجع السابق، ص21

الملحق رقم10: مسفوف بالرمان[1]:



[1] الهنتاتي، المرجع السابق، ص21

الملحق رقم11: توطين الموريسكيين في تونس [1].



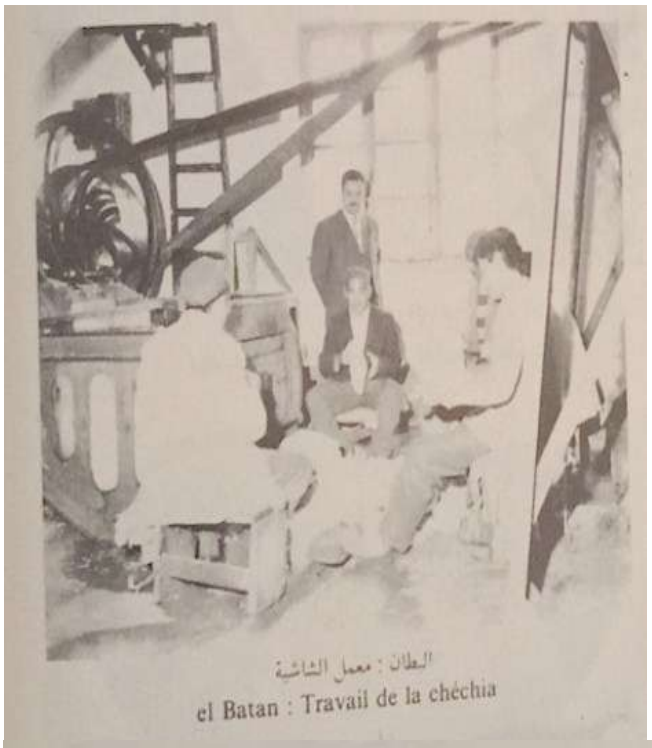
[1] شاشية، **السفارديم والموريسكيون...**، المرجع السابق، ص469.

الملحق رقم12: سد البطان[1]:



[1] بولعراس، **تاريخ تونس**، المرجع السابق، ص 372.

الملحق رقم 13: معمل الشاشية بالبطان[1]



البطان : معمل الشاشية
el Batan : Travail de la chéchia



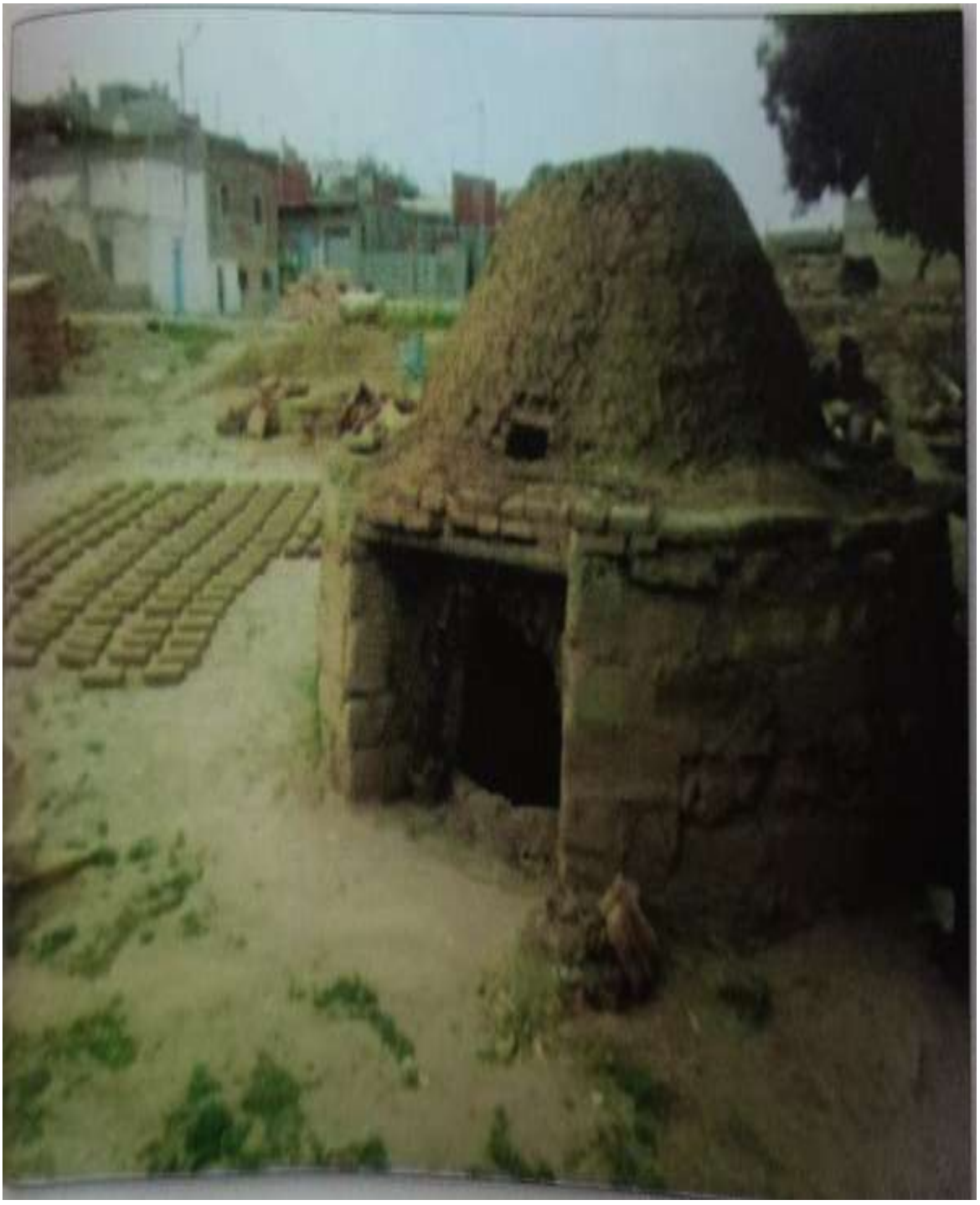
البطان : معمل الشاشية
el Batan : atelier de chéchia



البطان : معمل الشاشية
el Batan : atelier de chéchia

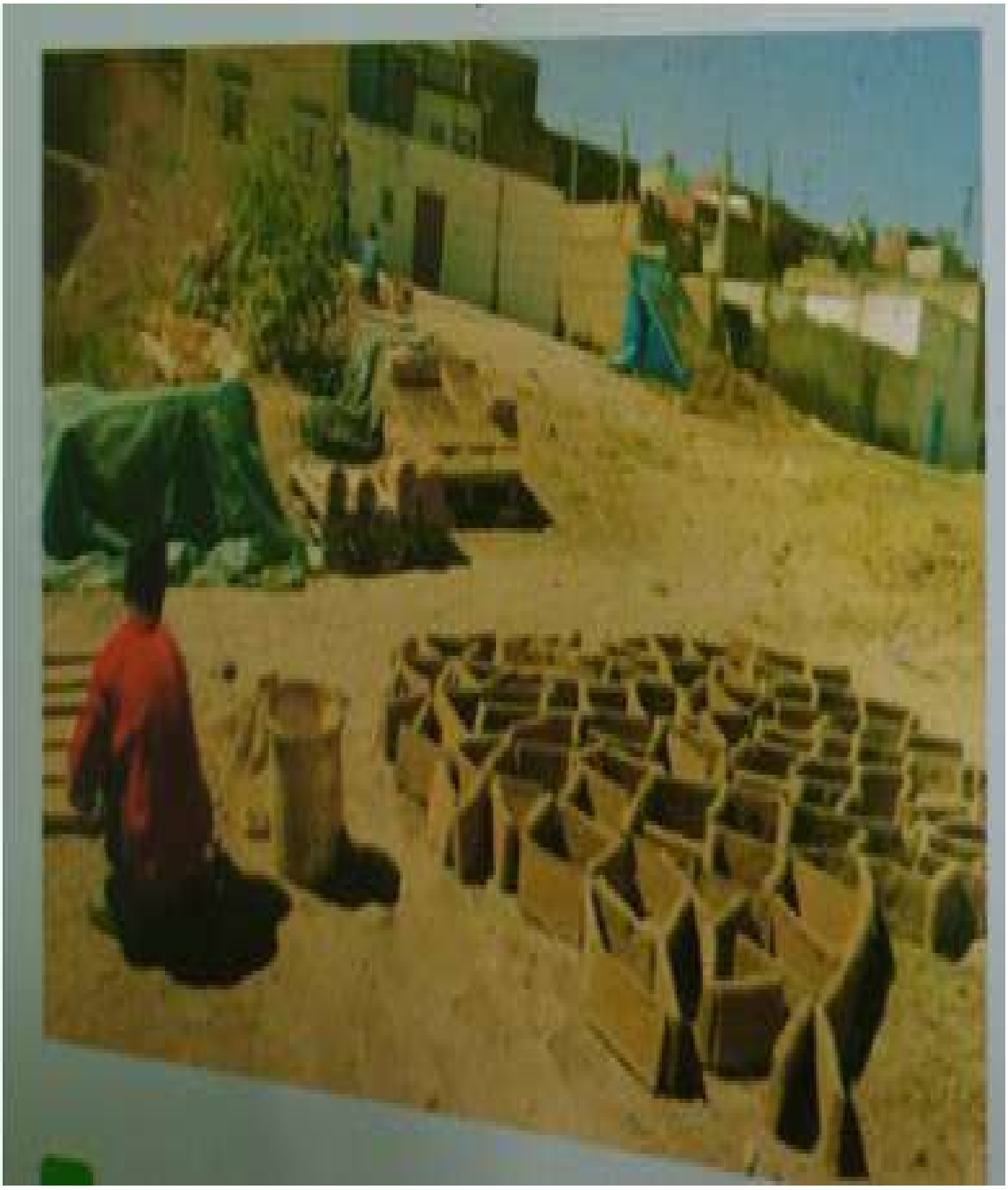
[1] دي إيبالثا، **وثائق جديدة...**، المرجع السابق، ص38.

الملحق رقم14: فرن تقليدي لصناعة الآجر والقرميد [1].



[1] الكوندي، المرجع السابق، ص74.

الملحق رقم15 : قوالب صنع القرمود والآجر[1].



[1] الهنتاتي، المرجع السابق، ص37.

الملحق رقم 17: دار أندلسية بتونس[1]:



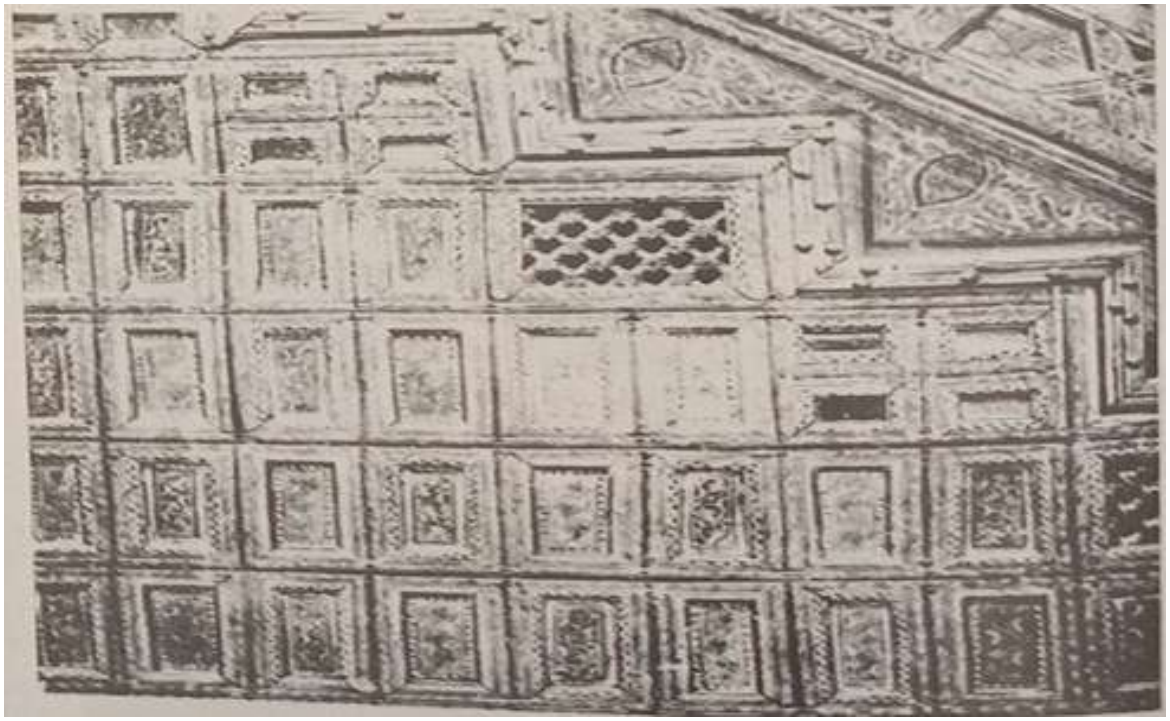
[1] الحمروني، **تستور وثائق ودراسات**، المرجع السابق، ص ص147، 148.

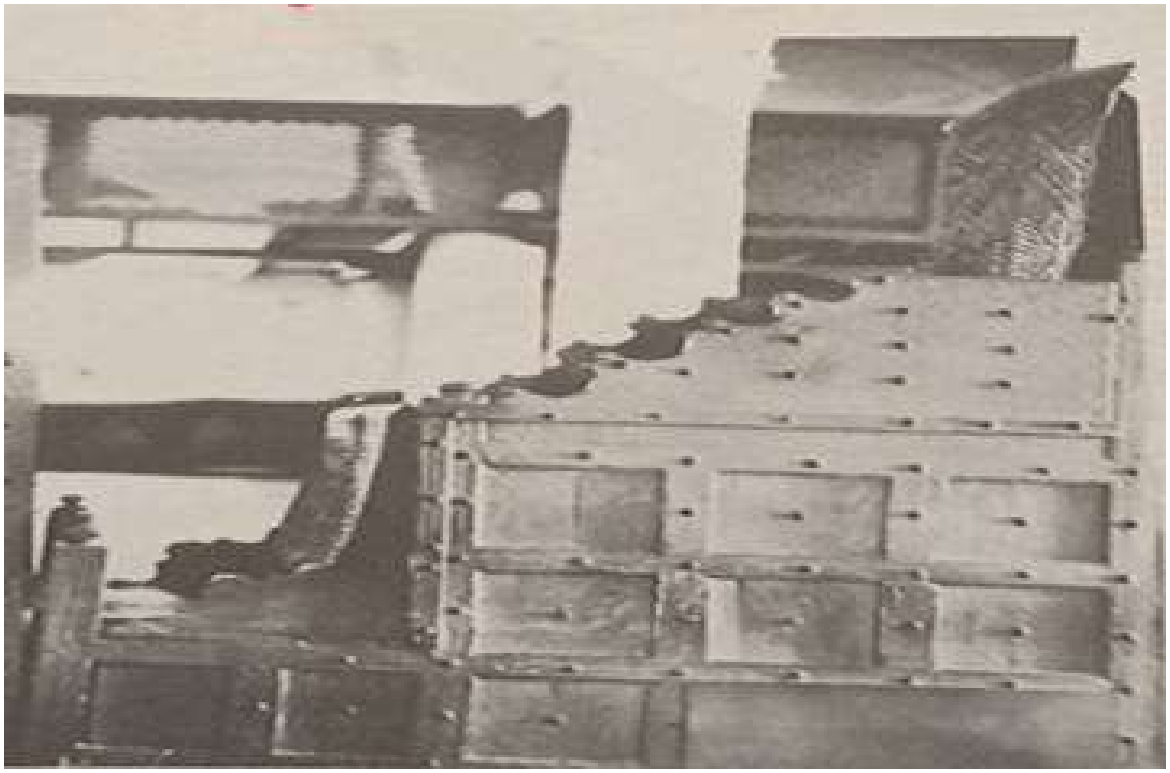
الملحق رقم 18: السقف المائل بجامع تستور الكبير [1]



[1] الكوندي، المرجع السابق، ص86.

الملحق رقم19: زخرفة منبر الجامع الكبير بسليمان [1]

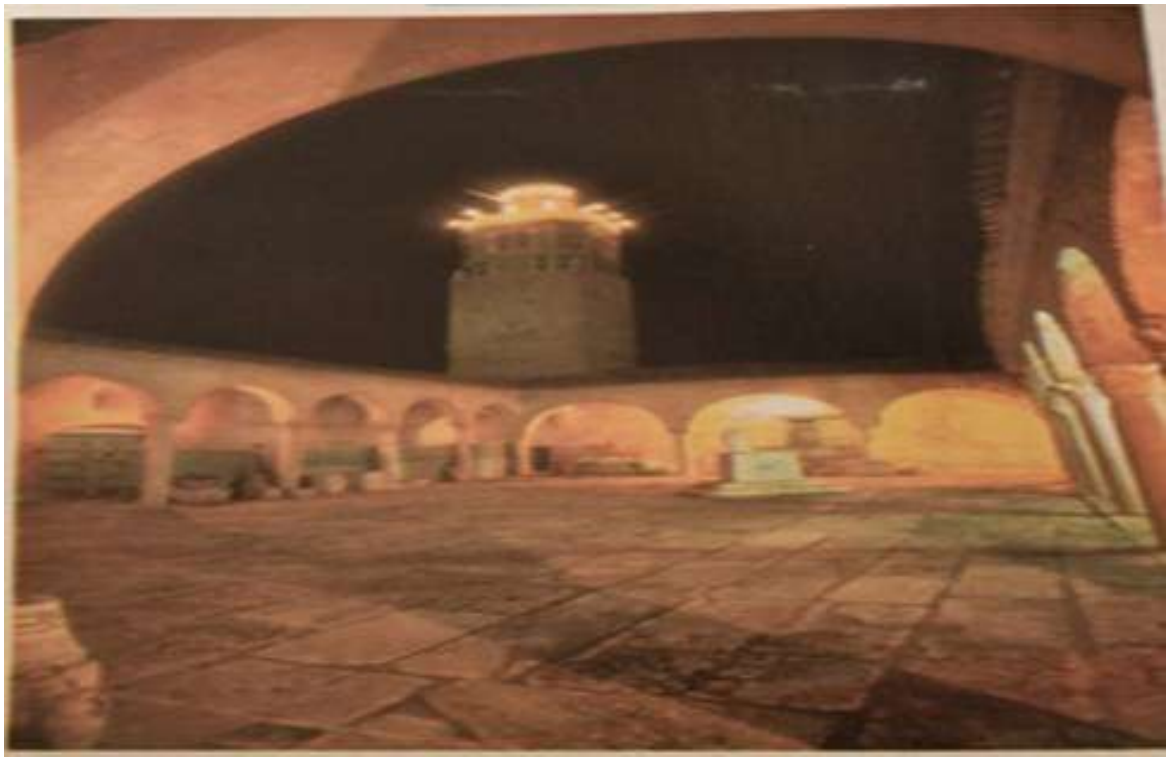




[1] دي ايبالثا، **وثائق جديدة...**، المرجع السابق، ص31.

الملحق رقم20: الجامع الكبير بتستور[1] :





[1] الحمروني، **تستور وثائق ودراسات**، المرجع السابق، ص142

الملحق رقم21: أقواس بيت الصلاة بالجامع الكبير بتستور:[1]



- قبة المحراب بالجامع الكبير بتستور[2]



[1] الحمروني، **تستور وثائق ودراسات**، المرجع السابق ، ص143.

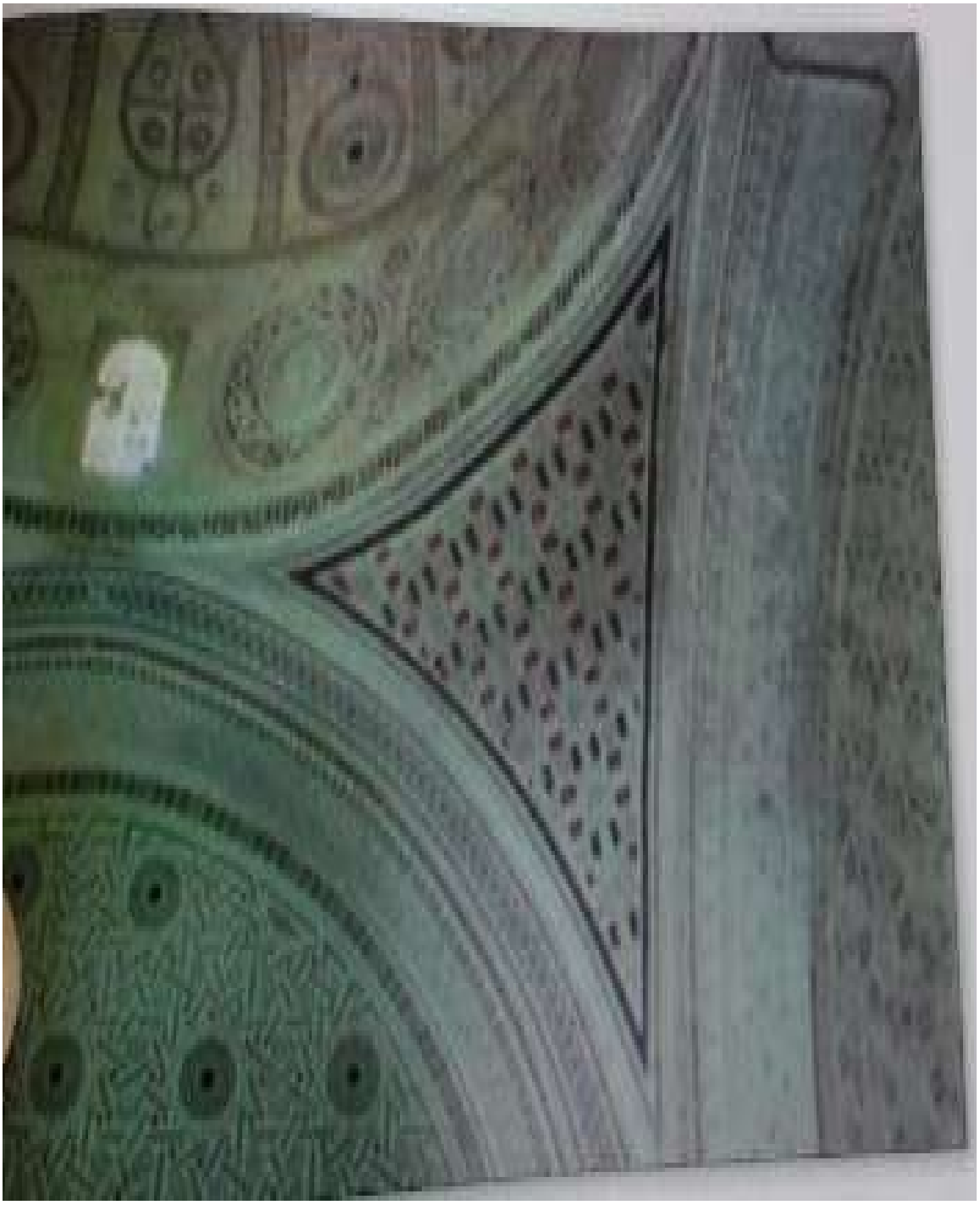
[2] نفسه، ص145.

الملحق رقم 22: جامع درمول[1]



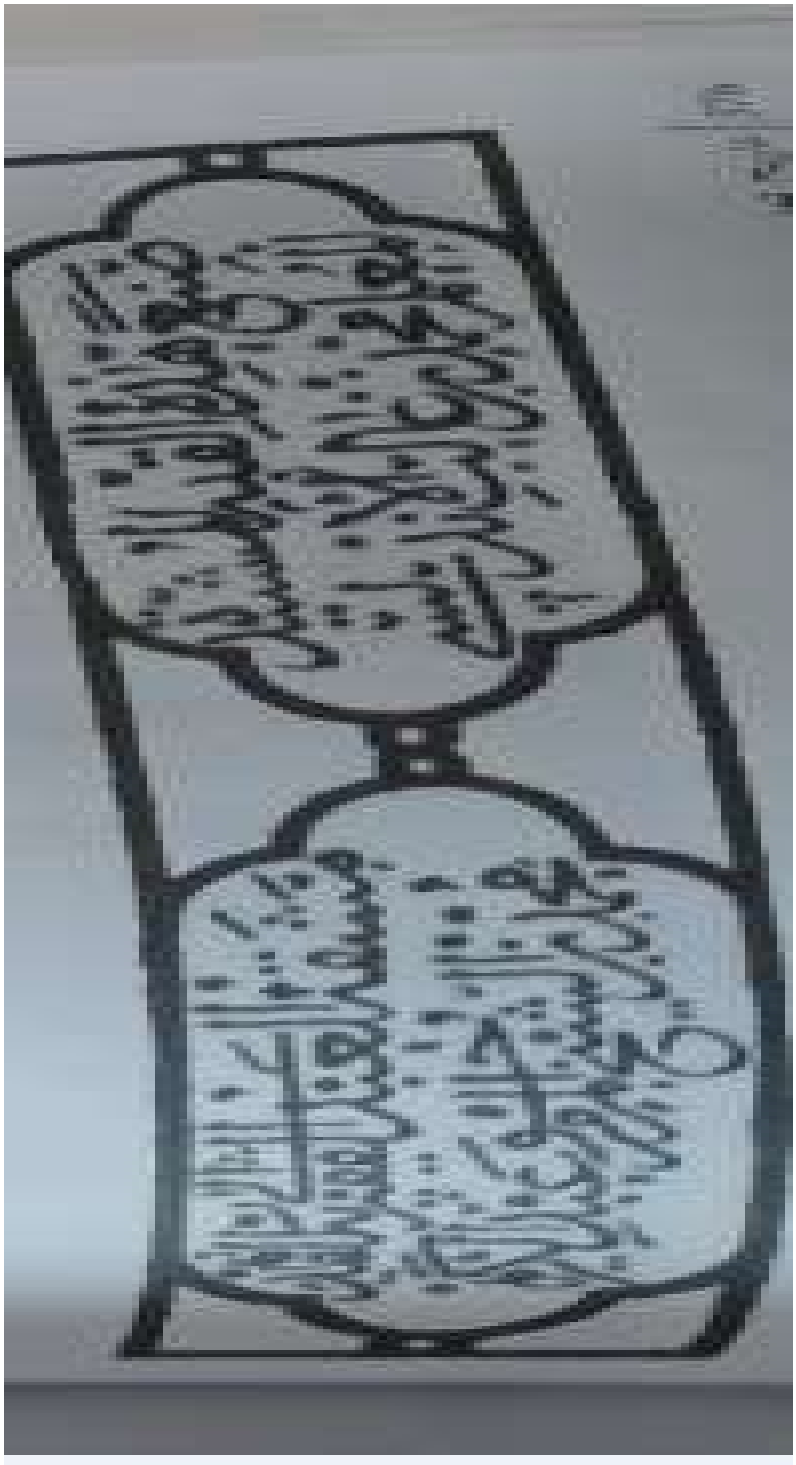
[1] الهنتاتي، المرجع السابق، ص15.

الملحق رقم23: سقف زاوية سيدي نصر القرواشي[1]



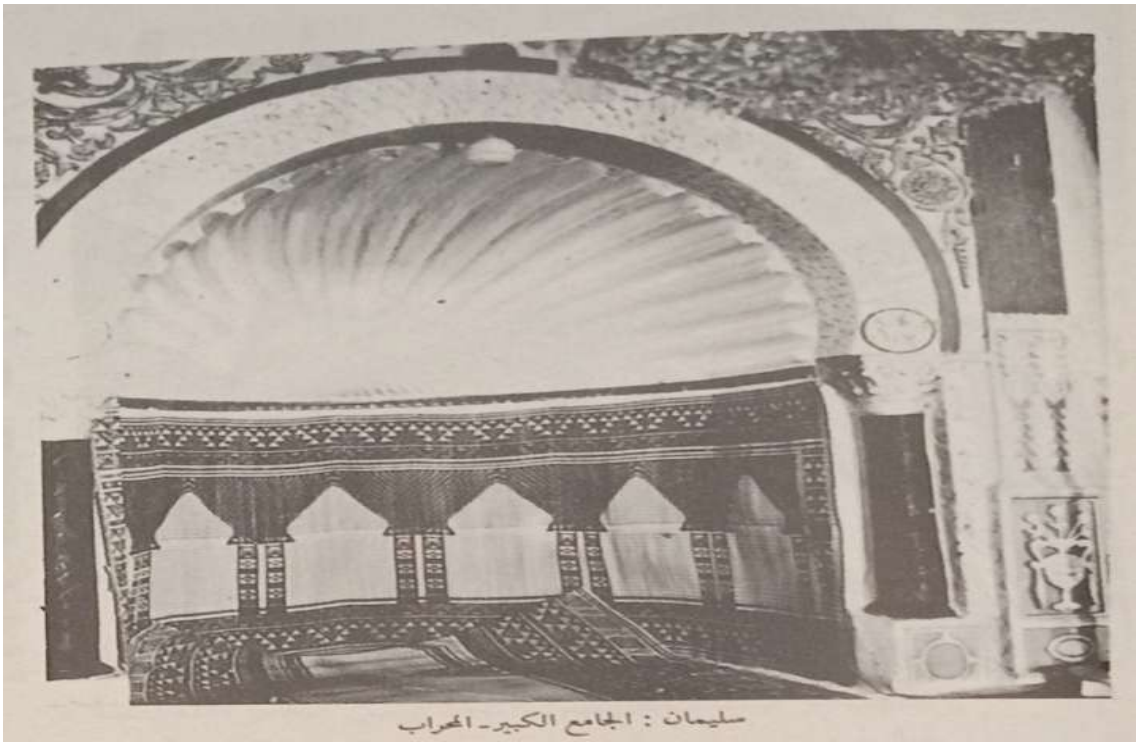
[1] الكوندي، المرجع السابق، ص78.

الملحق رقم 24: نقيشة بضريح يوسف داي تبرز صانعه وهو العريف محمد بن غالب الأندلسي [1].

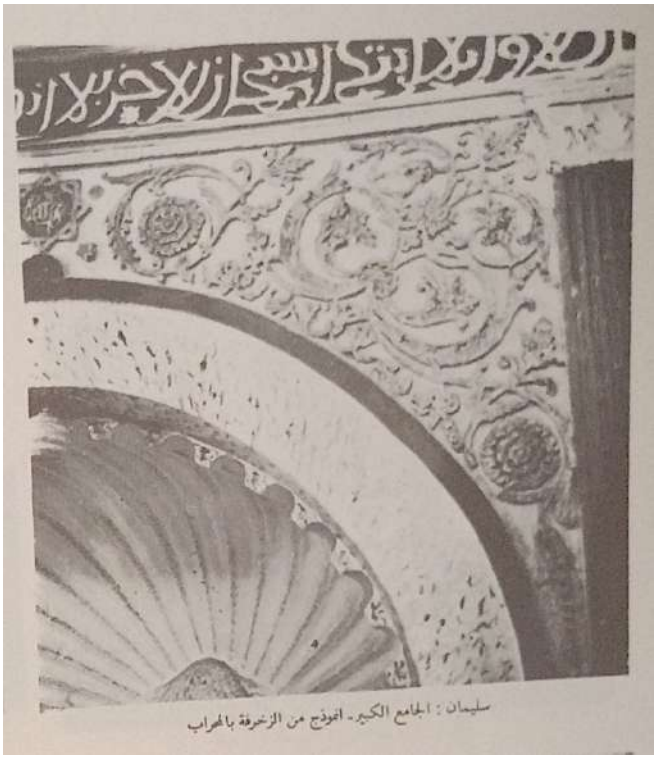


[1] بولعراس، المرجع السابق، ص376.

الملحق رقم25 : زخارف محراب الجامع الكبير ببلدة سليمان [1].



سليمان : الجامع الكبير- المحراب



سليمان : الجامع الكبير- انموذج من الزخرفة بالمحراب



سليمان : الجامع الكبير- مشهد من الزخارف حول المحراب

[1] دي ايبالثا، **وثائق جديدة ...**، المرجع السابق، ص31.

الملحق رقم26: مئذنة الجامع الكبير بتستور[1]:



[1] جمعية تراث تستور، المرجع السابق، ص 8.

الملحق رقم 27: أخطاء مقصودة في وضع الخزف هدفها إبعاد العين والحسد [1]



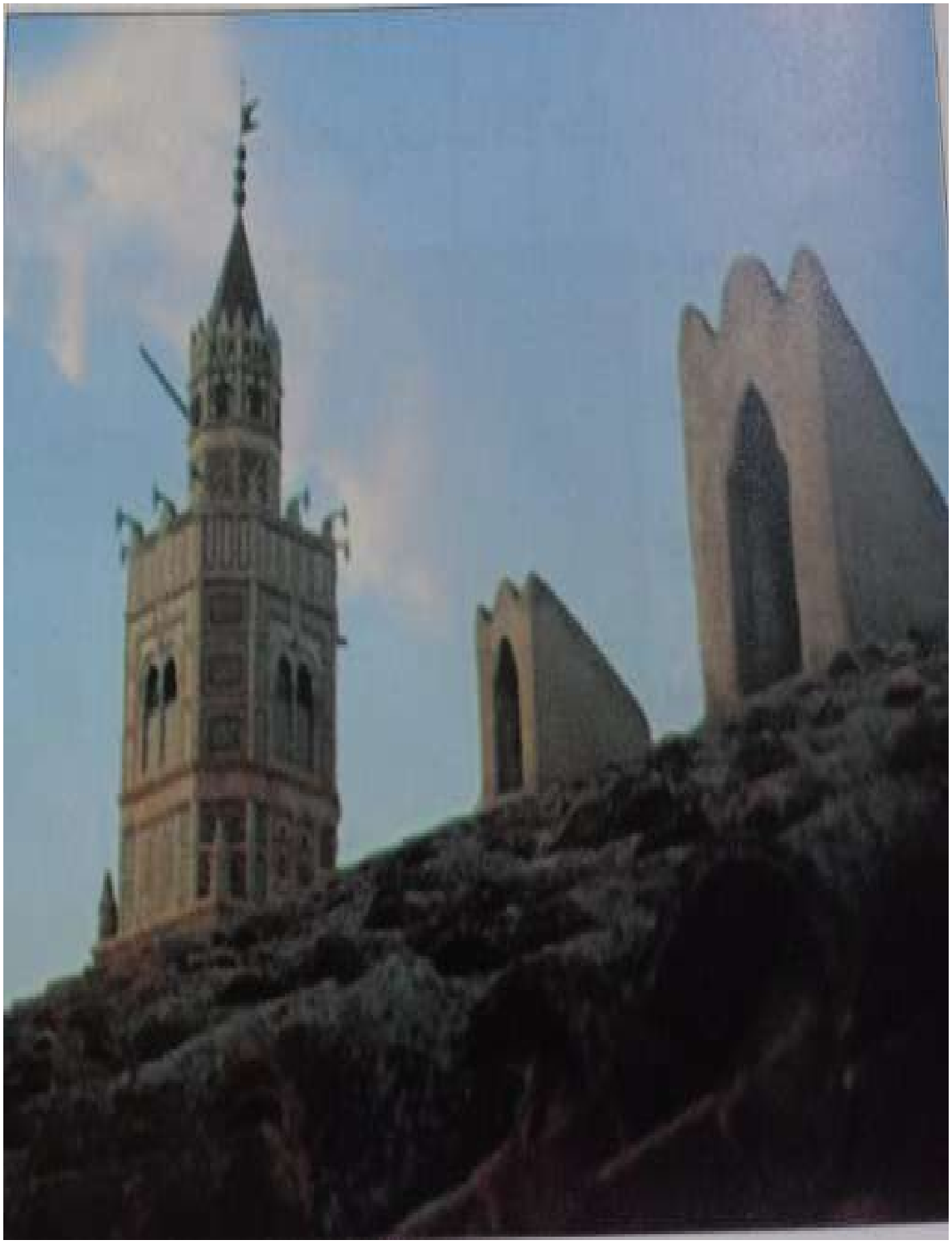
[1] الكوندي، المرجع السابق، ص100.

الملحق رقم 28: المحراب الداخلي والخارجي في جامع تستور الكبير[1]



[1] الكوندي، المرجع السابق، ص 86.

الملحق رقم 29: فتحات في الجامع الكبير بتستور لتكييف الهواء[1]



[1] الكوندي، المرجع السابق، ص 85.

الملحق رقم 30:

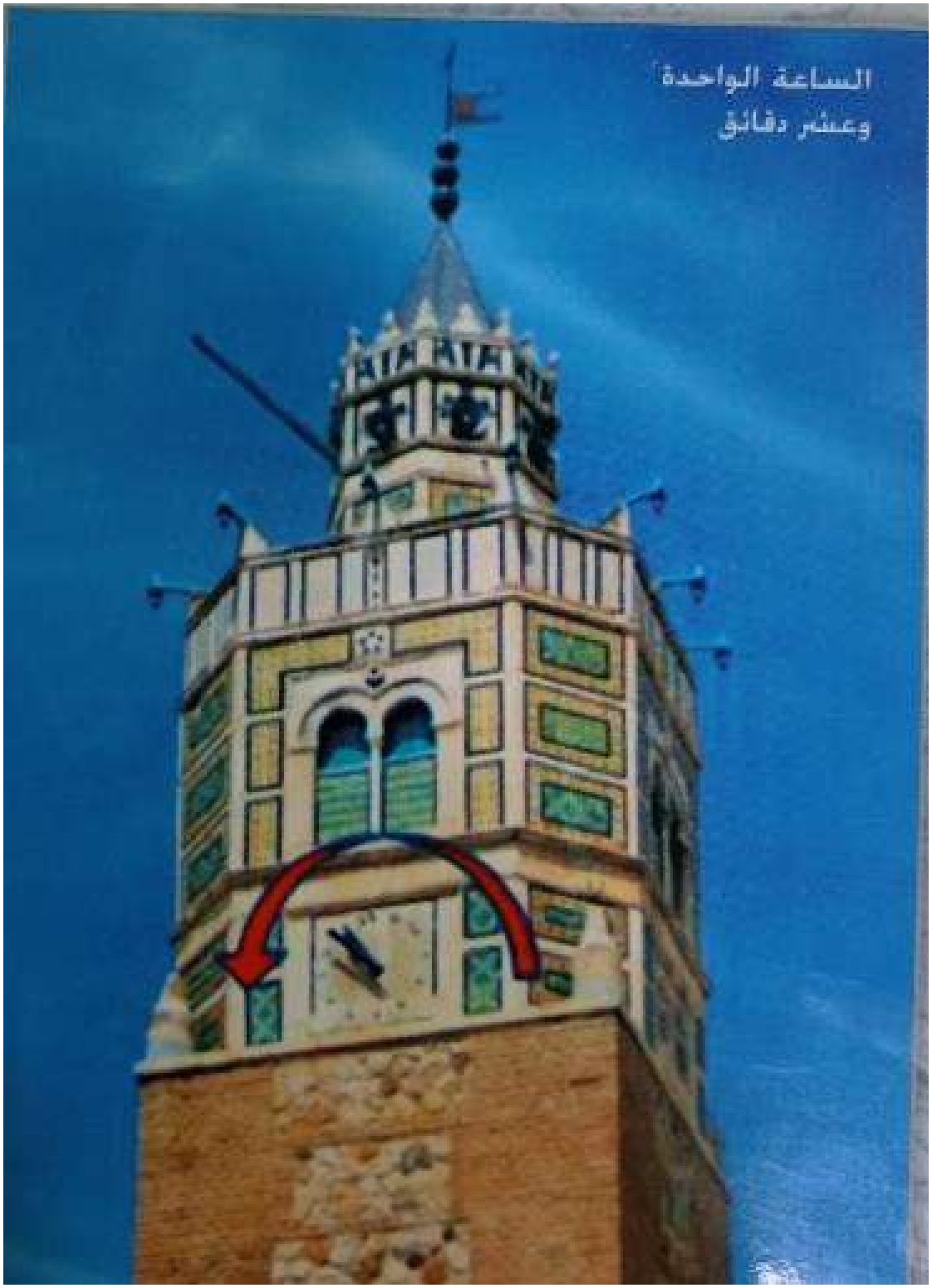
1- ساعة تستور [1]:





[1] الكوندي، المرجع السابق، ص 148.

2- صومعة الجامع الكبير بتستور وساعته المعكوسة[1]:



[1] الكوندي، المرجع السابق، ص1.

قائمة المصادر والمراجع

أ- الوثائق الأرشيفية :

1- الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم لوقف القراء والمؤذنين بجامع الزيتونة وجامع حومة الأندلس**، السلسلة c2، الحافظة 4، الملف 16، 1727-1947م.

2- الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم أوقاف مسجد حومة الأندلس**، السلسلة c2، الحافظة 5،الملف 210، 1828-1937م.

3- الأرشيف الوطني التونسي، **رسوم وقف المدرسة الأندلسية (مدرسة شعبان)**، السلسلة c2، الحافظة 8، الملف 12، 1771-1941م.

ب- المصادر باللغة العربية:

1- ابن أبي دينار أبو عبد اللّه محمد، **المؤنس في أخبار إفريقية وتونس**، تح: محمد شمام، المكتبة العتيقة، د.ط، تونس، 1967م.

2- ابن أحمد أبو عبد اللّه محمد، **الأدلة البينة النورانية في مفاخر الدولة الحفصية**، تق: الطاهر المعموري، الدار العربية للكتاب، د.ط، تونس، 1984م.

3- ابن الآبار محمد، **التكملة لكتاب الصلة**، ج1، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1995م.

4- ابن الآبار محمد، **الحلة السيراء**، ج2، تح: حسين مؤنس، دار المعارف، ط2، مصر،1985م.

5- ابن الأحمر إسماعيل، **تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان**، تح: هاني سلامة، ط 1، مكتبة الثقافة، مصر، 2001م،

6- ابن الأحمر إسماعيل، **روضة النسرين في دولة بني مرين**، تح: عبد الوهاب ابن منصور، المطبعة الملكية، ط3، الرباط، 2003م.

7-ابن الخطيب لسان الدين، **اللمحة البدرية في تاريخ الدولة النصرية**، تح: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، 1979م.

8- ابن الخوجة محمد، **تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد**، المطبعة التونسية، د.ط، تونس، 1939م.

9- ابن الخوجة محمد، **صفحات من تاريخ تونس**، تق وتح: الساحلي حمادي ، يحيى الجيلاني بن الحاج ، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1986م.

10-ابن القاضي أحمد، **درة الحجال في أسماء الرجال**، ج2، مطبعة الحضارة العربية، القاهرة، 1974م.

11-ابن بطوطة، **ابن بطوطة ورحلاته (تح ودراسة وتحليل)**، تح: حسين مؤنس، د.ط، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2003م.

12-ابن حوقل أبو القاسم النصيبي، **صورة الأرض**، ج1، د.ط ، دار صادر، بيروت، لبنان ، 1928م.

13-ابن خلدون عبد الرحمان، **المقدمة**، تح: عبد السلام الشدادي، ج2، بيت العلوم والفنون والآداب، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2005م.

14-ابن خلدون عبد الرحمان، **المقدمة**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2007م.

15-ابن خلدون عبد الرحمان، **تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**، تح: خليل شحادة، ج7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000م.

16-ابن عسكر محمد، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تح: محمد حجي، الرباط، 1976م.

17-ابن عسكر محمد، **دوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر**، تح: محمد حجي، ط2، دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1977م.

18-الإدريسي الشريف، **وصف إفريقيا الشمالية والصحراوية**، تح: هنري بيريس، معهد الدراسات العليا الإسلامية، الجزائر، 1957م.

19-الإدريسي الشريف، **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، م 2، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، 2002 م.

20-البكري أبو عبيد عبد الله، **المسالك والممالك**، تح: جمال طلبة، ج2، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت، لبنان، 2003م.

21-بيرم الخامس محمد، **صفوة الاعتبار بمستودع الأمصار والأقطار**، دار صادر، ط1، بيروت،لبنان، 1967م.

22-بيسونال جون أندري، **الرحلة إلى تونس (1724)**، تر وتح: محمد العربي السنوسي، مركز النشر الجامعي، د. ط، تونس، 2003م.

23-الجيلاني بن رقية محمد بن عبد الرحمن التلمساني، **الزهرة النائرة فيما جرى بالجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، تح: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق الثقافة، ط1، الجزائر، 2014م.

24-الحجري أحمد بن قاسم، **ناصر الدين على القوم الكافرين**، تر وتح: شورد فان كوننكزفلد، قاسم السمرائي، خيرارد فيخرز، المجلس الأعلى للأبحاث العلمية الوكالة الاسبانية للتعاون الدولي، مدريد . د.س.ن.

25-الحميري محمد بن عبد المنعم السبتي، **الروض المعطار في خبر الأقطار الروض المعطار في خبر الأقطار** ، تح: إحسان عباس، مكتبة لبنان، ط2، بيروت، لبنان، 1984م.

26- الدكالي محمد بن علي، **الإتحاف الوجيز في تاريخ العدوتين**، تح: مصطفى بوشعراء، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، ط2، المغرب، 1996م.

27- السخاوي شمس الدين، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، ج5، مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، د.س.ن.

28- الفشتالي أبي فارس عبد العزيز، **مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا**، تح: عبد الكريم كريم، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافة، المغرب، 1997م.

29- القلقشندي أبو العباس احمد، **صبح الأعشى**، ج5، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر، 1915م.

30- مارمول كاربخال، **إفريقيا**، ج1، تر: محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلون، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب، 1984م.

31- مجهول، **تاريخ الدولة السعدية التكمدارتية**، تح: عبد الرحيم بنحادة، دار تينمل للطباعة والنشر، ط1، مراكش، المغرب، 1994م.

32- مجهول، **زهر البستان في دولة بني زيان**، تق: محمد بن أحمد باغلي، الأصالة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2012م.

33- مجهول، **نبذة العصر في أخبار ملوك بني نصر تسليم غرناطة ونزوح الأندلسيين إلى المغرب**، تر: ألفريد بستاني، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، بورسعيد، مصر، 2002م.

34- المراكشي ابن عذارى ، **البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب**، ج1، تح: ج.س.كولان، ليفي بروفنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت، لبنان، 1983م.

35-المراكشي عبد الواحد، **المعجب في تلخيص أخبار المغرب**، تح: محمد سعيد العريان، محمد العلمي، مطبعة الاستقامة، د. ط ، القاهرة، 1949م.

36-المسعودي الباجي، **الخلاصة النقية في أمراء إفريقية**، تق وتح : محمد زينهم محمد عزب، دار الآفاق العربية، ط1، القاهرة، 2012م,

37-المقري أحمد بن محمد، **أزهار الرياض في أخبار عياض**، ج1، دار إحياء التراث الإسلامي، الرباط، 1978م.

38-المقري أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تح: إحسان عباس،ج4، دار صادر، د.ط، بيروت، 1968م.

39-الوزان حسن بن محمد، **وصف إفريقيا**، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، ط2، بيروت، لبنان، 1983م.

40-الونشريسي أبو العباس أحمد بن يحيى، **المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب**، ج2، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، د.ط، بيروت، 1981م.

41-اليفرني محمد الصغير ، **نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي**، تح: ليفي بروفنسال، بونس هنري، مطبعة بوردو، فرنسا، 1888م.

ت- المصادر باللغة الأجنبية:

1- DAN Pierre, **Histoire de barbarie et de ses corsaires**, **des royaumes et des villes d'alger**, **de tunis**, **de salé et de tripoly**, pierr rocolet, paris, 1649.

2- De Haédo Digo, **Topographie et Histoire générale d'alger**, in Revue Africaine, N°14, alger,1870.

3- De Paradis Venteure, **Tunis et Alger au XVIII siècle**, collection éditées par pierre Bernard, paris, 1993.

4- Devoulx Albert, **notes historiques sur les mosquées et autres édifices religieux d'alger**, in Revue Africaine, N°5, alger, 1861.

5- Piferrer Francisco, **Nobiliario de los reinos y seniarios de espana** , T 7 , madrid, 1860 .

ث- المراجع:

- باللغة العربية:

1- الأرقش دلندة، الأرقش عبد الحميد، بن طاهر جمال، **المغرب العربي الحديث من خلال المصادر**، مركز النشر الجامعي، د.ط، تونس، 2003م.

2- إلتر عزيز سامح، **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 1989م.

3- أورتيث دومنينغيث، فينسينت برنارد، **تاريخ الموريسكيين مأساة أقلية**، تر: صالح عبد العال، تق: جمال عبد الرحمان، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، مصر، 2007م.

4- إيغفيريا خوسي مونيوث، **تاريخ ثورة الموريسكيين وطردهم من إسبانيا وعواقبه على سائر أقاليم المملكة**، تر: السعود عبد العزيز، منشورات ليتوغراف، ط1، طنجة، المغرب، 2010م.

5- بارالت لوثي لوبيث، **أثر الإسلام في الأدب الإسباني**، تر: يوسف حامد أبو أحمد، البمبي عبد الرؤوف علي، مركز الحضارة العربية، ط1، القاهرة، 2000م.

6- بحبح أحمد حسن، لسان الدين **بن الخطيب عصره بيئته وأثره**، دار المكتبة العلمية، ط1، بيروت، 1994م.

7- برنيان أندري وآخرون، **الجزائر بين الماضي والحاضر**، تر: عاشور رابح منصف، ديوان المطبوعات الجامعية، د.ط، الجزائر، 1984م.

8- بشتاوي عادل سعيد، **الأندلسيون المواركة تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة**، د.د.ن، القاهرة، 2001م.

9- بل ألفرد، **الفرق الإسلامية في الشمال الإفريقي**،تر: عبد الرحمان بدوي، دار الغرب الإسلامي، ط3، بيروت، لبنان، 1987م.

10- بلغيث محمد، **الفلاحة بالأندلس في عصر المرابطين،نظرات في تاريخ المغرب الإسلامي**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، د.ط، الجزائر، 2007م.

11- بن عاشور محمد العزيز، **مسيرة أسرة تونسية أندلسية الأصل آل ابن عاشور (من القرن السابع عشر إلى القرن العشرين)**، بحوث عن الأندلسيين في تونس، جمع: زبيس سليمان مصطفى، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م.

12- بن عبد الجليل عبد العزيز، **الموسيقى الأندلسية المغربية فنون الأداء**، عالم المعرفة، د.ط،الكويت، 1978م.

13- بولعراس الحبيب، **تاريخ تونس أهم التواريخ والأحداث من عصور ما قبل التاريخ حتى الثورة**، سراس للنشر، د.ط، تونس، 2011م.

14- بونيس ايبارا ميغيل أنخيل، **الموريسكيون في الفكر التاريخي**، تر: وسام محمد جزر، تق: جمال عبد الرحمان، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، مصر، 2005م.

15- بيسبوستو غييرمو غوثال، **الموريسكيون في المغرب**، تر: إبراهيم مروة محمد، تق: عبدالرحمان جمال، المجلس الأعلى للثقافة،ط 1، القاهرة، 2005م.

16- التميمي عبد الجليل، **دراسات جديدة في التاريخ الموريسكي**، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، زغوان، تونس، 2000م.

17- الجمل شوقي عطا الله ، **المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)**، ط1، مكتبة الأنجلومصرية، د.ط،القاهرة، 1977م.

18- حتاملة محمد عبده، **الأندلس التاريخ والحضارة والمحنة دراسة شاملة**، مطابع الدستور التجارية، د.ط، عمان، الأردن، 2000م.

19- حتاملة محمد عبده، **محنة مسلمي الأندلس عشية سقوط غرناطة وبعدها**، مطابع دار الشعب، ط1، الأردن، 1977م.

20- حتاملة محمد عبده، **مدخل لدراسة تاريخ الأندلس**، مطبعة الجامعة الأردنية، د.ط، عمان، الأردن، 2010م.

21- الحجي عبد الرحمان علي، **التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة**، دار القلم، ط2، بيروت، لبنان، 1981م.

22- حساني مختار، **موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية**،ج2، دار الحكمة، ط2، الجزائر،2012م.

23- حسن حسن علي، **الحضارة الإسلامية في المغرب والأندلس"عصر المرابطين والموحدين"**، مكتبة الخانجي، ط1، مصر، 1980م.

24- حليمي علي عبد القادر، **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل سنة 1830م**، المطبعة العربية لدار الفكر الإسلامي، د.ط، الجزائر، 1972م.

25- الحمادي عبد الله، **الموريسكيون ومحاكم التفتيش في الأندلس**، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، د.ط، تونس-الجزائر، 1989م.

26- الحمروني أحمد، **المدوّنة الموريسكية**، دار سحر للنشر، د.ط، تونس، 2016م.

27- الحمروني أحمد، **الموريسكيون الأندلسيون في تونس دراسة وبيبليوغرافيا**، ميدياكوم، ط1، تونس، 1998م.

28- الحمروني أحمد، **الهجرات الأندلسية إلى البلاد التونسية**، ميدياكوم، ط1، تونس، 2009م.

29- الحمروني أحمد، **تستور تاريخ ورحلات**، ميدياكوم للنشر والتوزيع، ط1، تونس، 1994م.

30- الحمروني أحمد، **تستور وثائق ودراسات**، ميدياكوم ،ط1، تونس، 1999م.

31- الحمروني أحمد، **دراسات وقراءات أندلسية وموريسكية**، ميدياكوم، ط1، تونس، 2010م.

32- الحمروني أحمد، **مقالات ومطالعات موريسكية**، دار نقوش عربية للنشر، د.ط، تونس، 2017م.

33- حومد أسعد، **محنة العرب في الأندلس**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 1988م.

34- خير فارس محمد، عامر محمود علي، **تاريخ المغرب العربي الحديث " المغرب الأقصى- ليبية"**، منشورات جامعة دمشق، د.ط، دمشق، سوريا، 1999-2000م.

35- دراج محمد، **الدخول العثماني إلى الجزائر ودورالإخوة بربروس (1512-1543)**، شركة الأصالة للنشر والتوزيع، ط3، الجزائر، 2015م.

36- دي إيبالثا ميكال، **دراسات حالية حول الموريسكيين اللاجئين إلى تونس من القرن السابع عشر إلى وقتنا الحاضر**، بحوث عن الأندلسيين بتونس، جمع: زبيس مصطفى، المعهد القومي للآثار والفنون، د.ط، تونس، 1983م.

37- دي إيبالثا ميكال، **وثائق جديدة حول الأندلسيين بتونس في أوائل القرن الثامن عشر**، بحوث عن الأندلسيين بتونس، جمع: زبيس مصطفى، المعهد القومي للآثار والفنون، د.ط، تونس، 1983م.

38- دي ايبالثا ميكيل، **الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى**، تر: عبد الرحمان جمال، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، القاهرة، 2005م.

39- الديوري سلوى، **البيئة الطبيعية في التراث التونسي من الفتح إلى 1881م**، الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، ط1، تونس، 2017م.

40- ذنون طه عبد الواحد، **حركة المقاومة العربية الإسلامية في الأندلس بعد سقوط غرناطة**، دار المدار الإسلامي، د.ط، بيروت، لبنان، 1999م،

41- الذنون عبد الحكيم، **آفاق غرناطة**، دار المعرفة، ط1، دمشق، سوريا، 1988م.

42- رزوق محمد، **دراسات في تاريخ المغرب**، مطبعة إفريقية الشرق، ط1، المغرب، 1991م.

43- رزوق محمد، **الأندلسيون وهجراتهم إلى المغرب خلال القرنين 16-17**، إفريقيا الشرق، ط4، الدار البيضاء، المغرب، 2014م.

44- رضا أحمد، **معجم متن اللغة**، المجلد 5، دار مكتبة الحياة، بيروت، 1960م.

45- الريسوني طارق، **المأساة الموريسكية من التنصير إلى التهجير**، مطبعة تطوان، ط1، تطوان، المغرب، 2017م.

46- الزبيري محمد العربي، **مدخل إلى تاريخ المغرب العربي الحديث**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، د.ط، الجزائر، 1975م.

47- زبيس سليمان مصطفى، **جامع بلد سليمان، بحوث عن الأندلسيين في تونس**، جمع: زبيس سليمان مصطفى، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م.

48- زغروت فتحي، **العثمانيون ومحاولة إنقاذ مسلمي الأندلس منذ سقوط غرناطة حتى الطرد النهائي (898-1115هـ)-(1492-1609م)**، الأندلس الجديدة للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2011م.

49- زيتون محمد محمد، **المسلمون في المغرب والأندلس**، المكتبة الإسكندرية، د.ط، مصر، 1990.

50- سالم عبد العزيز **في تاريخ وحضارة الإسلام في الأندلس**، مؤسسة شباب الجامعة، د.ط، الإسكندرية، مصر، 1985م.

51- سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830**، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان، 1998م .

52- السعداوي أحمد، **تونس في القرن السابع عشر، وثائق الأوقاف في عهد الدايات والبايات المراديين**، كلية الفنون والآداب والإنسانيات، د.ط، تونس، 2011م.

53- سعيدوني ناصر الدين، **تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م.

54- سعيدوني ناصر الدين، **دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر**، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م.

55- سعيدوني ناصر الدين، **ولايات المغرب العثمانية الجزائر-تونس-طرابلس الغرب**، البصائر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2013م.

56- سوجيي كلمونص، **مقارنة بين الحلي التقليدية للتونسيات وحلي النساء بإسبانيا المسلمة**، بحوث عن الأندلسيين بتونس، جمع: زبيس مصطفى، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م

57- شاشية حسام الدين، **السفارديم والموريسكيون رحلة التهجير والتوطين في بلاد المغرب (1492-1756) الروايات والمسارات**، ج1، دار السويدي للنشر والتوزيع، ط1، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2015م.

58- الصلابي علي محمد، **دولة الموحدين**، مكتبة حسين العصرية، د.ط، بيروت، لبنان، د.س.ن.

59- العبادي أحمد مختار، **في تاريخ المغرب والأندلس**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، د.ط، بيروت، لبنان، 1967م.

60- عبد الحليم الكوندي، **ساعة تستور الأندلسية....تدور**، تر: ثريا جغام، أحمد الحمروني، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 2016م.

61- عبد الوهاب حسن حسني، **مجمل تاريخ الأدب التونسي**، مكتبة المنار، د.ط، تونس، 1968م.

62- عطية عبد العاطي شعبان وآخرون، **المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية**، مكتبة الشروق الدولية، ط4، مصر، 2004م.

63- عمر عبد العزيز عمر، **دراسات في التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، د.ط، مصر، 1992م.

64- عنان محمد عبد الله، **نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين**، مطبعة مصر، د.ط، القاهرة، 1958م.

65- عنان محمد عبد الله، **دولة الإسلام في الأندلس**، ج4، مكتبة الخانجي، ط4، القاهرة، 1997م.

66- فكاير عبد القادر، **الغزو الإسباني للسواحل الجزائرية 1505م -1792م**، دار هومه، د.ط، الجزائر، 2012م.

67- فكاير عبد القادر، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث العهد العثماني 1518-1830**، دار هومة ، د.ط، الجزائر، د.س.ن.

68- الفيروز آبادي مجد الدين، **القاموس المحيط**، تحقيق: الشامي آنس محمد، أحمد زكريا جابر، دار الحديث، القاهرة، 2008م .

69- فيشر هربرت، **أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية**، تر: عصمت راشد زينب، عبد الرحيم مصطفى أحمد، دار المعارف، ط3، مصر، 2001م.

70- قشتيلو خوسيه لويس، **حياة الموريسكوس الأخيرة بإسبانيا ودورهم خارجها**، مطابع الشويخ، ط1، تطوان، 2001م.

71- الكامون أحمد، السقلي هاشم، **التأثير المورسكي في المغرب**، مركز الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، وجدة، المغرب، 2010م.

72- كراس.هـ. ج، **عناصر أساسية أندلسية في نشأة الجغرافيا الثقافية بتونس**، بحوث عن الأندلسيين في تونس، جمع: زبيس سليمان مصطفى ، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م.

73- كنون عبد الله، **رسائل سعدية**، دار الطباعة المغربية، د.ط، تطوان، المغرب، 1954م.

74- كولان ج. س، **الأندلس**، تر: إبراهيم خورشيد، عبد الحميد يونس، حسن عثمان، دار الكتاب اللبناني، ط1، بيروت، لبنان، 1980م.

75- لاثام . ج. د، **مصطفى كرضناش - مساهمة الأندلسيين في المجتمع التونسي في القرن السابع عشر**، بحوث عن الأندلسيين بتونس، جمع: زبيس مصطفى، المعهد القومي للآثار والفنون، د.ط، تونس، 1983م.

76- مارسيه جورج، **الفن الإسلامي**، تر: عبلة عبد الرزاق، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، 2016م.

77- ماركيث بيانويبا فرانثيسكو وآخرون، **دراسات أندلسية وموريسكية**، تر وتق: عبد الرحمان جمال، المركز القومي للترجمة، ط1، القاهرة، مصر، 2008م.

78- محي الدين بن علي، **بلدة سليمان بلدة أندلسية في القرن التاسع عشر، بحوث عن الأندلسيين في تونس**، جمع: زبيس سليمان مصطفى، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م.

79- المدني أحمد توفيق، **حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1830**، دار البصائر، ط3، الجزائر، 2009م.

80- المزي محمد، **نور القبس بين طبرية والأندلس، بحوث عن الأندلسيين في تونس،** جمع: زبيس سليمان مصطفى، المطبعة العصرية، د.ط، تونس، 1983م،

81- مظهر علي، **محاكم التفتيش في اسبانيا والبرتغال وغيرها**، المكتبة العلمية، ط1، مصر، 1947م.

82- المنوني محمد، **ورقات عن حضارة المرينين**، مطبعة النجاح الجديدة، ط3، الدار البيضاء، المغرب، 2000م.

83- مؤنس حسين، **رحلة الأندلس حديث الفردوس الموعود**، الشركة العربية للطباعة والنشر، د.ط، القاهرة، 1963م.

84- مؤنس حسين، **معالم تاريخ المغرب والأندلس**، دار الرشاد، د.ط، القاهرة، مصر، 2004م.

85- نوار عبد العزيز سليمان، جمال الدين محمود محمد، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، د.ط، مصر، 1999م.

86- هلايلي حنيفي، **أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي**، دار الهدى، د.ط، عين مليلة، الجزائر، 2010م.

87- الهنتاتي وحيد، **تستور (مشروع اكتشف بلادي)**، الجمعية الوطنية للتربية المدنية بصفاقص، د.ط، تونس، د. س. ن.

88- هنية عبد الحميد، **تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر**، منشورات تبر الزمان، د.ط، تونس، 2012م.

89- هورتز أنطونيو دومينقيز، بنثت برنارد، **تاريخ مسلمي الأندلس الموريسكيون حياة ومأساة أقلية**، تر: طه عبد العال صالح، دار الإشراق للطباعة والنشر، ط1،الدوحة، قطر، 1988م.

90- وولف جون. ب، **الجزائر وأوروبا 1500م -1830م**، تر: أبو القاسم سعد الله، دار الفكر، د.ط، الجزائر، 1973م.

91- يحياوي جمال، **سقوط غرناطة ومأساة الأندلسيين 1492-1610م**، دار هومة، د.ط، الجزائر، 2004م.

92- يحيى جلال، **أوروبا في العصور الحديثة "الفجر"**، المطبعة العصرية، د.ط، مصر، 1981م.

- باللغة الأجنبية :

1- Bartolomé Bennassar, **Les Morisques**: **Expulsés d'Espagne**, **réfugiés en Afrique du Nord**, Éditions Complexe, Paris , 1992.

2- Sabbagh Leila, **la religion des moriscos entre deux fatwas**, **les morisques et leurs temps**, éditions du centre national de la recherche scientifique, paris.1981 .

ج- الرسائل الجامعية:

1- بن يوسف مفيدة، **الجالية الأندلسية وتأثيراتها الحضارية على المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني القرنين السادس عشر والسابع عشر (16-17م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر 2، 2010-2011م.

2- بوخاوش مريم، **آثار سقوط الأندلس على بلاد المغرب الأوسط 6-10هـ/ 12-16م،** أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الإسلامي الوسيط، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، الجزائر، 2015م.

3- سعداني محمد، **الأندلسيون وتأثيراتهم الحضارية في المغرب الأوسط من القرن السابع إلى القرن التاسع الهجريين من القرن الثالث عشر إلى القرن الخامس عشر الميلاديين**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة أحمد بن بلة، وهران، الجزائر، 2015-2016م.

4- سماش سيدأحمد، **الموسيقى الأندلسية بتلمسان**، أطروحة لنيل شهادة الماجستير في تخصص تاريخ الثقافة الشعبية، جامعة بوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010م.

5- شويتام أرزقي، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني (1519-1830م)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

6- نبيل عبد الحي رضوان، **جهود العثمانيين لإنقاذ الأندلس واسترداده في مطلع العصر الحديث**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1987م.

ح- المقالات:

- باللغة العربية:

1- إبراهيم أحمد عبد الواحد، **أثر اتصال الأندلسيين بالإسبان والمغاربة في الشعر الأندلسي**، مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، م2، ع2، 1977م.

2- أبو داود عبد المنعم، **محاكم التفتيش الإسبانية الأصول والهيكلة والإجراءات،** مجلة كلية اللغات والترجمة، ع 39، 2006م.

3- عمالك أحمد، **الأجانب في مملكة مراكش في عهد أواخر السعديين (1603-1659)**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 9، المغرب، 1994م.

4- بن عبد الله عبد العزيز، **الأندلسيون لا الموريسكيون**، المجلة الأكاديمية، ع15، عدد خاص بالموريسكيين في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1982م.

5- بن مامي محمد الباجي، **أوجه من الحضور الأندلسي بمدينة تونس**، مجلة التاريخ العربي، ع3، الرباط، المغرب، 1997م.

6- بنشريفة محمد، **المغرب مهاجر الأندلسيين**، المجلة الأكاديمية، ع 15، عدد خاص بالموريسكيين في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1982م.

7- بنمنصور عبد الوهاب، **الحجري أحمد بن قاسم الفقاي آخر موريسكي يؤلف بالعربية ويدافع جهرة عن الإسلام**، مجلة الأكاديمية، ع12، المغرب، 1995م.

8- بنمنصور عبد الوهاب، **من الهجرة إلى التهجير**، المجلة الأكاديمية، ع 15، عدد خاص بالموريسكيين في المغرب، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، 1982م.

9- التازي عبد الهادي، **نهاية الموريسك سعيد الدغالي: حسب مخطوطة لم تنشر لابن العياشي، وزير السلطان المولى إسماعيل تـ1726-1139**، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد، م32، إسبانيا، 2000م.

10- حارث علي عبد الله، **هجرة سكان الأندلس إلى بلاد المغرب وتأثيرهم في الجوانب السياسية والفكرية والمعمارية خلال (القرن7-9هـ/ 13-15م)**، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، م27، ع5، 2019م.

11- الحمدي أحمد، **الفتاوى وموقف الفقهاء حول الهجرة الموريسكية للمغرب الأوسط**، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع15، جامعة نواكشوط، 2017م.

12- دلباز محمد، **الموريسكيون: الإطار التاريخي والديني والتسمية**، الحوار المتوسطي، ع 3-4، 2007م.

13- رزوق محمد، **أضواء على موقف المغرب تجاه الأندلسيين في العهد السعدي الأول**، مجلة الأكاديمية، ع 15، المغرب، 1998م.

14- رمضان عبد الحليم علي، **أثر العلماء الأندلسيين في الحياة العلمية في الدولة الحفصية635-897هـ/ 1238-1492م**، مجلة كلية الآداب، ع 40، ج2، جامعة بنها، مصر، أفريل 2015م.

15- ريدان سمير، **في موسيقى التوشيح**، حوليات الجامعة التونسية، ع51، كلية الآداب، منوبة، تونس، 2006م.

16- زروق محمد، **الجالية الأندلسية بمراكش خلال العهد السعدي الأول**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ع 6، الدار البيضاء، 1990م.

17- سعيدي خير الدين، **الحملات الاسبانية على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني (1518-1775م) من خلال مخطوط -الزهرة النائرة- لابن رقية التلمساني**، مجلة دراسات وأبحاث، ع29، جامعة اسطنبول، 2017م .

18- السويكت فهد بن محمد، **نكبة قادة الأندلس في عهد السعدي المنصور**، مجلة الجمعية التاريخية السعودية، ع18، السنة9، السعودية، جويلية 2008م..

19- شرقي الرزقي، **أثر الموريسكيين النازحين من الأندلس في صناعة الحلي الريفي بمنطقة بني يني في الفترة الحديثة**، مجلة أدوماتو، ع 31، المملكة العربية السعودية، جانفي 2015م.

20- صديقي بلقاسم، **هجرة الأندلسيين إلى بلاد المغارب 15-17م: الدوافع والمراحل**، المجلة المغاربية للمخطوطات، ع 5، جوان 2017م.

21- طالبي محمد، **الهجرة الأندلسية إلى افريقية أيام الحفصيين**، مجلة الأصالة، ع26، مطبعة البعث، قسنطينة، الجزائر، 1975م.

22- عبدالمومن محمد، **وثيقة إسبانية حول تحرير أسرى من قصبة سلا سنة 1632**، مجلة أسطور للدراسات التاريخية، ع9، الدوحة، قطر، جانفي 2019م.

23- علاوي نسيبة عبد العزيز الحاج، خضير رابحة محمد، **موقف الدولة العثمانية من محنة مسلمي الأندلس (1544-1587م)**، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، م 7، ع 3، 2012م.

24- فرحات محمد إبراهيم، **الهجرات الأندلسية إلى بلاد افريقية في العهد الحفصي 625-932هـ/ 1222-1474م**، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع27، جامعة بنغازي، فيفري 2017.

25- الفكيكي حسن، **مليلة الأسيرة بعد أيام قليلة من الاحتلال الإسباني**، مجلة المناهل، ع35، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، المغرب، 1986م.

26- الكبيسي خليل إبراهيم، **هجرة الأندلسيين وتهجيرهم إلى المغرب العربي**، مجلة المجمع العلمي العراقي، م 44، ج3، العراق، 1997م.

27- المحاميد فاطمة سعيد سعيد، **الأثر الاقتصادي للمهاجرين الموريسكيون في بلاد المغرب الأوسط "الجزائر" (897-924هـ \1492-1518م)**، مسالك للدراسات الشرعية واللغوية والإنسانية، ع5، الجزائر، 2019م.

28- محي الدين محمود محمد، **أثر النهضة الصناعية الأندلسية في تغيير وجه الحضارة الغربية: تطور صناعة الأسلحة**، مجلة العمارة والفنون والعلوم الإنسانية، ع9، مصر، يناير 2018م.

29- المعلول عبد الله أنبية، **هجرة بعض العلماء الأندلسيين إلى المغرب العربي قبيل وبعد سقوط غرناطة: الأسباب والنتائج**، مجلة جامعة الزيتونة، ع6، 2013م.

30- المعلول عبد الله أنبية، **هجرة بعض العلماء الأندلسيين إلى المغرب العربي قبيل وبعد سقوط غرناطة: الأسباب والنتائج**، مجلة جامعة الزيتونة، ع9، 2014م.

31- الهلالي ابراهيم، **إزدهار الحركة الثقافية بمراكش عبر جامعة ابن يوسف في عهد الموحدين والسعديين ،** مجلة جامعة ابن يوسف، ع 5، 2006م.

32- الهلالي إبراهيم، **إزدهار الحضارة العربية والأندلسية في مراكش على عهد الموحدين والسعديين**، مجلة جامعة ابن يوسف، ع 14-15، المغرب، 2014م.

- باللغة الأجنبية :

1- Carrasco Raphail, **péril ottoman et solidarité morisque**. In Revue d'histoire maghrébine, N°25-26. Tunis, juin 1982.

2- Djamaa Cheikha **, la chute de granade a travers la poesie andalouse** , in :abdeljelil temimi, la vie centenaire de la chute de granada,1492-1992, vol 2, zaghouan, 1993.

خ- أعمال الملتقيات:

- باللغة العربية:

1- تائب هشام، **تأثير الهجرات الأندلسية على مدينة الرباط خلال القرن 17م**، أعمال المؤتمرين السابع عشر والثامن عشر: هجرات الموريسكيين الأندلسيين وتداعياتها بالفضاء المغاربي، إشراف: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والترجمة الموريسكية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ط1، تونس، 2021م.

2- التميمي عبد الجليل، صورة الموريسكيين في الآداب والفنون، أعمال المؤتمر العالمي الثامن للدراسات الموريسكية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، 1999م.

3- التميمي عبد الجليل، **وثيقتان حول فئة المهمشين من النساء والأطفال والفقراء والمصابين الموريسكيين بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر**، أعمال المؤتمر العالمي السابع للدراسات الموريسكية-الأندلسية حول العائلة الموريسكية: النساء والأطفال، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أفريل 1997م.

4- التميمي عبد الجليل، **تطور موقف سلطات إيالة تونس تجاه الموريسكيين على ضوء فرمان جديد للسلطان العثماني**، أعمال المؤتمر العالمي الخامس للدراسات الموريسكية الأندلسية حول: الذكرى الخمسمائة سنة لسقوط غرناطة 1492-1992م، ج2، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، زغوان، فيفري 1993م.

5- رقية مراد، **علم صوفي أندلسي بربوع حاضرة طبلبة من الساحل الأوسط التونسي: سيدي علي شبيل (الإشبيلي)**، أعمال الملتقى العالمي السابع للدراسات الموريسكية الأندلسية حول العائلة الموريسكية: النساء والأطفال، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أفريل 1997م.

6- السعداوي أحمد، **القرمود مادة بناء مميزة للتقاليد المعمارية الأندلسية بتونس،** أعمال المؤتمر العالمي الرابع للدراسات الموريسكية الأندلسية حول: مهن الموريسكيين الأندلسيين وحياتهم الدينية، جمع: عبد الجليل التميمي، منشورات مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات، تونس، 1990م.

7- سعيدوني ناصر الدين، **الأندلسيون (الموريسكيون) بمقاطعة الجزائر (دار السلطان) أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر**، أعمال ندوة حول الدراسات الموريسكية، سان كارل دولارابيطة، إسبانيا، 4-9 ديسمبر 1990م.

8-العروسي الميزوري، **الطفل الموريسكي أو أزمة هوية**، المؤتمر العالمي السابع للدراسات الموريسكية الأندلسية حول: العائلة الموريسكية: النساء والأطفال، جمع وتق: عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، أفريل 1997م.

9- الكحلاوي محمد محمد، **عرفاء البناء في المغرب والأندلس وأهم أعمالهم المعمارية**، ندوة الأندلس، قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الثالث الحضارة والعمارة والفنون،مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط1، الرياض، 1996م.

10- ماداریاغا روزا ماریا، **إسهامات الحضارة الأندلسية في أمريكا اللاتينية: مثال للتمازج الثقافي**، ندوة حول الحوار الثقافي العربي الإيبيروأمريكي: الإسهامات المشتركة والتأثير المتبادل، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس، ديسمبر 2002م.

11- المليح سعيد، **هجرة الأندلسيين على فاس ودورهم في دعم أركان الدولة المرينية**، أعمال ندوة فاس والأندلس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، فاس، 1995م.

12-المنوني محمد، **ملامح من تطور المغرب العربي في بدايات العصور الحديثة**، المؤتمر الأول لتاريخ المغرب العربي وحضارته، جامعة تونس، 1979م.

13- هادفي بن عمر حميدة، **مساهمة رياضيي الأندلس في الحياة العلمية بإفريقية خلال القرون الوسطى**، ندوة الأندلس قرون من التقلبات والعطاءات، القسم الثالث الحضارة والعمارة والفنون، مطبوعات مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط1، المملكة العربية السعودية، 1996م.

- باللغة الأجنبية:

1- Mrzouki Fethi, **les morisques et la course en tunisie et au maroc au 17E siécle : etude comparative**, أشغال المؤتمر العالمي العاشر للدراسات الموريسكية الأندلسية فيما بين 9-12 ماي 2001 حول الموريسكيون والبحر الأبيض المتوسط والمخطوطات الألخميادية ، إشراف: عبد الجليل التميمي، تونس، 2001م.

د- مواقع الأنترنت:

1- موقع هيئة الأمم المتحدة الرسمي، الرابط :
www.un.org/ar/global-issues/migration

فهرس المحتويات

المقدمة.....01

الفصل التمهيدي:

التحولات السياسية غربي المتوسط (ق15-18م)..... 13

المبحث الأول: الإطار الجغرافي للأندلس والبلاد المغاربية.....15

أولا) الأندلس.....15

ثانيا) البلاد المغاربية 16

المبحث الثاني: المشهد السياسي في شبه الجزيرة الإيبيرية مطلع العصر الحديث.....18

أولا) ممالك النصارى.....18

ثانيا) أوضاع غرناطة..... 22

ثالثا) سقوط غرناطة وانعكاساته على مسلمي الأندلس.....24

1- انهيار الحكم الإسلامي.....24

2- محاكم التفتيش ومصير الأندلسيين.....26

3- ردود فعل الموريسكيين.....29

أ- إنتفاضة البيازين (1499م) 30

ب- ثورة البشرات (1499-1501م) 31

ت- الثورة الكبرى (1568) 32

المبحث الثالث: الواقع السياسي في البلاد المغاربية عقب انهيار حكم الموحدين.....35

أولا) انهيار الوحدة السياسية المغاربية. 35

ثانيا) بداية التواجد العثماني في المنطقة.....38

ثالثا) تونس عقب انهيار حكم الحفصيين.....41

رابعا) الكيانات المغربية بعد المرينيين.....41

الخلاصة.....54

الفصل الأول: الهجرة الأندلسية إلى البلاد المغاربية (من الاضطرار إلى الاستقرار) 56
المبحث الأول: من الهجرة إلى التهجير.....58
أولا) مصطلح الهجرة.....58
ثانيا) الاستغاثة وظروفها.....59
ثالثا) الآراء الفقهية حول قضية الهجرة.....64
1- فتوى الونشريسي الأولى 65
2- فتوى الونشريسي الثانية.....66
3- فتوى أحمد بن بوجمعة المغراوي الوهراني.....67
4- فتوى فقهاء مصر.....68
رابعا) عوامل الهجرة.....70
1- العوامل السياسية.....70
2- العوامل الاقتصادية.....74
3- العوامل الدينية.....75
4- العوامل الاجتماعية.....76
5- العوامل الجغرافية.....77
المبحث الثاني: مراحل الهجرة.....79
أولا) مرحلة ما قبل سقوط غرناطة.....81
ثانيا) مرحلة ما بعد السقوط 93
ثالثا) الطرد النهائي.....101
المبحث الثالث: الاستقرار والظروف المصاحبة له.....109
أولا) ظروف الانتقال والتنقل.....109
ثانيا) الاستقرار بالمغرب الأقصى.....115
ثالثا) الاستقرار بالجزائر.....118
رابعا) الاستقرار بتونس.....121
الخلاصة.....126

الفصل الثاني:

انعكاسات التواجد الأندلسي على المشهد السياسي والعسكري المغاربي..... 128

المبحث الأول: تموضع الأندلسيين و دورهم في الحياة السياسية المغاربية.....130

أولا) اندماج الأندلسيين في مؤسسات الحكم والإدارة.....130

ثانيا) العلاقة مع السلطات المركزية المتعاقبة.....138

1- العلاقات الأندلسية الوطاسية.....138

2- علاقة الأندلسيين بالسلطة السعدية.....140

3- العلاقات الأندلسية الحفصية.....152

4- العلاقات الأندلسية مع السلطة العثمانية في تونس.....153

ثالثا) الكيانات السياسية الأندلسية في البلاد المغاربية.....156

1- الكيانات الأندلسية بتونس.....157

2- الكيانات الأندلسية بالمغرب الأقصى.....160

رابعا) دور الأندلسيين في السياسة الخارجية 172

المبحث الثاني: التأثيرات العسكرية للتواجد الأندلسي 180

أولا) المساهمة في بناء المنظومة الدفاعية المغاربية (من التسليح والتحصينات إلى الدفاع ومقاومة الغزاة) 180

ثانيا) النشاط البحري للجالية الأندلسية 188

الخلاصة..... 199

الفصل الثالث:

الأبعاد الاجتماعية للتواجد الأندلسي في البلاد المغاربية 202

المبحث الأول: أوجه التفاعل الاجتماعي للأندلسيين (بين التكيف والانعزال)...204

أولا) معوقات الاندماج الاجتماعي للجالية الأندلسية في الفضاء المغاربي.....204

ثانيا) مقومات التفاعل الإيجابي بين العنصر الأندلسي والمجتمعات المغاربية.....211

ثالثا) الاندماج الأندلسي في المجتمع المغاربي، تفاعل حضاري وإرث اجتماعي..217

المبحث الثاني: تجليات التأثير الأندلسي في الحياة الاجتماعية المغاربية.....226

أولا) مظاهر التأثير الأندلسي في الحياة المعيشية واليومية.....226
1- مميزات اللباس الأندلسي وأثره في البلاد المغاربية.....226
أ- في المغرب الأقصى.....231
ب- في تونس.....232
2- أثر الأندلسيين في مجال الزينة والحلي.....233
3- الطبخ والحلويات الأندلسية في المجتمعات المغاربية.....234
أ- الأطباق والأكلات.....237
- المطبخ المغربي.....237
- المطبخ التونسي 239
ب- الحلويات.....241
- الحلويات المغربية 241
- الحلويات التونسية 243
ثانيا) تجليات الحضور الأندلسي في اللسان المغاربي.....244
1- السّمات اللغوية للأندلسيين.....244
2- المصطلحات الأندلسية في اللهجات المغاربية.....248
ثالثا) العادات الاجتماعية والاحتفالات ذات الجذور الأندلسية.....261
1- الاحتفالات.....261
أ- الاحتفالات العائلية.....262
ب- طقوس الأعياد والمناسبات الدينية.....267
2- طقوس الجنائز.....270
3- التسليات والألعاب 272
الخلاصة.....276

الفصل الرابع:

دور الأندلسيين في تطوير البنية الاقتصادية بالبلاد المغاربية...278

المبحث الأول: المساهمة الأندلسية في القطاعات الإنتاجية.....280

أولا) المقومات والظروف الاقتصادية المصاحبة لاستقرار الأندلسيين.....280

ثانيا) الإسهامات الأندلسية في المجال الفلاحي.....284

1- التقنيات والوسائل الزراعية 284

2- مظاهر تطور الإنتاج الزراعي.....289

ثالثا) الإسهامات الأندلسية في الحرف والصناعات 296

المبحث الثاني: الأنشطة التجارية ومظاهر الازدهار الاقتصادي 306

أولا) الأسواق المحلية والتجارة الداخلية.....306

ثانيا) الأندلسيون ومنظومة التجارة المتوسطية.....311

ثالثا) حصيلة المساهمة الأندلسية في الاقتصاد المغاربي.....319

الخلاصة.....324

الفصل الخامس:

الإشعاع الثقافي الأندلسي في البلاد المغاربية 326

المبحث الأول: الحياة العلمية والفكرية في ظل التأثير الأندلسي.....328

أولا) التفاعل الثقافي للأندلسيين في الفضاء المغاربي. 328

ثانيا) المؤسسات الثقافية الأندلسية وآثارها.....336

ثالثا) النخب الأندلسية وإسهاماتها الحضارية. 344

1- العلماء الأندلسيون في المغرب الأقصى.....345

2- العلماء الأندلسيون في تونس 361

المبحث الثاني: التأثيرات المادية للثقافة الأندلسية.....371

أولا) العمارة الأندلسية. 372

1- بناء المدن والقرى والتحصينات.....373

2- الأحياء والمنازل الأندلسية.....378

3- المباني الدينية.....383

4- الهياكل والمنشآت العامة.....387
5- المهندسون الأندلسيون: روّاد الهندسة والبناء.....390
ثانيا) تجليّات الإبداع الفني الأندلسي في البيئة المغاربية.....393
1- فنون الزخرفة الأندلسية (المظاهر والجماليات) 393
2- الموسيقى الأندلسية.....399
3- فنون الخط والكتابة.....406
- **الخلاصة**.....409
- **الخاتمة** 411
- **الملاحق**.....417
- **قائمة المصادر والمراجع**.....454
- **فهرس المحتويات** 479